



جامعة باتنة - 1 -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الأمننة في ظل الحوكمة العالمية:

دراسة حالي البيئة والصحة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح زياني

إعداد الطالبة الباحثة:

فاطمة حموته

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
عبد المومن مجدوب	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	عضوا مناقشا
هادية يحيايوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
وداد غزلاني	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
زيدان زياني	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018 الموافق لـ: 1438/1439هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: (فليعبدوا رب هذا البيت، الذي
أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف) سورة قريش
الآية 3 و4.

وقال أيضا: (وإذنا حكمتهم بين الناس أن تحكموا
بالعدل) سورة النساء الآية 58.

صدق الله العظيم

تشكر

أولاً أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أمانني على إنجاز وإتمام هذا العمل، فيه تتم الصالحات، وبه يتم كل شيء، فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الآخرة.

وعملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور صالح زيانى، على قبوله الإشراف على هذا العمل، نصائحه وتوجيهاته.

أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيص جزء من وقتهم الثمين لقراءة وتقييم هذا البحث.

أشكر زميلتي ورفيقتي الدربة الأستاذتين الكريمتين: سمية أوشن بجامعة قسنطينة 3، فيروز مزيانى بجامعة عنابة، على الدعم والمساندة.

الإهداء

إلى روح جدي الطاهرة

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى عمتي الزهراء

إلى زوجي

إلى ابني محمد الأمين جعله الله من محققي الأمن لهذا الوطن

فهرس المحتويات

تشكر
إهداء
فهرس المحتويات	I.....
فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور، الرسومات البيانية	XV.....
مقدمة أ- ش
الباب الأول: نحو بنية نظرية للأمننة مرتبطة بكيان الحوكمة العالمية	01.....
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمننة والحوكمة	03.....
المبحث الأول: مدخل ايتمولوجي- ابستيمولوجي للأمن- نحو بروز نظرية "الأمننة"	05.....
المطلب الأول: المنطلقات الايتمولوجية-الابستيمولوجية للأمن	06.....
الفرع الأول: المنطلقات الايتمولوجية لمصطلح الأمن	06.....
الفرع الثاني: المنطلقات الايتمولوجية لمصطلح الأمن	10.....
المطلب الثاني: الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاجن-إطار جديد للتحليل	17.....
الفرع الأول: الموضوع المرجعي والتهديد الوجودي	18.....
الفرع الثاني: الفاعل المؤمَّن والجمهور	19.....
الفرع الثالث: فعل الخطاب ومأسسة عملية الأمننة	21.....
الفرع الرابع: اللا أمننة/نزاع الطابع الأمني	24.....
المطلب الثالث: مآخذ نظرية الأمننة كإطار تحليل أساسي في الدراسات الأمنية على المنظورات والمدارس
السائدة في العلاقات الدولية	27.....

الفرع الأول: مآخذ نظرية الأمانة على منظورات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية.....28

الفرع الثاني: مآخذ نظرية الأمانة على المدارس الجديدة في النظرية الأمنية.....29

أولاً: مدرسة باريس ونظرتها للأمن.....29

ثانياً: مدرسة ويلز ونظرتها للأمن.....30

المبحث الثاني: فكرة الحوكمة العالمية: تجاوز فكرة السياسة المُمركزة حول الدولة التقليدية إلى تبني

فكرة الفاعلين غير الحكوميين في العلاقات العابرة للدول.....34

المطلب الأول: تأثيل مفهوم الحوكمة.....35

المطلب الثاني: تجاوز فكرة مفهوم السياسة التقليدية الممركزة على الدولة.....44

المطلب الثالث: من الحوكمة الوطنية والدولية/التوجه ما تحت وما بين دولاتي إلى الحوكمة

العالمية/التوجه ما فوق دولاتي.....51

المطلب الرابع: الأسانيد النظرية المؤسسة لدراسة الحوكمة العالمية.....56

الفرع الأول: النموذج الأول "نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية".....56

الفرع الثاني: النموذج الثاني "نموذج الحوكمة بدون حكومة عالمية".....57

الفرع الثالث: النموذج الثالث "نموذج الحوكمة تحت مظلة الهيمنة".....58

المطلب الخامس: تيبولوجيا فواعل الحوكمة العالمية.....60

الفرع الأول: الفواعل الدولاتية/أو الرسمية-نحو ضيق نطاق النفوذ في صنع السياسات

الدولية.....60

الفرع الثاني: الفواعل غير الدولاتية/أو غير الرسمية-نحو ظهور السياسة العالمية و بروز مأسسة الحوكمة

العالمية.....61

أولاً: المنظمات الدولية الحكومية.....62

ثانياً: المنظمات الدولية غير الحكومية.....62.....

ثالثاً: الشركات المتعددة الجنسية.....64.....

رابعاً: الجماعات التشريعية/أو الإجرامية.....64.....

خامساً: المجموعات الاستمولوجية ومراكز البحث.....65.....

سادساً: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.....66.....

سابعاً: وسائل الإعلام.....67.....

المبحث الثالث: نحو تركيب نقاشات نظرية مفسرة لظهور الأمانة في ظل الحوكمة العالمية.....68.....

المطلب الأول: المقاربة البنائية-نمط التصور البنائي للحركات الأمنية في ظل الحوكمة العالمية/الأمانة

نتائج التذاتانية.....69.....

الفرع الأول: ديناميكية الأمن كبناء اجتماعي.....69.....

الفرع الثاني: ديناميكية الأمن كهدف فوق قومي.....70.....

المطلب الثاني: مدخل الشبكية-نحو تفسير شبكي للحوكمة العالمية ذات أمنات

هجينة/متنافسة.....73.....

المطلب الثالث: المقاربة الديمقراطية التداولية-الأفعال الخطابية لدمقرطة الحوكمة العالمية والبحث عن

أمنة كلية.....81.....

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها

في ظل الحوكمة العالمية.....84.....

المبحث الأول: جنيالوجيا مفهوم البيئة والصحة.....86.....

المطلب الأول: ضبط تعريف البيئة.....87.....

الفرع الأول: مفاهيم - تعاريف تخص البيئة ضمن تطوراتها المعرفية.....87

الفرع الثاني: التقاطعات الايتمولوجية لمصطلح البيئة.....91

أولاً: مفهوم النظام البيئي.....91

ثانياً: مفهوم الأمن البيئي.....91

ثالثاً: نظام الإدارة البيئية.....92

رابعاً: العدالة البيئية.....92

المطلب الثاني: ضبط تعريف الصحة.....94

الفرع الأول: مفاهيم - تعاريف تخص الصحة ضمن تطوراتها المعرفية.....94

الفرع الثاني: التقاطعات الايتمولوجية لمصطلح الصحة.....98

أولاً: مفهوم النظام الصحي.....98

ثانياً: مفهوم الرعاية الصحية.....99

ثالثاً: مفهوم الخدمة الصحية.....100

المطلب الثالث: نحو تبيان العلاقة بين البيئة والصحة وربطهما بالسياسة العامة العالمية كجانب أدائي

للهوكمة العالمية.....101

الفرع الأول: العلاقة بين "البيئة والصحة"، والسياسة.....101

الفرع الثاني: ربط "الصحة والبيئة" بالسياسة العامة العالمية كجانب أدائي للهوكمة العالمية.....104

المبحث الثاني: الأمن ك ممارسة خطابية ودوره في مراجعة عملية رسم السياسات العامة الأمنية العالمية لـ"البيئة والصحة".....106

المطلب الأول: البيئة والصحة ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن المحوكم عالميا-التضمين التتويعي لـ"القطاعات/ المستويات/ الفواعل".....108

المطلب الثاني: من التسييس إلى الأمانة: العلاقة التي تُبنى في الخطاب بين قطاعات السياسة العامة "البيئة والصحة" والموضوع المرجعي"الحوكمة العالمية".....118

المطلب الثالث: من الخطاب إلى الممارسة-الأفعال الخطابية المرتبطة بالفواعل الأمنية للحوكمة العالمية بشأن القضايا البيئية والصحية كتهديدات أمنية وجودية.....123

المبحث الثالث: فحس لأبرز القضايا البيئية والصحية العالمية المستوجبة للأمانة والضبط التشاركي.....126

المطلب الأول: الضبط التشاركي البيئي والصحي: نحو حضور الشرعية المعيارية والمساهمة في مأسسة لحوكمة عالمية آمنة.....127

الفرع الأول: تعريف الضبط التشاركي البيئي والصحي.....127

الفرع الثاني: حضور الشرعية المعيارية والمساهمة في مأسسة لحوكمة عالمية آمنة.....131

المطلب الثاني: فحس لأهم القضايا البيئية العالمية باعتبارها تحديات مُستوجبة للأمانة والضبط التشاركي.....134

الفرع الأول: تلوث الغلاف الجوي.....134

الفرع الثاني: الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري.....135

الفرع الثالث: استنفاد الأوزون وظاهرة التغيرات المناخية.....137

المطلب الثالث: فحص لأهم القضايا الصحية العالمية باعتبارها تحديات مستوجبة للأمننة والضبط

التشاركي.....140

الفرع الأول: مرض الأنفلونزا.....140

الفرع الثاني: وباء الايبولا.....142

الفرع الثالث: ظاهرة الايدز.....145

الباب الثاني: الحوكمة العالمية كموضوع مرجعي لأمننة حالي البيئة والصحة: نحو تبني نماذج لفهم

الترباط العمليتي.....147

الفصل الأول: أمننة ظاهري التغيرات المناخية والايديز-دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"

تطويرية للحوكمة العالمية.....149

المبحث الأول: أمننة البيئة- نحو تبني ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية.....151

المطلب الأول: الفواعل الرسمية-الدول-للحوكمة العالمية كفاعل أمني لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية

كتهديد وجودي عالمي.....154

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للدول حول ظاهرة التغيرات المناخية.....154

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للدول لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.....161

المطلب الثاني: الفواعل المُمَنَّة غير الرسمية للحوكمة العالمية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد

وجودي عالمي.....166

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للفواعل المُمَنَّة غير الرسمية حول ظاهرة التغيرات المناخية.....167

أولا: المنظمات الدولية الحكومية-هيئة الأمم المتحدة أنموذجا-.....167

(1) على مستوى أمانات البرامج البيئية وأمانات الاتفاقيات البيئية الدولية (الفواعل

المؤمننة).....168

2) على مستوى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفواعل الوظيفية).....171

أ- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.....172

ب- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....173

ثانيا: الأفعال الخطابية للمجموعات الاستمولوجية حول ظاهرة التغيرات المناخية.....174

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للفواعل المؤمّنة والإجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة ظاهرة التغيرات

المناخية(شحنة مخرجات السياسة العامة الأمنية العالمية تجاه قضايا المجتمع العالمي

البيئية).....179

أولاً: التحركات الأمنية.....179

ثانياً: الإجراءات الاستثنائية.....180

ثالثاً: الآليات والسياسات المؤثرة في التحركات الأمنية والإجراءات الاستثنائية.....181

1/الآليات التمويلية ضمن إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.....182

2/ الآليات المرنة ضمن بروتوكول كيوتو.....182

3/ سياسات التخفيف والتكيف.....183

المطلب الثالث: فواعل الأمنة الوظيفية كفواعل غير رسمية للحكومة العالمية لمواجهة ظاهرة التغيرات

المناخية كتهديد وجودي عالمي.....188

الفرع الأول: أدوار فواعل الأمنة الوظيفية في مداولة ظاهرة التغيرات المناخية عالمياً.....188

أولاً: المنظمات الدولية غير الحكومية(نماذج متخصصة في البيئة ومدى تأثيرها في سياسات

مواجهة التغير المناخي العالمي).....188

1) منظمة أصدقاء الأرض.....189

2) منظمة السلام الأخضر.....189

ثانياً: دور المجتمع المدني العالمي أساسي في مواجهة "ظاهرة التغيرات المناخية".....191

ثالثا: وسائل الإعلام وتأثيرها في تخطيط وصياغة سياسات مقاومة "التغيرات المناخية"

عالميا.....193

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات-نموذج الشركات العائلية الدولية وتبنيها لاستراتيجيات خضراء

للمحد من التغير المناخي.....196

الفرع الثاني: الإجراءات الاستثنائية وأهم تحركات فواعل الأمنة الوظيفية المتخذة كضرورة لحماية كيان

الحكومة العالمية المرجعي من التهديدات البيئية للتغير المناخي (إرساء آليات الضبط عن طريق التعاون

واتفاقات الشراكة).....197

أولا-الحالات الاستعجالية.....198

ثانيا- الإجراءات الإستثنائية وتحركات فواعل الأمنة الوظيفية(التعاون واتفاقات الشراكة).....198

1/التعاون مع مرفق البيئة العالمي.....199

2/اتفاقات الشراكة.....200

المطلب الرابع: نتائج أمنة فواعل الحكومة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية على الجمهور العالمي

وعليها.....201

الفرع الأول:نتائج أمنة فواعل الحكومة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية على الجمهور العالمي.....201

الفرع الثاني: نتائج أمنة ظاهرة التغيرات المناخية على الفواعل-الدولانية وغير الدولانية- كفواعل أمنية

للحكومة العالمية.....207

أولا: الجانب الأمني: تعذر إضفاء الطابع الأمني النهائي على ظاهرة التغيرات المناخية.....207

ثانيا-الجانب التقني: معركة المال والتكنولوجيا لا تُحسم في أروقة المفاوضات البيئية بين الفواعل

الرسمية للحكومة العالمية.....208

ثالثا-الجانب الإنساني: التدخل الدولي والأممي وانتهاك البيئة باسم حماية حقوق الإنسان.....211

المبحث الثاني: أمنة الصحة- نحو تبني ظاهرة الايدز كقضية أمنية عالمية.....213

المطلب الأول: الفواعل الرسمية-الدول-للحوكمة العالمية كفاعل أمني لمكافحة ظاهرة الايدز كتهديد

وجودي عالمي.....215

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للدول حول ظاهرة الايدز.....215

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للدول لمكافحة الظاهرة الايدز.....221

المطلب الثاني: الفواعل المؤمّنة غير الرسمية للحوكمة العالمية لمكافحة ظاهرة الايدز كتهديد وجودي

عالمي.....231

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للفواعل المؤمّنة غير الرسمية حول ظاهرة الايدز.....231

أولاً: المنظمات الدولية الحكومية-هيئة الأمم المتحدة أنموذجاً-.....232

1) على مستوى الأجهزة الرسمية للأمم المتحدة وأمانة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز (الفواعل

المؤمّنة).....232

أ- الأفعال الخطابية للأجهزة الرسمية للأمم المتحدة حول مكافحة ظاهرة الايدز.....232

ب- الأفعال الخطابية لأمانة برنامج الأمم المتحدة حول مكافحة الايدز.....236

2) على مستوى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفواعل الوظيفية).....237

أ- منظمة الصحة العالمية.....237

ب- البنك الدولي.....241

ثانياً: الأفعال الخطابية للمجموعات الاستمولوجية حول مكافحة ظاهرة الايدز.....243

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للفواعل المؤمّنة والإجراءات الاستثنائية المتخذة لمكافحة ظاهرة

الايدز(شرعنة مخرجات السياسة العامة الأمنية العالمية تجاه قضايا المجتمع العالمي

الصحية).....246

- أولاً: التحركات الأمنية.....249
- ثانياً: الاجراءات الإستثنائية.....252
- ثالثاً: السياسات المؤثرة في توجيه التحركات الأمنية والاجراءات الاستثنائية.....255
- المطلب الثالث:** فواعل الأمننة الوظيفية كفواعل غير رسمية للحكومة العالمية لمكافحة ظاهرة الايدز
- كتهديد وجودي عالمي.....258
- الفرع الأول: أدوار فواعل الأمننة الوظيفية في مداولة ظاهرة الايدز عالمياً.....258
- أولاً: المنظمات الدولية غير الحكومية(نماذج متخصصة في الصحة ومدى تأثيرها في سياسات مواجهة الايدز العالمية).....258
- (1) منظمة أطباء بلا حدود.....258
- (2) منظمة أوكسفام.....260
- ثانياً: دور المجتمع المدني العالمي أساسي في مواجهة "ظاهرة الايدز".....261
- ثالثاً: وسائل الإعلام وتأثيرها في تخطيط وصياغة سياسة عالمية للتصدي لـ "الايدز".....265
- رابعاً: الشركات المتعددة الجنسيات ذات المصلحة في ميدان الصحة العالمية.....269
- الفرع الثاني: الإجراءات الاستثنائية وأهم تحركات فواعل الأمننة الوظيفية المتخذة كضرورة لحماية الحكومة العالمية"الكيان المرجعي"من التهديدات الصحية للايدز (إرساء آليات الضبط عن طريق التعاون واتفاقات الشراكة).....269
- أولاً: الحالات الاستعجالية.....269
- ثانياً: الإجراءات الاستثنائية وتحركات فواعل الأمننة الوظيفية(التعاون واتفاقات الشراكة).....270
- 1/التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية.....270

أ/ السياسة الاستباقية والوقائية.....271.....

ب/ سياسة إحتواء بريدج تهديدات ظاهرة الايدز.....272.....

2/ نموذج شراكات الصحة العامة-الخاصة العالمية.....273.....

3/ الآليات التمويلية لمكافحة الايدز.....274.....

المطلب الرابع: نتائج أمانة فواعل الحوكمة العالمية لظاهرة الايدز على الجمهور العالمي

وعليها.....278.....

الفرع الأول: نتائج أمانة فواعل الحوكمة العالمية لظاهرة الايدز على الجمهور العالمي.....278.....

الفرع الثاني: نتائج أمانة ظاهرة الايدز على الفواعل-الدولانية وغير الدولانية- كفواعل أمانة للحوكمة

العالمية.....281.....

أولاً- جانب التدويل واكتساب الشرعية.....281.....

ثانياً-الجانب التقني: هيمنة الدول المتقدمة والقطاع الخاص في تمويل مجال الصحة

العالمي.....282.....

ثالثاً- تعقد عملية المشاركة والتفاوض.....283.....

رابعاً- تدخل الدول والشركات الصيدلانية العالمية واحتكار تجارة الأدوية باسم المساعدات

الصحية والإغاثة الإنسانية.....284.....

المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين أمانة البيئة وأمانة الصحة- نحو حوكمة عالمية أكثر تأكيداً

على الأمن المُستدام والترابط في حل القضايا المُؤمَّنة.....286.....

المطلب الأول: تعميم تطبيق نظرية الأمانة ومأسستها عبر الحل المشترك للقضايا الأمنية البيئية

والصحية العالمية.....288.....

المطلب الثاني: من استمرار مأسسة الأمانة لقضايا "حالي البيئة والصحة" إلى إجراءات شبكية لحماية "الحوكمة العالمية".....293

الفرع الأول: استمرار مأسسة الأمانة لقضايا "حالي البيئة والصحة" بتبني مسارات سياسات متعددة المستويات.....294

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لحماية البناء الشبكي للكيان المرجعي "الحوكمة العالمية".....302

المطلب الثالث: خيارات عمل فواعل الحوكمة العالمية من أجل التوصل لأمانة كلية بشأن قضايا "حالي البيئة والصحة".....304

الفرع الأول: ممارسة النشاط التداولي وتقوية الديمقراطية العالمية.....304

الفرع الثاني: تكريس أجندة الألفية التنموية المُرَافَعَة لأجل تفعيل الأمن البيئي والأمن الصحي.....307

الفرع الثالث: استحضر التخصيص التمويلي للمشاريع البيئية والصحية ودفع تسليع الأمن.....308

المطلب الرابع: نحو حوكمة عالمية أكثر تأكيدا على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمنة.....312

الفرع الأول: نحو حوكمة عالمية ذات نطاق التفاعلات متعددة الأطراف ومكْمَن تجسيد الأمن المستدام.....312

الفرع الثاني: قوة الترابطية في حل القضايا المُوَمَّنَة دليل حضور التنمية المستدامة ودبلوماسية الأمن البيئي والصحي العالمية.....315

الفصل الثاني: التحول من إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسَيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية.....321

المبحث الأول: اللا أمنة والعودة إلى السياسة العامة الطبيعية لحالتي البيئة والصحة في ظل الحوكمة العالمية: نحو بروز معضلة الأمانة.....323

المطلب الأول: حدود/وتحديات نظرية الأمانة في الحوكمة العالمية- اللا أمنة كمخرج من معضلة النظرية.....325

المطلب الثاني: رصد لـ"بانوراما أمنة البيئة والصحة" كمعضلات أمنية امبريقية للحوكمة العالمية: الهجرة/ والنزوح أنموذجا.....339

الفرع الأول: الهجرة/النزوح والنزاعات البيئية.....339

الفرع الثاني: النزوح إلى الدول الأخرى من أجل ملاذ صحي آمن.....345

المطلب الثالث: إعادة بناء السياسة العامة الطبيعية العالمية وفق مقتضيات الحوكمة العالمية "لحالي البيئة والصحة"-نحو إقحام الحوكمة الأمنية المحلية.....349

الفرع الأول: تشكيل ثقافة بيئية عالمية مشتركة بين الطرفين شمال-جنوب(الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية+الجمهور).....349

الفرع الثاني: جعل الالتزام أولوية حوكمة "البيئة والصحة"عالميا وتجنب معضلة فعل خطاب الأمانة.....351

الفرع الثالث: دبلوماسية الترابط كأداة لتحقيق الإدارة "البيئية والصحية" التعاونية العالمية وكضرورة لإصلاح بُنية المؤسسة العالمية.....354

الفرع الرابع: نحو إقحام الحوكمة الأمنية المحلية لاستكمال مسيرة الحوكمة العالمية-التعاليق بين الحوكمة والاستقرار.....355

المبحث الثاني: قضايا حالتي "البيئة والصحة" ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية: أجندة منقوصة وحاجات مستقبلية.....357

المطلب الأول: حالة البيئة ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية- نحو تبني ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية محلية.....358

المطلب الثاني: حالة الصحة ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية- نحو تبني ظاهرة الايدز كقضية أمنية محلية.....365

المطلب الثالث: نحو تبني سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور في معالجة قضايا حالتي "البيئة والصحة" وتحقيق مساعي مستقبلية.....372

المبحث الثالث: المنظور الإسلامي كبديل لأمننة قضايا حالتي "البيئة والصحة": نحو التحرر من الخوف وتحقيق الاستخلاف.....378

المطلب الأول: ما الذي يدعونا إلى تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن بدل الأمتنة في ظل الحوكمة العالمية؟.....379

الفرع الأول: ملاحظات ومحاذير منهجية ونظرية تتعلق بالأمن ونظرية الأمنة في ظل الحوكمة العالمية.....379

الفرع الثاني: دواعي ومبررات تتعلق بطبيعة المجتمعات والبيئة العالمية.....382

المطلب الثاني: المنظور الإسلامي للأمن -الزامية العمل على التحرر من الخوف وتحقيق حوكمة إسلامية عالمية.....385

المطلب الثالث: الضوابط الإسلامية لقضايا حالتي "البيئة والصحة" باعتبارها محركا لـ"حوكمة أمنة" محليا وعالميا وتحقيق الاستخلاف.....393

الفرع الأول: الضوابط الإسلامية لقضايا حالة البيئة.....394

الفرع الثاني: الضوابط الإسلامية لقضايا حالة الصحة.....397

أولاً: إقامة الحدود في الإسلام كضوابط وقائية لحماية الإنسان من مرض الايدز.....396

ثانياً- إجراءات الوقاية العامة كضوابط لحماية الإنسان من الايدز.....399

402.....الخاتمة

409.....قائمة المراجع

439.....الملاحق

443.....ملخص الدراسة (باللغتين العربية والانجليزية)

فهرس الأشكال، الجداول، الخرائط والصور، الرسومات البيانية

1) قائمة الأشكال

الشكل (01): العلاقات الهيكلية للفرق بين 'الأمن' و'اللا أمن' و'انعدام الأمن'.....09

الشكل (02): مفاهيم أساسية لتحليل الأمانة.....22

الشكل (03): عملية الأمانة.....25

الشكل (04): المراحل التي تمر بها القضايا وفق نظرية الأمانة.....31

الشكل (05): زيادة توسيع مفهوم الأمانة وتفسيره المتضمن لأمنات أخرى هجينة ومتنافسة.....76

الشكل (06): مستويات/ أو كوكبة الأمن.....112

الشكل (07): أمانة قضية مُسيَّسة.....119

الشكل (08): تحرك الدول المتقدمة وفق عملية الأمانة لمكافحة ظاهرة الايدز.....228

الشكل (09): إنتشار مرض الايدز أفقياً وجغرافياً.....248

الشكل (10): الأدوار المتداخلة لفواعل الأمنة الوظيفية في مجال الصحة العالمية.....276

الشكل(11): المسارات البيئية للصراع.....343

الشكل(12): دورة النزاع-النزوح واللجوء الناتجة عن فعل خطاب الأمنة.....348

الشكل (13): الخطوات الرئيسية للوصول إلى مدن المناخ الخضراء.....363

الشكل (14): نموذج Kingdon "سياسة النواذ والتيارات الثلاثة لعملية السياسة".....367

2) قائمة الجداول

الجدول (01): توسيع وتعميق مفهوم الأمن.....15

الجدول (02): تطور مأسسة عملية الأمنة.....23

الجدول (03)- مفهوم الحوكمة متعدد المستويات، متعدد القطاعات.....40

الجدول (04): مقارنة بين مختلف قواعد الحوكمة العالمية ضمن نطاق رسمي وغير رسمي.....121

الجدول (05): إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون بالمليون طن متري في الدول الغربية.....163

الجدول (06): متطلبات الحوكمة العالمية الأكثر تأكيدا على الأمن المستدام.....313

الجدول (07): جدول جوزيف س. ناي حول تغير دور الحكم.....372

3) قائمة الخرائط

الخريطة(01): تبين أماكن انتشار مرض الايبولا في إفريقيا والمسافة بينه وبين أهم الحواضر في القارة

السمراء وأوروبا.....143

4) قائمة الصور

- الصورة (01): صورة تبين ثقب طبقة الأوزون.....138
- الصورة (02): وضع المناخ بسبب زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون.....156
- الصورة (03): ظهور مواد عضوية جديدة تفتت طبقة الأوزون.....177
- الصورة (04): صورة تبين أكبر مظاهر مناخية على الإطلاق.....204
- الصورة (05): ظهور الأعراض الرئيسية للإيدز.....216

5) قائمة الرسومات البيانية

- الرسم البياني(01): عدد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، 1909-2009.....60
- الرسم البياني (02): انتشار مرض الايدز بنسبة هائلة مقارنة بالأمراض الأخرى المعدية.....146
- الرسم البياني(03):المنافع والتكاليف الحدية لسياسات التخفيف التي تخص التغيرات المناخية.....184
- الرسم البياني (04): حراك الجمهور ومدى اهتمامه بمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.....203
- الرسم البياني(05):مستويات تأثير فواعل الأمانة الوظيفية للحكومة العالمية على الجمهور وانخراطه معها.....277
- الرسم البياني(06):مسارات السياسات الخاصة بالقضايا البيئية والصحية ضمن " عملية الأمانة".....301
- الرسم البياني (07): الضرائب التصحيحية تحقق منافع صحية وبيئية.....310
- الرسم البياني(08): ظل التسلسل الهرمي والحوافز المتنوعة للتعاون بين الحكومات والفواعل غير الحكومية.....319

مقدمة

لقد شكل عامل انتهاء الحرب الباردة نقطة حاسمة في تحول العلاقات الدولية، حيث برزت ملامح سياسة عالمية جديدة في الأفق تتشكل بسبب بداية تراجع دور الدولة وتقلصه في معظم المجالات لاسيما في رسم التوجهات العامة وصنع البرامج والسياسات لمعالجة القضايا الراهنة والأزمات التي تطفو للسطح من حين لآخر، وذلك راجع لتغير مسارات السياسة من الدولي إلى العالمي؛ أين بدأت تظهر التفاعلات السياسية بين فواعل متنامية بشكل مثير إلى أشكال وأنواع غير دولانية من منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، منظمات إقليمية إلى جانب المجتمع المدني العالمي، الشركات متعددة الجنسية، المجموعات التشريعية... الخ.

ولاحتواء ذلك كله، كان لابد من "كيان مرجعي معين" يسعى لاحتضان هذه التفاعلات أفقياً وعمودياً، فكان للحكومة العالمية نصيباً وحظاً وافراً من ذلك؛ بالرغم من أن الفكرة قديمة إلا أنه تم طرحها بحلة جديدة تبناها العديد من المفكرين وباحثي العلاقات الدولية لاسيما أصحاب نظريات الاندماج والتكامل الوظيفي بين الأمم وهذا استكمالاً لمسار الطرح الليبرالي ومنظوره حول درء الحروب والنزاعات التي تُورِّقُ المستوى الداخلي بالنسبة للدولة كمرجعية، والمستوى الخارجي (الإقليمي والدولي) بالنسبة للمنظمات والمؤسسات الدولية، وحالياً العالمي بالنسبة للحكومة العالمية.

إذا، فبعد بروز الحكومة العالمية ضمن المجال الاقتصادي بمحاولة الحكومات الوطنية-التي تمثل "الدول" رسمياً- تقريب مصالحها إلى بعضها وتحقيق الرخاء الاقتصادي لديها بالرغم من أن الفكرة كانت فكرة العديد من المفكرين القدامى. تم اعتماد هذه الفكرة بشمولية أكثر لتتعدى مشروطيتها الجوانب الأخرى منها تحقيق الرفاهية والرخاء الاجتماعي، والبيئي العالمي... الخ. ولتحقيق مضامين فكرة الحكومة العالمية هذه كان من صميم وواجبات الفواعل الرسمية-الدول- وحتى غير الرسمية-الفواعل غير الدولانية- لأن نشر وتعزيز ثقافة الأمن والسلام العالميين وفق متلازمة: الأمن/الديمقراطية/التنمية المستدامة التي يقتضي وجوب تنفيذها بسياسات عامة عالمية كجانب أدائي لهذه الحكومة، والتحقق من ذلك يكون عبر التنسيق والتعاون المتبادل.

وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على أنه يوجد ارتباط جد وثيق بين الأمن والحوكمة العالمية، إذ يمكن ملاحظة ذلك عن طريق الامتزاج بينهما بحيث لا يمكن لهذه الحوكمة "ككيان مرجعي" أن تكون مستقرة وأمنة دون توفير الأمن بأبعاده ومستوياته المتعددة وبفضل جل الفواعل وجهودها المتضافرة.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن حقل الدراسات الأمنية شكل فرصة لتطوير البناء المعرفي للأمن وتحسينه، إذ رسم خارطة جديدة للمسار الأمني لاسيما في الفترة الأخيرة وتطعيمه بمفهوم جديد "الأمننة" كإطار لتحليل وتفسير ما يحدث من أحداث وظواهر عالمية. فإقحام هذا المفهوم في حقل الدراسات الأمنية كشف بأنه يمكن المزج بين التقليد البحثي المهيمن بشقيه الواقعي (المصر على مرجعية واحدة/التوجه الدولاتي) والليبرالي (المصر على تعدد المرجعيات)، والتقليد البحثي ما بعد الوضعي لاسيما ما يتعلق بالوسطية- البنائية، وبالتالي، الأمنة بهذه الطريقة تزودنا باستبصار جديد يتم من خلاله الكشف لماذا التركيز على فعل الخطاب، والفواعل الدولاتية وغير الدولاتية؟

فواقعا أكدت الحوكمة العالمية "ككيان مرجعي" بأن مسعى "الأمننة" كنظرية" يحاول تزويد الباحثين الأكاديميين وصناع السياسة بعناصر فعالة لفهم الواقع، ومن ثمة تدارك المخاطر المنجزة عن التهديدات الأمنية قبل فوات الأوان وذلك عن طريق "فعل الخطاب" وعبر التحركات والممارسات الأمنية المعلنة في "إجراءات استثنائية وقرارات سياسة فورية" التي يتم شرعنتها من طرف تلك الفواعل.

إذا، ولتثبت "نظرية الأمننة" ذلك ضمن المحك الامبريقي تم فتح الباب أمام "الضبط التشاركي" والذي الحوكمة العالمية بحاجة ماسة إليه لضبط نطاق التفاعلات متعدد الأطراف، وهذا من خلال فحص قضيتي التغيرات المناخية والايديز على أساس أنهما تمثلان البيئة والصحة على التوالي عبر إضفاء الطابع الأمني عليهما.

أسباب اختيار الموضوع:

بما أن موضوع الأمن حظي بقدر من الأهمية العلمية من الدراسة، والبحث والتحليل، وحتى التأسيس لحقل الدراسات الأمنية، تولد السبب الموضوعي لدينا في معرفة أهميته الكبيرة التي أولاها إياه الباحثين على مستوى مراكز ومدارس البحث لإنتاج المعرفة النظرية بالأساس مدرسة كوبنهاجن، دون إغفال المدارس الأخرى في ذلك. والتي من بين مخرجات هذه المعرفة مصطلح "الأمننة"، أو إضفاء

الطابع الأمني على مشكلة أو بالأحرى قضية سياسية معينة، وما قد تَمُدُّ به الأمانة "كنظرية" صانعي القرار من استبصارات وفهوم تُصوِّر لهم الحل المعقد للمشكلات والتهديدات الأمنية العالمية التي ازدادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي ينبه إلى حول ما يدور من تغيرات أمنية مست ولا تزال تمس الجانب الواقعي الملموس ضمن إطار الحوكمة العالمية كمحك امبريقي لذلك. وبإمكاننا تلخيص أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

1/ يعود اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة العلمية الملحة لدينا في البحث عن فهم أفضل لما يحدث في حقل العلاقات الدولية، أو إن صح التعبير حقل ما بعد العلاقات الدولية-السياسة العالمية-من تطورات أكاديمية وامبريكية تخص الجانب الأمني والحوكمة بطريقة منظمة، وممنهجة.

2/ وضع تصور نظري لـ"الأمانة" و"الحوكمة" وتطوراتها الاليمولوجية والاليمولوجية، ثم ربط هذا التصور بطبيعة الحال بالجانب الامبريقي عن طريق اختيار حالتنا البيئية والصحة كنماذج نحاول من خلالها تحيين البحث مع التطورات المتتابة في السياسة العامة العالمية بوجه عام، والسياسة العامة الأمنية العالمية على وجه الخصوص.

3/ محاولة إيجاد بحث علمي يتموقع وسطيا بين تخصصي العلاقات الدولية والتنظيمات السياسية-الإدارية، كخطوة أولية وضرورية تساهم في تعميم حقل العلوم السياسية بمفاهيم وأطر جديدة على المستوى النظري والعملية.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

إن أهمية الموضوع تكمن في متابعة تطور تطبيق وتعميم "نظرية الأمانة" على بعض القضايا الأمنية العالمية التي تهدد "الحوكمة العالمية" ككيان مرجعي، تطبيقا علميا أكاديميا وذلك بدراسة مدى قدرة هذه النظرية على إضفاء الطابع الأمني على حالتنا البيئية والصحة، والخروج باستدلالات تقنع بها الجمهور باستجابة فعالة لمواجهة أخطارها الأمنية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تظهر الأهمية العلمية كذلك في تقفي الأثر العلمي البالغ الأهمية الذي باتت تلعبه الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في رسم السياسات العامة الأمنية العالمية وتنفيذها، عن طريق فحص أدوارهما المؤمّنة والوظيفية حسب ما تقر به نظرية الأمانة في قضيتي التغيرات المناخية بالنسبة لحالة البيئة، والايذز بالنسبة لحالة الصحة، وذلك لسبب مفاده أن هاتين القضيتين أصبحتا من المواضيع الأمنية الجديدة التي تُطرح في حقل ما بعد العلاقات الدولية-السياسة العالمية.

الأهمية العملية:

إن التطرق للإجراءات الاستثنائية والتحركات الأمنية التي تقوم بها الفواعل الدولاتية (الرسمية)، والفواعل غير الدولاتية (غير الرسمية) للحوكمة العالمية يبين نشاطاتهما ميدانيا؛ مما يعني أن الأهمية العملية لهذا الموضوع تتضح جليا في سعي هذه الفواعل لحماية هذا الكيان المرجعي "الحوكمة العالمية"، الأمر الذي يبرز مدى قوة الإدارة التشاركية التي تشكل في الوقت ذاته مبدأً ناظما بين هذه الفواعل المؤمّنة والوظيفية من ناحية، ومبدأً ضابطا لقضايا "البيئة والصحة" وتهديداتهما الأمنية العالمية.

إشكالية الدراسة:

بعد بروز الحوكمة العالمية كوحدة تحليل مرجعية أو بالأحرى "ككيان مرجعي" تتضافر فيها/فيه جهود عدة فواعل في مواجهة مخاطر أمنية مستجدة وحسب ما تعتمد عليه نظرية الأمانة من عناصر تحليلية تُجمَع على إضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، فإن البحث يعالج إشكالية مفادها:

هل تنطوي نظرية الأمانة على خاصية الاستدلال تُمكن فواعل الحوكمة العالمية من تبني خطاب لغوي يحمل إضفاء الطابع الأمني على بعض قضايا حالتي "البيئة والصحة"، وتُبيّن "فعليا" بأن لهاتين الحالتين تهديدات أمنية وجودية تمس ببقاء الحوكمة العالمية ككيان مرجعي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية تساعدنا على ذلك:

* كيف يمكن تحليل ودراسة مفهومي الأمانة والحوكمة بُنيةً ودلالةً؟

* كيف يمكن ربط الأمانة بالحوكمة العالمية من الناحية النظرية وإسقاط ذلك على أمثلة واقعية؟

* هل يمكن إدارة التهديدات البيئية والصحية بخطاب أمني "فعال" وحماية هذا الكيان بطريقة الضبط التشاركي، يُمكنان الجمهور العالمي من الاستجابة بـ"فاعلية" لمجابهة هذه التهديدات؟

* إذا لم تتجح نظرية الأمانة عن طريق فعل الخطاب الذي يعمل على الاستدلال بأن هناك فعلا تهديدات "بيئية وصحية" وجودية تمس ببقاء الكيان المرجعي "الحكومة العالمية"، هل من مخرج لذلك؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وهذه الأسئلة تم **طرح الفرضيات** التالية:

1/ بما أن نظرية الأمانة تعتمد أساسا على "فعل الخطاب"، فإن ذلك يعني أنها تتطوي على وجود خاصية "الاستدلال" تفيد بأن هناك تهديد أمني وجودي يمس ببقاء الكيان المرجعي".

2/ إن تبني خطاب لغوي يضفي الطابع الأمني على بعض قضايا حالي "البيئة والصحة" ضمن الحوكمة العالمية "ككيان مرجعي" يتوقف على "الاستدلالات" التي تقدمها فواعلها لتمكين الجمهور العالمي بأن يستجيب بـ"فاعلية" لمجابهة التهديدات الوجودية.

3/ بما أن الأفعال الخطابية التي تتبناها فواعل الحوكمة العالمية إزاء التهديدات الأمنية الوجودية تعمل على تحريك "سياسة الطوارئ" والقيام بمأسسة الأمانة، فإن هناك تغيير في مسارها بالاتجاه نحو ممارسة خيارات لتحقيق أمانة كلية وتطوير البناء الشبكي للحكومة العالمية.

4/ بما أن المخرج من منطق الأمانة يعتمد أساسا على اللأمانة والعودة إلى السياسة العامة الطبيعية حسب أصحاب نظرية الأمانة، فإن هناك مقابل ذلك التحرر من الخوف وبعث الطمأنينة والسلام حسب المنظور الإسلامي.

حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع "الأمانة في ظل الحوكمة العالمية: دراسة حالي البيئة والصحة"، قمنا بحصر هذا البحث في مجال زمني ومكاني كالتالي:

- **المجال الزمني:** تم التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة إلى غاية عام 2015، بنتبعنا أهم ما أفرزته الساحة العالمية حول أمانة حالي البيئة والصحة باختيار نموذجين هما "التغيرات



المناخية" بالنسبة للبيئة و"الايدز" بالنسبة للصحة. لكن ذلك لا ينفى تطرقنا لأهم المحطات التاريخية التي مرت بهما حالتي البيئة والصحة قبل الحرب الباردة.

- **المجال المكاني:** يكمن الإطار المكاني لبحثنا هذا في "الحوكمة العالمية" ككيان مرجعي -حسب وحدات تحليل نظرية الأمنة- يتعين على الفواعل الرسمية/الدولانية وغير الرسمية/غير الدولانية حمايته من التهديدات الأمنية البيئية والصحية التي تعترض أمنه واستقراره.

المقاربة المنهجية للدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها من عدمها اقتضت الدراسة استعمال مقاربة منهجية، وذلك من خلال تضافر مجموعة من المداخل والمقتربات والأساليب للتحليل وتتمثل فيما يلي:

1/ مدخل ايتمولوجي - أنطولوجي:

إن طبيعة الموضوع تقتضي علينا أن نتقصى أصول كلمات ومصطلحات الدراسة والمتمثلة في "الأمننة، الحوكمة، البيئة، الصحة" التي تعتبر بمثابة متغيرات الدراسة ضمن **مدخل ايتمولوجي**، وذلك بالاعتماد على **أداة المقارنة**؛ للمقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز أصلها ومعرفة تاريخها، ولمن تُنسب بتتبع مجموعة من اللغات الناطقة بهذه الكلمات والعلوم التي اعتمدها، للتوصل إلى حقيقة الكلمة وأصلها حتى يتسنى لنا ضبطها إلى ما هي عليه الآن وما توصلت بشأنها الأبحاث العلمية حالياً لغرض توظيفها بما يخدم هذه الدراسة.

أما بالنسبة **للمدخل الأنطولوجي** فأثناء اختيارنا للحوكمة العالمية كموضوع مرجعي/المرجعية الأمنية بالنسبة للأمننة فإن ذلك يعني أننا اخترنا **مرجعية محددة للتحليل** من خلال بحثنا عن هذا الشيء الذي تريد فواعله- عن طريق السياسة العامة الأمنية العالمية- حمايته وتأمينه من الأخطار والتهديدات الأمنية بمقاربتنا له نظرياً ضمن "نظرية الأمننة"، دون أن ينفى ذلك الإشارة والتطرق للوحدات المرجعية الأخرى لأنها من يكمل هذه المرجعية في إطارها الكلي وتؤكد الاعتقاد الذي يسلم بالاعتماد المتبادل ومنطق الشبكية.

2/ المدخل الاستيمولوجي:

بما أننا بصدد فحص مصطلح "الأمننة" ومناقشة أصله ودلالاته كموضوع معرفة، سنحاول التطرق لها كنظرية لمعرفة ما هي الوسائل التي اعتمدها لإنتاج المعرفة في حقل الدراسات الأمنية مقارنة بالمنظورات والمدارس السائدة المفسرة للأمن ضمن العلاقات الدولية وفيما بعد السياسة العالمية، الأمر الذي يسمح لنا أن نضعها ضمن المستوى العالمي بالنسبة للتحليل بالمقارنة لموضوع الحوكمة العالمية، هذه الأخيرة التي تعتبر كموجود يكتسب معناه واقعيًا مع مرور الوقت بالاستناد لحالات البيئة والصحة بالتساؤلات والافتراضات التي تؤدي إلى صياغة نسق معرفي بحثي نحاول من شأنه الوصول إلى معرفة علمية في حقل العلوم السياسية بصفة عامة.

3/مقرب التحليل النسقي

ينطلق هذا المقرب من تحليله للحوكمة العالمية كبناء نسقي، من منظور الأمننة، وهي نظرية قائمة على فكرة الاستدلال بأن الأمن هو "فعل خطاب"، وبذلك فهذا المقرب يتعامل مع الحوكمة ككيان مرجعي يحوي ظواهر بيئية وصحية تسمح لنا بتتبع مسار الأمننة في عدة مراحل مر بها هذا الكيان تحاول فواعله الرسمية وغير الرسمية حمايته، وهي مرتبطة بذلك فيما بينها بشبكة من التفاعلات والعلاقات ضمن تحركات كل وحدة التي تشكل نظامًا نسقيًا فرعيًا قائمًا بحد ذاته يؤثر ويتأثر ببنية الحوكمة العالمية كنسق أعم وأشمل.

4/ مقرب الدور:

نظرا لأهمية هذا المقرب في توضيح أنشطة الفواعل الدولالية وغير الدولالية للحوكمة العالمية التي تحاول حماية هذا الكيان المرجعي، وذلك بتتبع سلوكياتهم المحددة ضمن نماذج معينة تم إضفاء الطابع الأمني عليها، وهذا بالرغم من وجود تباين في البنى الأساسية لهذه الفواعل-بطبيعة الحال ليس هدف بحثنا في هذه الدراسة- وإنما التطرق لعدة أدوار مهمة تضطلع بها هذه الفواعل منها الدور المؤمن والدور الوظيفي؛ وذلك لغرض توضيح، وتفسير إلى أي مدى تستطيع هذه الفواعل أن تساهم بفعالية في

إضفاء الطابع الأمني على حالتى البيئة والصحة وتحاول اقناع الجمهور باستجابة فعالة للتصدي لمخاطر وتهديدات هاتين الحالتين فى ضبط هذه القضايا ومدى امتلاكها القدرة على التأثير فى صنع القرار والإسهام فى تحديد مسار السياسة العامة العالمية كجانب أدائى للحكومة العالمية.

5/ مقترب الفاعل-الشبكة:

لفحص وتحليل التباين الموجود بين فواعل الحكومة المختلفة الرسمية وغير الرسمية (المؤمنة والوظيفية)- هذا بغض نظرنا عن اختلاف هيكلها- وإنما البحث فى جوهر عملها من خلال إضفاء الطابع الأمني عن طريق فعل الخطاب على بعض القضايا "البيئية والصحية" العالمية، اعتمدنا مقترب الفاعل- الشبكة الذى وفر لنا تصور تحليلى لـ"البنية" الكيان المرجعى المتمثل بطبيعة الحال -كما أشرنا أعلاه- فى الحكومة العالمية، وكيفية ارتباط هذه البنية بالفواعل التى تتضمنها. إضافة لذلك، فاستخدام هذا المقترب سهل علينا مهمة فحص العلاقات الموجودة بين هذه "البنية" و"فواعلها" من جهة، ومن جهة أخرى كيفية ارتباطها بهذه الفواعل الموجودة على شكل "شبكات"، التى تمارس نفوذاً أكبر على الفواعل الرسمية الأخرى لكونها فئة تتمحور داخل "الشبكة"، ومن ثم دراسة مدى توظيف أفكار نظرية الأمانة باستخدام هذا المقترب فى دراسات حالتى "البيئة والصحة"، ويتعقب العوامل العلائقية المرتبطة بهما كـ"الضبط التشاركي" وأخذ هذه الفواعل على محمل الجد كقوى سببية وتأسيسية فى السياسة العالمية.

6/ مقترب الحكومة المتعدد- المستويات:

يوضح هذا المقترب التشابك الحميم بين جميع المستويات المحلية/الوطنية، الإقليمية، الدولية/العالمية، إذ نسعى من خلاله إلى وصف الوحدة المرجعية التى نحن بصدد دراستها "الحكومة العالمية"؛ متعددة المستويات، متعددة المجالات والجوانب، متعددة الفواعل، ما يبين لنا بأن صنع القرار والسلطة لا يمكن أن يتركزان فى الجانب المركزى المتعصب-الدول- ولكن يجب أيضاً أن ينتقلان إلى الفواعل دون الوطنية، والفواعل "ما بين/وما فوق" الوطنية فى تسيير القضايا العامة "البيئية والصحية" العالمية لتحقيق الأمن العالمى.

7/ تقنية تحليل المضمون:

تم تبني تقنية تحليل المضمون في استنتاج بعض النصوص التي حاولنا من خلالها معرفة مدى تمكن فواعل الحكمة العالمية من إضفاء الطابع الأمني على حالتنا البيئية والصحة من خلال الخطابات التي تم إلقاؤها والاتفاقيات التي تم تبنيها، للخروج باستدلالات من هذه النصوص بأنه تمت الأمنة فعلياً، وذلك بالاعتماد على عناصر نظرية الأمنة-الفاعل المؤمن، فعل الخطاب، الموضوع المرجعي، الجمهور-التي تبين مدى أهمية عملية الاتصال وتأثيراتها بطريقة غير مباشرة، وهذا لغرض اختبار فرضيات علمية تم طرحها على أساس أن التحليل هنا سيحيط بكل التساؤلات المحيطة بنظرية الأمنة في ظل الحكمة العالمية، ويحقق هدف الاستدلال في الوقت ذاته.

بالإضافة إلى ذلك كله، تم الاعتماد على المقارنة كأداة تحليلية وجوهر هذا البحث بدل أداة التجربة، حيث سمحت لنا هذه الأداة باستخدام الحركة الفكرية أثناء تحليلنا لمختلف الأفكار والربط التي شكلت في الأخير الحقائق المفسرة للإشكالية وأهداف الدراسة، سواء تعلق الأمر بجانب الأطر المفاهيمية-النظرية، أو بجانب الأطر التحليلية، كما أنها سمحت لنا بالفصل بين ما هو متجانس أو مستقل فيما يخص الفواعل التي تم التطرق لها على أنها تمثل الحكمة العالمية في جانبها الرسمي وغير الرسمي، أو أثناء قيام هذه الفواعل بإضفاء الطابع الأمني على القضايا المختارة من حالتنا البيئية "التغيرات المناخية"، والصحة "الايبز"، وذلك قصد فحص مدى قدرة نظرية الأمنة على تفسير هكذا حالات مقارنة بالمنظورات والمدارس السائدة في العلاقات الدولية.

مراجعة الأدبيات السابقة للدراسة:

قبل محاولتنا لمراجعة أهم الأدبيات التي اعتمدت عليها الدراسة لا بد أن ننوه إلى مجموعة من النقاط تخص ذلك:

- أن الدراسة اعتمدت على مجموعة واسعة وهامة من المراجع، لذا سنحاول أثناء قيامنا بمسح لهذه الأدبيات معرفة ما هي أهم العناصر التي ركزت عليها، وماذا أضافت لنا؟

- أن الدراسة ركزت على مجموعة من الأدبيات المتخصصة من مقالات صادرة عن دور نشر غربية، وأوراق بحثية متخصصة قُدمت في مؤتمرات عالمية، بالإضافة لمجموعة من الرسائل الصادرة عن أقسام علم السياسة وعلم الاجتماع والفلسفة السياسية التي تمت مناقشتها في جامعات عالمية، وللأسف لم نتحصل على الكتب الأصلية حول نظرية الأمانة، الحوكمة العالمية، بالرغم من المجهودات التي تم بذلها في هذا الشأن.
- أن هناك من الأدبيات المتخصصة وبطبيعة الحال الغربية ما يتناول متغيرا واحدا أو متغيران فقط متعلقان بالدراسة التي نحن بصدد البحث عنها، ما كلفنا جهدا أكبر في ربط نظرية الأمانة بالأحداث الامبريقية بالاستعانة بمجموعة من مراجع أخرى-عربية ليست متخصصة في الدراسات الأمنية، وإنما تكتب فقط عن البيئة، أو الصحة إما في العلوم القانونية أو العلوم الاقتصادية، أو العلوم الطبية.

أولا- الأمن /ونظرية الأمانة

كتاب **عولمة السياسة العالمية** بطبعته الأولى 2004 والذي يعود لصاحبَيْه المحرران "جون بيليس" و"ستيف سميث"، وهو عبارة في الأصل عن مقالات كل مقال بصاحبه، حيث قام بترجمته مركز الخليج للأبحاث بالإمارات العربية المتحدة، إذ نجد هذا الكتاب تطرق لجل نظريات العلاقات الدولية، وأهم المواضيع التي تطرح في السياسة العالمية كالعولمة، الإقليمية، السياسة الخارجية، الأمن، البيئة، الثقافة... الخ، وقد تم اعتمادة في جوانب الدراسة سواء تعلق الأمر بالأمن أو البيئة أو غيرها من الجوانب الأخرى.

وتعتبر أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات العربية والإسلامية التي نُوقشت عام 2009

لـ **Telmo João Gabriel Viera** بعنوان "Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security"

من أهم الأدبيات التي ساهمت في رسم أهم الخطوط العريضة حول نظرية الأمانة لهذه الدراسة التي نحن بصدها، لاسيما ما طرحه صاحب الأطروحة في الإطار النظري حول الأمن كفعل خطاب وماهي أهم الوحدات التي يتجسد من خلالها، ثم كيفية اسقاط ذلك على قضية أمنية في المحور الثاني من الأطروحة.

إلا أن جوهر هذه الأطروحة يدور حول الاتحاد الأوروبي الذي يشكل فاعل جديد في الشؤون الدولية، هدفه تجاوز الدولة القومية والسعي إلى بناء نظام دولي يقوم على القواعد، ويجب على هذا الفاعل الجديد أن يعالج بيئة أمنية معقدة، لاسيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتسعى أطروحة الباحث Telmo João Gabriel Viera إلى معالجة ذلك بمركب الأمن الإقليمي الذي طرحه "باري بوزان"، ويتم ذلك كله بتحديد كيفية تأثير التصورات الأمنية في المنطقة على الاتحاد الأوروبي ومسؤولياته في منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتباره فاعل أمني جديد. وقد أظهر تحليل صاحب الأطروحة المفصل للخطاب الأمني من جهتي الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط أن هناك مخاوف أمنية مماثلة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، وهناك قضايا مثل الارهاب أو الهجرة غير الشرعية تُؤمّن في جميع أنحاء المنطقة، في حين تعتبر قضايا مثل الصراعات الإقليمية أو أسلحة الدمار الشامل تهديدات أمنية في مناطق محددة لاسيما في شرق البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، فإن الخطاب الأمني كما يجادل الباحث يتعايش أيضا مع مرجعيات قوية من هوية مشتركة في بحر المتوسط، وهذا التقاسم في الإدراكات والمرجعيات الأمنية للهوية المشتركة أوصله إلى استنتاج مفاده أن هناك بالفعل مركب أمني إقليمي في البحر الأبيض المتوسط.

وهنا تشترك الدراسة مع الأطروحة في مركب الأمن الإقليمي لأنه إذا حاولنا تفكيك الحوكمة العالمية نجدها عبارة عن مركبات أمنية إقليمية فرعية تنضوي تحت مركب أمني عالمي-المتمثل بطبيعة الحال في هذه الحوكمة العالمية يعاني من معضلات ومآزق أمنية عدة، وبالتالي لا بد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية لهذه الحوكمة أن تلعب دورا أساسيا أكثر وتمارس نفوذا أكبر لتحقيق استقرار وتأمين هذا الكيان المرجعي بجعل الهوية المشتركة "خدمة الإنسان" وخلق إطار مؤسسي كفيل باقناع الجمهور حول حل مشاكل القضايا البيئية والصحية وتهديداتهما.

وبعد ذلك، اعتمدنا أطروحة Juha A.Vuori المعنونة بـ "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China"، والتي تمت مناقشتها بقسم علم الاجتماع بجامعة TURUN YLIOPISTO بتركيا عام 2011، فقد عززت فهما للاستخدام السياسي للغة من خلال تركيز صاحب الأطروحة على جانب محدد جدا من التفاعل

الإنساني، أي البناء الاجتماعي للقضايا الأمنية، وبشكل أكثر تحديدا "سياسة قوة المفهوم"، ولقد قام بالتدقيق في مجموعة من التقنيات "المعنية باستغلال قوة الكلمات لدعم أو تقويض بناء عالمنا الاجتماعي"، وعلى أساس ذلك، فقد استفادت الدراسة كثيرا من الشق النظري للأطروحة حول اللامننة (كاستراتيجية أحيانا وتكتيك سياسي أحيانا أخرى) وكيف تتم على أرض الواقع. هذا العمل الفلسفي والنظري أخذ مكانا في السياق الامبريقي لجمهورية الصين الشعبية، والهدف أو الغرض من ذلك هو الكشف عن نقد لنظرية الامننة، التي قدمها أصلا "أول ويفر"، وتفسير أفعال الامننة من خلال منطق فعل الخطاب ويوسع بذلك صاحب الأطروحة إطاره التحليلي عبر تطبيقه ذلك على السياسة الصينية، لذلك فهو ركز على محورين أساسيين هما:

- 1) نظرية الامننة وتطور انتقاداتها (أين طرح مجموعة من العناصر منها؛ علم المينتا ليدرس ذلك دراسته دراسة بناءة، معضلات في تطور وتطبيق النظرية، ما هو الامن؟ الدراسات الامنية: مدرسة كوبهاجن والمقاربات النقدية للامن في أوروبا، نظرية الامننة وانتقاداتها).
- 2) الامن السياسي في جمهورية الصين الشعبية (وقد تناول ذلك من خلال: الامننة في السياق السياسي الصيني، وعرض ذلك من خلال حالات عدة منها: الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى، حادثة سياسية ضد الثورة في ساحة تيانانمن، ضد ثورة التمرد لـ1989، عبادة شر فالونغونغ).

في حين تناولت الورقة البحثية لـ Sezer Özcan والمعونة بـ:

Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School والتي قدمها في ملتقى **Orlando International Conference** عام 2013، مناقشة المقاربة الامنية التي تتبعها مدرسة كوبنهاجن، لاسيما نظرية الامننة، من أجل تشكيل إطار نظري لتحليل مسألة امننة الطاقة بالمقاربة الامنية للمدرسة، فإن الإطار أتاح للكاتب تحليل مسألة الطاقة (وخاصة النفط والغاز الطبيعي) من خلال منظور الامننة، عكس الدراسة التي نحن بصدها (التي تركز على امننة البيئة والصحة في ظل **الحكومة العالمية**)، ولقد ناقش Sezer Özcan كيفية انتقال قضية الطاقة إلى القضايا الامنية، وذلك بتحديد مفهوم الامننة، ليعالج بعدها تطور الدراسات الامنية ومعنى "الامن" بشكل عام كخطوة أولى، وفي نهاية ورقته تم تسليط الضوء على العلاقة بين الطاقة ونظرية الامننة.

بالإضافة إلى ذلك، إعتدنا أيضا على المقال المعنون بـ "Securitisisation: The case of post-9/11 United States Africa policy" لـ Robin E Walker and Annette Seegers المنشور في العدد الثاني من مجلة *Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies*، أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، بحيث تمت أمننة إفريقيا بطريقة جديدة من الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي تعتقد أن الدول الضعيفة تشكل تهديدا وجوديا لها، وبالتالي زادت من مساعداتها لإفريقيا أكثر من ثلاثة أضعاف في السنوات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، باستخدام نظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن، وبالتركيز من الباحثين على التحقيق في التفاعل الذي يحدث بين السلطة التنفيذية كمدعي 'claimant' والكنجرس كمشرع 'legitimiser'، أين تزداد عوامل الوكالة السياسية وسياق استخدام نظرية الأمنة، فمع ذلك تشير الأدلة التي توصلنا إليها إلى القوى الهيكلية وخاصة اللامساواة في العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية. وقد استمدت الدراسة من هذا المقال أهم الوحدات والعناصر المفتاحية لنظرية الأمنة والمتمثلة في الفاعل المؤمن والجمهور وأهم الإجراءات المتخذة أثناء الأمنة حتى تنجح عملية الأمنة.

ثانيا - الحوكمة والحوكمة العالمية

يعتبر كتاب **Anwar Shah** تحت عنوان **Local Governance in Developing Countries** الصادر عام 2006، من بين الكتب التي اهتمت بالحوكمة المحلية، حيث قدم لنا كاتبه أنور شاه من خلال محوره الأول كل ما يتعلق بمصطلح الحوكمة المحلية-وقد استفادت الدراسة من أهم النقاط في هذا المحور، ما يعني أن هذا الكتاب يعتبر من بين الاهتمامات الأساسية التي اهتمت بكيف يمكن أن تكون أو تحدث الحوكمة المحلية؟ فالمتصفح لهذا الكتاب يجد الاجابة عن هذا السؤال؛ فلقد قدم أفكار مقارنة للحوكمة المحلية في البلدان النامية. حيث يضع الكتاب بذلك إطارا مؤسسيا مقارنا للحوكمة المستجيبة، والمسؤولة، والمساءلة في البلدان النامية، فهو يزودنا بتوليفة من الأدبيات التحليلية عن الحوكمة المحلية بنتبع التطور التاريخي لها، ويقدم نظرة منطبقة على أسلوب لنموذج بديل للحوكمة المحلية يمارس في مختلف البلدان. كما يقدم دراسات حالة لعشرة بلدان من قبل كبار العلماء الوطنيين والدوليين، وبالتالي الكتاب عبارة عن تقديم لدراسات الحالة بنظرة متعمقة للحوكمة المحلية والتنظيم والتمويل في كل بلد تم التطرق له.

ومن بين الكتب التي استفادت منها الدراسة في كثير من عناصرها لاسيما الجوانب التي تخص الحوكمة، كتاب زهير عبد الكريم الكايد بعنوان الحكمانية: قضايا وتطبيقات الطبعة الأولى عام 2003، حيث درس هذا المؤلف جانبا هاما حول موضوع الحكمانية **Governance** من حيث ماهيتها ومكوناتها

والعديد من قضايا وتطبيقاتها العالمية، وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى سبعة فصول كل فصل من هذه الفصول يتعلق بالحكمانية بدءاً بطرح مفهوم وأبعاد الحكمانية، ثم قضايا هذه الحكمانية بعرض نماذج واقعية في الفصل الثاني، وبعده الفصل الثالث الذي يطرح دور المنظومة الحكمانية في تفعيل المشاركة هذه الأخيرة التي تعد أكبر عنصر مساهم في إرساء دعائم الحكمانية، في حين يطرح الفصل الرابع كيفية عمل الحكومة في تفعيل هذه المشاركة، أما الفصل الخامس فيتطرق للحكمانية اللامركزية ومن بين ما ركز عليه الحكمانية المحلية وما هو سبيل الوصول إليها، وبعد ذلك يعرض الفصل السادس ممارسات وتجارب دولية في الحكمانية الجيدة، عكس ما يستعرضه الفصل السابع كآخر فصول هذا الكتاب من دلالات التجارب العالمية ومتطلبات التطبيق في المجتمع العربي. لأنه حسب ما توصلنا من دراسة الأمانة في ظل الحوكمة العالمية لا بد من الاستفادة من تجارب غيرنا ايجابيا لا سلبيا فأخذ الجانب الايجابي في تجارب الحكمانية العالمية وتطبيقه امبريقا هو السبيل للتطور في العالم العربي.

علاوة على ذلك، يعتبر كتاب الباحثان الجزائريان صالح زياني ومراد بن سعيد والذي يحمل عنوان الحوكمة البيئية العالمية-قضايا وإشكلات بطبعته الأولى عام 2010، إضافة علمية أخرى في ميدان العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، حيث ركّز الباحثان على الحوكمة البيئية العالمية التي عرفت تطورات كبيرة من خلال الضبط البيئي العالمي، وذلك بتطرقهما لمفاهيم الحوكمة وكيفية ظهور الحوكمة العالمية، وحسب الباحثان وما طرحاه في الكتاب أن فعالية نموذج الحوكمة البيئية العالمية يكون بالفهم الجيد للعلاقات الموجودة بين مفاهيم الحوكمة، العولمة والبيئة، ويكون هذا النموذج مستجيبا أيضا لكل الفعاليات المشكّلة للمجتمع العالمي. وتكون بذلك دراستهما قد غطت كل ما يتعلق بالمقاربة المفاهيمية والنظرية للحوكمة والحوكمة العالمية، والحوكمة البيئية العالمية التي تخص هذا الجانب من الدراسة التي نحن بصدددها.

ثالثاً - حول إمكانية أمنة قضايا "حالتى البيئة والصحة" فى ظل الحوكمة العالمية

لقد تطرق Nassef M. adiong فى ورقته البحثية التى قدمها فى ملتقى سنة 2009 بجامعة: *philosophy University of the Philippines, Diliman* والمغونة **ب: "Securitization: Understanding its process in the field of International relations"** لتصور الأمن وما هى المنهجية أو المقاربات التى ساهمت فى توسيع مفهومه، وطرح فرضية مفادها أن المسائل الأمنية أثارت مسعى واهتمام العلماء لدراسة دينامياتها ودقتها تجريبياً لصالح إجراءات صنع- السياسة. وقد وضحت لنا هذه الورقة فى دراستنا هذه رؤية مدرسة كوبنهاجن وتحديدها للإطار المفاهيمي لنظرية الأمانة، حيث ركز الكاتب فى هذه الورقة على مجموعة الأسئلة تهم دراستنا كثيراً منها: كيف ولماذا تصبح القضايا قضايا أمنية؟ كيف يتم أمنة القضايا؟ لماذا تحدث؟ هل هذه القضية لها ما يكفى لقياسها كمسألة أمنية؟ ما هي مجالات التى أثارت قلقاً وساهمت فى توسيع مفهوم الأمن؟ وبالتالي، فإن الورقة بداية ركزت على الأوصاف الفلسفية الأساسية حول الأمن، سوابقها التاريخية لوضع تصور لنظرية الأمانة، وتقديم النموذج والمنهجية المستخدمة من قبل مدرسة كوبنهاجن، لذلك عالج أربعة نقاط فى ورقته للإجابة على الأسئلة التى طرحها:

- 1) الأساسيات التاريخية والفلسفية للدراسات الأمنية
- 2) مدرسة كوبنهاجن كإطار للأمانة: تصور النظرية
- 3) المدرسة السنغافورية كإطار للأمانة: تحديد المنظور الآسيوي
- 4) نقد كلا إطارى الأمانة كوبنهاجن وسنغافورة

كما استفادت الدراسة أيضاً حول وحدات التحليل التى تعتمد على نظرية الأمانة، وأمانة قضايا البيئة من مذكرة ماستر لـ Kristína Tabačková ، بعنوان "Securitization of Environmental issues" عام 2013، إذا قامت هذه المذكرة بمعالجة لأربعة محاور أساسية والمتمثلة فى:

- 1) الدراسات الأمنية (تطورها، تعريفها، أهدافها وقضايا بحثها)
- 2) تاريخ القضايا البيئية فى الدراسات الأمنية (مدرسة كوبنهاجن: قطاعات، وحدات تحليل الأمن، الأمانة، القطاع البيئي. بدايات النقاش حول أمنة القضايا البيئية: ثلاثة أجيال لبحث البيئة والأمن، لمحة تاريخية)

3) المشاكل البيئية وما يترتب عليها (تغير المناخ، الهجرة، ندرة المياه؛ وتدهور التربة وانعدام الأمن الغذائي)

4) التحليل: وركزت فيه الباحثة على مجموعة من الأسئلة منها: هل هناك إقدام على أمنة الموضوعات البيئية في مجال الدراسات الأمنية؟ ماهي القضايا البيئية على رأس الاهتمام للدراسات الأمنية ولماذا الاهتمام بهذه المواضيع على وجه الخصوص؟ ماهو الاتجاه المحتمل لمستقبل التنمية في هذا المجال؟ ماهو التنبؤ في هذا الشأن؟

كذلك، اعتمدت الدراسة في أمنة الصحة بصفة عامة وظاهرة الايدز بصفة خاصة بالاستفادة مما طرُح فيها، على الورقة البحثية للباحثة Catherine Yuk-ping lo والمعنونة بـ "Governing Health" "Issues: HIV/AIDS Securitisation in China" والتي قدمت في المؤتمر السنوي الثامن لرابطة الدراسات الآسيوية في 'هونغ كونغ' مارس 2013. حيث انطلقت الباحثة من فكرة تحول فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز من مشكلة طبية إلى مشكلة أمنية عالمية اعتمادا على قرار الأمم المتحدة رقم 1308 في عام 2000. أين أصبحت فكرة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز كتهديد أمني مقبول على نطاق واسع، أو بعبارة أخرى هذا الفيروس تمت أمنته!.

لذلك، تناولت الورقة الفجوة النظرية-السياسية استنادا لما لم تطرحه الأدبيات الموجودة حول عملية أمنة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في إطار عملية صنع السياسة العامة اليومية، وذلك باستعراض الورقة لعمليات صنع السياسات المتعلقة بهذا الفيروس التي سنتها الحكومة الصينية. وفهم هذه العملية حسب هذه الورقة ضمن إطار الأمنة المعدل يسمح بفهم أفضل لعملية أمنة الايدز على مستويات الدولة، وذلك بالتطرق لـ:

- 1) نظرية الأمنة في الحالة الراهنة بإيجاز
- 2) دراسة الاستجابات والردود الصينية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز
- 3) الآثار المترتبة على عملية الأمنة الصحية، ودور وكالات التمويل الدولية في التأثير على أولوية القضايا الصحية على حكومات الدولة، وتأثير هذه العوامل على التخفيف من الخطر الذي يمثله فيروس الايدز.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر مقال كل من Laura Baringer و Steve Heitkamp بعنوان "Securitizing Global Health: A view from Maternal Health" المنشور في العدد الثاني من مجلة **Global Health Governance** 2011. من أهم المقالات التي تناولت أمنة الصحة العالمية، بدءاً بمناقشة الجوانب الايجابية والسلبية للأمننة، ومخاطرها، ثم مناقشة أمنة صحة الأم، وتحديات الصحة العامة كفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز، وتحديات التمويل الآتية من تسييس المساعدات في نفقات البرامج الفعالة. وقد استفادت الدراسة منه في جانب أمنة الايديز.

رابعاً: حول البيئة والصحة

يعتبر كتاب **الصحة والبيئة دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية** لـ محمد الجوهري وآخرون في طبعته الأولى عام 2001، من بين أهم ما كُتِبَ في المجال الاجتماعي والأنثروبولوجي، بحيث تم تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام؛ إذ يتناول القسم الأول دراسات في الصحة والمرض وذلك ضمن سبعة فصول، أين تم تخصيص الفصل الرابع لمرض الايديز والذي أثار للبحث الذي نحن بصدد طريق مساهمة العلوم الاجتماعية في مجال الوقاية والرعاية لهذا المرض، وبالتالي تحصلنا على أهم المعلومات التي تخص ذلك.

أما القسم الثاني لهذا الكتاب فقد خُصَّصَ لدراسات في البيئة بسبعة فصول وقد تعمق هذا القسم كثيراً في الأنثروبولوجيا البيئية ودراسة حالة مصر. في حين كان القسم الثالث عبارة عن توثيق الإنتاج العلمي للدكتور نبيل صبحي بحكم أنه تخصص في الأنثروبولوجيا الطبية في قسم علم الاجتماع.

بالإضافة إلى هذا، يعتبر مؤلف عبد الناصر زياد هياجنه والمعنون بـ **القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية في طبعته الأولى لعام 2012** أهم مؤلف تطرق للبيئة من الناحية القانونية وقد تمت الاستفادة من الفصل الأخير كثيراً فيما يخص المنظور الإسلامي للبيئة، وقد قام الكاتب بتقسيم الكتاب إلى خمسة فصول، حيث كان **الفصل الأول**؛ خاصاً بالتعريف بالقانون البيئي وأهدافه، ونشأة هذا القانون وتطوره، وخصائص القانون البيئي ومصادره. ثم **الفصل الثاني**، أين جرى فيه استعراض أبرز مبادئ القانون البيئي؛ وهي مبدأ التنمية المستدامة، والمبدأ الوقائي، ومبدأ الملوث يدفع "مبدأ مسؤولية الملوث"، ومبدأ تقييم الأثر البيئي، ومبدأ المشاركة الشعبية بكل مشتملاته؛ (الحق في الحصول على المعلومات البيئية، والحق في المشاركة في صنع القرارات ذات الآثار البيئية،

والحق في الحصول على العدالة البيئية ببعديها الإداري والقضائي). وفي **الفصل الثالث**، تحدثت الكاتبة عن الإطار الوطني لحماية البيئة، حيث عرض المؤلف لمنظومة الحقوق البيئية الموضوعية والإجرائية في النظام القانوني الأردني، ثم جرى استعراض الإطار المؤسسي والتشريعي لحماية البيئة في الأردن، وشرح أهم التشريعات البيئية الأردنية، والتركيز بشكل خاص على قانون حماية البيئة النافذ والأنظمة الصادرة بمقتضاه. أما **الفصل الرابع**، فقد تم التطرق فيه بإيجاز الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة.

وفي **الفصل الخامس**، استعرض المؤلف حماية البيئة من منظور إسلامي، على اعتبار أن الإسلام هو دين الدولة، وهو دين الغالبية من السكان، ولما في الدين الإسلامي من مبادئ وتعاليم تُشكل إطاراً متكاملًا للتعامل مع البيئة وحمايتها.

كما تم الاعتماد على مرجع آخر هو مذكرة دكتوراه للباحثة صافية زيد المال بعنوان "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي"، حيث تم مناقشة هذه المذكرة يوم 2013/02/27 لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون الدولي بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري-تيزي وزو. فقد حاولت الباحثة أن تجيب عن إشكالية مفادها: كيف يمكن للتنمية المستدامة من الناحية العملية انقاذ البشرية المهددة بالمخاطر البيئية ومواجهة مختلف التحديات في ظل وجود تباين في منح مضمون قانوني محدد وموحد لمفهوم التنمية المستدامة؟ وهذا من خلال مناقشة بايين طرحتهما الباحثة حيث خصصت:

الباب الأول لـ: محاولة التوفيق بين التنمية المستدامة والبيئة

الباب الثاني لـ: ضرورة ترقية التنمية المستدامة لتفعيل حماية البيئة

وقد استفدنا من هذه المذكرة في الجانب التحليلي وبالضبط في الفصل الأول من الباب الثاني للدراسة التي نحن بصدددها، وقد زودتنا بأهم المعلومات التي تخص البيئة بصفة عامة.

خامسا - حول نزع الطابع الأمني وتبني المنظور الإسلامي في معالجة قضايا "حالتى البيئة والصحة" في ظل الحوكمة العالمية

في إطار التطرق للنزاع الطابع الأمني حول القضايا التي تم إضفاء الطابع الأمني عليها بصفة عامة، والقضايا التي تم اعتمادها في هذه الدراسة على وجه الخصوص، فقد تم الاعتماد على مذكرة **Alexander Burns بعنوان "Securitization in China and Pakistan's Frontier Regional: Security Discourses"** عام 2012 بقسم علم السياسة بجامعة لوند بالسويد، حيث استخدم الباحث "ألكسندر بيرنس" في هذه المذكرة نظرية الأمانة بالتحليل المقارن للخطابات الأمنية في كل من جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية حول المناطق الحدودية، وقد ساهمت هذه النظرية في الفهم المتزايد لكيفية تطبيقها على الأنظمة خارج النموذج الغربي الليبرالي، وقد تطرق للمشاكل التي تعاني منها نظرية الأمانة في الإطار النظري للمذكرة، وتم التطرق لها جلياً في الدراسة التي نحن بصددتها.

وتمت الاستعانة أيضاً بجزء من مذكرة ماستر لـ **Catherine Charrett بعنوان "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security"** والتي تم عرضها على شكل انتقادات موجهة لنظرية الأمانة من الناحية التطبيقية، تتناول هذه المقالة التي هي جزء من المذكرة المعضلة المعيارية الموجودة داخل تطبيق 'الأمانة'، كوسيلة لفهم البناء الاجتماعي للتهديدات والسياسات الأمنية، وتقول هذه المقالة إن مناقشة وتحليل عمليات الأمانة لها آثار معيارية، والتي يفهم هنا أن تكون الأمانة السلبية للمرجع لأنه من خلال التحليل الذي لم يطعن فيه لعمليات الأمانة تنشأ علاقات الاستبعاد والسلطة.

علاوة على ذلك، كان لمرجع الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام في طبعته الأولى 1996، لـ **مصطفى محمود منجود**، دورٌ كبير في رسم الخطوط العريضة للمنظور الإسلامي حول الأمن، وبين لنا بأفكاره الإسلامية حول الأمن أن هذا الأخير ليس زرع الخوف والرعب [المساوي للأمانة] في أوساط الناس وإنما عكس ذلك، فهو الطمأنينة والسلام، والثقة وغير ذلك. لذلك نجد الكاتب قسم كتابه إلى بابين لتناول ذلك، بحيث يتطرق:

- الباب الأول لـ: الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن
- الباب الثاني لـ: الصياغة الحركية لمفهوم الأمن

تبرير خطة الدراسة:

اشتملت خطة الدراسة على بايين فضلا عن مقدمة وخاتمة، وينقسم كل باب إلى فصلين وكل فصل يحوي مباحث ومطالب وفي بعض الأحيان فروع.

وتم تخصيص **الباب الأول** لإيجاد بنية نظرية للأمننة مرتبطة بكيان الحوكمة العالمية، وذلك بالتطرق للكيفية التي بُنيَ الأمن عليها كمفهوم حتى وصل إلى الممارسة الخطابية، لأن كل تحول في مبنى المصطلح يؤدي إلى تحول في المعنى والدلالة، وبالتالي في هذا الباب سنحاول أن نقسم هذه البنية التي نسعى من خلالها نظريا إلى مجموعة من متغيرات مفاهيمية وأخرى نظرية يؤدي تماسكها إلى تحديد العلاقة ببعضها البعض ويؤكد توقف كل منها على ما عداه، وهو الأمر الذي اضطرنا إلى تقسيم هذا الباب إلى فصلين.

بحيث يتناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي والنظري للأمننة والحوكمة وهذا للإحاطة بالمفاهيم الأساسية للدراسة والأطر النظرية التي يمكن أن نربط بها مصطلح الأمننة كنظرية بمصطلح الحوكمة ككيان تجري فيه تفاعلات السياسة العالمية. كما تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، إذ يتناول **المبحث الأول** من هذا الفصل مدخل ايتمولوجي-ابستيمولوجي للأمن وبروز نظرية الأمننة، وهذا في إطار البحث عن الاشتقاقات اللغوية والغوص في معانيه لأنها من شكلت القطيعة المعرفية لمصطلح الأمن بالذات. أما الحديث عن **المبحث الثاني** لهذا الفصل فيتناول فكرة الحوكمة العالمية وظهورها بوضع المصطلح في إطاره الأوسع. و**المبحث الثالث** والأخير لهذا الفصل ينضوي على محاولة إيجاد تركيب لنقاشات نظرية يمكن أن تفسر ظهور الأمننة في ظل الحوكمة العالمية.

أما بالنسبة **للفصل الثاني** من هذا الباب للدراسة ركز على جانب مهم وهو التطرق لمتغيرين مهمين هما البيئة والصحة، وكيفية بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليهما في ظل الحوكمة العالمية. وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية. إذ يعالج **المبحث الأول** جينيالوجيا مفهوم البيئة والصحة.

وفيما بعد سيتم التطرق للمبحث الثاني بعنوان الأمن ك ممارسة خطابية وأي دور له في مراجعة رسم السياسات العامة البيئية والصحية العالمية. والمبحث الثالث والأخير لهذا الفصل يفحص أبرز القضايا البيئية والصحية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي.

هذا فيما يخص الباب الأول، أما ما يتعلق بالباب الثاني، فقد خُصصَ لدراسة الجانب التطبيقي للأمننة في ظل الحوكمة العالمية من خلال اتخاذ هذه الأخيرة كموضوع مرجعي لأمننة "البيئة والصحة"، وهذا ضمن إطار عملياتي نتبنى فيه نماذج تُبرز من خلالها أدوار كل من الفواعل الرسمية وغير الرسمية لهذه الحوكمة، وهذا كله ضمن فصلين بحيث يتعلق:

الفصل الأول ب: إضفاء الطابع الأمني على قضيتي التغيرات المناخية والايديز بالدراسة والتحليل لهما على أساس قضايا تطورت في ظل الحوكمة العالمية ككيان وموضوع مرجعي. وهذا في خضم طرح ثلاثة مباحث أساسية، أين تم تخصيص **المبحث الأول** لأمننة البيئة وبالتالي، تبني ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية، ثم **المبحث الثاني** بعنوان أمننة الصحة بتبني ظاهرة الايدز كقضية أمنية عالمية، في حين تناول **المبحث الثالث** العلاقة الارتباطية بين أمننة البيئة وأمننة الصحة لتحقيق حوكمة عالمية أكثر تأكيدا على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمّنة.

ثم يأتي بعد ذلك، **الفصل الثاني** بعنوان التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني لقضايا "حالتنا البيئية والصحة" المسيسة بتبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية بثلاثة مباحث أساسية؛ إذ يتناول **المبحث الأول** اللا أمننة والعودة إلى السياسة العامة الطبيعية البيئية والصحية في ظل الحوكمة العالمية وبروز معضلة خطاب الأمننة. في حين يتناول **المبحث الثاني** قضايا البيئة والصحة ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية، الذي كان غائبا ضمن أجندة السياسة العامة الطبيعية ما يجعله من الحاجات المستقبلية الملحة. وأخيرا **المبحث الثالث** الذي يطرح نظرة أخرى ومغايرة تماما لأمننة قضايا البيئة والصحة وتمثلة في المنظور الإسلامي بعمله على تحرير الفرد/الإنسان من الخوف وتحقيق الاستخلاف.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة ما يلي:

1/ عائق الترجمة لأن الموضوع يحتاج وبكثرة إلى الأدبيات المتخصصة وهذه الأخيرة كلها متوفرة في البيئة الأنجلوسكسونية، ممل كلفنا جهدا أكبر في القراءة والترجمة لاسيما وأن هذه الأخيرة تصعب أحيانا لإيجاد المعنى الحقيقي للفظ المراد ترجمتها.

2/ البحث عبارة عن عمل وخطوة أولية مشتركة بين تخصصي العلاقات الدولية والتنظيمات السياسية الأمر الذي صعب من إيجاد مساهمة توازن بينهما لانعدام المراجع التي تلم بمتغيرات الموضوع كله، بالإضافة إلى ذلك فالبحث مرتبط بمتغير الوقت بسبب الضغط المتزايد علينا من المواعيد والأجال القانونية التي حددتها الوزارة للإيداع مقارنة بالإمكانيات المتوفرة.

الباب الأول: نحو بنية نظرية

للأمننة مرتبطة بكيان

الحوكمة العالمية

إن التطرق لـ"نظرية الأمننة" يقتضي إيجاد بنية عامة لها وذلك عن طريق التطرق لمصطلح "الأمن" بالكشف عن حقائقه وتفصي مقوماته الايتمولوجية والابستيمولوجية، لاسيما وأن الخوض فيه كموضوع كان تاريخي ونمى تدريجيا وتكامل إلى أن تحول إلى حقلٍ قائمٍ بحد ذاته "الدراسات الأمنية"، ما يعني أن "نظرية الأمننة" كانت نتيجة الترتيبات النظرية في هذا الحقل، ما جعلنا نتعمق في دراستها وكشف عناصرها المفتاحية كإطار جديد للتحليل على الأقل من الناحية النظرية- والتي سيتطرق لها المبحث الأول من الفصل الأول لهذا الباب. ثم سنحاول ربط هذه النظرية بكيان الحوكمة العالمية محاولين بذلك إيجاد نقاط التوافق بينهما سواء عن طريق التركيب النظري بين المصطلحين، أو عن طريق ربطه بحالات نظرية معينة كالبيئة والصحة تبرز فيها ديناميكية الأمننة في ظل كيان الحوكمة العالمية بتفاعلاته السياسية.

وينقسم هذا الباب إلى فصلين؛ بحيث يتناول **الفصل الأول**: الإطار المفاهيمي والنظري للأمننة والحوكمة، ثم **الفصل الثاني** الذي يحوي نظرة مفاهيمية وتحليلية لقضايا السياسة العامة لاسيما البيئية والصحية منها ومحاولة التعرض لبروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية.

الفصل الأول: الإطار

المفاهيمي والنظري للأمننة

والحوكمة

لقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تحولات جذرية مست الجانب النظري والواقعي على حد سواء، فكان الأمن من بين هذه التحولات، حيث أصبح الشغل الشاغل لعدد من فواعل النظام السياسي العالمي؛ فهو من جهة مفردة أحدثت هزة في أبحاث علم السياسة والعلاقات الدولية، إذ يوجد الكثير من النظريات الوضعية حَيَمَ عليها العجز عن تفسير العديد من الظواهر والتحديات الأمنية التي تحدث في عالم ما بعد الحرب الباردة. وبالتالي، كان لابد من تنظير جديد للمسألة الأمنية، أين نالت مدرسة **كوبنهاجن** حفا وافرا من ذلك لتقدم لنا بذلك طرعا جديدا للدراسات الأمنية من خلال مفهوم "الأمننة".

ومن جهة أخرى، فهو مفردة ترتبط بالواقع لاسيما بنسق أو بالأحرى كيان الحوكمة العالمية هذا الأخير الذي بات يحتضن الكثير من قضايا وظواهر أمنية جديدة قادرة على تخطي الحدود والمصالح الوطنية والقطاعية، يجب إدارتها وضبطها لتسهيل التعاون العالمي وإيجاد مقاربة عالمية منسقة بالخطاب والممارسة.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية؛ أين يتطرق **المبحث الأول** لمدخل ايتمولوجي-ابستيمولوجي للأمن وبروز نظرية "الأمننة"، في حين يتناول **المبحث الثاني** فكرة الحوكمة العالمية بإلقاء نظرة فاحصة على ما يسمى بتجاوز "فكرة السياسة الممركزة حول الدولة التقليدية" إلى تبني "فكرة الفاعلين غير الحكوميين في العلاقات العابرة للدول، وأخيرا ليس آخرا **المبحث الثالث** هو عبارة عن تركيب نقاشات نظرية مفسرة لظهور الأمننة في ظل الحوكمة العالمية.

المبحث الأول: مدخل ايتمولوجي-ابستيمولوجي للأمن- نحو بروز نظرية "الأمننة"

ينضوي هذا المبحث على تشريح مصطلح الأمن وتطوراته من الناحيتين الايتمولوجية والابستيمولوجية، بالتركيز على نظرية الأمننة التي تعتبر إحدى نتائج الانتقادات الموجهة لدائرة الدراسات الأمنية منذ بدايات التنظير إلى غاية طرح المقاربة الأمنية الموسعة للمجال الأمني إلى القطاعات العسكرية وغير العسكرية، لذا سيتم ترصد اشتقاقات مصطلح الأمن لغة، ثم اصطلاحا بالتعرض للنظريات الوضعية وما بعد الوضعية ضمن منظومة معرفية شكلت حقل الدراسات الأمنية في **المطلب الأول**، أما **المطلب الثاني** فيحاول التطرق لإطار تحليلي جديد والمتمثل في نظرية الأمننة التي تتميز بها مدرسة كوينهاجن، في حين يحاول **المطلب الثالث** استعراض مآخذ نظرية الأمننة كنموذج أساسي في الدراسات الأمنية على المنظورات والمدارس السائدة في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المنطلقات الایتمولوجية – الایستمولوجية للأمن

يواجه الإنسان منذ أن وُجِدَ على الأرض صراعات وتهديدات تمس أمنه واستقراره، لذلك كان دائم السعي للبحث عن الوسائل التي تقيه وتوفر له الاستقرار والأمان والطمأنينة في عيشه ومحيط أسرته، وعلى هذا الأساس أُعْتَبِرَ الأمن أحد الدوافع القوية التي تتحكم في تصرفات المجتمعات البشرية، وعليه تقوم الأمم وتتماسك وترتقي.¹ وفي هذا المطلب سنعمل على البحث في أصل كلمة الأمن وحقيقتها، لأن البحث في تاريخ الصيغ اللغوية ونشأتها، مع تحديد التطورات المختلفة التي مرت بها، يعد ضمن العملية التاريخية، وذلك بتتبعنا الإثالة العامة folk etymology للأمن أي "التشابه في الكلمات".

الفرع الأول: المنطلقات الایتمولوجية لمصطلح الأمن

إن كلمة الأمن لغة تعني من المعاني الكثيرة..أمن(الأمان) و(الأمانة)، وقد أمن من باب فهم وسلم، وأمنه غيره من الأمن والأمان، و(الإيمان) التصديق، والله تعالى(المؤمن)لأنه (أمن) عباده من أن يظلمهم، والأمن ضد الخوف و(الأمنة) هي الأمن ومنه قوله تعالى: (أمنة نعاسا)، وقوله تعالى: (وهذا البلد الأمين).قال الأخفش: يريد البلد الآمن وهو من الأمن.و(أمن منه) مثل(سلم) منه ومعنى الأصل استعمال اللفظ آمن في سكن القلب، و(أمن) البلد اطمأن به أهله، وعن حسن البصري أنه اسم من أسماء الله تعالى.و(أمنت) على الدعاء (تأمينا) قلت عنده(أمين)، و(استأمنه) طلب منه الأمان، و(استأمن) إليه دخل في أمانة.²فإنما تكون آمنة يشتمل ذلك على أن تكون سليما من الأذى، فالحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للتمكن من العيش بشكل محترم،³ويمكن مقارنة 'الأمن' بُنْيُويًا (بالاستناد إلى التضاد الثنائي binary opposition) فيما يقابله أي 'الخوف'،⁴فالخوف في هذه الحالة ما يريك الأمن بمفهومه الواسع كالأمن الذاتي والاجتماعي حسب قوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) الآية 4 سورة قريش، أي يمكن القول مجازا أن الإنسان خائف بطبعه، وفي ذلك

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، ط.1(الرياض): جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011)، ص.21.

² طارق إبراهيم السوقي عطية، الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة (الأريطة – الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص.27، 28.

³ مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط.1(الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.78.

⁴ ميلاد الفى جرجس، مبادئ الصحافة الدولية (المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017)، ص.23.

حكمة، فإذا أحسن الفرد توظيفه قاده إلى الأمن (أو الأمان) وإلا تحول به الأمن إلى حالة مَرَضِيَّة،¹ هذا معنى الأمن في اللغة العربية.

لكن معنى كلمة أمن في اللغات الأخرى قديماً يتم اشتقاقه من مصدر الكلمة، ويأخذ بالتراكم في المعنى، إذ نجد كلمة 'sure' و'sûr' تعني تأكُّد بالانجليزية، والفرنسية على التوالي. ويتحدث قاموس Larousse Modern Dictionary عن استعمال اللغة الفرنسية للكلمة بعدم خلط الأمن sécurité التي هي الإحساس بعدم وجود شيء تخاف منه، والأمن 'sûreté' هو "حالة عدم وجود الخوف"، إذ يمكن الإشارة لكلمة لا مبال 'careless' ذات علاقة بالإحساس مرتبطة باليقين 'certitude' الذي تحمله كلمة متأكد 'sure'. في حين يعبر عنها The Oxford English Dictionary بـ"امتلاك أو توفير أرضية للثقة؛ والأمن (موضوعياً) هو التأكد/والتيقن".²

عموماً كلمة أمن [Secure] تعني 'careless' [se+cura] أو الحرية من القلق. وهذا يدخل ضمن المعنى القديم للكلمة فهو مشتق من الأصل ذاته ومتداخل مع كلمة "sure" ذات المعنى الانجليزي والفرنسي.³ وكما أشرنا آنفاً، أن Larousse Modern Dictionary نوه إلى أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "sécurité" كإحساس [feeling] بعدم الخوف [الشعور الذاتي/ sentiment subjectif] و sùreté كحالة [state] اللاخوف [الحقيقة الموضوعية/ la réalité objective].⁴

ولقد أشار "أيس سيهان" Ayse ceyhan إلى أن الأمن أصبح له حضور في مختلف متطلبات الحياة اليومية للمواطنين إلى درجة تجعل مسألة مراجعته طبيعية وضرورية طارحاً عدة تساؤلات على الجهات المختصة تتعلق بالحلول الممكنة اعتمادها لمزيد دعم مقتضيات الأمن، ومن ذلك أفضل المفاهيم المترجمة، والجهات المنتفعة، والقطاعات المعنية والمخاطر المحتملة.⁵

وبحسب رؤية "تيري بلزاق" Thierry Balzacq فإن الاختلاف في تحديد المفهوم لا يمنع من القيام بمبادرات جديدة، وينطلق في مقارنته التوفيقية من قراءة تاريخية حيث يبين الشعور بالأمان والطمأنينة وغيرها من المعاني المسندة للأمن التي لم تفرض إلا لاحقاً، وذلك خلال القرن 17 حيث استعملت كلمة الأمن في الدول الغربية لتنفيذ الشعور بالأمان ثم لتدل على الشعور الشخصي بالأمن، في حين

¹ ميلاد الفى جرجس، المرجع السابق، ص 23، 24.

² Bill McSweeney, **Security, dentity and Interests: A Sociology of International Relations**, (United Kingdom: Press Syndicate of the University of CAMBRIDGE, 1999), p.17.

³ Ibid., p.16.

⁴ Ibid., p.17.

⁵ محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.36.

استعملت كلمة السلامة لتفيد الواقع الموضوعي للأمن وفي ذلك تطوير للفظ *securitas* الذي جمع المعنيين لفترة طويلة وسبق استعماله منذ القرن 11.¹ وقد بين بعد ذلك كل من "كلود فافر دي فوكلاس" بأن الأمن يختلف عن السلامة والتأمين أو الثقة، فيما شرح "ريني ديكرت" أن الأمن عندما يكون في أعلى درجاته يبعد الخوف وبالتالي تتغير طبيعته فيصبح تأميناً.²

إلا أن "ميكائيل ديبلون" حدد معنى الأمن وأجزه في جانب أساسي، ورأى أنه مفهوم مزدوج فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، بل يعني أيضاً وسيلة لإرغامه وجعله محدوداً، وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم، احتواء، إقصاء وتحييد الخوف، وكل هذا يوحي بأن المفهوم غامض يحوي في الوقت نفسه الأمن واللا أمن «(in)Security».³

أي في هذه النقطة بالذات، لا ينبغي الخلط بين 'الأمن' أو 'اللا أمن' مع 'انعدام الأمن': ف'الأمن' هو حالة يكون فيها التهديد باتخاذ تدابير ضده، في حين 'انعدام الأمن' هو حالة لا يكون فيها تهديد ولا توجد وسائل للتعامل مع التهديد الذي نحتاجه، أما 'اللا أمن' لا يوجد تهديد، لذلك لا توجد وسائل للتعامل مع التهديد اللازم.⁴ والشكل التالي يوضح ذلك:

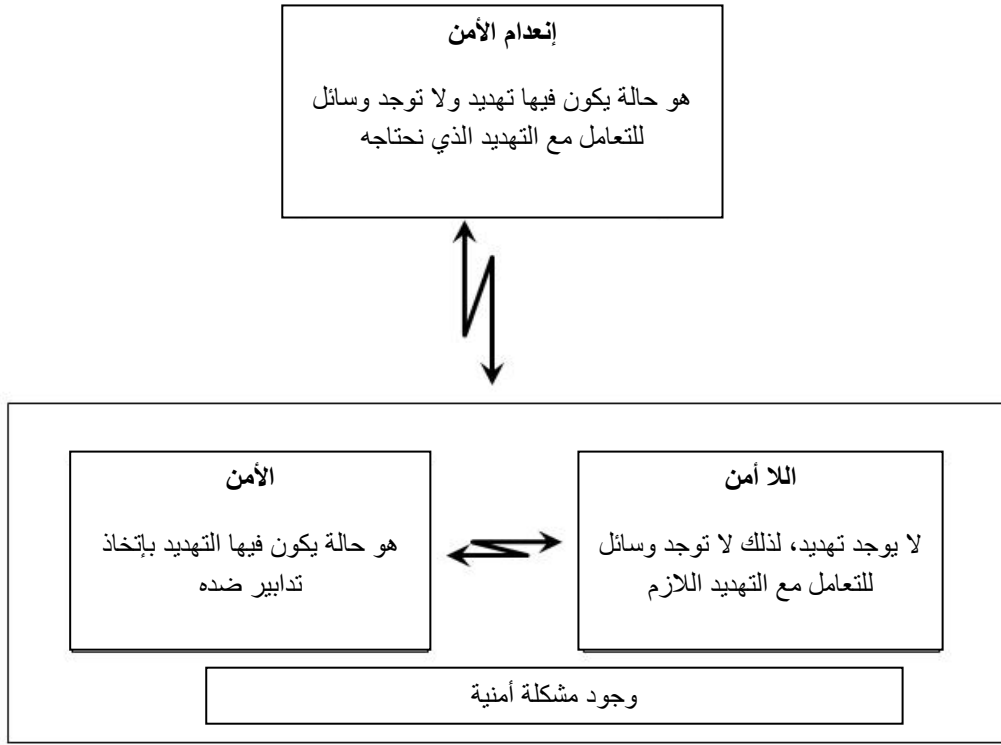
الشكل (01): العلاقات الهيكلية للفرق بين 'الأمن' و'اللا أمن' و'انعدام الأمن'

¹ محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.36.

² المرجع نفسه، ص.36، 37.

³ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي (الروبية-الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص.14.

⁴ Juha A.Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011), p.115.



المصدر:

Juha A. Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011), p.116.

هذا بالإضافة إلى، تعريف دائرة المعارف البريطانية للأمن بأنه "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"،¹ في حين أن أحدث تعريفات الأمن التي يمكن أن نأخذ بها بعد هذا النقاش والأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة هو تعريف "باري بوزان" ومفاده "الأمن هو العمل على التحرر من التهديد".² ما يعني أن المعنى الاصطلاحي للأمن هو: ذلك الظرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها وهو الشرط الأساسي لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً عسكرياً... الخ بل أنه من ألزَمِ الضروريات لحفظ كيان الدولة وتأكيد استقلاليتها.³

¹ هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد (الأردن: دار المنهل، 2012)، ص.18.

² عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.13.

³ هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص.18.

من هذه الرؤى نستشف ملاحظتين مهمتين هما:¹

(1) أن بعض الباحثين قسموا الأمن إلى نوعين أو شكلين هما: الأمن السلبي والذي يعني قيام الإنسان باتقاء الشر وهو أمن الإنسان الناتج من الخوف من العدوان والظلم والفقر والجهل والمرض. أما الجانب الآخر فهو الأمن الإيجابي؛ والذي يتمثل في سعي المرء المستمر والمتواصل للحصول على حقوقه وتحسين أحواله وتأمين مستقبله وضمان كل ذلك، على أن الشكلين متصلان اتصالاً وثيقاً، فهما وجهان لعملة واحدة، وغايتهما واحدة وهي العيش بسعادة وأمن وسلام.

(2) أن الأمن يقسم من وجهة نظر موضوعية إلى قسمين هما:

أ) الأمن العام (الشامل): ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري... الخ.
ب) الأمن الخاص: وهو المعنى بعلم الأمن، ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات وأمن المكان وأمن المؤتمرات... الخ.

الفرع الثاني: المنطلقات الاستمولوجية لمصطلح الأمن

إن تناول مصطلح الأمن من الناحية الاستمولوجية سيتم بتتبع القطيعة المعرفية بدءاً من الفلسفة السياسية، أين عالجت الدراسات السياسية المكتوبة التي كان فلاسفة الاغريق أول من أنتجها، ضرورة الأمن عبر معالجتها لدواعي قيام المجتمع السياسي وشروط استمراره واستقراره، إذ لم يتصور أولئك الفلاسفة إمكانية وجود مجتمع متحضر وآمن إلا إذا كان مجتمعاً سياسياً أيضاً، بما يجعل منه (دولة مدينة)، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر هو وحده إنسان (دولة المدينة) ومواطنها.² ومن بين هؤلاء الفلاسفة "أفلاطون" في كتابه "الجمهورية" حيث بين الصورة الفاضلة لدولة المدينة وإنسانها/مواطنها، وجعل أمنها مرهوناً بتقسيم العمل وفقاً لقدرات الناس التي جعل المرتبة الثانية فيها للقدر على حماية

¹ هایل عبد المولى طشطورش، المرجع السابق، ص. 19.

² علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية، ط. 1 (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان: دار الروافد الثقافية-ناشرون، 2017)، ص. 18.

الأمن والدفاع عن المدينة بعد أن جعل المرتبة الأولى فيها لقدرتهم على الوصول إلى المعرفة وإقامة أفضل أنظمة الحكم، وبذلك قدم القدرة على ضمان الأمن على القدرة على الانتاج وتحصيل الرزق.¹

أما مسألة الأمن عند "أرسطو" فعالجها في كتابه "السياسة" من منظور مقارب، حيث ربط وجود الإنسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي الذي رأى في (دولة المدينة) مثاله الوحيد، وعدّ أخطر تهديد يمكن أن تواجهه دولة المدينة هو خطر التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها أو طبقاتها بوصفه السبب الأساس للثورات في اعتقاده، لذلك ربط أمن هذه الدولة واستقرارها واستمرارها بتقليل التفاوت الطبقي فيها عبر تقليص أعداد الطبقتين العليا الغنية والدنيا الفقيرة من جهة، وزيادة أفراد الطبقة الوسطى من جهة ثانية، لتكون هذه الأخيرة بوسطيتها وتوازنها واستقرارها فكريا وسلوكيا (الوسط الذهبي) الأساس لقيام نظام حكم وسطي متوازن ومستقر يكون خليطا من النظامين الأوليغارشي (حكم الأغنياء) والديمقراطي (حكم الفقراء).²

أما المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الحضارة الرومانية بينت أمن الامبراطورية واستقرارها الداخلي، ودعت إلى تحقيق ذلك بإقامة نظام مختلط يحقق التوازن والاستقرار بين عناصر الدولة وأركانها المختلفة لتمتع هذه الدولة بخصائص التوازن والاستقرار المحققين والضامنين للأمن، وما عالج "بوليب" بوضوح كبير في نظريته المستمدة من نظرية "هيبودام" عن نظام الحكم المختلط الثلاثي الذي يجمع الخصائص الايجابية للنظم السياسية الثلاث: النظام الملكي (السلطة الفردية)، والنظام الارستقراطي (السلطة النخبوية)، والنظام الديمقراطي (السلطة الشعبية)، وهو ما أدرك لاحقا الآباء المؤسسون للولايات المتحدة الأمريكي صوابه وايجابيته، فصمموا نظام الحكم في دولتهم الناشئة تصميميا ثلاثي الأركان، تجتمع فيه وتتعاون سلطات (الرئيس الفردي، مجلس الشيوخ النخبوي، المؤتمر العام الشعبي).³

وتابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة قضية الأمن من زوايا أخرى، كان من أبرزها الفيلسوف الايطالي "نيكولا ميكافيلي" الذي تعرض للأمن في كتابه "الأمير" بجعل القوة والأمن فوق كل اعتبار،⁴ ويجب أن يتبع الأمير أو الحاكم كل السبل، وكل الوسائل، لضمان أمن نظامه ودولته، ولتحقيق

¹ علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.18.

² المرجع نفسه، ص.19.

³ المكان نفسه.

⁴ محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.24.

ذلك لا بد من إقامة جيوش وطنية تكون مخلصه وصادقة في حمايتها لمجتمعاتها ودولها ومستعدة للتضحية دفاعا عنها وضمانا لأمنها.¹ أما الفيلسوف السياسي الانجليزي "توماس هوبز" في سنة 1700م أظهر أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، على أساس أن الإنسان يعيش 'حالة الفطرة' التي تضعه في قتال مع الكل بما يستوجب إقرار نظام معين لإنهاء الفوضى المترتبة عن ذلك.²

وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أن مفهوم الأمن يحتل أهمية قصوى في أدبيات حقل العلوم السياسية بصفة عامة، وأدبيات العلاقات الدولية بصفة خاصة منذ القديم. فهو من أكثر المفاهيم الأساسية والمتطورة ضمن أدب العلاقات الدولية، ومن الأمور المصيرية بالنسبة لصانعي السياسة والمجتمع على حد سواء، فتاريخيا، وبلغه سياسة القوة مفهوم الأمن كان مرتبطا بالوسائل العسكرية، كما أنه أكثر ارتباطا بالدول لا البشر،³ وقد أوضح "سميث" Smith ذلك بقوله "الأمن هو ما تصنعه الدول"،⁴ فوما كان ذا صلة بالدولة والتهديدات الموجهة لسيادتها.⁵ ودارسي الأمن حسب أدبيات العلاقات الدولية تعودوا أن يتعاملوا مع قضايا السلام والحرب ذات الجانب الإستراتيجي والعسكري لاسيما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.⁶

إضافة لذلك، وبتنقي مسار البناءات المعرفية للنظريات الوضعية وما بعد الوضعية حول الأمن نجد أن الأمن لم يعد مرتبطا بالجانب المشار إليه آنفا، إذ أصبح الأمن يأخذ أبعادا جديدة وصعبة العد والتعريف أمام تعدد المشاكل الجهوية، الوطنية، الدولية، والعالمية، خاصة مع تفجر مسألة الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي جعل من مشاكل اليوم مشاكل عالمية فرضت إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، وصياغة الموضوع المرجعي للأمن بأخذ أبعاده في كل متكامل، وبنائها في داخل العلاقة مع حاجات المجتمع.⁷

¹ علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.20.

² محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص.24.

³ Sezer Özcan, "Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School", (Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013), p.03.

⁴ Ibidem.

⁵ Ibidem.

⁶ Vladimir Šuloic, "Meaning of security and theory of securitization" (Belgrade centre for security policy, 05 October 2010), p.01. (Retrieved on : 20/03/2014). <<http://www.bezbednost.org>>

⁷ لمزيد من المعلومات حول المفاهيم التقليدية للأمن أنظر:

-Marie-Hélène Labbie, "Les nouvelles dimensions de la sécurité", **Politique Etrangère**, N°4, Hiver 99/00 :pp.917-921.

-Johan Verbeke, "A new security concept for a new Europe", **Studia Diplomatica**, Vol LI, N°3- 4, 98: p p125-149.

بالنسبة للنظريات الوضعية هيمن عليها المنظور الواقعي التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية مع الاعتماد على القوة العسكرية كوسيلة وحيدة أيضا في تحقيق أمنها، أي يتميز هذا المنظور بالانغلاق المعرفي الذي يتلخص في القوة العسكرية للدول مما يعني أنه كان يقارب للأمن بالمنظور التقليدي الإستراتيجي. وبعبارة أخرى، مفهوم 'الأمن' ارتبط في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية بمفهوم 'الدولة' التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث أُعْتَبِرَ الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وهي المسؤولة عن حماية أمن الأفراد، ولا يزال هذا التصور قائما في عرف معظم الدول لكونه مصدرا من مصادر شرعية السلطة، وسببا للولاء العام لها.¹

بالمقابل، نجد **المنظور الليبرالي** الذي يؤكد على أهمية بناء منظمات دولية بالتعاون مع الدول في تحقيق الأمن، فالوعاء المعرفي لهذا المنظور كان متميزا عن المنظور الواقعي حيث ركز على ديمقراطية الدول والتوافق المؤسساتي لتجنب القوة والعنف وتحقيق الأمن عن طريق التعاون.

في حين انتهجت **المنظورات ما بعد وضعية** طرق أخرى في إبراز فواعل جديدة لتحقيق الأمن لكن بتبني ابستمولوجيا مشتركة تتمثل في "التأويلية"؛ أين تُعرف مساهمات **النقديين للدراسات الأمنية** بتركيزها على الإنسان وتحريره من القيود التي تعيق مسعاه في تجسيد خياراته، وأثناء تبنيهم لهذا الجانب المعرفي قاموا في دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، والحضارية والهوياتية، ودور الأفكار والمعايير في تشكيل العالم السياسي عبر سياق تاريخي محدد. ومن بعد ذلك **النظرية ما بعد الحداثية** التي ركزت على الخطاب الاجتماعي الذي يحوي السلم والأمن والمعايير الجماعية، وتعتبر ذلك مهمة الساسة والأكاديميين والجماعات المعرفية لأن لها دور في عملية صياغة اللغة والخطاب السياسي الدولي، وما بعد الحداثيين يرون في الخطاب الأمني العامل المؤثر في كيفية تصرف الدول وسلوكياتها، ويجب أن يتمتع بقيم معيارية تحمل التعاون لإيجاد بيئة دولية أكثر أمنا.

أما **نظرية الجندر** تدمج "النوع" لأجل فهم أن الأنوثة والذكورة تؤثر في تصور ماهية الأمن، وذلك بتحرير المرأة وإنهاء تبعيتها حتى يقبع ضمن النطاق الموسع للأمن الذي يجعل من الفرد منتمي لبنيات اجتماعية واسعة.

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 14 (2008)، ص. 10.

أما بالنسبة للنظرية البنائية للأمن والتي تشكل في الوقت ذاته جسر الفجوة بين الوضعيين وما بعد الوضعيين؛ تتبنى بناء معرفيا يجمع ما بين ابستمولوجية الوضعيين حسب ما أعلنه "ألكسندر وندت" مؤسس نظرية البنائية في العلاقات الدولية، وابستمولوجية التأملين، والأمن حسبهم بناء اجتماعي وتدائني، فالدول يمكن أن تغير من تصوراتها للتهديدات لأن هذه الأخيرة ليست شيء طبيعي ومقدس، وإنما يجب تعديل ممارساتها حول ذلك وفق التطورات الحاصلة في السياسة العالمية.

مما تطرقنا له حول المنطلقات الایتمولوجية والابستمولوجية لمصطلح الأمن يتضح أن الأمن يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل في:¹

- مفهوم الأمن يتسم بالتغير: فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فمفهوم "الأمن" ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود (الاستاتيكية).
- الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة: فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قواها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن، بدلا من أن يكون مدعاة إلى مزيد من الشعور بالأمن. فالدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب، وإنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحو زيادة القوة، مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن لذاتها.
- الأمن من المفاهيم المركبة: حيث تجمع في مضامينها معاني عدة، تتصف بنوع من الغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل في آن واحد. فهناك مفهوم ضيق، وآخر واسع للأمن، فالأول يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، وتهيئة الظروف المحيطة بهم اشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية، أي مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد، وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله، بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية، في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين. أما مفهوم الأمن الواسع، فيشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي. فهو يشمل تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي، أي تأمين

¹ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص. 10-12.

كيان الدولة داخليا وخارجيا، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

ومن جانب آخر، هناك مفهوم الأمن الخشن، والأمن الناعم، فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، لذا يمكن ارجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية للدولة، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد. أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال-القتل-تهريب المخدرات)، واللاجئين، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والارهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع.

ومن هذه السمات والخصائص يتضح أن الأمن في توسع وتعمق مستمرين، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الجدول (01): توسيع وتعميق مفهوم الأمن

القضايا الأمنية الجديدة أو غير العسكرية				قضايا الأمن العسكري	مجال ('توسعي') مستوى ('تعمقي')
بيئي	مجتمعي	اقتصادي	سياسي		
الأمن الدولي					نظام
الأمن الوطني(داخلي وخارجي)					دولة
الأمن المجتمعي					تحت الدولة
الأمن الإنساني					فرد

المصدر:

Heiner Hänggi, "Making Sense of Security Sector Governance", (Retrieved on: 22/03/2014).
<www.dcaf.ch/content/download/36563/.../Hanggi.pdf>

إذا، يتضح من خلال هذا الجدول بأن الأمن من الناحية الايتمولوجية والابستمولوجية لم يعد ينحصر مفهومه في المجال العسكري والقوة فقط، وإنما توسع إلى مجالات أخرى سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية بجانب تعمقي في قضايا هذه المجالات، وضمن كل المستويات ذات الفواعل المتعددة، الأمر الذي جعله يتوسع ويطرح مؤخرًا مصطلحات جديدة كالأمننة.

المطلب الثاني: الأمن من منظور مدرسة كوبنهاجن - إطار جديد للتحليل¹

إذ، بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن أصبحت القضايا الأمنية تشكل مصدر قلق أساسي لها، حيث أكد علماءها أن التهديدات الأمنية للأمن القومي لا ينبغي حصرها في الجانب العسكري، وقبل أن نعتبر قضية ما أمنية يجب أن تكون ذات صلة بالفاعل المؤمن، فتقديم مسألة أمنية باعتبارها مشكلة ذات تهديد وجودي يجب أن تكون معرفة ومحددة بالنسبة للموضوع المرجعي.²

لقد حقق هذا الكلام نجاحا باهرا في الأوساط الأكاديمية بمجال الدراسات الأمنية، وظهر ما يسمى بـ "نظرية الأمن"، حيث ترجع هذه الأخيرة إلى الانتقادات الموجهة للأمن، أبرزها تطوير "باري بوزان" 1983 الذي أقر ولأول مرة أن "الأمن لم يعد من الممكن أن يعرف بأنه تهديد، تتم السيطرة عليه باستخدام القوات العسكرية" ويبيد الدول، فالأمن يتضمن القطاعات غير العسكرية والفواعل من غير الدول، والأجندة الأمنية، وبالتالي هذه النظرة التي ركزت على القطاعات الأخرى للأمن وتجاوز القضايا التقليدية مهدت لبروز نظرية الأمن التي تسعى إلى أن تحل لماذا، من قبل من وكيف يمكن لقضية غير أمنية أن تصبح قضية أمنية؟³

ومفهوم الأمن لا يقتصر على دراسة الحالات التي تحدث أو المتوقع حدوثها باستخدام القوة العسكرية، وإنما يسعى لتحقيق الاتساق من خلال البحث عن المنطق الكامن وراء الأمن.⁴ والأمن هو شيء لا يتم انتظاره أو العثور عليه ولا يمكن تحديده بموضوعية، فهو يتغير بشكل ديناميكي ويتم بالممارسة البيئاتانية.⁵ لأن الأمن عبارة عن ممارسة مرجعية (Referential) ذاتية، فحسب "بوزان" ليس بالضروري حقيقة وجود تهديد لكن المهم هو القضية المقدمة كتهديد وجودي، وعلى نحو يجعل من هذه القضية أو المسألة تثير اهتماما، وتشير إلى شيء أكثر واقعية بفضل فعل الكلام،⁶ مما يعني أن نقطة

¹ Nassef M. adiong, "Securitization: Understanding its process in the field of International relations"(Seminar paper, In partial fulfillment of the requirements in Special problems and topics in International security, college of Social Sciences and philosophy University of the Philippines, Diliman, 25 March 2009), p., 06.

² Sezer Özcan, "Securitization of Energy through the Lenses of Copenhagen School ", (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013, "West East Institute, Orlando/USA"), p.08.

³ Robin E Walker and Annette Seegers, "Securitisation: The case of post-9/11 United States Africa policy", *Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies*, Vol.40, Nr. 2(2012), p.24.

⁴ Thorsten Gromes & Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analyzing the role of Human-Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", (Shur Working Paper 05/07 March 2007), (Retrieved on: 26/05/2013). shur.luiss.it/files/2008/10/shurwp_05-07.pdf

⁵ Ibidem.

⁶ Rens Van Munster, "Logics of Security: The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror" (Danmark : Syddansk Universitet : Political Science Publications, 2005), p.02.

الانطلاق في مفهوم الأمننة هو نظرية فعل الخطاب التي وضعها "جون أوستين" John Austin عام 1962 الذي أظهر كيفية فعل الأشياء بالكلمات "How to do things with".¹ والكلام عن "الأمن" يعني إجراء بمعنى أن تتحول قضية معينة إلى قضية أمنية، عندما يدعي الفاعل بأنها تهديد وجودي للكيان المرجعي، يهدد تقرير مصيره وربما حتى وجود الوحدة السياسية.² ولذلك، يمكن أن تقوم القضية الأمنية على "تغيير مصير جميع المسائل الأخرى"، بل أكثر من ذلك فهي تدور حول مسألة "تكون أو لا تكون" على حد تعبير "أول ويفر".³

ولمعرفة مضمون نظرية الأمننة كإطار تحليل جديد للدراسات الأمنية يمكننا أن نتطرق إلى الكلمات المفتاحية لهذه النظرية كما يلي:

الفرع الأول: الموضوع المرجعي والتهديد الوجودي

أولاً - الموضوع المرجعي Referent object

تحدد مدرسة كوبنهاجن، الموضوعات المرجعية كـ "الأشياء التي ينظر إليها على أنها مهددة في وجودها والتي لها الحق المشروع بالبقاء"، ويمكن أن تكون هذه الموضوعات المرجعية حسب واضعيها؛ الدولة السيادة الوطنية، الاقتصاديات الوطنية، الهويات الجماعية، المواطن البيئية. فمثلاً في أوائل القرن العشرين كانت الموضوعات المرجعية تحصر في الإثنيات القاطنة بالدولة.⁴ وتتساءل Rita Floyd ما الذي يجعل الموضوع المرجعي ذو شرعية؟ وتجيب بقولها الموضوع المرجعي الوحيد الذي يتمتع بالشرعية إذا كان يفضي إلى رفاية الإنسان؛ ويستند هذا على ما يسميه Raz مبدأ الإنسانية، لأن "التفسير والتبرير للخير أو الشر حسب هذا المبدأ في نهاية المطاف يستمد مساهمته، الفعلية أو المحتملة، من حياة الإنسان ونوعيتها".⁵ إلا أنه وحسب مدرسة كوبنهاجن الموضوع المرجعي ليس هدفة دائماً تحقيق رفاة الإنسان؛ لأنه وفي بعض الأحيان السلامة الجسدية للمواطنين أو بالأحرى الجمهور على المحك و لا بد

¹ Rens Van Munster, op cit., 02.

² Ibidem.

³ Ibidem.

⁴ Josy Joseph, « Securitization of Illegal Migration of Bangladeshis to India », (Retrieved on: 29/11/2013).

<www.rsis.edu.sg/publication/.../WP100.pdf>

⁵ Rita Floyd, "Can Securitization Theory be used in Normative Analysis?" (Paper prepared for the 'Politics of Securitization', Copenhagen 13-14 September 2010), p.09.

من تبني إجراءات استعجاليه لإدراك التهديد المحدق بهم/به قبل فوات الأوان، ما يجعل تصرف الموضوع المرجعي إزاء هكذا وضع يضيف عليه الشرعية ومن دون تقيده بالإجراءات العادية.

وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الموضوع المرجعي/أو المرجعية الأمنية يتمثل في الحوكمة العالمية متعددة الفواعل والمستويات والأبعاد وغيرها من التحولات ذات الصلة بالبيئة والصحة.

ثانياً - التهديد الوجودي Existential threat

تذهب نظرية الأمننة إلى إبراز الكيفية التي يمكننا بها فحص ما إذا كان أو لم يكن هناك تهديد وجودي حقيقي.¹ وذلك بمعرفة ما إذا كانت الأمننة تشير إلى أن التهديد الوجودي موضوعي أو مجرد تهديد متصور؟ في هذا السياق يجب التركيز على أمرين مهمين: أولاً، نحن بحاجة إلى معرفة ما إذا كان المعتدي ينوي حقا تدمير أي موضوع مرجعي معين، وثانياً، نحن بحاجة إلى فحص ما إذا كان أو لم يكن لدى المعتدي وسيلة (القدرة) على القيام بذلك.²

الفرع الثاني: الفاعل المؤمن والجمهور

أولاً - الفاعل المؤمن Securitizing actor

يُعنى الفاعل المؤمن بمن يدعي أن هناك "تهديد وجودي" من خلال الفعل الخطابى الأمنى، الموجه نحو الجمهور،³ فالفاعل المؤمن بادعائه أن موضوعاً مرجعياً مهدداً في وجوده عبر فعل خطاب الأمن،⁴ يجعل الشيء تهديداً وجودياً بنقله للناس استطرادياً تصوره للتهديد، بالتفسير على نحو يتم تقبله.⁵ فنجاح الأمننة إنما يعود لطبيعة الفاعل الطارح للقضية ومُضِيَّة قُدْمًا في المطالبة بأمننتها وفهمه الخاص للتهديد الوجودي، لاسيما وأنه من يعطي الشرعية لادعائه بذلك.⁶ بالنتيجة، الأمننة حسب ذلك هي

¹ Rita Floyd, op cit., p.09.

² Ibid., p.06.

³ Sezer Özcan, op cit., 07.

⁴ Lenka Dojcanová, "Revealing Copenhagen Weaknesses: Applicability of Securitization theory to Environmental Security", (Thesis submitted to the Departement of Government, Uppsala University, may 2012), p.20.

⁵ Sevket Ovali, Yücel Bosdagliogu, "Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic offensive against Israel", **The Turkish Yearbook of International Relations**, Vol.43(2012), p.06.

⁶ Catherine Charrett , "A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming the Normative Dilemma of Writing Security", (Masters dissertation submitted as partial fulfillment of the requirements of a Master's of Science in International Relations from the London School of Economics in London, England, 2008), p.24.

بناء تذاثاني للموضوعات المرجعية، تطرحها الفواعل عبر الخطاب، وفي هذه الحالة يرى "ويغر" أن المشكلة الأمنية تصبح كذلك متى أُمننت من طرف إحدى هذه الفواعل (حكومة، برلمان، أو أي سلطة سياسية، قادة الرأي، البيروقراطيين)، وعادة في مجال الأمن تركز هذه الفواعل في نخب الدولة أو بالأحرى النخب الدولالية التي ترى في مصلحة الدولة بتحديدتها للتهديدات الأمنية. لكن في حالة موضوعنا هذا فإن الفاعل المؤمن يتمثل في فواعل رسمية وغير رسمية للحوكمة العالمية والتي يمكن تقسيم هذه الأخيرة حسب نظرية الأمننة إلى نوعين من الفواعل وهما "فواعل مؤمننة وفواعل وظيفية".²

ثانيا - الجمهور Audience

تتصوي نظرية الأمننة على العديد من الفواعل المهمة لنجاح عملية الأمننة، من بينها الفواعل المؤمنون والفواعل الوظيفيون، والأهم في ذلك الجمهور.³ وقد تم التعرض لنقاش قضية الجمهور مؤخرا في نظرية الأمننة، إذ نجد "مارك سالتر" Mark Salter يقسم الجمهور إلى أربعة أنواع (النخبة، التكنوقراطي، العلمي، الشعبي)، ولا يسعى لتحليل أي نوع من العوامل السياقية لهذه القوى، وإنما يؤكد فقط أن الجمهور يحتل موقعا ومكانة هامة في عملية الأمننة.⁴ لكن "تيري بالزاق" Thierry Balzacq يؤكد بأن تحليل وحدات نظرية الأمننة لا ينفي الجمهور، وإنما نجاح وفعالية ذلك يكمن في "الجمهور - المركز" لأنه بالنسبة للفاعل المؤمن هو من يدعمه معنويا ورسميا، وبالتالي "الجمهور السلبي" في نظرية الأمننة حسبه يجب التخلي عنه لاسيما وأن تصميم نجاحها "يتوقف على جمهور فعل الخطاب الأمني".⁵

بالنتيجة، الجمهور هم أولئك الذين تحاول الأمننة إقناعهم بتقبل الإجراءات الاستثنائية أثناء طرح بعض القضايا الأمنية، وعادة ما يكون ذلك بالادعاء الموجه لهذا الجمهور، وقد يحجم عنه وبالتالي، يعيق نجاح الأمننة. ولإضفاء الشرعية والعمل على إنجازها، يجب أن يصبح الإدعاء بما فيه الكفاية مهم بالنسبة للجمهور، وتقديمه على أنه "تهديدا وجوديا، أو ضرورة ملحة"، دون إهمال السياق الذي تطرح فيه قضية أمنية معينة، لأن الظروف المحيطة به من تزيد من احتمال أن الادعاءات سوف يتم قبولها، إذ

¹ Catherine Charrett , op cit., p.24.

² Kristína Tabačková, "Securitization of Environmental issues", (Master's thesis, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIALNICH STUDIÍ, BRNO, 2013), p., 15.

³ Lenka Dojcanová, op cit., p.20.

⁴ Philippe Bourbeau, "The Securitization of Migration: A Study of Mouvement and Order", p.41, (Retrieved on: 29/11/2013).

books.google.dz/books?Id=PdPUr_FgLocC&PG=Pa41

⁵ Ibid., pp.41-42.

يمكن للمواقف الأيديولوجية، والاتجاهات والآراء أن تثير اهتمام الجمهور على قبول أفعال خطابية ما، كما يتطلب نجاح الأمننة بالإضافة إلى ذلك، صدى لدى الجمهور أثناء الادعاء الموجه له.¹

الفرع الثالث: فعل الخطاب ومأسسة عملية الأمننة

أولاً- فعل الخطاب The speech act

لقد أشرنا آنفاً، إلى أن جوهر الفكرة الأساسية للخطاب انبثقت من نظرية "أوستين" والتي مفادها أن بعض الكلمات تفعل أكثر من مجرد وصف واقع معين، وللإجابة على سؤال البحث لماذا وكيف يصبح التهديد؟ يجب أن نركز على شيء مؤمن في عملية الأمننة بناءً على فعل الخطاب [أو تأطير وتعريف المشكلة] ليصبح ذا أهمية قصوى.² كما يمكن تفسير فعل الخطاب كفعل بلاغي حسب "بوزان" وآخرون، حيث يقوم الفاعل أو الفاعلون بصياغة مسألة وطنية مهمة بطريقة الأمر، إذ يقول "بوزان" أن في حالة الدول "الخطاب هو الفعل"، أما "أريكسون" و"تورين" يشيران إلى "أنها مسألة تصور وتمثيل قضية وهي ظاهرة- على سبيل المثال، الشيء الذي ينظر إليه أنه مهدد- بهذه الطريقة الآخرون يمكن أن يقتنعوا بالاستماع أو على الأقل إقناعهم يكون بإيلاء المزيد من الاهتمام بهذه القضية".³ كما تجدر الإشارة، إلى أن تأطير مشكلة معينة يرتبط بالإدراك، والذي يرتبط بدوره بالتعبير الجماعي للفرد ويتبع وظائف الذاكرة المعرفية من خلال التعبير اللفظي لاعتقاد الفاعل، فوفقاً لـ"أريكسون" و"تورين" الإدراك "من المفاهيم الأساسية التي تحدد لدينا الكيفية التي ننظر بها لحدث ما؛ ويتم تصفية هذا الحدث من خلال مجموعة الأفكار المسبقة لدينا"، وهكذا يصبح إدراك الفاعلين إضافة أساسية لفعل الخطاب.⁴

ورؤية مدرسة كوينهاغن للأمن كفعل الخطاب يعتمد على مفهوم "جون أوستين" من أداء الكلام، الذي حسب لا يصف فقط ولكن يقوم أيضاً بإنشاء واقع جديد، ما يولد من الفعل الأداء القوي، الأمر ذاته من يُجبلُ إلى أن إصدار الكلام هو أداء وإجراء، وانطلاقاً من هذا المفهوم يجادل "ويفر" مرة

¹Robin E Walker and Annette Seegers, op cit., p.24.

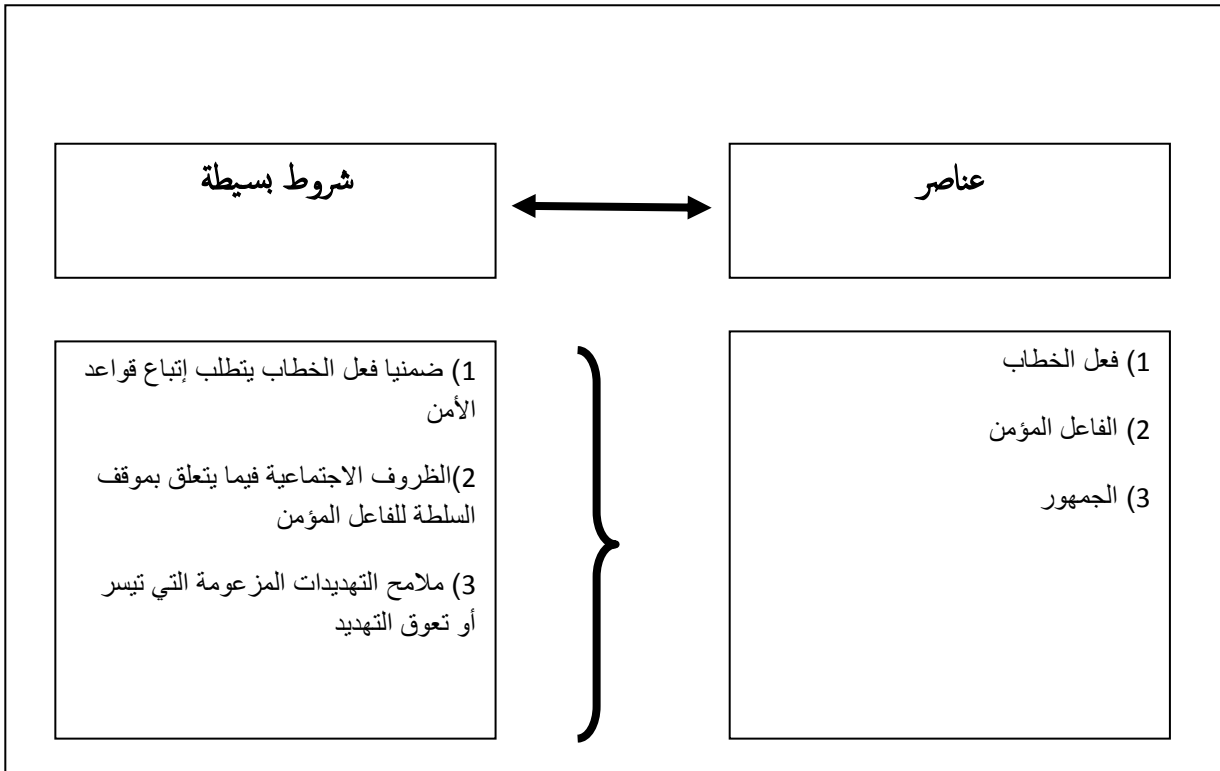
² Erik Asplund, "A Two Level Approach to Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia" (Thesis submitted to the Departement of Peace and Conflict Research, partial fulfilment of the requirements for a Degree of Master of International Studies, Uppsala University, Sweden Uppsala Programme of International Studies (UPIS), 2003/2004), p.24.

³ Ibidem.

⁴ Ibidem.

أخرى بأن الكلام عن الأمن هو أكثر من مجرد قول أو وسم شيء، بل هو أداء هذا العمل.¹ لأن فعل الخطاب من أعقد وأخطر عناصر الأمننة، انطلاقاً من تداول خطاب سياسي سلطوي يعمل على ترويج المخاطر واحتساب الحساسيات الناتجة عن بعض القضايا المسيبة للانفلاتات الأمنية وذلك عبر عملية خطابية لغوية ممنهجة صارمة تقوم على ضمان التأثير في الجمهور وكسبه. والشكل التالي يبين لنا أهم المفاهيم الأساسية التي ينضوي عليها تحليل الأمننة.

الشكل (02): مفاهيم أساسية لتحليل الأمننة Central Concepts of Securitisation Analysis



المصدر:

Bezen Balamir Coskun, Analysing Desecuritisation: The case of Israeli-Palestinian Peace Education and Water Management (Cambridge Scholars Publishing, 12 Back Chapman Street, Newcastle upon tyne, NE6 2XX, UX, 2011), p.13.

ثانياً - مأسسة عملية الأمننة Institutionalised Process of Securitization

إن مأسسة عملية الأمننة حسب "ويفر" تبدأ من مرحلة أولى تتمثل في الأمننة الخاصة ونعني بها بناء قضية معينة وتقديمها كتهديد وجودي وهذا بعدما تكون مصنفة في خانة المخاطر الأمنية، بحيث

¹ Erik Asplund, op cit., p.24.

تسعى الفواعل الأمنية في أخذ إجراءات استثنائية عن طريق التشريع أحيانا، وأحيانا أخرى عن طريق التطبيق والممارسة، ومن الضروري أن يتقبل الجمهور ذلك، خاصة وأن الأفكار أو بالأحرى الفعل الخطابى المقدم على أساس خطر وشيك أو تهديد أمني يجب أن يكون لديه سلطة وشرعية تستدعي الثقة، ما يقودنا إلى القول بأنه إذا ما تم نجاح مأسسة الفعل الخطابى تصبح عملية الأمنة مُمأسسة¹. ومع مرور الوقت، تتطور مأسسة عملية الأمنة بتجاوزها الأمنة الخاصة Ad hoc securitization إلى صيغة التسييس العالى، بحيث إذا نجح هذا الأخير تصبح القضايا المُمؤننة مستمرة على المستوى العالمى، وبدلا من أن تكون القضية مشكلة أمنية تصبح القضية مشكلة فنية إدارية² ويضم بذلك هذا التطور ثلاث مستويات حسب الجدول التالى:

الجدول (02): تطور مأسسة عملية الأمنة

مأسسة الأمنة	الأمنة	الأمنة الخاصة (الفشل أو النجاح)	الفواعل المُمؤننة
النخبة السياسية/ مستوى بيروقراطي/ الرأي العام/ وسائل إعلام تعبئة كاملة	الأمنة الناجحة أقصى التسييس	التحركات المُمؤنة بالفواعل الفردية، وسائل الإعلام، النخبة السياسية	
الأمن والمخطر، إدارة الخطاب	تدابير طارئة استجابة للأمن	خطاب الأمن (فكرة التهديد وحالة الطوارئ)	مستوى استطرادي
إعادة إنتاج خطاب الأمن بالممارسات الأمنية		لا للممارسات المُمؤنة غير استطرادية حتى الآن	مستوى غير استطرادي

المصدر:

Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan –European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006), p.06.

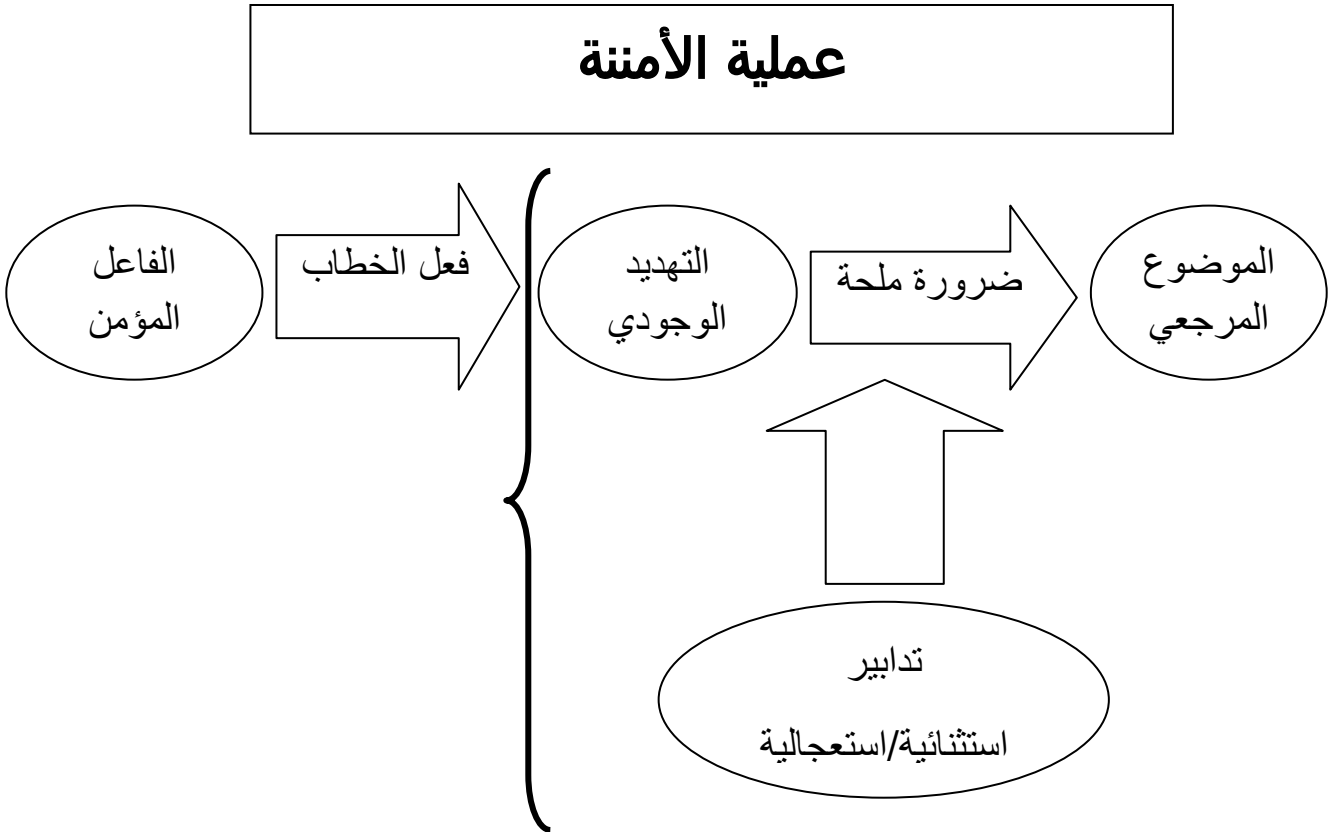
¹ Dominique Van Dijck, "Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization" (paper to be presented at the 3rd Pan–European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006), p.04.

² Ibidem.

الفرع الرابع: اللامأمننة/نزاع الطابع الأمني Desecuritization

يمكن للفواعل نفسها أو غيرها من الفواعل الأخرى التي سبق وإن دَعَتْ إلى الأمننة أن تشجع اللامأمننة بإعادة التفاوض بشأن الردود أو الاستجابات المناسبة ذات الصلة بالجماهير، بمعنى أن الهدف في هذه النقطة سيكون إزالة بعض القضايا من جدول أعمال الأمن، فالهدف النهائي لـ"اللامأمننة" هو تحقيق الوضع الذي لم يعد ينظر إلى المسألة المعنية أنها تهديد، وبالتالي لم تعد تُعرَّف وتُحدَّد بوصفٍ أمني.¹

صحيح أن عملية الأمننة برمتها تعتمد في تحليلها على عناصر جوهرية وأساسية بدءاً من الموضوع المرجعي، والتهديد الوجودي، ثم فعل الخطاب والفاعل المؤمن إلى أن يتم التوصل لأقصى صيغ التسييس وتحويل الملفات من حيز السياسة العامة العادية إلى التعاطي معها بالمعالجات الأمنية الاستثنائية حسب الشكل التالي: الشكل (03): عملية الأمننة



¹ Andrea Oelsner, " (De) Securitisation Theory and Regional Peace: Some Theoretical Reflections and a Case Study on the Way to Stable Peace", (EUI Working paper RSCAS, printed in Italy in October, 2005), p. 04.

المصدر:

Sezer Özcan, « Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School », (paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013, «West East Institute, Orlando/USA), p.07.

إلا أن "بوزان" يرى في ذلك جانبا سلبيا، والحل عنده يكمن في نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية desecuritization وتحويلها إلى حيز السياسة العامة الطبيعية حيث الرقابة والتقييد بالقوانين والضوابط الديمقراطية. أو بعبارة أخرى، يجب إتباع الخطوات التالية للعودة إلى السياسة العادية وتجنب الحالات الأمنية الطارئة:¹

1- غياب التهديد الوجودي/ وإن وجد يجب تفاديه.

2- الإجراءات العادية تكفي للرد على التهديد الوجودي، والتعامل معه يكون بالوسائل العادية.

3- عدم فعالية سياسة الرعب لمخاطبة التهديد لأننا في ظل إطار عام عادي.

إذا، وبصفة عامة نظريا الأمننة إذا ما تم تبنيتها كنظرية وحسب كلماتها المفتاحية فهي تملك مفردات تجعل من الخطاب يكون قويا ويترجم إلى أفعال بحيث تُمكن أي فاعل أمني أن يستدلّ بخطاباته على أنه توجد تهديدات تمس ببقاء الأفراد والمجتمع، لكن واقعا لا يمكن أحيانا لأي فاعل كان أن يتجاوز وينتهك قواعد السياسة العامة لاسيما في بعض القضايا ويقوم بتسييسها ثم أمننتها لأن ذلك يستلزم مشاركة الفضاء العام.

¹ Ricardo Pereira, "Processes of Securitization of Infectious Disease and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis", **Global Health Governance**, Vol.II, N°.01(Spring 2008), p.03.

المطلب الثالث: مآخذ نظرية الأمن كإطار تحليل أساسي في الدراسات الأمنية على المنظورات

والمدارس السائدة في العلاقات الدولية

على المدى الطويل للتاريخ الفكري لموضوع الأمن كان هناك دائما نقاش بين الواقعيين والمثاليين، حيث كان الواقعيون متشائمون، والمثاليون متفائلون في مواقفهم إزاء هذه القضية المركزية المتعلقة بميدان السياسة الدولية. وقد ادعت المثالية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بأنها تحظى بدعم واسع حيث أن عصبية الأمم بدت وكأنها تبعث الآمال في إنشاء نظام دولي أعظم. وعلى نقيض ذلك فقد أصبحت الواقعية خلال الحرب الباردة التي بدأت بعد عام 1945 هي المدرسة المسيطرة على الفكر في هذا الميدان.¹

وقد كان ينظر إلى مسألة الحرب والصراعات التي تتسم بالعنف وكأنها معالم دائمة في العلاقات بين الدول التي تمتد عبر التاريخ الإنساني، ولكن مع نهاية الحرب الباردة أصبح الفارق واضح أين ظهر الجدل حول ما إذا كان الأمن يتعامل فقط مع التهديدات باستخدام القوة العسكرية أو يدمج أبعاد مختلفة.² ولفهم ذلك فهناك العديد من التصورات التحليلية المختلفة حول مسألة الأمن ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الرؤى: "التقليديين"، و"التوسعيين".³ في الحين الذي تعرف فيه الرؤية الأولى الأمن ذاته عن طريق المساواة أي الأمن هو التعامل مع القضايا العسكرية فقط وباستخدام القوة (الكلاسيكيين). تعتبر الرؤية الثانية واحدة من نتائج محاولة لتوسيع أجندة الأمن، على هذا النحو، فإن هذه الرؤية تشكل في أولوية البعد العسكري والدولة في وضع تصور وتحليل الأمن، وبالمنطق ذاته تؤكد أن ما يتم تطبيقه على الأمن العسكري يمكن أيضا أن يستخدم في مجالات أخرى.⁴ ومدرسة كوبنهاغن من أكثر وأبرز التوسعيين، التي ألهمت -على مر السنوات القليلة الماضية- مجال الدراسات الأمنية المعاصرة، بفضل

¹ جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في، جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص. 410، 411.

² Sofia José Santos, "Peace Media and the de-securitization of post-conflict societies", SGIR-Stockholm-September 2010. (Retrieved on: 14/05/2013).

<http://www.eisa-net.org/be-bruga/eisa/files/events/stockholm/Peace%20Media%20and%20de-securitization%20of%20post-conflict%20societies-%20SGIR%202010.pdf>

³ Ibidem.

⁴ Ibidem.

إسهامات مجموعة من الباحثين وهم "باري بوزان"، "أول ويفر"، كون إسهاماتهم تعد جزءا من الدراسات الأمنية الحساسة.¹

الفرع الأول: مآخذ نظرية الأمن على منظورات العلاقات الدولية الوضعية وما بعد الوضعية

وبالتالي، ما يؤخذ على المنظورات السابقة أو بالأحرى التقليدية حول الأمن هو أن هذا الأخير أولا لم يعد باستطاعة دولة ما في عالم اليوم الدفاع عن نفسها تماما بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وحدها. وثانيا ظهور أطراف ليست دولا لكنها أصبحت مؤثرة في الأمن الدولي؛ مثل الهيئات العالمية والمنظمات الإجرامية والإرهابية العابرة للحدود. ثالثا أن الدول نفسها غالبا ما تكون مصدر التهديدات الرئيسية لأمن الأفراد، وليست الحامي الرئيسي لهم، فالناس في أصقاع كثيرة من المعمورة يخشون دولتهم أكثر مما يخشون هجوم دولة أجنبية عليهم.

مقابل هذا، جاءت نظرية الأمن حسب مفكرها "باري بوزان" و "ويفر" لتغطي هذه النقائص بحيث نجدها تركز على تحويل أي خطاب سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي إلى خطاب أمني في المقام الأول، حيث تسيطر مفردات الخوف على عملية إنتاج الخطاب والحلول التي يطرحها، فهي بذلك تعلن عن توسيع مفهوم الأمن ما يجعله مفهوما شاملا إلى درجة تصبح السياسات الأمنية تركز على قضايا مواكبة لتطورات الحوكمة العالمية. ما يعني أن الأمن عمليا هي مسألة خطابية أو كلامية (speech act)، أي أن الجهة التي تريد تصوير فكرة ما على أنها "تهديد"، لا تحتاج لأن تمارس تحركات أمنية، بل تحتاج فقط لأداء دور خطابي مقنع للجمهور لا أكثر.

وبالفعل، واقعا تقديس الدولة واستحواذها على تحقيق الأمن بالمفهوم التقليدي وبالمعنى العسكري آيل إلى الزوال، خاصة وأن الحرب والإرهاب معا لا يقتلان في الواقع إلا عددا ضئيلا من الناس، بينما نجد أن الفقر والمرض والتدهور البيئي... عوامل تهدد رخاء عدد أكبر من الناس بطريقة واضحة، وهذا من بين الانتقادات التي قدمتها نظرية الأمن للمنظور الواقعي حول ما يتعلق بالأمن الدولي. على خلاف ما قدمته للطرح الليبرالي التعددي؛ إذ صحيح أنه شرح التطورات التي شهدتها النظام الدولي في جوانبه الهيكلية، إلا أنه حتى هو كان مقصرا في طرحه لتحقيق الأمن مركزين بذلك فقط على تنوع وتعدد الفواعل المجتمعية والدولية، وحديثا العالمية؛ لها من الحرية ما يكفيها لتعيش وتتنافس وتتفاعل مع

¹ Sofia José Santos, op cit.

بعضها البعض لكنها حسب طرح مفكري نظرية الأمنة دوما هذه الفواعل كانت تبحث عن أمنها الذاتي مستقلا عن مركزية الدولة.

أما فيما يخص المقاربات البنائية حول الأمن وإدراك التهديد تختلف عن التصورات الواقعية والليبرالية من عدة أوجه مهمة-ليست محل اهتمامنا هنا، لكن تلتقي مع نظرية الأمنة أثناء قراءة هذه الأخيرة للحركيات الأمنية قراءة بنائية، فالفهم الخاص للأمننة لما يعتبر تهديدا وجوديا يأتي من ممارسة ذاتية المرجعية لذا غير بعيدة عن من كونها حتى هي بناء اجتماعي ذاتاني، دون أن ننسى أن نظرية الأمننة تشترك مع النظرية النقدية وما بعد الحداثة في تعميق وتوسيع مفهوم الأمن ضمن شمولية الأمن لجميع المستويات والفواعل والتهديدات.

الفرع الثاني: مآخذ نظرية الأمنة على المدارس الجديدة في النظرية الأمنية

علاوة على الطرح السابق، ومن جهة أخرى، يمكن أخذ نظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن ومقارنتها بمدرستي ويلز وباريس ونظرتيها للأمن نجد أن هناك فروقات بين هذه المدارس ومآخذ نظرية الأمنة عليهما وسنتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

أولا: مدرسة باريس ونظرتها للأمن

تمثل نظرة مدرسة باريس للأمن مقارنة أخرى لدراسة كيف يمكن أن تنتج الموضوعات والأشياء كقضايا أمنية. وعلى النقيض من مدرسة كوبنهاجن، فإن مدرسة باريس لا تحدد معنى الأمن، مما يسمح بنوع مختلف من المقاربة لفهم الأمن. فبدلا من ذلك، تعتمد مدرسة باريس على تحليل "فوكو" للأمن الذي يصف كيف أن عناصر مختلفة مثل "الخطابات والنصوص القانونية والمؤسسات والأجهزة التكنولوجية والممارسات اليومية للفواعل" مترابطة وتساهم بشكل مشترك في إنتاج مشكلة اجتماعية كقضية أمنية. وبالتالي، تعتبر مدرسة باريس العناصر الاستطردية وغير الاستطردية في تحليلها للبناء الاجتماعي للتهديدات/الأمن، ولا يقتصر على أفعال الخطاب فقط، وعلاوة على ذلك، يرى هذا المنظور أن الممارسة

والآثار المترتبة على السياسات، بدلا من مجرد الخطاب، تشير إلى ما إذا كان ينبغي إعتبار على سبيل المثال لا الحصر أمنة التنمية "إيجابية" أو "سلبية".¹

وعلى غرار مدرسة كوبنهاجن، تدرك مدرسة باريس أن الأمن والتهديدات مبنية اجتماعيا، وبالتالي فإن المجال الأمني كله هو فضاء مُشَيَّد اجتماعيا. يتغير هذا الفضاء الذي يشيد اجتماعيا كأعضاء شرعيين و/أو فإن الأعضاء المحتملين سيشاركون في إعادة التفاوض المستمر بشأن حدود "مجال" الأمن، مما يعني أن مفاهيم الأمن والمواضيع المرجعية والممارسات الأمنية يمكن أن تتغير بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، فإن مجال الأمن، في إدراك مدرسة باريس، لا يشمل فقط الجيش والشرطة والاستخبارات، ولكن أيضا "القطاعات المؤمنة الأخرى مثل الهجرة والتنمية-ومؤخرا تغير المناخ نفسه".²

ثانيا: مدرسة ويلز ونظرتها للأمن

إذا كانت مدرسة كوبنهاجن قد قامت بأمنة القضايا فإن مدرسة ويلز قامت بتسييسها، وعلى العموم فإن المدرسة الإنجليزية في اهتماماتها الأمنية تميز وتفضل مصطلح الأمن Security في الاستخدام الأكاديمي أما مصطلح الأمنة Securitization فيستخدم في الممارسة.³

إن تسييس الأمن يشكل مجالا لإعادة تفكير وتنظير الأمن ليشمل الخصائص السياسية الجوهرية المحددة للأمن والمساهمة في صياغة ورسم الأجندات السياسية الأمنية التي تفتح المجال لتتضمن مختلف القضايا والاشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة ومختلف المصادر المهتدة للأمن الإنساني، فتسييس الأمن هو مصطلح قريب لما يسمى في إطار مدرسة كوبنهاجن بـ"اللا أمنة" Desecuritization.⁴

وادعاء مدرسة ويلز بـ"تسييس الأمن" كتنقيص للأمن التي دافعت عنها مدرسة كوبنهاجن لثلاثة أسباب رئيسية وهي:⁵

¹ Moritz Hauer, "Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris" (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture and Society, Spring 2014), p.16.

² Ibidem.

³ إلياس توازي، "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012/2013)، ص.137.

⁴ المكان نفسه.

⁵ توازي إلياس، المرجع السابق، ص.138.

السبب الأول: هو استراتيجي؛ حيث ان الأمن في إطار مدرسة كوبنهاجن والذي كان كأداة أمنة متاحة في يد الدولة ونخبها والتي تقوم بتعبئة القدرات والموارد المتاحة في إطار أجندة أمنية وعبر مسار سياسي غير عادي ولكنها تبقى عاجزة عن إدراك اتجاه الاهتمامات الأمنية للمرجعيات من غير الدولة، ولهذا السبب قامت مدرسة ويلز باستبدال البرهان التحليلي ولكن بطريقة عكسية بحيث طرحت السؤال التالي: هل يمكن أن تعالج التهديدات الوجودية للأمن في إطار مقاربات تقليدية قائمة على اللعبة الصفرية وعلى أشكال إستراتيجية فكرية عملياتية كلاسيكية؟ وبالنظر لذلك فإن تسييس الأمن تسهل الأجابة عن الأسئلة المتعلقة بنخب الدولة وفهم استخداماتها للأمن ومساءلة مدى أحقية وشرعية السياسة التي تركز عليها الدول ونخبها.

السبب الثاني: هو سياسي أخلاقي؛ صحيح أن الأمن تقليديا كان مرتبطا بالدولة ومجال اهتماماتها القومية ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه سيبقى سائرا في نفس الاتجاه، فالأمن الذي يرتبط بالأجندة السياسية للنخب والأجندات الأمنية للدولة مرتبطة بالسياق السياسي والتاريخي، وقد يترجم فعلا إلى لعبة صفرية، عسكرية دولانية وفي وقت ما تصبح الممارسات لا إنسانية، ولكن مدرسة كوبنهاجن غيبت دور الفواعل عبر وطنية والمنظمات غير الحكومية وبالتالي قصور نظرياتها تجاه الرهانات المستقبلية وهنا كما يرى "إدوارد سعيد" تتصاعد أصوات أولئك الذين تم تجاهلهم وتهميشهم في النظام الدولي.

السبب الثالث: هو تحليلي؛ فالمسألة سواء تعلق بتسييس الأمن، أو الأمنة، أو اللأمننة فهي تساعد على التساؤل حول كل ما يستلزم الإجابة عنه إمبريقيا، إستطراديا وتاريخيا فمثلا الحقيقة الإمبريقية التي تقترح تاطير قضايا الهجرة كحقائق أمنية كلية أو شاملة أثرت بصورة سلبية على أوضاع المهاجرين في أوروبا الغربية.

وبالتالي، ما يؤخذ على مدرسة باريس مقارنة بنظرية الأمنة لمدرسة كوبنهاجن هي أنه صحيح كلاهما يملك مقاربة نقدية للأمن، وكلاهما يولي اهتماما لنوع الخطاب الأمني المطبق على قضية ما، إلا أن مدرسة كوبنهاجن تبين أن "التدرج بمفهوم الأمن باعتباره عملية خطابية تمحو جميع قواعد السياسة الطبيعية" ولذلك، فمن الأهمية بمكان تحليل نوع الخطاب المستخدمة لوصف قضية ما.¹ ما يعني أن كل من مدرسة باريس تركز على جوانب تقنية في مسألة أمنية معينة والتركيز على الممارسات والجماهير

¹ Moritz Hauer, op cit., p.18.

والسياقات، وليس على أفعال الخطاب المترجم من طرف مدرسة كوبنهاجن في الممارسات والسياسات الفعلية فقط، ومدرسة ويلز تركز على الأمن المسيس الذي يصبح مع مرور الوقت مفهوما انحرافيا أو استنتاجيا، بالتركيز على الدور الذي يلعبه وكلاء الدولة وممثليها الرسميين والتنظيمات عبر الوطنية والجماعات وحتى الأفراد في تحديد مصادر التهديد.

ويمكن أن نستشف نتيجة مهمة مما تطرقنا له في مآخذ نظرية الأمننة لمدرسة كوبنهاجن على المنظورات الوضعية وما بعد الوضعية، والمدارس الجديدة في النظرية الأمنية، وهي أن هناك على التوالي قضايا أمنية عادية تتميز بها السياسة العامة الطبيعية في أية دولة وإدارة هذه القضايا يكون بممارسة الطريقة التقنية التي تعتمد على الأجهزة الأمنية حسب مدرسة باريس، ثم فيما بعد يتم تسييسها حسب مدرسة يلز، ثم يتم أمننتها بإضفاء الطابع الأمني عليها من طرف الدولة ونخبها حسب ما تقر به مدرسة كوبنهاجن، وهذا ما يبرزه الشكل التالي وفق مراحل ثلاثة تمر بها هذه القضايا.

الشكل (04): المراحل التي تمر بها القضايا وفق نظرية الأمننة



المصدر:

Moritz Hauer, Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris (Thesis International Relations, MALMö University, Faculty of Culture And Society, Spring 2014), p.14.

لكن هذا لا يعني أن "الأمننة" إذا اعتبرناها "نظرية" حسب تقني مسار الأمن لم تتعرض بدورها للانتقادات، فـ"بول رينسون" مؤلف "قاموس الأمن الدولي" حذر من توسيع مفهوم الأمن لأن ذلك يجعله شاملاً إلى درجة يغدو عديم المعنى، ومن ثم تصبح الأمننة، مُشكّلة بحد ذاتها.¹ بالإضافة إلى ذلك، فنظرية الأمننة لا تعمل بالطريقة المطروحة في بعض الدول لاسيما المتخلفة لأن هذه الأخيرة تفتقد للسياسة العادية بكل بساطة لانعدام الديمقراطية فيها، وهذا ما سنرجع له في الفصل الثاني من الباب الثاني للدراسة.

¹ جريدة الاتحاد، "الأمن الدولي: مفاهيم وتحولات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/26).
<<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51839>>

المبحث الثاني: فكرة الحوكمة العالمية: تجاوز "فكرة السياسة الممركزة حول الدولة التقليدية" إلى تبني "فكرة الفاعلين غير الحكوميين في العلاقات العابرة للدول"¹

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى فكرة الحوكمة العالمية من الناحية النظرية ثم ككيان مرجعي كونه تصور افتراضي للدراسة تقبع في المستوى النظري بالنسبة للتحليل يمكن تبنيه فيما بعد لدراسة ما يحدث من تفاعلات جوهرية باعتبارها "موضوعا حيويا" مس فترة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما تلك المتعلقة بتجاوز فكرة السياسة الممركزة حول دور الدولة التقليدي وظهور الترتيب المؤسسي الأكثر بروزا والأعلى تطورا وتعقيدا. وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب؛ **المطلب الأول** يتناول تأثيل مفهوم الحوكمة، أما **المطلب الثاني** فيتناول تجاوز فكرة مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية، ثم **المطلب الثالث** الذي يركز بدوره على بروز فكرة الحوكمة العالمية ومأسسة التفاعلات العالمية، في حين يتطرق **المطلب الرابع** للأسانيد النظرية الثلاثة المؤسسة لدراسة الحوكمة العالمية. وأخيرا، **المطلب الخامس** الذي يعالج تبيولوجيا فواعل الحوكمة العالمية.

¹ مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.421 (مارس 2014)، ص.139.

المطلب الأول: تأثيل مفهوم الحوكمة

الحكمانية في اللغة مصدر صناعي جذره اللغوي (ح.ك.م)، وله عدة معان في اللغة العربية؛ فتأتي بمعنى القضاء 'الحكم'، بضم الحاء، وجمعه أحكام، تقول حكمت بينهم يحكم أي قضى، وحكم له وحكم عليه. وقال الأزهري: الحكم القضاء بالعدل، وبمعنى المنع فعند ابن فارس الحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها. ويأتي بمعنى (المحكمة) أي المخاصمة إلى الحاكم¹. وهو ما يعني أن مادة الكلمة (الحكم) في اللغة تدور على الفصل والمنع، وغالبا ما تستعمل للمنوع من الظلم والفعل القبيح والضرار وما يسوء؛ من ذلك: حكم الله سبحانه الذي أمر أو نهى أو قضاء وقدر، ومنه: أن الله سبحانه وتعالى هو الحكم وهو الحكيم، لأن أوامره ونواهيه وقضائه وقدره كلها تمنع من الظلم والقبيح، ومنه الحكم الذي هو الفصل بين المتنازعين، إذ يتضمن منع الخصومة، ومنع المتخاصمين من ظلم بعضهما، ومنه الحكمة التي توضع على فم الدابة، إذ هي تمنعها من التصرف بغير أمر صاحبها، ومنه الحكمة سميت بذلك لأنها تمنع من الجهل².

ويفسر الأصفهاني الحكم بالحكمة لقوله تعالى: (وآتيناه الحكم صبيا)، وقال في تفسير (إن الله يحكم ما يريد) أي ما يريده يجعله حكمة وذلك حث للعباد على الرضى بما يقضيه. ومن دلالاته اللغوية الحكمة: (بالكسر) كذلك؛ العدل والعلم والحلم والنبوة والقرآن والانجيل. والحكمة بمعنى الحكم وهو العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهي العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه والعمل بمقتضاها، وضبط النفس والطبع عن هيجان الغضب، وتطلق الحكمة على طاعة الله، والفقه في الدين والعمل به والفهم والخشية والورع والاصابة والتفكر في أمر الله واتباعه³.

إذا، في اللغة العربية توجد كلمات شبيهة مثل الحكم والحكمة والمحكمة والحكومة وغيرها، وقد جاءت هذه الكلمات في عدة آيات قرآنية مثل قوله تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (الآية 58 سورة النساء)، ومثل قوله تعالى: "إن الحكم إلا لله" (الآية سورة يوسف)⁴، بمعنى أن في الاصطلاح

¹ الحسن حما، "التوظيف الأيديولوجي لمفهوم الحاكمية: مدخل لتجاوز أعطاب المفهوم الفكرية والسياسية"، في، بسام الجمل، مشرفا، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر (2) السيادة والحاكمية (المملكة المغربية: الرباط-أكادال، 2015)، ص.51.

² أحمد بن محمد الرزوين، حوكمة الشركات المساهمة: دراسة فقهية (جامعة الإمام سعود الإسلامية: برنامج كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية، 2012)، ص.03.

³ المكان نفسه.

⁴ حسن عوض، كرم خميس، محرران، التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، ط.1 (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013)، ص.56.

نجد كلمة 'الحاكمية' أو 'الحوكمة' أصيلة في التراث الإسلامي والاستعمال الشرعي، ففي القرآن الكريم ورد مصطلح 'الحكم' أكثر من مائتي مرة، وهناك إشارات عديدة في الأحاديث وكتب الفقه، منها كلمة (الحكم) في أصول الفقه الذي أخذ موقعه ضمن الدراسات والمباحث الأصولية، كما عند الآمدي في قوله "أعلم أنه لا حاكم سوى الله تعالى، ولا حكم إلا ما حكم به"، لكن استعمال المفهوم بمعنى تولي الحكم والسلطة السياسية واختصاص الله تعالى وحده بالتشريعي دينا ودنيا لم يستخدم إلى في الواقع المعاصر.¹ بالنتيجة، فالحوكمة بوزن (فوعلة) على هذا الوزن وردت أمثلة كثيرة في اللغة العربية، إلا أن لفظ الحوكمة مُحدث، وهو نتاج ترجمة للمصطلح الأجنبي corporate governance وقد أقر هذه الترجمة مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ لكون موضوعها يراد منه تحكيم قواعد وأطر متعلقة بتعامل الشركات في البداية،² ثم تم إقحامه فيما بعد في علم السياسة والعلاقات الدولية.

ورغم هذا التواجد اللغوي المتأصل في اللغة العربية فإن العلماء والباحثين لا يتفقون على ترجمة موحدة لمصطلح governance باعتباره "فن وطريقة الحكم".³ كما نجد كذلك، ترجمات مختلفة ومتعددة لهذا المصطلح، منها: الحكامة، والحكم الرشيد، والحكمانية، والحوكمة، والتدبير الجيد والقيادة الجيدة وغيرها، وهذا ما خلف ارتباكا لغويا واضطرابا في الاستعمال السليم لهذا المصطلح، لدرجة جعلت مفكرا عربيا كبيرا بحجم الأستاذ محمد الجابري في كتابه "العولمة تدخل عنق الزجاجة" يدعو إلى الاحتفاظ بالمصطلح الغربي وكتابته بأحرف عربية سيرا على منوال الديكتاتورية والديمقراطية والليبرالية... إلخ. إلا أن الملاحظ هو أن الاتجاه العام في المشرق العربي انتصر للحكم الرشيد، في حين أن الاستعمال السائد والرائج في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة الجيدة.⁴

وتؤكد الأبحاث الكلاسيكية المعروفة أن كلمة governance لها أصول في اللغة اليونانية kubernan واللغة اللاتينية gubernance، إذ يعود أصل كلمة "الحكم" إلى الفعل اليوناني القديم (kubernēn) (kybernen) ويعني "توجيه السفينة"، أو (Kybernao) (kuβēpv&w) ويعني القيادة، التوجيه أو تحريك السفينة، واستخدمت كلمة حكم لأول مرة مجازا من قبل أفلاطون مصورا بذلك قيادة وتوجيه الناس.⁵ ثم انتقلت في القرون

¹ الحسن حما، المرجع السابق، ص.51.

² أحمد بن محمد الرزين، المرجع السابق، ص.03.

³ حسن عوض، المرجع السابق، ص.56.

⁴ المكان نفسه.

⁵ David F.J.Campbell and Elias G.Carayannis, "Conceptual Definition of Tow Key Terms: Governance and Higher Education", (Retrieved on : 22/04/2014).

www.spring.com/.../978146444176-C2.pdf?>

الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغتان الفرنسية والانجليزية، وحسب اللغة الانجليزية فالفعل "حكم" يرتبط بـ"الحكومة" و"الحكم" ومفهومه بالمختصر المفيد كيفية وطريقة الحكم،¹ إن التغيير الجزئي في هذا المصطلح "الحكومة" بالانجليزية، ينعكس في معنيين مختلفين؛ فمن ناحية أولى يعني ممارسة السلطة، السيطرة، أي "الحكومة" التي تمارسها المؤسسة، ومن ناحية أخرى، هو أسلوب الحكومة أو الإدارة. وبالتأكيد، يمكن للمرء أن يلمس بعض التكامل بين التعريفين، لأن ممارسة السلطة بوضوح يستند على عدد من الأساليب. ومع ذلك، فإن الاستخدام لمصطلح الحوكمة واسع النطاق أين نجد تأثيره في فصل هذين البعدين وحتى تعارضهما.²

إلا أننا نجد "ميشال فوكو" تطرق لمفهوم الحكم في الاصطلاح ليس بالمعنى الذي ألفناه في الفكر السياسي الكلاسيكي والذي يشير "إلى النظام السياسي الذي تُسيَّرُ به شؤون الرعية داخل الدولة"، بل قام "فوكو" بتوسيع دلالة هذا المصطلح، بحيث يشير إلى الطريقة التي تحكم بها الزوجة والأطفال، ويمكن أن تحكم بها مؤسسة، كما يعبر أيضا عن الطريقة التي يمكن أن يحكم بها المرء نفسه/سياسة الذات، ففي محاضراته عن **الحاكمية gouvernementalité** يؤكد أنه بالرغم من وجود أهداف ومجالات مختلفة محددة يمكن أن يطبق عليها هذا المصطلح.³ فإن هناك اتصالا بين حكم المرء نفسه وحكم عشيرته وكذلك حكم دولة أو مجتمع، وهكذا نجد معظم الآراء حول الحكم إنما تتناول حكم المرء لنفسه وتديبر حياته (سياسة الذات) لا حكم الآخرين، وهو ما يجعل هذه الآراء أقرب إلى **مبحث الإيتيقا** منه إلى **مبحث السياسة**، على اعتبار أن المبحث الأول يُعنى بسلوك الفرد بينما يُعنى المبحث الأخير بسلوك الجماعة.⁴

ومع ذلك، فإن مفهوم الحوكمة مستمد من مفهوم أقدم وهو مفهوم الحكم أو الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معنى. وما يميز الحوكمة عن الحكومة، هو أن الحوكمة تمثل أسلوبا جديدا في ممارسة السلطة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المختلفة، بقصد تسيير مشاكل وقضايا المجتمع. وتهدف إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح

¹ David F.J.Campbell and Elias G.Carayannis, op cit.

² Claude Serfati, "Les Dynamiques de la Gouvernance Globale", (Consulté le: 20/04/2014).

www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/29/Cah_29_FROGER.pdf

³ الشريف طاووس، "ميشال فوكو: جنالوجيا السلطة بوصفها نقدا للخطاب السياسي الغربي"، في، خديجة زيتلي، مشرفا، الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكالات، ط.1 (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2014)، ص.62.

⁴ المكان نفسه.

العديد من أطراف المجتمع، وعلى رأسها الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فهي أداة للرقابة الفعالة وإدارة المخاطر والأزمات.¹ أما الحوكمة فتتضمن معنى أضيق من الحوكمة، فالتعريف المتداول للحكومة يرى أنها تشير إلى الهيئات الحاكمة والمسيرة لشؤون الدولة، فالبعض من التعريفات يركز على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، كركائز لهذه الحكومة، وبعض التعريفات الأخرى تحصرها أكثر في السلطة التنفيذية بحكم الالتصاق المباشر لهذه السلطة بصناعة السياسات العامة، وكذا بشؤون المواطنين.²

ورغم الامتداد التاريخي للكلمة في كل اللغات فإن مصطلح الحكم الرشيد أو الحكامة الجيدة لم يعرف التداول الواسع إلا في نهاية القرن الماضي، وتحديدا في العشرية الأخيرة منه، خاصة بعدما لجأت المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية الدولية إلى تبنيه، حيث ظهر هذا المصطلح ولأول مرة عام 1989 في كتابات البنك الدولي، وعملت على تكريسه في أبعديتها واستعماله في تقاريرها، لدرجة بدا معها المصطلح وكأنه المفتاح السحري لكل مشاكل وأزمات العالم، وخاصة دول الجنوب التي أنهكتها الكلفة الاجتماعية باهظة الثمن لبرامج وسياسات التقييم الهيكلي أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي.³ ببساطة، مصطلح الحوكمة خلال البدايات الأولى لظهوره استخدم ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فواعل محلية بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، في حين تطور المصطلح "الحوكمة العالمية" خلال الربع الأخير من القرن الماضي ليشمل النطاق العالمي ويشير بذلك إلى أن نفع على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي.⁴ وعلى ضوء هذا، يمكن أن نورد مجموعة من التعاريف تخص الحوكمة وتتمثل في:⁵

(1) تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية (2011): الحوكمة من منظور تنموي هي الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهة الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.

¹ صالح زياني، مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية - قضايا وإشكالات-، ط1 (باتنة-الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 15، 16.

² المرجع نفسه، ص 16.

³ حسن عوض، كرم خميس، المرجع السابق، ص 57.

⁴ صالح زياني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 41، 42.

⁵ مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة (الأردن: دار المنهل، 2015)، ص 45.

(2) تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2012): الحوكمة هي ممارسة السلطة القضائية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها.

(3) تعريف كل من جون وتيم (2013): الحوكمة تعبر عن طبيعة العلاقة ومؤسسات الدولة، وكذلك علاقاتها بالمواطنين وأساليب صنع القرارات بها.

بالنتيجة، تعتبر الحوكمة الرشيدة إحدى الوسائل الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المجتمع، وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص، والشفافية التي تضمن النزاهة، وتعزيز سيادة القانون، ورسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة والحيلولة دون استغلال المنصب والنفوذ، ويمكن تطبيق الحوكمة الرشيدة على أي مستوى: دولي أو إقليمي أو محلي، وفي أي مجال، وفي أي منظمة.¹

من هنا تتحدد أهمية ومزايا الحوكمة الرشيدة، يمكن رصد بعضها كما يلي:²

(1) تؤمن آليات كالنقاش العام حول أثر السياسات الحكومية مما يساعد على التقليل من استمرارية السياسات المشوهة والخطئة.

(2) يمكن للحوكمة عبر تأمين المساءلة العامة للسياسيين والموظفين أن تسهم في حسن تطبيق السياسات الاقتصادية المؤدية إلى النمو.

(3) المشاركة في صنع القرار تمثل خط دفاع ضد السياسات التي تؤدي إلى تفشي الفساد.

(4) تضمن الحوكمة حرية التعبير كأساس لتأمين توزيع عادل لمكاسب التنمية.

(5) تعتبر الحوكمة من الوسائل التي تؤمن النمو والتقدم الاجتماعي، كما أنها من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية.

(6) توفر الحوكمة فرصة لجميع أفراد الشعب (بصفتهم مواطنين ومستفيدين من خدمات الحكومة، للتعبير عن خياراتهم والمشاركة في الحوار ووضع الحكومات تحت المسؤولية للعمل لصالحهم).

(7) تعمل الحوكمة على تصميم نظام شفاف للرقابة والمراجعة يهدف إلى تقييم الالتزام بالقوانين وتصحيح الخلل.

¹ مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص ص 46-49.

² المرجع نفسه، ص 51.

- (8) تساعد الحوكمة على تنمية وعي وإدراك المواطنين للمسؤولية الاجتماعية.
- (9) تعمل الحوكمة على تحقيق المزيد من الديمقراطية وتعميقها على المستوى المحلي.
- (10) ترفع من درجة الثقة بين المواطنين والحوكمة.

ويمكن القول بصفة عامة، أن **الحوكمة الجيدة** بغض النظر عن المستوى الذي تظهر فيه محلي-وطني/إقليمي/دولي/عالمي؛ تعكس مَنَاحًا مجتمعيًا ديمقراطيًا يتفاعل فيه كافة أطراف المجتمع محلي-وطني، دولي، عالمي، ومكوناته المؤسسية لتحقيق مستوى معيشي أفضل لكافة أفراد المجتمع على تنوع فئاتهم ومستوياتهم، إضافة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في الممارسات والإجراءات التي يتم اتخاذها في سبيل تحقيق الغايات النهائية للبرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الإنمائية.¹ والجدول التالي يبين تطور مفهوم الحوكمة وما تشمله من فواعل، مستويات، قطاعات.

الجدول (03) - مفهوم الحوكمة متعدد المستويات، متعدد القطاعات

الفواعل المستويات	مؤسسات دولية	الحكومات	الفواعل الخاصة
نظام	حوكمة اقليمية/دولية/عالمية		
دولة	حوكمة وطنية/داخلية		
تحت الدولة	حوكمة محلية		

المصدر:

Heiner Hänggi, "Making Sense of Security Sector Governance", (Retrieved on: 22/03/2014).

<www.dcaf.ch/content/download/36563/.../Hanggi.pdf>

في حين تتمثل أبعاد الحوكمة الرشيدة في ثلاثة أبعاد كما حددها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1997 وهي كالتالي:²

¹ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، ط1 (الفاخرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص.16.

² مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص.58.

- 1) **البعد الاقتصادي أو الحوكمة الاقتصادية:** و(ي)تشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفرق ونوعية الحياة.
 - 2) **البعد السياسي أو الحوكمة السياسية:** و(ي)تتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات.
 - 3) **البعد الإداري أو الحوكمة الإدارية:** هو/هي نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذي يضم الأبعاد الثلاثة وهو الذي يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- وعلى أساس ذلك، فالحوكمة الجيدة تتمتع **بجملة من الخصائص** يمكن أن نستعرض عددا منها بصفة عامة نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 والتي شملت ما يلي:¹
- 1- **المشاركة:** تعتبر مشاركة كل من الرجال والنساء ركيزة أساسية للحوكمة الجيدة، وقد تكون المشاركة إما بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية وسيطة.ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية، لا تعني بالضرورة أن هموم الجماعات الأكثر استضعافا في المجتمع قد تؤخذ في الاعتبار عملية صنع القرار.فالمشاركة يجب أن تكون معلومة ومنظومة، ويعني هذا الحرية التجمع والتعبير من ناحية ومجتعا مدنيا منظما من ناحية أخرى.
 - 2- **حكم القانون:** تتطلب الحوكمة الجيدة أطرا قانونية عادلة والتي يجري تنفيذها بحيادية، ويتطلب أيضا الحماية الكاملة لحقوق الإنسان في والتنفيذ العادل للقانون يتطلب قضاء مستقلا، وشرطة محايدة وغير فاسدة.
 - 3- **الشفافية:** تعني الشفافية أن صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق قواعد، وتعني أيضا أن المعلومات متاحة ويمكن أن تصل مباشرة أولئك المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها، وتعني كذلك إتاحة معلومات كافية بأشكال مفهومة، ومن خلال الإعلام.
 - 4- **سرعة الاستجابة:** أن تحاول العمليات والمؤسسات أن تكون مواتية لكل الفاعلين.

¹ مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص ص.55-57.

5- **الاجماع والموافقة:** ثمة فاعلين متعددين ورؤى متعددة في المجتمع، وتتطلب الحوكمة الجيدة توسط مختلف المصالح في المجتمع من أجل الوصول إلى توافق واسع بشأن ما يشكل المصلحة المشتركة لكل المجتمع وكيف يمكن تحقيقها، ويتطلب أيضا نظرة واسعة وطويلة المدى حول المطلوب من أجل التنمية المستدامة، وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية.

6- **المساواة والاشتمال:** إن صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأن لهم حظ من المشاركة فيه ولا يشعرون بالاقصاء من التيار الرئيسي للمجتمع. ويتطلب هذا أن تحظى كل المجموعات، وخاصة المجموعة الأكثر استضعافا، بفرض من أجل تحسين أو الحفاظ على ما هو في صالحها.

7- **الفاعلية والكفاءة:** تعني الحوكمة الجيدة أن نتائج العمليات والمؤسسات تتفق واحتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي في متناولها ويغطي مفهوم الكفاءة أيضا الاستخدام القائم على الاستدامة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

8- **المحاسبة:** تعتبر المحاسبة ركيزة أساسية للحوكمة جيدة، ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولكن أيضا بالنسبة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تخضع للمحاسبة من قبل المجتمع والقائمين على المؤسسات، والمحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون شفافية وحكم القانون.

9- **الإستراتيجية:** ينبغي أن يمتلك القادة، وكذلك القائمين على المؤسسات، رؤية طويلة المدى للحوكمة الجيدة والتنمية، بالتوازي مع الوعي بما هو مطلب لهذه التنمية.

وتكاد تجمع الدراسات على أن للحوكمة الرشيدة خصائص ستة هي:¹

أ- **المشاركة:** وتتمثل بتهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين من أجل الاسهام في عمليات صنع القرارات ذات الطابع العام.

ب- **المساءلة:** المتمثلة بضرورة أن يخضع صانع القرار لمحاسبة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ت- **الشرعية:** المتمثلة بالاستناد إلى حكم القانون والعدالة والفرص المتساوية وقبول المواطنين لمن هو في السلطة.

¹ مدحت محمد محمود أبو النصر، المرجع السابق، ص.57.

ث- الكفاءة والفعالية: والمتمثلة في البعد الفني للحوكمة وقدرة الأجهزة الإدارية على تحويل الموارد والبرامج التي تلبي احتياجات المواطنين.

ج- الاستجابة: المتمثلة بسعي الأجهزة الحكومية لخدمة كافة الأطراف والاستجابة لمطالبهم دون تهميش لأحد.

ح- الشفافية: المتمثلة باتاحة المجال لتدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها. فالشفافية في عملية صنع القرار تعزز المساءلة، كما أنها تشجع الصدق والنزاهة والكفاءة وتعيق سوء الإدارة والاداء غير المرضي، وكلما كانت المعلومات شفافة وأنية، سهلت مهام الرقابة والمراجعة والاشراف التي تتولاها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية والجهات الرقابية والتنظيمية وأصحاب المصلحة والجمهور بوجه عام.

المطلب الثاني: تجاوز فكرة مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية

تاريخياً، كان للفلسفة السياسية الفضل في تفسير نشأة منتظم الدولة، حيث نجد العبارة الشهيرة لـ"أرسطو" "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه"؛ أي أنه محكوم بغرائز طبيعية تدعوه إلى التعامل مع بقية نظرائه من البشر بهدف اشباع حاجاته التي لا يمكنه الحصول عليها من خلال جهده الفردي فقط، وهذا التفاعل بين الفرد والآخرين سيخلق حياة اجتماعية عامة، والحياة الاجتماعية العامة تحتاج بالتأكيد إلى كيان يوجه نشاط الأفراد ويفصل بين منازعاتهم ويحمي حقوقهم التي قد تتعرض للخطر في ظل مَنَاحٍ من المصالح المتضاربة، وهذا الكيان هو ما يسمى 'دولة'.¹ وبالتالي، الدولة على حد هذا التعبير هي نتيجة طبيعية لغرائز الإنسان في المحافظة على ذاته ومصالحه من الآخرين، وهذا ما يعني أن وجودها أمر ضروري في الاجتماع الإنساني.² وعلى أساس، أن "أرسطو" مهد بمقولته أن الدولة توجد لتوفير حياة طبيعية للمواطنين، فقد حذى حذوه كل من "هوبز" الذي أكد بأنه لن تكون حضارة ما لم تُعْطَ هذه الحضارة ضمانات تُنبُع من سلطانها على الحياة والموت، ثم بعد ذلك "جون لوك" فيقول لابد من أن يقام جهاز عام للحكم حتى تتمتع بحقوق الأرض وكل قيمة الإنسان مشتقة من انغماسه في مشاكلها.³

لكن، أصحاب النظريات المادية كشفوا حقيقة مهمة وهي أن الدولة في كل تاريخها متميزة بطبيعتها.. ففي أثينا كانت الدولة تتحيز ضد العبيد ولا تمثل الصالح العام، وفي الدولة الاقطاعية كانت تتحيز لمصلحة الاقطاعيين والأمر لا يختلف في الدولة الرأسمالية وعبارة حماية النظام والقانون والأمن إنما تعني القانون والنظام الذين تتضمنها العلاقات الطبقيّة السائدة.⁴ وقد لاحظ "هارولد لاسكي" أن هناك اعترافاً عاماً بين الفلاسفة باستثناء الفوضويين، بضرورة وجود جهاز عام في المجتمع يحدد شروط الحياة وحدود القواعد المسموح بها.⁵

إلا أنه ومنذ معاهدة وستفاليا 1648 كانت الدولة الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات، وتعد السياسة من أبرز اختصاصاتها إذ كانت تحرص على عدم التقريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني/أو المحلي، ارتباطاً بمفهوم السيادة وممارسة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبيها

¹ نايف بن نهار، مقدمة في علم العلاقات الدولية، ط.1 (الدوحة- قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016)، ص.63.

² المكان نفسه.

³ ابراهيم العلاف، "الدولة في الفكر الغربي الحديث"، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل، 5(12)، ص.12.

⁴ المرجع نفسه، ص.13.

⁵ المرجع نفسه، ص.12.

وأرضها وثرواتها الطبيعية. وهذا ما ناقشته النظرية الواقعية التي ترى في أن العلاقات الدولية تقوم برمتها على الدولة باعتبارها المحرك الرئيس لها انطلاقاً من مصالحها المتمركزة حول القوة، لذا اصطبغ دور الدولة في مرحلة من التاريخ الإنساني بأنها أداة القوة والحرب فقط.

وكما نعلم فإن الخطاب العلمي لحقل العلوم السياسية ابتداءً من "فرانسيس ليبير"-الذي عين كأول أستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية عام 1857- وصولاً إلى "وودرو ويلسن" وغيرهما من الباحثين، تمحور على الدولة، فخلال هذه الفترة كانت مهمة علم السياسة الرئيسية إرساء "دولة قومية موحدة"، مما يعني أن تصور الدولة هيمن على أجندة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية القرن التاسع عشر.¹ وكل ذلك، بين أن الحقل المعرفي لعلم السياسة أثناء تأسيسه في هذه الفترة انضوى على أهداف معيارية وهي السعي من أجل إقامة دولة قومية موحدة وأمة تتمتع بالإرادة والقدرة لتحقيق هذا الهدف.² وعلى أساس ذلك، يرى حجة القانون الدولي البروفيسور البريطاني "أوبنهايم" أن الدولة توجد عندما يستقر شعب على إقليم معين في ظل حكومة له ذات سيادة".³

إذا، من الثابت تاريخياً أن كل الدول ارتبطت بالتنظيم السياسي، التقليدي، بدأت وهذه الروابط متوافرة لها، أو تحققت لها على التوالي.⁴ لذلك كان لهذه الأفكار الفضل في ترسيخ مفهوم الدولة-الوحدة الأساسية في منظومة الدول العالمية الحديثة التي نعيش فيها- على أنها مفهوم سياسي وقانوني مركب ذو أهمية حيوية في دراسة العلاقات الدولية،⁵ لهذا تتمتع الحكومات الحديثة بالإضافة إلى القوة السياسية بقدر كبير من القوة الاقتصادية والاجتماعية،⁶ ووفقاً للقانون الدولي، تتمتع جميع الدول بشخصية قانونية، وحتى أصغر الدول وأقلها قوة، لا بد لها من استيفاء بعض المعايير الأساسية المحددة؛ حتى تنال الاعتراف بعضويتها في منظومة الدول من جانب الدول الأخرى في منظومة الدول العالمية؛ فلا بد أن

¹ عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية" (مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008/2009)، ص.43.

² المرجع نفسه، ص.43، ص.44.

³ غازي عبد الرحمن القصيبي، العلاقات الدولية، ط.2 (المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة، 1984)، ص.22.

⁴ المرجع نفسه، ص.27.

⁵ لبنى عماد تركي، مترجماً، العلاقات الدولية مقدمة صغيرة جداً، ط.1 (القاهرة- مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص.21،

22.

⁶ غازي عبد الرحمن القصيبي، المرجع السابق، ص.27.

يكون لها أرض محددة، وسكان دائمون، وحكومة قادرة على الاحتفاظ بسيطرة فعالة على أراضيها وإقامة علاقات دولية مع الدول الأخرى.¹

وبالموازاة مع ذلك، فأمبريقيا، بعد تأسيس الدولة ظل دورها حتى مرور سنوات كثيرة- من القرن العشرين- محدود الحجم بالنسبة للمقاييس الحديثة المعاصرة وكانت نقطة التحول التاريخية في تضخم هذا الدور هي حدوث سلسلة من الأحداث المثيرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى أهمها:²

- الثورة البلشفية في روسيا وبروز نموذج جديد لتنظيم المجتمع يقوم على سيطرة الدولة على كافة نواحي الحياة خاصة الاقتصادي منها استنادا إلى أيديولوجية متكاملة.
- الصعوبات التي واجهت الدول الرأسمالية خاصة ما عرف بالكساد العظيم في الثلاثينيات وما أحدثه من خسائر اقتصادية فادحة في العالم الرأسمالي دون التجربة الروسية مما ألقى بظلال من الشك على كفاءة السوق وألقى مزيدا من الضوء على دور الدولة.
- نتائج الحرب العالمية الثانية والخاصة بتفكك الامبراطوريات والاستعمار وزيادة اهتمام الدول الأوروبية بأوضاعها الداخلية (بعد التدمير رهيب الذي تركته الحرب) وتبلور فليفة زيادة دور الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطن وتحقيق رفاهية المجتمع.
- استقلال الدول النامية بشكل متتال في منتصف هذا القرن وما تبعه من تضخم دور الدولة بشكل كبير استناد إلى مستلزمات مرحلة البناء والاستقلال الاقتصادي وذلك عبر اتباع نموذج اشتراكي أو رأسمالي معلن، السمة الرئيسية فيهما معا هو وجود دور كبير للدولة في الإدارة وتوجيه المسيرة والانتاج المباشر والسيطرة الكاملة في بعض الأحيان.
- سيطرة البعد السياسي على العلاقات الدولية (القطينين) وبروز قضايا سياسية بالأساس تكون لها الأولوية لدى كل دولة مع الاختلاف مما دعم من استمرار تضخم دور الدولة وامتداد يدها إلى أنشطة جديدة عام بعد عام.

¹ غازي عبد الرحمن القصيبي، المرجع السابق، ص.22.
² محمد عبد القادر حاتم، العولمة ما لها.. وما عليها (القاهرة- مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص.367، 368.

ولقد استمرت هذه الفلسفة المبررة لدور الدولة المتسع بالرغم مما اعتراها من مفاجآت وتطورات خاصة بكل حالة على حدة وأزمات متتالية على المستوى الوطني والعالمي حتى استيقظت الدول على عدد من التطورات الحديثة التي دفعت لإعادة التفكير في ماهية دور الدولة.¹

إلا أنه ومع ذلك، وبغض النظر عما طرحته الأطر النظرية ضمن علم السياسة أو في العلوم الاجتماعية الأخرى يبقى مسعاها البحثي في هذه الفترة حول الدولة ومؤسساتها الرسمية، خاصة وأن دور الدولة امبريقيا يتغير وفقا لطبيعة الزمان والمكان والظروف المحلية والإقليمية والدولية المحيطة والمؤثرة بها، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانهزام المعسكر الشيوعي تراجع عامل الأيديولوجية، بالإضافة إلى تطورات عدة مست الوقاع.

حيث أن من بين هذه التطورات، سيما بعيدة المدى (العولمة) التي تدفعنا إلى إعادة النظر في الأسئلة الأساسية المتعلقة بالدولة فمع الاعتراف أن لدور الدولة منفعه فإنه أيضا له حدود.. فدور الدولة ساعد في تحقيق تحسن ملموس في مجالات التعليم والصحة والحد من التفاوت الاجتماعي إلا أن هذا الدور في حد ذاته أتى بنتائج طيبة وفي ظل المرحلة الجديدة التي بدأ العالم بالفعل السير فيها والتي تبلورت بصورة أوضح منذ عشر سنوات مع بروز عدد من العناصر أهمها:²

- (1) إنهاء نموذج اقتصاد الأوامر والسيطرة في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية والوسطى.
- (2) بروز أزمة تواجهها دولة الرفاهية في معظم البلدان الصناعية المستقرة.
- (3) التجربة الآسيوية وبروز محورية دور الدولة الفعال والواضح.
- (4) ظهور مدى فشل الدولة في معظم البلدان النامية في القيام بدور قائد التنمية المباشرة وبروز هذه الأزمة بشكل واضح بل وتآزمها أكثر فأكثر حتى وصلت في بعض الأحيان إلى انهيار كامل للدولة.
- (5) تبني دول العالم بلا استثناء سياسات تهدف للتحويل إلى اقتصاديات السوق وتحرير الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي (تواجه هذه التجارب احباطات ومراحل نجاح وفشل).
- (6) زيادة قوة الموجة الديمقراطية وزيادة التوجه في جميع دول العالم خاصة النامية منها إلى مزيد من الديمقراطية.

¹ محمد عبد القادر حاتم، المرجع السابق، ص.368.

² المكان نفسه.

7) زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول في ظل الترتيبات الاقتصادية المتبادلة (الجات و W.T.O) والثورة التكنولوجية (اتصالات-مواصلات-تكنولوجية) (العولمة).

لكن يمكن أن نطرح سؤال مفاده كيف يمكن للدولة أن تتعامل مع هذه البيئة الجديدة؟ والإجابة بشقين هما:¹

أولاً: إعادة تشكيل دورها في الداخل

ثانياً: أساليب تعاملها مع البيئة الدولية لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات؟! وهذان الشقان مترابطان إلى حد كبير - وكذلك الاستراتيجية التي تتبناها الدولة في سبيلها لمعالجة هذه التطورات حيث تركز هذه الاستراتيجية أيضاً على شقين مترابطين هما:

- أ- الموازنة بين دور الدولة وقدراتها الفعلية.
- ب- زيادة قدرة الدولة لضمان تحسين كفاءتها في المستقبل.

مع العلم أن هذه التغييرات الحاصلة فتحت الآفاق لبروز أفكار الليبراليين التي تمجد فكرة الفواعل "ما تحت الدولة وما فوق الدولة" على الدولة؛ إذ يرى مفكري النظرية الليبرالية بأن الدولة ليست فاعلاً وحدوياً بل تتكون من مؤسسات حكومية ومؤسسات غير حكومية؛ من سلطة تنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة، أما المؤسسات غير الحكومية تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والإعلام والرأي العام. بعبارة أخرى، الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في حل مشاكل المجتمع وخلق فرص للتنمية، وإنما هناك مؤسسات تنظم الأفراد في شكل جماعات لها تأثيرها على السياسات العامة كالمجتمع المدني، وهناك أيضاً من يوفر فرصاً للعمل كالقطاع الخاص.

هذا من جانب فواعل ما تحت الدولة، أما بالنسبة لفواعل ما فوق الدولة، هي من يقوم بتلطيف التراتبية الغائبة في النظام الدولي (الفوضى) فالدول بحاجة إلى من يقف بجانبها للتغلب على الظواهر العابرة للحدود الناتجة عن الاعتماد المتبادل، الأمر الذي قدم سنداً مقنعاً للقرن الماضي في المزيد من تراجع دور الدولة بصفقتها مركز القوة الوحيد والنافذ، والمضي في عملية المأسسة بتنامي

¹ محمد عبد القادر حاتم، المرجع السابق، ص.369.

المنظمات بشتى أنواعها، حتى التي لا تمت إلى الدولة بصلة فمثلا نجد البعض من هذه المنظمات تحتل مكانة تفوق مكانة الدولة مثل الإتحاد الأوروبي وسواه من المنظمات المختلفة تمام الاختلاف كالهياآت الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وتتشارك كلها في الاضطلاع ببعض وظائف الدولة من جهة، أو التهرب من مراقبتها من جهة أخرى. لاسيما وأن حجم كل منها يفوق حجم الدول، ولا تحدها حدود جغرافية، فهي تنعم بمكانة تخولها الاستفادة من التطورات الأخيرة في مجالي النقل والاتصالات ونفوذها في طور النمو، في حين أن نفوذ الدولة أخذ بالانهيار.¹

إضافة لذلك كله، يمكن أيضا القول بأن العولمة أثرت بدورها على الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة؛ إذ نجد أن الدول المتقدمة كانت مرنة تجاه عولمة اقتصادها تبعا للمستجدات التي تملبها عليها ظاهرة العولمة، وأن استقرار الوضع الاقتصادي ليس في يد الدولة وحدها وإنما يستقر حيث يفرض الوضع العالمي استقراره، في حين قامت بتحجيم دورها، حيث يظهر ذلك جليا في بلدان العالم الثالث من خلال انهيار مؤسساتها وهياكلها وعدم تحقيق أبسط الأمور كالاحتياجات الإنسانية التي أشار إليها "ماسلو"، كما أفقدها ذلك أيضا السيطرة الأمنية على أراضيها، غير أن هذه المعطيات أخذت منحى آخر هو تشكيل ما يسمى بـ"دولة العولمة" على حد تعبير الليبراليين ومن ثم أضحت وظيفة "الإخلاء والتسليم" هي الوظيفة البارزة للدول النامية، فهي تقوم بتفكيك الدولة وإخلاءها ثم تسليمها للأجانب والترويج لها على أنه الصالح العام.

وهنا يمكن القول، بأن التخلي عن الدولة وتجريدها من مكانتها في السياسة العالمية أمر غير منطقي، وإنما هناك وجهة نظر أخرى تبرز في إطار الترابط العالمي، تتجلى واضحة في بروز الضعف السياسي للعديد من الدول الصغيرة والذي سيبدو أكثر فأكثر وضوحا مع متابعة العمليات التجارية. وبالمقابل، سوف يرى عدد محدود من الدول الكبرى دوره يتنامى، إما على حساب التجمعات الإقليمية والعالمية التي تتشارك بها، وإما لأن دولا جديدة من نمط اتحادي غير معروف سابقا (الاتحاد الأوروبي) تترسخ أكثر. ومع ذلك، فإن هذه السلطات السياسية لن تستطيع العمل، ولم يكن باستطاعتها أن

¹ مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 219.

تعمل، إلا من خلال اتصال وثيق مع فاعلين غير سياسيين، مؤثرين في قطاعات خاصة من الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدبلوماسية.¹

والدولة في المرحلة الحالية تواجه بيئة جديدة على المستوى العالمي وكذلك بيئة جديدة على المستوى الوطني؛ فعلى المستوى العالمي تطورت أفكار وآراء وآليات، إذ التحدث عن دور الدول في ظل هذه التطورات أولاً هو حالة عالمية تتميز بزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية (وبشكل خاص الدول) وهذا الاعتماد المتبادل الذي يركز على تعاضم درجات التأثير والتأثر بين الدولة وبيئتها الخارجية في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وإن كان -قبل حادث 11 سبتمبر 2001- وقبل ظهور اتجاهات النظام العالمي الجديد.²

¹ محمد عرب صاصيلا، مترجماً، علم الاجتماع السياسي، ط.1 (بيروت- لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص.91.

² محمد عبد القادر حاتم، المرجع السابق، ص.366.

المطلب الثالث: من الحوكمة الوطنية والدولية/التوجه ما تحت وما بين دولاتي إلى الحوكمة

العالمية/التوجه عبر دولاتي

هناك حاجة لوجهة نظر عامة قد أثرت، إلى حد بعيد، بالدولة التي كانت لمدة عقود من الزمن الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية؛ وهي أن ثمة العديد من الظواهر أثرت عليها ناتجة عن المناخ العالمي الجديد والتي من بينها:¹

(1) **التجاوز:** أي "تجاوز" الدولة عبر التحول نحو "العالمية" كـ"عقيدة موجهة (Ideology)"، و/أو "الدين" كنزعة تتماهى مع فكرة "إلغاء الدولة"، وليس فقط تجاوزها؛ إذ أن فكرة الدولة العالمية أو الأممية هي فكرة -ينبغي أن نلاحظ ذات أصول دينية (الرواقية، المسيحية، الإسلام).

(2) **الانكماش:** يعني الانكماش عن الدولة، التحول نحو الطائفية والقبلية، الذي يتخذ اليوم طابع "البحث عن الجذور" في أنحاء العالم المتقدم والمتأخر على السواء، بما يتواكب معه من تفجر لظاهرة انبعاث الهويات الجزئية، تلك التي لا تكفي لتفسيرها القول: أن هناك "مؤامرة إمبريالية"، أو أن ثمة قيما معينة "تستعصي على التحديث..".

(3) **التمدد:** هذا التمدد عبر حدود الدولة، أي: التحول نحو ما يطلق عليه -أحيانا- تعبي "المجتمع المدني العالمي"، ذلك التحول الناشئ عن نمو ظاهرة الجماعات الأهلية ذات الصفة العالمية، وهي (الجماعات) التي تضم عضويتها أعضاء من جنسيات مختلفة، وتعمل في خدمة قضايا عامة متعددة الأطراف، أو عالمية الاتساع، وهي -بحكم تكوينها وأهدافها- لا تتجاوز حدود الدول، فقط بل تؤثر في سياساتها، أيضا (المواجهة، التي نشبت بين جماعة السلام الأخضر والحوكمة الفرنسية حول موضوع التجارب النووية في المحيط الهادي، أحد الأمثلة).

هذه "الظواهر-التحديات" (تجاوز الدولة، والانكماش عنها، والتمدد عبر حدودها)، وغيرها، التي تجابه الدولة، وتعتبر -في آن- عن مدى التنامي المضطرب لعملية التحول عنها (عن الدولة).. وإن كانت تؤثر إلى الـ"جديد"، الذي يتضمنه ما نعاصره من "مناخ عالمي جديد"، فيما يخص الدولة: دورها وكيفية أدائها لهذا الدور.. فهي، في الوقت نفسه، تضعنا، مباشرة، في مواجهة الجانب الآخر؛ نعني الجانب المتعلق

¹ حسين معلوم، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في "حواجز" الدولة: اشكاليات وتداعيات (دار ناشري للنشر الالكتروني، جويلية 2005)، ص.09.

بالاهتزاز الحاصل في "حواجز الدولة"، والمتمثلة في تراجع "حواجز التمايز، انهيار حواجز الاتصال، تقلص حواجز الاختيار".¹

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهذه الظواهر سببت القصور الذي أصبح صفة متلازمة لوظيفة الدولة في صناعة السياسات في الوقت الحاضر استدعى الأمر الاهتمام بإيجاد بدائل بإمكانها مواصلة القيام بهذه الوظيفة، ويبدو أن العديد من المجتمعات في الوقت الحاضر أخذت هذه المهمة التنموية على عاتقها من خلال بلورتها لمؤسسات غير رسمية.²

بناء على ذلك، وضمن إطار التغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة من ناحية، وتطور علم الإدارة من ناحية أخرى لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني.³ كل ذلك أدى إلى ظهور الحوكمة الوطنية/المحلية كتعبير عن دولة الحد الأدنى (انحسار دور الدولة)، وتعني الحوكمة المحلية استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁴

من هنا يتبين لنا أن مصطلح الحوكمة ظهر على المستوى المحلي/والوطني وذلك بفضل التطورات التي طرأت على الإدارة العامة الحديثة؛ إذ نرى أن الحكم بصفة عامة كما عرفه البنك الدولي هو "السلوك الذي يكتسبه ويمارسه موظفو الإدارة العامة والمؤسسات العامة في استخدام سلطاتهم لتشكيل السياسات العامة وتقديم الخدمات والسلع"،⁵ أما الحوكمة كما عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه "نظام القيم والسياسات والمؤسسات الذي يقوم المجتمع من خلاله بإدارة شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من خلال التفاعلات بين/ومع حكومة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص".⁶

¹ حسين معلوم، المرجع السابق، ص 9-13.

² صالح زياتي، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 37.

³ Carlos Santiso, "Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality", **The Georgetown Public Policy Review**, Volume 7, Number 01(Fall 2011), p.03.

⁴ لمزيد من المعلومات أنظر أيضا:

- سلوى شعراوي جمعة وآخرون، المرجع السابق.

- وزهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق.

⁵ رشا محمد عوض، "إدارة كبار موظفي الخدمة المدنية في البلدان العربية في عالم متغير(في ضوء الممارسات الدولية الرائدة)" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسلة أوراق بحثية، 2012)، ص 11.

⁶ المكان نفسه.

مع أهمية هذين الطرحين كان للتوجه نحو أعمال مبادئ "الحكم الراشد" حذا أوفر على المستوى المحلي فإثر التطورات الخاصة بالإدارة العامة حديثا ظهر ما يسمى بالحوكمة المستجيبة، وذلك استجابة من الدول الديمقراطية لصالح المجتمع ككل والتركيز على مجموعة من المبادئ منها: التركيز على انفتاح الحكومة واستجابتها للمجتمع المدني؛ مع توفير درجة أعلى من الشفافية والمساءلة فيها من خلال جهات الرقابة الخارجية، وتعزيز الإطار القانوني الحاكم لها، وتعميق "الشراكات" والمشاركة المجتمعية.¹

وفي أكثر المعاني مباشرة بما سبق، فإن هناك تلاشي في الحدود بين المستويين "المحلي" و"الدولي" الذي نجم عن الترابط؛ حيث ساهم هذا الوزن في منح الحوكمة التحول من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي والمعبر عنه بالحوكمة الدولية والتي تعني مجموع الإجمالي للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف فيما بين الدول، والوحدات الأساسية فيها الفواعل الوطنية الثلاثة(الحكومة/المجتمع المدني/القطاع الخاص)، وبالنتيجة، الوحدة الأساسية في الحوكمة الدولية هي الدولة الوطنية التي تتوسط فيها الحكومات بين "الدولي" و"الوطني".

وينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية محورها أن الاعتماد المتبادل الدولي يخلق الحاجة إلى التعاون بين الدول، كما يوفر الإطار الضروري لتحقيق هذا التعاون، باعتباره عاملا محددًا لتطور النظام الدولي،² لأنه لتحقيق الحوكمة الدولية يجب التخلي عن المركزية المتعصبة واستبدالها بالعمل الجماعي والتغلب على المشاكل ذات الطابع الجماعي-لاسيما في مجالي البيئة والصحة- حيث تتضافر فيها جهود الفواعل المحلية/الوطنية ومؤسسات دولية-حكومية-حسب الطرح الليبرالي المؤسساتي.

وبالتالي، إدارة التعامل مع العمليات التنظيمية المعاصرة من خلال المنظورات التقليدية التي تركز على الصراعات الدولية، وذلك على أساس أن المفاهيم النابعة من المنظور الواقعي التقليدي مثل الدولة والقوى، الردع، التحالفات لم يعد لها إلا مغزى ضيق أمام اتساع موضوع ومحتوى السياسات الذي أضحى يضم قضايا عالمية(مثل الموارد، البيئة، التجارة الدولية، النقد العالمي، السكان...) تتطلب إدارتها درجة من التعاون لا يمكن تحقيقها إذا استمرت الدول على تقدير مواقفها انطلاقا من مصلحتها الوطنية الضيقة

¹ رشا محمد عوض، المرجع السابق، ص.11.
² نادية مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة السياسة الدولية، ع.1985، ص.20.

فقط.¹ مع عدم الاستمرار في النظر إلى العالم وتحليله على نحو لا يعكس الوضع الحقيقي، وإنما على دراسي العلاقات الدولية تطوير أساليب جديدة لفهم وتحليل النظم المعقدة التي يتشكل منها المجتمع العالمي المعاصر ويتوقف على تحقيق هذا التطوير إمكانية التعامل بقدر من النجاح مع التحديات المستمرة الناجمة عن التغيرات العالمية.²

وقد جاء الاهتمام بالحوكمة العالمية بدافع من ثلاثة مصادر؛ أولها نهاية الحرب الباردة التي زادت التوقع القائل إن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة بشكل خاص) تؤدي دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي، وثانيها هو صعود العولمة وحس جديد بـ"العولمية" يخترق الكثير من الفكر المعاصر. ويعتبر بعض المراقبين أن العولمة بحد ذاتها هي مظهر من مظاهر الحكم العالمي، بمعنى أنها تدفع الدول إلى الامتثال للطلبات التنافسية في السوق العالمية. وثالثها مصادر تجدد الاهتمام هو ارتفاع مستوى الوعي في ما يتعلق بالمشكلات التي يبرز تحتها كوكبنا و التي تحتاج إلى مقارنة عالمية متفوق عليها ومنسقة.³

وبالرغم من أن هذه المصادر كانت بمثابة النقاط الهامة التي تقدم سندا مقنعا لقيام الحوكمة العالمية والمضي في تجسيد المأسسة على المستوى العملي، مثلت أيضا مسائل تحول مهمة بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية عبر توضيح كيفية إرساء النظام العام وتثبيت أسس الاستقرار المرتبط ارتباطا وثيقا بإرساء الأمن ليس فقط على المستوى المحلي أو الوطني، وإنما إمكانية ذلك على المستوى العالمي - عبر وطني وذلك عبر خطاب الأمننة على مستوى الفواعل الرسمية وغير الرسمية ودوره في تحويل قضايا البيئة والصحة التي تدخل في صميم أهداف السياسة العامة إلى حيز القضايا الأمنية. وهو توجه يدعمه تعريف الحوكمة العالمية المثالية عبر مقارنة ترى بوجوب:

¹ نادية مصطفى، المرجع السابق، ص.21.

² المكان نفسه.

³ مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المرجع السابق، ص.192.

"عملية للقيادة التعاونية تجمع مع الحكومات والوكالات العامة والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع. وهي توفر توجيهها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية. ولكي تكون فعالة، ينبغي أن تكون شاملة ودينامية وقادرة على تخطي الحدود والمصالح القومية والقطاعية. وينبغي أن تعمل من خلال القوة الناعمة وليس المتصلبة. وينبغي أن تكون أكثر ديمقراطية من النظم الاستبدادية، وأكثر انفتاحا من الناحية السياسية من النزعة البيروقراطية، وتكاملية أكثر منها متخصصة".¹

¹ جيمس م. بتون وكولون، أ.براد فور جونيور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة"، التمويل والتنمية، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية- قيلوب، م.44، ع.4 (ديسمبر 2007)، ص.11.

المطلب الرابع: الأسانيد النظرية المؤسّسة لدراسة الحوكمة العالمية

لدراسة الحوكمة العالمية نحتاج إلى تصورات تساعدنا على استيعاب جوانبها المتعددة من فواعل ومستويات وأبعاد وغيرها من التحولات العالمية، وهذا المطلب يستعرض أهم التصورات التي بإمكاننا الاستناد عليها في تفسير الحوكمة وتتمثل في ثلاثة نماذج نظرية كما يلي:

الفرع الأول: النموذج الأول هو "نموذج التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية"¹؛ إذ ينطلق من نقطة محورية تتمثل في انتقاء التسلسل الهرمي في النظام العالمي وعدم استناده إلى أي نوع من التراتبية على حد تعبير "كينيث وولترز" بالنسبة للنظام الدولي، ولا توجد سلطة فوقية تخضع العلاقات بين الدول لمنطق معين، وفي ظل بيئة فوضوية كهذه تسود شكوك متبادلة حول نوايا الدول، وكل دولة تأخذ في الحسبان تشكل وتراكم الإدراكات السلبية عن الوحدات الأخرى في النظام مما يعزز المخاوف ويولد المعضلة الأمنية؛ خاصة وأن النظام العالمي يعمل في ظل أجواء من الفوضى، وبقبول فرضية الفوضى تتحدد أكثر الدائرة التي ننظر من خلالها إلى النظام العالمي الجديد.

ولهذا فإن النظام العالمي الجديد الذي تتعامل بمقتضاه الدول دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح مجالاً تتصارع فيه الدول من أجل القوة،² ولتلطيف هذه المعضلة التي تتولد عن هذه الفوضى لا بد من دولة مسيطرة واحدة تتمتع بالقدرة على إنفاذ قواعد النظام، وبالرغبة في ذلك يعتمد على ثلاث سمات: اقتصاد نام وكبير، السيطرة في قطاع تقني واقتصادي مهم والقوة السياسية التي تدعمها القوة العسكرية. لأن تزعم الهرمية التراتبية العالمية لا بد من أن تكون دولة قوية تتمتع بتقدم تكنولوجي على دول أخرى،³ فالدولة العالمية ماهي إلا مرادف للدولة القومية، وكل ما تضيفه هذه الدولة العالمية لقواها، هو في الحقيقة انتفاص من قوة الدول الأخرى، والتي أصبحت جميعها طبقاً لهذا الاستناد معرضة للخطر، ولا يمكن لهذه الدولة أن تتحقق في ظل وجود قطبين متضادين في العالم، وإنما يمكنها الظهور في ظل قطب واحد يسيطر على العالم، حيث يستطيع هذا القطب أن يفرض أجندته على العالم ويحقق الدولة العالمية أو ما يسمى عند البعض بشرطي العالم.⁴

¹ صالح زباني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص. 48.

² محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص. 24.

³ مارتن غريفيتش ونيري أوكالاها، المرجع السابق، ص. 430، 431.

⁴ عبد الله بن متعب بن ربيع، "نظريات الأمن الإستراتيجي"، الأمن والحياة، الرياض-السعودية: جامعة نايف للنشر، ع. 414 (أكتوبر 2016)، ص. 75.

والفكرة الأساسية التي يحملها نموذج الدولة العالمية هي أن الفواعل العقلانيين غير قادرين على التعاون ما لم تكن حريتهم في العمل مضبوطة من طرف سلطة مركزية، وفي نفس الوقت، فإن إنشاء سلطة مركزية سوف يعدل بنية النظام العالمي، بالنتيجة، المجتمع المنظم بشكل فوضوي للدول ذات السيادة سوف يزول من الوجود ويفسح المجال لحكومة مركزية، أين يكون احتكار استخدام القوة الشرعية منوط لمؤسسة فوق وطنية تمتلك السلطات الضرورية للحكم.¹ ومن ثم، يصبح حضور وتأثير المستوى العالمي والإنساني مثل حضور وتأثير المستوى المحلي والفردي ضمن إطار الدولة العالمية، ويبرز الكل العالمي في الواقع وفي الوعي بشكل لن يصبح بالإمكان تجاهله أو حتى التفكير خارجه، ما يعني أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية القادمة ستكون صبغتها وطبيعتها عالمية، وعليه فإن الحلول المطلوبة وضرورية ستكون أيضا عالمية أكثر مما هي محلية.²

الفرع الثاني: النموذج الثاني وهو نموذج الحوكمة بدون حكومة عالمية؛ يؤكد الدافعون عن هذا النموذج أن الحوكمة العالمية تتجسد من خلال مؤسسات متعددة الجوانب أين تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها وتفوضها لأنظمة عالمية، لأنه هناك بروز لقضايا ومشاكل تستعصي على الدول علاجها انفراديا الأمر الذي يحتم عليها اللجوء إلى قوى وفواعل لها القدرة والفعالية على إيجاد نوع من التنسيق الجماعي الدولي خارج نطاق الحكومة الواحدة، فالمشاكل والأزمات العالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولاً ومخارج مشتركة تتخطى الدول مهما كانت كبيرة أو عظيمة، لذلك فإنه ينبغي أن تقوم الدول بتشكيل مؤسسات عالمية لتسهيل التعاون الذي تبحث عنه بقصد تحقيق أغراضها.³

إن ما يتبين من خلال هذا الكلام هو إعادة تنظيم السلطة على المستوى العالمي بحيث نتخلى عن فكرة الحكومة العالمية لدراسة الحوكمة العالمية، وإنما نلجأ إلى نظام "المشاركة في المسؤولية" بين الدول والمؤسسات الدولية أو بالأحرى العالمية على جميع المستويات محلية كانت أم وطنية أم دولية أم عالمية، لتمكين التجديد في المشاركة بالمسؤوليات وخلق البيئات المُمكِّنة لزيادة فعالية الناس والشركاء في متابعة تحقيق أهدافهم الشرعية، ومواجهة المشاكل العابرة للحدود.

¹ صالح زباني، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص.49.

² المرجع نفسه، ص.50، 51.

³ المرجع نفسه، ص.54.

ولعل تشبيه المفكر الشهير "جوزيف ناي" السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح، لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول دلالة على ما تم قوله من جهة، ومن جهة أخرى، دلالة على التفاعلات السياسية في الحوكمة العالمية لأنهم أحدثوا تغييرات بُنيوية في طبيعة النظام العالمي، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة، والتحول من مساومتها على الشراكة في وظائفها إلى ما يمكن تسميته "الاختراق الموازي"، أي أن هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها فقط، بل يلعبون قوة موازية، ويفرضون قوانينهم الخاصة في بعض الأحيان¹ مما يعني أننا أمام حوكمة عالمية بدون حكومة عالمية.

الفرع الثالث: النموذج الثالث وهو "نموذج الحوكمة تحت مظلة الهيمنة"؛ تتمحور فكرة هذا النموذج حول الهيمنة أو الزعامة التي تستند إلى الاعتقاد العام بشرعيتها في نفس الوقت الذي تقيدها فيه الحاجة إلى المحافظة عليها؛ وتقبل دول أخرى حكم المهيمن بسبب هيئته ومركزه في النظام السياسي الدولي، إذا توجب حصول المسيطر على الدعم اللازم من دول قوية أخرى، ثمة حاجة إلى درجة كبيرة من الإجماع الأيديولوجي، أو ما يسميه الماركسيون "الهيمنة الأيديولوجية" تبعا لأنطونيو غرامشي.²

وفقا لهذا الكلام، يجب على القوة المهيمنة والتي قد تكون دولة أن تكون لها سلطة فوقية، والوسائل الكافية لخلق ضوابط وقواعد دولية تضمن الالتزام بها وتحقق الإذعان بين الناس، وحتى فعالية المؤسسات الدولية تبقى رهينة قدرة القوة المهيمنة على حفظ النظام، وهو الواقع الذي يجد تكريسا له منذ صعود الولايات المتحدة الأمريكية قطبا أحاديا في ميزان القوى الدولية على حساب ديمقراطية العلاقات الدولية التي كانت تتجلى إلى حد ما ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة، فكانت النتيجة تهميش الأمم المتحدة ومؤسساتها، إذ تجاوزتها أمريكا على نحو شبه كلي في عدة قضايا وعلى رأسها ما يعرف بالحرب على الإرهاب.³

¹ خالد حنفي علي، "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، السياسة الدولية، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/05).

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3053.aspx>

² روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.100.

³ صالح زياتي، مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص.55، 56.

إن ما تم الاستناد عليه من تصورات نظرية لدراسة ما إذا كانت الحوكمة العالمية قائمة بحد ذاتها أم لا، رأينا أن كل تصور يعتمد على حجج وأدلة معينة تجعلنا نسلم به، لكن النتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها هي: أن اعتماد مصطلح الحوكمة العالمية من الناحية النظرية يجعلنا لا نستغني عن أي تفسير لهذه التصورات الثلاثة، وبالتالي، الدراسة التي نحن بصدد البحث فيها تقتضي التسليم بالحوكمة العالمية ككيان مرجعي أو كوحدة مرجعية/موضوعية للتحليل بغض النظر عن هذه التصورات واختلافاتها.

المطلب الخامس: تيبولوجيا فواعل الحوكمة العالمية

يمكننا هنا التطرق لنوعين من فواعل الحوكمة العالمية بالاعتماد إلى ما تمت الإشارة إليه أثناء ضبط المفهوم وأهم التحولات التي قادتنا إلى تبني مصطلح الحوكمة العالمية، ذلك لأن ما يميز وحدة/أو كيان الحوكمة العالمية أنه يقوم على تنظيمين أساسيين؛ الأول منه يتعلق بالجانب الرسمي الذي يركز بدوره على العلاقات الرسمية التي تحكمه، وهذا ضمن ما يعرف بالنظام الدولي القائم على مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية المكتوبة تنظم تصرفات ونشاطات الفواعل الدولاتية والمجتمع الدولي ضمن هذا النسق. والثاني، يتعلق بالجانب غير الرسمي الذي نشأ بطريقة عفوية نتيجة الحاجة إليه والتفاعل الطبيعي بين الأفراد عبر أنحاء المعمورة، وحاجة الجانب الأول لدعمه في عدة نواحي وجوانب. وبناء على ذلك يمكن أن نتطرق لتيبولوجيا فواعل الحوكمة كما يلي:

الفرع الأول: الفواعل الدولاتية/أو الرسمية- نحو ضيق نطاق النفوذ في صنع السياسات الدولية

لقد عبرت الاجتهادات النظرية كثيرا عن دور الدولة في العلاقات الدولية، وقد جعلته محور نقاشها في علم السياسة أين كانت هذه المرحلة تعرف بمرحلة سيادة النزعة الدولاتية، لأن جل تحاليل هؤلاء الباحثين تتمحور حول الدولة لاسيما تلك النقاشات الدستورية بين "الفدراليين" في الولايات المتحدة الأمريكية،¹ وهذا اعتبارا منهم بأن الدولة هي مؤسسة سياسية وقانونية تقوم حين يقطن مجموعة من الناس بصفة دائمة في إقليم معين ويخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم، وهي مؤسسة سياسية تميزا عن المؤسسات الفرعية الأخرى كالأحزاب مثلا.

ويشكل المدخل العقلاني الواقعي أكبر مدخل اشتغل فيه الباحثون والدارسون في مجال العلاقات الدولية بوجه خاص، وعلم السياسة بوجه عام لتفسير دور الدولة حيث أصبحت المرجعية التحليلية الأولى بالنسبة لهم، لذا كانت لزمّن طويل الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية بصفتها من يضبط مسارات وتوجهات هذه السياسة على الرغم من التفاوتات التي تحصل بين دولة وأخرى.

¹ عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص. 43.

لكن، ازدياد حجم الدولة وازدياد مهامها واتساع نطاقها في الآونة الأخيرة من القرن العشرين صاحبها إضعاف في الوظيفة الاقتصادية وتقليل كفاءتها، ما أدى إلى تقليص حجم قطاعات الدولة والتوجه نحو السوق أو الاتجاه إلى مهام المجتمع المدني التي خصصت بأسلوب غير ملائم [في بعض الأحيان]، وفي نفس الوقت، نمو الاقتصاد العالمي الذي بات يؤدي إلى تآكل استقلالية الدول ذات السيادة، وذلك بزيادة وتيرة انتقال المعلومات، ورأس المال، وكذلك العمل بقدر أقل¹. وفي ظل تراجع الموضوع الرئيسي للسياسة الدولية- بطبيعة الحال نظريا- وبروز النظام العالمي، تعرضت الدولة (stateness) إلى الهجوم والتآكل من الناحية الفعلية بفضل البنيان المؤسسي الذي أصبح يساعدها في الكثير من المشاكل ويحاصر التعديلات الانتهازية².

الفرع الثاني: الفواعل غير الدولاتية/أو غير الرسمية- نحو ظهور السياسة العالمية و بروز مأسسة

الحوكمة العالمية

بما أن الساحة العالمية في توسع وتنوع مستمر، وهذا التغيير ناتج عن التغيير في تركيبة الحوكمة العالمية/أو الحكم العالمي الذي أصبح محل نقاش مكثف في المؤلفات الأكاديمية ودوائر السياسة العالمية³ لا بد من أن تحصل هناك صيرورة ذات المظاهر المتعددة كالبيئة والصحة والتجارة وذات المستويات المتنوعة مثل المحلي والإقليمي والدولي والعالمي، ودرجات تعكس مدى تجذرها أو التسليم بها في مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية ومجموعات متنوعة.

وعليه، فإنه مع بداية التسعينيات أخذت مجموعة من القوى تتنافس الدولة في شتى المجالات والتي تضم مؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية والشركات العابرة للقارات... الخ، لأنه حسب النيوليبراليين المؤسسيين فوضى النظام الدولي لا يمكن أن تتلطف إلا بالمأسسة، إلا أن هذه المأسسة يتفاوت حجم تأثيرها كل حسب طبيعة عملها، وعلى هذا الأساس يمكن أن نتصفح أنواع الفواعل غير الدولاتية ودورها في مأسسة التفاعلات العالمية أو بالأحرى الحوكمة العالمية على النحو التالي:

¹ جعفر الشيخ إدريس، "عرض كتاب بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين لفرانسيس فوكوياما"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/05). <http://www.jaafaridris.com>

² المكان نفسه.

³ Robert Falkner, "Global governance- the rise of non-state actors" (European Environment Agency Technical report, N°4, 2011), p. 07.

أولاً/ المنظمات الدولية الحكومية: Intergovernmental Organizations

هي التي تنضم لها الدول كأعضاء فقط، وسلطة صنع القرار فيها تقع على عاتق ممثلين عن حكومات الدول الأعضاء، فهي منظمات فوق وطنية، بحيث أن الدول تتخلى عن جزء من سيادتها لها بالموافقة على الالتزام بأية اتفاقات قبل انضمامهم للمنظمة.¹ علاوة على ذلك، فهي تتجاوز بذلك حدود البلد المُنضم إليها، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على حكومة هذا البلد وحتى على الفواعل العابرة للدول، ومع مرور الوقت، يمكن للمنظمات الدولية الحكومية خلق سلطة ذات قواعد مستقلة واكتساب هويات منفصلة عن تلك الدول المؤسسة لها.²

بالنتيجة، هذا النوع/أو الصنف من المنظمات ذات بعد عالمي لأن العضوية تكون فيها مفتوحة لكل دول العالم الراغبة في الانضمام إليها متى توافرت فيها شروط العضوية المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، ولا هي حبيسة نطاق جغرافي معين بل تمتد لتشمل كافة دول العالم، والغرض من إنشائها هو ممارسة كافة أوجه النشاط العالمي الاقتصادي، سياسي، اجتماعي وغير ذلك، ومن أمثلة هذه المنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية... الخ.

ثانياً/ المنظمات الدولية غير الحكومية: International Nongovernmental Organizations

هي عبارة عن كيانات تُؤسس من أجل المشاركة في الشأن العام، من خلال مبادرات حرة مستقلة، سواء على النطاق المحلي المحدود أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، وبالتالي، فهي من حيث المبدأ تعبير عن إرادة المجتمع والمواطنين.³ وهذه المنظمات أثبتت في كثير من الأحيان أنها قوة اجتماعية ذات أثر من خلال رسالتها المتمثلة في نشر مبادئ متنوعة كحقوق الإنسان، والدفاع عن الضحايا والمظلومين، العمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر، وبين هذا وذاك ثمة منظمات معينة بتقديم الخدمات والعون الإنساني.⁴

¹ Marni Berg, " The Role of Inter-And Nongovernmental Organizations", Conventions, Treaties and Other Responses to Global Issues-Vol.II, (Retrieved on: 05/03/2015).

<<http://www.eolss.net/sample-chapters/c14/e1-44-03-00.pdf>>

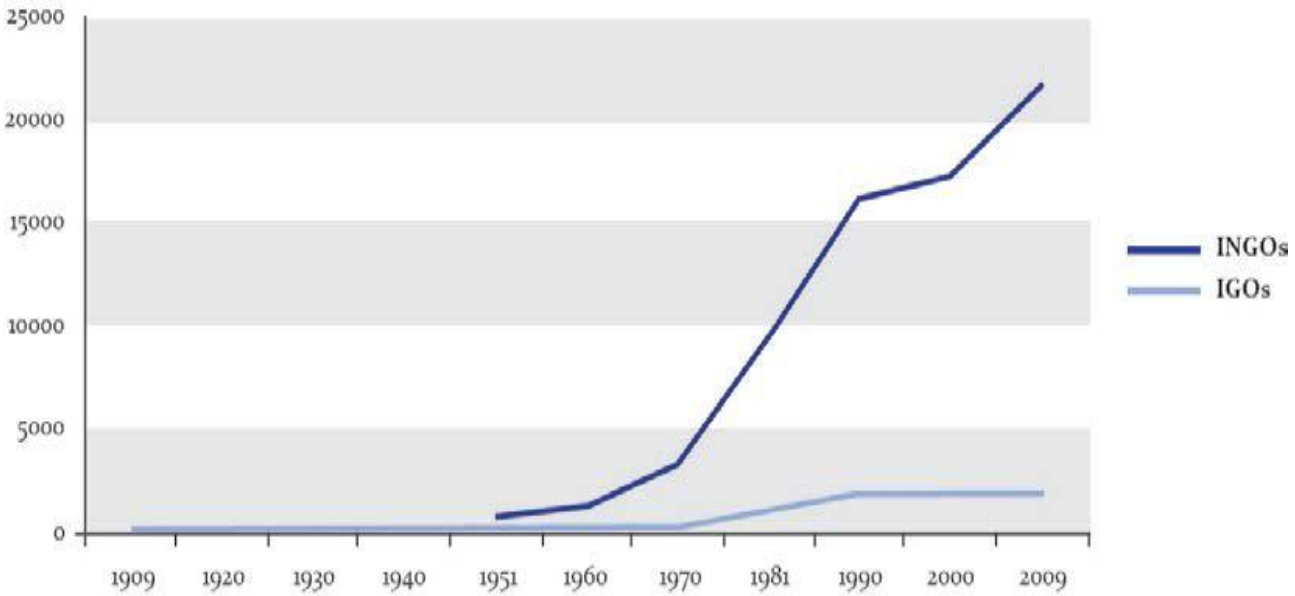
² Ibidem.

³ مصطفى يسري، المنظمات غير الحكومية، ط.2 (القاهرة- مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص.13.

⁴ المرجع نفسه، ص.13، 14.

بالرغم من أن هذه المنظمات تعتبر تنظيمات قديمة إلا أنها فواعل جديدة حسب طبيعة عملها والقضايا التي تعالجها على المستوى الدولي، كما أنها تمثل لبنة من لبنات الحوكمة العالمية، إذ تعقب الكتاب السنوي للمنظمات الدولية تأسيس ونمو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين؛¹ فوجد تأسيس أكثر من 38.000 منظمات حكومية دولية والمنظمات الدولية غير الحكومية بمعدل أكثر من واحد في اليوم خلال القرن العشرين، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.²

الرسم البياني(01): عدد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية، 1909-2009



المصدر:

Thomas G.Weiss, Conor Seyle and Kelsey Coolidge, "The Rise of Non-State Actors in Global Governance: Opportunities and Limitations", (One Earth Future Foundation, 2013), (Retrieved on: 06/02/2015).

< <http://www.acuns.org/wp-content/uploads/2013/11/gg-weiss.pdf> >

بالنتيجة، هذه المنظمات الدولية غير الحكومية تمثل ظاهرة كونية، موجودة في كل مكان، ولا تقتصر على مكان دون آخر،³ وهذا ما يؤكد "جوزيف ناي" Joseph Nye من خلال الدور الذي تقوم به

¹ Thomas G.Weiss, Conor Seyle and Kelsey Coolidge, "The Rise of Non-State Actors in Global Governance: Opportunities and Limitations", (One Earth Future Foundation, 2013), (Retrieved on: 06/02/2015).

<<http://www.acuns.org/wp-content/uploads/2013/11/gg-weiss.pdf>>

² Ibidem.

³ مصطفى يسري، المرجع السابق، ص.14.

هذه المنظمات من حشد للرأي العام العالمي وتوعيته تجاه قضايا مشتركة من أجل الضغط على الحكومات لتغيير سياساتها.¹

ثالثاً/ الشركات المتعددة الجنسية Multinational Companies

عرفها "مشالية" C.A Michalet بأنها الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها بمباشرة أعمالها الربحية في أكثر من دولة، وتقوم بتنظيم نشاطات في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والتخطيط لمدى طويل وفي إطار دولي.² ولا تندرج هذه الشركات في خانة المنظمات الدولية لأن نزعتها ربحية أكثر من تحقيق مقاصد وأهداف مشتركة لأعضائها، لذلك رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة فيما بعد، في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة Transnational Companies بدلا من Multinational Companies لأنها تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، لذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات أي تتعدى القوميات.

رابعاً/ الجماعات اللاشعرية/ أو الإجرامية

اقترن اسم جماعات الإجرام المنظم باسم الجريمة المنظمة هذه التي نشأت منذ قرون بعيدة، مع نشأة المافيا الايطالية ومنظمات المثلث الصينية والياكوزا اليابانية، ولكن هذه المنظمات ظلت تباشر نشاطها على نطاق محلي، إلى أن اكتسبت طابعا دوليا في أواخر القرن العشرين،³ ومع بداية القرن الحادي والعشرين احتلت هذه الجريمة مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، وذلك نتيجة للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من أبرزها النمو الشامل والمتسارع للنشاطات التجارية والمالية والاقتصادية، وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات والنقل والتقدم التقني، وعولمة النظم الاقتصادية والمالية التي أسهمت في تحرير التجارة الدولية، وتجاوز الحدود الوطنية بين الدول، ولاسيما المجال المصرفي وتداول الأموال فضلا عن

¹ Joseph Nye, *Understanding International Conflict: An Introduction to Theory and History*, 6th edition (New Yourk, Pearson Longman, 2007), p.244.

² Pierre Jacquemot, *La Firme Multinale: Une Introduction économique* (Ed, economica, 1990), p.14.

³ مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، ع.3(2011)، ص.510.

انهيار سلطة الدولة أو ضعفها في بعض الدول.¹ وتشمل نشاطات المجموعات اللاشعرية أو الإجرامية الأعمال الإرهابية، غسيل الأموال، النصب والتزوير... الخ.

خامسا/ المجموعات الاستيمولوجية ومراكز البحث: Epistemic Communities and Think Tanks

تعتبر المجموعات الاستيمولوجية مجموعة من الخبراء والمتخصصين يمتلكون سلطة وسمعة قوية للتأثير في مجال تخصصهم بفضل انجازاتهم التقنية والعلمية، مما يجعل وجهات نظرهم في قضايا معينة تحظى بالمصداقية لدى كل الأوساط، فهم بارعون في ربط نتائج معينة بمقدمات محددة، ويعود الفضل في طرح هذا المصطلح لـ"هاس" عام 1997.² ويمكن أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الأمثلة؛ إذ هناك شبه إجماع بين المتخصصين في الطب الحيوي على الاستراتيجيات المناسبة (أو طرق وضع استراتيجيات) للتعامل مع الأوبئة العابرة للحدود، وهناك شبه إجماع بين علماء المناخ على تأثير مركبات كلورو فليو كربون على طبقة الأوزون من الغلاف الجوي، أو شبه إجماع بين علماء الفيزياء والمهندسين على الشروط الأساسية لانتشار الأسلحة النووية،³ كل هذا أدى إلى إجماع عالمي في ربط البيئة بالصحة ومحاولة إيجاد حلول بديلة للتصنيع الملوث للجو.

أما مراكز البحوث التي تعني بأنها مؤسسات بحثية دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية.

بناء على ذلك، يمكن القول أن نطاق الحوكمة العالمية توسع ليشمل هذه المجموعات في إتخاذ القرارات خاصة وأن الاعتماد على خبرة العلماء ومراكز البحوث يشكل توازن أفضل بين العلم والسياسة.

¹ مايا خاطر، المرجع السابق، ص.510.

² J.M.Goldgeier and P.E. Tetlock, "Psychology and International Relation Theory", **Annual Review Political Science**, Issue: 4(2001), p.81.

³ Ibidem.

سادسا/ المجتمع المدني العالمي والحركات الاجتماعية

يعتبر المجتمع المدني العالمي بمثابة فضاء أو حقل لنشاط أولئك الذين يقومون بالدفاع عن قيم مدنية في الساحة العالمية، ويشمل الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، ونشاطاته على المستوى العالمي، له جمهور عام مؤمن بقيمه.

وفي الوقت الحاضر أظهر المجتمع المدني العالمي أهمية واضحة وتأثيرا كبيرا في السياسة العالمية لاسيما بالمظاهرات التي نشهدها في دول العالم بشأن البيئة أو ضد العولمة والإجراءات الاقتصادية وفق مصالح شعوب العالم، أي أن الميزة التي يمكن أن تحسب لهذه المنظمات هي تمثل شعوب العالم من دون تمايزات أو استثناءات إذ أن جمعية/مؤسسة عالمية ما تعمل في مجال البيئة هي موجودة في البلدان المتقدمة كما هي في بلدان العالم الثالث، وينسحب ذلك على بقية المؤسسات الأخرى التي تحولت إلى شبكة من العلاقات والروابط غير المتأثرة بالحكومات فاستطاعت هذه المنظمات أن تشكل كتلة تتمتع باستقلالية وبعيدة عن هيمنة الحكومات، أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى في العالم، واستطاعت أن تعمل بشكل قوي وبتيرة متصاعدة في العديد من الأصعدة ذات العلاقة بحياة الإنسان مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والتمييز العرقي وحقوق الأقليات وحماية المستهلك والفساد الإداري والمالي، ونحوها مثل إشاعة روح التسامح والسلام بين الشعوب.

ومن بين منظمات المجتمع المدني نجد الحركات الاجتماعية كمؤسسة جماعية، تتجاوز أطر المجموعة المحلية والحدث الفرد، وتقوم بعمل منظم يهدف إلى تحول في الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع المدني العالمي يعمل بطريقة غير مباشرة عبر إقناع الآخرين، وتوظيف الفرص السياسية المتاحة، مثل وصول أشخاص وأحزاب متعاطفين مع أهدافه ومطالبه إلى السلطة، ويتغير دور المجتمع المدني العالمي من الإعلام إلى المشاركة المباشرة في إدارة المسائل العالمية، كالحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية مع الحكومة الكندية.

سابعاً/ وسائل الإعلام:

تعتبر الوسائل الإعلامية في أي مستوى من مستويات الحوكمة قنوات مركزية لعمليات التقييم العام المستمرة حول أنشطة الحكومة وغيرها من المؤسسات بالنسبة للمستوى المحلي والوطني، والحكومات وغيرها من التشكيلات المجتمعية الأخرى بالنسبة للمستوى الإقليمي والدولي والعالمي. وقيام وسائل الإعلام بدورها الفعال يتطلب أن تكون بعيدة ومستقلة عن أي سلطة، فبقدر استقلال وسائل الإعلام أيا كانت وفي أي مستوى، وتمثيلاً لأي قضية؛ يأتي تمثيلها للجماهير، وتوفر له المعرفة، وتدافع عن المصالح العامة في المجتمع، وتحدد الأولويات طبقاً لاهتمامات الجمهور.

هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فالإعلام العالمي يتعين عليه كفاعل غير دولتي جديد تدعيم الحوكمة العالمية وحمايتها، بتوفير الشفافية في المعلومات، والعمل على تبادل الأفكار وتعزيز التعاون والثقة المتبادلة والتفاهم بينه وبين الجمهور وبذل الجهود المشتركة لبناء حوكمة عالمية آمنة أكثر عقلانية وعدلاً.

المبحث الثالث: نحو تركيب نقاشات نظرية مفسرة لظهور الأمننة في ظل الحوكمة العالمية

يعرض هذا المبحث مقارنة نظرية نبرز من خلالها أهم النقاشات النظرية التي تمكننا من ربط الأمننة بنسق الحوكمة العالمية، أو بالأحرى فهم ديناميكية إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا التي تُطرح في ظل الحوكمة العالمية لأن الأمر أصبح يحتاج إلى تصورات نظرية يتمحور خطابها بواقع مرتبط بمسائل حقيقية مثيرة للاهتمام، ما يستوجب الوقوف عندها لإزالة بعض الغموض الذي يكتنفها من جهة، ومن جهة أخرى التأكيد على أن التقدم العلمي ليس سوى احتواء لتغيرات نوعية وبنوية واقعية ذات بعد سياسي عالمي.

وعلى هذا الأساس، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية بحيث يحمل **المطلب الأول** عنوان المقاربة البنائية- نمط التصور البنائي للحركيات الأمنية في ظل الحوكمة العالمية، أما **المطلب الثاني** فيتناول مدخل الشبكية- نحو تفسير شبكي للحوكمة العالمية ذات أمننات هجينة/متنافسة، وأخيرا **المطلب الثالث** بعنوان المقاربة الديمقراطية التداولية- الأفعال الخطابية لدمقرطة الحوكمة العالمية والبحث عن أمننة كلية.

المطلب الأول: المقاربة البنائية- نمط التصور البنائي للحركات الأمنية في ظل الحوكمة

العالمية/الأمن نتاج التذاتانية

إن مفهومنا للحركة يستند إلى فعل الحركة نقيض السكون، مما يعني تحول هذا الأخير إلى حركة بفعل عامل طراً على وضع ما أو قضية ما أو موضوع معين-كالأمن في حالة دراستنا هذه. فكيف كانت ديناميكية الأمن حسب تصور المقاربة البنائية في ظل الحوكمة العالمية؟

كما نعلم أن مفهوم الأمن أثار اهتمام دارسي السياسات الدولية، وأصبح من الأمور المصيرية التي تركز إلى حد كبير على القضايا السياسية والعسكرية واستخدام القوة، موازاة مع بروز مقاربات بنائية ونقدية-كما أشرنا آنفاً- ناجحة في تفسير القوة في أواخر عام 1980، لاسيما وأن المفهوم التقليدي للأمن غير قادر على مواجهة تحديات هذه الفترة، إذ تم تبني هذا المفهوم على نحوٍ متزايد كمفهوم توسعي بفضل إسهامات العديد من المقاربات.¹

وبالتالي، يمكن تصور ديناميكيات الأمن بنائياً استناداً للمفهوم التوسعي كما يلي:

الفرع الأول: ديناميكية الأمن كبناء اجتماعي

تركز البنائية على الدور الذي تلعبه الضوابط في تقييد سلوك الدول، وتهتم بالطريقة التي تنشأ الدول من خلالها هذه الضوابط بالاعتماد على التفاعل الاجتماعي،² وهذا التفاعل يكون أولاً على المستوى المحلي للحكومة وعن طريق تحديد بُنية التفاعلات "مواطن-مواطن"، "مواطن- دولة"، وتحديد صنع القرار الجماعي ومن يقدم الخدمات العامة المحلية انطلاقاً من الأدوار المباشرة وغير المباشرة من جانب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للحكومة المحلية، والهراريات الحكومية، تشريعات وطنية أو نظم تنفيذية، بالإضافة إلى مساهمة الشبكات، منظمات المجتمع المدني المحلي، الجمعيات... الخ.³

ولعل أهم ما يميز النظرية البنائية من هذا كله، هو أنها تعتبر هذا التفاعل بمثابة مرجعية لرؤية أمن الدولة انطلاقاً من أنها تمثل المجتمع ككل، وتتطور عبر التفاعل الاجتماعي بين الفواعل، إذ بالنسبة للحكومة انطلاقاً من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي تؤثر الهويات والمعايير في كيفية تعريف

¹ Sezer Özcan, op cit., pp.4- 6.

² عادل زقاغ، "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص.110.

³ Anwar Shah, *Local Governance in Developing Countries* (Washington: The World Bank, 2006), p.02.

وتحديد المصالح الأمنية من خلال خاصية العمومية Commonality التي تشير إلى كم عدد فواعل النسق الاجتماعي سواء الداخلي "الحكومة المحلية"، أو الإقليمي "الحكومة الإقليمية"، أو الدولي "الحكومة الدولية"، أو العالمي "الحكومة العالمية"، يتقاسمون تلك المعايير، مثلا إذا كان كل الأعضاء في أي نسق من هذه الأنساق يتقاسمون معايير مشتركة، فإنه يُتَوَقَّع أن يكون لها-المعايير- تأثير حاسم على سلوكهم في ظل هذا النسق المحيط بهم كبيئة اجتماعية مؤمنة.

بناء على ذلك، ترفض البنائية معاملة الفواعل الاجتماعية ضمن نسق الحكومة العالمية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها لاسيما الأمنية منها تتخذ على أساس المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاثانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية،¹ لأن هكذا قطاع-الأمن بطبيعة الحال- يعتبر من الأمور الحساسة/المصيرية، وكمعطى مُنشأ اجتماعيا-داخليا.

الفرع الثاني: ديناميكية الأمن كهدف فوق قومي

إذا، لقد أخذ الأمن ديناميكية البناء الاجتماعي الناتجة عن الجوانب الذاتية ذات بناءات سياقية (contextual construction) تتعلق بالهويات والمعايير والثقافات ضمن غمار عملية مستمرة تضي مضامين معينة على سلوك الوحدة المرجعية، ولا شك أن الوحدة المرجعية للأمن بالنسبة للدراسة التي نحن بصددنا تتمثل في الحكومة العالمية ذات فواعل متعددة، ومحاولة وضعها في سياق مختلف التطورات المعاصرة رغم اختلافها وتفاوت حجم أهميتها يتطلب منا التفكير في العالم ككتلة واحدة ذو/ذات معايير مشتركة تعمل على تحقيق الأمن كهدف فوق- قومي؛ لأن البنائية ترى في تحقيق هذا الهدف وجوب الاعتماد على فواعل الوحدة المرجعية-الحكومة العالمية- لأنها تعمل على ترسيخ المعايير الدولية والعالمية، وتعمل على تحديد هوياتها ومصالحها.

لذلك، تفر البنائية بالتركيز على الخطاب السائد ضمن هذا المجتمع العالمي، لأنه يعكس ويشكل ويؤسس في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح لسلوكيات هذه الفواعل المختلفة، فالخطاب يتضمن محتوى هويتهم،

¹ Henning Boekle (and Others), "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory" (Tübinger Arbeitspapiere Zur International Politik and Friedensforschung, Tübingen, Germany Working Paper), N°.34.p.09.

ويحد من تعقيد السياسة العالمية، بحيث يبرز الأعداء والمنافسين والأصدقاء ويحدد طبيعة العلاقة بين مختلف الفواعل.

وبما أن الأمن كهدف معياري فوق -قومي يعبر عن القيم المركزية-مُدركا ضمن سياقات خاصة حسب النظرية البنائية يلتقي مع النظرة الموسعة لمدرسة كوبنهاجن أثناء طرحها لـ"إطار الأمننة" (Securitization Framework) التي تستند إلى ثلاثة معاني:¹

(1) شكل الفعل The forme of the acte، المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهمين، الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

(2) سياق الفعل Contexte of the acte، محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

(3) يتحدد إطار الأمننة في معنى طبيعة الفعل Nature of the acte، معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

وهذا بالتأكيد يحيلنا إلى الاستدلال على أن بداية الأمننة هي النقطة التي يتوقف عندها الأمن وهي التحرر من التهديد؛ ذلك أن الأمننة "بناء اجتماعي وتذاتاني"² فالأمن كما تقر به البنائية، إلا أن الأمننة تستمر أكثر من ذلك؛ إذ صحيح أنها تُبنى أمنيا من خلال الخطاب لكن تهديداتها محددة بدقة من خلال إبراز القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل من طرف الفواعل المؤثرة في الجمهور عن طريق الأفعال الخطابية، ويمكن إبراز ذلك من خلال الدورين الناتجين عن تبيولوجيا فواعل هذه الحوكمة-بطبيعة الحال المذكورة آنفا والتي يمكن تبنيها الآن-البنائي والمعياري.

فمن جهة تقوم الدول كفواعل رسمية-وحسب ما طرحه "ويفر" في تحديد الموضوع المرجعي للأمننة، عندما تدعي حقا خاصا يكون معرفا من قبل نخبها، أصحاب السلطة للسيطرة على تلك المشكلة/أو المسألة الأمنية- بالتأثير على الجمهور بتغيير مواقفهم حولها، بل حتى تغيير معرفتهم وأنساقهم العقائدية، أين يمكن القول، أن لمثل الإجراءات الاستثنائية التي تتخذها الدولة على مستوى

¹ Bezen Balamir Coskun, *Analysing Desecuritization : The case of the Israel-Palestinian Peace Education and Water Management* (UK : Cambridge Scholars publishing, 2011), p.13.

²Ibidem.

الخطاب الرسمي أن تُنتج فهوم لا تعكس فقط حقائق عادية بل يمكن إعادة توظيفها على ضوء مشاكل الواقع القائمة ليقبلها الجمهور حتى يكون متفطنا وأكثر يقظة في الحاضر والمستقبل.

استطرد، حتى يتسنى لنا ربط النظرية البنائية بطرح الأمننة على مستوى الحوكمة العالمية نوضح الدور البنائي الذي تقوم به الفواعل الرسمية لهذه الحوكمة [كمستوى أعلى بالنسبة للتحليل]، هو أن مثل هذه الخطابات التي تركز عليها البنائية تتلقفها إجراءات الأمننة وتحركاتها، ولا تشكل فقط هوية هذه الفواعل [خاصة الدولة] بل تشكل أيضا مصالحها، وتعرف بوسائل وغايات سياستها الأمنية، بإقامة جسر بين قضايا الحاضر وتطلعات المستقبل.

أما من وجهة الدور المعياري للفواعل غير الرسمية كبناء مؤسساتي للحوكمة العالمية من خلال دعم وتشكيل عمليات بناء المعايير الخاصة بمجال عالمي معين، لكون الفواعل غير الدولاتية كالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية مثلا أن تضطلع بدور هام في ترسيخ المعايير العالمية كالأمن والسلام باعتبارها وحدات اجتماعية تمثل مجموعة من الدول وتعكس قيمهم المشتركة. فضلا عن ذلك، يمكن أن تساهم في تأسيس معايير جديدة، المقترنة بتطوير معاني اجتماعية مشتركة عامة ذات علاقة بالسلوكيات التي تعتبر ضرورية من أجل غرس الفعل-المبني أمنيا- لها مدى أبعد من نقطة أصل الأمن أو بداية تكوينه، وهذا هو هدف الأمننة من حيث استدلالها بأثر الأنماط الخطابية المتبناة من طرف المؤسسات أو بالأحرى المنظمات الدولية إذ تحصل هذه الأخيرة على تفويض فوق-قومي لإنجاح مسعى الأمننة، واعتبار مشكلة ما بمثابة تهديد وشيك.

من هنا يتضح نمط التصور البنائي للحركات الأمنية في ظل الحوكمة العالمية، والذي يكون على شكل بناء هرمي ذو: البناء المحلي/الاجتماعي والهدف العالمي/فوق-القومي، وكشرط لتحقيق هذا كله لابد من أن تتجذر "الأمننة" في تصرفات الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية لإقناع الجمهور بشكل أشمل حول التهديدات الأمنية عبر الحدودية.

المطلب الثاني: مدخل الشبكية - نحو تفسير شبكي للحوكمة العالمية ذات أمنات هجينة/متنافسة

إن التطور التاريخي لنظريات الشبكات كان مرتبطاً بمفهوم الشبكات في علوم الكهرباء والإلكترونيات، فقد ظهرت الكتب النظرية التحليلية لمفهوم الشبكة في الستينيات بتطور هذه العلوم وتعقيد العناصر المختلفة في الهندسة الكهربائية والإلكترونية، وبالتالي تعقيد العلاقات بين هذه العناصر والوظائف التي تؤديها بتشبيكها مثلاً في شبكات المعلومات.¹

مما يعني أن كلمة شبكة تحيل إلى الكثير من المصطلحات المعبرة كشبكة المعلومات أو شبكة الهاتف، شبكة العلاقات، والتي تعبر عن وظيفة أساسية هي الشراكة والتعاقد والتنسيق كوسيلة للوصول إلى غاية أو هدف ما، وتعود اللفظة أو مصطلح الشبكة إلى ما قبل 30 عاماً، وأول ما استخدمت كانت في مجال المعلوماتية ونظمها والشبكات، لكن سرعان ما انتقل إلى مجال العمل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.²

لكن، أول ما طرحت مقارنة الشبكات كان في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية سنة 1980 من قبل "وليام أوشي"، حيث اعتبر أن التنظيم الاقتصادي المستوحى من الأسواق المحلية والعالمية والتسلسلات الهرمية الرسمية لم يعد قادر على استيعاب هذا الكم الهائل من الشبكات التي تتزايد وتأثيرها على هذا التنظيم باستمرار دون توقف، الأمر الذي صعب من فهمه وتحليله بالأطر التحليلية السائدة، لذلك اعتمد على الشبكة لتفكيك مختلف جزئيات هذا النظام المتشابك لفهم أدوار الفواعل التي سماها بالعقد وما يمكن أن تقوم به من علاقات في ظل هذا التشابك.³

ونتيجة للتطورات التي ظهرت في الثمانينيات، برزت نظريات الشبكات خاصة في علم السياسة التي بدأت تتحدث عن "مجتمعات الشبكات" Network Society التي فقدت الدولة فيها دورها المركزي في تسيير المجتمع، كما ظهرت نظريات تتحدث عن "مجتمع بلا مركز" Centreless Society وأخرى تتحدث عن "المجتمع متعدد المراكز" Polycentric Society الذي يربط بين أجزائه نظام الشبكات والذي يقوم على التنسيق الأفقي والمساواة بين أعضائه بدلا عن التراتبية Hierarchy الرأسية والتي تقوم الدولة على قممتها، ومن أهم

¹ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، "منظمات المجتمع المدني: النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/16). < https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=GYzDVteJB8mY6ASmopn4Cg#q

² المكان نفسه.

³ Alison Gilchrist, *The Well-Connected Community: A Networking Approach to Community Development*, ed.2 (Great Britain: University of Bristol-The Policy Press, 2009), p.53.

جوانب هذه النظريات الاهتمام بالروابط والعلاقات التبادلية وطبيعتها الأفقية وأثرها على نقاط أعضاء الشبكة المجتمعية.¹

وكل هذا أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسات الترابط Linkage Politics أي الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية وبين الأوضاع الداخلية المحلية، ولهذا لا يمكن للدولة أن تتعامل مع الأمن لوحدها واعتبارها الموضوع المرجعي له، وإنما عالم الحوكمة الذي تطور الترابط بين أفرادها بانتشار وسائل الاتصال الموسع؛ جعل منه الموضوع المرجعي للأمن بحيث أضافت الشبكات بعدا لا مكانيا للسيادة والتأثير الاجتماعي، والعمل أيضا وهي متغيرات قلصت من التحكم في القطاعات الاجتماعية التي كانت تحت سيطرة الدولة، إلى ظهور المهيمين أو بالأحرى فواعل أخرى تملك أدوات التحكم الشبكية في السيطرة على هذه القطاعات لضمان استمراريتهم.

ما يقودنا هنا للحديث عن الحوكمة الشبكية، التي تعني الزيادة في الأنماط المتاحة للمؤسسة: عابرة للقوميات ودولية وإقليمية كبيرة وقومية وإقليمية صغيرة وبلدية ومحلية. ويتقاطع هذا السلم من المستويات الإدارية بشبكات وظيفية من الشركات والمؤسسات الدولية والمؤسسات غير الحكومية بالإضافة إلى مهني ومستخدمي كومبيوتر. يتقارب هذا مع "سياسات ما بعد الدولية" لـ"روزنو" التي تتكون من عالمين متفاعلين بهما تداخل في العضويات: عالم متمركز على الدولة، حيث الجهات الفاعلة الأساسية قومية؛ وعالم متعدد التمركز به جهات فاعلة مختلفة مثل الشركات والمؤسسات الدولية والمجموعات العرقية والكنائس. وهذه الشبكات الوظيفية متعددة التمركز متداخلة بدورها في 'مشاهد' أشمل مترامية الأطراف؛ كمشاهد مالية ومشاهد عرقية.²

ولكي تتحقق شرعية الحوكمة الشبكية هذه في إطارها العالمي يجب أن تتجاوز حدود التجمع الضيق للمنظمين والتكنوقراط وتتبنى فكرة الشبكات عبر القومية، هذه الأخيرة التي يرى فيها "جون راجي" و حسب ما طرحه حول "الليبرالية الضمنية" بأنها قوضت النموذج التقليدي للحكم الذي يعتمد على الدول القومية فحسب. ويرى أننا بحاجة إلى مزيد من التركيز على المسؤولية الاجتماعية المشتركة على المستوى العالمي كي نتمكن من إزالة اختلال التوازن هذا؛ إذ تستطيع نسخة محدثة من الليبرالية الضمنية أن تتجاوز نطاق التعددية المتمركزة داخل الدولة فقط إلى تعددية أرحب تحتضن بمهمة كافة المساهمات

¹ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، المرجع السابق.

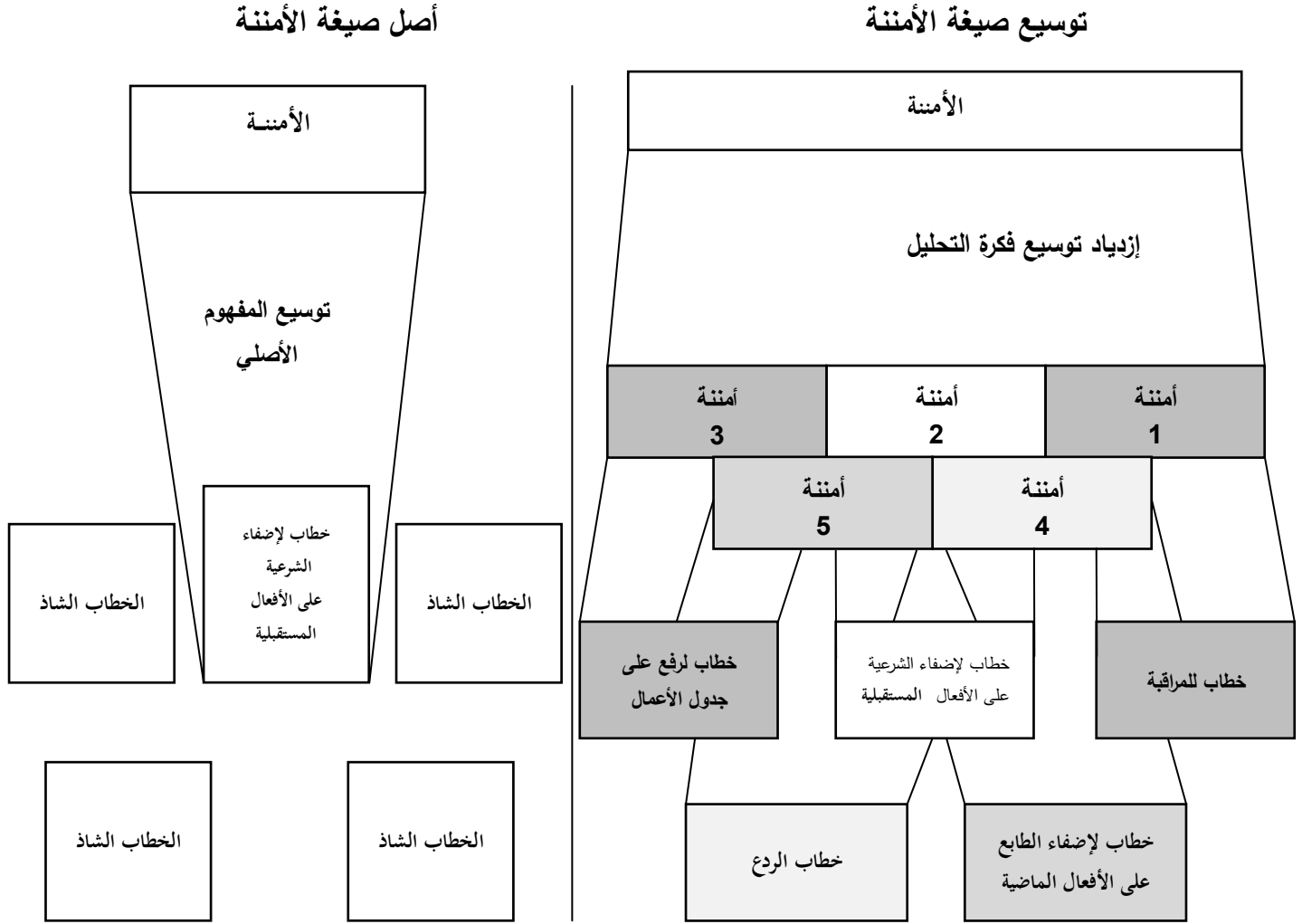
² خالد كسروى، مترجما، العولمة والثقافة المزيج الكوني، ط.1 (القاهرة-مصر: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص.103.

الممكنة في التنظيم الاجتماعي العالمي التي تقدم من المجتمع المدني والجهات الفاعلة المشتركة.¹ فهذه الجهات الفاعلة تستطيع أن تقدم قواعد عالمية جديدة-في مجالات حقوق الإنسان، وممارسات العمل، والصحة، ومكافحة الفساد، والإشراف البيئي-ثم تدرجها في العمليات التي تنفذها الشركات الدولية الكبيرة وفي سياسات الحكومات الوطنية. ولعل أبرز مثال على ذلك هو تمويل الشركات متعددة الجنسيات لبرامج علاج مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول الفقيرة.²

وعلى هذا الأساس، نجد الحوكمة العالمية حالياً تعيش أمنناً واضحة كونها هجينة من جهة، ومنافسة لفواعل هذه الحوكمة من جهة أخرى، حيث بعدما كان يتم أمننة قضية أو مشكلة معينة لوحدها أصبحت عدة قضايا تُؤمَّنُ في الوقت ذاته، وفي ظل كيان الحوكمة العالمية تصبح متنافسة كما يتبين في الشكل التالي:

¹ داني رودريك، معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية، ط.1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص.224.
² المرجع نفسه، ص ص.224، 225.

الشكل (05): زيادة توسيع مفهوم الأمننة وتفسيره المتضمن لأمننات أخرى هجينة ومتنافسة



المصدر:

Juha A. Vuori, "How to Do Security With Words: A Grammar of Securitisation in the People's Republic of China", (Academic Dissertation To be presented, with the permission of the Faculty of Social Sciences, TURUN YLIOPISTO University of Turku, 2011), p.217.

حيث يمكن استخدام الأمننة على نحو مختلف من أجل طرح مسألة على جدول الأعمال، وإضفاء الشرعية على الأفعال الماضية أو المقبلة، كوسيلة للسيطرة، وكشكل من أشكال الردع، وبنطوي هذا التنوع في الأمننات كذلك التنوع في الوظائف أيضاً، والفواعل التي لا تتمتع بسلطة رسمية في إتخاذ تدابير أمنية يمكن أن تتحدث أيضاً عن الأمن. والواقع أن استدلالات/أو حجج الأمننة يمكن أن تتطوي على وظائف سياسية هامة متعددة. وبالإضافة إلى مختلف وظائف الأمننات الواردة في الشكل وأنواع

الخطابات المُرَافِقَة لها، توفر الأمننة صورة لصانعي القرار الذين يعرفون "كيفية المضي قدما" في أمننة قضية معينة.¹ وكما أشار "موراي إدلمان" Murray Edelman، فإن فعالية السياسة لا يمكن العثور عليها في النتائج الإيجابية أو السلبية للخطط أو القرارات السياسية التي يمكن التحقق منها، بل في قدرة السياسي على نقل الانطباع بمعرفة ما يجب القيام به، لجعل استدلال الأمن هو وسيلة لخلق مثل هذا الانطباع.²

وهذا يعني ما يعنيه، أن تنوع التهديدات الأمنية يجعل الفواعل تتداول خطابا سياسيا سلطويا إزاء هكذا تهديدات سواء تعلق الأمر بالدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت أمننتها على الإرهاب، أو المنظمات الإقليمية كالإتحاد الأوروبي- كنموذج ما فوق قومي- الذي أعلن أمننته على قضية الهجرة غير الشرعية وقضية التغيرات المناخية، وأمننة مشكلة الإيدز من طرف المؤسسات الدولية ابتداء من التسعينيات... الخ، وبالتالي لابد من ضبط هذه التهديدات بإقحام التشاركية كمبدأ ناظم بين فواعل الحوكمة العالمية لمواجهة المخاطر المستجدة عن هذه التهديدات.

من هنا يتبين لنا أن الحوكمة العالمية تعترضها تحديات جديدة، وخاضعة لظروف تتطور تطورا سريعا، و"الجمهور" العالمي عادة ما تكون فكرته غامضة عن المشكلات التي يتعين حلها وعن كيفية حلها، وعلى هذا الأساس كتب "كوهين" و"سابل": يبيت في المسائل عن طريق مناقشة أفضل طريقة لعلاج المشكلات، لا[عن طريق] مجرد ممارسة السلطة، أو التعبير عن المصالح، أو التفاوض من موقع السلطة على أساس المصالح.³ وحتى عندما تتعارض القيم والمصالح ويسود الخلاف، يبقى الأمل في أن تولد عملية التباحث عبر القومية التفسيرات التي يستطيع الجميع، أو الأغلبية، الإقرار بمنطقيتها؛ وبذلك يكون وضع القوانين على المستوى العالمي قابلا للمساءلة إلى الحد الذي يجعل التبريرات الكامنة وراء القوانين تقنع حتى الذين ستطبق عليهم هذه القوانين.⁴

وللتشابكية صورا تحمل أفعالا، ومسوغات للوسائل التي تبرر بها غايات الأمننتات الهجينة المتنافسة في ظل الحوكمة العالمية تتمثل في ثلاثة أنواع وهي:

¹ Juha A.Vuori, op cit., p.217.

² Ibidem.

³ داني رودريك، المرجع السابق، ص.226.
⁴ المكان نفسه.

1) الاعتماد المتبادل

يعتبر الاعتماد المتبادل أحد صور التشابكية وهو يعني وجود قنوات وأشخاص ومؤسسات تتفاعل عبر الحدود، وهو أحد المفاهيم التي أولتها المدرسة الليبرالية عناية خاصة، حيث تعتبر هذه المدرسة المنظمات الدولية آلية مهمة للتنسيق، وهي إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي المترابط. كما يعني الاعتماد المتبادل المعقد على أن هناك قضايا متعددة التي تشكل جدول الأعمال الدولي، ولا يوجد ترتيب معين لتلك القضايا من حيث الأولوية، ولكن يوجد نوع من الترابط بين تلك القضايا، وغالبا ما يكون النزوع السلمي لدى الدول. ¹ كما تهتم المدرسة الليبرالية كثيرا بدور المنظمات الدولية غير الحكومية الي تراها الليبرالية حلقة وصل مهمة بين مختلف الفاعلين الدوليين لأنها لا يوجد لها مصالح خاصة قومية تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها في الشؤون الدولية، بالإضافة إلى أن الفاعلين الدوليين ينظرون إليها بارتياح أقل فيما يتعلق بدوافعها من التدخل في القضايا الدولية، فبعض الدول قد ترفض تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية أو في علاقاتها الخارجية لأنه لا توجد مشكلة في القبول بتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية كوسيط لحل النزاعات الدولية والإقليمية على سبيل المثال. ²

2) الاتصال الدولي

تنصب عملية الاتصال الدولي أو الاتصال في العلاقات الدولية كإحدى صور التشابكية على عملية التفاعل الاتصالي بين مختلف الدول والعناصر الأخرى الفاعلة في النظام الدولي، وبيئة الاتصال هي المكان الذي تصاغ فيه الرسالة وتتحرك داخله من المرسل إلى المتلقي لتحقيق هدف المرسل عند المتلقي. ³ والحوكمة العالمية هي الكيان المرجعي للاتصال العالمي حسب موضوع الرسالة وهدفها، لها تأثير قد يكون ذو بعد استراتيجي أو تكتيكي أو روتيني.

وقد تنصب دراسة الاتصال الدولي على تأثير عنصر الاتصال الدولي على دفع التغيير وإعادة تشكيل النظام الدولي على أهمية دور وفاعلية ومدى التنوع في عنصر الاتصال في العلاقات الدولية، وهنا تزداد أهمية دراسة التقدم التكنولوجي في الاتصال الدولي وتداول وعمل نظم المعلومات

¹ جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة (القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص ص. 172، 173.

² المرجع نفسه، ص. 173.

³ المرجع نفسه، ص. 174.

دوليا وشبكات الاتصال الدولية.¹ والمفاهيم والقضايا والمؤسسات العالمية المعاصرة من جهة، كلها، مرتبطة بالحوكمة العالمية مثل حقوق الانسان ومنظمات حقوق الانسان العالمية والارهاب الدولي والحرب العالمية على الارهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع الانتشار النووي والكوارث البيئية العالمية والأمراض الإنسانية العالمية.. والأزمات الاقتصادية العالمية، والرأي العام العالمي وتأثيره... إلخ؛ ومن جهة أخرى، فهي تعكس واقع التفاعلات على مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي والمستوى الدولي والعالمي سواء سياسيا أو أمنيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو تكنولوجيا أو بيئيا.²

لذلك، ركزت الباحثة في العلاقات الدولية بجامعة برينستون "آن ماري سلوتر" على الشبكات عبر القومية الحافلة بالمنظمين والقضاة والمشرعين، واعتبرت أن هذه الشبكات يمكن أن تؤدي مهام الحوكمة على الرغم من أنها لم تنشأ باعتبارها منظمات حكومية دولية، ولم تتحول إلى مؤسسة رسمية. وتقول "سلوتر" إن هذه الشبكات توسع نطاق آليات الحوكمة الرسمية، وتدع مجالا لحشد التأييد وتبادل المعلومات عبر الحدود القومية، وتساهم في وضع المعايير العالمية، وتستطيع أن توفر القدرة على تطبيق المعايير والاتفاقات الدولية في الدول التي لا تؤهلها قدرتها المحلية للقيام بذلك.³

(3) التواصل السياسي

جاء مفهوم التواصل السياسي⁴ بالمعنى الحديث ليبدل على جملة الممارسات الرامية إلى إقامة روابط بين محترفي السياسة وناخبهم عن طريق وسائل الإعلام. والهدف النهائي للتواصل السياسي هو جعل الرأي العام كاشف ومحقق لمدى إنصاف السلطة العامة السياسية في سلوكهم العام. بمعنى أن التواصل السياسي ينقل مفهوم الشرعية السياسية من مجرد إشباع مطالب الناخبين والتي على أساسها يتم تمثيل المصالح في السلطة السياسية إلى معنى جديد وعمق ألا وهو الشرعية السياسية العامة، باعتبار أن الدولة في النهاية تمثل وتعبر عن كافة المواطنين.⁵

¹ جهاد عودة، المرجع السابق، ص. 175.

² المكان نفسه.

³ داني رودريك، المرجع السابق، ص. 223، 224.

⁴ يعتبر التواصل السياسي في الأصل اختراع أنجلو سكسوني، وهو مفهوم مختلف عن مفهوم التسويق السياسي، لأن التسويق السياسي يقوم على الترويج للأفكار والمشاريع السياسية من ناحية إظهار ما يجذب الجمهور العام حتى ولو كان حقيقيا ومضمونا على غير واقع أو قائم على فهم خاطئ لسلسلة تسبب الوقائع.

⁵ جهاد عودة، المرجع السابق، ص. 176.

فالتواصل السياسي إذا عملية تفاعلية للتعلم المتبادل بين مكونات السلطة السياسية ومكونات الشعب، وهذا ليس خصما عن منطق التمثيل السياسي القائم على تجميع المصالح، ولكن تعميقا وترقية له. في قول آخر، أن التواصل السياسي يولد النظام السياسي مستوى مؤسسي جديد، فيضحى النظام السياسي الحديث له مستويان أساسيان في الشرعية السياسية، أحدهما يربط المصالح الاجتماعية بالسلطة السياسية، والآخر يربط الجمهور العام بالسلطة السياسية. الأول يتم من خلال المؤسسات التمثيلية القانونية والتنفيذية للدولة والمجتمع، والآخر يتم من خلال المؤسسات التطوعية التي تعبر عن المجتمع المدني والقوى السياسية للدولة والمجتمع.¹

وبطبيعة الحال، هذه التحولات لها صلة وثيقة بتحولات المشهد الأمني العالمي الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاضد والديناميكية في تطوير الحوكمة من أجل الأمن، لأننا في زمن يتداعى فيه للأمن، فبروز أمننة قضية معينة ينجر عنه سقوط أمننة القضية الأولى أو ظهور أمننة قضية ما أكثر قوة منافسة للأولى، ما يعني أن عمل الفاعلين والتحركات في منطقة ما من أجل ذلك ينتهي بأن يؤثر على مناطق أخرى، لذلك لابد من "شبكات للتعاون المتبادل وتقاسم المخاطر لتسهيل العمل الجماعي وتعزيز الترابط بين المجتمعات المختلفة".²

¹ جهاد عودة، المرجع السابق، ص. 177.

² Alison Gilchrist, op cit., p.61.

المطلب الثالث: المقاربة الديمقراطية التداولية-الأفعال الخطابية لدمقرطة الحوكمة العالمية والبحث عن

أمننة كلية

بصفة عامة تدرس المقاربة التداولية الجانب الوظيفي والتداولي والسياقي في النص أو الخطاب، وتدرس مجمل العلاقات الموجودة بين المتكلم والمخاطب، مع التركيز على البعد الحجاجي والاتقاعى وأفعال الكلام داخل النص.¹ وهذا يعني أن المقاربة التداولية مرتبطة بنظرية الأفعال الكلامية التي تتبني على فعل القول (قول شيء ما)، وقد يكون فعلا مباشرا أو غير مباشر، والفعل الناتج عن القول (الآثار المترتبة عن قول شيء ما)، ويتميز الفعل الكلامي بالمطابقة مع الواقع والسياق، والتعبير عن حالة نفسية، والقدرة على الانجاز، واختلافه باختلاف منزلة المتكلم من المتلقي، والاختلاف في أسلوب الانجاز واختلاف القوة الانجازية... الخ.²

وقصد إيلاء قدر أكبر من الكفاية العلمية التفسيرية والإجرائية للمقاربة التداولية لابد من ربطها بموضوعنا الأمننة في ظل الحوكمة العالمية؛ فيما أنها ترتبط بأفعال الكلام/أو الخطاب هذا الأخير الذي هو ترجمة للمقابل الانجليزي Speech act - كما أشرنا سابقا- وهو تعبير على سبيل التجاوز، أي حسب "أوستين" نحن ننجز الأشياء بالكلام؛ حيث نخرجها من حيز العدم إلى حيز الوجود، وحين نتحدث عن فعل الخطاب في نظرية الأمننة نقصد به الحدث والوقوع. وبالتالي، "أوستين" هنا يربط "الأقوال بالأفعال، والمقال بالمقام، فأن نقول كلاما يعني أننا ننجز فعلا".³

لذلك، فالاهتمام بالقوة التكميلية في المقاربة التداولية وما يرتبط بها من دلائل الخطاب كالروابط الاستدلالية التي تؤدي معاني الحروف بعض أدوارها في ربط الخطاب بظروفه المعينة، مع انجاز الأغراض الاستدلالية باعتبارها وظيفة من وظائف النشاط التلفظي، يلتقي مع نظرية الأمننة التي تركز بدورها على فعل الخطاب/أو الكلام لاسيما تلك الأعمال المتأثرة بما قدمه "أوستين" حول ذلك.

واستطرادا، نظرية الأمننة إنما تشتمل على الأمن على أساس أنه فعل الخطاب، ذلك لأن الأمن وفق "ويفر"، ليس الهدف، بل هو فعل الخطاب؛ إذ يقول أن: "الكلام نفسه هو فعل، أي بالقول يتم فعل

¹ جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، ط.1 (شبكة الألوكة، 2015)، ص.07.

² المرجع نفسه، ص.25.

³ المكان نفسه.

شيء¹، ويجادل حول ذلك بقوله "ليس من مصلحة اعتبار الأمن هو الإشارة إلى شيء أكثر واقعية، والنطق في حد ذاته هو فعل".² وبالتالي، فإن مجرد الاحتجاج ضد شيء باستخدام "الأمن" يكون بنطق هذه الكلمة ووسمه، بذلك، يُعلن عن طبيعة التهديد و"استحضار صورة ما من شأنها أن تحدثنا ما إذا كان الأمن لم ينجح"، وهكذا فإن ما يحدد الخطاب الأمني هو الأولوية للبقاء، والعمل على الاستعجال واستخدام أي وسيلة ضرورية لمنع ذلك الأمر ذاته من يحدد معالم الأمننة".³

وفي مقال لـ "طوني ماكجراو" Tony McGrew الموسوم بـ "الديمقراطية عبر الوطنية: نظريات وآفاق" Transnational Democracy: Theories and Prospects، تحدث عن النظرية الديمقراطية التداولية (الخطابية)، على أساس أنها من يوضح ديمقراطية الحوكمة القائمة فعليا في النظام العالمي، فبدلا من اقتراح تسوية مؤسساتية جديدة للسياسة العالمية أو إنشاء بُنى جديدة للحوكمة العالمية، يجب الاهتمام بالمبادئ والشروط الضرورية لخلق فضاء عبر قومي للتداول الديمقراطي، كما تهتم هذه النظرية بالمصادر الخطابية لنظم الحوكمة العالمية القائمة، ودور المجتمع المدني عبر القومي.⁴

لقد كانت هذه الأفكار كلها من أجل خلق شراكة تُدار شؤونها من خلال التداول العام لأعضائها، وهذا يتضمن رعاية مجالات عمومية عبر قومية عن طريق حوار ما بين فواعل الحوكمة وبين المعنيين بقراراتها، إذ تفترض هذه المقاربة مفهوما وظيفيا أو نظاميا بشكل واسع لشعب غير محصور بحدود ثقافية وإنسانية، مع التركيز على تعزيز الشرعية الديمقراطية لصنع القرار العام، بدءاً من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي.⁵ لذلك، تكمن نقطة انطلاق الديمقراطية التداولية الخطابية حول الأمن في التغيير وليس في جمع التفضيلات، بحيث يجب إجبار مؤسسات الحوكمة - سواء ما يتعلق بالجانب الرسمي أو غير الرسمي - على الخطاب بطريقة الفعل الأكثر انفتاحا وتداولية لتقديم أجندة للمساواة، لأن الحفاظ على شرعية حوكمة مؤسسية طويلة الأمد، يعني تجسيد سياسة إعادة التوزيع التي تعزز نوعية المداولات.

ومنه، فالأمن في ظل الحوكمة العالمية يقوم على البنية الخطابية للفعل، إذ لا يمكن أن نصفه كإشارة تحيل إلى شيء أكثر واقعية، وإنما الكلام ذاته هو الفعل، لكن السؤال الذي نطرحه هنا كيف

¹ Bezen Balamir Coskun, op cit., p.13.

² Ibidem.

³ Ibidem.

⁴ Tony McGrew, "Transnational Democracy: Theories and Prospects", (Retrieved on: 06/02/2014).

<<https://www.polity.co.uk/global/transnational-democracy-theories-and-prospects.asp#military>>

⁵ Ibidem.

يستطيع المجتمع في ظل هذه الحوكمة أن يتكلم أو ينتج خطاباً؟ للإجابة على هذا السؤال يذهب "ويفر" إلى القول بأنه ليس المجتمع نفسه الذي يتكلم، بل مؤسسات وفواعل هذه الحوكمة ذات نشاط تداولي (تبني القوانين، إقرار السلام، شن حرب على قضية ما...)، إذ لها من القدرة ما يكفي لإضفاء الطابع الأمني على قضية معينة، وهو ما يجعل الأمننة تصبح نتاجاً للخطاب السائد ضمن هذه الحوكمة.

وإذا تم أخذ ذلك بعين الاعتبار، نجد الأمننة تمارس على مدى أكثر اتساعاً، معتمدة على بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية، وهذا راجع حسب ما طرحه "بوزان" لفكرة "الأمننة الكلية" Macrosecuritization في دراسته لعام 2006 تحت عنوان "The War on Terrorism as The New Macrosecuritization" إلى ظهور العولمة من جهة، ومن جهة أخرى، الاعتقاد بأيدولوجية عالمية،¹ لأن إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة بهذه الطريقة قادر على تنظيم حركات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود.²

وهو ما كشفت عنه فترة ما بعد الحرب الباردة أين برزت نفحة لأمننة كلية ناجحة خارج القطاع العسكري أحدها على سبيل المثال لا الحصر كان متعلقاً بـ"السيدا" بالنسبة للمجال الصحي كتهديد وجودي على الصعيد العالمي، والآخر متعلق بـ"الحرب على الإرهاب"، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تجسد ما يمكن تسميته بـ"البحث عن أمننة كلية من منظور أمريكي"، ذلك أن الخطاب الأمريكي بعد هذه الأحداث كشف عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية، وبالتالي، لا بد من شن حرب على هذه الظاهرة،³ وتستدل على ذلك بتداول خطاب سياسي سلطوي؛ الذي ضخم المخاطر الناجمة عن استمرار ظاهرة الإرهاب وتبعاتها على الأمن عبر كل المستويات لاسيما بالنسبة للأمن العالمي، وذلك لإقناع الفضاء العام للحوكمة العالمية، وبالتالي، خلق مجال عام عبر قومي حقيقي للتداول الديمقراطي، والتوصل إلى ديمقراطية الحوكمة القائمة فعلياً في النظام العالمي.

¹ Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security Discussion papers Series 1**, (Columbia University: School of International and Public Affairs, spring, 2009), p.8.

² Ibidem.

³ Ibid., p.9.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة
البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة
الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة
العالمية

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

أثار البعد الأمني للحوكمة العالمية تحولات عميقة من بينها تدخل قضايا البيئة والصحة وربطها بالجانب الإنساني والتنمية المستدامة، لاسيما وأن الأمن لم يعد من قبيل الضبط الحكومي للدولة، والعمل الجماعي المنجز من طرف المنظمات الحكومية الدولية فقط، وإنما أصبح أيضا من اختصاص فاعلين متعددين عالميين كالمنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، شبكات قضايا البيئة والصحة، المجموعات الاستمولوجية... الخ. وبالتالي، هناك من القضايا البيئية والصحية ما يستوجب إضفاء طابع أمني عليها بالخطاب الذي يمكن أن تتبناه هذه الفواعل لحشد الجمهور العالمي لمعالجة الكثير من المشاكل العالمية، الأمر الذي يستدعي بدوره إدارة تشاركية لمواجهة التحديات وتأمين البيئة والصحة للإنسانية جمعاء.

وعلى أساس ذلك، سيتم معالجة هذا الفصل بثلاثة مباحث رئيسية؛ حيث يتمثل **المبحث الأول** في تقفي جنيالوجيا مفهوم البيئة والصحة، و**المبحث الثاني** يطرح مسألة مهمة تتمثل في الأمن كممارسة خطابية ودوره في مراجعة عملية رسم السياسات العامة الأمنية العالمية لـ"البيئة والصحة"، ثم **المبحث الثالث** الذي سنقوم فيه بفحص لأبرز القضايا البيئية والصحية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي.

المبحث الأول: جنياالوجيا مفهوم البيئة والصحة

تعد كل من البيئة والصحة حالتين مرتبطتين بالأمن ارتباطا وثيقا، والبحث فيهما يشكل انشغالا كبيرا بالنسبة لباحثي علم السياسة والعلاقات الدولية، ما يجعلهم يتقصون أصل الحقيقة من خلال الاهتمام بمسألة الانفصال والقطيعة واللا استمرارية للظواهر التي تعالجهما، لاسيما تحليل موضوعات وقضايا بيئية وصحية معينة ضمن كيان الحوكمة العالمية المرجعي، إذ يعتبر رصد التكوينات المعرفية والثقافية لمثل هذه الظواهر أو بالأحرى القضايا من صميم التوصل إلى الحقيقة العلمية. وبالتالي، في هذا المبحث سنلقي نظرة فاحصة على البيئة والصحة بالتطرق لثلاثة مطالب أساسية بحيث يتناول **المطلب الأول** ضبط تعريف البيئة بتحديد طبيعتها ضمن ثقافات تاريخية متعددة التي تؤكد كل منها على حدا المميزات الخاصة التي تطبع المصطلح، والأمر ذاته ينطبق على تعريف الصحة ضمن **المطلب الثاني**، أما **المطلب الثالث** فقد تم تخصيصه لتبيان العلاقة بين المصطلحين "البيئة والصحة" وربطهما بالسياسة العامة العالمية كجانب أدائي للحوكمة العالمية.

المطلب الأول: ضبط تعريف البيئة

إننا باستمرار نبحث من الناحية الفلسفية عن معرفة من نحن وكيف نحيا في هذا العالم؟ والإجابة الفلسفية عن هذا السؤال هو فهمنا الفلسفي للطبيعة؛ لذا نجد النظرية والممارسة اضطلعتا بدور في تشكيل تصوراتنا الثقافية عن البيئة، بمعنى أن ما كتب في الأدب قد وفر في الغالب الرابطة بين السياقات المتشابهة للطبيعة والثقافة، فالأفكار الجديدة للفلسفة الايكولوجية حول علاقتنا بالبيئة قد بدأت بالتأثير على مقارباتنا النظرية لاسيما النقدية.¹ وبالتالي، يعتبر الانتقال إلى أي خطاب مصوغ ايكولوجيا على نحو أكبر، سوف يفعم بالحيوية دون ريب إحساسا بالعلاقة مع كل من الطبيعة والنص، وسوف يفضي بنا إلى إعادة الفحص عن مضامين تصوراتنا الحالية عن البيئة. لذا نجد ما بعد البنويون مثل "فيس" Fish يوضعون المعنى meaning في سياق مجتمع خطاب محدد، وينكرون وجوده وجودا مستقلا عن مثل هذا السياق، فليس ثمة عنصر فردي قد يفهم في معزل عن السياق المولد للكلية المنظومية والمحدد لها، ومن الناحية التتابعية لمعنى البيئة نجد كل نوع من الخطاب مرتبط بسياقه.²

الفرع الأول: مفاهيم-تعريف تخص البيئة ضمن تطوراتها المعرفية

وعلى أساس ما تم التمهيد به، يعتبر مصطلح البيئة من المصطلحات اللامعة في عصرنا الحالي لما له من تأثير صميمي على معطيات الحياة ونظرا لما يبتغيه البحث العلمي من دقة فيتوجب علينا تحديد أصوله التاريخية.³

والبيئة من الناحية اللغوية، وبدءا باللغة العربية وردت اشتقاقاتها في القرآن الكريم في عدة سور كريمة، نذكر منها: قوله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض" (سورة الأعراف- الآية 74)، ويعني بؤأكم أسكنكم وأنزلكم. وقوله تعالى: "وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأا لقومكما بمصر بيوتا" (سورة يونس- الآية 87)، ومعنى تبوأا اتَّخَذَا واجعلا لهم. وقوله تعالى: "ولقد بؤأنا بني

¹ مايكل برانش، "النقد الايكولوجي: الطبيعة في النظرية والممارسة الأدبيتين"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/06).
<http://www.maaber.org/issue_june08/literature2.htm>

² المكان نفسه.

³ مصطفى يوسف كافي، السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وأفاقها المستقبلية (سورية- دمشق- جرمانا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص. 11.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

إسرائيل مَبَوأ صدق ورزقناهم من الطيبات" (سورة يونس- الآية 93)، ومعنى بَوأنا أنزلنا وأسكنا، ومعنى مَبَوأ صدق منزلاً صالحاً مرضياً.

إذا، البيئة في اللغة العربية اسم مشتق من الفعل الماضي باء وبوأ، وتبوأ أي حل ونزل وأقام، والاسم منها (بيئة). ويعبر بها أيضاً عن الحالة فيقال: باءت بيئة سوء، أي بحالة سوء. وقيل أيضاً أن البيئة هي المقام والمنزل أي محل الإقامة، وتبوأ المكان أي أقام به.¹ بمعنى آخر، يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر (بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، قال ابن منظور في معجمه الشهير (لسان العرب) باء إلى الشيء أي أرجع إليه وذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة تبوأ؛ الأول: اصطلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، والثاني: بمعنى النزول والإقامة.²

أما في اللغة الإنجليزية تستخدم كلمة Environment للدلالة على كل الشروط والظروف والمؤثرات المحيطة، والتي تؤثر على تطور حياة الكائن الحي أو مجموع الكائنات الحية. وكذلك تستخدم للدلالة على الوسط أو المحيط أو المكان الذي يوجد فيه الكائن الحي، وفي الوقت نفسه يؤثر في حياته.³ أو أنه ذلك العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيائية دون الالتفاف إلى تلك العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك.⁴

وفي اللغة الفرنسية تستخدم كلمة L'environnement للدلالة على مجموع العناصر الطبيعية و الصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية.⁵ كما يقصد بمصطلح البيئة من المنظور اللغوي، أنها كلمة مكونة من مقطعين يونانيين: الأول Oikos ويعني مكان العيش، والثاني Logos وتعني دراسة، وقصد بها دراسة العلاقات المتبادلة بين الأحياء والبيئة.⁶

بعد هذا تأتي الناحية الاصطلاحية، التي يمكن أن نتطرق فيها إلى علم البيئة Ecology أحد فروع علم الحياة Biology وهو العلم الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية سواء نباتية أو حيوانية أو دقيقة

¹ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.103.

² مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.11.

³ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.103.

⁴ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.12.

⁵ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.104.

⁶ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

بالمحيط الذي حولها وهو مشتق من الأصل الإغريقي OIKOS أي ما يحيط بالشيء ويصبح مكانا لمعيشة (المسكن، البيئة) بينما المقطع LOGOS أي العلم والدراسة، وأول من صاغ الكلمة العالم "هنري ثرو" H.Othoreaux عام 1852 ويبدو أنه استعملها لأول مرة في الفرنسية سنة 1874 في كتابه التشكيل العام للكائنات الحية،¹ ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها. ثم جاء العالم الألماني "أرنست هيغل" Ernest Heechel ووضع كلمة Ecologie عام 1866، بعد دمج كلمتين يونانيتين هما Oikos ومعناها مسكن، وكلمة Logos ومعناها علم، وعرفها بأنها "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب، كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ (الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، غازات المياه والهواء)، والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء".² كما يعرف علم التبيؤ 'الايكولوجي' أيضا بأنه ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات والتفاعلات بين الأحياء مع بعضها مثل النباتات والحيوانات والأحياء الأخرى وبينها وبين محيطها المتكون من الماء والهواء والمعادن والتربة وأن جوهر تشكيل هذا النظام هو الأشعة الشمسية.³

كما تناول علماء البيئة مصطلح البيئة وحددوا معناها، ومن بين هذه التعاريف تعريف مفاده: "البيئة هي الوسط الذي يولد فيه الإنسان، وينشأ، ويعيش فيه حتى نهاية عمره، وتشمل البيئة جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكل ما يؤثر على الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر".⁴

إلا أن نظرة الإسلام أشمل وأوسع من نظرة علماء البيئة والتعريفات المعطاة للبيئة، فقوله تعالى: "وخلق كل شيء فقدره تقديرا" (سورة الفرقان، الآية 02)، بين أنها نظام متوازن يجري في شكل دورة حيوية، رسمها الخالق بدقة متناهية تكفل استمرار الحياة وفق سلسلة من عمليات التولد والموت والتحول، أو سلسلة من العمليات المتداخلة والمتراصة تسيطر عليها وتوجهها علاقات سببية محددة، وفيه تكون الأجزاء الحية وغير الحية بمثابة عوامل متفاعلة توجب حالة التوازن.⁵

¹ علي محمد عبد الله، التغيرات المناخية.. أثارها.. التكيف.. الحلول (مصر: وكالة الصحافة العربية 'ناشرون'، 2012)، ص.07.

² المرجع نفسه، ص ص.104، 105.

³ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.12.

⁴ أحمد عبد الرحيم السياح وأحمد عبده عوض، قضايا البيئة من منظور إسلامي (القاهرة: مركز الكتاب، 2004)، ص.20.

⁵ السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص ص.44، 45.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

وبالنسبة للقانون الدولي، فقد أعطى مؤتمر ستوكهولم فهما متسعا للفظة البيئة، بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية(ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات)..بل هي رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.¹

وتعتمد بعض التشريعات في تحديد المقصود بالبيئة محل الحماية التي تتشدها، ومن بين هذه التشريعات نذكر القانون الفرنسي بشأن المنشآت المصنفة لحماية البيئة الصادر في 19 جوان 1976. وحسب أحكام القانون الفرنسي الصادر في 10 جويلية 1976 بشأن حماية الطبيعة، فإن البيئة تشتمل على ثلاث عناصر هي: الطبيعة التي تتضمن مجالات حيوانية ونباتية وتوازن بيئي والمقصود به هو الكائنات الحية التي تعيش في الطبيعة، كما تتضمن الموارد الطبيعية من ماء وهواء وأرض ومناجم، بالإضافة إلى الأماكن والمواقع الطبيعية السياحية.² في حين عرف المشرع التونسي البيئة تعريفا واسعا تضمنه نص المادة الثانية من القانون رقم 91 لسنة 1983 المؤرخ في 2 أوت 1983، ومفاد هذا التعريف أن "البيئة هي العالم المادي بما فيه الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية والأدوية والبحيرات السائبة والسبخات وما يشابه ذلك، وكذلك المساحات الطبيعية والمناظر الطبيعية والمواقع المتميزة، ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات وبصفة عامة كل ما يشمل التراث الوطني".³

وفي السياق ذاته، لا يمكن إهمال المشرع الجزائري الذي عرّف هو الآخر البيئة تعريفا موسعا، ليشمل العناصر الطبيعية والعناصر الصناعية، لأنه بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 الصادر في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي ألغى القانون رقم 03/83 السابق المتعلق بحماية البيئة الصادر في: 1983/02/05؛ بحيث أنه بموجب المادة 04 من قانون 10/03 بيّن المشرع الجزائري بأن المفهوم القانوني للبيئة يتشكل من جميع العناصر الطبيعية والعناصر التي أوجدها الإنسان، فنص على أن "...البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن

¹ رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، مؤلفا، البيئة ومشكلاتها (الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1983)، ص.24.

² عادل ماهر الألفي، الحماية الجنائية للبيئة (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص.108.

³ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.124، 125.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا المناظر الطبيعية والمعالَم الطبيعية...¹.

بالنتيجة، يمكن أن نعطي تعريفاً محدداً للبيئة على أنها "الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر".²

الفرع الثاني: التقاطعات الایتمولوجية لمصطلح البيئة

أولاً- مفهوم النظام البيئي

يعتبر النظام البيئي نظاماً كبير الحجم، كثير التعقيد، متنوع الكائنات محكم العلاقات، تجري عناصره في أنساق وسلاسل مَحبوكة الحلقات وكل حلقة مرتبطة بأخرى، والتفاعل فيما بينهم بارع، والحصيلة: وحدة متكاملة يحرص الجزء فيها على الكل، ولا عجب فهو من صنع الخالق عز وجل.³ بالنتيجة، فالنظام البيئي Ecosystem يعني الوحدة البنائية الأساسية في علم البيئة، وهو عبارة عن مساحة من الطبيعة وما تحويه من مكونات حية وغير حية فالكائنات التي تعيش معا في بيئة تكون أو تشكل نظاماً بيئياً محدداً؛ حيث يعتمد كل منها على الآخر، وعلى الظروف غير الحية المحيطة.⁴

ثانياً- مفهوم الأمن البيئي

هذا ويحظى الأمن البيئي أيضاً باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات والدول والمنظمات، وفي مختلف أنحاء العالم، بشكل يماثل اهتماماتها بالأمن السياسي والأمن العسكري والأمن المائي وغيره. لذلك يعرف الأمن البيئي على أنه "إجمالي التأثيرات والعمليات المباشرة أو غير المباشرة التي يقوم بها الإنسان، والمجتمع البشري، لا تؤدي إلى إحداث أضرار بالبيئة، أو تهديد بحدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل وتعرض البيئة وتوازنها للخلل والتشوش".⁵

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 10/03 المؤرخ 10/03/2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، 2003/07/20، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28).

<www.gulfup.com/?FH:SPP>

² رشيد الحمد محمد سعيد صباريني، المرجع السابق، ص 24، 25.

³ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 12.

⁴ علي محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 08.

⁵ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 15.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

ثالثاً - نظام الإدارة البيئية

الإدارة البيئية هي الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطات الإنسان وعلاقاته مع البيئة الفزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة وأن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تسمح بها هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير التكنولوجيا بدون تغيير في النظام الطبيعي، إضافة إلى ما تقدم يتفق عدد من الدارسين من أمثال: (lillubet, 1996) (Kolk,) (2000) (Klaus, 1997)، وغيرهم مع التعريف الذي قدمته منظمة (ISO) حول نظم الإدارة البيئية على أنه: جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها.¹

ويعرفها أيضا **رعد حسن الصرن** على أنها "الاجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة، وتتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"، فالإدارة البيئية هي معالجة منهجية لرعاية البيئة من كل جوانب النشاط الاقتصادي والإنساني في المجتمع، والإدارة السليمة هي تلك التي تتطوي على التخطيط البيئي السليم الذي يتماشى مع خطط التنمية الحضارية التي تؤدي إلى بيئة أفضل، وتتضمن مجموعة من الأدوات الديناميكية الموجهة نحو صياغة استراتيجيات لحماية البيئة وتعزيزها وصيانتها ومن ثم تنفيذ الاستراتيجيات ومراقبتها، ومنظومة الإدارة البيئية هي جزء من منظومة الإدارة الكلية للمنظمة.²

¹ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.16.

² المرجع نفسه، ص ص.16، 17.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

رابعاً - العدالة البيئية

يمكن تعريف العدالة البيئية بأنها: "إتخاذ الاجراءات القانونية للحيلولة دون نشوء بؤر للتلوث البيئي في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة أو المسحوقة في المجتمع. بحيث تكون المؤسسة البيئية مسؤولة عن ضمان المحورية الآتيين:

(1) محاربة بؤر التلوث والحيلولة دون نشوئها من خلال الحيلولة دون تركيز النشاطات الملوثة للبيئة في مناطق سكن الطبقات المسحوقة أو المجموعات التي تنتمي إلى أصول عرقية معينة؛

(2) اعتماد مفهوم الأثر المضاعف للتلوث أساساً قانونياً وبيئياً لعملية قياس الأثر المضاعف للتلوث أساساً قانونياً وبيئياً لعملية قياس الأثر البيئي للمشاريع المزمع إقامتها في هذه المناطق".¹ تبدو فلسفة العدالة البيئية منطقية، بل بديهية، فهي تقوم على "حق أفراد المجتمع على اختلاف أعراقه أو أجناسه أو دخله بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية".²

¹ أحمد علي سالم وآخرون، الإنسان والبيئة مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية، ط.1 (بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2017)، ص.47.
² المكان نفسه.

المطلب الثاني: ضبط تعريف الصحة

الفرع الأول: مفاهيم- تعاريف تخص الصحة ضمن تطوراتها المعرفية

تعرف الصحة لغةً كما جاء في المنجد في اللغة والإعلام صحَّ وصُحًا وصِحَّةً وصِحاحًا: ذهب مرضه، والشيء: برئ وسلم من كل عيب.¹ وجاء في لسان العرب لابن منظور تعريف الصحة لغة؛ الصَّح والصِّحة والصِّحاح: خلاف السقم، وذهاب المرض، وقد صحَّ فلان من علته واستصح...وهو أيضا البراءة من كل عيب وريب.² وجاء في قاموس المعتمد أن الصحة من صحَّ، صحة وصحاحا و صح الرجل من علته: برئ، وصح الشيء: سلم من العيب والريب، وصح الخبر: ثبت وطابق الواقع.³ وجاء تعريف الصحة في قاموس Petit Larousse de la médecine بأنها الحالة التي يكون فيها الجسم سليما من الأمراض، والأعضاء تؤدي وظائفها بطريقة عادية.⁴

لكن من الناحية الاصطلاحية كتب الفيلسوف الأمريكي "رالف والدو إيمرسون" في إحدى مؤلفاته الشهيرة في عام 1860 أن "الصحة هي أولى الثروات".⁵ لذا تعتبر الصحة مهمة لأن الناس يولون أهمية كبيرة للعيش حياة طويلة خالية قدر الإمكان من أي اعتلال بدني أو عقلي، وبالتالي فالتعريف الأكثر تداولاً هو الذي وصفته المنظمة العالمية للصحة في المادة الأولى من ميثاقها، أثناء الندوة الدولية العالمية بنيويورك بتاريخ 22/07/1946، بنصها على أنها "حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد الخلو من المرض أو العجز".⁶ وقد قررت منظمة الصحة العالمية عام 1977، أن يكون الهدف الرئيسي لها "تحقيق الصحة للجميع بحلول العام 2000"، وهذا ما تم تبنيه في المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية الذي انعقد في الما آتا في كازاخستان عام 1978، فالصحة حق طبيعي لكل إنسان.⁷

¹ المنجد في اللغة والإعلام، ط.39 (بيروت: دار المشرق، 2002)، ص.416.

² أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلدين 8 و15، ط.1 (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2000)، ص.201.

³ المعتمد، "قاموس عربي-عربي"، ط.2 (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2000)، ص.332.

⁴ André Donnant et Jacques Bourneuf, **Petit Larousse de la médecine**, Tome 2 (Librairie Larousse Imprimé en R.F.A, mai 1983), p.819.

⁵ ديفيد بلوم، "شكل الصحة العالمية"، التمويل والتنمية، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية-قيلوب، م.51، ع.4 (ديسمبر 2014)، ص.09.

⁶ رمضان قنذلي، "الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)"، دفاتر السياسة والقانون، ورقلة-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ع.06 (جانفي 2012)، ص.219.

⁷ منظمة الصحة العالمية، تقرير من الأمانة، "المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، ألما آتا: العيد الخامس والعشرون"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/14). <<http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/81421/1/aa5627r.pdf>>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

بناء على ذلك، تعتبر الصحة "حالة رفاهية مادية وعقلية واجتماعية كاملة، وليس عدم وجود مرض أو اعتلال فحسب ولا تقتصر الصحة الجيدة على القوة البدنية والعافية، ولكن أيضا التخلص من المرض الممكن تجنبه وبيئة مادية صحية والوصول إلى الطاقة والمياه الآمنة والهواء النظيف. ويتضمن ما يستطيع الفرد أن يكون عليه ويفعله ضمن أشياء أخرى القدرة على أن يظل سليما جسمانيا وعقليا والحد من الإجهاد المرتبط بالصحة وضمان الوصول إلى الرعاية الطبية".¹

هذا التعريف يشير إلى أن الصحة ليست فقط هم الأطباء والمشافي التي تهتم، بشكل خاص، بعلم الأمراض البشرية وبناتج الاضطرابات الصحية، إنها أيضا التركيز على مفهوم الراحة الفردية، فالصحة تتطلب غذاء صحيحا وسكنا وتوفير شروط صحية، ولباسا مناسباً، وماء صحياً، وحداً أدنى من التعليم، ويفرض على الإنسان ألا يسعى إلى تسميم نفسه ولا أن يبالغ في التدخين أو تعاطي الكحول، كما يفترض حياة جنسية صحية، والحصول على العلاج الطبي والطب الوقائي الذي لا ينبغي أن نستبعد منه اللقاحات والتخطيط العائلي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يرى الإسلام أن الصحة نعمة كبيرة يمن الله بها على عباده، بل يعدها أعظم نعمة، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفرغ". والصحة مسؤولية عظيمة أمام الله عز وجل، إذ قال الرسول صلى الله عليه وسلم "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيم أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه" (رواه الترمذي، وقال حديث صحيح). ولذلك، كان من واجب المسلم أن يحافظ على هذه النعمة، ويحذر عليها من التبديل والتغيير بإساءة التصرف، وإلا حل به العقاب بمقتضى قوله تعالى: "ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب" (سورة البقرة، الآية 211).

وفي الحقيقة، نجد أن الحق في الصحة مضمون بشكل فعلي أيضا في العهد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المقترح للدول من طرف هيئة الأمم المتحدة سنة 1966، والذي اعتمده الدول ومن بينها الجزائر سنة 1989.²

¹ ميرجام شوماخر وآخرون، محررين، "تقرير توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية" (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007)، ص.13.
² رمضان قنذلي، المرجع السابق، ص.220.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

كما قد تم تأكيده على المستوى الأوروبي، من خلال الميثاق الأوروبي المؤرخ في 18 أكتوبر 1961 والذي انضمت إليه فرنسا في 1972، وتم التأكيد عليه مع ضرورة إعطائه دفعا يتمشى ومقتضى المتغيرات الاجتماعية التي حصلت عند اعتماده، من خلال ندوة القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان المنعقدة بروما بتاريخ 05 نوفمبر 1990.¹

بالنتيجة، حفظ الصحة هو اليوم المفهوم المركزي في فلسفة المنظمة العالمية للصحة، ومن هذا المنظور فإن الإشكالية الأساسية ليست توفير المستشفيات بقدر ما هي توفير الأسباب التي تمكن الأغلبية من الحفاظ على هذه الصحة التي عرّفها المثل العربي بأنها "تاج على رأس الأصحاء لا يراه سوى المرضى".²

وعلى هذا الأساس، عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها: "لا تقتصر على انتفاء المرض أو العجز فقط، وإنما ينظر إليها على أنها حالة 'اكتمال اللياقة' أو 'اكتمال المعافاة' بمعنى سلامة الوجود الفيزيقي والاجتماعي والعقلي والروحي". ويتفق الجميع على ضرورة توسيع هذا المفهوم ليصبح أبعد مدى من حدود مفهوم المرض الطبي البيولوجي للتحرك بهذا المفهوم في اتجاه النظرة الكلية التكاملية التتموية لسلامة الوجود الإنساني.³

وبعبارة أخرى، يعني أن الصحة هي: منتج، لبنيّة جينية، ولمحيط بيئي مجتمعي، ولنظام الرعاية الصحية، فتصبح بذلك الصحة حالة اكتمال السلامة البدنية والاجتماعية والنفسية والروحية ثمرة لعوامل ثلاثة:⁴

الأول: هو 'الجبلة' الجينية أي ما جبل عليه الإنسان من فطرة أصبح اسمها الآن الجينات الموروثة والمورثة المتواجدة في خلايا الجسم البشري (10×600¹² خلية) كمكونات جينية: معبرة، وغير معبرة، يتوقع أن يبلغ عددها ما يتراوح بين 60 إلى 80 ألف جين داخل كل خلية، وتحمل وحدات الحمض النووي المسماة بالنويبتيدات 'النيوكليوتيدات' التي يبلغ عددها 3×10 (9) وحدة داخل كل خلية، تشفر عليها في

¹ ميرجام شوماخر وآخرون، المرجع السابق، ص.220.
² منصف المرزوقي، "حق الصحة بين الواقع والنظرية"، في: فيوليت داغر (مشرفا)، حق الصحة من حقوق الإنسان، ط.1 (سورية- دمشق: المؤسسة العربية للنشر/اللجنة العربية لحقوق الإنسان/ الأهالي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.15.
³ سمير فياض، الصحة في مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام 2020، ط.1 (القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية، 2002)، ص.09.
⁴ المرجع نفسه، ص.7، 8.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الرسائل، في تسلسل جيني يحمل الخصائص الوراثية ورسائل الأنشطة الحيوية جميعا داخل الخلية، وفي الأعضاء والأنسجة، وهي مصدر النشاط الحيوي والفيولوجي، ومصدر الصحة والمرض.

الثاني: وهو مستوحى من البيئة التي يعيش فيها الكائن الحي والإنسان، وما يصيب الإنسان من تأثيرات وتأثيرات مستوحاة من البيئة ومهيئة للمر، بحكم التركيب الجيني، فلكل كائن حي بيئة صحية، ومحيط حوله يهبه الصحة والعمر، إذا تتوافر له الهواء النقي، والماء الصحي الحيوي، والطعام السليم الوافر، سواء أكان الكائن الحي أو الإنسان-أرقى الكائنات- بالعمل أو بالشارع، أو بالمنزل، حيث يمارس نمطا حياتيا سليما تنفسا ومشريا ومأكلا وعادات صحية، وممارسات رشيدة خصما من المخزون الصحي.

الثالث: وهو من صنع الإنسان فقط، وليس متوافر لأي كائن حي غيره، وهو ما يخلقه الإنسان والمجتمعات المتحضرة من نظام صحي، تقدم به الخدمات الصحية إلى المواطنين ورفاقه في الإنسانية، ولقد تطور نظام تقديم الخدمة الصحية حتى بلغ درجة من النضج أو صلته لدرجة جعلت الخدمة الصحية ذات طابع انتاجي، أو صناعة طبية، فأصبحت خدمة وصناعة، وذلك باعتبار أن محتواها الخدمي والانتاجي يعتمد على استمرارية التطور التقني والمؤسسي، في نطاق التطور السكاني والاقتصادي والاجتماعي والحضاري، ليقدم مخرجات ذات جودة مرتفعة وسعرا مرشدا ليس للقادرين في نطاق السوق فقط، ولكن أيضا للكافة بغض النظر عن القدرة المادية، بل وبتركيز أكثر على الفئات الحساسة، الأكثر تعرضا لمخاطر المرض والحوادث، وبما يصل في أحيان غير قليلة إلى مستوى الخدمة المجانية.

والصحة، كحالة للسلامة بأبعادها الجسدية والاجتماعية والنفسية والروحية، تتجلى في التجنب والمعالجة والتعزيز والتأهيل، لمنع أو تقليل العجز والمرض والإعاقة، والعمل على¹:

- دعوة جميع أفراد المجتمع للمشاركة في وضع تصور وأداءات الرعاية الصحية
- وتحقيق السلوك الصحي لتجنب عوامل الخطر المهيئة للمرض
- وتحقيق السلوك البيئي السليم (السلوكات والتوجيهات المقروءة من نمط المعيشة اليومي بما يحقق سلوكا صحيا مفيدا للفرد والبيئة)
- وبما يحقق سلوكا اجتماعيا وترابطا بين الأفراد

¹ سمير فياض، المرجع السابق، ص.10.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

- وكذلك سلوك تبادليا بين أفراد المجتمع

والسلوكان الأخيران يهيئان لاختيار السياسات الصحية الملائمة.

الفرع الثاني: التقاطعات الأيتمولوجية لمصطلح الصحة

أولا- النظام الصحي

إن الالتزام بالعوامل الثلاثة المذكورة أعلاه يحقق قدرة معاصرة على توليد "نظام صحي منتظم"، ليكون النموذج التشغيلي الدقيق والمرن، الملتزم بالموصفات الفنية والتقنية والمهنية، التي تشبع احتياجات المنفعة بالخدمة، وتحقق لمسة الدفاء الإنساني، والتشغيل الكفاء والرشيد، للعمليات المنتجة للصحة.¹ وللنظام الصحي أهداف ثمانية هي:²

- (1) إطالة متوسط العمر المتوقع، ومنع الوفاة المبكرة.
- (2) الاقلال من الابتعاد عن القيم والأنماط الفسيولوجية والأدائية المسماة بعوامل الخطر المهينة للمرض.
- (3) التعامل الكفاء والاقلال من حدوث المرض.
- (4) التعامل الكفاء والاقلال من العجز.
- (5) الحث على السلامة الصحية.
- (6) الحث على التوافق مع البيئة، والحفاظ على سلامتها.
- (7) تقوية أساليب وطرق معارف متعلقة بالأمراض ومقاومتها، وكيفية المحافظة على الاحتياطي الصحي لكل فرد.
- (8) زيادة دور مستهلكي الخدمة الصحية والمواطنين للمشاركة في الصحة ونظمها وأنشطتها.

¹ سمير فياض، المرجع السابق، ص.08.

² المرجع نفسه، ص.11.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

ونلاحظ أن جوهر النظام الصحي، في نقاطه الثمانية، يستند بالمحل الأول إلى الوقاية قبل وقوع المرض، ويقول بعض الباحثين: إن هدف الصحة أصبح معالجة الأوصاء توقيا للمرض، بديلا مفضلا عن معالجة المرضى كلما أمكن ذلك.¹

ثانيا - الرعاية الصحية

فهي أحد مناظير الصحة المهمة بالتدخلات الصحية التي يؤمل تحسينها لصحة الإنسان، أما الرعاية الطبية: فإنها تقتصر على التدخلات الطبية البيولوجية (وليس التدخلات الصحية) التي يؤمل أن تحسن صحة الإنسان. والنظرة التقليدية للصحة تغلب المدخل الأخير (التدخلات الطبية البيولوجية) والتي غالبا ما تكون ذات طابع علاجي، بما يقلص المجال الصحي المتسع إلى نطاق ضيق.²

ولعله من الواجب التركيز على محددات أخرى للتعامل معها بهدف:³

- (1) تعزيز وترقية الصحة
- (2) ومنع اعتلال الصحة
- (3) وعلاجها عند الاعتلال أو المرض

وتلك المحددات التي يجب التعامل معها هي:⁴

- (1) المحددات السياسية
- (2) المحددات الاجتماعية
- (3) المحددات الاقتصادية
- (4) المحددات البيئية
- (5) المحددات الحضارية

¹ سمير فياض، المرجع السابق، ص.12.

² المرجع نفسه، ص.09.

³ المكان نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص ص.09، 10.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

ثالثاً: الخدمة الصحية

تعتبر الخدمة الصحية نتاج عملية شاملة متعددة الأطراف بدءاً من عملية تحديد الأهداف وتوفير وتوجيه الموارد إلى غاية تحقيق هذه الأهداف وتقويمها من أجل تصحيح أو تطوير الوضعية.¹

وتتميز الخدمة الصحية بعدة خصائص أهمها:²

- قلة التنميط والتوحيد للخدمة الصحية
- التنبؤ بالطلب على الخدمات الصحية
- الخدمة الصحية منتج غير ملموس
- الخدمات الصحية غير قابلة للتأجيل أي تتميز بالسرعة

¹ دبون عبد القادر، "دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية(حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة)"، مجلة الباحث، ورقلة-الجزائر: مطبعة جامعة قاصدي مرباح، ع.11 (2012)، ص.216.

² المرجع نفسه، ص ص.216، 217.

المطلب الثالث: نحو تبيان العلاقة بين "البيئة والصحة" وربطهما بالسياسة العامة العالمية كجانب

أدائي للحوكمة العالمية

الفرع الأول: العلاقة بين "البيئة والصحة"، والسياسة

تشمل **البيئة الصحية** على الجوانب الخاصة بصحة الإنسان شاملة نوعية الحياة وذلك عن طريق العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والنفسية في البيئة، وتدل أيضا على النظرية والممارسة لتقدير وتصحيح ومنع وتحكم العوامل البيئية التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على صحة الأجيال الحالية والمستقبلية. وبالأحرى، مفهوم **الصحة البيئية** يشمل جوانب متعددة من صحة الإنسان، التي يمكن أن تتأثر بالعوامل البيئية المختلفة، ونعني بها الأمراض والعلل التي يمكن أن تصيب الإنسان نتيجة اختلال الظروف البيئية المحيطة به.

على إثر ذلك، سنركز على مفهومين أساسيين هما **الايكوبوليتيكس والبيو بولتيك** حتى يتسنى لنا بذلك ربطهما بالسياسة العامة واسقاطهما فيما بعد على المستوى العالمي؛ إذ يتعلق **الايكوبوليتيكس** بالعلم الناتج عن التزاوج ما بين علم السياسة وعلم البيئة، ويعرف بأنه "حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والاجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجيات البيئية؛ مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية".¹

إن **الايكوبوليتيكس** يمثل جزءا من **السياسة العامة**، خاصة وأن تلك السياسات البيئية لا تنحصر في معالجة أضرار البيئة وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان؛ كما تسعى بدورها إلى رسم معالم واضحة لأهداف تطبق على مختلف المستويات وتضطلع بها جهات رسمية وتنطلق من التخطيط إلى التنفيذ وصولا إلى التقويم والتقييم".²

¹ إيمان عبد المنعم زهران، المحدد الماني كآلية للصراع في المشرق العربي (القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.15.
² المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

أما البيو بوليتيك فيعني استيلاء السلطة على جسم الفرد برمته، حيث يعتبر الأفراد كنوع من الكيان البيولوجي بأجسادهم وحياتهم، ويرتبطون بذلك ارتباطا وثيقا بعمليات الدولة وتتدخل هذه الأخيرة في كافة ظواهر حياتهم مثل الصحة والموت والولادة وهلم جرا.¹ بمعنى أن البيوبوليتيك علم يهتم بالأفراد من جهة صحتهم ووقايتهم من الأمراض المعدية والخطيرة وتلقيحهم وتحرص على تغذيتهم وتصون أجسادهم وتنظم رغباتهم وتعقلن طرق تصرفهم في أجسادهم.

فمشروعية السلطة السياسية أصبحت مؤسسة على جودة سياستها الحيوية التي تمارس على السكان عبر آليات علمية بيولوجية وذلك عبر قطبي السياسة الحيوية وهما:

• السياسات التشريحية: **anatomico-politics**

"السياسة التشريحية للجسم البشري" حسب "فوكو" مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانضباط، أي ينظر للجسم كآلة يتم ضبطها، وترويضها، مع انتزاع فائدته وطواعيته ودمجه في أنظمة مراقبة، وبالتالي، لا بد من استثمار الجسم الحي وتثمينه وإدارة قواه على نحو توزيعي.²

• السياسات الحيوية:

تركز على الجسد مزود بعمليات حيوية، هذه العملية تجعل الفرد كائن حي يرتكن لركائز بيولوجية، كالصحة والانتجاب والحياة، انتاج الجنس كقوة، انتاج الجنس كسكان، أو ككيان جماعي...كلها تشكل موضوع الرهان السياسي³ ومحور للسلطة الانضباطية أي هذه التحركات تشكل خطوات مختلفة متدرجة من الانضباط إلى الخضوع، وهي عملية يمكن أن تتخذ فيها السياسة الحيوية لتشكل مرحلة وسيطة ضرورية لإعادة توجيه التحقيق، وهذا مرتبط بشكل وثيق جدا بمفهوم القوة التي تميل إلى منع أو على الأقل التقليل من عمليات تشكيل الذات.⁴

¹ Catherine Mills, "Biopolitical Life", in, Jakob Nilsson & Sven-Olov Wallenstein, **Foucault, Biopolitics, and Governmentality** (Stockholm: Södertörn Philosophical Studies, 2013), p.73.

² Sven-Olov Wallenstein, "Introduction: Foucault, Biopolitics, and Governmentality", in, Jakob Nilsson & Sven-Olov Wallenstein, op cit, p.11.

³ Ibid., p.12.

⁴ Ibid., pp.16, 17.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

بالنتيجة، الايكوبوليتيكس والبيوبوليتيك منظوران حديثان في عملية اتخاذ القرار يفرضان على الدولة عددا من الالتزامات التي تكمن في الشروط الضرورية لحماية البيئة وحفظ الصحة وتجنب المشاكل سواء أكانت بيئية أو صحية، بما يخدم ويدعم الأهداف السياسية المختلفة.

وعلى أساس ذلك، يمكن أن نطرح السؤال التالي: كيف نحقق صحة البيئة؟ الجواب هو أن صحة البيئة ونظافتها يمثل أحد العوامل الرئيسية للمحافظة على صحة المجتمع بشكل عام، وصحة المجتمع تبدأ بصحة الأسرة والبيت مكان عيش الأسرة يجب أن يُعطى الكثير من الاهتمام، لأن النظافة جزء رئيسي من الوقاية، والوقاية خير من العلاج وأجدى وأقل تكلفة.¹ لأن ذلك، سينعكس على صحة الفرد؛ فالبيئة تعتبر جزءا أساسيا وهاما، إن لم تكن أهم مكون من مكونات البرنامج الصحي للمجتمع وفي الواقع يعتبر برنامج صحة البيئة أهم عامل في خفض نسبة انتشار أمراض ومشاكل صحية كثيرة، وصحة البيئة تهدف بشكل عام إلى مكافحة المرض ومنع انتقال العدوى وذلك بعدة طرق أهمها: التطهير، حماية وتنقية مصادر المياه، صحة الأغذية، تطهير الهواء والتهوية، صحة البيئة.²

والعلاقة بين البيئة والحالة الصحية كانت محور التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية جوان 2006 بعنوان "الوقاية من الأمراض من خلال بيئة صحية"، والذي يعتبر من أكثر الدراسات النمطية شمولية، في تحديد سبل الوقاية من المخاطر البيئية، وركز هذا التقرير على العلاقة السببية المباشرة بين البيئة والأمراض، ومن خلال سير جوانب تأثير البيئة على الأمراض المختلفة، وهو ما يعتبر اختراقا مهما في فهم أشكال التفاعل بين البيئة والمرض.³ فمثلا، تشير الإحصائيات المتضمنة في التقرير، إلى أن أكثر من ثلاثة عشر مليون وفاة سنويا، تحدث نتيجة أسباب بيئية كان من الممكن تجنبها. بينما ينتج قرابة ثلث الأمراض والوفيات التي تحدث في مناطق العالم الأكثر فقرا، من جراء أسباب بيئية. هذا وجدير بالذكر أن العلاقة بين تأثير الظروف البيئية والحالة الصحية كان دائما محل اهتمام العاملين في مجال الصحة العامة الدولية، وتم تضمينه في العديد من المبادرات العالمية، مثل إعلان القرن الصادر عن الأمم

¹ أحمد محمد بدح وآخرون، الثقافة الصحية، ط.5 (الأردن- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015)، ص.166.

² المرجع نفسه، ص.164، 165.

³ أكمل عبد الحكيم، "الظروف البيئية وأثرها على الحالة الصحية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/11).

<ehsat(25)/165.htm>http://www.siironline.org/alabwab/taqharer

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

المتحدة (United Nations Millennium Declaration)، مع إدراجه في العديد من الاجتماعات الوزارية الإقليمية الخاصة بالصحة والبيئة.¹

الفرع الثاني: ربط الصحة والبيئة بالسياسة العامة العالمية كجانب أدائي للحوكمة العالمية

بناءً على ما تم طرحه أعلاه، البيئة والصحة تستندان إلى أولويات تحددتها حاجة الإنسان في المجتمع، هدفهما الأول والرئيس هو سعادة الإنسان، فبجمع كل العوامل النفسية والاجتماعية والبيئية للصحة يساوي "الإنسان ككل"، كما وأن هذا التركيب من جهة يعالج تناول الكلي للعلوم والفلسفة والتاريخ والسياسة والاقتصاد... الخ، ومن جهة أخرى، يؤكد على إدراك أهمية العلاقات البيئية والصحة/أو العلاقات الصحية والبيئة داخل أي نظام واندماج عناصرها المختلفة داخل الكيان الكلي.

وعلى ذكر الكيان الكلي، يعني أن نهتم بالقضايا الكلية والعامة التي تهتم الرأي العام مثل البيئة والصحة على أساس أنهما قضيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، ويمكن لكل واحدة منها على حدا أن تبدأ على نطاق محدود، وتحظى باهتمام فئة اجتماعية أو سياسية واحدة، أو مجموعة من المواطنين ثم تتطور إلى أن تؤثر على الأخرى، كما وتصبح قضية عامة بسبب فئات واسعة من المواطنين مع تلك الفئات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تحظى هكذا قضايا باهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية وقادة جماعات المصلحة والضاغطة، ووسائل الإعلام وسرعان ما تتسع دائرة الاهتمام لتشمل المعنيين برسم وتنفيذ السياسات العامة فيقومون بتحليلها وإخضاعها للنقاش والتوصل إلى حلول مناسبة لها.

استطراداً، يمكن ربط رسم السياسات العامة بما يخص هاتين القضيتين-البيئة والصحة- بالمستوى الكلي (Macro level) الذي يعمل على إدراك مشاكل المواطنين البيئية والصحية على المستوى العالمي، والاستجابة لها بالكيفية التي تحقق أعلى درجات الرضا وتقديم أفضل الخدمات الممكنة لهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأسبقيات أو تقديم الأهم على المهم عند التعامل مع حل هذه المشاكل، لأن الحاجة المعروفة التي سيتخذها صانع القرار في تنفيذ السياسات العامة لا بد من توافر المعلومات لضمان صحة الادعاء والاستدلال على مدى فاعلية أو احتمالية حدوث نتيجة تطبيق سياسة ما لإقناع الجمهور أو الرأي العام.

¹ أكمل عبد الحكيم، المرجع السابق.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

والسياسة العامة العالمية حسب هذا الطرح وكما نعلم، عبارة عن مجموعة متداخلة من عمليات مفككة للمداورات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين الدولة المركزية الرسمية والمنظمات الدولية والفواعل غير الحكومية حول وضع قواعد مشتركة وأجندات سياسية لضمان وتأمين الحاجيات العامة العالمية أو تخفيف المشاكل العابرة للحدود الوطنية.¹ ولا يمكن فصلها عن العمليات الطبيعية لصنع السياسات، وليس من الضروري أن تكون مرتبطة بهياكل ذات سيادة في اتخاذ القرارات، أي لا يعني الطلاق بين عمليات السياسات العالمية والوطنية،² لذلك على فواعل الحوكمة بشقيها أن تختار السياسات التي تنتج مكاسب للمجتمع العالمي خاصة ما يتعلق بالبيئة والصحة أكثر مما تكلفه من أعباء بأكبر قدر ممكن، ويفرض أن تكون هذه السياسات محصلة سلسلة متتالية من قرارات الاختيار في ظل معرفة كاملة ومجموعة معروفة تضم كل الاختيارات البديلة.

¹ Dian Stone and Stella Ladi, "Introduction: Global Public Policy and Transnational Administration", (Retrieved on: 05/10/2015).

<http://www.icpublicpolicy.org/conference/file/reponse/1433764045.pdf>

² Dian Stone, **Global Public Policy, Transnational Policy Communities, and Their Networks** (The University of WARWICK, 2008), p.03.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

المبحث الثاني: الأمن كممارسة خطابية ودوره في مراجعة عملية رسم السياسات العامة

الأمنية¹ العالمية لـ"البيئة والصحة"

ليس بالغريب عنا أن تحتل التحديات والتهديدات الأمنية بؤرة اهتمام الخطاب السياسي على المستوى الرسمي بالنسبة للسياسة العامة للسياسة الوطنية، لكن الأغرب أن ينتقل ذلك إلى المستوى العالمي بالنسبة للسياسة العامة العالمية، كما يعبر عن ذلك مضمون الخطاب السياسي رسمياً-الدول كفاعل رسمي- للسياسة العامة العالمية باعتبارها الجانب الأدائي للحوكمة العالمية "الكيان المرجعي"، وغير الرسمي-الفاعِل غير الرسمية/غير الدولاتية، وشعبياً؛ لأن التهديدات الأمنية لاسيما البيئية والصحية منها لم تعد موضوعاً يقتصر على الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الوطنية والإقليمية والدولية والعالمية، بل اتسعت دائرة الاهتمام الرسمي بهذه القضايا الأمنية كتهديدات وجودية على نحو غير مسبوق، إلى اهتمام الشعوب بذلك.

أي أنه في السنوات الأخيرة أصبح الأمن، يُمارَس الخطاب عنه بواقعية أي بمجرد ذكر قضية ما بأنها تشكل تهديداً أمنياً مباشرة تحاول كل فواعِل الحوكمة اتخاذ الإجراءات والخروج بقرارات سياسية بشأنها ويؤيد ذلك الجمهور على الأقل بأكثر قدر ممكن من الاستجابة ترضي تلك الفواعِل، ما يبين أن هناك مشاركة الفضاء العام لاسيما على المستوى العالمي.

ويمكن رؤية ذلك ببساطة من خلال الدور الذي أداه فعل الخطاب لـ"نظرية الأمانة" لأن الأمن كممارسة خطابية ساهم في مراجعة رسم السياسة العامة الأمنية العالمية عن طريق خلق الضبط التشاركي بين الفواعِل الرسمية وغير الرسمية والجمهور لضبط قضايا البيئة والصحة العالمية ووضع حدود لمخاطرها على الأقل من الناحية النظرية.

¹ عادل زقاغ، سميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمنة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، ع.1 (جويلية 2011)، ص.76.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

لذلك سيحوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية، بحيث تمت عنونة المطلب الأول ب: البيئة والصحة ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن المحوكم عالميا-التضمين التتويجي لـ "القطاعات/ المستويات/ الفواعل"، ثم المطلب الثاني بعنوان: من التسييس إلى الأمننة: العلاقة التي تبنى في الخطاب بين قطاعات السياسة العامة "البيئة والصحة" والموضوع المرجعي "الحوكمة العالمية"، وأخيرا المطلب الثالث والذي تمت عنونته ب: من الخطاب إلى الممارسة- الأفعال الخطابية المرتبطة بالفواعل الأمنية للحوكمة العالمية بشأن القضايا البيئية والصحية كتهديدات أمنية وجودية.

المطلب الأول: "البيئة والصحة" ضمن إطار التحليل التوسعي للأمن المحوكم عالمياً-التضمين التنويعي

١- "القطاعات/ المستويات/ الفواعل"

في عالم الحوكمة العالمية ارتقى مفهوم الأمن الشامل، الذي يمكن تفسيره في أحسن الحالات، بوصفه (أمنًا جماعياً ومتعدد الأبعاد للأملاك المشتركة بين مكونات البشرية)، وقد نشأ هذا المفهوم من التقارير المتتابعة التي قدمتها كل من لجنة برانت، ولجنة برانتلاد ورامفال التي أوصت بإعادة صياغة مفهوم الأمن على أساس التعددية، لتتمكن الدول، والمنظمات البيحكومية، وغير الحكومية، من مواجهة الأخطار الجديدة بشكل جماعي.¹ ويتضمن هذا المفهوم أشكال أمن الدول (العسكري، والسياسي، والمجتمعي، والاقتصادي) كلها، إضافة إلى الأمن البشري (البيئي، والغذائي، والصحي، والتكنولوجي، والعلمي)، في مسعى يجب أن يكون تضامنياً وتعاونياً، لكن يبقى تفعيله شديد التعقيد، إذ ثمة احتمال قوي أن تختزل رؤيته بالأمن الشامل للممثل الفردي، للدولة أو لمجموعة من الدول، الذي يمكن أن يفهم بوصفه أمنًا ينطوي على عدة مخاطر.²

لكن تناول القضايا البيئية والصحية في إطار قالب أمني يتعدى علاقة الفرد بالبيئة، فهو يندرج ضمن رؤية شاملة للأمن الجماعي،³ لاسيما وأن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة اتسع بفضل "بوزان" ومقارنته التوسعية؛ إذ ميز بين خمسة قطاعات: عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي، ما ساهم في إدخال تهديدات أمنية جديدة، بالنسبة للأمن العسكري يتعلق بأمن الدول والمساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب لأن القوة العسكرية هنا هي مصدر التهديد الرئيسي للدولة. بمعنى آخر، أن الأمن العسكري يرتبط بالقوة العسكرية للدولة وقدرتها على مجابهة الأخطار والتهديدات العسكرية الموجهة إليها من الخارج، فنجد أن هناك من يعرف الأمن على أنه الضرورة الإستراتيجية للدفاع عن الدولة، والبعض الآخر يعرفه بالإجراءات التي يجب أن تتخذ لحماية كيان الدولة، وأخيراً هناك من يركز على

¹ قاسم المقداد، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات السياسية، الجزء الأول (سورية- دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014)، ص.82.

² المرجع نفسه، ص.82، 83.

³ جابر عصفور، مشرفاء، دول وعولمة-استراتيجيات وأدوار، ط.1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص.168.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

القدرات اللازم توافرها من أجل مواجهة المخاطر التي تهدد الأمن.¹ وتتلخص السمات الأساسية لهذا الاتجاه فيما يلي:²

- أ- أنه يربط بين القدرة العسكرية للدولة كما يربط مفهوم الاحتفاظ بالقوة التي تستخدم الردع من حيث إجبار الدولة المعادية على عدم القيام بعمل عسكري.
- ب- إن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري أساسا ومصدرها خارجي وبالتالي، يجب مواجهتها بتعظيم القوة العسكرية.
- ت- إن مسؤولية تحقيق الأمن القومي تقع على عاتق الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

أما "الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها،³ وهويتها بشقين داخلي وخارجي؛ حيث يتعلق الشق الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما الشق الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.⁴

في حين يخص الأمن الاقتصادي النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة،⁵ ومسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فإن الأمن هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تعني بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، لذا نجد أن تناول مفهوم الأمن بمعنى التنمية والاكتفاء الذاتي والرفاهية، يتضمن ثلاثة عناصر هي:⁶

- أ- إن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة.

¹ سرور جرمان سرور المطيري، تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013 (القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص.08.

² المرجع نفسه، ص ص.08، 09.

³ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

⁴ سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.08.

⁵ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

⁶ سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.09.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

ب- تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسب من الاكتفاء الذاتي يمكن الدولة من تجنب إمكانية الضغط عليها من الخارج.

ت- إن الموارد الاقتصادية التي تخصص لتحقيق الأمن لا تعد خسارة حيث أن العائد الذي يعود على الدولة نتيجة لتحقيق أمنها هو عائد مجزى.

والأمن المجتمعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها،¹ فهذا الأمن بعبارة أخرى، يرمي إلى توفير للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء والولاء.² وأخيرا الأمن البيئي الذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.³ وتحقيق الأمن البيئي لا يمكن أن يتم بشكل سليم إلا من خلال:⁴

- 1) تنظيم جميع مجالات التعامل الدولي، وسيادة علاقات حسن جوار حقيقية بين الدول، واستبعاد الحلول العسكرية والقهر والسيطرة والاحتواء والتسلط والتمييز وغيرها.
- 2) إقامة تعاون بيئي حقيقي بين مختلف الدول والاهتمام بالإنسان كقيمة مطلقة، وتوفير الظروف الكفيلة التي تضمن له إمكانية ممارسة أهم حق من حقوقه وهوقه في الحياة الطبيعية بعيدا عن القهر والفقر والمرض والجوع، وكل ما يعيقه عن ممارسة إنسانية.
- 3) صيانة أنظمة قانونية محددة وملزمة لحل المشاكل البيئية تمكن من تنظيم اقتسام واستغلال المياه والموارد الطبيعية الأخرى وتوفير الحماية لها من التلوث والتدهور وعدم الاخلال بالبيئة وصيانة معوقاتها والحفاظ على أمنها.

ولا غرابة في ذلك كون العلاقة وثيقة ومتبادلة بين جميع هذه المسائل، ولأن الأمن يشكل منظومة متكاملة تشمل جميع العلاقات الدولية دون الاستثناء، وانقاص أي عنصر من عناصر الأمن يعني أن منظومة

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

² سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.09.

³ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.16.

⁴ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.15، 16.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الأمن ليست وحيدة أو مستقرة. فالأمن لا يمكن أن يكون إلا شاملا ومتبادلا، فمثلا تهديد الأمن السياسي أو العسكري يعني احتمال حدوث الحروب والحروب تعني الكوارث البيئية.¹

علاوة على ذلك، فهناك ترابط عضوي بين قطاعات الأمن، ولا يمكن حصر الأمن في الجانب العسكري كهدف أساسي وأولي للسياسة العامة على الأهداف الأخرى البيئية والصحية، إذ يمكن في هذه الحالة أخذ الأمن البيئي والصحي ضمن القطاع الخامس الذي طرحه "باري بوزان" عن الأمن البيئي طالما فيه هدف حماية بقاء الإنسان وسلامته بدنيا وعقليا واجتماعيا ضمن محيط حيوي سليم أيضا.

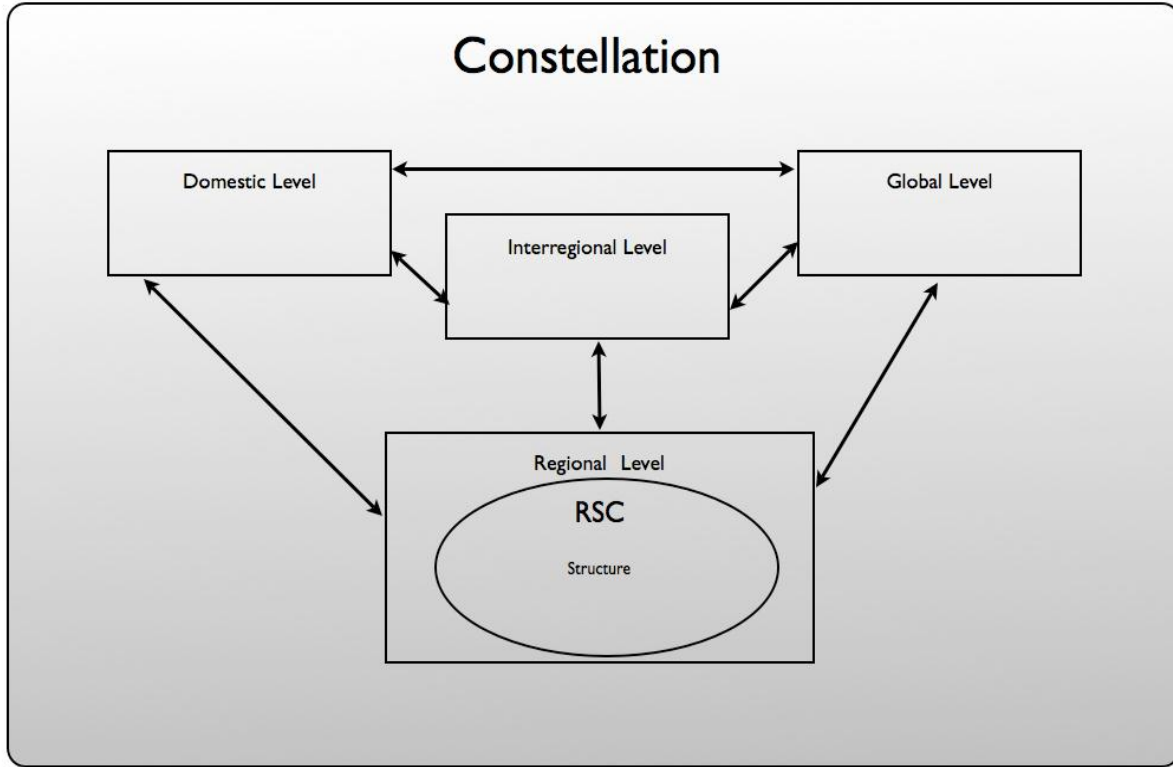
ويعتبر "ماكنمار" أبرز من نظر لمفهوم 'الأمن' وربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة"، وقال: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".²

هذا من جهة القطاعات أما من جهة مستويات الأمن فهي تظهر في الشكل التالي الذي يوضحها على شكل كوكبة.

¹ مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص ص. 14، 15.

² هائل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص. 19.

الشكل (06): مستويات/ أو كوكبة الأمن Constellation Security



المصدر:

Telmo João Gabriel Viera, "Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security" (Thesis for the Degree of Doctor of philosophy in Arab and Islamic studies, The university Exeter, March 2009), p.241.

ويظهر هذا الشكل وفق رؤية "باري بوزان" التي تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام العالمي، و"نبد السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات".¹ بحيث يتضح أن الأمن ذو مستويات تتضح على شكل كواكب تخضع في الأساس لعلاقات ارتباطية، تربط بين التفاعلات التي تحدث في المستوى الوطني، الإقليمي، الدولي، العالمي، يمكن أن تكون ضمن كيان ونسق واحد "الحوكمة العالمية"، بوصف هذه الأخيرة نابعة عن إفرازات ممارسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية لوظائفها واضطلاعها لحل المشاكل والمخاطر التي تسببها أكبر القضايا العالمية.

¹ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص.14.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

من هنا يمكننا الحديث عن مستويات الأمن وهي خمس مستويات رئيسية كما يلي:

(1) **الأمن الفردي:** يعتبر من مستويات الأمن إذ يمثل أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، وهذا الركن المادي للأمن، أما الركن المعنوي فهو يعبر عن الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع الذي يعيش فيه، وأهمية نشاطه ودوره للجماعة والمجتمع ومنحه مركزا مميزا في المجتمع تقديرا له.¹

(2) **الأمن الوطني:**² ويعني أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية وداخلية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن الوطني الذي يعد المستوى الأساسي للأمن، والذي تسعى الدول لتحقيقه على المستوى الداخلي والخارجي وتنتهج كل السبل والآليات لتحقيق ذلك، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية للدفاع عنه.³

(3) **الأمن الإقليمي:** ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في آن واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، ومضمون سياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول أي الوحدات السياسية الاجتماعية القائمة على هذا الإقليم،⁴ ويجري ذلك ضمن دائرتين:⁵

أ- الدائرة الداخلية المتعلقة بالدول الموجودة في نطاق إقليم معين.

ب- الدائرة الخارجية المتعلقة بالدول الموجودة خارج نطاق إقليم معين.

والأمن الإقليمي أصبح من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي على حد سواء، من خلال التأثير والتأثر، والدور والقوة، والبناء المؤسسي، ومجمل التفاعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية، الفرعية أو الأساسية. فالأمن الإقليمي يتضمن إطار من الديناميكيات المختلفة مثل دور وعدد ونوعية

¹ سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.10.

² استخدم مصطلح "الأمن الوطني" بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، تحديدا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة-الأمة وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية، وأطر مؤسساتية للأمن وصولا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي" خلال نهاية القرن الماضي، وسادت مصطلحات مثل (الاحتواء، الردع، التوازن، التعايش السلمي) كمقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلام، وتجنب الحروب المدمرة التي عصفت بالعالم في بداية القرن الماضي. لمزيد من المعلومات أنظر:

- ميلاد مفتاح الحرائي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط (كردستان- العراق: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013)، ص.21-26.

³ سرور جرمان سرور المطيري، المرجع السابق، ص.10.

⁴ علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.57.

⁵ المرجع نفسه، ص.57، 58.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

القوى الفاعلة فيه، وتوجهاتها، ونوعية المنافع والتحديات المشتركة القائمة عليه.¹ ومن أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي تشير إلى أعمال "بوزان" و"ويغر"، ويتمتع النموذج (البوزاني والويغري) بثلاث مستويات أثرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم، وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات وتحديات، وتهديدات، وأن كل قوة في الإقليم تنظر إلى الأخرى على أنها، منافس إقليمي، أو قوة صديقة.²

- (4) **الأمن الدولي:** ينطوي مفهوم الأمن الدولي على مضمون ذو دلالتين سياسيتين في آن واحد:³
- **الدلالة الأولى:** تشير إلى أمن الوحدات السياسية كلها في النظام الدولي، أي الدول فقط وتحديدا، ولأن المقصود هنا ليس دولة بعينها ولا دول إقليم بذاته، بل المقصود الدول كلها دون استثناء، فسيكون 'الأمن الدولي' المفهوم المناسب للتعبير عن ذلك.
 - **الدلالة الثانية:** تشير إلى متغيرين قديم وجديد، **فالمتغير القديم** هو الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة منتشرة في أنحاء متعددة من العالم بما يجعل أمنها مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها تلك الأنظمة وتسيطر عليها، وهو ما يعني أنه 'أمن دولي'. أما **المتغير الجديد** فيظهر في صورتين، صورة النظام الرأسمالي وسياساته الاستعمارية أولا، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا، بكل ما نتج وينتج عن هاتين الصورتين من تغير في مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومصالحها، مما انعكس وينعكس في الحالتين في إضفاء أبعاد متسعة وشاملة على المطالب والمخاطر الأمنية، وهو ما استدعى ويستدعي اتساعا وشمولا مماثلين في المفاهيم الأمنية ومتطلباتها. لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه في ظروف أدركت فيها الدول كلها، اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم، وحاجتها إليه لاستيعاب تلك الشروط في إطاره واستخدامه للدلالة عليها.

- (5) **الأمن العالمي:** وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الأمن الدولي واختلاطا به، ولكن الفارق الجوهرى بينهما، يكمن في اقتصار مفهوم الأمن الدولي في دلالته على الوحدات السياسية

¹ ميلاد مفتاح الحراشي، المرجع السابق، ص. 15.

² المكان نفسه.

³ علي عباس مراد، المرجع السابق، ص. 59، 60.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الاجتماعية(الدول)، واتساع نطاق مفهوم الأمن العالمي ليشمل بدلالته في آن واحد: الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، فضلا عن الوحدات الجديدة في النظام الدولي من غير الدول والتي بدأت بالظهور منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات.¹

وظهور مفهوم الأمن العالمي الذي لا يقتصر على الدول أو يختص بها فقط، بل يشمل أيضا وإلى جانبها الوحدات الدولية الجديدة التي أصبح لها هي الأخرى مطالبا الأمنية، لذلك، بات مفهوما الأمن العالمي، والأمن الدولي يختلفان من حيث:²

- عدد وطبيعة أطراف كل مفهوم.
- نوعية المطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية الوسائل والأساليب المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.
- نوعية ومستويات الاستجابة المناسبة للمطالب الأمنية لأطراف كل مفهوم.

ويعني ذلك، أن قضايا الأمن العالمي، لم تعد قضايا ذات طبيعة سياسية فحسب، بل أصبحت أيضا قضايا مجتمعية كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتلوث والتصحر والمخدرات...إلخ، لذلك فإن الأمن العالمي يشمل في نطاقه الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي.³

أما بالنسبة لمستويات الحوكمة نجدها كذلك تمتد إلى مستوى المحلية، وإلى مستوى الدول القومية (مثل ضمان تشريع بيئي وصحي فاعل)، وإلى المستوى الإقليمي (مثل التشريعات الأوروبية في مجالات الفلاحة، وتديبير المياه، والتديبير البيئي التي تؤثر في السياسات البيئية الوطنية)، وإلى المستوى العالمي الذي يتجاوز الحدود الوطنية والسيادة على الثروات الطبيعية مثل الرقابة على التدفقات والاستثمارات العابرة للحدود، ما يستلزم ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الاستغلال

¹ علي عباس مراد، المرجع السابق، ص.60.

² المرجع نفسه، ص.61.

³ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

المفرط للموارد الطبيعية، ومعالجة آليات صنع القرار في كل مستويات الحوكمة مثل الدمج بين المعارف المحلية والمعارف العلمية.¹

فبالتالي، إذا حاولنا ربط الأمن بالحوكمة يمكن القول بأن هناك **حوكمة أمنية** تسعى إلى حوكمة أمنة والمعبر عنها بمجمل التدابير والسياسات المتصلة بالمجال الأمني، والتي تسعى إلى الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن بكل مقوماته وأبعاده، عبر توفير مَنَاحُ الاستقرار وتأمين العلاقات المختلفة، وذلك عبر كل مستويات الحوكمة أين يمكن لمجموعة من الفواعل ضمن نطاق كل مستوى المضي قدما نحو تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

بهذه الطريقة يمكن القول بأنه لا يمكن البحث عن إضفاء الطابع الأمني على قضايا البيئة والصحة في ظل الحوكمة العالمية دون معرفة من تكون هذه الفواعل التي تتبنى خطاب لغوي يعمل على الاستدلال بوجود تهديد يمس ببقائها؟ وعلى أي مستوى من مستويات الحوكمة الأربعة نخطب؟ ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل بالقول أن الحوكمة تهدف إلى ضبط أي مجال لاسيما الأمني الذي من خلاله تتفاعل الوحدات السياسية المختلفة، ونخص بالذكر الحوكمة العالمية لأننا بصدد العمل الشبكي والتعاوني وأن هذه الوحدات أو الفواعل رسمية كانت أم غير رسمية تحدث تعاملات بداخله لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها، ما يعني عدم تراجع أو تقلص دور الدولة، وإنما ظهور أشكال جديدة من السلطة تعمل على إنشاء أنظمة خاصة ووضع معايير عالمية وسياسة المجتمعات عبر الوطنية، الأمر الذي يخلق شبكات السياسات والترتيبات القانونية التي تولد بدورها عمليات الحوكمة الأمنية العالمية؛ لأن واقع الحال في السنوات الأخيرة جعل من مشاركة الفواعل غير الدولاتية في صياغة رؤى مشتركة وتوحيد المواقف وحتى في خلق رأي عام مناوئ ومعارض لبعض السياسات الأمنية كالمضرة بالبيئة مثلا.

¹ الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، رؤى إستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع.8 (أكتوبر 2014)، ص.ص. 35، 36.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

نتيجة ما تم طرحه، يتبن لنا أننا نخاطب على المستوى العالمي الذي يركز على التهديدات البيئية والصحية، وسيكون التركيز على مسألة كيف يمكننا إدارة هذه المشاكل لتحقيق الأمن في جميع العالم عبر خطاب الأمانة؟ وما هي المؤسسات الموجودة والكفيلة لإحداث وإدارة التغيير اللازم للبقاء على قيد الحياة؟¹ ببساطة الإجابة هي الفواعل الأمنية للحكومة العالمية من يقوم بذلك، إذ تجمع بين توليفة من أنشطة جزئية ووظائف فرعية متباينة في كل مستوى تقود إلى مستوى عالمي أعلى يهيئ الظروف للعمل الجماعي وتطبيق القانون. لذلك، لا بد من أن تتبنى لغة أمنية على مستوى عالمي تقنع الجمهور بوجود تهديدات للحكومة العالمية "الكيان المرجعي".

¹ Harold Damerow, "Level of Analysis Problem Within the Global System", (Retrieved on: 06/05/2015).
<faculty.ucc.edu/eg-damerow/Level_of_analysis>

المطلب الثاني: من التسييس إلى الأمانة: العلاقة التي تُبنى في الخطاب بين قطاعات السياسة

العامة "البيئة والصحة" والكيان المرجعي "الحوكمة العالمية"

لقد ركز التحليل المعاصر في السياسة العامة على مسألتين رئيسيتين ذات طابع نظري وعملي في آن واحد؛ الأولى هي مسألة انتقال قضية مجتمعية إلى الميدان السياسي.¹ بأية شروط تصبح الرهانات الجماعية، وتسويات المصالح الفئوية، موضوعا لسياسات عامة، وتستدعي تعبئة وسائل إدارية وتقنية، واستخدام إجراءات، وإقامة ميزانيات. إذ هذا التسجيل لانشغالات القادة المنتخبين على جدول الأعمال يشكل ما اتفق على تسميته بالوضع في المفكرة السياسية.² أما المسألة الثانية فتتعلق بعالم التمثلات، والمعارف، والإدراكات، الذي يشكل اللوحة الخلفية للسيرورة التقريرية التي تم إطلاقها.³

ولإدراك البقاء على قيد الحياة، يرى الفاعل المؤمن أن التهديد لا يمكن معالجته بشكل كاف عن طريق التدابير العادية، فبدلاً من ذلك يجب أن يتم الرد عليه عن طريق إعلان حالة الطوارئ، باستخدام كل الوسائل اللازمة من خلال انتهاك وتجاوز قواعد السياسة العادية.⁴ وذلك انطلاقاً من معيار طبيعة القضية المطروحة في السياسة العامة، بمعنى آخر، هو أن أية مسألة، بدون شك لا تعد سياسية من حيث الجوهر على سبيل المثال حماية البيئة في عهد التصنيع الأوروبي لم تكن كذلك،⁵ في حين أن هذه الظاهرة تمثل أعلى من حدتها اليوم بالنسبة للاتحاد الأوروبي بصفة خاصة والاستقرار العالمي بصفة عامة، وإلا لماذا هناك تعبير لتسميتها سياسياً وأمنيتها؟

وبالتالي، أمانة قضية معينة، يكون أولاً بزحزحتها من حيز التسييس إلى حيز الأمانة وهذا بتحويل مسألة بالحسبان من إشكالية بعبارات سياسية إلى إشكالية بعبارات أمنية؛ أو بالأحرى أخذ قضية مجتمعية بالحسبان من قبل سلطة سياسية، يتم ربطها في الواقع بالتمثلات التي تولدها، في عالم معين من المعتقدات، فهو شعور يشاطره المعنيون أو ممثلوهم، بأن شيئاً ما "لا يسير على ما يرام" وأن السلطات العامة تعمل لإيجاد علاج لهذا الوضع، مع وجوب ترجمة هذه بلغة سياسية، وهذا بالخصوص ما يسميه "جان باديوولو" بإجراء "وضع بطاقة" الذي يمكن تسميته الرهان بعبارات تجعله متعلقاً باختصاص

¹ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.494.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ Shur Working Paper Series, op.cit, p.03.

⁵ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.495.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

السلطة العامة،¹ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لتأطير قضية معينة واعتبارها تهديدا وجوديا يكون بنقلها من أجندة السياسة العادية إلى السياسة الاستثنائية".² والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (07): أمنة قضية مُسيَّسة



المصدر:

- Sezer Özcan, « Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School », (Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013), p.10.

لكن هذا التوظيف يوحي بأن هناك مرجعية سياسية عامة تكمن إذا، في المقام الأول، في مجموع الإدراكات، والمعايير، والقيم التي ستبني انطلاقا من القضية التي ينبغي معالجتها، وتُحدّد أطر العمل الذي يمكن النظر له، وليس هناك من معارف شاملة حول معطيات مسألة أمنية ما غير التي تقرر السلطات العامة التصدي لها.³ لأن التأطير يرتبط بالإدراك بالدرجة الأولى كما أشرنا آنفا، فالأمن ممارسة خطابية؛ لأن خطاب الفاعلين هو الفعل الذي يحدد الكيفية التي ننظر بها لحدث ما، وتصفيته يكون من منظار إدراك هؤلاء الفاعلين، لكن بالنسبة لمدرسة كوينهاجن التفاعل بين الفاعل المؤمن والجمهور ضروري لنقل القضية من أجندة الأمن العادي إلى الأجندة السياسية، فهذه العملية تكون بـ:⁴

1- إدعاء الأمنة من صنع الفاعل

2- إضفاء الشرعية من قبل الجمهور

¹ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص ص. 495، 496.

² Shur Working Paper Series, op.Cit., p.03.

³ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص. 498.

⁴ Robin E Walker and Annette Seegers, op.cit.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

إلا أنه بالمقابل، إذا ما تم الاستدلال بالجوانب السياسية والعسكرية المُؤسَّسة في هذا الصدد نجد هذا لا يصدق في بعض الأحيان، إذ يمكن ربط هكذا تهديدات بالإدراك، ويمكن للدول حسب مرجعية السياسة العامة أن تستند لـ"مجموع المعايير والقيم المقبولة في لحظة معينة"¹ ما يشعرون لها أن تتخذ تدابير طارئة للدفاع عنها ضد أي هجوم عسكري، وهذا النوع من التهديد لا يحتاج إلى أن يُلَقَى قبولا واسعا من قبل الجمهور فهذا تلقائيا أمر مشروع إذا ما اعتمدت الدولة تدابير استثنائية وخير مثال على ذلك قبول شعب بولندا تلقائيا تدابير الطوارئ التي قامت بها الدولة في أواخر الثلاثينيات من التسعينيات نتيجة المخاوف المتعلقة بالاحتلال الأجنبي.²

إذا، يعد صنع السياسة العامة لحل مشاكل المجتمع عملية سياسية في المقام الأول،³ وغالبا لا تصنع الحكومة سياسات عامة لعلاج مشكلة خاصة أو اجتماعية محدودة الأثر، وإنما تصنع السياسة العامة في محاولة لحل مشكلة عامة يتأثر بها بصورة مباشرة/أو غير مباشرة عدد كبير من أفراد المجتمع ويتطلب علاجها تدخلا حكوميا، لذا فإن صنع السياسة العامة الأمنية يتطلب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي أو التصرف البشري، واعترافها بأنه خلق مشكلة أمنية عامة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراج المشكلة في جدول أعمالها كتعبير عن الالتزام بمحاولة إيجاد حل لها.⁴ كما ينصرف ذلك أيضا إلى الاهتمام غير الرسمي المتصاعد في حل المشاكل الأمنية العامة والتي تم الاعتراف بها على مستوى الحوكمة العالمية بمؤسساتها الواعية بتلك الانشغالات التي تقتضي معالجة خاصة باعتبارها تهديدات وجودية عالمية. وهذه مقارنة بسيطة في جدول حول هذا الكلام:

الجدول (04): مقارنة بين مختلف قواعد الحوكمة العالمية ضمن نطاق رسمي وغير رسمي

¹ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.499.

² Erik Aspplund, op.cit., p.25.

³ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، ط.1 (عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.159.

⁴ المرجع نفسه، ص.164.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأممية عليها في ظل الحوكمة العالمية

سلطة خاصة	القانون والمعايير	أنظمة ومؤسسات	سيطرة	مجتمع دولي	ماذا يحكم؟
الشركات، المنظمات غير الحكومية، الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة	الدول والمنظمات غير الحكومية	الدول (بالدرجة الأولى)	الدول(ة)	الدول (حصريا)	من يحكم؟
الشبكات والتسلسل الهرمي	التسلسل الهرمي والشبكات	التسلسل الهرمي والسوق	التسلسل الهرمي	الشبكة	آلية الحوكمة الرئيسية
منخفض	متوسط	متوسط	عال	منخفض	درجة المأسسة الرسمية

المصدر:

Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), "Global Governance", **Routledge Companion to Security**, New York and London: Routledge Publishers (2009), p.23.

يوضح لنا الجدول رؤية تتعلق بآليات الحكم، فهناك نطاق من التسلسل الهرمي في أنظمة الهيمنة وشبكات الحكم من خلال المعايير العالمية والمجتمع الدولي، تميل السلطة الخاصة والقانون الدولي والأنظمة والمؤسسات كقواعد للحكم إلى أن تكون محكومة بمزيج من التسلسل الهرمي والشبكة. فيما يتعلق بدرجة التأطير الرسمية، هناك تباين واسع، سواء بين مختلف قواعد الحكم داخليا وخارجيا يعمل المجتمع الدولي والسلطة الخاصة بمستويات منخفضة نسبياً من المؤسسات الرسمية على المستوى العالمي، في حين ترتبط معظم أشكال الهيمنة بالدرجات العالية الرسمية، وتميل الأنظمة والمؤسسات والقانون والقواعد إلى العمل على مستوى متوسط من المأسسة الرسمية، مع مزيج من الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.¹

¹ Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), "Global Governance", **Routledge Companion to Security**, New York and London: Routledge Publishers (2009), p.23.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

وهذا يحيلنا إلى القول بأن، تنوع القواعد المختلفة لتحديد وفهم أشكال إدارة الأمن العالمي المعاصرة-من مجتمع الدول والهيمنة والأنظمة والمؤسسات والقانون والمعايير والسلطة الخاصة- يوضّح بشكل جيد تعقد الموضوع، بالإضافة إلى نطاق المؤسسات اللاعبين المشاركين. إذ يتم تزويد الحوكمة العالمية في معظم إدارة مجالات القضية من خلال مجموعة معقدة من هذه القواعد المختلفة، وليس من خلال أي واحد منها. على الرغم من كل هذا الاضطراب والتعقيد المرتبط بقضايا الأمن العالمي، إلا أن هناك الكثير من الأوامر الهادفة والخاضعة للقانون التي تحكم في النظام الدولي المعاصر.¹

حيث وبغض النظر من تعقد المشكلات العالمية أكد الخطاب حسب نظرية الأمنة دوره في رسم وتوجيه السياسة العامة ضمن كيان الحوكمة العالمية المرجعي، إذ مما لاشك فيه أن تحويل خطاب سياسي إلى خطاب أمني في المقام الأول لأهم القضايا البيئية كظاهرة التغيرات المناخية والقضايا الصحية كظاهرة الأيدز؛ تسيطر مفردات الخوف على عملية إنتاج الخطاب والحلول التي يطرحها، وتضع "الحوكمة العالمية" في أشد حالات المراقبة وتحوله إلى سجن كبير، على أفراد الانضباط والطاعة على طريقة ورغبة السلطة بكل أطيافها.

¹ Forthcoming in Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (eds), op cit., p.23.

المطلب الثالث: من الخطاب إلى الممارسة: الأفعال الخطابية المرتبطة بالفواعل الأمنية للحوكمة

العالمية بشأن القضايا البيئية والصحية كتهديدات وجودية

باعتبار أن الدولة في الواقع "تظل إطارا ومرجعا قويا لتحقيق التضامن والترابط الاجتماعي، وتبقى نقطة ارتكاز رئيسية عند طلب الحماية من المخاطر (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية)... إلا أن تعقد النظام العالمي يقتضي أنظمة أخرى متعددة للدول منها تطوير شبكات نظرية وتجريبية من شأنها مساعدة الفاعلين السياسيين في اتخاذ القرار"¹، وبالتالي، فالسياسة العامة لأية دولة هي الأفعال التي تختارها الحكومة قاصدة خدمة الأغراض العامة،² وهي مرآة صادقة توضح كيف يدير النظام المشاكل اليومية للمواطن ويقترّب منها، لاسيما المشاكل البيئية والصحية. وكما نعلم أن من بين هذه المشاكل ما يصبح تهديدات وجودية للكيان المرجعي، ولا بد من استخدام أفعال خطابية في صيغة تعابير ومفردات تخصصية من طرف الفواعل الأمنية لمخاطبة الجمهور حول الأخطار الأمنية المحدقة بـ"البيئة والصحة" ضمن "الحوكمة العالمية". لأنه حسب "أوستين" الوحدة الأساسية للغة هي الأفعال الخطابية، وإذا اعتبرنا الأقوال أفعالا، فإنها تسعى إلى أن تحقق شيئا ما، بما يعني أن المسألة بهذه الطريقة تتعلق بالسياق والمناسبة التي تم فيها الفعل.

ففي موضوع الصحة، لا تعد الفكرة القائلة بأنه يمكن أن يكون هناك طب بسرعتين (أو عدة سرعات!) بحسب قدرة الطلب على الوفاء بكلفته، شرعية لأنها تتضمن القبول باللامساواة أمام الموت. ولكن حتى لو كان هناك، على الصعيد العملي، تسويات عديدة مع هذه الحالة الذهنية، فإن هذا الأمر ينبغي أن لا يقال، بل إنه يجب أن يبقى "مكبوتا" بتدابير تتجه لتقييم، في الظاهر على الأقل، حداً أدنى من المساواة في الوصول إلى المعالجات الموجودة، إن هذه المعايير والقيم تلعب إذن دورا في انتقاء المعلومات الجاهزة، وفي اختيار أساليب التدخل التي يمكن النظر إليها، وهي تبرر وتجعل من الممكن صدور الأحكام التي يطلقها الفاعلون السياسيون، والتي بموجبها يعد وضع ما أمرا "لا يمكن السماح به"، و"تستدعي قضية ما حلا"، و"تتطلب أزمة ما تدخلا"، ولأن المرض لم يعد يُنظر له اليوم كأمر حتمي

¹ جابر عصفور، المرجع السابق، ص ص. 125، 126.

² أماني مسعود، "السياسات العامة: تطور المفهوم واقتراحات الدراسة"، سياسات، رام اله- فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، ع. 8 (ربيع 2009)، ص. 139.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

غير قابل للعلاج (حكم قيمي+معرفة تقنية) أُطلق ظهور مرض جديد (السيدا) تدخلا عاما يتجه لتعبئة الوسائل الكفيلة بإيقافه.¹

بما يبرر أن الهدف من الأفعال الخطابية هو معالجة كيف يتم الانتقال من الخطاب إلى الممارسة ضمن الحوكمة العالمية عبر تعامل الفواعل الأمنية مع قضايا البيئة والصحة وتبنيها لخطابات رسمية، وإدراجها في إطار التعاون بينها، ثم تسييس هذه القضايا وإبرازها كأهداف خاصة في السياسة العامة العالمية وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانية اللازمة لمواجهتها، ثم اللجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهتها.

وفي عالم الحوكمة اليوم الأمن لم يعد شيئا نراه أو نحكم بوجوده، فهو أصبح خطاب وانعتاق أو تقنية حوكمية، ولم يعد قيمة نسلم مسبقا بمدلولها الإيجابي، وإنما أصبح شيئا ننظر إليه بعين الشك ونبحث وراءه: من المستفيد؟ من ضحاياه؟ ما هي حدوده؟² وهذا الكلام يمكن أن نربطه بالفكر الفلسفي الايكولوجي؛ بحيث ازدادت انتقادات الفلسفة الايكولوجية للعلوم الإنسانية لعدم استجابتها النسبية للقضايا البيئية، وثمة اعتراف متعظم بالحاجة إلى تعليم بيئي في مجالات العلوم الإنسانية كافة. ومع تنامي الحساسية حيال المشكلات البيئية، ترسخ النقد والنظرية الأدبيان، كما تزايد عكسهما لهذه الحساسية في السياقات السياسية والاجتماعية ذات الصلة، إذ هناك محاولات حالية متمركزة بيولوجيا bio-centrist التي تسعى في تهذيب علاقتنا بالبيئة وفي تعديل تصورنا الحالي عن البيئة ضمن النص وكنص.³

بحيث إذا أخذنا مثال عن البيئة غير بعيد عن الصحة نجد أنه تعاضم في السنوات الأخيرة الخطاب البيئي، وتحول إلى أهم الخطابات عالميا حيث يضع القضايا البيئية على رأس الأجندات السياسية للدول والتحالفات السياسية إلى غير ذلك. كما نجده أيضا اليوم يحوي في ظاهره التحام نظرة التعاون لدى صناع القرار السياسي في مجال البيئة والعمل على التكنل لمواجهة أخطار الطبيعة لحماية الفرد.⁴ لكن التصور السياسي التفكيكي يحيل البيئة كرقم في معادلة من معادلات القوة بحيث يصبح سلوك

¹ محمد عرب صاصيلا، المرجع السابق، ص.499.

² سيد أحمد قوجيلي، "الأمن كابتزاز، جذور الدولة الحامية في العالم العربي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/12/28).
http://www.cssrd.org.lb/index.php?option=com_content&view=arti...

³ مايكل برانش، المرجع السابق.

⁴ وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، ط.1 (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص.119.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الدول الصناعية فعل مادي حقيقي، بينما سلوك دول العالم الثالث يبقى تابعا مما يزيد الأزمة حدة،¹ لأنه حسب النظرية ما بعد البنيوية، التشديد على الخطاب السياقي يؤكد أن القراءات كلها تُوضع في تنوع من السياقات التأويلية، وأن تأويلاتنا للنصوص الخطابية تُبنى علائقيا أكثر مما تتكشف هَرْمِيُوطِيَقِيًا [تأويليا].²

إذا، يبدو أن الخطاب الأمني العالمي المسيطر نظريا على الفواعل الأمنية للحوكمة العالمية بشأن القضايا البيئية والصحية حسب المثالين السابقين كتهديدات وجودية كما يؤكد "مايكل ديلون" يعيد "إنتاج الفزع والخوف"، ويزيد الشعور بفقدان الأمان بسبب أخطار هذه القضايا، وقد تتحول إلى أداة وحكم وهيمنة من خلالها تفرض هذه الفواعل حالة الاستثناء.

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص.119.

² مايكل برانش، المرجع السابق.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

المبحث الثالث: فحص لأبرز القضايا البيئية والصحية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي

في هذا المبحث سنقوم بفحص أهم القضايا البيئية والصحية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي؛ على أساس أنها البارزة أو الأكثر ظهوراً، ويجب أن يتم تضخيم تهديداتها لتخويف الجمهور أو إقناع الرأي العام بأنها تشكل مَصْدَرَ تَهْدِيدٍ بالنسبة لبقية مكونات المجتمع وذلك عبر خطابات تعتنق أسطورة الأمن العالمي وتبني آليات ضبط تستوجب حلول تشاركية بين الأطر الرسمية وغير الرسمية.

ويحوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية؛ بحيث يتطرق **المطلب الأول** لتعريف الضبط التشاركي البيئي والصحي على أساس أنه من يساهم في إرساء الشرعية المعيارية ومأسسة حوكمة عالمية آمنة، ثم **المطلب الثاني** الذي سيتم التطرق فيه لفحص أهم القضايا البيئية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي، وأخيراً، **المطلب الثالث** الذي سيتم فحص أهم القضايا الصحية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي.

المطلب الأول: الضبط التشاركي البيئي والصحي: نحو حضور الشرعية المعيارية والمساهمة في

مأسسة لحوكمة عالمية آمنة

الفرع الأول: تعريف الضبط التشاركي البيئي والصحي

قبل الخوض في تعريف الضبط التشاركي يمكن الإشارة بداية إلى الضبط الاجتماعي، الذي يشير في معناه العام، إلى العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة، التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع، لمراقبة سلوك الأفراد فيه، والاستيثاق من أنهم يتصرفون وفقا للمعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم. ويرتبط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام، وبالحكومة عن طريق القانون.¹ كما يمكن أن نربط الضبط بالجانب السياسي بحيث يشير الضبط السياسي إلى الآليات والعمليات المجتمعية والسياسية التي تم من خلالها تنظيم السلوك السياسي أو التحكم به، داخل المجال العمومي للمجتمع أو داخل نطاق الجماعات السياسية، حيث تتجه سياسات الضبط في المجتمعات السياسية المفتوحة لتشكيل بيئة متوافقة وبيئة آمنة.

وعلى هذا الأساس، قام العالمان الأمريكيان "غابريال ألموند" و"ج. بنجهام باول" في مؤلفهما الصادر عام 1966 بعنوان "السياسة المقارنة: مقترح تنموي" بالتمييز بين نمطين للنظم السياسية وهما نمط النظم الديمقراطية ونمط النظم التسلطية رغم إشارتهما إلى أن معايير تصنيفهما تتعلق بما إذا كان الضبط السياسي يمارس من أعلى (النمط التسلطي) أو من أسفل (النمط الديمقراطي) ومدى توافر المنافسة السياسية ودرجة استقلالية النظام الفرعي الذي يتكون من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وغيرها من منظمات وأبنية المنافسة والمشاركة السياسية ومواجهة الضبط السياسي، ويمثل هذان النمطان (الديمقراطي والتسلطي) بداية ونهاية خط متواتر ويتحدد وضع أي نظام سياسي على هذا الخط طبقا لهذه المعايير.²

¹ "الضبط الاجتماعي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/05).

<www.moqatel.com/opensher/Behoth/Mnfsia15/SocialCont/sec01.doc crt.htm>

² قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، ط1 (لندن: شركة بريطانية مسجلة في إنجلترا، جانفي 2016)، ص 49، 50.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

وهذا يعني أن الضبط من وجهة النظر السياسية يعتبر كعملية مقصودة لمراقبة السلوك بالرجوع إلى معيار وهدف معين، وقد تقوم به مؤسسات الدولة أو الفواعل غير الدولاتية والقوى الاجتماعية والاقتصادية أو حتى تكنولوجيات افتراضية حديثة، أي هناك حدود قائمة ما بين الضبط الدولاتي وغير الدولاتي بسبب العولمة والخصوصية،¹ بما يوحي أن هناك مشاركة في قضايا المجتمع من طرف أشكال القوى ذات التأثير الفعال تعمل على **تدعيم التماسك الاجتماعي** لـ"الحوكمة العالمية" و**ضبط سلوك الرأي العام العالمي** من خلال حفظ حياته من التهديدات البيئية والصحية.

وبما أن الضبط هو مجموع الأنماط التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط البناء الاجتماعي وحمايته، من خلال ما يسمى **بالضابط-بالمعنى المعياري** - الذي جاء به البنائيون والذي يعني حسبهم أن الفاعلين السياسيين يأخذون صفة لاعبي أدوار معينة تملئها عليهم طبيعة المضامين التي يصفونها على الحقائق الاجتماعية وعلى الضوابط ذاتها، وبالنتيجة يكون السلوك الذي يقوم به الفاعل بإيعاز من الدور المنوط به مما يعني أن هذه الضوابط تلعب تأثيرا تكوينيا من خلال تحديد قواعد السلوك السياسي الذي يحكم السياسة العالمية لاسيما الشق البيئي والصحي منها.

ومناقشة العلاقات البيئية والصحية مناقشة كلية-في إطار تفاعلات السياسة العالمية ضمن نسق الحوكمة العالمية وفق آلية الضبط المعياري- كانت من وجهة نظر العالم البيولوجي "لودويج فون بير تيلانفي" Ludwig Von Beralanffy في العشرينيات من القرن الماضي، في إطار محاولته تأكيد القوانين، التي تحكم حياة المخلوقات الحية، لكن الفكرة استخدمت لاحقا عام 1949، في دراسة آلية الضبط في العلاقات الطبيعية، وهذه الفكرة تقوم بتقسيم الكل "النظام الكلي" إلى عدد من النظم المترابطة، فحواها أن التغير في أحد عناصر النظام، سيقود، حتما إلى تغيرات متفاوتة في جميع العناصر الأخرى.² لكن كل من عالما الجغرافيا الطبيعية: "تشورلي" و"كيندي" Chorley & Kenndy في أوائل السبعينيات في كتابهما "الجغرافيا الطبيعية: بطريقة النظم"، قاما بتقسيم كل معقد إلى أنظمة فرعية مترابطة؛ قد يرتبط بعضها بتفاعلات

¹ لمزيد من المعلومات حول مفهوم الضبط وأنواعه أنظر:

- مراد بن سعيد، "القانون الخاص والحوكمة الشبكية الحديثة: عناصر من أجل فهم بنائي لتحويلات القانون الخاص ما بعد الدولة" (مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008)، ص ص 194-209.

² الموسوعة الجغرافية المصغرة، "استخدام نظرية النظم في تحليل العلاقات البيئية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/13).

<<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/geography/sec175.doc cvt.htm>>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

طبيعية، وبعضها الآخر بتفاعلات بشرية، والتعامل مع أنظمة فرعية مرتبطة بمؤثرات مختلفة، وتحكمها نظم تفاعل مختلفة، وتحافظ على النظرة الكلية بتحليل التفاعل بين الأنظمة الفرعية.¹

وإذا قمنا بإسقاط هذه الفكرة على الحوكمة العالمية باعتبارها "كل معقد" تتوازن عناصره، وعملياته، ومدخلاته، ومخرجاته، ويحافظ على هذه الحالة من التوازن بآلية الضبط الداخلي، فإن ذلك يمكن أن يحيلنا مباشرة إلى نقطتين أساسيتين هما:

1/ الأمر الأول يتعلق بحالة البيئة في ظل الحوكمة العالمية؛ فآلية الضبط الداخلي في هذه الحالة تتعلق بآلية التغذية السلبية الراجعة، فالتوزيع غير المتوازن لحرارة الكون مثلا يقابله الدورة الهوائية التي تنقل الطاقة الحرارية من المناطق المدارية نحو القطبين. وعلى النقيض من ذلك، فإن لآلية التغذية الإيجابية الراجعة أثرا معاكسا تماما، وهي عامل أساسي من عوامل التغير البيئي ومثال ذلك، تدمير الغطاء النباتي يقود إلى تعرية التربة، تحول دون نمو الغطاء النباتي مرة أخرى. ولكن التغذية الراجعة تحدث عادة، بالتدرج لأن النظم البيئية بتفاعلاتها الداخلية، وتغذيتها السلبية الراجعة، تميل إلى استعادة التوازن وعدم التغير، فيكون هناك وقت بين التغير في المدخلات أو محفزات التغير، والاستجابة أو التغير في مخرجات النظام، وذلك باستثناء الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين.²

على الرغم من هذا كله، فإن المحفز الرئيسي للتغذية الإيجابية الراجعة، في النظم البيئية، وللتغيرات البيئية، خلال العصور الجيولوجية، هو التغيرات المناخية، إذ في معظم الحالات كان التأثير متعمدا من قبل الإنسان، مثل إسرافه في قطع الغابات، استعماله للوقود الأحفوري الذي ظهرت آثاره في الوقت الحاضر في الضغط الحمضي على الأنظمة الأيكولوجية، وبدأ العالم الآن ينتبه لاحتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمي، الذي يمكن أن ينتج من ازدياد تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات الحابسة الأخرى في الغلاف الجوي.³

2/ الأمر الثاني يتعلق بالصحة في ظل الحوكمة العالمية: لقد اهتم "ميشيل فوكو" بالصحة ضمن مقارنته أو مدخله السياسي أين اعتبر "فوكو" السلطة المسئول الأول والوحيد عن صحة البشر وحياتهم، حيث

¹ الموسوعة الجغرافية المصغرة، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

اهتم اتجاهه هذا بالبعد الدولي للبيولوجيا، لأن نزوع بعض الباحثين إلى دراسة تطور الممارسة الطبية والقضايا الصحية المرتبطة بها بعيدا عن السلطة السياسية التي تحتضنها، والشروط السياسية والتاريخية والاجتماعية التي تُؤدّد داخلها هو ما أفقد هذا النوع من الدراسات جزءاً من كمالها، ومنح لأعمال "فوكو" قيمة مضافة علمية تفتقدها العديد من الدراسات التي تدعي لنفسها دراسة الصحة والمرض داخل المجتمعات الإنسانية.¹

وأثناء تحدّثه عن ذلك، اعتقد "فوكو" أن هناك آليتين رئيسيتين ضمن الضبط الداخلي تضبط الصحة، الأولى انضباطية، تبدو كشكل من أشكال الرقابة البوليسية العفوية، وتظهر في الاشتغال على الجسد كألة بترويضه والرفع من كفاءته، وانتزاع قواه، والنمو المتوازن لمنفعته وانقياده واندماجه في منظومات للمراقبة فعالة واقتصادية، كل هذا قد أمنت إجراءات لسلطة تحدد 'الانضباطات'. والثانية تنظيمية تبدو داخل أنظمة الضمان الصحي، وقواعد المحافظة على الصحة... إلخ.² بالنتيجة، كانت الغاية الأساسية من التطرق لهاتين النقطتين هو التوصل للضبط البيئي والصحي التشاركي والذي يعني بدوره تعليم المواطنين حماية البيئة والمحافظة على الصحة، برفع الوعي حول كل ما يتعلق بهما من مخاطر وتهديدات بشتى أنواعها.

والضبط التشاركي يعني أن تحضر المقاربة التشاركية بإشراك مجموعة واسعة من الفواعل المختلفة التي لها مصلحة في صنع وتنفيذ القرارات، وإيلاء المزيد من الاهتمام الخاص للمشاركة الفعالة لهم في مختلف السياسات لاسيما البيئية والصحية،³ ويتطلب ذلك إرادة حقيقية للمشاركة البناءة في الحوار، مشاركة شاملة لجميع فئات المجتمع في جميع القطاعات، مع تحقيق أقصى قدر ممكن من المشاركة الفعالة في جميع مراحل عملية التفاوض في اتخاذ القرارات، وإتاحة الفرصة للفواعل المُشارِكة بصورة

¹ زكرياء الإبراهيمي، "ميشيل فوكو: أو المدخل السياسي إلى الصحة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/13).
<<http://www.alawan.org/article11058.html>>

² المكان نفسه.

³ Nancy Gravesen, "Taking a participatory approach to development and better health: Examples from the Regions for Health Network", (Retrieved on: 04/03/2015).
<http://www.euro.who.int/data/assets/pdf_file/0007/294064/Taking-participatory-approach-development-health-malmo-skane.pdf>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

عادلة، والتزامهم بذلك التزاما فعالا كشراكة تتطلب عملية التعاون والتسيير الجماعي من خلال بناء الثقة والحفاظ عليها أثناء حل المشاكل والتصدي للتهديدات التي تعترض المجتمعات.¹

الفرع الثاني: نحو حضور الشرعية المعيارية والمساهمة في مأسسة لحوكمة عالمية آمنة

وفق نمط ضبطي مستديم، أكد Douglas Hofstadter عن إمكانية وجود التدرجات المتشابكة في التفكير الإنساني، ذلك أن كل فاعل من الفواعل التي تمثل الحوكمة العالمية يحمل هامشا معيناً من الاستقلالية بما يسمح له بالوصول إلى قابلية النجاح والاستمرارية.² ويعمل على مأسسة قيم وضوابط معيارية جديدة تقوم بتحديد قواعد السلوك السياسي الذي يحكم السياسة العالمية.

وبذلك، يعتبر التصور السياسي للشرعية المعيارية هو أن المعايير من يعبر بأفضل طريقة ممكنة عن الإرادة العامة، وهذه المعايير تريد أن تكون هي القانون، يمكن لكل قضايا الشأن العام أن تخضع لها.³ والضبط المعيارية يعني الخضوع للقانون وحده الذي لا يمكن الخروج عنه، إذ الشرعية كاملة مكتفية بنفسها لا تتقيد بأي مستوى مستقل عنها أو مفارق لها.⁴ وبما أن "الحوكمة العالمية" كموضوع مرجعي مهدد في كيانه يمكن أن نعتبرها حقيقة اجتماعية وضابط في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال ما يفرضه الواقع الأمني المعيش، لأن الفواعل المنتمية لهذه الحقيقة لها دور تلعبه ضمن هذا الكيان [أو النسق]، فالحفاظ على البيئة والصحة بإشراكها - بطبيعة الحال هذه الفواعل - مؤسسيا في جميع مراحل وضع السياسات المتعلقة بالبيئة والصحة، وإدارة قضاياها بصنع قرار عالمي يتسم بالعقلانية في ظل ضوابط المنظومة البيئية والصحية العالمية يتوجب إتباع الضوابط المعيارية [القواعد القانونية والنماذج الضرورية لتحديد القيم التي يمكن تحقيقها على أرض الواقع] التي تم تكوينها في خضم هذا التفاعل لتحقيق الضبط التشاركي.

لأنه وبناء على ذلك، فإن المأسسة توفر للفرد النماذج الأخلاقية والمعرفية التي تسمح له بالتفسير والفعل، على أساس ينظر له بأنه ينتمي لعالم المؤسسات المحتوية على جملة من الرموز والسيناريوهات والبروتوكولات التي تزوده بأداة يميز بها بين التفسيرات، ويطبقها على نفسه أو الموقف

¹ Nancy Gravesen, op cit.

² صالح زباني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات، المرجع السابق، ص ص.82،83.

³ عبد الله السيد ولد أباه، "السيادة والسياسة: نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت"، مجلة التفاهم، ع.39(2013).

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الذي يواجهه،¹ ومن ثم يحدد لنفسه مساراً للفعل الذي سيقوم به، ومن هنا فإن المؤسسات لا توفر فقط المعلومات اللازمة للفعل وإنما تقوم بتعديل هوية الفرد وصورته عن نفسه والاختيارات التي توجه فعله في حد ذاته.²

استناداً لذلك، فإن حتمية التطور الحضاري تقتضي تعميق روح وجوهر إنسانية الفكر البشري في خطط وإستراتيجية الفواعل الأمنية، وإن كان ذلك نتيجة أكيدة للانعطاف التاريخية في منطق ومرتكزات مفهوم أولويات تنظيم العلاقة العالمية، كما سيشكل ذلك طفرة نوعية في تغليب الجوانب الإنسانية لمفهوم الأمن بمختلف تجلياته في تطور أسس ومبادئ مفهوم العلاقة بين الشعوب.³ حيث يتجسد في إطار تعاون وتفاهم عناصر المجتمع العالمي لحل المعضلات العالمية، وتحقيق أمن مختلف التجمعات البشرية منطق العقلانية في التعاطي مع متغيرات الحياة الإنسانية، وما تفرزه من إشكاليات بيئية وصحية، وهو الأمر الذي فرض واقعه على منظومة قرارات المجتمع العالمي والاتفاقيات الدولية المختلفة الاتجاهات والركائز والمعايير القانونية.⁴

وهكذا تتجلى حقيقة لا ينبغي أن تغيب عن الأذهان، من ذلك إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا البيئية والصحية التي تستحق إدارة مشاكلها إدارة مشتركة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية للحوكمة العالمية كإطار مرجعي، بحيث تكون لهذه الفواعل بنية دائمة -المأسسة- تؤدي فيها وظيفة الإشراف الطوعي على توزيع القيم والضوابط المعيارية العالمية التي تم تبنيها لضبط مخاطرها من جهة، ومن جهة أخرى، لتحقيق مبدأ التشاركية كمبدأ ناظم للعلاقة بين هذه الفواعل.

¹ Hall Peter A, Tylor Rosemary C.R, "La science politique et les trois néo-institutionnalismes", **Revue Française de science politique**, n°3-4, année47(1997), p.472.

² Ibidem.

³ شبر إبراهيم الوداعي، "الأمن الإنساني والبيئة"، الروية، ع.812(28 فيفري 2015)، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/28).
<http://site.alroeya.ae/2014/08/22/172981> <والبيئة الإنساني الأمن>

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

وبعبارة أخرى، فنحن نعيش في "عالم معقد"، يحتاج لـ"عقد اجتماعي عالمي"،¹ أي بحاجة لمؤسسات جديدة.. والرغبة في تركيز الهياكل التي تسمح بالتعرف على الحلول للمشاكل المطروحة، وباختبار وتقييم الأفكار الأكثر تجديداً، لذلك يجب تجاوز المنظمات والآليات الموجودة التي تسجننا في حدود، وفي رؤى عاجزة تماماً عن الإسهام في إنعاش مجتمع عالمي جديد² يدافع عن الأمن البيئي والصحي معاً وتحقيق حوكمة عالمية آمنة.

¹ جاءت فكرة "عقد اجتماعي عالمي" خلال الاجتماع الذي عقدته البلدان الأكثر تصنيعاً في العالم بمدينة نابولي بإيطاليا في الفترة ما بين 9-10 جوان 1994 لدراسة تقرير منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ومستجدات العالم السياسية والاقتصادية.. وعلى هامش هذا الاجتماع عقدت بعض المؤسسات الخاصة جلسة لبلورة تصور يرفع لاجتماع الدول المصنعة السبع، وحمل هذا التصور عنوان "من أجل عقد اجتماعي عالمي". لمزيد من المعلومات أنظر:

- زكي الميلاد، المسألة الحضارية: كيف نبني مستقبلنا في عالم متغير؟، ط.1 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص.17.
² المكان نفسه.

المطلب الثاني: فحص لأهم القضايا البيئية العالمية باعتبارها تحديات مستوجبة للأمننة والضبط

التشاركي

تعتبر القضايا البيئية شأنًا ألقيا يطاول الجميع في أي مجتمع بشري، وفي أي زمان، شأنها في ذلك شأن "القومية"؛ أي أنها تتجاوز الانتماءات السياسية دون أن تتفصل عنها، لتصبح موضوعا ساهمت كل الأفكار السياسية في تطويره وإن اختلفت المنظورات النظرية التي تناولتها سيما التي تخص العلاقات الدولية، الأمر الذي يضطرننا في هذا المطلب إلى الإشارة لأهم القضايا البيئية كما يلي:

الفرع الأول: تلوث الغلاف الجوي

إن الملوثات الرئيسية المختلفة المبتعثة والملوثات الثانوية المتكونة في الغلاف الجوي، تختلف مدة بقائها تماما، وتنتقل لمسافات متفاوتة، وهذا يؤثر على النطاق الذي يكون أثرها محسوسا فيه، وتلك المواد التي تكون فترات بقائها قصيرة جدا تؤثر على نوعية الهواء الداخلي والمحلي. والمواد التي تطول فترة بقائها من أيام إلى أسابيع تثير المشاكل المحلية والإقليمية، وتلك التي تطول فترة بقائها من أسابيع إلى شهور تثير المشاكل القارية ومشاكل الغلاف الجوي للأرض، وتلك التي يطول بقاؤها لسنوات تثير المشاكل العالمية.¹

ويعد تلوث الغلاف الجوي إحدى المشاكل العالمية، فهو ناتج عن تأثير تصاعد غازات كيميائية من مصادر طبيعية ومن صنع الإنسان مثل النباتات والانفجارات البركانية والانبعثات من الأرض والمياه وحرائق الأحراج والتحلل الإشعاعي... وغيرها. ورغم أن تلوث الهواء قد ازداد منذ أن تعلم الإنسان استخدام النار إلا أنه قد ازداد بسرعة كبيرة منذ بداية عصر التصنيع.² وقد ثبت بالوجه القطعي أن تلوث الغلاف الجوي (الهواء) يؤثر على صحة الإنسان والحيوان وعلى الغلاف النباتي ومواد مختلفة أخرى حيث دلت البحوث على علاقة قوية جدا بين زيادة تلوث الهواء ونسبة الإصابات المرضية والوفاة بين المسنين والأطفال والمصابين بأمراض الجهاز التنفسي والقلب.³

¹ ميرجام شومخر وآخرون، المرجع السابق، ص.42.

² كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة، والسياسة العامة (عمان-الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع)، ص.201.

³ المرجع نفسه، ص.203.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

ويعتبر التلوث الجوي أو الهوائي من أخطر أنواع التلوث البيئي على صحة وسلامة الإنسان وعلى المكونات البيئية عموماً، وينتج هذا التلوث عن الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود، وخاصة الفحم والبترو، والأنشطة الصناعية الإنسانية. وأهم التعريفات التي أعطيت للتلوث الجوي ما ورد بالمادة الأولى فقرة "أ" من الاتفاقية المبرمة في جنيف بتاريخ 13 نوفمبر 1979 والمتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود، ومفاده "تعبير تلوث الجو أو الهواء يعني إدخال الإنسان مباشرة أو بطريق غير مباشر، لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء، يكون له مفعول مؤذ، على نحو يعرض للخطر صحة الإنسان، ويلحق الضرر بالموارد الحيوية والنظم البيئية، والتلف بالأموال المادية، وينال من/أو يضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات الأخرى المشروعة للبيئة".¹

الفرع الثاني: الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري

ينتج المطر الحمضي عن حرق الوقود الأحفوري العديد من الغازات السامة مثل أكاسيد الكربون والنيروجين والكبريت والتي بدورها تذوب في قطرات المطر مسببة ما يسمى بالمطر الحمضي. ومن المعروف أن الأمطار الحمضية تعمل على تآكل الغابات كما أن سقوط مثل هذا المطر في البحار يعمل على خفض الرقم الهيدروجيني (HP) للمياه مما سيؤثر سلباً على الكائنات البحرية وخاصة المرجان.²

تتكون الأمطار الحمضية من تفاعل الغازات المحتوية على الكبريت، وأهمها ثاني أكسيد الكبريت مع الأكسجين، بوجود الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس، وينتج ثالث أكسيد الكبريت الذي يتحد بعد ذلك مع بخار الماء الموجود في الجو، ليعطي حمض الكبريت الذي يبقى معلقاً في الهواء على هيئة رذاذ دقيق تنقله الرياح من مكان لآخر، وقد يتحد مع بعض الغازات في الهواء مثل النشادر، وينتج عن هذه الحالة مركب جديد هو كبريتات النشادر، إما عندما يكون الجو جافاً، ولا تتوفر فرصة لسقوط الأمطار، فإن رذاذ حمض الكبريت، ودقائق كبريتات النشادر يبقيان معلقين في الهواء الساكن، ويظهران على هيئة ضباب خفيف، لاسيما عندما تصبح الظروف مناسبة لسقوط الأمطار فإنهما يذوبان في ماء المطر، ويسقطان على سطح الأرض على هيئة مطر حمضي.³ هذا وتتشرك أكاسيد النيروجين

¹ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص 199، 200.

² ياسر هلال، "التلوث البيئي"، مجلة المهندس السوداني، اتحاد المهندسين السودانيين: مركز نعم للخدمات الإعلامية، ع. 2، ص 58، 59.

³ مجلة الخط الأخضر، "ظاهرة الأمطار الحمضية في العالم الصناعي وأثارها البيئية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/03).

<<http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=584>>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

مع أكاسيد الكبريت في تكوين الأمطار الحمضية حيث تتحول أكاسيد النيتروجين بوجود الأكسجين والأشعة فوق البنفسجية إلى حمض النيتروجين، ويبقى هذا الحمض معلقاً في الهواء الساكن، وينزل مع مياه الأمطار، مثل حمض الكبريت مكوناً الأمطار الحمضية.¹

ويشير الاحتباس الحراري إلى ارتفاع درجات الحرارة في العالم، وينتشر في أنحاء الكوكب،² فهو أحد العناصر الرئيسية لدراسة التغير المناخي العالمي، وبسبب عدم انعكاس بعض من غازات الاحتباس الحراري الناشئة عن حرق الوقود الأحفوري وعن الأنشطة البشرية الأخرى، وتركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي أدى إلى ارتفاع درجات الحرارة عالمياً وإلى العديد من التغيرات المناخية حيث تخترق أشعة الشمس الغلاف الجوي مما يساعد في إكساب الأرض حرارته المطلوبة، إلا أن تلك الغازات وتركيزاتها العالية منعت بعض من هذه الحرارة من الانعكاس إلى الفضاء، ويعتبر ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء والميثان من أهم غازات الاحتباس الحراري.³

وغازات الاحتباس الحراري لها خاصية فريدة إذ تقوم بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء التي يعكسها سطح الأرض وتساهم بذلك في تسخين سطح الكوكب بنفس الطريقة التي تسخن بها الدفيئة أو البيت الزجاجي المستخدم في مجال الزراعة، وبعض غازات الدفيئة متواجدة بصفة طبيعية في الغلاف الجوي مثل بخار الماء وثنائي أكسيد الكربون والميثان، غير أن الأنشطة الإنسانية مثل استخدام المحروقات كالبترول والفحم الحجري واقتلاع الأشجار ساهمت في زيادة تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي وهو ما ساهم ولا يزال في تقوية ظاهرة الاحتباس الحراري وبالتالي، ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض.⁴ وتتمثل غازات الاحتباس الحراري في ستة غازات رئيسية هي: ثاني أكسيد الكربون CO₂، الميثان CH₄، ثاني أكسيد النيتروز N₂O، مركبات البيروفلوروكربون PFCs، مركبات الهيدروفلوروكربون HFCs، سادس فلوريد الكبريت SF₆.

¹ مجلة الخط الأخضر، المرجع السابق.

² جاسمينكا جاكسيك، "مفاهيم تغير المناخ- رؤية مفصلة"، مجلة بيئة المدن الالكترونية، دبي: مركز البيئة للمدن العربية، ع.15 (سبتمبر 2016)، ص.04.

³ "قاموس تغير المناخ"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/03).

<http://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-CC>

⁴ المكان نفسه.

⁵ "قاموس تغير المناخ"، المرجع السابق.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

الفرع الثالث: استنفاد الأوزون وظاهرة التغيرات المناخية

الأوزون جزيء يتألف من ثلاث ذرات أوكسجين، وهو نسبيا غير مستقر ونادر الوجود في الجو إلى حد بعيد، يتركز معظمه في طبقة الستراتوسفير على بعد يتراوح ما بين عشرة وخمسين كيلومترا فوق سطح الكرة الأرضية-فيما يعرف بطبقة الأوزون.¹ وتوجد طبقة الأوزون على ارتفاع حوالي 12-15 ميل فوق سطح الأرض في طبقة الستراتوسفير حيث تقوم بحماية كوكبنا وسكانه من تأثير الأشعة فوق بنفسجية التي تعد السبب الرئيسي للإصابة بسرطان الجلد، كما أنها تدمر حامضي DNA النووي كما تضعف من جهاز المناعة في كل من الإنسان والحيوان.

ويتفق العلماء بأن طبقة الأوزون تقوم بامتصاص ومنع الأشعة فوق البنفسجية ذات الموجات القصيرة من الأضرار بالحياة على هذه الأرض. ويوجد الأوزون في حالة توازن بين تكوينه من الأكسجين الجزئي ومدى ما يمكن تدميره بالأشعة فوق البنفسجية. إلا أن وجود مواد كيميائية نشطة في طبقات الجو العليا (الستراتوسفير) مثل أكاسيد الهيدروجين والنيتروجين والكلور، يمكن أن تعجل في عملية تدمير الأوزون، وبالتالي تؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي، مما يؤدي إلى نقص صاف في حجم الأوزون.² والصورة التالية توضح لنا ثقب طبقة الأوزون:

الصورة (01): صورة تبين ثقب طبقة الأوزون

¹ أوين غرين، "قضايا البيئة"، في، جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص.682.

² كامل محمد المغربي، المرجع السابق، ص.206.



المصدر: "علماء البيئة يكتشفون صنفا جديدا من المواد المؤثرة في طبقة الأوزون"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/22).
<<https://arabic.rt.com/news>>

ومع تزايد الوعي بمخاطر استنزاف الأوزون خلال سبعينيات القرن العشرين، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسويد والنرويج من طرف واحد حظرا على الاستخدامات غير الأساسية للمركبات الحاوية عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) وغيرها من المواد المستنزفة للأوزون (ODS)، وتمت الموافقة على بروتوكول مونتريال عام 1987 من قبل 24 دولة كانت غالبيتها من الدول المصنعة ودول المجموعة الأوروبية، وألزمت الأطراف الداخلة في هذا البروتوكول بخفض استهلاكها من خمسة أصناف من المركبات الحاوية على عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (CFCs) بنسبة 50% بحلول عام 1999، وتجميد استهلاكها لثلاثة أنواع من الهالونات.¹

¹ أوين غرين، المرجع السابق، ص ص. 683، 684.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

لذلك، يعتبر الطقس والمناخ من العوامل الهامة للأوضاع البيئية التي تسود منطقة ما كاستخدام الطاقة ونمو الغطاء النباتي ووسائل النقل والإمدادات المائية وأنماط العيش وبرامج التنمية. وتشكل أحداث الجفاف أو الأمطار المتواصلة لبضع سنوات تغيرا في المناخ، وعادة ما يوصف المناخ بدرجة حرارته، فعندما تنعكس أشعة الشمس على الأرض والبحر ترتفع درجة حرارتها، ويعكس سطح الأرض تلك الحرارة لتشع مرة أخرى باتجاه الفضاء.¹ ويمكن أن تتناول هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من القسم الثاني لهذه المذكرة.

ونتيجة هذا الطرح، هي أن هذه القضايا البيئية الثلاث التي تطرقنا لها بشيء من التفصيل، جديرة بالاهتمام لأنها تعتبر من صميم القضايا البيئية العالمية التي تهدد حياة الإنسان/الفرد وأمنه، الأمر الذي يستوجب الوقوف عندها وإضفاء الطابع الأمني عليها، وحلها بمشاركة جل فواعل الحوكمة العالمية، حتى يتسنى لنا بذلك ضبط تهديداتها والتصدي لتحدياتها ومجابهتها مجابهة فعالة ناجعة وناجحة في الوقت ذاته.

¹ كامل محمد المغربي، المرجع السابق، ص.209.

المطلب الثالث: فحص لأهم القضايا الصحية العالمية المستوجبة للأمننة والضبط التشاركي

مما لا شك فيه أن قضايا الصحة أصبحت قضايا عالمية أكثر فأكثر في العقدين الأخيرين مما جعل الأوبئة والأمراض تهديدا للسلم والأمن العالميين. وهذا ما دفع بالدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى الاهتمام بهذا الموضوع وإيجاد نوع من التضامن الصحي العالمي لمواجهة المخاطر المحتملة، وبدأت الأدبيات المتخصصة بالحديث عن الأمن الصحي عبر نقطة مهمة هي قدرة الوصول لشريحة واسعة من الجمهور بخطاب تعددت أطرافه يعمل على إيجاد حلول استثنائية صحية أو بالأحرى اللجوء إلى "الاستثناء الصحي" أي السماح لهذه الأطراف في حالات الضرورة القصوى بترجمة الخطابات إلى أفعال مثلا إضفاء الطابع الأمني على قضية صحية معينة يجب أن يقابله فعل- كإنتاج الدواء دون اللجوء إلى صاحب شهادة الاختراع أو شراء الدواء بأرخص سعر متوفر- لأن ذلك يدفع هذه الأطراف بالنسبة للحكومة العالمية كمرجعية إلى ضبط انتشار هذه الأوبئة الفتاكة ومراقبة استقرار المجتمع بصيانة سلامته الجسدية "حق الإنسان الأساسي". ويمكن الإشارة لأهم القضايا الصحية كما يلي:

الفرع الأول: مرض الأنفلونزا

يمكن أن نتطرق أولا لأنفلونزا الموسمية والتي تعبر عن عدوى فيروسية حادة تنتشر بسهولة من شخص لآخر، وتنتشر في أنحاء العالم ويمكنها إصابة أي شخص من أية فئة عمرية، فهي تعتبر من المشكلات الصحية العمومية الخطيرة التي تؤدي إلى حالات مرضية وخيمة وتؤدي إلى الوفاة إذا ما ألت بالفئات السكانية الشديدة الاختطار. وأنفلونزا الموسمية عدوى فيروسية حادة يسببها أحد فيروسات الأنفلونزا، بحيث توجد ثلاثة أنماط من الأنفلونزا الموسمية -A و B و C، وتتفرع فيروسات الأنفلونزا من النمط A كذلك إلى أنماط فرعية حسب مختلف التوليفات التي تخضع لها. وهناك، من ضمن العديد من الأنماط الفرعية لفيروس الأنفلونزا A، النمطان الفرعيان A(H1H1) و A(H3N2) اللذان يدوران حاليا بين البشر.¹

¹ منظمة الصحة العالمية، "الأنفلونزا (الموسمية)"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28).
<<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs211/ar>>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

تنتشر الأنفلونزا الموسمية بسهولة ويمكنها اقتحام المدارس ومراكز الرعاية الخاصة والبيوت أو المباني التجارية والمدن، ويقوم المصاب، عندما يسعل بإفراز الرذاذ الحامل للعدوى في الهواء وتعرض من يستنشق لمخاطر الإصابة بالمرض. كما يمكن للفيروس الانتشار عن طريق الأيدي الملوثة به.¹

وعلى الصعيد العالمي تحدث الإصابة بالأنفلونزا بمعدل هجمات سنوي يتراوح بين 5% و10% بين البالغين، ويتراوح بين 20% و30% بين الأطفال، ويمكن أن تتسبب الاعتلالات في الدخول إلى المستشفيات وفي الوفاة، وخصوصا في صفوف الفئات المعرضة لمخاطر شديدة (الأطفال الصغار السن أو المسنون أو المصابون بأمراض مزمنة)، وتتسبب تلك الأوبئة السنوية في حدوث نحو ثلاثة إلى خمسة ملايين من حالة اعتلال وخيم وفيما يتراوح بين 250 000 و500 000 وفاة. وفي البلدان الصناعية تسجل معظم الوفيات المرتبطة بالأنفلونزا بين الأشخاص البالغين من العمر 65 فأكثر، وتتسبب الأوبئة في مستويات مرتفعة من الغياب عن العمل/الدراسة وفي خسائر كبيرة في الإنتاجية.²

إضافة إلى أنفلونزا الموسمية، هناك أنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير؛ وتعتبر أنفلونزا الطيور مرض فيروس مُعدٍ يصيب الطيور (لاسيما الطيور المائية البرية مثل البط والإوز) ولا يتسبب في غالب الأحيان، في ظهور أية علامات مرضية، ويمكن لفيروسات الأنفلونزا الانتقال، أحيانا، إلى الدواجن وإحداث فاشيات وخيمة على نطاق واسع.³

ويبدو أن عامل الخطر الأول المؤدي إلى إصابة البشر بالعدوى هو التعرض، بشكل مباشر أو غير مباشر، لدواجن حية أو نافقة تحمل العدوى أو لبيئات ملوثة بالفيروس، والسيطرة على دوران الفيروس H5N1 بين الدواجن من الإجراءات الضرورية للحد من مخاطر إصابة البشر بالعدوى، وستقتضي تلك السيطرة بالنظر إلى استحكام ذلك الفيروس في بعض أسراب الدواجن، التزام البلدان على المدى البعيد وضمان تنسيق قوي بين السلطات المعنية بصحة الحيوان والسلطات الصحية العمومية.⁴

¹ منظمة الصحة العالمية، "الأنفلونزا (الموسمية)"، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ منظمة الصحة العالمية، "أنفلونزا الطيور"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28).

http://www.who.int/mediacentre/factsheets/avian_influenza/ar

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

أما فيما يخص أنفلونزا الخنازير، ففي أواخر شهر أبريل 2009، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن ظهور فيروس جديد من فيروسات الأنفلونزا من النمط، يعرف باسم (إتش1 إن1)، وهذا الفيروس، الذي لم يكن معروفاً بين بني البشر من قبل، معد وقادر على الانتشار بسهولة من شخص إلى آخر، ومن بلد إلى آخر، وقد لوحظ باستثناء بعض الحالات، أن البلدان التي تشهد حدوث حالات مصابة بأعداد كبيرة هي تلك التي تمتلك نظاماً جيداً في مجال الرصد، وتتبع إجراءات اختبارية جيدة.¹

وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 جوان 2009، أن مرض أنفلونزا الخنازير أضحى وباءً عالمياً، أو جائحة وأبلغت الدول الأعضاء، لأول مرة منذ نحو 41 عاماً، برفع حالة التأهب إلى الدرجة السادسة، وهي أعلى مراحل الإنذار بالفيروس التي حددتها منظمة الصحة العالمية، ويعني تصنيف الوباء أن انتقال الفيروس بين البشر أصبح منتشرًا أو متفشيًا في إقليمين على الأقل من العالم؛ وأن ثمة جائحة عالمية طور الانتشار. علاوة على ذلك، أُعلن أن الفيروس المسئول عن المرض (إتش1 إن1) قد تحور وأصبح يحمل ثلاث صفات جينية، ما جعله فيروساً هجيناً، يمتلك ثلاث أصول متباينة وشرساً ذا تأثير قاتل على الإنسان، وقد تم تسجيل انتقال الفيروس من إنسان إلى إنسان في بعض الحالات التي حدث فيها اتصال قريب، ومن ثم، بات استمرار انتشار الفيروس من الأمور التي لا يمكن تلافيتها.²

الفرع الثاني: وباء الإيبولا

فيروس الإيبولا المعروف سابقاً باسم الحمى النزفية، هو مرض وخيم يصيب الإنسان وغالباً ما يكون قاتلاً، وينتقل الفيروس إلى الإنسان من الحيوانات البرية وينتشر بين صفوف التجمعات البشرية عن طريق سريانه من إنسان إلى آخر، ويسبب فيروس الإيبولا مرضاً حاداً وخطيراً يؤدي بحياة الفرد في أغلب الأحيان إن لم يُعالج، وقد ظهر مرض فيروس الإيبولا لأول مرة عام 1976 في إطار فاشيتين اثنتين اندلعتا في آن معاً، إحداهما في نزارا بالسودان والأخرى في يامبوكو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اندلعت في قرية تقع على مقربة من نهر إيبولا الذي اكتسب المرض اسمه منه.³

¹ عبد الغفار الدويك، " أنفلونزا الخنازير.. اختبار جديد للعولمة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/31).

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE=Vz2MWMmq

² المكان نفسه.

³ منظمة الصحة العالمية، "مرض فيروس الإيبولا"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28).

<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs103/ar>

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

وقد نشرت مجلة الايكونوميست البريطانية تقريرا سلط الضوء على خطورة الفيروس وأماكن انتشاره، وأماكن تركزه في دول غرب القارة الثلاث (ليبيريا، وسيراليون، وغينيا)، والمسافة بينه وبين أهم الحواضر في القارة السمراء وأوروبا، وهو ما توضحه الخريطة الآتية:¹

الخريطة(01): تبين أماكن انتشار مرض الايبولا في إفريقيا والمسافة بينه وبين أهم الحواضر في القارة السمراء وأوروبا



المصدر: مجلة قراءات إفريقية، مترجما، "الفيروس القاتل.. الايبولا يهدد أمن القارة السمراء"، قراءات إفريقية، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع.23(جانفي-مارس 2015)، ص.123.

¹ مجلة قراءات إفريقية، مترجما، "الفيروس القاتل.. الايبولا يهدد أمن القارة السمراء"، قراءات إفريقية، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع.23(جانفي-مارس 2015)، ص.123.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

كما نشرت الواشنطن بوست في 3 نوفمبر 2014 تقريراً عن المرض وانتشاره، قالت فيه إن (الايبولا) يعد أحد الأوبئة المخيفة، والتي لا يمكن التنبؤ بها، حيث راح ضحيته حوالي (5.000) نسمة من سكان غرب إفريقيا بسبب انتشاره الحالي، بالإضافة إلى ما يزيد عن (13.000) مصاب، ولكن الأمر لا يزال مقصوراً حتى الآن على (ليبيريا، وسيراليون، وغينيا)، فيما سجلت دولتا (نيجيريا والسنغال) بعض حالات الإصابة، إلا أنهما أصبحتا نظيفتين الآن من المرض، كما شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية نمو سلالة مختلفة من (ايبولا)، ولكن يبدو أنه قد تم احتوائها، فيما توفي المصاب الوحيد بالايبولا في مالي.¹ إن وباء الايبولا لا يعد طائفة صحية فقط، بل يعد أزمة اقتصادية؛ لأن المرضى لا يستطيعون العمل، والخوف من المرض يدفع الآخرين للبعد عن العمل، ومن ثم تعطلت حركة المواصلات والسفر، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى إصدار تقييم في 8 أكتوبر -يقدر فيه الآثار قصيرة المدى لانتشار الايبولا على اقتصاد (غينيا، وليبيريا، وسيراليون) من حيث نسبة إجمالي الناتج المحلي الضائعة، والتي بلغت 359 مليون دولار.²

وينتشر الايبولا من خلال سريان عذوها من إنسان إلى آخر عبر الملامسة المباشرة لدم الفرد المصاب بعذوها (عن طريق الجروح أو الأغشية المخاطية) أو إفرازات ذلك الفرد أو أعضائه أو سوائل جسمه الأخرى، وبلامسة السطوح والمواد الأخرى الملوثة بتلك السوائل (كالمفروشات والملابس). وكثيراً ما يصاب عاملو الرعاية الصحية بالعدوى عند تقديمهم العلاج للمرضى المصابين بحالات يشبه فيها أو مؤكدة من مرض فيروس الايبولا.³ وتبقى الوقاية خير علاج من هذا المرض.

الفرع الثالث: ظاهرة الايدز

إن أول سؤال يتبادر إلى أذهاننا هو ماذا نعني بفيروس نقص المناعة البشرية؟ وما هو الايدز؟

إن فيروس نقص المناعة البشرية هو مرض يصيب خلايا الجهاز المناعي البشري ويدمرها أو يعوق وظائفها وينتج عن الإصابة به تدميراً تصاعدياً للجهاز المناعي، الأمر الذي يؤدي إلى "نقص المناعة". ويكون المصابون بنقص المناعة عرضة لمجموعة كبيرة من الأمراض أكثر من غيرهم من البشر

¹ مجلة قراءات إفريقية، المرجع السابق، ص. 125.

² المرجع نفسه، ص. 127.

³ منظمة الصحة العالمية، "مرض فيروس الايبولا"، المرجع السابق.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية

بسبب عدم قدرة الجسم على مكافحة هذه الأمراض.¹ أما الايدز هو "مرض فقدان المناعة المكتسب" ويصف مجموعة من الأعراض والأمراض المرتبطة بنقص الجهاز المناعي الناجم عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ويستخدم معدل الخلايا من فئة في الجسم وظهور أمراض أو سرطانات معينة كمؤشر على تطور الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لتصبح مرض الايدز.²

وبالتالي، نحن نعيش في عالم به فيروس نقص المناعة البشرية، الذي يعتبر من أخطر مشاكل الصحة العامة في العالم، إذ يقدر عدد المتعاشين مع هذا الفيروس بحوالي 33 مليون فرد، وكان هناك 2.5 مليون إصابة جديدة في عام 2007، وفي ذلك العام لاقى 2.1 مليون شخص حتفهم من جراء الايدز. ويعيش زهاء ثلثي المصابين بالفيروس في الصحراء الإفريقية الكبرى، غير أن كافة بقاع العالم تتأثر بالوباء. من الملاحظ تواجد أسرع الأوبئة نموًا في الوقت الراهن في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ويعتبر فيروس نقص المناعة البشرية مشكلة عالمية تمس حياة الناس في كل بلد.³ وسنتناول هذه الظاهرة وبإسهاب في الفصل الأول من القسم التالي، من جهة، ومن جهة أخرى فالرسم البياني التالي يبين لنا مدى انتشار مرض الايدز مقارنة بالأمراض المعدية الأخرى.

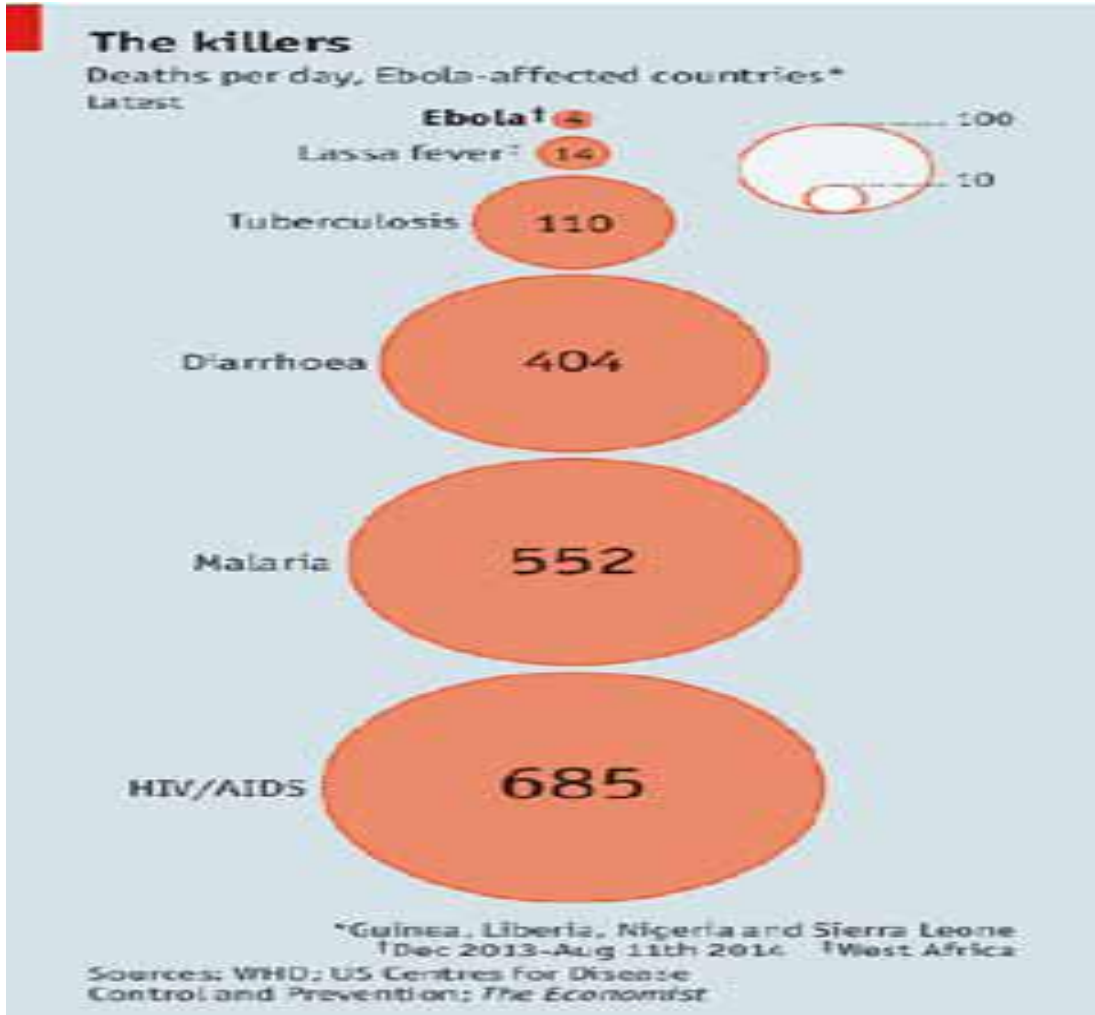
الرسم البياني (02): انتشار مرض الايدز بنسبة هائلة مقارنة بالأمراض الأخرى المعدية

¹ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة- فيينا، "فيروس نقص المناعة البشرية والايديز في أماكن الاحتجاز: مجموعة أدوات لصانعي القرارات ومديري البرامج ومسؤولي السجون ومقدمي الرعاية الصحية في السجون"، (الأمم المتحدة-نيويورك، 2008)، ص.18.

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص.25.

الفصل الثاني: قضايا السياسة العامة البيئية والصحية: نحو بروز الممارسة الخطابية الأمنية عليها في ظل الحوكمة العالمية



المصدر:

مجلة قراءات إفريقية، مترجما، "الفيروس القاتل..الايبولا يهدد أمن القارة السمراء"، قراءات إفريقية، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع.23(جانفي-مارس 2015)، ص.128.

من خلال تصفحنا لهذه القضايا الصحية الثلاثة، تبيّن لنا مدى أهميتها عالميا لأنها تعد من بين تلك التهديدات التي تهدد أمن الإنسان، ويجب طرحها في الأجندة العالمية وضمن سياسة عامة أمنية مشتركة بين جل فواعل الحوكمة العالمية؛ لأنها من جهة، تستوجب إضفاءً طابعاً أمنياً عليها، ومن جهة أخرى تستوجب ضبطا تشاركيا للحد من تفاقمات تهديداتها وما تُحدثه من كوارث صحية على الإنسانية قاطبة.

الباب الثاني: الحوكمة العالمية

كموضوع مرجعي لأمننة حالتنا البيئية

والصحة": نحو تبني نماذج لفهم الترابط

العمليات

الباب الثاني: الحوكمة العالمية كموضوع مرجعي لأمننة حالتي البيئة والصحة: نحو تبني نماذج لفهم الترابط العملياتي

من الطبيعي أن يدفعنا الإطار النظري إلى دراسة الجانب التطبيقي لأن ذلك يحتاج إلى إبراز التناغم والتوافق والتفاعل المستمر بينهما في إطار خلية واحدة ومحيط واحد يبرز القواسم المشتركة بين الأمننة كنظرية عبر خطاب يضيف الطابع الأمني على بعض القضايا البيئية والصحية، باعتبار إيجاد حل لهذه القضايا بمجرد القيام بذلك، كما يمكن أيضا أن يعتبر مقوما رئيسيا لتدعيم قوة وقاعدة الأمن المجتمعي من جهة، والحوكمة العالمية من جهة أخرى، وذلك كله من خلال تبيان الترابط العضوي والتوحد في المهام والوظائف بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لأن ذلك يشكل مسألة ضرورية لتحقيق المصلحة الاجتماعية في تأمين مقومات الحياة واستمرار حضارات المجتمعات البشرية.

وبالتالي، هذا الباب ينقسم بدوره إلى فصلين؛ بحيث يتناول الفصل الأول: أمننة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية، أما الفصل الثاني نتطرق فيه للتحويل عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتي البيئة والصحة" المسيسة وطرح بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية.

الفصل الأول: أمنة قضيتي التغيرات

المناخية والايذر - دراسة تحليلية

لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية

للحوكمة العالمية

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

هناك من القضايا الأمنية التي تتطور حركياتها بسرعة وتتأثر بتطورات الحوكمة العالمية- كموضوع مرجعي اتخذناه في هذه الدراسة- فمثلا إذا أخذنا قضية التغيرات المناخية بالنسبة لحالة البيئة، والايديز بالنسبة لحالة الصحة، فهناك تغير تدريجي حيث كانت تُوضَع بالنسبة للسياسيين في خانة الاعتبارات الأخلاقية والاهتمام العادي. لكن أصبحت بفضل التغيرات والتحولت التي طرأت على مجالي التقدم العلمي والتكنولوجي، وحتى بالنسبة للعلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة، وازدياد الوعي لدى عامة الجماهير، بات من الضروري إدراج هذه القضايا في مصاف الاهتمام السياسي، حتى يتسنى بذلك للسياسيين نقلها فيما بعد إلى مصاف الاهتمام الأمني دون إشكال. أين أصبحت هذه القضايا الآن تطرح في إطار الدراسات الأمنية النظرية، والشؤون الأمنية العملية، وهذا لا لشيء إلا لإضفاء الطابع الأمني عليها واتخاذ إجراءات استثنائية وتحركات أمنية فورية بشأنها من طرف فواعل الحوكمة العالمية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، وذلك لغرض تحقيق هدف الأمننة كنظرية.

لهذا سيتم معالجة هذا الفصل بثلاثة مباحث أساسية، بحيث سي طرح **المبحث الأول** أمنة البيئة- نحو تبني ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية، ثم **المبحث الثاني** الذي سي طرح أمنة الصحة- نحو تبني ظاهرة الايديز كقضية أمنية عالمية، وأخيرا **المبحث الثالث** والذي من خلاله سنتعرض للعلاقة الارتباطية بين أمنة البيئة وأمنة الصحة ومحاولة التوصل لحوكمة عالمية أكثر تأكيدا على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمّنة.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المبحث الأول: أمانة البيئة - نحو تبني ظاهرة التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية

في حقيقة الأمر مدرسة كوينهاجن كما نعلم أطلقت ما يسمى بالقطاع البيئي الذي يتضمن في واقع الأمر برنامجي عمل منفصلين؛ الأول علمي والآخر سياسي. وينطلق البرنامج الأول-العلمي-في الأساس من العلوم الطبيعية ومختلف النشاطات غير الحكومية مقدما قائمة من المشاكل والتهديدات البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارة الإنسانية. في حين ينطلق البرنامج الثاني-العمل السياسي-من الهيئات الرسمية الحكومية وما بين الحكومية التي تعمل على تكوين الوعي السياسي وتخصيص القدرات المطروحة من أجل التعامل مع التهديدات، وعليه فهذه الأخيرة هي المسؤولة عن الدفع نحو مسارات الأمانة (Securitization).¹

وبما أن التغيرات المناخية تمت الإشارة إليها آنفا كقضية أمنية عالمية تستوجب الأمانة والضبط التشاركي في ظل الحوكمة العالمية، بما يفسر أنها قضية بيئية، وأمنية عالمية في الوقت ذاته. فهي تعتبر من التهديدات البيئية الخطيرة الناجمة عن احتراق النفط والغاز والفحم، والتي ينجم عنها ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى تؤدي إلى كوارث أخرى بيئية تهدد المنظومة الايكولوجية برمتها، فإنه سيتم التطرق إليها عبر نظرية الأمانة لمعرفة مدى انضواء هذه الأخيرة على خطاب لغوي يُمكن الفواعل الرسمية أولا ثم الفواعل غير الرسمية ثانيا للحكومة العالمية على الاستدلال بوجود تهديد مناخي يمس ببقاء البيئة العالمية، فعليه هذا المبحث سيحوي مطالب تبين الجانب الثاني للمدرسة المشار إليها وحسب ما طرحته الوقائع لظاهرة التغيرات المناخية.

لكن قبل التطرق لذلك يجب أن نستعرض أهم التحولات التي مست الخطاب البيئي بصفة عامة، حتى يتسنى لنا التطرق فيما بعد لظاهرة التغيرات المناخية ضمن هذه الخطابات، وتتمثل في نوعين من الخطابات هما:

¹ سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت-لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، ع.39-40(صيف-خريف 2013)، ص ص.103، 104.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

- الخطاب البيئي الليبرالي: ويتميز عامة بثلاثة مستويات¹

أولها: "خطاب المحافظة على الطبيعة" وقد ظهر هذا الخطاب بداية القرن العشرين كمحصلة انخفاض نوعي في تعداد عدد من الحيوانات كبيرة الحجم التي استهدفت في رياضة الصيد.

ثانيا: في السبعينيات بدأ الانتقال من خطاب "المحافظة على الطبيعة" إلى خطاب "المحافظة على البيئة"، حيث شمل هذا الخطاب الإنسان وبيئته الحياتية، ومن أبرز مقومات هذا الخطاب الامتناع على تلويث البيئة ومواردها الطبيعية، ذلك أن كافة ما يحل بها من آفات يعود بالضرر على الإنسان وصحته.

ثالثا: وصل الخطاب البيئي الليبرالي نروته في الثمانينيات وكانت أبرز قضاياها البيئية في ذلك الحين تلوث الهواء وثقب الأوزون، وقد ولدت هذه القضايا إجماعا عالميا على أن القضايا البيئية لا تقف عند الحدود الجغرافية ولا تعرف الحدود السياسية، ومن هنا كان لابد من ضرورة العمل الجماعي ورصد الجهود من أجل "إنقاذ البيئة" من الدمار الناجم عن النشاط البشري في كافة أنحاء الكرة الأرضية.

- خطاب العدل البيئي:

خلافًا لقضية الأوزون لم تنجح هذه القضايا في حشد القوى العالمية وتوحيدها، إنما سببت خلافات سياسية وحقوقية ومنها ما بات يعرف بنزاعات بيئية بين دول الشمال ودول الجنوب، ليتطور ويظهر بذلك ما يعرف بخطاب "العدل البيئي" ليشمل أصوات تحاول حماية البيئة من خلال المساواة والعدل بين التوجهات البيئية القومية على المستويين المحلي والعالمي.²

¹ نسرين مزاوي، "الحقوق البيئية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في سياق الخطاب البيئي العالمي"، في، يوسف تيسير جبارين، محرراً، كتاب دراسات 2010، العدد الثالث (كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات-المركز العربي للحقوق والسياسات، نوفمبر 2010)، ص 115-116.
² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وعلى أساس هذه الخطابات والطرح الآنف الذكر، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب أساسية وسنتطرق في **المطلب الأول** للفواعل الرسمية-الدول - للحكومة العالمية كفاعل أمني لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي، ثم **المطلب الثاني** الذي سنبحث فيه عن الفواعل المؤمنة غير الرسمية-غير الدولاتية- للحكومة العالمية ومواجهتها لظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي، أما **المطلب الثالث** فنتناول فيه فواعل الأمانة الوظيفية كفواعل غير رسمية-غير دولاتية- للحكومة العالمية وكيف قامت بمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي. في حين يتطرق **المطلب الرابع** كمطلب أخير لهذا المبحث لنتائج أمانة فواعل الحكومة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية على الجمهور العالمي وعليها.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية- الدول - للحوكمة العالمية كفاعل أمني لمواجهة ظاهرة التغيرات

المناخية كتهديد وجودي عالمي

في هذا المطلب سنتناول وبإسهاب كيف كانت مخاطبة الفواعل الرسمية لظاهرة التغيرات المناخية كقضية بيئية عالمية تهدد حياة الإنسان والطبيعة معا وتتسبب في معضلة الأمن البيئي العالمية، ثم معرفة التحركات الأمنية التي قامت بها لمواجهة هذه الظاهرة واقعيا.

فثمة إدراك حكوماتي متزايد حول إدارة القضايا البيئية العالمية لأنها لم تعد من قبيل المسائل العلمية والفنية التي تقبع خارج المسار الرئيسي للقنوات الدبلوماسية، وإنما يجب احتواؤها من طرف كل الفواعل لإرساء الأمن البيئي العالمي في إطار عملية الأمنة. لأنه وحسب الخطابات التي تم استعراضها كتمهيد فإن ظاهرة التغيرات المناخية مصنفة ضمن التهديدات الأمنية الجديدة للكيان المرجعي "الحوكمة العالمية" المَهْدَدُ وُجُودِيًا في أمنه واستقراره، وللبقاء في بيئة سليمة وآمنة ضمن هذا الكيان لابد من شريعة الإدعاء بذلك عبر خطابات الفواعل الأمنية الرسمية وغير الرسمية لهذا الكيان، وتحركات أمنية تترجم ذلك امبريقيا.

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للدول حول ظاهرة التغيرات المناخية

لقد جاءت جهود الدول الرامية لحماية البيئة ورعايتها بدء من الصعيد الوطني إلى الدولي والإقليمي وصولا إلى العالمي، في إطار التشريعات والقوانين الداخلية إلى الدولية والإقليمية ثم العالمية، والتي جاءت على شكل قواعد ذات اتفاقية ثنائية أو جماعية، عملت الدول على وضعها باعتبارها الأنسب ليس فقط للأخطار البيئية التي تهدد البيئة عالمية الأثر، بل وإنما توحيد ذلك لأن حل مثل هذه المشاكل على المستوى الدولي يتطلب تنسيق للسياسات العمومية، وعلى المستوى العالمي يتطلب تنسيقا بين الدول وتصرفات الأطراف الفاعلة المختصة الأخرى.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

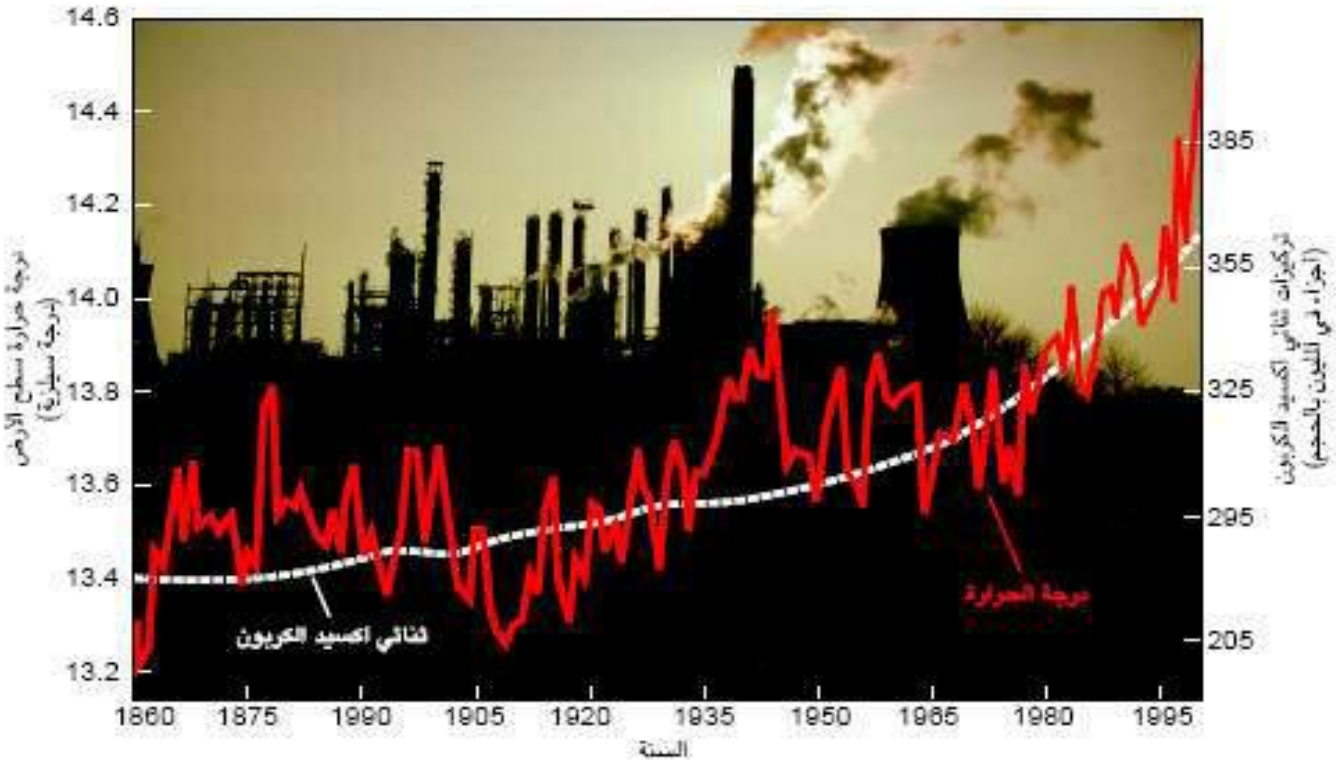
على ضوء ذلك قامت 123 دولة عام 1972 بعقد مؤتمر استوكهولم في السويد، الذي أَرَّخَ لأول إعلان عالمي متعلق بالبيئة، مكون من ستة وعشرون مبدأ، فقد نص "إعلان استوكهولم" الصادر عن المؤتمر على: أن للإنسان حق أساسي في ظروف الحياة المناسبة في بيئة نوعية تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية، كما أن عليه مسؤولية حماية الطبيعة للأجيال القادمة. وقد أقر الإعلان لأول مرة في وثيقة أممية حق الفرد في البيئة المناسبة السليمة في المبدأ الأول منه، كما أكد على دور الدولة في حفظ الطبيعة مميزا بين الموارد القابلة للتجدد، والموارد غير المتجددة الواجب التعامل معها بحرص وضمن مبدأ التوازن.¹ ثم جاء مؤتمر نيروبي في كينيا، وقد حث على التعاون والتنسيق بين الدول من أجل حماية البيئة في العالم، وإبراز فكرة الوقاية من التلوث، بشكل مَهَّدَ لظهور المبدأ الوقائي في مجال حماية البيئة.²

والملاحظة الأولى التي يمكن تسجيلها في هذا السياق، أن الدول كفاعل أمني رسمي للحكومة العالمية قامت بمخاطبة البيئة بصفة عامة من خلال ما تم طرحه في هذين المؤتمرين وليس ظاهرة التغيرات المناخية، إلا أن ذلك مهد لها، كما يمكن تسجيل ملاحظة ثانية تتعلق بوضع المناخ بعد هذا العام لم يتحسن وإنما ذهب إلى التدهور بسبب عدم التزام الدول بالاتفاق على أهداف معينة نظرا لاتصاف "إعلان ريو" بالعمومية التي شكلت العائق أمام الإرادة السياسية للدول، والصورة التالية توضح تدهور وضع المناخ بدءا من سنة 1860 إلى ما بعد "مؤتمر ريو دي جانيرو" أي إلى غاية سنة 1995.

الصورة (02): وضع المناخ بسبب زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون

¹ عبد الناصر زياد هياجنه، القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، ط.1 (عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.ص. 236، 237.
² المرجع نفسه، ص.ص. 238، 239.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية



المصدر:

محمد سليم الذكي، مترجماً، "تأثير الإنسان في المناخ"، مجلة العلوم، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مجلد 17، ع(نوفمبر-ديسمبر 2001)، ص.10.

نلاحظ من خلال هذه الصورة، أنه أدى حرق الوقود الأحفوري إلى زيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون (الخط المتقطع الأبيض)، كما أسهم في رفع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية خلال السنوات الـ140 الماضية (الخط الأحمر).

كما جاء بعد ذلك، مؤتمر ريو دي جانيرو بحيث يمكن القول بأنه سمي بقمة الأرض المنعقد في البرازيل جوان 1992، هو أكثر المؤتمرات مُرافعةً لحماية البيئة، شارك في المؤتمر 172 دولة؛ دول أرسلت رؤساءها، ودول أرسلت رؤساء حكوماتها بحيث أوجب المبدأ الثالث عشر من إعلان ريو الدول أن تضع قانوناً وطنياً بشأن المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بالأضرار البيئية، وتتعاون في مواجهة ذلك على وجه من السرعة وبمزيد من التصميم. هذا كما اعتمدت اتفاقيات دولية بيئية أساسية، تهدف إلى

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تغيير النهج التقليدي في إدارة التنمية، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ... كما تم إطلاق جدول أعمال القرن (أجندة 21) الذي وضع برنامج عمل شامل للعمل العالمي.¹

إذا، وكتعبير عن الفواعل الأمنية التي لم تتحرك في فراغ، قد بينت أن قضية تغير المناخ تهدد العالم وبشكل وجودي، وأصبحت جزءاً من السياسة العامة والقرارات الحكومية للدول على المستوى الوطني سواء كانت متقدمة أم متخلفة- كما في الخطابات التعبيرية للمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني... الخ- لذلك لابد من إخراجها من هذا الحيز والتعبير عنها كتهديد وجودي عالمي يجب إدراجه في السياسة العامة العالمية باتخاذ خطوات صنع القرار البيئي العالمي.

وهذا بالفعل ما قامت به الأطراف المشاركة في المؤتمر بحيث خرجت بقرارات تبين ذلك فمثلا نجد المبدأ السابع من إعلان ريو قرر بأن "تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام 'الايكولوجي' للأرض...".² أما ثاني اتفاقية تشاطر هذا الكلام هي اتفاقية جاءت بشأن تغير المناخ بعد مؤتمر ريو دي جانيرو متمثلة في اتفاقية كيوتو Kyoto Protocol 1997 باليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ 16 فيفري 2005 هدفت إلى تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي"، كما تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية.

لكن ما يمكن قوله حول اتفاقية كيوتو أنها تعتبر كمرجعية عامة للسياسة العامة الأمنية البيئية العالمية، وتمثيل عام تَنظُمُ حوله مختلف التصورات الخاصة بكل ما يخص حالة البيئة كقطاع من قطاعات الحوكمة العالمية "الكيان المرجعي"، إذ تتضمن مجموع القيم الكبرى المكونة من العقائد الأساسية التي يحملها هذا المجتمع حول البيئة بصفة عامة والتغيرات المناخية بصفة خاصة، والمعايير المحددة لدور الدولة ودور السياسات العامة الأمنية عالميا في ذلك، غير أن القيم المكونة لهذه المرجعية كثيرا ما تكون متأثر صراعات، بحيث أن هذه المرجعية تمثل اتفاقا بقدر ما تمثل سياجا للحقل الفكري الذي يُوَطر هذه الصراعات، ويحول دون خروجها عن هذا النطاق، وخير دليل على ذلك، أن بروتوكول كيوتو مثل نقطة خلاف بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وجعل الولايات المتحدة الأمريكية

¹ عبد الناصر زياد هياجنه، المرجع السابق، ص ص. 239-241.

² المرجع نفسه، ص. 240.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تتوؤ عن توقيع بروتوكول كيوتو للاحتباس الحراري (2001) على الرغم من أن موقفها سابقا كان ايجابيا في فترة إدارة الرئيس كلينتون.

وبعد هذه الاتفاقية جاء مؤتمر بالي "بأندونيسيا" حول تغير المناخ في ديسمبر عام 2007 الذي تبنى خريطة طريق حول كيفية الوصول إلى اتفاق ما بعد كيوتو، مروراً بنظيره الذي عقد في مدينة "بوزنان" البولندية في الفترة من 01 إلى 12 ديسمبر 2008، والذي بحث سبل تعزيز التفاهم حول "رؤية مشتركة" لنظام جديد لتغير المناخ.

في حين تبعت هذه المؤتمرات قمة كوبنهاجن في ديسمبر 2009، شاركت فيها 192 دولة وهم الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وقد هدفت القمة إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية. بحيث نجد **خطاب موحد** في اتفاق كوبنهاجن بإشارة جماعية وقالوا؛ نحن رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء وسائر رؤساء الوفود الحاضرين في مؤتمر تغير المناخ لعام 2009 في كوبنهاجن: "تشدد على أن تغير المناخ واحد من أعظم التحديات في زمننا هذا، ونؤكد عزمنا السياسي القوي على مكافحة تغير المناخ بصورة عاجلة وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباين وقدرات كل طرف منا. وتحقيقا للهدف النهائي للاتفاقية المتمثل في تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، سنعزز عملنا التعاوني الطويل الأجل من أجل مكافحة تغير المناخ على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة".¹

والملاحظة التي يمكن أن نستشفها من هذه الفقرة هي أن الكلمات التي قمنا بوضع خط عليها تدل على أن تغير المناخ يشكل مشكلة أمنية جديدة وتحد أكبر بالنسبة للحكومة العالمية "الموضوع المرجعي"، لأنه وبمجرد التكلم عن هذه القضية أصبح هؤلاء الفاعلين جزءا من النخب السياسية لإدارة

¹ "الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، قمة كوبنهاجن 7-18 ديسمبر 2009"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/09/27).
<<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G09/715/21/PDF/G0971521.pdf?OpenElement>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

هذه القضية "العزم السياسي القوي"، وبمفردات نظرية الأمنة استطاعوا تصميم هيكل لأمنة التغيرات المناخية واستدلوا على ذلك بحجة في الفعل الخطابى تحتوي على احتمالين:

(1) ماذا سيحدث إن لم نتخذ الإجراءات؟ الإجابة هي انهيار النظام الايكولوجي وبالتالي تهديد الأمن العالمي.

(2) ماذا سيحدث إذا قمنا بذلك؟ الإجابة تحقيق الأمن العالمي بالقضاء على أشد التهديدات فتكا بحياة المجتمعات، وتحقيق التنمية المستدامة.

إلا أنه حتى هو لم يكتب له بالنجاح بسبب الفشل الذي ألقى بعملية التفاوض الدولية التي بدأت قبل 18 سنة؛ لذلك جاء مؤتمرين متتالين من بعده؛ الأول يتعلق بمؤتمر "كانكون" 2010 بالمكسيك اجتمعت فيه 190 دولة في محاولة تحريك مكافحة التغيرات المناخية، إذ تعلمت الدول شيئا من قمة كوبنهاجن هو أنه لا يوجد حل شامل لكل القضايا حسب "كريستينا فيغيريس"،¹ لكن اعتبرت "أن الدول أظهرت إمكان العمل معا تحت سقف واحد والتوصل إلى إجماع على قضية مشتركة يمكن أن يخلق فرصة للجميع"،² كما قالت وزيرة الخارجية المكسيكية "باتريسيا اسبينوزا" أن اتفاق كانكون "يفتح عصرا جديدا للتعاون الدولي حول التغير المناخي". إلا أن الرئيس المكسيكي "فيليبى كالديرون" رأى أن القمة أتاحت "استشراف أفق جديد" تكون فيه الدول "مهمة مشتركة للحفاظ على كوكب الأرض سليما وحماية من النشاط البشرى".³

أما المؤتمر الثاني يتعلق بـ"مؤتمر دوربان" بجنوب إفريقيا 2011 جاء بعد أكثر من أسبوعين من المفاوضات المكثفة التي أجدها مندوبو نحو 190 دولة في "دوربان" بجنوب إفريقيا، تم الاتفاق المبدئي على أربعة أمور رئيسية : فترة التزام ثانية بموجب "بروتوكول كيوتو"، وتصميم صندوق أخضر للمناخ، وتوقيع جميع البلدان سنة 2015 اتفاقية تجبرها على خفض انبعاثاتها في موعد لا يتجاوز سنة 2020 وخطة

¹ مسؤولة البيئة في الأمم المتحدة.

² نجيب صعب، "ماذا فعل العرب في كانكون؟"، البيئة والتنمية، بيروت-لبنان: المنشورات التقنية، م.16، ع.154-155 (جانفي-فيفري 2011)، ص.35.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

عمل لسنة 2012. ¹أين قالت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا التي ترأست محادثات "مؤتمر دوربان" بشأن التغير المناخي: "جنباً إلى هنا لإنقاذ الكوكب من أجل مستقبل أطفالنا وأحفادنا".²

بالنتيجة، مخاطبة الدول كفاعل أمني رسمي للحكومة العالمية لقضية التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية حسب "مؤتمر كانكون" أو "مؤتمر دوربان" تستوجب الحل الفوري والعاجل وبإدارة جميع الأطراف المشاركة في المؤتمرات، لأنه حسب الخطابات التعبيرية لهذه الدول قضية التغيرات المناخية "تهديد وجودي" للحكومة العالمية "الموضوع المرجعي" وحتى تتحقق شروط الهناء على حد تعبير "جون أوستين" لهذا الكيان يجب أن يُقَابَل الجانب المعنوي بفعل اجتماعي واقعي -وهذا ما سنتطرق له لاحقاً في التحركات الأمنية لهذه الفواعل إزاء هذه القضية.

في حين كانت قمة المناخ في باريس 2015 آخر المحطات البيئية بشأن ما يتعلق بالتغيرات المناخية، إذ أقرت 195 دولة اتفاقاً تاريخياً غير مسبوق في العاصمة الفرنسية باريس لمكافحة الاحتباس الحراري الذي تهدد تداعياته كوكب الأرض بكارث مناخية، وذلك بعد سنوات عدة من المفاوضات الشاقة. وفي هذا المؤتمر نجد "فرانسوا هولاند" الرئيس الفرنسي قال بأن "أمل كبير لا يحق لنا أن نخيبه...علينا أن نقرر هنا في باريس مستقبل الكرة الأرضية، ودعا إلى وقف ارتفاع درجة الحرارة في درجتين، ووضع خطة تضامنية لمواجهة التغيرات المناخية ومساهمة كل مكونات المجتمع في العملية".³ كما قال في افتتاح المحادثات "لا يمكنني التفريق بين محاربة الإرهاب ومكافحة التغيرات المناخية، إنهما تحديان كبيران أماننا لأنه يتعين علينا أن نترك لأبنائنا عالماً خالياً من الإرهاب ونحن مدينون لهم أيضاً بكوكب ليس معرضاً للكوارث".⁴

ومن جهته قال طارق إبراهيم وزير البيئة المالديفي ورئيس مجموعة دول الجزر الصغيرة "إن التاريخ سيحكم على النتيجة وليس على أساس الاتفاق اليوم، بل على أساس ما سنقوم به ابتداءً من اليوم" ودعا

¹ "قمة التأجيل في دوربان: لا اتفاقية للمناخ قبل 2020"، البيئة والتنمية، بيروت-لبنان: المنشورات التقنية، مجلد 17، ع. 166-167 (جانفي 2012)، ص. 32.

² محمد جرعلي، "مؤتمر دوربان بشأن التغير المناخي هل ينفذ كوكبنا"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/21).

<http://green-studies.com/2011/12/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1>

³ مروى الأسدي، "مؤتمر باريس...خطر المناخ والإرهاب من صنع الحكام!"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/03).

annabaa.org/arabic/environment/4408

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إلى "تمكين كل فرد في قارة من حيازة الطاقات المتجددة"¹ وأضاف "جون كيري" وزير الخارجية الأمريكي "أعرف أننا جميعا سنعيش بشكل أفضل بفضل الاتفاق الذي أبرمناه اليوم".²

إن هذا الكلام والمتعلق ب"الربط بين الإرهاب والتغيرات المناخية" يؤكد بأنهما يمثلان قضايا خصبة ومعيارا ناجحا لتجسيد الأمنة، فهذه القمة حسب "هولاند" تكمل ما بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن "مبادرة انتشار الأمن" منذ 2003 ضد الإرهاب، وبالتالي لا بد من ربطه بالتغيرات المناخية كقضية بيئية وإعمال كل الجهود لأنه من شأن ذلك تعزيز التنمية المستدامة بتمكين أي فرد و في أي مكان.

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للدول لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية

بناءً على ما تم طرحه حول مخاطبة الدول كفاعيل رسمية للحكومة العالمية لقضية التغيرات المناخية باعتبارها قضية تستوجب إضفاء طابع أمني عليها والضبط التشاركي، جاءت التحركات الأمنية للفاعيل الرسمية للاستدلال بذلك، متخذة بذلك إجراءات استثنائية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية لأن الفواعيل حسب نظرية الأمنة تتبنى خطابا أمنيا ناجحا وبالتالي تمارسه من خلال قرارات سياسية. فتوصل هذه الدول إلى عقد اتفاقيات بيئية دولية كترتيبات عالمية أثبتت من خلالها الدول قدرتها على مخاطبة القضايا البيئية-التغيرات المناخية- وإخراجها من عالم السياسة الطبيعية إلى الأمنة، وبما أن هذه الاتفاقيات اتفاق مكتوب بين الدول من شأنها أن تُنشئ حقوقا والتزامات متبادلة فإنه يمكن أن تُعتبر بمثابة ضبط بيئي تشاركي لهذه الأشخاص الدولية-الدول- لأنها تضبط وتفرض الالتزام ببنود هذه الاتفاقيات.

هذا بصفة عامة، أما إذا أخذنا كل دولة على حدا، نجد في هذا الإطار فرنسا التي تعمل على تطبيق إتفاق الإطار للأمم المتحدة الخاص بالتغيرات المناخية منذ 1994، ووقعت على بروتوكول كيوتو 2005، كما سعت إلى تخفيض الانبعاثات الحرارية إلى 5.2% للفترة (2008-2012)، كما قامت الحكومة الفرنسية أيضا بإنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة النووية والمياه وتخفيض نسبة الكربون إلى 0.9%، على

¹ "قمة المناخ في باريس... حسابات الطاقة البديلة واعتراض الدول النفطية"، العرب، السنة، 38، ع. 10128 (2015/12/15)، ص. 12.

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

اعتبار أن فرنسا عضو فعال في الاتحاد الأوروبي فإنها قدمت سنة 2008 جملة من الاقتراحات للمصادقة، على الدول الأعضاء منها تخفيض الانبعاثات الغازية لتصل إلى 20%، وزيادة الطاقة المتجددة في إطار الاستهلاك الأوروبي، أما على المستوى الوطني فإن البرنامج المصادق عليه من قبل البرلمان حدد بدقة الأهداف القطاعية وخاصة قطاعي البناء والنقل للتأثير على التغيرات المناخية.

وقد ترجمت الصين أقوالها كذلك إلى أفعال وحولتها إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع حيث اتخذت مزيدا من الإجراءات مؤخرا للمشاركة في اتفاقية باريس للتغير المناخي وذلك من خلال تعزيز التعاون مع "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة، ومع الولايات المتحدة، ما مهد الطريق لبدء سريان مفعول اتفاق المناخ المعني، وبناء على الاقتراح الصيني، تم إصدار أول بيان رئاسي حول التغير المناخي في تاريخ قمم مجموعة العشرين في الاجتماع التحضيري لممثلي دول العشرين "شيريا" الذي انعقد في أبريل، عندما تعهدت الأطراف بتعزيز تنفيذ اتفاقية باريس من خلال التوقيع على الاتفاق في 22 أبريل أو بعد ذلك.¹ وفي السياق ذاته، غير بعيدٍ عن ذلك فالدعم الصيني ليس مجرد كلام أجوف حيث أعلنت في شهر سبتمبر 2012 عن تأسيس صندوق مالي بقيمة 20 مليار يوان (نحو 3 مليارات دولار أمريكي) لتعاون جنوب-جنوب في مجال التغير المناخي ومساعدة الدول النامية الأخرى في حريها على التغير المناخي.²

لكن مقابل هذا، أثناء تناولنا لأمنة قضية التغيرات المناخية رأينا أن الدول كفواعل رسمية للحكومة العالمية من خلال مخاطبتها للقضية قدمت حجج ودلائل من خلال اتخاذها قرارات سياسية أثناء عملية أمنة هذه القضية، وذلك من خلال إثبات أن هنالك حركة مؤمننة في المرحلة الأولى، وعملية قبول من قبل الجمهور في المرحلة الثانية (الذي سنتطرق له فيما بعد)، فإنه وحسب الدراسات التي قدمت حول إذا ما تمت أمنة هذه القضية فعليا نجد الكثير من الدول قامت بأمننتها خطايا لكن لم تتخذ إجراءات استثنائية حول قضية التغيرات المناخية؛ ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية التي تملصت/ومازالت تملص من أداء دورها بالرغم من خطاباتها الأمنية الرسمية حول قضية التغيرات المناخية؛ إذ رفضت التدخل الدولي في "إجبارها" على توقيع والانضمام لاتفاقية "كيوتو" وهذا استنادا لقول

¹ "الصين تلعب دورا فاعلا في الدبلوماسية متعددة الأطراف"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/20).
<http://arabic.news.cn/2016-10/04/c_135731842.htm>

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية

وزير الخزانة البريطاني سابقا "جوردين براون" ومفاده: "إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية خطة عمل لمجموعة الثماني لمكافحة ارتفاع حرارة الأرض لأنها تعتبرها مماثلة لبروتوكول "كيوتو" - وهو اتفاق دولي لمكافحة التغيرات المناخية الطارئة بسبب الأنشطة الصناعية والبشرية-الذي رفض بوش في مارس 2001 التصديق عليه...مع العلم أن واشنطن تطلق ربع الغازات التي تسبب احتباس الحرارة".¹

وإذا أخذنا على سبيل المثال مؤتمر قمة الأرض بمدينة "ريو دي جانيرو" في البرازيل عام 1992، يمكن القول أن معظم دول الشمال لم تلتزم بالوعود التي قطعتها أثناء مخاطبتها لقضية التغيرات المناخية أمنيا، ولم تعمل على اتخاذ إجراءات استثنائية من أجل خفض انبعاثها من الغازات الدفيئة وتحديد غاز ثاني أكسيد الكربون لكي تصبح مستوياتها عام 2000 مثلما كانت عليه عام 1990، وهذا ما يتضح من الجدول التالي.²

الجدول (05): انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بالمليون طن متري في الدول الغربية

الدول	1990	2000	نسبة التغير 1990-2000
سويسرا	44	42	5-
بريطانيا	584	563	4-
ألمانيا	983	945	4-
هولندا	167	163	1+
الدنمارك	53	55	4+
السويد	53	55	4+
بلجيكا	109	113	4+
النرويج	32	34	6+
اليابان	1.068	1.128	6+

¹ سامح جاد، "قمة الكبار. في مواجهة التحديات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/10).

<http://arabicmegalibrary.com/pages-1361-04-8131.html>

² باسل حسين زغير العزيري، "أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12).

<http://www.alsatil.edu.ly/alsatili/issues/issue12006/a-n12006-8.pdf>

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية

10+	95	59	النمسا
10+	417	379	فرنسا
10+	447	408	إيطاليا
11+	5.449	4.895	الولايات المتحدة الأمريكية
12+	28	25	نيوزيلندا
14+	492	432	كندا
15+	38	33	إيرلندا
22+	89	73	اليونان
24+	328	265	أستراليا
26+	53	42	البرتغال
26+	273	217	اسبانيا
28+	69	54	فلندا

المصدر:

باسل حسين زغير العزيري، "أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12).

<><http://www.alsatil.edu.ly/alsatili/issues/issue12006/a-n12006-8.pdf>

نقلا عن The Economist, A Warming World, 28th, 1997, p.49.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

باختصار شديد، أمنة قضية التغيرات المناخية من طرف الفواعل الرسمية-الدول - للحكومة العالمية ومن خلال مخاطبتها لهذه القضية، تُبيّن أن هناك اهتمام دولي بشأنها لتكوين إدارة دولية حقيقية لها، لكن هيمن عليها خطاب دول الشمال [الغربية/القوى الكبرى] ورؤاها، وهذا ما كان واضحا وجليا في المؤتمرات التي تتبعنا مسارها حول أمنة قضية التغيرات المناخية، لذا فعملية الأمنة تظهر أكثر وبشكل جدي لدى الفواعل غير الرسمية/غير الدولاتية.

بالإضافة إلى ذلك، تملص الولايات المتحدة الأمريكية كدولة وقوة عظمى مؤخرا من إتفاقية باريس يدل على عدم جدوى أمنة التغيرات المناخية وفشلها مرة أخرى، والعودة لطابع اللا أمنة، والسياسة العامة العادية يمكن أن يأتي بثمار ونتائج إيجابية تكون أفضل بكثير.

المطلب الثاني: الفواعل المُوَمَّنَة غير الرسمية- غير الدولاتية- للحكومة العالمية لمواجهة ظاهرة

التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي

لقد أوضح تحليل السياسات العامة، الذي صاغته المدرسة الألمانية بصفة خاصة، أن "الدولة تتجه إلى تبني تدخلات أكثر مُلائمةً للتعقيد المتزايد للمجتمع، وذلك في مواجهة الصعوبات التي تفرضها السياسات التنظيمية من أعلى"،¹ وبالتالي، يمكن القول أن "الدولة قد تراجعت أدوارها في مجالات أخرى وأعدت تجديد تَمَوْضُعِهَا في سياق الحوكمة، وضمن الفرص والتحديات التي تفرضها جدلية العالمي- الوطني".² ونحن وبإسهاب تناولنا هذه النقطة والتي من خلالها أُنزنا تيبولوجيا فواعل الحوكمة العالمية أنفا بصفة عامة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تناولنا تيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية لهذه الحوكمة، وهذا المطلب سيحاول فقط معرفة مدى تَمَكُّن الفواعل المُوَمَّنَة غير الدولاتية³ من مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية كقضية بيئية عالمية باعتبارها تهديد وجودي عن طريق مخاطبتها أولاً، واتخاذ قرارات سياسية وإجراءات استثنائية بشأنها ثانياً. وذلك من خلال تتبعنا التسلسل الهرمي لتيبولوجيا الفواعل غير الدولاتية للحكومة العالمية كما أشرنا لها سابقاً يمكننا هنا أن نفصل بين "توعين من الفواعل حسب نظرية الأمنة: الفواعل المُوَمَّنَة، والفواعل الوظيفية".⁴

بالنسبة للأولى وهي بطبيعة الحال المعنية في هذا المطلب، و"تعتبر الفواعل المتدخلة في عملية تبني ونشر الخطاب المُوَمَّنِ" ⁵ لقضية التغير المناخي متعددة وتقع على مستويات مختلفة. أما الثانية والتي سنتطرق لها في مطلب يلي هذا المطلب، وتمثل "الفواعل التي تؤثر ديناميكيا في القطاع، فهي التي تدعو إلى الأمن نيابة عن الكيان المرجعي، وتؤثر تأثيرا كبيرا على القرارات في مجال الأمن"،⁶ وبالتالي،

¹ الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، المرجع السابق، ص.40.

² المكان نفسه.

³ أثناء تطرقنا هذا للفواعل غير الدولاتية للحكومة العالمية ومخاطبتها لقضية التغيرات المناخية والإجراءات الاستثنائية التي ستتخذها سنكتفي بإعطاء مثال أو مثالين فقط من المستحسن حتى يتم التحكم في الموضوع، لأنه مجال واسع، يمكن لوحده أن يكون موضوع بحث، ولا يسعه مطلب واحد.

⁴ Telmo João Gabriel Viera, op cit., p.40.

⁵ Ibidem.

⁶ Ibidem.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

هي من يقوم بتحويل النقاش العام بخصوص قضية التغير المناخي إلى قرارات وإجراءات عن طريق وسائل السياسة العامة التقليدية.

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للفواعل المؤمّنة غير الرسمية حول ظاهرة التغيرات المناخية

من خلال هذا النوع من الفواعل المؤمّنة يمكن أن نتطرق للمنظمات الدولية الحكومية والنموذج هيئة الأمم المتحدة التي تعكس قمة هرم هذه المنظمات وأفعالها الخطابية لقضية التغيرات المناخية، ثم المجموعات الابستمولوجية ودورها في أمنة هذه القضية.

أولاً- المنظمات الدولية الحكومية-هيئة الأمم المتحدة أمونجا-

لكن قبل ذلك، لابد أن نتساءل عن مدى إهتمام منظمة الأمم المتحدة بالبيئة بصفة عامة؟ إن الإجابة على مثل هذا السؤال يقتضي منا أن نشير لميثاق منظمة الأمم المتحدة؛ والذي لم يتضمن أي نص صريح يخول المنظمة الدولية الاهتمام بشؤون البيئة، فكما هو معروف نصوص ميثاق هذه المنظمة تمت صياغتها في عام 1945 أين لم يكن للبيئة آنذاك نصيبا وحظا وافرا سواء على مستوى القانون الدولي العام، أو على مستوى العلاقات الدولية،¹ عكس ما نراه اليوم من اهتمام دولي، وعالمي لهذا المجال. لكن في أواخر الستينيات بدأ الاهتمام من طرف منظمة الأمم المتحدة بمشاكل بيئة الإنسان على أساس أن حماية البيئة تدرج ضمن أهدافها، فتحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع ضمن ما يسمى بتكريس حقوق الإنسان يعتبر تكريسا لمبدأ العيش في بيئة نظيفة وسليمة من جهة، وأمنة مستقرة من جهة أخرى.

لذلك، تعتبر المنظومة المؤسسية للأمم المتحدة الناشطة في مجال البيئة من أهم وأقوى المؤسسات في منظومة المنظمات الدولية الحكومية كفواعل غير رسمية للحوكمة العالمية، فقد رعت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات البيئية العالمية التي عملت على بلورة هياكل مؤسسية جديدة لمعالجة القضايا البيئية.² فالسياق البيئي الذي انعقدت فيه العديد من المؤتمرات كان برعاية هيئة الأمم المتحدة وذلك لبحث الأوضاع البيئية العالمية بما فيها ظاهرة التغيرات المناخية، وقد أشرنا سابقا أن الاهتمام

¹ عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة (القاهرة: دار النهضة العربية، 1986)، ص.78.

² صالح زياتي، مراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، دفاثر السياسة والقانون، ورقلة-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ع.9(جوان 2013)، ص.215.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بقضية التغيرات المناخية رسميا من طرف فواعل الحوكمة العالمية بشقيها كان منذ انعقاد مؤتمر "ريو ديجانيرو" بالبرازيل 1992.

وبما أن الأمين العام هو رئيس الأمانة العامة وأحد العناصر الرئيسية للأمم المتحدة فهو يعد الحامل الرسمي لكلمتها وقائدها الفعلي، فإنه من يمثلها في البحث بالشأن البيئي العالمي ومراجعة ما تم إنجازه في هذا الصدد والبناء عليه، وذلك بطبيعة الحال بمساعدة مجموعة من الموظفين الذين يعملون تحت إشرافه ضمن الأمانة العامة للقيام بالمهام الموكلة إليهم -حتى في المجالات الأخرى- وبالتعاون مع الأجهزة الرسمية الأخرى لهيئة الأمم المتحدة كالجمعية العامة ومجلس الأمن. لكن الأمانة لا تأتي من طرفه وهذه الأجهزة باعتبارها العمود الفقري لهذه الهيئة، فقط، وإنما من وراء اعتبار التغيرات المناخية قضية أمنية عالمية تشكل تهديد وجودي بالنسبة للحكومة العالمية ككيان مرجعي، فواعل عدة من بينها الفواعل المؤمّنة والفواعل الوظيفية التي تتضوي تحت هيئة الأمم المتحدة عبر مستويات عدة، والتي يمكن أن نتطرق لها كما يلي:

1/ على مستوى أمانات البرامج البيئية وأمانات الاتفاقيات البيئية الدولية (الفواعل المؤمّنة):¹

بناءً على ذلك، تعتبر أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة متميزة جدا حسب دراسة كل من "Biermann" و "Siebenhüner" وهذا البرنامج تابع لهيئة الأمم المتحدة² فهو السلطة الريادية في مجال السياسة البيئية الدولية.³ كما يوصف هذا البرنامج بالضمير البيئي للأمم المتحدة، فهو خطوة هامة نحو إدراك الأمم المتحدة لقضية البيئة.⁴

¹ اعتمدنا أمانات البرامج البيئية قبل أمانات الاتفاقيات الدولية حسب التسلسل الزمني لأن برنامج الأمم المتحدة قبل اتفاقية ريو ديجانيرو كمثالين تم تبنيهما في هذه الدراسة.

² يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المؤسسة الدولية البيئية الأولى في إطار الأمم المتحدة، حيث جرى تأسيسها لمتابعة الشأن البيئي في العالم، وقد أنشئ البرنامج "UNEP" على أثر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في "ستوكهولم" في عام 1972، بهدف أن يكون البرنامج رائدا ومشجعا لقيام شراكات لرعاية البيئة، على نحو يتيح للأمم والشعوب تحسين نوعية حياتها، دون إضرار بنوعية حياة الأجيال المقبلة. وجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، تعتبر حُكْمًا، أعضاء في البرنامج، كما أن ثمة اقتراحات ترى ضرورة تحويل البرنامج إلى وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، لإعطاء العمل البيئي الدولي مزيدا من الاستقرار والفرص. أنظر: عبد الناصر زياد هياجنه، المرجع السابق، ص. 249.

³ صالح زياتي، مراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، المرجع السابق، ص. 221، 222.

⁴ صافية زيد المال، "حمية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي" (رسالة دكتوراه العلوم في القانون الدولي، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013)، ص. 180.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وتتولى أمانة برنامج الأمم المتحدة حسب أدوارها كأفعال خطابية؛ الإشراف على البرامج المتعلقة بالبيئة وتنسيق العمل مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها بالدراسات والبحوث أو تنفيذ المشروعات التي يقرها مجلس إدارة البرنامج.¹ وبصفة عامة تتمحور أولويات البرنامج الأساسية حول ما يلي:²

- (1) الرصد والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة.
- (2) تشجيع النشاط البيئي حول العالم وزيادة الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية.
- (3) تبادل المعلومات عن التقنيات السليمة بيئياً وإتاحتها للمجتمع.
- (4) تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسسية للحكومات والمنظمات الإقليمية.

نستشف من خلال هذه النقاط أن هذا البرنامج يوفر للأمانة إطاراً "Framework" مبني أمنياً بتحركاته لتحقيق أولويات، ويرتكز هذا الإطار على حماية النظام البيئي برمته وذلك بالتحرك نحو الأمانة "Securitization move"، لأن ما يقوم به البرنامج يعتبر بمثابة الخطوة نحو الأمانة الناجحة بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة وبلغة نظرية الأمانة.

إضافة إلى ذلك، تعتبر أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ³ ناشطة في هذا المجال باعتبار أن هذه الأخيرة أهم ما تمخض عن مؤتمر "ريو دي جانيرو" عام 1992 التي تتكون من ديباجة و26 مادة وقد عبرت على أن الهدف النهائي هو تثبيت غازات الدفيئة عند مستوى يحول دون تدخل خطير من

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.180.

² عبد الناصر زيد هياجنه، المرجع السابق، ص.247.

³ تعتبر تقنية الاتفاقية الإطارية، وسيلة للإعلان عن المبادئ التي سيتم اعتمادها لاحقاً كأساس للتعاون ما بين الأطراف في مجال محدد، مع ترك هامش من الحركية لتحديد أنماط التعاون وتفاصيله من الناحية الشكلية، تحديد الاتفاقية الإطارية بدقة يعني أن هناك وجود الاتفاقية الرئيسية من جهة أولى، والبروتوكولات أو الاتفاقيات الأخرى المكملة مع التمتع بنوع من الاستقلالية من جهة ثانية. وكقاعدة عامة لا يمكن أن تكون الدول أطرافاً في الاتفاقيات المكملة إلا الدول الأطراف في الاتفاقية الرئيسية "الأولى"، وليس بالضرورة أن تصبح كل الأطراف التي شاركت في الاتفاقية الأولى أطرافاً في الاتفاقيات المكملة. من مزايا تقنية الاتفاقية الإطارية أنها تسمح التقدم خطوة حينما تمنع السياقات الدولية وتناقض المصالح بشأن الموضوع محل التفاوض، لذلك يتم الاعتماد على البروتوكولات لاحقاً كأدوات تطبيقية لأنها تتضمن مقتضيات مفصلة، ومن شأن هذه التقنية إشراك العلماء والمجتمع المدني، لأنها تسمح بالتأني والتفكير العميق في قضايا فنية شائكة. أما سلباتها فتتمدد المدة الضرورية لتحديد الالتزامات مادياً، ولهذا السبب لم تتبن بعض الاتفاقيات تقنية الاتفاقية - الإطارية، فتمديد المفاوضات قد يُفقد مميزات الصرامة، كما أن المشاكل البيئية لا تحتمل التفاوض إلى درجة الإفراط لأن الطبيعة لا تُفاوض الإنسان، ولا تحتاج إليه، أما الإنسان فهو الذي يحتاج إليها، وكل تأخير يعني تدهور البيئة لمزيد من المعلومات انظر:

- الحسين شكراني، " من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، بحوث اقتصادية عربية، بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.63-64(صيف- خريف 2013)، ص.153.

- Alexandre-Charles Kiss, "Les traités-cadre: Une technique juridique caractéristique du droit international de l'environnement", *Annuaire Français de Droit International* (Paris: Editions du CNRS), Vol.39(1993), pp.792, 793.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

جانب الإنسان في النظام المناخي.¹ فالأمانة لهذه الاتفاقية تخدم أطراف الاتفاقية من جهة، ومن جهة تخدم النظام البيئي العالمي. فمثلا إذا أخذنا المبدأ 3 من المادة (3) الذي ينص على مخاطبة قضية التغيرات المناخية بقَوْلٍ مَفَادُهُ:

"تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها أو تقليلها إلى الحد الأدنى وللتخفيف من آثاره الضارة. وحيثما توجد تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو غير قابل للإصلاح، لا ينبغي التدرع بالافتقار إلى يقين علمي قاطع كسبب لتأجيل اتخاذ هذه التدابير، على أن يؤخذ في الاعتبار أن السياسات والتدابير المتعلقة بمعالجة تغير المناخ ينبغي أن تتسم بفعالية الكلفة، بما يضمن تحقيق منافع عالمية بأقل تكلفة ممكنة. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تأخذ هذه السياسات والتدابير في الاعتبار مختلف السياقات الاجتماعية-الاقتصادية. وأن تكون شاملة، وأن تغطي جميع مصادر ومصارف وخزانات غازات الدفيئة ذات الصلة، والتكيف، وأن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن تنفيذ جهود تناول تغير المناخ بالتعاون بين الأطراف المهمة".²

وتأكيدا على ما تم أمننته من طرف الدول كفاعول رسمية للحكومة العالمية اتخذت هيئة الأمم المتحدة وعن طريق أمانة الاتفاقيات-حتى هي- كمنظمة دولية حكومية وكفاعل أمني غير رسمي كذلك للحكومة العالمية من التغيرات المناخية كقضية بيئية رهانا أمنيا، فبفضل صيغة مضمون الكلام الذي قيل في الاتفاقية-الإطارية بشأن تغير المناخ لاسيما في الفقرة المشار لها أعلاه، فالقضية حسب المنظمة تشكل بالفعل تهديدا أمنيا على العالم أجمع، ويجب تقديم حلولاً لمعالجتها وبطريقة استثنائية وفورا إن تتطلب الأمر ذلك دون اللجوء لإجراءات السياسة العامة الطبيعية والأمور التقنية الروتينية، وبالتعاون بين جميع الأطراف المعنية بذلك دون الضرر بالمصلحة الاقتصادية.

¹ الحسين شكراني، "من مؤتمر ستوكهولم إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، المرجع السابق، ص 153، 154.

² الأمم المتحدة 1992، "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12).
<https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=Smd1WmXFMHnmAGb2bi4Aw#q=%D8%A7%7>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وهنا بالرغم من أن الأمانة ليس من عبر عن مضمون هذه الاتفاقية إلا أن لها دورا هاما في إضفاء الطابع الأمني على قضية التغيرات المناخية بصفة خاصة وهذا حسب دراسة قدمها "ساند فورد" في تحديد أدوار أمانات الاتفاقيات البيئية الدولية التي تعتبر أفعالا خطابية بشأن القضية:¹

الأدوار الأساسية: وتتمثل في ترتيب وخدمة مؤتمر دول الأطراف؛ القيام بالوظائف المسندة إليها من قبل البروتوكولات، تحضير التقارير وإرسالها بناء على المعلومات الواردة من قبل الجهاز الأساسي والأجهزة الفرعية، تحضير التقارير الخاصة بنشاط الأمانة، تنسيق العمل مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، جمع وتحليل المعلومات والمعطيات العلمية والاقتصادية أو الاجتماعية، رصد الالتزام بالمعاهدة، تقديم المشورة والتوجيه للدول الأطراف.

الأدوار الإضافية: جمع "ساند فورد" الأدوار الإضافية في النقاط التالية: زيادة التمويل، التدريب، إدارة العلاقات مع المنظمة الأم، مراقبة الالتزامات ضمن الاتفاقية، نقل الاتفاقية إلى الدول غير الأطراف، النشر، رسائل الأخبار، العلاقات العامة، الاتصال مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأطراف وغير الأطراف في المعاهدة، المساعدة التقنية للدول النامية.

2/ على مستوى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفواعل الوظيفية):

بما أن الكرة الأرضية هي نظام ايكولوجي واحد، بدأ يتعرض لإرهاصات في طبقة الأوزون، وتزايد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وما يحملانه من أخطار تسببت في خلق ظاهرة التغيرات المناخية المؤثرة في العالم كله، فإنه استكمالا لما قامت به الأمانات لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغير المناخ وغيرها عديد، جاءت الوكالات المتخصصة التابعة للهيئة التي تُعنى حتى هي بالجوانب البيئية، إذ قامت ولا تزال تقوم بدورها كفواعل وظيفية في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي، فهي تؤثر بقوة في القرارات الأمنية لهيئة الأمم المتحدة دون أن تؤمن هذه القضية علنا وبشكل مباشر. ويمكن ذكرها على النحو التالي:

¹ عادل زقاغ، سميرة سليمان، المرجع السابق، ص ص. 72، 73.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أ/ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) Intergovernmental Panel on Climate Change:

أنشأتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة عام 1988، ويتمثل دور هذه الهيئة في تقييم أفضل ما هو متاح في جميع أرجاء العالم عن تغير المناخ من معلومات علمية وفنية اجتماعية اقتصادية على أساس شامل وموضوعي وعلني وشفاف.¹ تضم الهيئة ثلاثة فرق عاملة، وفرقة عمل معنية بالقوائم الوطنية لحصر غازات الدفيئة، ولكل من الفرق العاملة الثلاثة وفرقة العمل رئيسان مشاركاً أحدهما من العالم المتقدم والآخر من العالم النامي ووحدة دعم فني، وتتمثل هذه الفرق فيما يلي:²

* يضطلع الفريق العامل الأول: بتقييم الجوانب العلمية للنظام المناخي وتغير المناخ.

* ويتناول الفريق العامل الثاني: مدى سرعة تأثير النظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية بتغير المناخ، وعواقب تغير المناخ السلبية والإيجابية، وخيارات التكيف معها.

* ويتولى الفريق العامل الثالث: تقييم خيارات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف في حدة تغير المناخ.

ب/ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) International Atomic Energy Agency:³

كمنظمة دولية حكومية ذات صلة بمنظومة الأمم المتحدة فهي تضطلع بمهمة الحد من التسلح النووي، إذ تقوم بالرقابة والتفتيش والتحقق في الدول التي لديها منشآت نووية، فإن علاقة الوكالة مع الأمم المتحدة تخضع لاتفاقية خاصة، من بنودها: أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلتزم بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعند الاقتضاء إلى مجلس الأمن، حول عدم

¹ برنامج الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (ديسمبر 2004)، "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/21).

<<https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf>>

² المكان نفسه.

³ الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة حكومية مستقلة تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، تأسست عام 1957 بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والحد من التسلح النووي، والمقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا عاصمة النمسا.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

احترام الدول أو خرقها لالتزاماتها المتعلقة بالإجراءات الوقائية، فضلا عن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.¹ وفي سبيل تحقيق أهدافها العامة تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يلي:²

أ- إصدار تقارير دورية عن نشاطاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي.

ب- العمل على تشجيع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة الذرية مع الوقاية من استخداماتها المدمرة.

ج- العمل على أن تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المحفل العالمي لتبادل المعارف والتقنيات النووية، بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء.

إذا، تقوم هاتين الوكالتين المتخصصةين بالشؤون المناخية بصفة خاصة، والشؤون البيئية بصفة عامة، بممارسة المنطق التكنولوجي المرافق للأمن، بحيث تؤثر في حركية المجال الأمني بما تنتجه فعليا من بيانات ومعلومات وتقارير تبني عليها الحقائق العلمية حول التغيرات المناخية والاستراتيجيات الأمنية دون ممارسة القوة والإكراه، وإنما تساهم بشكل حيوي في إحياء الجانب التقني عبر الروابط الاستدلالية التي تجمع بين البيروقراطية والأمنية في الوقت ذاته.

بالنتيجة، يبدو أن نمط التعاون في الأعمال وأنشطة الأجهزة، الأمانات، الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة حول مجابهة قضية التغيرات المناخية كقضية أمنية عالمية تشكل تهديد وجودي للكيان المرجعي "الحكومة العالمية"، من يبين أن الأمن ليس خطابات فقط، وإنما ممارسة خطابية أيضا، أي بمعنى آخر، هناك عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة من طرف الهيئة على القضية بتوقع واستباق مخاطرها- وهذا بطبيعة الحال ما تحتاجه الحكومة العالمية من مؤسساتها على الأقل من الناحية النظرية- وهنا جمعت الهيئة بين ما تقدمه مدرسة كوبنهاجن حول "نظرية الأمانة" الأمن كفعل كلام، وما تقدمه مدرسة باريس "الأمن تقنية حكومية".

¹ عبد الناصر زياد هياجنه، المرجع السابق، ص ص. 248، 249.
² المكان نفسه.

ثانيا - الأفعال الخطابية للمجموعات الاستمولوجية حول ظاهرة التغيرات المناخية

إن الميزة التي يوفرها التداخل بين الاختصاصات، و"جلسات العصف الذهني Brainstormings الشبكي، و فرق العمل المعنية ad-hoc، إلخ، والتي تسمح بجمع الأنماط الأكثر تنوعا من الكفاءات والمعلومات والموارد العلائقية، هو زواج المنفعة بين السياسة والعلم والاقتصاد الذي لا يمكن تجاهله، حيث يمكن أن يشكل ذلك حلا معقولا للمخاطر-البيئية والصحية. وباختصار فإن هذه "الحلزونية الثلاثية" يبدو أنها توفر تحديدا ما نحتاجه، أي الإستراتيجية "القدرة الاستيعابية مع وجود هوامش أمنية" (carrying-capacity-with-safety-margins).¹

استطرادا لذلك، تقول الحكمة التقليدية للدراسات الأمنية أن التعريف الشامل للأمن يتلخص في "الحرية من التهديد"²، وبهذا المعنى يتأتى دور المجموعات المعرفية كالعلماء و فرق العمل المتخصصة في مجال ما وغيرها من مراكز البحث، في زرع الطمأنينة والسكينة والاستقرار في أوساط المجتمع أيا كان، إلا أن ظاهرة التغيرات المناخية أظهرت وجهتي نظر مختلفتين في هذا الصدد؛ بحيث نجد أن هذه المجموعات لها دور من جهة في تنبيه الدول كفاعول غير رسمية، والفاعول الأخرى غير الدولاتية كالمنظمات الدولية الحكومية من كوارث ومخاطر جمة إن لم تتخذ حولا فورية وإجراءات مستعجلة لمجابهة ظاهرة التغيرات المناخية، ومن جهة أخرى، نشرت هلعا في أوساط هذه الفواعل ومساعدة هذه الأخيرة لعقد مؤتمرات دولية وعالمية بين الفينة والأخرى، ورعبا في أوساط المجتمعات والدعوة إلى حماية العالم من هذه الظاهرة، وماذا سينتظروهم من عواقب وخيمة إن لم يتداركوا ذلك؟ وهذا هو هدف الأمنة؛ زرع الخوف والرعب لدى الجمهور أو الرأي العام، وإقناعه بحجج ودلائل علمية قطعية تثبت ذلك.

واستنادا لذلك، ظهر أول اهتمام علمي بقضية التغير المناخي منذ عام 1974، عندما أصدر اثنان من العلماء في جامعة "بيركلي" بالولايات المتحدة الأمريكية بحثا تشير نتائجه إلى أن الغازات المستخدمة في التكييف والتبريد وأغراض أخرى عندما تصعد إلى طبقات الجو العليا، تحدث خلا في طبقة الأوزون، وكانت هذه الافتراضات مبنية على بحوث معملية، ولم تكن هناك قياسات في الواقع.³ كما قال باحثون

¹ جابر عصفور، المرجع السابق، ص.224.

² سيد أحمد قوجيلي، المرجع السابق.

³ كمال طلبية، "تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/23).

<<http://marocenv.com/290.html>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أمريكيون إن اصطدام كوكب في الأرض قد يؤدي إلى إزالة طبقة الأوزون دافعا بالناس للعيش كمصاصي الدماء والاختباء في المنازل خلال ساعات النهار والخروج ليلا، وقال الباحثون إن المواد الكيميائية والبروميد التي تنفصل عن بخار الماء قد تتسبب في تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الحياة على الأرض مما تتسبب به الأشعة ما فوق البنفسجية.¹ كما لا ننسى الدور الذي قامت به إذ نجاح اتفاقية مونتريال، كان بفضل العلماء الذين تكلموا بصوت واحد، تدخل الأطباء آنذاك وربطوا مشكلة تغير المناخ البيئية بصحة الإنسان وحياته.²

بالإضافة إلى ذلك، اللجان التي انبثقت عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فهي تصدر تقارير لكي تنبه العالم إلى التطورات العلمية، التي أشرنا لها أعلاه، وقد خلص علماءها إلى أن زيادة 'غازات الصوبة' تلك تؤدي إلى حبس قدر مفرط من الحرارة بالقرب من سطح كوكب الأرض، وأطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح 'الاحتباس الحراري'، لذلك تقر الأغلبية العظمى من العلماء المنخرطين في دراسة المناخ العالمي بالنتيجة التي خلص إليها ذلك الفريق؛ أن ظاهرة الاحتباس الحراري تحدث بالفعل، وأن أهم الغازات التي تكثف 'تأثير الصوبة الزجاجية' هو ثاني أكسيد الكربون، وأن السبب الرئيسي في حدوث الاحتباس الحراري هو الزيادة الهائلة في انبعاثات الكربون، الناتجة عن أنشطة بشرية، مثل حرق الصناعات الثقيلة للوقود الحفري، والانبعاثات الصادرة عن الطائرات والسيارات ومحطات الطاقة وأجهزة التدفئة المنزلية.³

ويمكن الحديث عنها بشيء من التفصيل وعن علاقتها بالسياسة:⁴

* **لجنة علمية تتابع وتقيم الجديد في العلم:** كانت برئاسة عالم انجليزي، كانت لها صفة علمية خالصة، ولم يكن عليها أي تأثيرات سياسية.

¹ محمد فوزي، "تقب جديد لطبقة الأوزون"، مجلة بينتنا، الهيئة العامة للبيئة-الكويت: مطابع كويت تايمز التجارية، السنة الثالثة عشر، ع.144(ديسمبر 2011)، ص.36.

² كمال طلبية، المرجع السابق.

³ لبنى عماد تركي، المرجع السابق، ص.104.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

* لجنة تدرس تأثير النظم الاقتصادية والاجتماعية بتغير المناخ: كان يرأسها عالم من الاتحاد السوفيتي، وقد تدخلت فيها السياسة إلى حد ما، لأن الاتحاد السوفيتي-كان من كبار المنتجين لغازات الدفيئة-كان يريد تجنب الأدلة من قبل المجتمع الدولي.

* لجنة تدرس الخيارات المطروحة للاستجابة لهذه التغيرات المناخية، وكيفية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف من حد تغير المناخ: فكانت برئاسة أحد وكلاء وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت تقاريرها مسيسة بالكامل.

هذا من ناحية ربط العلم بالسياسة، ومن ناحية ربط العلم بالسياسة والاقتصاد، "فقد صدر تقرير في أكتوبر 2006 عن اقتصاديات التغير المناخي، أعده الاقتصادي البريطاني "سير نيكولاس ستيرن" وكان في السابق كبير اقتصاديي البنك الدولي، بناء على طلب "جوردون براون"-رئيس وزراء بريطانيا- جمع "ستيرن" 20 من زملائه، وزاروا دولا من مختلف العالم،¹ حيث قابلوا اقتصاديين من هذه الدول ودرسوا تأثير المناخ على الاقتصاد، وما هو الوضع في حالة إذا ما طبق العالم إجراءات معينة لمواجهة هذا التغير، وفي حالة عدم اتخاذ أي إجراءات".² وكانت محصلة البحث أن اتخاذ إجراءات للحد من تغير المناخ سيكلف الاقتصاد العالمي 1% من إجمالي الناتج القومي العالمي، لكن المشاكل والأخطار والخسائر التي ستنتج عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات ستكلف العالم 10% من إجمالي الناتج القومي العالمي، ومع الأسف أن الدول النامية سوف تكون نسبة الخسارة فيها أعلى من هذا المتوسط العالمي المقدر بـ10%، كما أشار التقرير إلى أن 200 مليون شخص قد يتحولون إلى لاجئين بسبب تعرض أماكن إقامتهم للجفاف أو الفيضانات.³

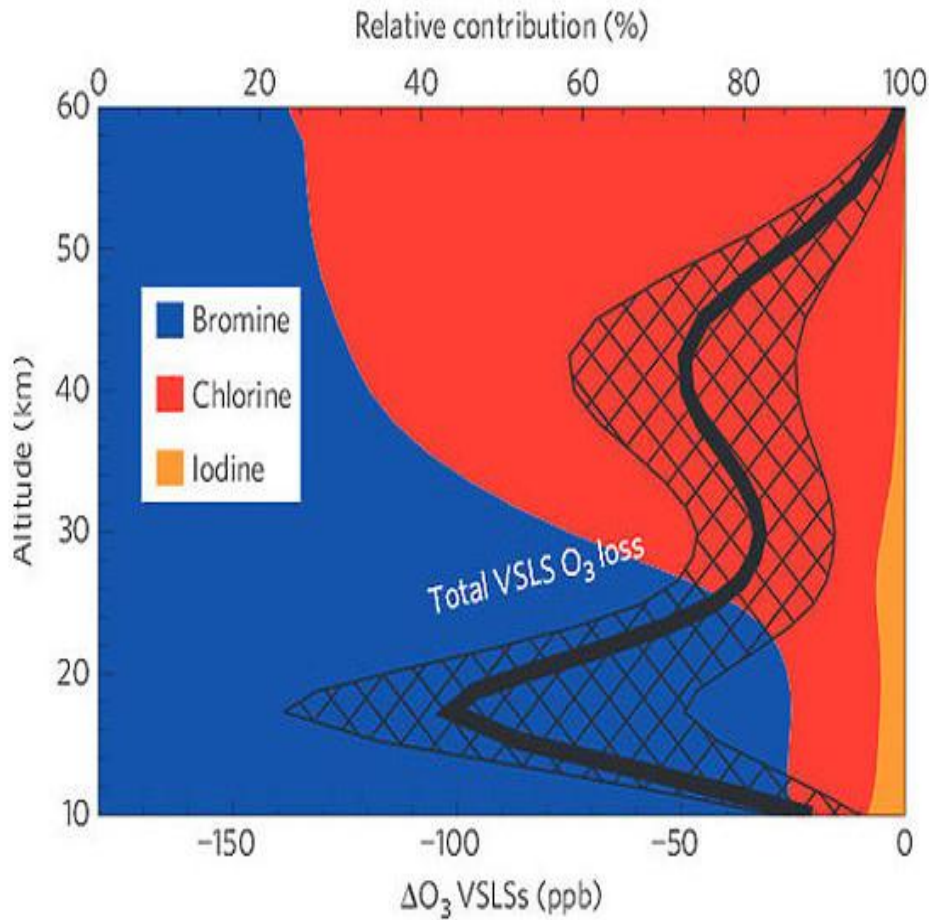
كما اكتشف مؤخرا "تشيبيير فيلد" وفريقه العلمي من جامعة "اليدز" البريطانية هذا الصنف الجديد من المواد العضوية التي تؤثر سلبا في طبقة الأوزون، خلال متابعتهم للتغيرات الحاصلة في المركبات الطبيعية

¹ تمثلت الدول التي تمت زيارتها في: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول شرق أوروبا، فرنسا، ألمانيا، باكستان، الهند والصين.
² كمال طلبية، المرجع السابق.
³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المنشأ، المحتوية على ذرات الهالوجينات-كلور، بروم، يود-التي تنتشر جدا في الطبيعة والصناعة وتفتت طبقة الأوزون بسهولة، كما توضحها الصورة التالية:¹

الصورة (03): ظهور مواد عضوية جديدة تفتت طبقة الأوزون



المصدر: علماء يكتشفون صنفا جديدا من المواد المؤثرة في طبقة الأوزون، المصدر السابق.

نتيجة القول، هي أن المجموعات الاستمولوجية أو المعرفية لها أثرٌ جد بالغ في أمانة قضية التغيرات المناخية من خلال "الاستدلالات الفعلية" التي تقدمها حولها وذلك استنادا لمدى فاعلية أو احتمالية حدوث نتائج كارثية على العالم برمته إن لم تطبق فواعل الحوكمة بشقيها سياسات معينة، وتتخذ الإجراءات اللازمة والكافية لتفادي ذلك. لكن مقابل ذلك، هناك من يقول عكس ذلك بحجة مفادها "أن

¹ "علماء البيئة يكتشفون صنفا جديدا من المواد المؤثرة في طبقة الأوزون"، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

اتخاذ القرار في الواقع لا يخضع، سواء على مستوى المنفذين أو الساسة، للمنطق المعقد والمتنوع-الحدز، والمخادع(مع التحسب) والخيالي للمناهج العلمية¹، وبالتالي، نضطر إلى القول أن هذه المجموعات المعرفية كفواعل غير دولانية للحكومة العالمية وحسب نظرية الأمنة يمكن أن ندرجها من جهة في الفواعل الوظيفية للأمنة على أساس أنها توفر المعلومات التي يحتاجها الساسة ومنفذي القرارات.

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للفواعل المؤمنة والإجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية(شرعنة مخرجات السياسة العامة الأمنية العالمية تجاه قضايا المجتمع العالمي البيئية)

بصفة عامة، تهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان(المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به²، ما يقودنا إلى القول أن ما يأتي من تحركات أمنية لهيئة الأمم المتحدة بمنظومتها والإجراءات الاستثنائية التي سنتبناها لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية جاءت لشرعنة مخرجاتها أثناء رسم سياسة عامة أمنية عالمية تجاه حالة البيئة الغرض منها حماية وتأمين الحوكمة العالمية من المخاطر والتهديدات البيئية المحدقة بها.

حيث من بين الإجراءات التي اعتمدها منظومة الأمم المتحدة ميدانيا؛ تمثلت بدايةً في تنظيم مؤتمرات دولية عالمية لمناقشة القضايا البيئية³ لاسيما فيما يخص ظاهرة التغيرات المناخية، بحيث تعتبر هذه المنظومة من يزود صناع القرار بتقييم بيئي حاسم الأهمية، وبعمليات الرصد والمتابعة بالمعلومات، ووضع السياسات العالمية. والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة هي تلك الإجراءات البيئية الواردة في الاتفاقيات البيئية الدولية والعالمية.

أولاً: التحركات الأمنية

أما بالنسبة للتحركات الأمنية التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة بالاستناد للأفعال الخطابية المتبناة منها حول مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية تتضح في القرارات الآمرة التي تترتب عنها آثار قانونية ملزمة

¹ جابر عصفور، المرجع السابق، ص.226.

² عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنة وصناعة السياسة العامة"، دفاثر السياسة، ورقلة - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ع.5 (جوان 2011)، ص.109.

³ صالح زياتي، مراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، المرجع السابق، ص.217.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الصادرة عن أجهزتها ووكالاتها وأمانات برامجها واتفاقياتها. إذ على الرغم من "غياب مبادئ القانون الدولي للبيئة في قرارات مجلس الأمن، فإن اهتمام المجلس بالبيئة كان لأول مرة بمناسبة محاولة تحقيق الأمن والسلم، بصدد مكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الأولية التي تعرضت لها ليبيريا بعد نهاية الحرب في 1989، بالرغم من أن هذا كان ظرفيا لا يعكس إرادة المجلس في الاهتمام بالحماية الايكولوجية، لأنه جاء في سياق الاهتمام بالموارد الطبيعية الثمينة كالألماس والخشب التي تزخر بها ليبيريا، وأهم استحقاقات مجلس الأمن في هذه الدولة تمثلت في تأمين الحظيرة الوطنية SOPO، إذ غادرها حوالي 500 شخصا كانوا يعملون في تهريب تلك المواد الأولية، كما تمكن من تحقيق الأمن والحفاظ على مزارع المطاط فيها".¹

علاوة على ذلك، يضطلع مجلس الأمن وبطريقة محددة للغاية بدور هام في هذا الصدد، فاستنادا إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات تغيير البيئة لأغراض عسكرية، أو لأية أغراض عدائية أخرى الموقعة في جنيف تبين المادة(05) من الاتفاقية أن لكل دولة طرف أن تقدم شكوى من خرق أي طرف لأحكام الاتفاقية إلى المجلس الذي سيتحرى الأمر ويتخذ قرار ملزما لأطراف الاتفاقية.² وبالفعل وفي 1991 أنشأ مجلس الأمن لجنة خاصة لتلقي الدعاوى عن الأضرار البيئية وتدمير الموارد الطبيعية لتعويض ضحايا غزو العراق للكويت، وتلقت أكثر من 300 شكوى وقُدِّمت هذه الشكاوى من طرف ستة(6) منظمات دولية ومن حوالي 43 دولة وقُدِّرَ المبلغ الإجمالي للتعويضات بحوالي 210 مليار دولار.³

ويتدخل مجلس الأمن أيضا في حالة وقوع كارثة بيئية ذات خطورة استثنائية تهدد السلم والأمن البيئيين ولا يتدخل في حالة التدهور البطيء والمستمر على المدى الطويل، على الرغم من أن هذه الوضعية تتطلب أيضا اتخاذ تدابير ناجعة وفعالة، كارتفاع درجة حرارة المناخ التي تؤدي إلى حركة واسعة للاجئين، إذ سيحول 50 مليون شخص في العالم إلى لاجئ ايكولوجي والذي بدوره سيتسبب في

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.170.

² قويدر شعشوع، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2013/2014)، ص.165.

³ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.171.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تغيرات سياسية واقتصادية اجتماعية ثلة خصوصا في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والإستراتيجية، وبدون شك سيكون مصدر نزاعات.¹

ثانيا: الإجراءات الاستثنائية

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها كذلك منظومة الأمم المتحدة الإجراءات الاستباقية لحماية البيئة من المخاطر والتهديدات الأمنية التي تتسبب فيها ظاهرة التغيرات المناخية والمتمثلة في مبدأ الوقاية والحيطة.

ويرتكز مبدأ الحيطة على اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع وقوع الأضرار الجسيمة بشأن التغيرات المناخية، ويظهر خاصة في السياسة البيئية العالمية التي تطورت بفضل المؤتمرات والاتفاقيات الدولية-العالمية إذ بعدما "أنجب المؤتمر الثاني حول حماية البيئة الميثاق الدولي للطبيعة الذي اعتمده منظمة الأمم المتحدة في 28 أكتوبر 1982 بموجب التوصية 07/37 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة"،² والذي يعتبره البعض بمثابة الاعتراف الدولي الأول بمبدأ الحيطة وذلك في الفقرة 'ب' من المادة (11) "...عندما تكون لهذه النشاطات تأثيرات ضارة محتملة غير معرفة بدقة، وجب الامتناع في هذه الحالة عن القيام به"،³ وهذه إشارة بتصريح أن أبرز العناصر التي يتميز بها مبدأ الحيطة وهي: الأخطار المحتملة وعدم توفر المعلومات اليقينية حول الضرر الذي قد تسببه إحدى النشاطات، والمنع من القيام بهذه الأخيرة.⁴

أي أن هذا المبدأ حسب الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول المناخ 1992، تلتزم الدول بموجبه بمسؤولية استباق العوامل المسببة لتغير المناخ، ومنعها أو التخفيف منها ومن أثارها الضارة، حتى في ظل غياب التيقن العلمي الكامل لهذه الظاهرة.⁵ وأحسن مثال في هذا المضمار التهديد باستعمال الأسلحة النووية بين فرنسا ونيوزيلندا بحيث اعتمدت هذه الأخيرة مبدأ الحيطة، وهذا ما أكدت عليه وبطريقة غير

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.171.

² الحسين شكراني، "من مؤتمر ستوكهولم إلى ريو+20 لعام 2012"، المرجع السابق، ص.151.

³ La Vieille Jean-Marc, "Les principes généraux du droit international de l'environnement et un exemple: Le principe de précaution"(Cours polycopie de tronc commun n°4 de Master 2 en droit international et comparé de l'environnement, faculté de droit et des sciences économiques de limoges, 2009/2010), p.10.

⁴ La Vieille Jean-Marc, op cit, p.10.

⁵ ديانا فاروق نغوي، مترجما ومحرورا، "المدن وظاهرة تغير المناخ: توجهات السياسة العامة"(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية-التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2011)، (عمان-الأردن: الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 2011)، ص.06.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

مباشرة محكمة العدل الدولية-بطبيعة الحال الذراع القضائي الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة-بالالتزام بحماية البيئة والطبيعة لأن استعمال هكذا نوع من الأسلحة يتسبب في خلق ظاهرة التغيرات المناخية.

أما فيما يخص مبدأ **الوقاية** فاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992 تنص صراحة على مبدأ الوقاية في المادة (3) في الفقرة (3) منها على ما يلي: "تتخذ الأطراف تدابير وقائية لاستباق أسباب تغير المناخ أو الوقاية منها، أو تقليلها إلى الحد الأدنى والتخفيف من آثاره الضارة...".¹

ثالثا: الآليات والسياسات المؤثرة في توجيه التحركات الأمنية والإجراءات الإستثنائية

كما تتمثل الأشكال المختلفة للاستجابة اللازمة للتصدي للتحديات التي تطرحها ظاهرة التغيرات المناخية والتي يتم تنفيذها في إطار عالمي وتجسد مختلف الإجراءات والقرارات باتخاذها على جميع المستويات يمكن الإشارة إلى طائفة من الآليات والسياسات المؤثرة في توجيه هذه الإجراءات المتخذة **على الصعيد العالمي** للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية،² والتي تعترف بها منظومة الأمم المتحدة كالتالي:

1/ الآليات التمويلية ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وتتمثل في ثلاث آليات:³

* **الصندوق الخاص بتغير المناخ:** والذي يهدف إلى توفير التمويل اللازم للنشاطات المرتبطة بكل من عمليات التكيف مع آثار تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ونشاطات الطاقة، والنقل، والصناعة والزراعة، وإدارة الغابات والمخلفات، والتنويع الاقتصادي.

* **صندوق أقل البلدان نموا:** والذي يهدف إلى مساعدة 48 دولة من أقل البلدان نموا في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف والتي يمكن من خلالها تحديد أنشطة التكيف ذات الأولوية في التمويل.

¹ الأمم المتحدة 1992، "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، المرجع السابق.

² بياناً فاروق نعوي، المرجع السابق، ص.06.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

* **صندوق التكيف:** والذي تم تأسيسه لتمويل مشاريع وبرامج التكيف في الدول النامية والتي تعد أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. كما يتم تمويل هذا الصندوق بنسبة 2% من العوائد المتأتية من جميع الأنشطة التي يتم تنفيذها ضمن مشروع "آلية التنمية النظيفة".

2/ **الآليات المرنة ضمن بروتوكول كيوتو** توجد ثلاث آليات مرنة ضمن بروتوكول كيوتو وهي:¹

* **آلية التنمية النظيفة:** والتي تساهم في تمكين المشاريع الخاصة بالحد من الانبعاثات والتي يتم تنفيذها في الدول النامية من الحصول على "شهادات خفض الانبعاثات" والتي يمكن تحويلها أو بيعها فيما بعد.

* **آلية التنفيذ المشترك:** والتي تمكن الدول المتقدمة من الاستثمار في نشاطات خفض الانبعاثات في دول أخرى متقدمة، وبالتالي، يمكن لأية دولة متقدمة الحصول على "شهادات خفض الانبعاثات" من خلال أي مشروع لخفض الانبعاثات أو إزالتها والذي يتم تنفيذه في أي من الدول المتقدمة الأخرى، حيث يمكن احتسابها كجزء من التقدم الذي تحرزه الأولى في تحقيق هدف بروتوكول كيوتو.

* **آلية تبادل شهادات خفض الانبعاثات:** والتي تتيح للدول المتقدمة التي تجاوزت مستوى الانبعاثات المقرر لها الحصول على التعويض من خلال شراء "شهادات" من دول أخرى تمكنت من الحفاظ على مستوى الانبعاثات دون الحد المقرر لها. وخلال فترة الامتثال الممتدة لخمس أعوام من عام 2008 وحتى عام 2012 فيمكن للدول التي تصدر كمية انبعاثات أقل من الحد المقرر لها العمل على بيع شهاداتها للدول التي تجاوزت ذلك الحد.

3) سياسات التخفيف والتكيف

وفيما يخص السياسات فإنها تتمثل في **سياسيتين مهمتين** هما سياسات التخفيف وسياسات التكيف:

والمقصود ب**سياسات التخفيف** هو "اتخاذ تدابير تخفض انبعاثات غازات الدفيئة في محاولة لإبطاء عملية تغير المناخ"،² فقد تضمنت أبرز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن ظاهرة تغير المناخ على

¹ ديانا فاروق نعوي، المرجع السابق، ص.07.

² Jamie Sanderson, "An Analysis of Climate Change Impact and Adaptation for South East Asia" (Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University of Technology, 2002), p.18.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المستوى العالمي مسألة "تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون نشوء تدخل بشري خطر في النظام المناخي".¹ والمقصود من هذا أن الإنسان هو من يتحمل مسؤولية خفض مصادر غازات الدفيئة أو تحسين وسائل تصريفها.

وتعرف مجموعة العمل الحكومية لتغير المناخ **سياسات التكيف** بأنها "عملية توافق في الطبيعة أو النظام البشري، استجابة لتغيرات حقيقية متوقعة للمناخ أو للآثار الناتجة عنه، وذلك من أجل تقليل الأضرار أو استكشاف فرض لفوائد محتملة".² ويرى "إيان برتون وآخرون" أن "مقدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية الحالية والمتوقعة تتوقف على مستوى الثروة في المجتمع، والتعليم وقوة المؤسسات والمقدرة على الوصول إلى التقنيات".³

ومن بين ما تم التركيز عليه في هذه السياسات للتخفيف من حدة مشكلة التغيرات المناخية تم اختيار مكافئ ثاني أكسيد الكربون كمستهدف لسياسات التخفيف على مستوى 500-550 جزء في المليون. على اعتبار أن كافة الجهود الخاصة بتخفيض الانبعاثات ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق هذا التركيز حتى عام 2050.

وفي ظل غياب أي سياسات فإنه من المتوقع الوصول إلى هذا التركيز في عام 2030. بمعنى أن سياسات التخفيف عليها أن تدفع تحقيق هذا التركيز 20 عاما إلى الأمام. ويوضح الشكل التالي الآلية التي تم بها اختيار هذا المعدل المستهدف حسب تقرير "إستيرن".⁴

الرسم البياني(03): المنافع والتكاليف الحدية لسياسات التخفيف التي تخص التغيرات المناخية

¹ ديانا فاروق نعوي، المرجع السابق، ص.26.

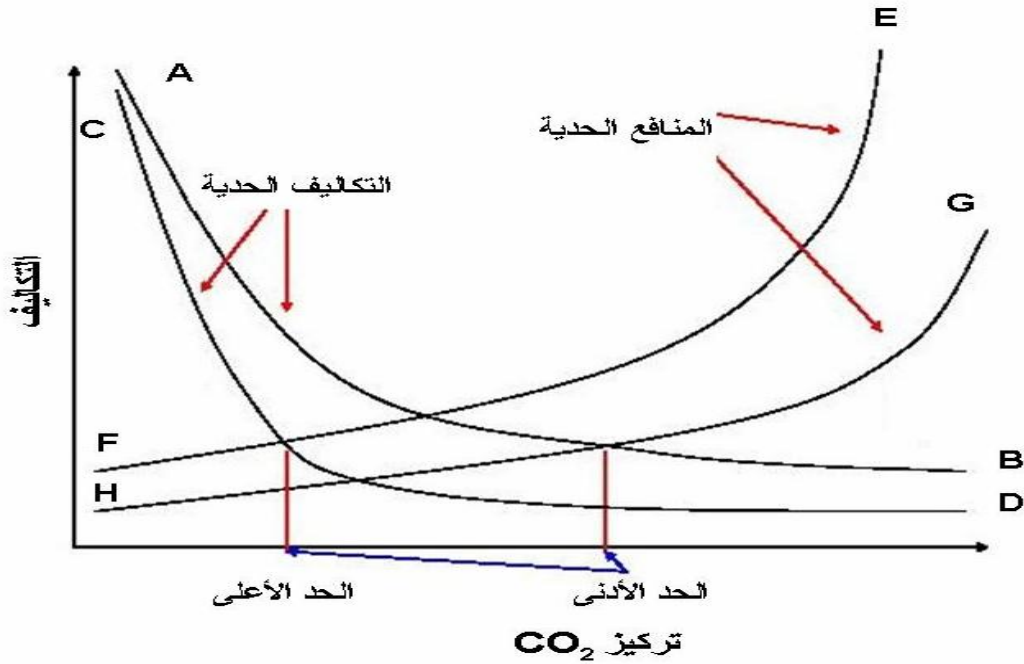
² محمد نعمان نوفل، "اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات" (سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/17).

www.arab-api.org/images/publication/pdfs/202/202_ex24.pdf

³ المكان نفسه.

⁴ محمد نعمان نوفل، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية



المصدر:

محمد نعمان نوفل، "اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات" (سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/17).

www.arab-api.org/images/publication/pdfs/202/202_ex24.pdf

يمثل المنحنيان على اليسار تطور توقعات تكلفة آثار تغير المناخ (منحنى الحد الأقصى AB ومنحنى الحد الأدنى CD) يقابلها على اليمين منحنيان يمثلان تطور توقعات المنافع الحدية لسياسات التخفيف والتكيف (منحنى الحد الأقصى EF ومنحنى الحد الأدنى GH) تتقاطع المنحنيات في أربع نقاط، تؤخذ نقطة التقاطع بين EF و CD لتمثل الحد الأعلى للتركيز المستهدف للانبعاثات. ونقطة التقاطع بين GH و AB لتمثل الحد الأدنى للتركيز المستهدف للانبعاثات.¹ أي أن نقطة الحد الأقصى للتركيز هي نقطة تساوي التقديرات الأعلى للتكاليف الحدية لسياسات التخفيف والتكيف، مع التقديرات الدنيا لتكاليف الآثار، ونقطة الحد الأدنى هي نقطة تساوي التقديرات الدنيا للتكاليف الحدية لسياسات التخفيف والتكيف مع التقديرات العليا لتكاليف الآثار.²

¹ محمد نعمان نوفل، المرجع السابق.
² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وتقوم سياسات التخفيف على ثلاثة أسس أساسية حسب تقرير "إستيرن"¹:

أ- **تسعير الكربون**: يقوم تسعير الكربون بطبيعة الحال على حساب القيمة الاجتماعية للكربون ويحسب بطريقتين هما: طريقة نسبة التكلفة للمنفعة، وطريقة التكلفة الحدية. ولقد أشار تقرير "إستيرن" إلى إمكانية فرض ضريبة الكربون، ولكنه عاد ورجع توسيع نطاق أسواق الكربون في العالم حتى يكون هناك سوق عالمي واحد للكربون، وهو بعد من أهم سياسات التخفيف من حدة مشكلة الغير المناخي التي اقترحها التقرير.

ب- **الابتكار التقني**: حدد التقرير مجال الابتكار التقني في أنشطة توليد الطاقة وأنشطة النقل، والأنشطة الأخرى المستخدمة للطاقة، مثل الصناعة وبعض العمليات الزراعية ونشطاء البناء، لكنه استبعد جهود الابتكار التقني في مجال استخدامات الأراضي (وأهم أنشطته قطع الغابات) وفي السيطرة على الانبعاثات الناتجة عن النفايات.

ج- **رفع الحواجز (أو القيود) التي تحول دون التغيير**: وهذا بالطرق التالية: - تنظيمات ومعايير وإدارة مباشرة، سياسة المعلومات، تمويل سياسات التخفيف من حدة ظاهرة التغيرات المناخية.

في حين تقوم سياسات التكيف على نقطتين هما:²

- أ- **بناء القدرات ورفع الوعي البيئي**: وهذا يتم بدوره كما يلي:
 - يجب أن يعرف السكان حجم الكوارث الحالية والمتوقعة للتغيرات المناخية.
 - تكون خطط الاستجابة ومواجهة الطوارئ موجودة ويعلم بها السكان، وأن يحدد لكل فئة أو جماعة دور تقوم به، ويقنضي الأمر التشبيك والتضامن بين الجمهور من جهة، وبين الفواعل الدولالية وغير الدولالية من جهة أخرى.
 - يستلزم الأمر توفير ميزانيات لمساعدة الدول المتضررة لاسيما من صندوق التكيف.
 - ينبغي الاعتماد وبشكل أساسي على جهود منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المساهمة في توفير الموارد المالية لهذه الأغراض.

¹ محمد نعمان نوفل، المرجع السابق.

² مدونة الجغرافة للدراسات والأبحاث الجغرافية، "تغير المناخ وإدارة الموارد المائية"، (تم تصفح الموقع يوم: 20/02/2016).

http://bougria-tif.blogspot.com/2011/09/blog-post_4524.html

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

- تشمل الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المتخذة في الحاضر والمستقبل الحد من الآثار الصحية الضارة المحتملة لتغير المناخ.

ب- إعادة هيكلة وإدارة الموارد المائية: في ظل محدودية الموارد المائية في بعض البلدان كالدول العربية مثلا لا بد من إعادة هيكلة وإدارة الموارد المائية ليتناسب مع ما هو منظر من زيادة الضغط على تلك الموارد بفعل التأثير المباشر لتغير المناخ، حيث يجب تفعيل مبدأ الإدارة المتكاملة لكافة الموارد المائية وصولا إلى خفض الفوائد المائية وتعظيم العائد من وحدة مياه الري كمفهوم اقتصادي وأمن قومي مدلا على ذلك بتسخير العلاقات السياسية لخدمة هذا الغرض.

بالإضافة إلى ذلك كله، اتفق المندوبون في "مؤتمر دوربان" عام 2012 على أن عملية تطوير أداة قانونية جديدة "سترفع مستويات الطموح" في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وبناء على طلب الاتحاد الأوروبي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، أقروا إطلاق خطة عمل لتحديد خيارات إقفال "فجوة الطموح" بين تعهدات البلدان الحالية بخفض الانبعاثات بحلول سنة 2020 وهدف إبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين.¹

ويُفترض أن اتفاق باريس 2015 الذي سيدخل حيز التنفيذ في 2020 أن يسرع العمل لخفض استخدام الطاقة الأحفورية مثل النفط والفحم والغاز ويشجع على اللجوء إلى مصادر للطاقة المتجددة وبغير أساليب إدارة الغابات والأراضي الزراعية.² كما يتمثل أحد أهم إجراءات الاتفاق في وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية، وستُجرى أول مراجعة إجبارية في سنة 2025، كما دعيت مجموعة من الخبراء الدوليين في المناخ إلى إعداد تقرير خاص في 2018 حول سبل التوصل إلى 1.5 درجة مئوية والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة، وفي ذلك العام تجري 195 دولة أول تقييم لأنشطتها الجماعية وستدعى في 2020 على الأرجح لمراجعة مساهماتها. ويتعين أن تكون الدول المتقدمة في طليعة مستوى اعتماد أهداف خفض الانبعاثات في حين يتعين على الدول النامية "مواصلة تحسين جهودها" في التصدي للاحتباس الحراري في ضوء أوضاعها الوطنية.³

¹ "قمة التأجيل في دوربان: لا اتفاقية للمناخ قبل 2020"، المرجع السابق، ص 32، 33.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

إذا، مجمل القول أن مختلف التحركات الأمنية والإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف منظومة الأمم المتحدة بمساعدة المجموعات المعرفية المستقلة منها أو التي تتضوي تحت لوائها، جاء لإضفاء الشرعية على مخرجات السياسة العامة الأمنية العالمية تجاه قضايا المجتمع البيئية، لاعتبارات أن هذه السياسة تمثلها المنظمات الدولية الحكومية بالدرجة الأولى ما يجعلها تحوز بصفة حكومية على السلطة لِتُعَبَّرَ عن الكيان المرجعي "الحوكمة العالمية" وكيف يتم حمايته بطرق قانونية وممارسات أمنية تستدل من خلالها على مدى أهمية إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة التغيرات المناخية، وفي ذلك حشد للدعم "الجمهور" لما له من دور في إكساب هذه المنظومة الشرعية الدولية التي نالت مجمل قراراتها حول القضية توافقاً عالمياً.

المطلب الثالث: فواعل الأمنة الوظيفية كفواعل غير رسمية-غير دولاتية-للحكومة العالمية لمواجهة

ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي

هنا سيتم التركيز على الفواعل الوظيفية حسب نظرية الأمنة، وهي الأنواع المتبقية من فواعل الحكومة العالمية غير الدولاتية حسب التيبولوجيا التي تطرقنا لها ومدى مساهمتها في أمنة قضية التغيرات المناخية كتهديد وجودي للحكومة العالمية "الكيان المرجعي"، وذلك بطريقة غير مباشرة.

الفرع الأول: أدوار فواعل الأمنة الوظيفية في مداولة ظاهرة التغيرات المناخية عالميا

أولاً: المنظمات الدولية غير الحكومية (نماذج متخصصة في البيئة ومدى تأثيرها في سياسات مواجهة التغير المناخي العالمية)

لقد قام واضعو ميثاق الأمم المتحدة على الحرص الشديد بحشد كل العناصر الفاعلة في الرأي العام العالمي، وإشراكها في العمل على تنمية التعاون الدولي، وذلك من أجل أن لا تبقى الهيئة وحدها كمنظمة حكومية بحتة.¹ لذلك لا يقتصر العمل البيئي العالمي على الدول والمنظمات الدولية الحكومية، بل يتعداه إلى الجهود التي تبذلها العشرات من المنظمات الدولية غير الحكومية، وأبرز هذه المنظمات على المستوى العالمي منظمة أصدقاء الأرض، ومنظمة السلام الأخضر.² ويمكن لهذا النوع من المنظمات أن تأخذ الأدوار التالية:³

* الخبرة والتحليل: حيث أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهل المفاوضات عن طريق منح السياسيين بأفكار وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الرسمية.

* المنافسة الفكرية للحكومات: حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين.

¹ وسام نعمت إبراهيم السعدي، تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية. وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية، م.1، ط.1 (الإسكندرية- القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2015)، ص.95.

² عبد الناصر زياد هياجنه، المرجع السابق، ص.249.

³ صالح زياتي، مراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، المرجع السابق، ص.223.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

* **تعينة الرأي العام:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تساعد على التعبير عن مصالح الأشخاص غير الممثلين في عمليات صنع السياسة العامة.

* **تقديم الخدمات:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم خبرات تقنية حول قضايا معينة التي يحتاجها المسؤولون الحكوميون، بالإضافة إلى المشاركة المباشرة في النشاطات العلمية.

* **المراقبة والتقييم:** إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل على تقوية الاتفاقيات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية.

* **شرعية آليات اتخاذ القرار على المستوى العالمي:** إن منظمات غير الحكومية يمكن أن توسع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، تحسن النوعية، وشرعية خيارات السياسة للمنظمات الدولية.

فمثلا إذا أخذنا **أولا منظمة أصدقاء الأرض** نجد اهتمامها بالبيئة عالمي، وذلك باعتبارها شبكة عالمية لمنظمات بيئية في حوالي 76 دولة، تأسست عام 1969، وهي تعتبر أكبر شبكة بيئية تعمل على مواجهة المشاكل البيئية الحالية والعاجلة، وللشبكة مكتب رئيس في أمستردام بهولندا، يؤمن الدعم للشبكة وحملاتها البيئية. وتعمل الشبكة على متابعة ومواجهة القضايا البيئية والاجتماعية الملحة، وتستمد قوتها من خلال العمل مع الشركاء والمجتمعات المحلية من أجل وضع برامج دولية مستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية العالمية. ¹ ثم **ثانيا منظمة السلام الأخضر**، المنظمة العالمية المستقلة التي تُعنى بشؤون البيئة نشأت في عام 1971 في كندا، وهي تنظم الحملات والنشاطات في مجالات بيئية مختلفة، كالدفاع عن البحار والمحيطات، وحماية الغابات، وإيقاف التغيير المناخي، ومعارضة استعمال الملوثات، وتشجيع التجارة المستدامة، بالإضافة إلى معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتعمل المنظمة على تغيير السياسات الصناعية للحكومات التي تهدد العالم الطبيعي، ويستخدم أعضاء المنظمة وسائل الاحتجاج المباشرة غير العنيفة لإيصال رسائلهم.²

فهاتين المنظمتين، تعملان على **حل المشكلات البيئية العالمية وتطالبان بحلول عالمية عاجلة** **وشاملة**، ما يبين دورهما في **حفظ السلم والأمن الدوليين**، إذ تقومان بوضع ضوابط عدة في مجال البيئة،

¹ عبد الناصر زياد هياجنه، المرجع السابق، ص.249.

² المرجع نفسه، ص.250.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

فحماية النظام الايكولوجي يعتبر بمثابة ضابط لسلوكهما، إذ بات لهما "دور فعال بالغ الأهمية ففي الوقت الذي يمكن أن تلعب-بطبيعة الحال المنظمات الدولية البيئية غير الحكومية- فيه دورا في التنمية، والحفاظ على البيئة بإشراكها مؤسسيا في جميع مراحل وضع السياسات البيئية، وإدارة البيئة، وصنع القرار البيئي وإشراك ممثليها في لجان ومجالس إدارات البيئة، فإنه في ذات الوقت من الأهمية بمكان الاستعانة بهذه الفواعل في رفع الوعي البيئي ونشر ثقافة البيئة بين أفراد المجتمع العالمي وشرائحه".¹ وهذا بطبيعة الحال ما يفرضه عليهما دورهما غير الحكومي، ذلك بحكم انتمائهما للمجال البيئي وتحركاتهما في ظل ضوابط المنظومة البيئية العالمية مما يؤدي إلى تكوين معايير بيئية عالمية يتوجب إتباعها لتحقيق الضبط البيئي.

ما يعني أن للمنظمتين-المذكورتين أعلاه-غير الحكوميتين المتخصصتين في البيئة وحمايتها عالميا، أهمية واضحة فوظيفتهما من جهة المساهمة في إضفاء الطابع الأمني على قضية التغيرات المناخية بطريقة غير مباشرة.ومن جهة أخرى، المشاركة في صنع السياسة العامة البيئية العالمية ضمن نطاق "الحكومة العالمية" وذلك عن طريق الوسائل التقليدية للسياسة العامة، بحيث تتمثل مساهمتهما في وضع السياسات البيئية وتنفيذها. فأهميتهما في وضع السياسات البيئية العالمية يظهر من خلال "التأثير الذي تمارسه على شكل ومضمون السياسات البيئية باللجوء إلى مختلف الضغوطات والنشاطات التي تقومان بهما خارج إطار المناقشات والمشاورات، ولهما تأثير فعال على مواقف المقررين السياسيين"² وهذا عبر ما يلي:³

- تحريك الرأي العام العالمي وتوعيته من أجل حماية البيئة بصفة عامة، والتصدي لظاهرة التغيرات المناخية بصفة خاصة
- جمع ورصد المعلومات في مجال البيئة
- الكشف عن التصرفات الضارة بالبيئة

¹ محمد سليمان عبيد وعادل فريد عبد القادر، توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل تنمية ورفاهية الإنسان(برنامج الأمم المتحدة- شعبة الإنذار المبكر والتقييم، 2010)، ص.409.

² صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.260.

³ المرجع نفسه، ص ص.260، 261.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أما فيما يخص مساهمتها في تنفيذ السياسات البيئية العالمية يتمثل كذلك عبر ما يلي:¹

- تجسيد أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية.
- تقديم الدعم المادي والتقني لتجسيد أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية.
- المتابعة عن كثب مدى تنفيذ السياسات البيئية للأطراف المتعددة.

ثانيا- دور المجتمع المدني العالمي أساسي في مواجهة "ظاهرة التغيرات المناخية"

إن التمدد عبر حدود الدولة او التحول نحو ما يطلق عليه أحيانا تعبير "المجتمع المدني العالمي"، ذلك التحول الناشئ عن نمو ظاهرة الجماعات المدنية ذات الصفة العالمية، وهي (الجماعات) التي تضم عضويتها أعضاء من جنسيات مختلفة، وتعمل في خدمة قضايا عامة متعددة الأطراف، أو عالمية الاتساع، وهي -بحكم تكوينها وأهدافها- لا تتجاوز حدود الدول، فقط، بل تؤثر في سياساتها أيضا (المواجهة التي نشبت بين جماعة السلام الأخضر والحكومة الفرنسية حول موضوع التجارب النووية في المحيط الهادي، أحد الأمثلة).²

على إثر ذلك، هناك من يرى أن الحركات البيئية هي منظمات للمجتمع المدني والإطار الأنسب للعمل الإيكولوجي لأنها تستطيع أن تتخلل الجسم الاجتماعي بتنوعاته المختلفة، وبالتالي يكون تأثيرها في صناع القرار وفي تعاضم الوعي الإيكولوجي أكبر. فصحیح أن هذه الحركات نشأت في دول الشمال منذ الستينيات لكنها امتدت إلى بلدان الجنوب وأصبح لها تأثير في سياسات دولها وحكوماتها.³ في حين، هناك من يعبر عن ذلك بالجمعيات البيئية والتي تمثل في نظرهم شريكا اجتماعيا يؤثر على السياسات الوطنية والعالمية على حد سواء، من خلال الضغط على الاهتمام أكثر بموضوع البيئة بصفة عامة وموضوع التغيرات المناخية بصفة خاصة. وكلا الاتجاهين ضروريين، لأن مطالبهما واحدة والمتمثلة في الدفاع عن المشكلات البيئية، وبصفة عامة هذه الحركات أو الجمعيات "تظهر في الغالب على نمط دفاعي لمناسبة مشكلة بيئية معينة، إلا أنها أخذت تهتم أكثر فأكثر بالأعمال المتعددة الأبعاد على مدى

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص ص. 261، 262.

² حسين معلوم، المرجع السابق، ص. 09.

³ معين رومية، من البيئة إلى الفلسفة، ط. 1 (دمشق: معابر للنشر، 2011)، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/08).

<http://www.maaber.org/issue_april12/deep_ecology1.htm>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

متوسط أو طويل متجهة على هذا النحو لأن تصبح شريك فعلي في صياغة وتنفيذ سياسات بيئية محلية وعالمية.¹

ومن جهة أخرى، أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه الحركات والجمعيات مكانة المراقب في النقاش الدولي، وهذا استكمالاً لإطار الانفتاح التدريجي الذي مكنها من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية عليها، ومن أجل تدعيم قاعدة الحوار لاسيما ما يخص البيئة، وهذا بهدف تحقيق التنمية المستدامة.² إذ تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن بعض الدول عملت على تجسيد تفعيل هذه الحركات والجمعيات وذلك من خلال تحسين منظومتها التشريعية ففرنسا مثلاً ومنذ قرار 7 جويلية 1977، أعطت إجراءات الاعتماد لجمعيات حماية البيئة سلطات حقوقية، وبالفعل ابتداء من هذا التاريخ تأسست الجمعيات ذات القدرة العالية على التعبئة المعتمدة في أفضل المواقع للسماح بأفضل تطبيق لقرارات الدولة كشريك رسمي في السياسة العامة، ويوجد منها حالياً 116 جمعية معتمدة من قبل الدولة بصفتها جمعيات لحماية البيئة.³

ويفيد التقرير الذي أصدره ائتلاف منظمات غير حكومية في بون بألمانيا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ أن المجتمع المدني لديه دور أساسي يلعبه في السياسات الرامية لمواجهة **التغيرات المناخية**، ويشرح التقرير الذي أطلقه ائتلاف يضم أكثر من 20 شبكة مجتمع مدني من بلدان نامية كيف يمكن للمجتمع المدني الاضطلاع بدور محوري في الدفع نحو سن قوانين وبرامج وسياسات واستراتيجيات جديدة حول المناخ وحمل الحكومات على الإيفاء بالتزاماتها وتحديد نقص الحلول الحكومية للتغيرات المناخية.⁴

وفي زبابوي على سبيل المثال نجحت مجموعة عمل حول المناخ في الدفاع عن إستراتيجية وطنية جديدة حول التغيرات المناخية، فقد تم بفضل الأنشطة التي قامت بها "شبكة جزر كوك للعمل حول المناخ" استحداث وحدة للمناخ بمكتب الوزير الأول لضمان إدراج المسألة في أجندة أعلى السلطات

¹ جورجيت الحداد، مترجما، السكان والبيئة (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2003)، ص.109.
² محمد غانم وآخرون، مترجمين، العولمة والتنمية المستدامة، أي هينات للضبط: (12بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش)، (وهران: المركز الوطني للبحوث الأنتروبولوجية، الاجتماعية والثقافية، 1998)، ص.04.
³ جورجيت الحداد، المرجع السابق، ص.110.
⁴ وكالة أنباء عموم إفريقيا- Pana press، "دور المجتمع المدني أساسي في مواجهة التغيرات المناخية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/29).
<<http://www.panapress.com/13-829508-18-lang3-index.html>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الحكومية.¹ ومن جانبه إعتبر "ويليام شادزا" شبكة المجتمع المدني حول المناخ في ملاوي " أنه "من المهم بالنسبة لنا التعرف على كيفية تعامل زملائنا في بلدان بعيدة مثل فينتام مع المجتمعات الهشة في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية والسعي لضمان معالجة اهتمامات السكان من قبل هذه الحكومات...وفي الوقت الذي تتجاهل فيه حكومات بعض الدول المصنعة على ما يبدو التغيرات المناخية يبرز التقرير كيف تعمل حركات المجتمع المدني بجد لتطوير حلول وضمان عدالة مناخية".²

والدور الأساسي للمجتمع المدني في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية وإضفاء الطابع الأمني عليها يكون بطريقة النضال الايكولوجي حسب "آرني نيس" والذي يكون "ثوري في توجهه وإصلاحه في خطواته؛ فعلى صعيد الممارسة يمكن أن يأخذ أسلوب مواجهة التغيرات المناخية "طابعا ثوريا" من خلال الحملات والانتفاضات والاعتصامات ضد أخطار تقتضي علاجا سريعا(التخلص من نفايات نووية من دون معايير سليمة مثلا)، ويمكن أن يتخذ "طابعا إصلاحيا" من خلال أسلوب المطالب والسعي الدعوي إلى إجبار الحكومات وأصحاب الأعمال والنشاطات الاقتصادية على إتباع سياسات وإصدار قوانين ومراسيم وتخصيص موارد مالية مما يتصل جميعا بالقضايا البيئية.³

ثالثا - وسائل الإعلام وتأثيرها في تخطيط وصياغة سياسات مقاومة "التغيرات المناخية" العالمية

من الأمور الشائعة، التأكيد بأن الاتصال العام يكمن في قلب العملية الديمقراطية، ولا بد أن يكون متاحا للمواطنين بشكل متساو الوصول إلى مصادر المعلومات والفرص المتساوية في المشاركة في الحوارات التي تصدر عنها القرارات السياسية.⁴ على أساس ذلك، أشار الخبير البيئي العربي مصطفى كمال طلبية منذ عام 1973 أثناء حديثه عن الأجيال الحالية، إلى أن "وسائل الإعلام تقع عليها مسؤولية توعيتها بما يمكن أن يفعله الإنسان، عن جهل أو عن استهتار، فيصيب البيئة بأضرار لا رجعة

¹ وكالة أنباء عموم إفريقيا- Pana press، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ معين رومية، المرجع السابق.

⁴ نيكولاس غارنهام، "وسائل الإعلام والمجال العام"، في، لجنة الجيوسي، محررا، دراسات في الديمقراطية ووسائل الإعلام (رام الله-فلسطين: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2012)، ص.73.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

فيها".¹ كما أن عود الأمنة مرهونة بمدى التطور والتقدم التقني للإعلام وتفاعله مع العنصر البشري [الجمهور] لفرض حالة الاستثناء المرجوة.

وبما أن قضية التغيرات المناخية أثارت اهتماما واسعا لدى فواعل الحكمة العالمية، فإنها نالت حظا وافرا في وسائل الإعلام منها العالمية؛ كالاهتمام الكبير الذي صادفه فيلم "آل جور"، نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، والذي سماه "حقيقة مزعجة" An Inconvenient Truth، وقد وثق هذا الفيلم التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض من فيضانات وأعاصير وما إلى ذلك، وقد عرض الفيلم ومدته ساعة ونصف ساعة، بشكل قوي الآثار السلبية لتغير المناخ، وقد أحدث رد فعل كبير خاصة في الدول الصناعية والمتقدمة.²

ومن خلال أكثر من مائة ريبورتاج، تقوم بها DW³ في جولة حول العالم للتعرف على مشاريع مبتكرة تهدف لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وقام فريق تحرير متعدد الجنسيات، مكون من صحفيين وباحثين ومحررين يعملون في مجالات التلفزيون والصحافة الالكترونية بجولة حول العالم، في عشرات البلدان من تايلاند إلى هندوراس مروراً بالأردن والهند ولاوس وكينيا وغيرها لإنتاج ريبورتاجات تلفزيونية وتقارير تُعرض خلفيات المشروع ومعلومات خاصة بظاهرة التغير المناخي ومكافحتها.⁴ كل هذه المعلومات المرئية والمكتوبة هي أساس المشروع الإعلامي متعدد الوسائط الذي يحمل اسم "Global Ideas" أو "أفكار عالمية"، ومن خلال هذا المشروع تقدم هذه المؤسسة كل أسبوع مشروعاً جديداً وفكرة ذكية لمكافحة التغير المناخي أو تقليل آثاره على البيئة.⁵ بالإضافة إلى هذا كله، فقد أشارت صحيفة الجارديان البريطانية مؤخراً إلى أن ظاهرة التغير المناخي أزمة وقعت بالفعل لكن يتم تجاهلها.

كما لا ننسى موقف وزير المالية الهندي بعدما أعلن معارضته لاتفاقية تقضي باستعمال الطاقة النظيفة بنسبة 100%، أين صور أعضاء-الفريق الصحفي- منظمة آفاز⁶ لمشاهد للفيضانات التي اجتاحت

¹ الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، المرجع السابق، ص.47.

² كمال طلبية، المرجع السابق.

³ هي مؤسسة ألمانية رائدة لتطوير وسائل الإعلام الدولية.

⁴ DW، "أفكار عالمية لمكافحة ظاهرة التغير المناخي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12).

<http://enviroment-hananrdwan.blogspot.com/2012/11/project-ideas-to-combat-phenomenon-of.html>

⁵ المكان نفسه.

⁶ آفاز Avaaz هي منظمة عالمية أطلقت عام 2007، تناضل من أجل قضايا البيئة وحقوق الإنسان وحرية التعبير والفساد والفقير والصراع، وأصل تسمية آفاز تعني "صوت" في كثير من اللغات الأوروبية والآسيوية والشرق أوسطية.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

مدينة تشيناي الهندية وقاموا بعرضه على شاشة كبيرة داخل المؤتمر-الذي عقدته الأمم المتحدة حول تغير المناخ عام 2014- مرفقة بآلاف الرسائل من جميع أنحاء الهند، وفي اليوم التالي تغير موقف الوزير، وذلك لسبب هو فيديو يحوي مقابلات مع ناجين من فيضانات تشيناي تم عرضه داخل مكان انعقاد محادثات المناخ.¹

كما وأشار التقرير الذي أصدره ائتلاف منظمات غير حكومية في بون بألمانيا تحليلاً للأدوات والتكتيكات التي يستخدمها نشطاء البيئة من أجل التأثير في سياسات مقاومة التغيرات المناخية، كما يبرز أهمية المجتمع المدني في العمل بالاشتراك مع وسائل الإعلام على الوصول إلى عموم الجمهور وصناع القرار الرئيسيين ونسج علاقات جيدة مع الحكومات للتأثير في صياغة السياسات والتخطيط.² والاحتجاج البيئي يتطلب العمل بأسلوب الشبكات، خصوصاً وأن وسائل الإعلام والاتصال والتطورات في مجال تداول المعلومات تتيح تنسيق الأفعال وذلك من خلال توثيق التأثيرات وحشد الموارد والمشاركة في الاحتجاجات بحيث تتمكن شبكات العمل الايكولوجي من دعم وإسناد جميع قضايا البيئة المحلية والعالمية.³

إذا، وسائل الإعلام لها إمكانية فرض الأمنة بالرضى باعتبارها فاعل مؤمن مُفنع، لاسيما إذا تم تضخيم حجم خطر التهديد الوجودي، فسيكتسب نسبة كافية من تفهم الجمهور، تسمح فيما بعد بتأييد السلطة في خرق القوانين واستخدام الإجراءات المستعجلة والممارسات الأمنية الطارئة التي يتم فرضها، لأن الإعلام هو من يسلط الضوء على المشاكل من بدايتها ويهدف إلى تشكيل الوعي لدى الجماهير.

رابعا- الشركات المتعددة الجنسيات- نموذج الشركات العائلية الدولية وتبنيها لاستراتيجيات خضراء للحد من التغير المناخي

يعد ارتباط الشركات العائلية الوثيق واتصالها بالمجتمع وبيئته أحد عوامل بقائها واستمراريتها، وبالتالي تشكل سلامة المجتمع واستدامة البيئة أولويات بالنسبة لهذه الشركات حتى بعد نجاحها على

¹ منظمة آفاز، "إنجاز هام إبدائية نهاية حقبة الوقود الأحفوري..."، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/26).
<https://secure.avaaz.org/ar/climate_story_loc>

² وكالة أنباء عموم إفريقيا- Pana press، المرجع السابق.

³ معين رومية، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الصعيد الدولي والتوسع في تنوع أنشطتها،¹ لذلك شرعت العديد من الشركات العائلية الرائدة بتطبيق الاستراتيجيات الخضراء بنجاح، مثل العائلة الايطالية العملاقة التي تمتلك شركة "فيات"، فبالإضافة إلى كونها تستثمر في التقنيات الجديدة للحد من انبعاثات الكربون، فإن الشركة وضعت تطبيقات تتيح للسائقين مراقبة سلوكهم أثناء القيادة والتقليل من استخدامهم للوقود. من ناحية أخرى، تعلن العائلة الأمريكية التي تمتلك وتصنع سيارة "فورد" تمسكها بسياسة استقرار المناخ وتركز على السيارات الهجينة ذات الكفاءة العالية للحد من انبعاثات الكربون بشكل عام بحيث تقود لجنة تنفيذية عليا متخصصة تضم نائب الرئيس والأطراف المعنية التنفيذية في الشركة عمليات تطوير المنتجات استراتيجيا تماشيا مع أهداف الشركة بشأن تغير المناخ.²

وقد حطت الشركة العائلية الصناعية المتعددة الجنسيات "سيمنز" خطوة أبعد ممن سبقوها في هذا المجال، حيث قامت بدمج التقنيات البيئية المتكاملة في مجموعة أعمالها المتنوعة، وبذلك فإنها تعالج التحديات البيئية بواسطة تطوير نظم جديدة لإمدادات الطاقة ومن خلال الإبداع في منتجاتها أيضا.³ ولم يكن تأسيس "السركال إنفيرول" -الموجود بإمارة دبي وتحديدا في ديرة- بالنسبة لعائلة السركال سوى الخطوة الأولى بين عدة خطوات تنوي العائلة القيام بها في سبيل تنفيذ إستراتيجيتها البيئية على نطاق مجموعة شركاتها بالكامل، إذ تم توجيه رؤية المجموعة ومهمتها نحو التخطيط لمستقبل أخضر خال من الملوثات.⁴ كما واحتلت شركة "تاتا" للخدمات الاستشارية-وهي شركة تابعة لمجموعة شركات عائلة تاتا الهندية-المرتبة السابعة في ترتيب "التصنيفات الخضراء" لمجلة نيوزويك في عام 2011، وتشدد الشركة كثيرا على موضوع الاستدامة البيئية، مع مراعاة التغير المناخي كونه "التهديد الأكبر الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي، وعلى المجتمعات الضعيفة والمجتمع ككل"، يتألف منهجهم من محورين رئيسيين، من ناحية يقوم على دعم عملائهم لتحسين سياسة الاستدامة من خلال المنتجات والحلول التي يقدمونها، ومن ناحية أخرى العمل على زيادة أداء الشركة البيئي المتبوع بخطط عمل تفصيلية.⁵

¹ "مجموعة السركال- شركة عائلية تتبنى القضايا البيئية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/30).

<http://www.familybusinessarabia.com/alserkal-going-green>

² "الاستراتيجيات الخضراء للشركات العائلية الدولية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/30).

<http://www.familybusinessarabia.com/green-strategies-international-businesses>

³ المكان نفسه.

⁴ "مجموعة السركال- شركة عائلية تتبنى القضايا البيئية"، المرجع السابق.

⁵ "الاستراتيجيات الخضراء للشركات العائلية الدولية"، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إذا، الشركات العائلية لها جهد جماعي يُمكنها من تحقيق الأمن البيئي العالمي، ما يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة التغيرات المناخية لاسيما وأنها تلعب أدواراً أساسية يمكن أن تمثل أفعالا خطابية لها من حيث أنها تأخذ بزمام المبادرة ووضع المعايير التي تفيد شركاتهم والأطراف المعنية لهم، وتمكين طموحات البشرية أجمع.

الفرع الثاني: الإجراءات الاستثنائية وأهم تحركات فواعل الأمانة الوظيفية المتخذة كضرورة لحماية كيان الحكومة العالمية المرجعي من التهديدات البيئية للتغير المناخي (إرساء آليات الضبط عن طريق التعاون واتفاقات الشراكة)

إن المتعارف عليه في عملية إضفاء الطابع الأمني أو بالأحرى عملية الأمانة أن ذلك يتم بمعزل عن الفواعل غير الدولاتية الأخرى (الوظيفية) وعدم اللجوء لإرساء آليات الضبط التي يتمتع بها نظام الحكومة العالمية ككيان مرجعي لأن هذا يعرقل مسار هذه العملية إذا ما تم تبنيها واللجوء إليها لاسيما وأن سلامة الجمهور ستكون على المحك، لكن في ظاهرة التغيرات المناخية عكس ذلك، فهي من جهة ظاهرة استفحلت عالمياً وتفاقت زمنياً بالرغم من أمانتها عبر فعل الخطاب إلا أن ذلك يزداد سوءاً مع مرور الوقت، لذلك نرى تدخل الفواعل الوظيفية في هذا الصدد من خلال تحركاتها الأمنية والإجراءات الاستثنائية التي تتخذها على مستوى الممارسة على أساس أنها آليات ضبط تضغط بها على هيئة الأمم المتحدة - على سبيل المثال لا الحصر - من أجل التدخل السريع للحد من المشكلة قبل أن تزداد الأمور على ما هي عليه الآن، وهذا بالتعاون واتفاقات الشراكة التي نجدها بين الفواعل المؤمنة "هيئة الأمم المتحدة ومنظومتها" للظاهرة وفواعل الأمانة الوظيفية.

أولاً: الحالات الاستعجالية

بناء على ذلك، تفرض الحالات الاستعجالية لفواعل الأمانة الوظيفية السرعة والتحرك الفوري، ومن بين الخطوات المتبعة لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية في هذه الحالات ما يلي:¹

(1) **لفت الانتباه:** وتتمارس هذه الفواعل أثناء التصدي لظاهرة التغيرات المناخية لفت الأنظار والتحذير من وجود مخاطر بيئية في أية بقعة من العالم أو العالم برمته، وتدق عندها ناقوس الخطر وأجراسه من أجل أن تعي بقية الأجهزة كالحكومات والمؤسسات الدولية مسؤولياتها وتتخذ ما تراه مناسباً من تدابير لمواجهة

¹ قويدر شعشوع، المرجع السابق، ص ص. 319-321.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الموقف.ومن أهم ما تقوم به هذه الفواعل هو تحميس الجمهور وتحريكه، وإخراجه من حالة اللامبالاة والسلبية إلى حالة التفاعل والاندماج.

(2) الإعلام: يتمثل في إشعار الجمهور بالأخطار الحالية والمتوقعة لإذكاء الوعي الاجتماعي حول مخاطر الظاهرة وذلك من خلال وسائل الاتصال المختلفة التي تتولد لديها الرغبة في العمل كقاسم مشترك لإحداث تغير اجتماعي مقصود في البيئة.

(3) الإنذار المبكر: ثمة دور متميز لهذه الفواعل في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية التي تسببها ظاهرة التغيرات المناخية والحيلولة دون وقوعها، فمثلا منظمة السلام الأخضر تهدف من وراء عملها إلى الإنذار المبكر والتقييم البيئي، ودفع أثر المواد الكيميائية والصناعية على البيئة إلى ضمان استجابة دولية وفعالية وموحدة لحالات الطوارئ، وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة من الكوارث وحالات الطوارئ.

ثانيا: الإجراءات الاستثنائية وتحركات فواعل الأمنة الوظيفية(التعاون واتفاقات الشراكة)

علاوة على ذلك، هناك إجراءات استثنائية وتحركات فواعل الأمنة الوظيفية أخرى، لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية قائمة على أساس التعاون واتفاقات الشراكة مع منظومة هيئة الأمم المتحدة المختصة بالبيئة ومع ما يسمى بالقطاع العام للسياسة العامة العالمية-الحكومات- وهذا يعني أن التعاون هذا جاء لتحقيق أهداف لا يمكن لأي طرف أو بالأحرى فاعل من فواعل الحوكمة العالمية تحقيقها بمفرده وبالتالي، التوصل إلى النتائج المرجوة منها بشأن الظاهرة بالعمل المنفرد.وهكذا، يكون اتفاق الشراكة مساحة للعبور إلى تنظيم المسائل ذات الصبغة السياسية والتي تمت أمننتها من طرف هذه الأطراف- الفواعل-بواسطة انجاز عدد من الأعمال المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار الغايات العامة المشتركة للجمهور دون النظر إلى المصالح الخاصة لكل شريك لأن الهدف في هذا الصدد بطبيعة الحال هو مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وقد عَرَفَ التعاون بين هذه الأطراف تكوين آليات للقيام بعمل مشترك لمصلحة عمل جماعي،
وضبط من جهة أخرى تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية، وتتمثل فيما يلي:

أولاً- التعاون مع مرفق البيئة العالمي:¹

أ- **التعاون في إنشاء صناديق استثمارية:** وهدفها ضمان التمويل دائم لنشاطات حماية البيئة، إلا أن معظم هذه الصناديق توجه عملياتها نحو نشاطات صيانة البيئة في مجال التنوع البيولوجي. حقق هذا النوع من الشراكة نجاحات معتبرة خاصة في كوستاريكا التي أنشأ فيها صندوق "Trust IMBIO" الذي نجح في تمويل جزء كبير من التكاليف التي تتحملها من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي.

ب- **التعاون في تمويل مشاريع بيئية:** لزيادة موارد المرفق ونفوذ، قام بالعمل خلال السنوات الماضية على زيادة اشتراكاته مع القطاع الخاص، فهو يتعاون بشكل خاص مع شركة التمويل الدولية لتمويل الإدارة المتواصلة للغابات والبرامج الزراعية ومشروعات السياحة البيئية، وصندوق رأسمال خاص به (100-240 مليون دولار).

وهناك برنامج آخر مشترك بين مرفق البيئة العالمية وشركة التمويل الدولية حيث توجه الاعتمادات من خلال المنظمات البيئية غير الحكومية، إلى عدد من المشروعات الصغيرة السليمة بيئياً، كمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والإدارة المتواصلة للغابات والزراعة، والسياحة البيئية هي المستهدفة بالتمويل.

ثانياً- اتفاقات الشراكة: تظهر اتفاقات الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كوسيلة أكثر فعالية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:²

أ- **الصندوق النموذجي للكربون:** يتخذ هذا الصندوق شكل شراكة (عامة-خاصة)، إذ يستعمل موارد عامة وخاصة من أجل تمويل مشاريع في الدول النامية والدول ذات الاقتصاد الانتقالي على تنفيذ التزاماتها الواردة في بروتوكول كيوتو.

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص ص. 523- 525.
² المرجع نفسه، ص ص. 524- 526.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

ب- صندوق بيوكربون: إن المساهمين الأساسيين في الصندوق هم الحكومات، المؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، وتكون مساهمتهم مقابل الحصول على خبرة ومعرفة في هذا المجال، والمستفيدين من صندوق البيوكربون الدول ذات اقتصاد انتقالي والدول النامية التي لا تستطيع الحصول على مساعدات من آلية التنمية النظيفة، ويقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تثبيت غازات الاحتباس الحراري في الأنظمة الايكولوجية كالأراضي الزراعية والغابات.

ج- آلية التنمية النظيفة: تشمل طبيعة المساهمين في آلية التنمية النظيفة الأشخاص العامة والخاصة، بحيث تنص المادة 9/21 من بروتوكول كيوتو على ما يلي: "يجوز أن تشمل المشاركة في إطار آلية التنمية النظيفة بما في ذلك المشاركة في الأنشطة الواردة في الفقرة (3) أعلاه، وفي امتياز تخفيض الانبعاثات المعتمدة، كيانات خاصة و/أو عامة، وتخضع هذه المشاركة لأي توجيه قد يوفره المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة".

مجل قول ما تم طرحه في هذا المطلب، أنه يتبين مدى تجسيد الأفعال الخطابية الضمنية لفواعل الأمنة الوظيفية واقعيا من خلال عملها على تدويل ظاهرة التغيرات المناخية عالميا، بتحركاتها الفعلية، والمشاركة والتعاون مع الفواعل الرسمية كالدول وغير الرسمية كهيئة الأمم المتحدة لصنع السياسة الأمنية البيئية العامة العالمية ذات آليات تتسم بالضبط والحد من تفاقم المخاطر الأمنية لهذه الظاهرة.

المطلب الرابع: نتائج أمنة فواعل الحكومة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية على الجمهور العالمي

وعليها

الفرع الأول: نتائج أمنة فواعل الحكومة العالمية لظاهرة التغيرات المناخية على الجمهور العالمي

بعد أن قامت فواعل الحكومة العالمية بشقيها بأمنة ظاهرة التغيرات المناخية، هل أفنعت الجمهور بأنها المخلص لهم من تهديدات هذه الظاهرة؟ لأنه على حد تعبير نظرية الأمنة أن الفاعل المؤمن لقضية ما يجب أن يطلب من الجمهور أن يعطيه الصلاحية أو التفويض لإنقاذه من الخطر، وليس بالضرورة أن يكون هذا التفويض عبر انتخابات أو قانون أو دستور، وإنما السلطة السائلة تكفي كشن حملة مثلا ضد هذا التهديد، فيا ترى كيف كان رد فعل الجمهور العالمي إزاء ظاهرة التغيرات المناخية بعدما تمت أمننتها من طرف فواعل الحكومة العالمية؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال يجب التركيز على الجمهور الايجابي لا السلبي كما نوه إلى ذلك "ثيري بالزك".

لقد أكدت اتفاقية آرهوس (Aarhus) 1998 في الفقرة التاسعة منها، أنه ينبغي الاعتراف في مجال البيئة بأن اتخاذ القرارات يكون بالحصول على أفضل المعلومات والمساهمة الفعالة للجمهور.¹ ما يقودنا للحديث عن مساهمة الجمهور في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية عالميا، قد يكون بواسطة المنظمات الدولية غير الحكومية أو حركات وجمعيات المجتمع المدني العالمي في اتخاذ القرارات أو حتى شن حملات إن اقتضى الأمر ذلك، وذلك يعني ما يعنيه أن المشاريع والقرارات إدارية كانت أم سياسية لا تُتخذ نتيجة عمل سلطوي إداري وسياسي، وإنما نتيجة الأخذ في الاعتبار آراء مختلف التشكيلات بواسطة تقديم الاستشارات أو المشاركة في المفاوضات، لأن تلك الآراء غالبا ما تكون مؤسسة بناء على معلومات كافية مبررة وموثوق فيها، خاصة وأن السلطات العامة لا تملك دائما تلك المعلومات والإحصائيات الضرورية لاتخاذ أحسن وأفضل الخيارات لحماية البيئة.² مما يؤكد أن في أغلب أمنة القضايا العالمية عموما وبالخصوص قضية التغيرات المناخية تم تداول خطاب سياسي سلطوي وتم إقناع الفضاء العام بذلك.

¹ اتفاقية آرهوس، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/04).

www.unece.org/env/pp/welcome.html

² زيد المال صافية، المرجع السابق، ص.250.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وبعبارة أخرى، أنه لا يمكن لأمنة ظاهرة التغيرات المناخية أن تتم دون استجابة الجمهور لذلك، لاسيما وأن هذه الظاهرة تعد إحدى قضايا السياسة العامة العالمية كجانب أدائي للحكومة العالمية؛ بحيث تظهر العلاقة واضحة بين هذا كله "فما يفكر فيه الجمهور العالمي هو ما تفعله الحكومات، فهو من وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية مهمة، وتكون مطروحة للنقاش بحثاً عن حل، وبالتالي، يؤثر في السياسة العامة والعكس صحيح. ومن جهة أخرى، تبين مدى تمسك الجماهير بالقضية المطروحة خاصة في النظم الديمقراطية"،¹ أي هنا يظهر ما يسمى بالديمقراطية التشاركية² التي تبين مشاركة الرأي العام في القرارات السياسية والسياسات البيئية التي تعد جزءاً هاماً من مشاكل الحكومة العالمية ولها تأثير مباشر على حياة الجمهور.

ومن ردود أفعال الجمهور حول أمنة قضية التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي، قالت "شيتانيا كومار"، المنسقة القومية لشبكة الشباب الهندي للمناخ (IYCN)، إنه يتوجب تركيز النشاطات المتعلقة بتغير المناخ في الهند بدرجة أقل على الاستهلاك وبدرجة أكبر على حماية وتنمية الموارد الطبيعية. ومن أجل رفع مستوى الوعي البيئي وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام، تضافرت جهود شبكة يوم الأرض مع عدة منظمات غير حكومية من أجل الوصول إلى المواطنين على المستوى الشعبي، وكان الهدف مساعدة الناس على فهم التضارب القائم بين الكفاية المادية وتأثيرات النمو البيئية، واكتشاف الطرق لردم تلك الهوة.³

كما ردد بعض القادة على مسامع فريق عمل آواز مرارا وتكرارا أن "الشعوب غير مهتمة بقضية التغير المناخي"، إلا أن في نظر الفريق كلام خاطئ لأنه يعرف عكس ذلك وهذا بقولهم أن "مجتمعنا لطالما اختار مهمة إنقاذ الكوكب لتكون على سُلّم أولويات عملنا"، وقد أظهر المجتمع للسياسيين مدى حَظْمِهِم، إذ منذ 2007 يقول فريق آواز، أن البداية كانت في بالي، حيث بدأت قصة حراكنا قبل ثماني سنوات في مقاطعة بالي في أندونيسيا، أين أرسل أعضاء آواز آلاف الرسائل إلى الدول المعرقلة، ومَوَّلُوا

¹ صلاح محمد عبد الرزاق، مشرفا عاما، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة، ط.1 (القاهرة- مصر: مركز هي للسياسات العامة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015)، ص.28.

² يعرف "جون ديوي" الديمقراطية التشاركية" على أنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها.

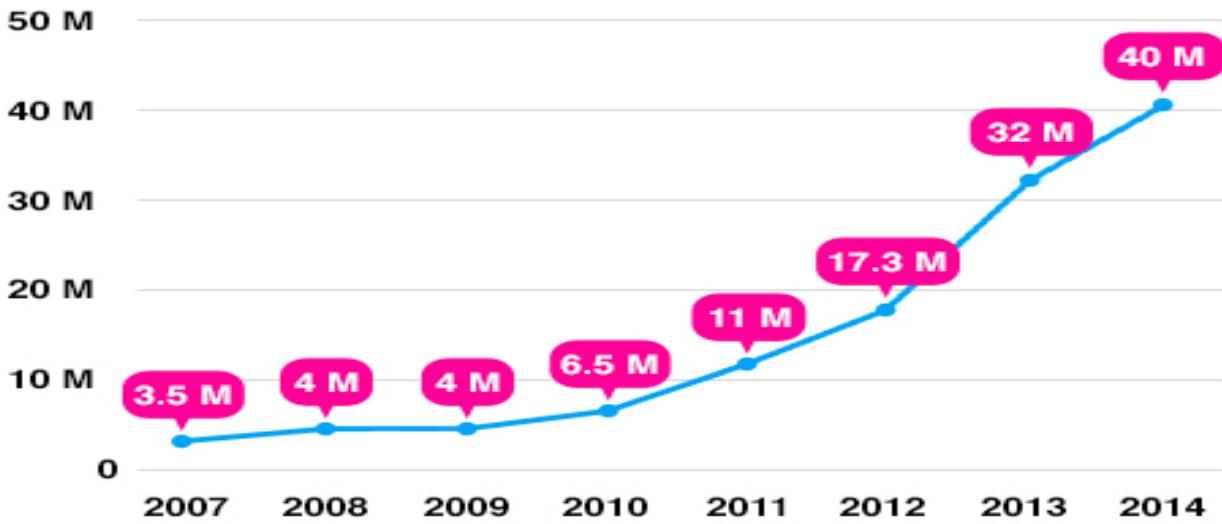
³ كارونا أي سينغ، "جهود النشاطات المناخية على المستوى الشعبي تتصاعد في الهند"، e JOURNAL USA (مكتب برنامج الإعلام الخارجي: وزارة الخارجية الأمريكية)، مجلد 16، ع.2 (أوت 2011)، ص.17.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

حملة إعلانية لاقت رواجاً كبيراً، "معاً ساهمنا في دفع قادة العالم للاتفاق على خارطة مهتد لانعقاد مؤتمر كوبنهاجن المناخي والوصول إلى الاتفاقية النهائية في باريس 2015".¹

وهكذا استمرت المنظمة في إطلاق الحملات التي تستهدف صناع القرار وتسليم العرائض التي جمعت الملايين من التواقيع إذ في 2009 قال رئيس الوزراء بريطانيا "غوردون براون عنهم" انتقلتم بالمثالية في العالم إلى مرحلة جديدة... لا يمكن التقليل من شأن تأثير حراككم على القادة هنا". كما جمع الفريق في 2010 مليون ونصف مليون توقيع على عريضة تطالب حماية منطقة الأمازون. إضافة لذلك، فقد قامت المنظمة ببناء حراك 2014 على أنه أكبر مظاهرة مناخية على الإطلاق، لأن تجربة مؤتمر كوبنهاجن علمتنا أنه إذا أردنا هزيمة جماعات الضغط التابعة للوقود الأحفوري وإقناع القادة بما نريد، فنحن بحاجة لأن يكبر مجتمعنا، وهذا ما فعلناه، إذ ازداد عدد أعضاء مجتمعنا من 3 ملايين إلى 30 مليون عضو.² والمنحنى البياني التالي يبين ذلك:

الرسم البياني (04): حراك الجمهور ومدى اهتمامه بمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية



المصدر:

منظمة أفاز، "إنجاز هام! بداية نهاية حقبة الوقود الأحفوري..."، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/26).

https://secure.avaaz.org/ar/climate_story_loc

¹ منظمة أفاز، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إذ عشية انطلاق مؤتمر الأمم المتحدة المناخي عام 2014 كانت أكبر مظاهرة مناخية إذ تظاهر أكثر من 400 ألف شخص في مدينة نيويورك و 300 ألف آخرين في باقي أنحاء العالم تحت شعار واحد "العالم يطالب بطاقة نظيفة بنسبة 100%"، كما توضح الصورة التالية ذلك:

الصورة (04): صورة تبين أكبر مظاهرة مناخية على الإطلاق



المصدر:

منظمة آفاز، "إنجاز هام! بداية نهاية حقبة الوقود الأحفوري..."، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/26).
<https://secure.avaaz.org/ar/climate_story_loc>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

لذلك في هذا المؤتمر، بالضبط في الخطاب الافتتاحي للأمم المتحدة عام 2014 قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "بارك أوباما" أن "المواطنون مستمررون بالتظاهر. لا يمكننا الإدعاء بأننا لا نسمعهم. علينا تلبية مطالبهم"¹، وبعدها بأسبوع وقعتا حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والصين على اتفاقية تاريخية لخفض نسبة الانبعاثات، وبدأت مرحلة جديدة اختلفت فيها طريقة التعامل السياسي مع قضية المناخ.²

وتزامنا مع انعقاد مؤتمر المناخ في باريس تظاهر مئات الآلاف من الأشخاص في مختلف أنحاء العالم مطالبين المسؤولين السياسيين باتخاذ إجراءات حازمة لمواجهة التغيرات المناخية، والتخلي عن استخدام الطاقة الأحفورية؛ ويمكن استعراض هذه التظاهرات كل على حدا حتى يتسنى لنا فهم مدى ردة فعل الجمهور واستجابته بـ"فاعلية" لمجابهة التهديدات الأمنية لظاهرة التغيرات المناخية، وهي كالتالي:³

1/ "أتركوا الوقود الأحفوري في الأرض واستبدلوه بالطاقة المتجددة"، دعوة كتبها مجموعة من المتظاهرين على لافتة رُفعت في لندن في مظاهرة شارك فيها الآلاف، وهذا النداء الموجه لرجال السياسة والاقتصاد وللمجتمع منتشر في كل أنحاء العالم.

2/ المسيرات الشعبية الداعية لحماية المناخ بدأت في مدينة ملبورن الأسترالية، "لا للفحم، نعم للطاقة الشمسية"، كانت من أهم الشعارات التي رفعها المتظاهرون في ملبورن، وشارك في تلك المسيرة سكان من جزر المحيط الهادي، الذين يعانون خصوصا من ارتفاع منسوب المياه في المحيط، وتوجه انتقادات إلى استراليا لاسيما بسبب استخدامها للفحم.

3/ في دكار عاصمة بنغلاديش، قام الطلبة بتنظيم المسيرة الشعبية الداعية إلى حماية المناخ، الموقف خطير بالنسبة لبنغلاديش، فهي تعاني خصوصا من ارتفاع منسوب مياه البحار.

¹ منظمة آفاز، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ غيرو روتر، هشام الدريوش، "مظاهرات في أنحاء العالم من أجل حماية المناخ"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/28).

<http://www.dw.com/ar>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

4/ ركزت الاحتجاجات التي شهدتها مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا على أضرار الفحم، خاصة وأن حكومة جنوب إفريقيا تعتمد كثيرا على الفحم في توليد الطاقة.

5/ "لا نخدعونا وأنقذوا البيئة" رسالة وُجِّهت للمسؤولين من طرف المتظاهرين في العاصمة الأوكرانية كييف، وطالب المتظاهرون بالتحول إلى استخدام الطاقة البديلة، فجزء كبير من أوكرانيا لازال يعاني من الإشعاعات التي سببتها كارثة تشيرنوبيل، كما أن الغاز والفحم شكلا باستمرار مصدرا صراع مرير بين روسيا وأوكرانيا.

6/ وفي روما أيضا رفع المتظاهرون شعارات تطالب بالاعتماد على الطاقة المتجددة، وكتبوا على اللافتات عبارات من قبيل "امنحوني المستقبل" و"الطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة"، وتعتبر إيطاليا ثاني دولة في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا تملك محطات لتوليد الطاقة الشمسية.

7/ أما في أثينا فقد طالب المتظاهرون بإتباع نظام غذائي صديق للبيئة، خاصة وأن إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته تسبب ثلث الغازات الدفينة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، وعلى اللافتات كتب المتظاهرون: "من لديه استعداد لكي يغير نفسه؟ لا تنتظر، وإنما تحرك الآن، أنقذ الكوكب، والحيوانات وعش نباتيا".

8/ في حين ركزت احتجاجات مكسيكو على انتقاد الرأسمالية وحملتها المسؤولية عن تدمير البيئة وارتفاع ظاهرة الاحتباس الحراري ورفع المتظاهرون فيها شعارات كتبوا عليها "لا للرأسمالية" و"نحن يمكننا أن نفعل شيئا".

9/ وفي العاصمة الألمانية برلين طالب المتظاهرون القادة المشاركين في قمة المناخ في قمة المناخ بباريس بالتحرك الفعلي واتخاذ قرارات لصالح البيئة، أما على الصعيد الداخلي فيطالب المتظاهرون الحكومة الألمانية بالتخلي السريع عن الاعتماد على الفحم كمصدر للطاقة.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إن الملاحظة التي يمكن أن نستشفها من هذه النقاط هي، أن هذه الاستجابة "الفاعلية" للجمهور العالمي، صحيح في الظاهر تبدو وليدة إضفاء الطابع الأمني على قضية التغيرات المناخية واقتناعه بأن لها تهديدات أمنية خطيرة جدا، إلا أنها في الباطن نتيجة تماطل الدول -كفواعل رسمية للحكومة العالمية- في تطبيق الإجراءات الاستثنائية واقعيا، وتطبيق إداريا القرارات السياسية المتخذة بشأن التغيرات المناخية، وهذا بالرغم إذا ما قلنا أن العملية تمت استجابة لمختلف تشكيلات مجتمع الحكومة العالمية هو الذي خلق ما يسمى جمهورا أكثر اقتناعا بأن هذه القضية قضية رأي عام، لأنها لم يتم ضبطها منذ التسعينيات وكيف اليوم وقد تفاقمت الأمور وزادت الأزمة حدة. وبالتالي، لا بد من حل هو نزع الطابع الأمني عن ظاهرة التغيرات المناخية وتحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية حسب "باري بوزان" حيث الرقابة والتقييد بالقوانين والضوابط الديمقراطية، خاصة وأن ذلك يجب أن يطرح على المستوى المحلي والذي سيتم طرحه في الفصل الثاني من القسم الثاني لهذا البحث.

الفرع الثاني: نتائج أمنة ظاهرة التغيرات المناخية على الفواعل-الدولانية وغير الدولانية- كفواعل أمنية للحكومة العالمية

إن نتائج أمنة ظاهرة التغيرات المناخية على الفواعل-الدولانية وغير الدولانية- كفواعل أمنية للحكومة العالمية يظهر في جانبين مهمين بالأساس؛ الجانب الأول يتعلق بالأمن أي تعذر إضفاء الطابع الأمني النهائي على ظاهرة التغيرات المناخية، والجانب الثاني يتعلق بالتمويل أي معركة المال والتكنولوجيا التي لا تحسم بين فواعل الحكومة العالمية الرسمية أي بين دول الشمال ودول الجنوب.

أولا- الجانب الأمني: إن تعذر إضفاء الطابع الأمني النهائي على ظاهرة التغيرات المناخية هو نتيجة التضارب في المفاوضات البيئية¹ وبالتالي، صعوبة التوصل للاتفاق البيئي الشامل.

بحيث أصبح مسار المفاوضات البيئية عالميا، تحت تأثير الجداول الزمنية، وهو عبارة عن عملية تفاوض بالإنهك، وفي كثير من الأوقات بدت مفاوضات بشأن قضية التغير المناخي شائعة، لدرجة افتراض أن القضية سوف تحل تحت ضغط المواعيد النهائية، وأن الدول-كفواعل رسمية-مستعدة حقا للتوصل إلى التسويات اللازمة للاتفاق، إذ وفقا للتجربة العملية، يلاحظ وقوف الكثير من المفاوضات

¹ أنظر الملحق رقم 01.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

والمؤتمرات البيئية بشأن قضية التغيرات المناخية عند حاجز امتناع الفنيين عن الوصول لقرارات، حتى وصول السياسيين، مما أفقد جوهر القضية حيويتها، وعَرَقُ الاجتماعات بشأنها في المفاوضات البيروقراطية بدلا من الدخول المباشر في عقد الاتفاقيات الإلزامية.¹

لذلك ينبغي إدخال عملية الإرشاد السياسي، في عملية التفاوض، فالمختصون أو الموظفون الذين يقودون المفاوضات -في معظم الأحيان- يفتقرون إما إلى التفويض السياسي أو الخبرة في حل معظم القضايا البيئية، وكثيرا ما يواجه الفنيون جدول أعمال مُحَيَّر، حيث يحتوي على مواقف سياسية، لا يمكن لهم حلها. وأيضا مواقف فنية وتقنية، بحيث لا يفهمها السياسيون، إذ لا بد للموظفين، المزيد من السلطة للتوصل إلى حلول وسط بشأن القضايا الفنية، ولا بد للسياسيين أن يستثمروا المزيد من الوقت، لفهم التفاصيل الفنية، والأكثر أهمية من ذلك، هو أن عملية مزج، المشورة السياسية التي يقدمها الوزراء للقرارات الفنية-تقرها الاتفاقيات البيئية- لا بد أن تكون واضحة منذ البداية.²

والمفارقة، أنه في حال تم التوصل إلى اتفاق ما من قبل الحكومات بشأن القضايا السياسية الجوهرية - والتي تمت أمننتها بطبيعة الحال- والتي يسلمونها على شكل قرارات إلى الخبراء، لإدخالها ضمن النصوص القانونية لاستكمالها قد يؤدي إلى مخاطر إستراتيجية في عمليات التفاوض البيئي، ومن هذه المخاطر:

1/ عدم وجود مواعيد نهائية واضحة لختام المفاوضات الحقيقية، يؤدي إلى عدم حل أكبر القضايا في الشريحة الحكومية، والتي من بينها ظاهرة التغيرات المناخية.

2/ إمكانية تحقيق عملية الالتفاف والمماطلة في القضايا البيئية.

ثانيا- الجانب التقني: معركة المال والتكنولوجيا لا تُحَسَم في أروقة المفاوضات البيئية بين الفواعل الرسمية للحكومة العالمية-الدول - (الشمال والجنوب)

¹ سلام الربضي، "مفاوضات المسألة البيئية قضية سياسية لم يعد بالإمكان تجاهلها ج2"، منبر الحرية، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/28).
<<http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7332>>

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تعد المساعدات التقنية وسيلة ثمينة في مواجهة الأخطار البيئية، ذلك أن جوهر مبدأ التعاون الدولي والعالمي يقوم على أساس تبادل المعلومات والخبرات وتكوين الخبراء الوطنيين والحصول على تجهيزات معدات ضرورية لرقابة البيئة ورصدها،¹ وحتى أن العمليات السياسية أصبحت تتضمن قدرا كبيرا من التكنولوجيا.² لكن في ظل أمنة ظاهرة التغيرات المناخية كتهديد وجودي عالمي يتعذر ذلك وهذا راجع للجانب التقني الذي لا تُحسَم معركته في أروقة المفاوضات البيئية بين دول الشمال ودول الجنوب.

فعمليا يُطالبُ الجنوب بنقل التكنولوجيا النظيفة إليه بينما يحتكر الشمال المال والتقنية، ويرغب بتحويل التكنولوجيا والملوثة فقط، أو إعاقة الحصول على التقنيات التكنولوجية الجديدة في حالات بيعها. ويمكن للجنوب أن يطور قدراته التفاوضية كأن يربط بين القضايا البيئية وغير البيئية في المفاوضات الشمولية. ويلاحظ أن هناك قيودا مفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة، والرغبة في استمرارية سيطرة الدول الصناعية على مقدرات الشعوب النامية، وإخضاعها لشروط مجحفة فيما يتعلق بالمساعدات المقدمة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية والمعاملات التجارية في المواد الخام المصدرة من العالم النامي والسلع الإستراتيجية المصدرة من الدول المتقدمة.³

استطرادا، من المسائل الهامة في الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب مسألة التمويل فلقد عارضت الدول النامية بشدة تحويل المساعدات الإنمائية الرسمية نحو أهداف بيئية كانت تعتبرها مسائل ثانوية. كما حاولت الدول النامية استعمال البيئة بصفة عامة وظاهرة التغيرات المناخية بصفة خاصة كوسيلة للحصول على مساعدات إنمائية إضافية (Additionnelles) للموارد التقليدية، تمكنها من تحمل الأعباء الجديدة التي ظهرت بسبب اتخاذ تدابير الحماية البيئية في جميع مشاريعها التنموية والتي تستفيد منها البشرية جمعاء، واعتبرت الحصول على موارد إضافية عاملا أساسيا لإنجاح أعمال مؤتمر ريو. وبالتالي، من واجب الدول المتقدمة أن تتحمل معظم تكاليف التصدي للمشكلات العالمية، لاسيما متى كانت الاستثمارات المطلوبة غير داخلة ضمن المصالح الضيقة للدول النامية، لأن الدول الغنية مسئولة عن الاحتباس الحراري.

¹ صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.449.

² الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، المرجع السابق، ص.45.

³ المرجع نفسه، ص.45، 46.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

لكن على العكس فالدول المتقدمة مصرة على ألا تُموَّلَ إلا المدفوعات الإضافية التي لا تستطيع الدول النامية تحملها باعتبار أن هذه المساعدات تعد كمقابل للانتفاع بالبيئة العالمية.¹

إن الاستجابة من طرف جل فواعل الحوكمة العالمية بما فيها الجمهور لتغيرات المناخ المحتملة والفعلية تتطوي على نوعين من الأفعال: التلطيف والتكيف؛ 'التلطيف' يشير إلى الأفعال التي تؤدي إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وهذه الأفعال تتضمن زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتقليل من استهلاك الطاقة (من خلال وسائل النقل العام، وتصميم المدن والمباني... الخ)، وتقليل الانبعاثات من المصادر المعروفة، وزيادة معدل إزالة الكربون من الغلاف الجوي؛ ومن الأمثلة على الحالة الأخيرة إعادة زراعة الغابات المزالة والتشجير. والتلطيف يمكن أيضا أن يتضمن أنشطة من شأنها أن تزيد من قدرة الغلاف الجوي، الخارجي على عكس الحرارة، وذلك للحد من دخول الاشعاعات المولدة للحرارة إلى الغلاف الجوي.²

أما 'التكيف' فهو يشير إلى الأفعال التي يقوم بها الناس والدول والمجتمعات للتعايش مع تغيرات المناخ التي حدثت بالفعل. وهذه تتضمن تغيير المحاصيل التي تزرع، وتغيير تقنيات الري، وبناء حواجز للحماية من ارتفاع مستويات المحيطات أو الانتقال بعيدا عن المناطق الساحلية الواطئة، وشراء أجهزة التكيف، وتهيئة الرعاية الصحية للاستجابة لأنماط المتغيرة من الأمراض، وباختصار، نطاق ضخم من الاستجابات للتغيرات في المناخ ومعدلات درجات الحرارة وآثارها.³

ولابد من التركيز على التلطيف لأن التوفيق بين التقليل العالمي الفعال لثاني أكسيد الكربون واستيعاب نمو الدول النامية هو جوهر تحدي المناخ، وهو لحد كبير أصعب مشكلة تحتاج إلى حل. ومع التركيز على التلطيف، لا نفترض أن التكيف ثانوي في أهميته. فالواقع أنه في بعض السيناريوهات التي يفشل فيها التلطيف أو يفوت أوانه، فإن التكيف قد يصبح المنهج الغالب، كما أن عناصره التوزيعية ذات أهمية إنسانية وأخلاقية فائقة.⁴ كما أن جهود "التلطيف العابر الحدود" هي أنشطة تلطيف تُتخذ في دولة

¹ صافية زيد المال، ص ص. 443، 444.

² حمدي أبو كيلة، مترجما، التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات، ط. 1 (القاهرة- مصر: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص ص. 280، 281.

³ المرجع نفسه، ص. 281.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

معينة وتمول وتكلف بواسطة كيان (حكومة، أو مرفق عام، أو شركة بترول) خارجي (أجنبي) يكون لديه التزام بالتلطيف أو هدف منه في بلده الأصلي. إن المحاسبة والقواعد والعمليات الخاصة بالتلطيف العابر للحدود تسمى في بروتوكول كيوتو آلية التنمية النظيفة، وفي المناقشات والتشريعات في العديد من الدول يشار أحيانا إلى التلطيف العابر للحدود كـ"تعويضات دولية"، أما التعويضات المحلية شيء مشابه ولكنه يُطبَّق بين كيانين داخل نفس الدولة، وكل من نوعي التعويضات يحدث آليا في نظام عالمي للاتجار بالكربون.¹

هذا بالإضافة إلى، الاعتماد على الحرص بأن تصبح الهيئات الرسمية المكلفة بالعمل المناخي مؤسسات ديمقراطية وتشاركية منصفة، واتخاذ تدابير لضمان تمثيل قطاعي ومشاركة المجموعات الأكثر عرضة للتغيرات المناخية (بما في ذلك النساء والسكان الأصليين والأمم الصغيرة القاطنة بالجزر وبلدان الصحراء والشباب والفلاحون والصيادون) في أولويات تلك المؤسسات وفي خدمات الدعم والحلول.. ويجب أن يكون بإمكان الأمم والمجموعات والقطاعات استعمال مواردها بهدف تلبية حاجياتها الاجتماعية ونهج سبل مستقلة ودائمة إيكولوجيا عن طريق التنمية.²

ثالثا-الجانب الإنساني: التدخل الدولي وانتهاك البيئة باسم حماية حقوق الإنسان

أصبح المجتمع الدولي يتمتع بما يسمى بـ "الحق في التدخل" أو "التدخل الإنساني" إذا لم تستطع دولة حماية سكانها وضمان حقوقهم. لذلك أصبح هذا المبدأ يُساءً استغلاله ويستخدم لأغراض سياسية للتدخل أو لغزو بعض الدول من قبل الدول الكبرى أو تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة بحجة حماية حقوق الإنسان في الدول الأخرى. خاصة وأن البيئة والحفاظ عليها من صميم حقوق كل إنسان، إذ أنها تؤثر على صحته وعيشته بل وحياته كلها.

فبالرغم من الاتفاقيات التي جاءت من أجل البيئة وحمايتها، إلا أنها لم تلق تطبيقا كاملا، وتشهد انتهاكا لبنودها، خاصة من الدول الكبرى، بالرغم من النضال المستمر في سبيل تنفيذ كل ما حوته، في سبيل

¹ حمدي أبو كيلة، المرجع السابق، ص 281، 282.

² علي محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 11.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

نفع البشرية جمعاء، وتعزيز الجانب الإنساني في علاقات الدول، إلا أن المحك الامبريقي يثبت عكس ذلك.

فالإخلال بالتوازن البيئي والعمل على إهلاكه وإهلاك الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ومن ثم الاضرار بصحة وبقاء السكان، يعتبر جريمةً وانتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي الإنساني.¹ كما أن هجمات الردع الموجهة ضد البيئة تعتبر جريمة حرب فإقدام أي من المقاتلين على تفجير آبار للنفط أو ضرب للسفن المحملة بالنفط بشكل مقصود يعد جريمة، وما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وما قامت به القوات المقاتلة في ليبيا من تفجيرات لآبار النفط له آثار سلبية خطيرة على البيئة وعلى الحياة، لذلك تعتبر هجمات الردع ضد البيئة الطبيعية جرائم حرب، لما لها من تأثير عكسي على الأنظمة البيئية بالمنطقة المتنازع عليها.² ما يعني أن هذه التدخلات بداية كانت باسم حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والمبادئ الليبرالية في هذه الدول تحت غطاء الأمم المتحدة وشرعيتها، لكن انتهاكات البيئة بارزة أكثر وهذه الدول هي من تؤدي إلى كوارث بيئية خطيرة.

اعتماداً على ما ذكرناه آنفاً، أنه بالرغم من استجابة الجمهور بفاعلية لمجابهة ظاهرة التغيرات المناخية أثناء أمننتها، إلا أن هذه الاستجابة يعترضها تحدي الصراع بين الفواعل الرسمية-الدول - من جهة، والفواعل الرسمية وغير الرسمية-غير الدولاتية- من جهة أخرى، الأمر الذي عرقل وما زال يعرقل عملية أمنة هذه الظاهرة ونجاح مسارها، وبالتالي، لا بد من نزع الطابع الأمني عليها وإرجاعها للسياسة العامة الطبيعية مع التركيز على المستوى المحلي للحوكمة.

¹ محمد عبد الكريم حسن عزيز، مسنولية المقاتل عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، ط.1 (مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018)، ص.224.
² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المبحث الثاني: أمنة الصحة- نحو تبني ظاهرة الايديز كقضية أمنية عالمية

هناك من الأمراض ما يتميز في أغلب الأحيان بسرعة عبور الحدود، والانتشار من منطقة إلى منطقة دون أن تكون للمسافة قدرة على الحد من انتشارها، بحيث توجد فيروسات مسببة للأمراض الخطيرة والقاتلة، كما توجد هناك أيضا أخطار قائمة منذ عدة قرون مثل أنفلونزا الجائحة والمالريا... الخ، فلا تزال تهدد صحة الإنسان بسبب هشاشة النظم الصحية، الأمر الذي دعا منظمة الصحة العالمية إلى التأكيد بأن أمن الصحة العالمي يجب أن يعتمد أكثر من أي وقت مضى على التعاون العالمي باتخاذ إجراءات فعالة من أجل التصدي للأخطار الجديدة والمستجدة، ولقد أكدت المنظمة ذلك في تقريرها الخاص بالصحة الذي صدر بعنوان "مستقبل أكثر أمنا- أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين".

لذلك، نجد أن مستوى أهمية السياسة العامة الأمنية العالمية في مجال الصحة يزداد نتيجة لزيادة انتقالات الناس وانتشار العدوى، ولذلك لا بد من توفر سياسات عالمية لمواجهة المشكلات العالمية، مثل الايديز وأنفلونزا الطيور والخنازير التي تعد من أوضح الأمثلة، وتغير المناخ الذي يسبب ظروف مثل انتشار المالريا في اتجاه الشمال الذي يتطلب مبادرات عالمية أكثر من المبادرات القومية البسيطة وكان لا بد من التحرك العالمي لتوفير التخصينات والتنظيمات، والحق في رعاية الصحة الأولية ومؤسسات الرعاية الأساسية والهواء والماء النظيف،¹ ويمكن القول أن السياسة الصحية العالمية لها ثلاثة محاور هي:²

- (1) تتضمن أهداف واضحة لتحسين الصحة العالمية كتوفير الرعاية الصحية الأولية.
- (2) وجود هيئة تشرف على هذه السياسة لتحسين مستوى الصحة العالمية، بالعمل مع الحكومات للوصول إلى الأهداف كتوفير الصحة للجميع.
- (3) هذه السياسة تحتاج لموارد مما يتطلب إعادة توزيع الثروات لدعم مثل هذه المبادرات.

¹ طلعت مصطفى السروجي، الخدمة الاجتماعية الدولية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010)، ص.434.
² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

وفي هذا المبحث سيتم التطرق لقضية الايدز كقضية أمنية عالمية عبر فحص نظرية الأمنة، وذلك ضمن أربعة مطالب أساسية، بمعالجة دور الفواعل الرسمية-الدول-للحوكمة العالمية في أمنة القضية في **المطلب الأول**، ثم **المطلب الثاني** بعنوان الفواعل المؤمنة غير الرسمية-غير الدولاتية- للحوكمة العالمية لمكافحة ظاهرة الايدز كتهديد وجودي عالمي، بعد ذلك يأتي **المطلب الثالث** الذي يتناول دور فواعل الأمنة الوظيفية غير الرسمية للحوكمة العالمية في مكافحة ظاهرة الايدز، وأخيرا **المطلب الرابع** الذي يبين نتائج أمنة ظاهرة الايدز على الجمهور وعلى فواعل الحوكمة العالمية بشقيها.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المطلب الأول: الفواعل الرسمية- الدول - للحكومة العالمية كفاعل أمني لمواجهة ظاهرة الايدز كتهديد

وجودي عالمي

يؤكد "جيلبين" Gilpin على أهمية الدولة ودورها، إذ ازداد هذا الأخير بالفعل في بعض المناطق في العالم وذلك فيما يتعلق بالتأكيد على تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي عبر دعم البحث والتنمية، والتكنولوجيا والسياسة،¹ وحتى في المجال الاجتماعي والصحي، لذلك سنتطرق لها في هذا المطلب لمعرفة مدى تمكنها كفاعل رسمي أمني من تبني خطاب لغوي يعمل على جعل ظاهرة الايدز قضية أمنية عالمية.

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للدول حول ظاهرة الايدز

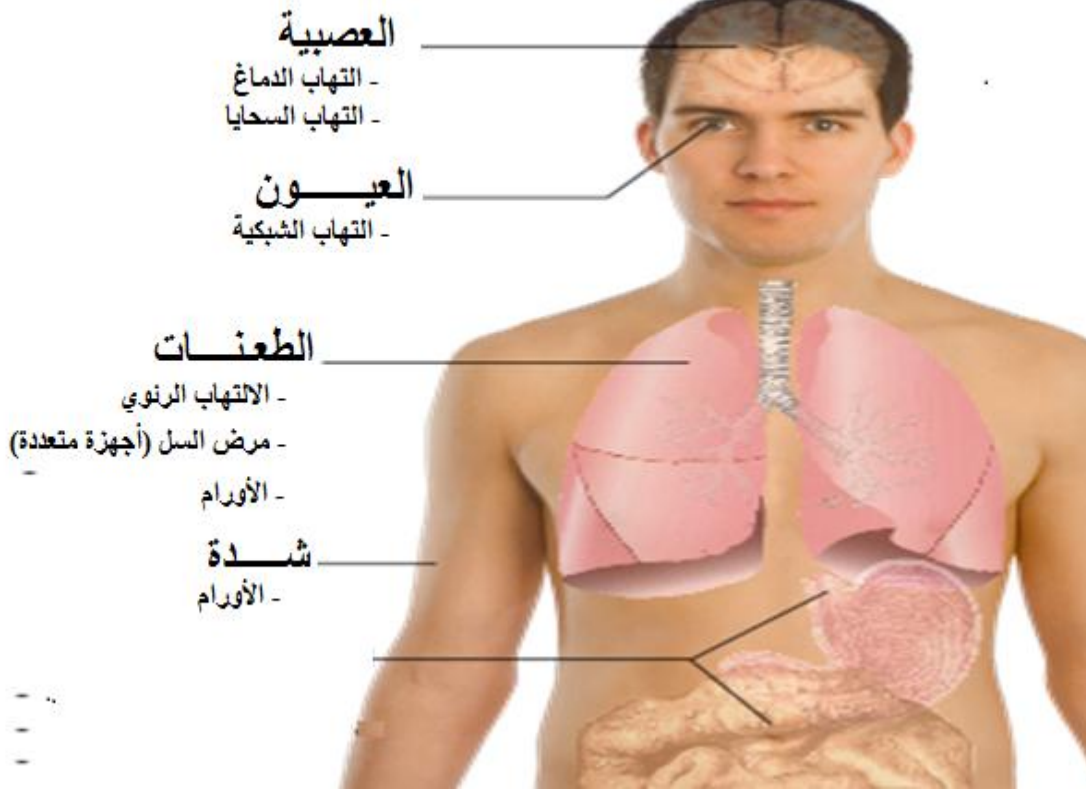
تعتبر متلازمة نقص المناعة المكتسب/الايديز مرض يؤدي إلى التدمير التدريجي للمناعة المكتسبة في جسم الإنسان، ويجمعُ الأطباء والباحثون أن مسبب مرض الايدز هو فيروس نقص المناعة البشرية HIV ونتيجة لانهيار جهاز المناعة، يصبح المرض عرضة للإصابة بالأمراض الانتهازية والسرطانات النادرة التي غالبا ما يستطيع الجسم السليم التغلب عليها.² وتبين أعراض مرض الايدز في الصورة التالية:

الصورة (05): ظهور الأعراض الرئيسية للإيدز

¹ السعيد لوصيف، "واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010/2009)، ص.232.

² المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (شرق المتوسط)، "متلازمة نقص المناعة المكتسبة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/22).

الأعراض الرئيسية للأيديز



المصدر:

المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (شرق المتوسط)، "متلازمة نقص المناعة المكتسبة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/22).
< <http://www.marefa.org> >

إذا من هذا التعريف البسيط، وما يظهر من أعراض رئيسية للمرض في الصورة المبيّنة أعلاه، كان منطقياً تولّد الخوف واقعياً، أو الممكن حول ظاهرة الايدز كتهديد وجودي عالمي، وله أثر بالغ على حياة الأشخاص عبر أنحاء المعمورة قاطبة، ما اضطر فواعل الحوكمة العالمية منها الرسمية-الدول - إلى العمل على مكافحة هذا التهديد لتدفع بهم إلى تجنبهم له في المقام الأول. وهذا حسب نظرية "الأمننة" - كما أشرنا سابقاً - أين يفسر فيها "أول ويفر" كيفية تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بمجرد تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة أو النخب على أنها التهديد الوجودي. ولهذه النظرية شروط بإمكانها أن تُمكن فواعل الحوكمة العالمية من تبني خطاب لغوي يعملون به على الاستدلال بأن هناك تهديد يمس بقاء "الحوكمة العالمية في حالتها البيئية والصحة، وذلك عبر:

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

- 1- تبني مفردات لغوية ذات دلالات أمنية عالمية تخص في هذا الصدد الصحة،
- 2- تدخل أو مشاركة المجتمع العالمي؛ لأن القضايا بالنسبة لهذه الفواعل هي قضايا أمن مجتمعي عالمي[مرجعية الحكومة العالمية التي تحمي المجتمع العالمي بدل الدولة في حالة موضوعنا هذا]، ورهان أمني في الوقت ذاته.

وهو ما يقودنا إلى فحص البنية الخطابية لهذه الدول لأنها تشكل الفعل الأمني حول ظاهرة الايدز، فبدءاً من المؤتمر العالمي الذي نظّمته الأمم المتحدة في مدينة القاهرة بمصر في الفترة ما بين 05 إلى 13 سبتمبر 1994 حول السكان والتنمية، أين قام 179 بلداً عضواً في الأمم المتحدة بالتوقيع على برنامج عمل هذا المؤتمر.¹ ويستشعر هذا البرنامج الذي تم التوافق عليه في هذا المؤتمر، في فصوله الستة عشر المرامي الإنمائية للألفية الثمانية: استئصال الفقر وتعميم التعليم الابتدائي عالمياً والمساواة بين الجنسين وصحة الطفولة وصحة الأمومة ومكافحة فيروس العوز المناعي البشري/الايديز وغيره من الأمراض وتحقيق الاستدامة البيئية والشراكات... الخ.²

وهذا يعني أن الدول كفواعل رسمية حسب هذا المؤتمر تهتم بصورة فعالة بمرض الايدز، فهي تتصرف ككل مرة بالاهتمام بأسباب زعزعة أمنها واستقرارها، وذلك عبر محاولة جادة منها بتأمين الرعاية الصحية بصفة عامة وحماية السكان من الايدز بصفة خاصة.

وفيما بعد صدر إعلان في 27 جوان 2001- خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة المكتسبة- إذ تضمن هذا الإعلان مجموعة من الأهداف الشاملة لمكافحة الايدز، ووافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وصدر الإعلان تحت عنوان "أزمة عالمية-تحرك عالمي".³ وجاء فيه:⁴

¹ Adrienne Germaine, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen, "Back to basics: HIV/AIDS belongs with sexual and reproductive health", **Review of the World Health Organization**, Vol.87 (November 2009), p., 840.

² Ibidem.

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "قرار اتخذته الجمعية العامة في 27 جوان 2001، "إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية الايدز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18).

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/434/82/PDF/N0143482.pdf?OpenElement>

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

"نحن رؤساء الدول والحكومات، والممثلين للدول والحكومات، المجتمعين في الأمم المتحدة، في الفترة الممتدة من 25 إلى 27 جوان 2001، لحضور الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المعقودة على سبيل الاستعجال وفقا للقرار 55/13 المؤرخ 3 نوفمبر 2000 من أجل استعراض ومعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز بجميع جوانبها، وكفالة التزام عالمي بتعزيز وتنسيق وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحتها بصورة شاملة".

حسب نظرية الأمنة تتم الإشارة لفعل الخطاب على أنه شيء إيجابي عندما تعترف الفواعل بالمشكلة بمجرد اللفظ أو النطق بـ"كلمات الأمن"، في حين يشار لفعل الخطاب على أنه شيء سلبي لعدم وجود "كلمات الأمن" أي الخطابات والنصوص الخطابية تكون عامة،¹ لذلك يتبين لنا من خلال الفقرة أعلاه أن ظاهرة الايديز بالفعل تم الاعتراف بها من طرف الدول والحكومات -كفاعل رسمي للحكومة العالمية- بأنها مشكلة يجب مكافحتها لكن لم يتم وسمها بكلمات تدل على أنها مشكلة أمنية، وبالتالي فالكلمات التي تمت كتابتها بخط مفخم ووضع سطر عليها توحى بأن هناك حدوث ووقوع، وعليه ينبغي استحضار باب إنجاز الفعل الأمني المعروف تحت اسم القرار السياسي بشأن الايديز كقضية أمنية عالمية ومجتمعية في الوقت ذاته، وتكثيف كافة الجهود لحماية الكيان المرجعي "الحكومة العالمية" بالمعالجة والاستعجال الفوري، ثم التعزيز والتنسيق كعناصر أساسية في ذلك. لأنه وحسب الأدبيات المتعارف عليها ف:

"الأمن لا يمكن أن ننظر له من مقارنة تقوم على توفير التجهيزات والعتاد والزيادة في المواد البشرية واللوجستيكية، وإنما يجب أن ننظر له من المقاربة السياسية أيضا على أن الأمن خدمة اجتماعية وقضية مجتمعية ذات بعد سياسي تساءل كافة الفعاليات وترتبط في العمق بإرساء دولة القانون".²

إذا، وبعد إعلان جوان 2001، جاء الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز) 2006، وورد فيه:

¹ Catherine Yuk-ping lo, "Governing Health Issues: HIV/AIDS Securitisation in China"(Paper for presentation at the 8th Annual Conference of the Asian Studies Association of Hong Kong, Hong Kong, March 2013), p., 06.

² محمد محفوظ، "الأمن وجدليات الحرية في الواقع العربي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/28).
<<http://aafaqcenter.com/index.php/post/1613>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

"نحن رؤساء الدول والحكومات، والممثلين للدول والحكومات، المشاركين في الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز)، الذي أجري يومي 31 ماي و1 جوان 2006، وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود يوم 2 جوان 2006، نلاحظ بجزع أننا نواجه كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وأنه بعد مضي ربع قرن على انتشار الوباء بسبب نقص المناعة المكتسب(الايديز) معاناة هائلة للبلدان والمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم...نسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز يشكل حالة طوارئ عالمية ويمثل أكبر التحديات جسامة أمام تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وفي العالم عموماً، ويقتضي تصدياً عالمياً استثنائياً وشاملاً".¹

والملاحظة التي يمكن أن نستشفها من هذا الكلام المقتبس هو أنه تم منح الأولوية لأمنة ظاهرة الايديز من طرف الدول والحكومات، وذلك على أساس أنها رهان أمني يتعلق ضمناً بالأمن الصحي، وبالتالي يجب معالجتها استثنائياً لأنها تعتبر من الحالات الطارئة ما يعني أن الوحدة المرجعية حسبهم هي العالم، وحسب طبيعة موضوعنا هذا وبمفهوم نظرية الأمنة تكمن ذاتياً في الحوكمة العالمية التي يجب حمايتها بتحقيق التنمية والتقدم والاستقرار بصفة عامة، وتوفير الأمن الصحي للجمهور العالمي بصفة خاصة وهذا دوماً بمكافحة أكبر تحدي والمتمثل في الايديز.

إضافة لما تم طرحه سابقاً، جاء عام 2011 الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز) تحت عنوان تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والايديز، أين جاء في بدايته:

"نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلو الدول والحكومات، وقد اجتمعنا، في الأمم المتحدة في الفترة من 8 إلى 10 جوان 2011، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية الايديز لعام 2001 والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز لعام 2006، بغية توجيهه وتكثيف جهود التصدي على الصعيد العالمي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، "قرار اتخذته الجمعية العامة في 2 جوان 2006-الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز)، الجلسة العامة 2 جوان 2006"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18).

<<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/503/30/PDF/N0550330.pdf?OpenElement>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

والايديز، عن طريق تشجيع القادة على مواصلة التزامهم وانخراطهم السياسيين، في إطار استجابة شاملة على الصعد المجتمعية والمحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل دحر وباء فيروس نقص المناعة البشرية وعكس مساره والتخفيف من آثاره".¹

في الواقع، هناك ردود فعل سياسية واضحة في التعامل مع مشكلة الايديز، بحيث تم اعتبار أمنة هذه القضية في غاية الأهمية، وبالتالي يجب إتخاذ مجموعة كاملة من التدابير الطارئة ويجب إخراجها من حيز القضايا المسيسة (Politicized Issues) إلى حيز القضايا المؤمنة (Securitized Issues)،² لأنه وحسب الفقرة المشار أعلاه فالدول كفاعل أمني رسمي للحوكمة العالمية تعمل على تكثيف الجهود للقضاء على وباء الايديز ضمن استجابة شاملة على كافة الأصعدة لحماية الحوكمة العالمية، ما يقودنا للقول بأن ذلك يدل ضمنا وصراحة بأن هناك **خطابا أمنيا** قويا حول الظاهرة على أنها خطر أمني يجب التصدي له.

بصفة عامة، وحسب تصفحنا للمحطات التاريخية التي تم فيها الاهتمام بظاهرة الايديز وما تضمنته الإعلانات السياسية³ التي خرجت بها هذه المحطات تعتبر **الدول كفاعل أمني رسمي للحوكمة العالمية** وتبقى كذلك لأنه لا يمكن أن تعالج المشاكل والمخاطر إلا بها، بالرغم من تراجع دورها وتدخل بعض الفواعل الأخرى سواء تعلق الأمر بفواعل "ما دون /أو ما فوق الدولة"، ما يعني أن الأمر الذي تطرقنا له و**بمحضور الأفعال الخطابية** لهذا الفاعل جاء **للاستدلال** بأن **معالجة ظاهرة الايديز** و مكافحتها لحماية الكيان المرجعي "الحوكمة العالمية" من مخاطرها بدون الدولة ليس له معنى، لذلك لا بد من **اتخاذ خطوة التحرك نحو الأمنة/أو التحرك الأمني** لأن عدم معالجة المشكلة كل شيء سيكون غير ذي معنى، وهذا ما سنتطرق له في الفرع التالي.

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة في 10 جوان 2011-الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز): تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والايديز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18).

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/529/14/PDF/N1052914.pdf?OpenElement>

² Catherine Yuk-ping lo, op cit., pp.06, 07.

³ أنظر الملحق رقم 02.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للدول لمواجهة ظاهرة الايديز

من خلال سيناريو الواقعيين والواقعيين الجدد حول الدولة المرنة أو الرخوة، فإن "الدولة" ينبغي أن تتميز في برامجها واستراتيجياتها بخاصية المرونة فينبغي أن تعتني بالقوة الصلبة، إلى حينها، وأن لا تستغني عن القوة الناعمة أو اللينة، في المواقف الأمنية الحرجة والأوضاع التنموية الشائكة والخطابات الفردية المحرجة والمعقدة والعنيدة.¹ في حين، يمكن القول بأن الطرح الواقعي حول مستقبل الدولة القومية أو الوطنية في ظل العولمة، يتقارب وإلى حد كبير مع طرح وتوجهات سيناريو الليبراليين، وذلك كونهما يقران معا ضرورة بقاء الدولة، ويعترفان معا بحجم التغيرات الحاصلة على طبيعة الدولة وطبيعة الوظائف الجديدة التي باتت مفروضة عليها² من قبل مستجدات كيان الحوكمة العالمية المرجعي.

ومن الأفكار المهمة لدى أصحاب سيناريو "الدولة المتغيرة" اقتراح "فيليب سرنى" Philip.Cerny، حول ما أسماه "دولة المنافسة"، الذي يشير إلى أن الدولة القومية لم تمت، وهذا رغم تغير دورها، وهو يرى بأن مستقبلها محكوم بضرورة تحول وتغير دورها من حيث كونها تحكم نظام الرعاية الاجتماعية وهي المعنية بذلك إلى نظام جديد تصبح فيه معنية بالمنافسة.³

من منطلق هذا الطرح، يمكن القول بأن الدولة مازالت وستزال كفاعل أساسي، وإنما قامت بتفويض جزء من سلطتها للفواعل ما دونها وما فوقها، ويمكن التمييز بين نوعين من الدول في ظل الحوكمة العالمية: دول مرنة أو رخوة والتي يمكن حصرها في الدول المتقدمة-القوية والمانحة أيضا إن صح القول، التي يمكن لها أن تواجه أي تحدي أو خطر أمني يتعلق بأي مجال وبكل الوسائل لاسيما جانب التمويل، والدول المتغيرة-المتلقية للمساعدات المالية والتي يمكن أن نقول عنها غير قادرة على مزاوله نشاطها بالرغم من تمتعها بالسيادة وعدم فقدانها لها، وهذا ما ينطبق عن الدول المتخلفة التي لا يمكن أن تواجه أبسط تحدي أمني، وقيامها بتأمين أي حق من حقوق الإنسان، وعدم تأديتها للوظائف الرئيسية العامة الموكلة لها.

¹ السعيد لوصيف، المرجع السابق، ص.233.

² المرجع نفسه، ص.236.

³ المرجع نفسه، ص.237.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بالاعتماد على هذا الطرح، وطرح نظرية الأمنة الذي يمكن تبسيطه كالتالي:¹

أفعال خطابية ⇐ تحرك خطابي

تحرك أمني + قبول الجمهور ⇐ أمنة + طوارئ

فكما نعلم أنه على الفاعل المؤمن إقناع الجمهور من خلال خطابه عن وجود أولوية التهديد الوجودي، ويجب على الجمهور قبوله والسماح بتغيير القواعد والإجراءات المعتادة،² لأن الأمن بهذا المعنى هو الممارسة المرجعية الذاتية، فمن خلال طرح الموضوع تصبح القضية أمنية، حتى وإن لم تكن بالضرورة تهديد أمني حقيقي، ولكنه بعرض الفاعل لذلك يصبح تهديد وجودي.³

وبالتالي، الفكرة التي تظهر وبصورة جلية، أن الأفعال الخطابية التي تطرقنا لها ضمن النصوص المتعلقة بمكافحة ظاهرة الايدز تشاركت فيها الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، لكن هناك فرق في الفعل الأمني/التحركات الأمنية الناتجة عن البنية الخطابية وهذا حسب نوع الدول المتقدمة-المانحة والمتخلفة- المتلقية- تبعاً للطرح أعلاه- وبعد الصورة المبسطة للأمنة، يتبين ما يلي:

- الهوة تتسع بين البلدان الغنية والفقيرة بالنسبة لوباء الايدز؛ ففي البلدان الغنية، لم يعد فيروس الايدز ينتشر كما في السابق، ففي أوروبا الغربية على سبيل المثال، انخفضت الإصابات بالايديز من 23945 حالة في عام 1995 إلى 14874 في عام 1997، أي هناك انخفاض بنسبة 38% وذلك بفضل الإمكانيات المادية المخصصة لمكافحة هذا المرض، والغرب يملك 90% من الإمكانيات المادية، ولديه برامج وقاية تسمح للمرضى بالحصول على إمكانيات جديدة في التشخيص والعلاج.⁴ وفي المقابل، الإصابة بهذا المرض تنتشر وتتعاظم في البلدان الفقيرة، فمن بين 33.4 مليون شخص مصاب بفيروس الايدز، هناك 22.5 مليون يسكنون في إفريقيا الجنوبية، ومنهم 6.7 مليون في آسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، و 1.4 مليون في أمريكا

¹ Catherine Yuk-ping lo, op cit., p.05.

² Kristína Tabačková, op cit., p.72.

³ Ibid., pp.72, 73.

⁴ سليمان دغوي، قاسم المقداد، "أثر العولمة على الصحة"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد العرب-دمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، ع.4، 5 (شتاء 1998-1999)، ص.339.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

اللاتينية و 270.000 في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، و 210.000 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، و 22000 في أستراليا ونيوزيلندا، وهذا حسب إحصائيات 1998.¹

- يرتبط اتصال مرض الايدز بهيبة الدولة وطبيعة النظر إلى مواطنيها، فانتشار الايدز في مجتمع معين يؤثر بطبيعة الحال على الموارد الاقتصادية للمجتمع. فالدولة الآن، وبخاصة في عالم حولته العولمة إلى سوق دولية كبيرة تستورد أو تصدر مواد غذائية، ومن الممكن أن يؤدي انتشار مرض الايدز بها إلى العزوف عن التعامل مع بعض منتجاتها، كنوع من الاحتياط الصحي الذي تتخذه بعض الدول.² أو أن الدولة قد تخاف على مواردها الاقتصادية من السياحة، وبخاصة تلك الدول التي تعتمد على السياحة كمورد اقتصادي، وفي هذا الصدد يذكر "د. مايكل ميرسون" مدير البرنامج العالمي لمكافحة الايدز في أمريكا اللاتينية عام 1991 لقد أهدرت الحكومات وقتا ثمينا قبل أن تقر بأن لديها مرضا يحمل في طياته وصمة اجتماعية كاسحة، وأيدت بلدان كثيرة قلقا له ما يبرره حول الآثار الممكنة على السياحة والاستثمار.³

ولو تبينا أمثلة لدول متقدمة في مكافحة المرض ضمن سلسلة من الإجراءات وتبني سياسات الطوارئ، نجد الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، فمزيج من الأفكار والذعر الذي اتصف به الرد على فيروس العوز المناعي البشري في هذه الدولة كان له صدهاء في العالم أجمع،⁴ فخطة الطوارئ التي وضعها الرئيس الأمريكي بوش للإغاثة من الايدز (PEPFAR) التي بدأت على مدى خمس سنوات (2003-2008)، وتخصيص 15 مليار دولار أمريكي من التزامات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة استجابة استعجاليه للتصدي للوباء العالمي فيروس نقص المناعة البشرية والايديز.⁵ ومنذ عام 2003، أنفقت المؤسسة 70 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على البرامج العالمية لمكافحة فيروس نقص

¹ سليمان دغوي، قاسم المقداد، المرجع السابق، ص.339.

² محمد الجوهرى وآخرون، الصحة والبيئة دراسات اجتماعية وأنتروبولوجية، ط.1 (القاهرة، أبريل 2001)، ص.144.

³ المكان نفسه.

⁴ صلاح سعود الرقاد، "مكافحة فيروس الايدز والجهود القانونية للمجتمع الدولي لحقوق الإنسان"، أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، المجلد 25، ع.3 (2009)، ص.496.

⁵ Funding For HIV and AIDS, (Retrieved on 24/04/2015).

<<https://www.avert.org/professionals/hiv-around-world/global-response/funding>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المناعة البشرية والايديز والسل والملاريا وغيرها من الإصابات الفتاكة. وتعد مبادرة (PEPFAR) أكبر مبادرة للرعاية الصحية يقوم بها البلد لمعالجة المرض.¹

وفي **ألمانيا** اعتبر أحد القضاة الفيدراليين أنه من الضرورة وسم الحاملين للفيروس ووضعهم في الحجر الصحي.² وعملت الحكومة الألمانية على تقديم المساعدات ففي عام 2002 قدمت حوالي 300 أورو سنويا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز والملاريا والسل في جميع أنحاء العالم. ويشمل هذا الرقم التزامات من التعاون الإنمائي الثنائي والإسهامات الألمانية للصندوق العالمي لمكافحة الايديز والسل والملاريا وغيرها من المنظمات الدولية، وأيضا إسهاماتها في إطار أنشطة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لمكافحة الفيروس، بحيث خصصت 400 مليون أورو في عام 2007.³ كما ركزت ألمانيا على خمسة مجالات ذات صلة بدعم الجهود المبذولة لمكافحة وباء الايديز في البلدان النامية حيث ساهمت بالفعل في المساعدة على التوعية والحد من انتشار المرض من خلال:⁴

- 1- التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية بمرض الايديز على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف.
- 2- الوقاية.
- 3- الرعاية الصحية والعلاج.
- 4- خلق جو من التضامن وعدم التمييز.
- 5- تقييم التدابير المتخذة وضمان الجودة.

في حين لو تم أخذ **البرازيل** كمثال عالمي ناجح في مكافحة الايديز، فإن البرازيليون ينسبون النجاحات التي تحققتهم من حيث البرامج والتشريعات في مكافحة المرض إلى النضال المستمر

¹ Funding For HIV and AIDS, op cit.

² صلاح سعود الرقاد، المرجع السابق، ص.496.

³ المركز الألماني للإعلام-وزارة الخارجية الألمانية، "المؤتمر العالمي الثامن عشر لمكافحة الايديز 2010"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/03).

⁴ http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/06/04_Wissenschaft_Forschung_D/AIDS_Konf_2010_Seite.html

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

لأجل حقوق الإنسان واحتياجات الصحة العامة،¹ حيث كانت الاستجابة البرازيلية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز عن طريق (البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/الايديز)، فوزارة الصحة منذ بداية الوباء عام 1986 وضعت نهج متوازن للوقاية والعلاج والرعاية وحماية حقوق الإنسان،² وفي الدستور البرازيلي لعام 1988 بعد ثلاث سنوات من نهاية الديكتاتورية العسكرية، واستنادا إلى المبدأ الدستوري الذي يقضي بأن الحق في الصحة حق للفرد وأن الدولة ملزمة بتوفيرها للجميع، وبصفة عامة، وبإنصاف.³ فالسمة المميزة للقانون الاتحادي لعام 1996 ضمان لجميع المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحتاجون إلى العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية (ART) يجب الحصول عليها مجانا على أساس النظام الصحي الوطني البرازيلي.⁴

أما فيما يخص الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها الصين أثناء أمنة قضية الايديز كانت عبر مراحل أربعة؛ تمثلت المرحلة الأولى في التحرك الأمني الفاشل الممتدة بين فترة (1985-1994) حيث كانت وجهة نظر حكومة جمهورية الصين الشعبية معادية نسبيا للمرض، والسبب هو أنها تعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز نتيجة لمصلحة الليبرالية الغربية والرأسمالية، كما اعتقدت الحكومة الصينية أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى انتشار محدود جدا للفيروس في البلاد، وبالتالي لن يصاب الصينيون بالعدوى لأن ذلك يتعارض مع الرأي العام والمعايير الأخلاقية والقوانين الصينية.⁵ ثم جاءت المرحلة الثانية تحت تحرك أمني أدائي والممتدة بين فترة (1995-2000) فكانت تحركات الصين مؤثرة فيما يخص مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز عكس الفترة السابقة، وشهدت الفترة من 1995 إلى 1999 تنفيذ مجموعة كاملة من تدابير الطوارئ، ويتضح ذلك من إعادة تخصيص الموارد من الميزانية لذلك، والترتيب المؤسسي الجديد، وصياغة التشريعات، غير أنه يمكن القول بأن التدابير الطارئة لتدخلات الصين في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز كانت غير فعالة إلى حد كبير بسبب الافتقار لميزانية فعالة وضعف الالتزام السياسي، وضعف التنسيق بين السياسات في مختلف الإدارات الحكومية.⁶

¹ المركز الألماني للإعلام-وزارة الخارجية الألمانية، المرجع السابق.

² Dirceu B.Greco and Mariangela Simão, "Brazilian policy of universal access to AIDS treatment: sustainability challenges and perspectives", (suppl 4) Vol 21, Copyright © Lippincott Williams &Wilkins, 2007, p.38.

³ Ibidem.

⁴ Ibidem.

⁵ Catherine Yuk-ping lo, op cit., p. 10.

⁶ Ibid., p. 12.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

علاوة على ذلك، جاءت المرحلة الثالثة عبر تحرك أمني خطابي والممتدة بين (2001-2003) بحيث أصبحت مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز في الصين ضمن خطة الحكومة وعلى وشك التحرك الكامل في عام 2000. وحَضَرَ الرئيس "جيانغ تسه مين" الصينيين للمشاركة في اجتماع دولي، ووسمت الحكومة الصينية الفيروس واعترفت بأن المرض ليس مجرد مشكلة صحية وإنما مُهَدِّدٌ يتطلب المزيد من الوقاية والسيطرة على الصعيد المحلي والدولي:¹

"وإنني أتفق تماما معكم على أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز) أكثر بكثير من مجرد مشكلة صحية. ولا ينبغي أبدا أن نقلل من شأن تأثير المرض على الأسر والمجتمعات المحلية وحتى المجتمع بأسره. وتُعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الوقاية من الفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز ومكافحته وتشن حملة على الصعيد الوطني لمكافحة الوباء".²

وأخيرا المرحلة الرابعة التي جاءت عبر تحرك أمني كامل والممتدة بين (2004 إلى الوقت الحاضر)، بحيث في سنة 2004 أعيد التأكيد على سياسات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز ومكافحته في الصين في مذكرة مجلس الدولة بشأن تعزيز الوقاية من هذا الفيروس ومكافحته، وورد في هذه الوثيقة بوضوح مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز في الصين بوصفها قضية تتعلق بالأمن القومي:³

"وترتبط الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز ومكافحته بالتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي والازدهار. ومن الضروري بالتالي الالتزام الطويل الأجل بالاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز".⁴

إن التعليق الذي يصاحب هذه الإجراءات، هو أن مجال تمويل البرامج الرامية لمكافحة داء الايديز (AIDS/HIV) استحوذت عليها الدول الغربية المتقدمة إذ نلاحظ أن حكومة المملكة المتحدة مثلا قد خصصت 87% من إجمالي تمويلها في هذا المجال، بينما فضلت الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص

¹ Catherine Yuk-ping lo, op cit., p. 12.

² Ibid., pp.12, 13.

³ Ibid., p. 14.

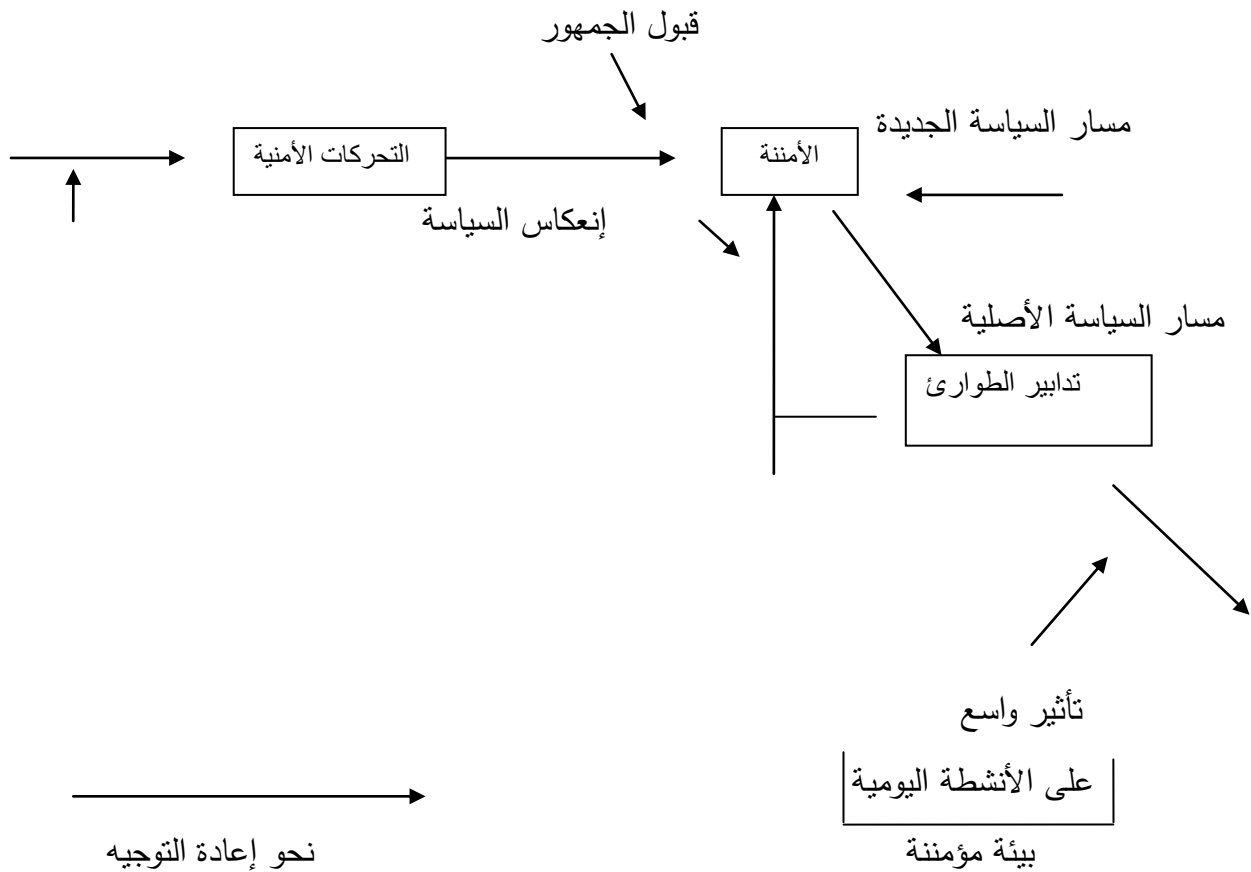
⁴ Ibidem.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

80%، واليابان 74%، وهولندا بنسبة 77% من إجمالي إنفاقها في مجال الجهود العالمية لمكافحة الداء لاسيما عبر كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز (UNAIDS)، والصندوق العالمي لمحاربة الايدز والسل والملاريا (GFATM).¹

بالنتيجة، أنه ما يحدث في الدول المتقدمة هو تواجد فعلي لأمنة قضية الايدز، ففي الأمثلة التي تم أخذها للدول المتقدمة على سبيل المثال لا الحصر في حالات الطوارئ التي تم إعلانها نجد حضور لثلاثة عناصر أساسية؛ تخصيص ميزانية للوباء، هناك سياسات وترتيبات مؤسسية، تعديل التشريعات وصياغتها.² وهذا التناغم يتبين في الشكل التالي:

الشكل (08): تحرك الدول المتقدمة وفق عملية الأمنة لمكافحة ظاهرة الايدز



¹ محمد الصديق بوحريص، "حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية" (منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012)، ص.46.

² Catherine Yuk-ping lo, op cit., p. 06.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المصدر:

James A. Malcolm, "The securitisation of the United Kingdom's maritime infrastructure during the 'war on terror'" (A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Studies, September 2011), pp.49&322.

لكن مقابل ما يحدث في هذه البلدان نجد العكس تماما في الدول المتخلفة، بحيث ينتشر فيها المرض بدرجة كبيرة، أين يمكن أن نستعرض السياق الوبائي لبعض من هذه الدول، ثم مدى الاستجابة لذلك.

السياق الوبائي في بعض تلك الدول: لقد أصاب فيروس نقص المناعة/الايديز بعض أنحاء إفريقيا بالشلل، فثمة واحدا تقريبا أو أكثر من بين كل ثلاثة بالغين مصاب بالعدوى في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزيمبابوي، وواحد من خمسة في ناميبيا وجنوب إفريقيا وزامبيا، وما يزيد على واحد من 20 في 19 بلد آخر. ويقتل المرض الأغنياء والفقراء على حد سواء، بمن في ذلك المدرسون والمزارعون وعمال المصانع وموظفو الخدمة المدنية، ففي سنة 1998، فقدت زامبيا 1300 أستاذ جراء المرض -أي ثلثي الذين يدرسون كل عام، وبحلول 2020 يمكن أن تفقد أشد البلدان الإفريقية تأثرا به أكثر من ربع قوتها العاملة.¹ كما أن الدلائل ليست جيدة في الأماكن الأخرى من إفريقيا جنوب الصحراء، ففي الكاميرون ونيجيريا، كان من المعتقد أن معدلات العدوى مستقرة، لكنه تبين أنها أخذت في التزايد.²

مدى الاستجابة: لا يمكن قياس عمق هذه المأساة الإنسانية، وحدها أوغندا في كل إفريقيا جنوب الصحراء، هي التي بدأت في معاكسة اتجاه الوباء بعد أن بلغ نسب الأزمة، وفي زامبيا، انخفض انتشار فيروس نقص المناعة في صفوف الشابات أربعة بالمائة بين سنتي 1996 و 1999، مما بعث على أمل بأن تكون ثاني بلد في المنطقة يبدأ في مضادة الأزمة، وتمثل السنغال قصة نجاح أخرى، إذ أبقت فيروس نقص المناعة/الايديز تحت السيطرة منذ البداية، عبر استجابة فورية منسقة.³

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية (لبنان- بيروت: مطبعة كركي، 2003)، ص.43.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

كما يوجد أيضا في العالم النامي نموذج ناجح يعمل على منع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز) ويتمثل في دولة تايلاند بجنوب شرق آسيا، إذ هبطت الإصابات الجديدة منذ بلوغها الذروة في مطلع التسعينيات بنسبة تتجاوز 80%، وقد أنشأت الحكومة البرنامج الوطني للوقاية منه والسيطرة عليه برئاسة رئيس مجلس الوزراء، واكتملت الإرادة السياسية بالتزامات مالية: فبين عامي 1987 و1991 إرتفع الإنفاق من قبل الحكومة ومانحي الهبات بشكل جذري من 684 ألف دولار أمريكي إلى عشرة ملايين دولار، وفي 1997 بلغ إجمالي إنفاق الحكومة على برنامج السيطرة على الايدز 82 مليون دولار سنويا.¹بالإضافة إلى هذا البرنامج الوطني، هناك تعاون متعدد الأطراف أي هناك تنسيق بين الائتلاف التايلاندي للمنظمات اللا حكومية حول الايدز ونشاطات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بمكافحته. وهناك من الحملات التثقيفية الوطنية ما يحد من الظاهرة، أضف إلى ذلك المراقبة والتقييم، والدعم الدولي من برنامج الأمم المتحدة المشترك حول الايدز.²

مجمل القول، أنه مع تزايد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية(الايديز) الذي يعاني منه أكثر من 36 مليون شخص في العالم، تلتهم من إفريقيا، يمكن إدراك أن وباء فيروس الايدز لم يعد مسألة صحية فقط³ وإنما أصبح يهدد أمن الدول كفاعل أمني رسمي للحكومة العالمية وجهودها في حمايتها، إلا أن الفرق يكمن في أن الدول المتقدمة تمتلك خطط استجابة فعالة لمكافحته عكس الدول النامية التي تفتقر لتدابير وسياسات طوارئ تترجم خطوة التحرك الأمني للأمننة بالرغم من مشاركتها جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة حسب ما تطرقنا له من خطابات جاءت ضمن الإعلانات السياسية عبر المحطات التاريخية لمكافحة قضية الايدز، وهذه تعتبر حسب ما طرحه الباحثة "كاترين يوك بينغ لو":

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، المرجع السابق، ص.98.

² المكان نفسه.

³ هالة جمال ثابت، "الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجيته واختزاله"، قراءات إفريقية، مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي، ع.2(سبتمبر 2005)، ص.127.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

"خطوة أمننة جزئية، فهو تحرك أمني غير كامل/ناقص، لأن إتخاذ التدابير وسياسات الطوارئ بشأن القضية يُعدُّ أمرٌ بالغ الأهمية في تصنيف التحركات الأمنية الخطابية والأدائية، وهو ما يدعم صحتها من قبل خطاب أو فعل الأمننة، ويمكن أن نطلق على هذا الخطوة مصطلح فشل التحرك الأمني لأنه يفتقر لعنصرين أساسيين هما: 1) عدم تأطير القضية على أنها تهديد أمني، 2) عدم التعامل معها في حالة الطوارئ من قبل القادة على مستوى عالي".¹

¹ Catherine Yuk-ping lo, op cit., p. 05.

المطلب الثاني: الفواعل المؤمنة غير الرسمية- غير الدولاتية- للحكومة العالمية لمكافحة ظاهرة

الايديز كتهديد وجودي عالمي

قبل كل شيء لابد من الإشارة إلى أن السياسات الأمنية على المستوى العالمي واجهت خلال أعوام التسعينيات في القرن الماضي، تحديات جديدة تمثلت في تفاقم أمراض فتاكة بصحة الإنسان، من بينها مرض "الايديز" أين يتعدى وجوده حدود الدولة الوطنية الواحدة لينتشر ما وراء الحدود. ليتحول إلى عامل خلخلة ليس للدولة التي تحتضنه فحسب، بل زعزعة استقرار الدول الأخرى، وخلق حالة من التوتر المنتظم وطويل الأمد على المستوى العالمي وحالة الذعر والفرع لدى الجمهور في كل أصقاع العالم. لذلك، كان من الضروري أن تتدخل الفواعل غير الرسمية-غير الدولاتية-للحكومة العالمية لمكافحة ظاهرة الايديز عن طريق إضفاء الطابع الأمني عليها مُحاولَةً ذلك بكل الإمكانيات والطرق.

وعلى ضوء هذا نتساءل عن ما هي الظروف التي تلح وتفرض منطق الأمانة وتحدث تحركا في أوساط الفواعل غير الرسمية للحكومة العالمية لإحداث توتر لدى الجمهور العالمي وإثارة قدرا كبيرا من المخاوف بينه حول إمكانيات انتقال الايديز؟

الفرع الأول: الأفعال الخطابية للفواعل المؤمنة غير الرسمية حول ظاهرة الايديز

كما تمت الإشارة سابقا، الأمن حسب أصحاب نظرية الأمانة هو "فعل خطاب" لأنه عندما تكون هناك قضية مرتبطة بالأمن، فإن ذلك ينقلها إلى نطاق محدد يمكن للفاعل من خلالها أن يدعي الحق في استخدام وسائل غير عادية للتعامل مع تهديداتها، وبالتالي يصبح الخطاب المصدر الرئيسي لمعطيات/أو لحقائق الباحث، لاسيما وأن المعيار المحدد للأمن هو البنية الخطابية، وهذا ما طرحه "بوزان وزملاؤه" في كتابهم "الأمن: إطار جديد للتحليل"، إذ بينوا دور تحليل الخطاب وكيفية تفاعله مع الأمن،¹ وفي هذا الفرع سيتم تصفح تلك البنية الخطابية، لكن للفواعل المؤمنة غير الرسمية-غير الدولاتية-للحكومة العالمية حول مكافحة ظاهرة الايديز، وسيتم التركيز على دور هيئة الأمم المتحدة، والمجموعات الاستمولوجية في أداء ذلك.

¹ Telmo João Gabriel Viera, op cit., p.44.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أولاً: المنظمات الدولية الحكومية-هيئة الأمم المتحدة أنموذجاً-

تعتبر الصحة جزءاً لا يتجزأ من المداورات السياساتية للأمم المتحدة وهي تقع في مركز الأهداف الإنمائية للألفية وستظل عنصراً أساسياً في خطط التنمية المقبلة. وتناقش الصحة في أجهزة هيئة الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.¹ وهدف هيئة الأمم المتحدة من ذلك حماية صحة أفراد الجمهور أو عموم المواطنين من الأمراض والأوبئة التي تهددها،² لاسيما ما يتعلق بالايديز، بحيث سنرى كيف تعمل أجهزتها الرئيسية الثلاث على مكافحة الظاهرة من خلال الأفعال الخطابية، وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايديز. ثم الوكالات المتخصصة التابعة للهيئة.

1/ على مستوى الأجهزة الرسمية للأمم المتحدة وأمانة برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايديز(الفواعل المؤمّنة)

أ- الأفعال الخطابية للأجهزة الرسمية للأمم المتحدة حول مكافحة ظاهرة الايديز: يعتبر الايديز أول مسألة صحية تجري مناقشتها في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث.

باعتبار الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء فقد كان من الطبيعي أن تصبح هي الجهاز الرئيسي والسلطة المختصة بمناقشة واتخاذ القرارات أو التوصيات في كل المسائل التي تدخل في اختصاص هيئة الأمم المتحدة ككل.³ وعلى أساس ذلك، تحتل الصحة مكاناً بارزاً في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي الماضي، التقى زعماء العالم في اجتماعات رفيعة المستوى ودورات استثنائية من أجل اتخاذ إجراءات بشأن الأمراض غير السارية والايديز والايبولا، كما جرت مناقشة مسائل أخرى (الملايا صحة الأمهات والتغطية الصحية الشاملة والتوحد).⁴

¹ منظمة الصحة العالمية، "تحديد موقع الصحة في الأمم المتحدة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04).

<http://www.who.int/un-collaboration/health/ar>

² داود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، ط.1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة-العامرية، 2006)، ص.95.

³ حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 (الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1995)، ص.95.

⁴ منظمة الصحة العالمية، "الصحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04).

<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga/ar>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ويحتل الايديز في جدول أعمالها مركزا متقدما وهذا من خلال ما يلي:¹

* ضمت الدورة الاستثنائية لعام 2001 رؤساء دول وحكومات اعتمدوا إعلان الالتزامات المتعلقة بفيروس العوز المناعي البشري/الايديز من أجل التصدي للأزمة الناجمة عن هذا الفيروس، بما في ذلك سلسلة من الأهداف الوطنية والإجراءات العالمية.

* اعتمد استعراض عام 2006 الرفيع المستوى للتقدم المحرز الإعلان السياسي بشأن فيروس العوز المناعي البشري/الايديز بهدف إتاحة الفرص أمام الجميع للحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم الخاصة بهذا الفيروس.

* حدد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الايديز في عام 2011 الخطوات المقبلة في إطار الاستجابة العالمية للايديز من خلال "الإعلان السياسي بشأن فيروس العوز المناعي البشري/الايديز: تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز".

أما فيما يخص **مجلس الأمن**؛ الذي يعتبر الجهاز المكلف باحتواء ومعالجة الأزمات الدولية فإنه يجب أن يكون في وضع يسمح له بالانعقاد في أي وقت لمواجهة جميع الاحتمالات أو المواقف الطارئة.² كما يتولى القيام بكل المهام التي تمكنه من تحقيق وظيفته الأساسية وهي المحافظة على السلم والأمن الدوليين لكن صلاحياته تتعدى هذا المجال لتشمل عددا من الأمور الإدارية والدستورية المتعلقة بانتظام العمل في الأمم المتحدة ككل.³ بالإضافة إلى ذلك، فمجلس الأمن ليس مجرد جهاز يقوم بوظيفة حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنه يشارك مشاركة أساسية في إدارة الشؤون العالمية من منطلق الضرورات الخاصة بحفظ التوازن السياسي بين تعددية فواعل الحوكمة العالمية وحماية هذه الأخيرة ككيان مرجعي.

¹ منظمة الصحة العالمية، "فيروس العوز المناعي البشري/الايديز في الأمم المتحدة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04).

<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga-hiv/ar>

² حسن نافعة، المرجع السابق، ص.99.

³ المرجع نفسه، ص.100.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ومن بين المسائل العالمية التي حاول المجلس إدارتها، نجد ظاهرة الايديز التي تعد بدورها إحدى المسائلين المتعلقةين بالصحة التي جرت مناقشتها في مجلس الأمن (والأخرى هي الاييولا). وقد اعتمد مجلس الأمن قرارين بشأن الايديز:¹

* في عام 2000 أعرب المجلس عن قلقه بشأن أثر فيروس العوز المناعي البشري/الايديز الضار المحتمل على صحة العاملين في مجال حفظ السلام وشجع الدول الأعضاء على تنمية قدراتها على التصدي لهذا المرض.

* في عام 2011، استكشف المجلس أثر الوباء في حالات النزاع والحالات التي تعقب النزاع، وكذلك الفئات الضعيفة (وخاصة النساء).

وفيما يتعلق بالقرار 1308 الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي لعام 2000، فهو يتعلق بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشري/الايديز وعمليات حفظ السلام الدولية. حيث كان اعتماد هذا القرار أول مرة عالج فيها مجلس الأمن مباشرة قضية صحية، وهذا لم يؤثر فقط على السياسات الأمنية المستقبلية وأولويات المنظمات الأخرى، ولكنه جعل أيضا قضايا الصحة العامة مصدر قلق مباشر للقوات العسكرية وعمليات حفظ السلام.² ووفقا لهذا القرار فإن مجلس الأمن لم يقر فقط بأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز تتطلب جهدا دوليا منسقا، وأن انتشار الفيروس يمكن أن يكون له أثر مدمر استثنائي على جميع القطاعات ومستويات المجتمع، ولكنه أكد أيضا أنه - فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز)، إذا لم يضبط، قد يشكل خطرا على الاستقرار والأمن، ثم وضع الفيروس على قائمة مجلس الأمن بشأن تهديدات السلم والأمن الدوليين.³

وبالنسبة للقرار 1983 لعام 2011، قد جاء فيه، أن مجلس الأمن يسلم بأن فيروس نقص المناعة البشرية يشكل واحدا من أكبر التحديات الهائلة التي تعوق تقدم المجتمعات وتنميتها واستقرارها، وأنه

¹ منظمة الصحة العالمية، "فيروس العوز المناعي البشري/الايديز في الأمم المتحدة"، المرجع السابق.

² Laura Baringer and Steve Heitkamp, "Securitizing Global Health: A view from Maternal Health", **Global Health Governance**, Volume IV, No.2 (spring 2011), p.203.

³ Ibidem.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

يتطلب استجابة عالمية استثنائية وشاملة...وإذ يشدد على الأدوار الهامة التي تضطلع بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والايديز، وعلى استمرار الحاجة إلى بذل جهود منسقة من قبل جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بما يتماشى مع ولاياتها، للمساعدة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لمكافحة الوباء.¹

في حين يأتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد الجهازين اللذان سبقا ذكرهما، وتتبع أهميته داخل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة من كونه الجهاز المفوض من الجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بعدد ضخم من الأنشطة والتي من بينها دراسة وتقديم المقترحات لعلاج عدد هائل من المشكلات الدولية المتعلقة بالتنمية، والتجارة الدولية، وحقوق الإنسان، والخدمات الاجتماعية والصحة...إلخ.²

وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشارك مع رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعا خاصا عن الجوانب الإنمائية لجائحة فيروس العوز المناعي البشري/الايديز في عام 2001.³

مع ذلك، يمكن القول أن هذه الأجهزة الثلاث ركزت على عنصر أساسي في نظرية الأمنة والمتمثل بطبيعة الحال في "الادعاء بتهديد البقاء فلا بد من إجراءات استثنائية"، بمعنى أن الحوكمة العالمية كوحدة تحليل مرجعية تواجه الايديز كتهديد أممي وجودي الذي بات يهدد حياة الأفراد في كل مكان. وهكذا، أصبحت هذه الأجهزة بمثابة فواعل أمنية موجودة في مراكز السلطة على حد تعبير مفكري مدرسة كوبنهاجن سعت لإنجاح الفعل الخطابي بصفقتها مكلفة داخل هيئة الأمم المتحدة باتخاذ أهم القرارات ومناقشة أهم المسائل، ما يعني أنها أمنت قضية الايديز وخاطبتها بحجة المعالجة وذلك عن طريق استخدام لعب الأدوار أحيانا، واستخدام أخرى لغة الخطاب الأمنية.

¹ الأمم المتحدة، "قرار مجلس الأمن 1983 لعام 2011 بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/09).

http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1938_cle052e67.pdf

² حسن نافعة، المرجع السابق، ص.103.

³ منظمة الصحة العالمية، "فيروس العوز المناعي البشري/الايديز في الأمم المتحدة"، المرجع السابق.

ب- الأفعال الخطابية لأمانة برنامج الأمم المتحدة حول مكافحة الايدز

يعد برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز، شراكة مبتكرة بين منظمات تابعة للأمم المتحدة والذي يقودُ ويُلهمُ العالم في تحقيق حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز. تكمن رؤية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز في أن تكون نسبة الإصابات الجديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية صفر.¹

يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز على تحقيق رسالته عن طريق:²

* تكاتف الجهود المبذولة من قبل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمؤسسات العالمية والأشخاص المصابين بعدوى الايدز والأكثر تضررا منه؛

* إعلان موقف متضامن مع الأشخاص الأكثر تضررا جراء عدوى فيروس نقص المناعة البشرية دفاعا عن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة بين النوع الاجتماعي؛

* حشد الموارد السياسية والتقنية والعلمية والمالية ومحاسبة أنفسنا والآخرين عن النتائج؛

* تمكين عوامل التغيير بتزويدها بالمعلومات والأدلة الإستراتيجية من أجل إحداث التأثير وضمان أن الموارد يتم توجيهها حيث تحدث أكبر قدر من التأثير ويتمخض عنها ثورة في وسائل الوقاية؛ ودعم القيادة الوطنية الشاملة من أجل الاستجابات المستدامة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الصحة الوطنية وجهود التنمية ومتكاملة معها.

يتمثل الهدف البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز في حصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. إذ خلال عام 2009 قامت الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز مع الجهات المشتركة الراعية بوضع آلية عمل مشترك خاصة بإطار المحصلة النهائية للنتائج لإبراز النهج الذي يركز على النتائج لدعم الاستجابة الوطنية والتي سيكون لها أثر كبير على تحقيق أهداف الإتاحة الوطنية الشاملة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. يرتكز الإطار على الجهود السابقة

¹ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/8/22).

<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16932>

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

من أجل أن تتسجم مع جداول أعمال برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز لتوفير تقارير واضحة وبلوغ أقصى قدر من النتائج واستغلال نقاط قوة الأمم المتحدة النسبية ودعم الأولويات الوطنية.¹

من خلال عمل أمانة هذا البرنامج المختص في مكافحة ظاهرة الايدز يمكن أن نستشف ملاحظة هامة، تتمثل في أنها تكمل هيئة الأمم المتحدة كفاعل مؤمن لظاهرة الايدز بمجرد إعلانها وتصريحها بأنها تهديد وجودي. ما يعني أن الأهداف التي سطرها البرنامج والأدوار التي تقوم بها هذه الأمانة لها ما يكفي من القوة الأدائية التي تمكنها من أمانة قضية الايدز، ودليل ذلك ما أشار له "هولغر ستريتنزل" بأن أفعال الكلام ذات صلة بسياقاتها الخطابية الأوسع حول أية قضية والتي يكسبها الفاعل المؤمن القوة الأدائية من خلال النص المفصل²، الذي يمثل بطبيعة الحال هنا الدور الأساسي للبرنامج.

2/ على مستوى الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفواعل الوظيفية)

لفواعل الأمانة الوظيفية تأثير ديناميكي واضح على إضفاء الطابع الأمني على قضية ما، لاسيما وإن اتصفت بأنها متخصصة في قطاع معين كالصحة مثلاً؛ إذ يمكن أن نتطرق لمنظمة الصحة العالمية كمنظمة متخصصة في الصحة وحماتها، وهي في الوقت ذاته تابعة لهيئة الأمم المتحدة فكيف تعمل هذه المنظمة خطابياً على مكافحة ظاهرة الايدز؟

أ - منظمة الصحة العالمية:

تقود منظمة الصحة العالمية الجهود في تعزيز وحماية الصحة العالمية ضمن منظومة الأمم المتحدة، إذ دخل دستورها حيز التنفيذ في 7 أبريل 1948 وهو التاريخ الذي نحتفل به كل عام بيوم الصحة العالمي.³

حيث، كان الغرض الأصلي من إنشاء منظمة الصحة العالمية هو التأكد في جملة أمور من الحكومات ستتعاون بشأن المسائل الصحية من منظور الأجل الطويل. ولذلك كانت الصلاحيات والموارد التي أعطيت لها أكبر من تلك التي كانت معطاة للمنظمة سلفها التابعة لعصبة الأمم. وكل حكومة في

¹ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، المرجع السابق.

² Laura Baringer and Steve Heitkamp, op cit., p.202.

³ الأمم المتحدة، "الصحة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/05/05).
<<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/health>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

العالم تقريبا عضو في جمعية الصحة العالمية، على أساس الصوت الواحد للبلد الواحد، التي تحكم الصحة العالمية.¹ وتتولى منظمة الصحة العالمية تنسيق البرامج الرامية إلى حل المشاكل الصحية وتمكين البشر جميعا بلوغ أعلى المستويات الصحية الممكنة. وتعمل في مجالات مثل التحصين والتثقيف الصحي وتوفير العقاقير الأساسية، فهي تقوم على مبدأ أساسي مفاده "الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وهدف اجتماعي عالمي".²

ولمنظمة الصحة العالمية وظائف رئيسية حددها دستورها في ثلاثة فئات أساسية هي:³

- **الوظائف المعيارية:** وتتضمن تحضير وصياغة الاتفاقيات الدولية مثل الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ (FCTC) والتنظيمات أو اللوائح مثل اللوائح الصحية الدولية (IHR)، وكذا التدابير والتوصيات غير الملزمة مثل مدونة سلامة الأغذية المشهورة بـ (Codex Alimentarius)، وتصنيف وتسمية الأمراض وأسباب الوفاة، وتحديد مقاييس تقديم الرعاية الصحية، والأدوية الأساسية للنظم الصحية.
- **الوظائف التنسيقية والتوجيهية:** وتتضمن مبادراتها وبرامجها طويلة المدى مثل "الصحة للجميع" بعد إعلان ألما آتا لسنة 1978؛ "الفقر والصحة"؛ وبرنامج الأدوية الأساسية، والبرامج المتخصصة بأمراض بعينها، والهادفة لمساعدة الدول على تطوير استراتيجيات سياسية تخدم هذه الأهداف وتنفذ القواعد والمقاييس.
- **وظائف تقنية وبحثية:** تتمحور حول بذل الجهود من أجل القضاء على الأمراض، والتعامل مع حالات الطوارئ.

لكن، إذا رجعنا إلى عام 1994، وهو عام المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، نجد أن الهيئة التنفيذية لمنظمة الصحة العالمية-تحت ضغط كل المانحين المنقسمين بين اتجاهين مختلفين وناشطي الايديز ووكالات الأمم المتحدة، والذين كانوا جميعا غير سعداء بالطريقة التي كان يعمل بها البرنامج رابط

¹ ديفي سريدهار وشيلسي كلينتون، "الإشراف على الصحة العالمية: أطراف فاعلة جديدة، بأولويات جديدة"، التمويل والتنمية، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية-قيلوب، ع.51 (ديسمبر 2014)، ص.27.

² فاطمة الزهراء صاهد، "دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني" (مذكرة ما جستير في القانون العام غير منشورة، قسم العلوم القانونية، جامعة سطيف 2، 2014/2013)، ص.114.

³ محمد الصديق بوحريص، المرجع السابق، ص.58.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

جديد للأمم المتحدة في مجال الايدز مدعوم من قبل كل من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للأطفال وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي. فيما بعد وقعت أربع جهات راعية أخرى تابعة للأمم المتحدة على الخطة، فتح برنامج الأمم المتحدة الرابط في مجال فيروس العوز المناعي البشري/الايديز (برنامج الأمم المتحدة للايدز) أبوابه في 1 جانفي عام 1996، وذلك بعد أن وقعت حكومات العالم على جدول أعمال المؤتمر العالمي للسكان والتنمية بخمسة عشر شهرا، وكانت مهمة هذا البرنامج هي القيام بتنسيق تتبع وباء الايدز بين الوكالات، وأن يقدم مصدرا كبيرا للسياسة المناسبة عالميا في ميدان الايدز، وأن يعزز طيفا من الأساليب والتدخلات المتعددة القطاعات.¹

أما عمل منظمة الصحة العالمية في مجال الأمراض المعدية المنقولة عن طريق الجنس أصبح مدمجا رسميا في البرنامج العالمي للايدز في عام 1991، وذلك كوحدة منفصلة تنتقل تقاريرها إلى مدير البرنامج، هذه الازدواجية المنطقية سوف تستمر بشكل أو بآخر لما يزيد عن العقد. ورغم أن البرنامج العالمي قد تم حله في العام 1995 (ليستبدل ببرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايدز والعدوى بفيروسه)، أنشئ مكتب صغير لفيروس العوز المناعي البشري/الايديز والأمراض المنقولة بالجنس ضمن منظمة الصحة العالمية لتوحيد هذه الفعاليات في إطار المنظمة وللاتصال بالشركاء الخارجيين.² وفي عام 1998 تمت إعادة تكوين هذا المكتب تحت اسم مبادرة منظمة الصحة العالمية في مجال فيروس العوز المناعي البشري/الايديز والهداوى المنقولة جنسيا. لكن مبادرة الربط هذه لم تدم طويلا، ففي عام 2002 نقلت العدوى المنقولة جنسيا (دون فيروس العوز المناعي البشري) إلى قسم الصحة والبحوث الانجابية ضمن المجموعة العنقودية لصحة الأسرة والمجتمع، في حين فيروس العوز المناعي البشري/الايديز والذي كان قد أصبح قسما مستقلا ضمن نفس المجموعة العنقودية- فقد تم نقله في سنة 2003 إلى المجموعة العنقودية المشكلة حديثا منه مع السل والملاريا، حيث ما يزال هناك حتى يومنا هذا.³

¹ Adrienne Germaine, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen, op cit., p. 841.

² Ibidem.

³ Ibidem.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وما نستشفه من خلال هذه النقاط، أن منظمة الصحة العالمية تتبنى أفعالا وأنماطا خطابية أمنية تفر باتساع نطاق الصحة والاجراءات المقترحة الواردة في السياسات المعنية، لاسيما وأنها نادت بتعزيز العمل الصحي والمشارك بهدف بناء الأمن الصحي العالمي، وأقرت بصفة خاصة بأن الايدز ظاهرة عابرة للحدود والأقاليم تستدعي مشاركة الكل من خلال السياسات والبرامج في التعامل مع مظاهرها من جهة، والتعامل مع آثارها الصحية من جهة ثانية. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن منظمة الصحة العالمية صنفت الايدز ضمن الأمراض المعدية والخطيرة، وعندما يُوصف خطر ما على أنه كذلك فهو قضية أمنية، وبالتالي، وضعيته ستتغير من مشكلة يمكن التعامل معها من خلال التقليد المؤسسي القائم، لينتقل إلى مرتبة قضية تتطلب ترتيبات استثنائية، وهذا ماسيتم طرحه لاحقا.

ب- البنك الدولي:¹

يعتبر البنك الدولي من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تُعنى بالتنمية، يركز على الحد من الفقر وتحسين معايير المعيشة في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم قروض ذات فوائد منخفضة وقروض ائتمانية بدون فوائد ومِنحًا للبلدان النامية لاستخدامها في التعليم والصحة والهيكل الأساسية والاتصالات فضلا عن مجالات أخرى.

هذا بصفة عامة، أما بصفة خاصة، يرى البنك الدولي في إستراتيجيته "التنمية الصحية" التي قدمها سنة 1997 أن من شأن ما يقدمه من مساندة وما يسديه من مشورة أن يساعد البلدان المعنية على تحقيق نتائج صحية أفضل على نحو يؤدي أيضا إلى تعزيز قدرتها على المنافسة عالميا، ويحقق الحوكمة الجيدة. ومن الثابت أن الصحة الجيدة ليست مجرد نتيجة من نتائج النمو الاقتصادي، وإنما هي بالأحرى عامل مساهم رئيسي في النمو ولا ينفصل عنه.² وكما يتبين فإن البنك الدولي من خلال

¹ بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، وبدأ نشاطه الفعلي عام 1946، مقره في واشنطن لمزيد من المعلومات أنظر:

<<https://marefa.org>>

² البنك الدولي، "التنمية الصحية: إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/05).

<<http://siteresources.worldbank.org/HEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/Resources/281627-1154048816360/OverviewArabicFinal.pdf>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إستراتيجيته هذه مازال يواصل سعيه إلى إيجاد أفضل و"أحدث" المعارف وتقديم المشورة الفنية والمشورة الخاصة بالسياسات في مجالات رئيسية تتمثل في:¹

- تدعيم الأنظمة الصحية
- إتباع نهج متعدد القطاعات إزاء المساعدات القطرية
- إسداء المشورة للحكومات بشأن الإطار التنظيمي للتعاون بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة
- توسيع نطاق تنفيذ المشروعات والبرامج
- القدرة التجميعية والطبيعة العالمية

ولا يمكن أن نغفل حقيقة مفادها: أن البنك الدولي كان رائدا في مكافحة فيروس ومرض نقص المناعة المكتسب (الايديز) لاسيما ما يخص التمويل على مستوى العالم في الأيام الأولى من حالة الطوارئ، ومنذ عام 1989 شارك في أنشطة مكافحة هذا المرض، ومع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة فيروس ومرض الايدز، كما يقوم البنك بتصميم وتنفيذ عمليات مكافحة المرض بصفة خاصة على مساعدة البلدان في تحقيق النتائج وبلوغ الهدف الإنمائي السادس.² وترتكز أهداف برنامج مكافحة الايدز للبنك الدولي على النقاط التالية:³

- 1) مساعدة البلدان على تعزيز استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالايديز وخططها العملية
- 2) تسهيل عملية الانتقال من المشروع إلى دعم البرنامج
- 3) تحسين المواءمة بين الجهات المانحة والتنسيق والمواءمة في إطار الاتفاقيات الثلاث و
- 4) السماح باستجابات وطنية متباينة ومصنفة بعناية ومحددة الأولويات مع وجوب ايلاء الاهتمام بالكفاءة والفعالية.

¹ البنك الدولي، "التنمية الصحية: إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان"، المرجع السابق.
² البنك الدولي، "مواجهة التحدي: البنك الدولي ومكافحة فيروس ومرض الايدز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/07).

<<http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/03/hiv aids-sector-results-profile>>

³ The World Bank, "AIDS Strategy & Action Plan (ASAP)", (Retrieved on: 07/03/2015).

<<http://www.worldbank.org/en/topic/hivandaids/brief/aids-strategy-action-plan-asap>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ولتحقيق هذه الأهداف قَدِّم برنامج البنك الدولي طوال مشواره مجموعة كاملة من الخدمات متمثلة في:¹

- (1) استعراض نظير لمشروع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الايدز والخطط العملية
- (2) تقديم المساعدة التقنية الموجهة إلى البلدان لتعزيز الاستجابات الإستراتيجية لفيروس نقص المناعة البشرية والايديز
- (3) دعم بناء القدرات،
- (4) تطوير أدوات للمساعدة في عملية التخطيط الاستراتيجي.

أهداف وأغراض المبادرات الصحية: بالإضافة إلى الأهداف الصحية الدولية العامة، هنالك الكثير من المرامي المحددة التي قد تتصل بالقضاء على مرض محدد أو بلوغ مستوى معين من التغطية في حملات التمنيع، هذه الأهداف تتصل بمرمى برنامج تقني معين أو مبادرة تقنية ما، وقد تكون قادرة على اجتذاب الدعم من أطراف متعددة، ومن الأهداف الصحية المرتبطة بمرض معين:²

- إمكانية الوصول المتاحة لجميع الأشخاص الذين يعايشون المرض كالايدز مثلا لبرامج وقائية شاملة، والعلاج والرعاية والدعم.
- الحد من العبء الذي يشكله المرض بمقدار النصف بحلول مدة زمنية معينة.

ثانيا-الأفعال الخطابية للمجموعات الاستمولوجية حول مكافحة ظاهرة الايدز

أبدت المجموعات المعرفية تجاه مشكلة الايدز تخوفا يعكس في الحقيقة سلطة وقوة الخطاب، التي تتضمن مخاطر ومخاوف تضر بالمجتمع. فإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد "ميشال فوكو" تطرق لهذه النقطة من خلال دراسة علاقة الخطاب بالممارسات السياسية، وأشار للخطاب العيادي الذي ميز الطب في بداية القرن التاسع عشر، وبيّن أن هناك علاقة بين هذا الشكل من الخطاب العلمي وظهور بعض الأحداث السياسية، فالممارسة السياسية حسبه عَيَّنَتْ الذين لهم الحق في امتلاك وإدارة الخطاب

¹ The World Bank, op cit.

² منظمة الصحة العالمية، "حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر"، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع.05 (سبتمبر 2010)، ص ص.64، 65.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الطبي "الأطباء والتقنيون والعلماء".¹ وعلى هذا الأساس، يمكن أن نحدد مختلف العلاقات بين خطاب هذه المجموعات والممارسة السياسية، والأمن، وكيف تتعكس هذه العلاقات على الجمهور فيما بعد لتشكل ردة فعله حول المشكلة كـ"تغذية عكسية"؟

في جوان 1981 أعلن علماء في الولايات المتحدة الأمريكية عن أول دليل سريري لمرض عرف لاحقا باسم متلازمة نقص المناعة المكتسب أو الايدز، وفي عام 1983 اكتشف سبب الداء وهو فيروس نقص المناعة البشرية.²

وهناك الكثير من النظريات التي تحاول إيجاد تفسير لنشأة الايدز وانتشار الوباء بهذا الشكل على مستوى العالم، إلا أيا منها لم تصل إلى درجة اليقين من خلال البحث العلمي. ومن بين هذه النظريات ما يلي:³

- **نظرية الصيد Hunter theory:** وتشير هذه النظرية إلى انتقال عدوى الايدز إلى الإنسان تمت من خلال نوع معين من الشمبانزي من سلالة "بان تروجلودايتس" أصابته عدوى فيروس نقص المناعة السيمياني SIV، وأثناء عمليات الصيد انتقلت العدوى للإنسان إما من خلال العض من الشمبانزي أثناء نقله، أو نتيجة لوجود جرح في جلد الإنسان يجعل دم الشمبانزي يختلط بدمه أو ربما من خلال بعض الممارسات الجنسية الشاذة مع بعض الحيوانات، ثم حدثت بعد ذلك طفرة 'إتش أي في HIV' المسبب للايدز.

وفي عام 2006 نشرت دراسة تشير إلى أن فيروس الايدز في الغالب جاء من نوع الشمبانزي يعيش في غابات المنطقة الشرقية من الكاميرون بنسبة أقل في كينشاسا والكونغو، ومن خلال 7 سنوات من البحث والدراسة على ما يقرب من 1300 من هذا النوع من الشمبانزي استطاع فريق البحث من جامعة ألاباما في برمنغهام الوصول إلى هذه النتيجة، من خلال التحليل الجيني للعينات التي تم أخذها من الشمبانزي،

¹ الزواوي بغوره، "بين اللغة والخطاب والمجتمع: مقاربة فلسفية اجتماعية"، مجلة إنسانيات، وهران-الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع.17-18 (ماي-ديسمبر 2002)، ص.36.

² الأمم المتحدة، "متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/5/5).

<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/aids/index.html>

³ جريدة الشرق الأوسط، "من أين أتى فيروس الايدز؟ نظريات تتراوح بين انتقاله من الشمبانزي إلى تصنيعه كـ'سلاح بيولوجي'"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21).

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=15&issueno=11058&article=510081#.WZtYtG0Xeyl>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وبحساب نسبة حدوث الطفرات يقدر العلماء بداية ظهور هذا الفيروس في الفترة ما بين عامي 1915 و1941، وقد انتقل الفيروس من إفريقيا إلى جزيرة هايتي ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 2007 أيضا نشرت دراسة تشير إلى أن فيروس الايدز HIV، قد انتقل إلى الولايات المتحدة من جزيرة هايتي عبر الشواذ جنسيا، حيث كان الأمريكيون يذهبون للسياحة وممارسة الجنس الشاذ هناك، وكان قد انتقل إلى هايتي من إفريقيا الوسطى والكونغو.

- **نظرية لقاح شلل الأطفال:** تشير إلى أن فيروس الايدز انتقل إلى الجزء البلجيكي من الكونغو في إفريقيا في الخمسينات من القرن الماضي بواسطة "هيلاري كوبروفيسكي" التي كانت تعمل باحثة في مجال لقاح شلل الأطفال الذي يؤخذ عن طريق الفم، والذي تم تحضيره على نسيج الكلى لهذا النوع من الشمبانزي، ومن خلاله انتقل فيروس نقص المناعة السيمياني من الشمبانزي إلى الإنسان، وحدثت له طفرة وتحول إلى فيروس HIV، إلا أنه في فيفري عام 2000 تم العثور على زجاجة من تطعيم شلل الأطفال الذي تم استخدامه خلال هذه الفترة في معهد 'ويستار' في فلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم تحليلها ولم يتم العثور لا على فيروس الايدز HIV أو فيروس نقص المناعة السيمياني SIV. وفي دراسة أخرى ثبت أن نسيج الكلى لا يمكن أن تتم عدواه بأحد هذين الفيروسين، وبالتالي فإن نظرية "لقاح شلل الأطفال" لم تثبت أيضا علميا ورفضت بواسطة العلماء المتخصصين.

- **نظرية السلاح البيولوجي:** بعض العلماء يعتقدون أن فيروس الايدز ما هو إلا صناعة أمريكية، حيث تم تصنيعه كسلاح بيولوجي في المعامل البيولوجية العسكرية في "فورت ديريك" بميريلاند من خلال دمج جينات نوعين من الفيروسات هي Visna، وأيضا HTLV-1، وبناء على هذه النظرية أن هذا حدث ما بين عامي 1977-1978، حيث تمت تجربته على المساجين بعد أخذ موافقتهم في مقابل أن يتم الإفراج المبكر عنهم، ويعتقد أن هؤلاء المساجين هم النواة الأولى التي نقلت بذرة الوباء بعد خروجهم من السجن حسب نظرية عالم البيولوجيا الألماني "جالوب سيغال" الذي اتهم بعد ذلك بأنه عميل سوفياتي يروج لهذه النظرية لصالح السوفيات، والحقيقة أن هناك الكثير ممن يؤيدون هذه النظرية ومنهم "فاجناري ماثاي" الحاصلة

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

على جائزة نوبل للسلام، وأيضا "فاسيلي متروخوم"، وكذلك "آلان كانتويل" الذي يعتقد أن هذا الفيروس تم تصنيعه من خلال الهندسة الوراثية لفيروسات موجودة بالفعل بهدف إبادة أجناس معينة، وتمت تجربته على الشواذ جنسيا من خلال التجارب على فيروس الكبد الوبائي B ما بين أعوام 1978-1981 في كل من لوس أنجلس، نيويورك، سان فرانسيسكو، سانت لويس، شيكاغو.

بطبيعة الحال، متلازمة العوز المناعي المكتسب (AIDS) تعبير استعمله لأول مرة خبراء الوبائيات الذين ألقمهم في عام 1981 ظهور مجموعة من الأمراض مرتبطة بنقص المناعة الخلوية في البالغين الذين لم يكن لديهم سبب واضح لظهور مثل هذا العوز المناعي. وتبين بعد ذلك أن الإيدز هو المرحلة المتأخرة من العدوى بفيروس العوز المناعي البشري (HIV). وخلال عدة أسابيع بعد العدوى بفيروس العوز المناعي البشري، تظهر على عديد من الأشخاص أمراض شبيهة بداء كثرة الوحيدات الحاد الذي يتوقف ذاتياً ويستمر أسبوعاً أو أسبوعين. وقد لا توجد بعد ذلك علامات أو أعراض سريرية لمدة سنوات قبل أن تظهر مظاهر سريرية أخرى.¹

إذا، من المعروف أن المجموعات المعرفية عبارة عن علماء وباحثين متخصصين في مجال معين لهم نظرة مشتركة حول قضايا هذا المجال وإيجاد حلول لمشاكلها والحد من مخاطرها وتهديداتها، لذلك، فهي في هذه الحالة تجيد قيادة خطاب علمي معرفي حول قضية الإيدز، فوجود الخطاب الطبي من خلال الأدلة النظرية والإثباتات العلمية بين الدور الفعال لهذه المجموعات في ميدان الصحة وإبراز مخاطر قضية الإيدز، ما يعني ضمناً أن لها تأثير في مسار السياسة العامة الأمنية الصحية، حيث أصبح القرار السياسي بشأن هذه القضية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل المجتمع، بقاءه أو إنهياره، وبالنتيجة لها تأثير حيوي ومصيري في تحديد مسار الشعوب.

¹ موسوعة المعرفة، "نشأة الإيدز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21). <<http://www.marefa.org>>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هدف هذه المجموعات المعرفية هو تحسين الوضع الصحي للشعوب أي تأمين صحتهم، فبمجرد تقديمها لأدلة وبراهين وحجج علمية تُكوّن خطاباً يضمن لها المشاركة في صنع السياسة العامة الأمنية العالمية، ما يُوضّح مدى اهتمامها بأمن وسلامة المجتمعات، والأمر ذاته يثبت نجاعتها في كسب الرأي العام على الأقل معرفياً وهذا ما أشار له "فوكو" في تبيان إرادة المعرفة والحقيقة التي تبين ما هو حقيقي وما هو خاطئ، داخل خطاب معين أو ثقافة معينة".¹

بناءً على ذلك، نجد "الكثير من العلماء قد أشاروا إلى وجود علاقة سببية مباشرة بين فيروس نقص المناعة /الايديز والتهديدات الأمنية، بحيث له أثر جماعي على البنية الاجتماعية وقوة الدولة لأنه أمر لا يمكن إنكاره. وثمة حقيقة موضوعية يستدلون بها، تتمثل في قرار 1308 لمجلس الأمن الدولي وهي أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز) قد وضع على شكل تهديد أمني على الصعيد الدولي، وباستخدام مصطلحات نظرية الأمنة، وقد تمت أمنته في نصوص/إصدارات كاملة أو جزئية، ناجحة أو فاشلة".²

الفرع الثاني: التحركات الأمنية للفواعل المؤمنة والإجراءات الاستثنائية المتخذة لمكافحة ظاهرة الايديز (شحنة مخرجات السياسة العامة الأمنية العالمية تجاه قضايا المجتمع العالمي الصحية)

يتيح مفهوم الأمنة تحليل أنواع مختلفة من الخطابات لمختلف أنواع السياقات الاجتماعية والسياسية، كما وضحاها Juha A.Vuori في أطروحته وهي خمسة أنواع من الأمنة:³

الأمنة: (1) لإثارة قضية على جدول الأعمال

(2) لإضفاء الشرعية على الأفعال في المستقبل

(3) للردع

(4) للسيطرة

¹ الزواوي بغوره، المرجع السابق، ص.36.

² Catherine Yuk-ping lo, op cit., p. 03.

³ Juha A.Vuori, op cit., p.216.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

5) لإضفاء الشرعية على الأفعال السابقة، أو من أجل إنتاج حالة أمنية للقضية (أي أمنة بعد أخرى)

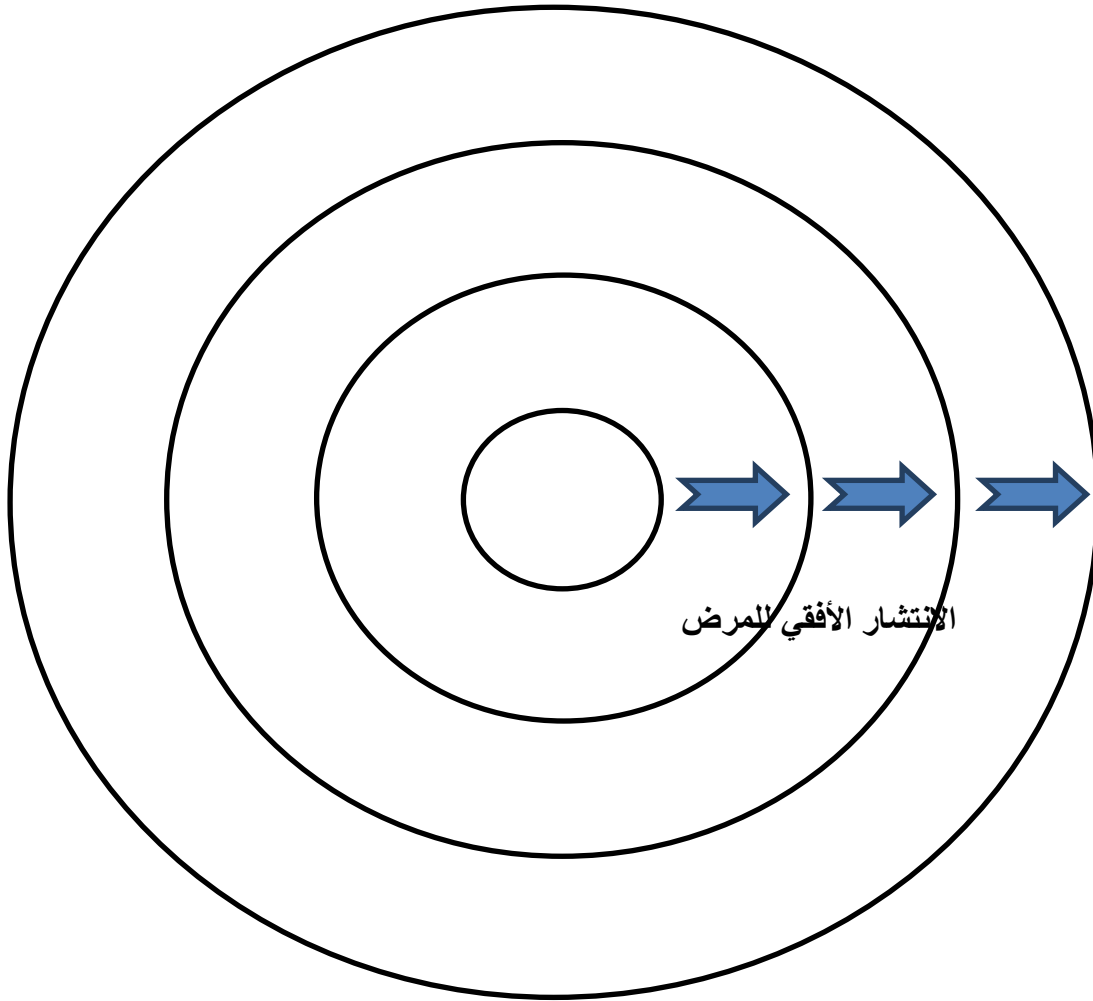
والمؤكّد أن قواعد مختلف هذه التحركات للأمننة هي وسيلة للاستدلال بوجود أنواع معينة من حجج الأمننة والوظائف السياسية المُمكّنة الظهور. لذلك، نجد أجهزة الأمم المتحدة والمجموعات المعرفية تحركت بداية بإثارة ظاهرة الایديز على جدول الأعمال العالمي، وهذا لإضفاء الشرعية على أفعال السياسة العامة الأمنية الصحية العالمية في المستقبل، وبالتالي السيطرة على مخاطر هذه الظاهرة والحد من تفاقمها.

وبالنتيجة ما حرك الفواعل المؤمنة غير الرسمية للحكومة العالمية هي هذه النقاط من جهة، ومن جهة أخرى هو الانتشار الأفقي و الجغرافي، أحد الأبعاد الهامة المتعلقة بظاهرة أو مرض الایديز، مُحاولَةً منها رسم خريطة لانتشار المرض في المجتمع، وتحاول أن تجيب على بعض الأسئلة من بينها، ما هي المناطق التي ينتشر فيها المرض أكثر من غيرها؟ وما هي المناطق التي يوجد فيها هذا المرض؟ وما التغيرات التي تطرأ على وجود هذا المرض من حيث الزيادة والنقصان؟ لأن ذلك من شأنه أن يساعد على رسم سياسات أكثر ديناميكية لمواجهة هذه الظاهرة.² حيث الشكل التالي يوضح لنا كيف ينتشر الایديز.

الشكل (09): انتشار مرض الایديز أفقياً وجغرافياً

¹ Juha A.Vuori, op cit., p.216.

² محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص.147.



الانتشار الأفقي للمرض

الانتشار الأفقي لمرض الأيدز



انتشار مرض الايدز بتوسع الرقعة
الجغرافية الممثلة على شكل دوائر



المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على المرجع التالي

James A. Malcolm, "The securitisation of the United Kingdom's maritime infrastructure during the 'war on terror'" (A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Studies, September 2011), p.334.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أولاً: التحركات الأمنية

بناءً على ذلك، تعمل أجهزة الأمم المتحدة على بذل أكبر قدر ممكن من الجهود واتخاذ التدابير اللازمة ضمن التحركات الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة، إذ "لا يقع دعم الصحة العالمية على عاتق منظمة الصحة العالمية فقط، وعلى العكس من ذلك، يشارك العديد من أعضاء أسرة الأمم المتحدة في هذه المهمة الحاسمة. ويتم معالجة العديد من المسائل المتعلقة بالصحة مباشرة من قبل أجهزتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من خلال جهود برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز... إلخ".¹

بحيث إذا أخذنا الجمعية العامة للأمم المتحدة نجدها تظلع في جدول أعمالها في الدورات التي تعقدها بشأن ظاهرة الايديز، وحسب ما خرجت به الإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز التي تم استعراضها في الأفعال الخطابية أنها تقوم بتحرك أمني يعمل على:²

- وقف انتشار فيروس العوز المناعي البشري الايديز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ.
- تحقيق الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهوا تاحة العلاج من فيروس العوز المناعي البشري/ الايديز لجميع من يحتاجونه.

أما مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، فنتيجة القرار 1308، قد قام بالتركيز بشكل أكبر على التثقيف الصحي للقوات العسكرية وعمليات حفظ السلام لكي تتمكن من حماية نفسها من فيروس الايديز، فضلاً عن وضع بروتوكول للوقاية من الفيروس والحد منه في أوساط أكبر عدد من السكان.³

في حين يهتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضاء على ظاهرة الايديز في المجتمعات، لأن تحديد "نطاق الانتشار الاجتماعي بمعرفة السياقات الاجتماعية التي ينتشر

¹ الأمم المتحدة، "الصحة"، المرجع السابق.

² الصحة العالمية، "فيروس العوز المناعي البشري/الايديز في الأمم المتحدة"، المرجع السابق.

³ Laura Baringer and Steve Heitkamp, op cit., p.203.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

فيها المرض، يبين ملامح السياق الاجتماعي الذي تنتشر فيه وقائع الايديز¹، يعمل على معالجتها وتأمينها ماديا ومعنويا.

وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الايديز يعمل بتحركاته الأمنية على تحقيق ما يلي:²

- إعلان موقف متضامن مع الأشخاص الأكثر تضررا جراء عدوى فيروس نقص المناعة البشرية دافعا عن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة بين النوع الاجتماعي؛
- حشد الموارد السياسية والتقنية والعلمية والمالية ومحاسبة أنفسنا والآخرين عن النتائج؛
- تمكين عوامل التغيير بتزويدها بالمعلومات والأدلة الاستراتيجية من أجل إحداث التأثير وضمان أن الموارد يتم توجيهها حيث تحدث أكبر قدر من التأثير ويتمخض عنها ثورة في وسائل الوقاية؛
- دعم القيادة الوطنية الشاملة من أجل الاستجابات المستدامة والتي تعد جزء لا يتجزأ من الصحة الوطنية وجهود التنمية ومتكاملة معها.

وقد اتخذت الاستراتيجية العالمية لإطار العمل الخاص بفيروس العوز المناعي البشري والايديز والتي أطلقها برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايديز وفيروسه عام 2001، أسلوبا وقائيا أساسيا للوقاية من مرض الايديز وتدبيره علاجيا مع التركيز على "المجموعات العالية الاخطار" مثل العاملين في الجنس، ومتعاطي المخدرات حقنا، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.³

كما وقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية لعام 1994 أن الأمن الصحي يتحقق من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام رعاية صحية فعال، وأكد برنامج العمل العام الحادي عشر لمنظمة الصحة العالمية من سنة 2006 إلى سنة 2015 أن ترقية بعد الأمن الصحي العالمي يعني بالضرورة انعكاسا ايجابيا على التنمية الاقتصادية وعلى التنمية الاجتماعية وحتى على الاقتصاد العالمي ومنها التنمية الإنسانية وبالتالي الأمن الإنساني، حيث اعتبرته منظمة الصحة العالمية عنصرا ضروريا للأمن الإنساني، لذلك فالأمن الصحي مسألة عابرة للحدود متعددة الأبعاد، لا يمكن للدولة أن تواجهها بصفة

¹ محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص. 147.

² قانون، "برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايديز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/03).

<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16932>

³ Adrienne Germaine, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen, op cit., p. 841.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

منفردة، بالرغم من أنه التزام مفروض عليها وضروري، إلا أنه كذلك التزام دولي وعالمي، وهذا كما هو مسألة بالغة الأهمية في الحالة العادية كما في حالة النزاعات الدولية، فهو يواجه تهديدات صحية منتشرة عبر العالم كالايدز.¹

ومن جانب آخر، نجد البنك الدولي - يعمل في إطار الشراكة مع جهات أخرى- على وقف وعكس مسار انتشار هذا الوباء على الصعيد العالمي. فعلى مر السنين، قام البنك بتقديم حوالي 1.8 بليون دولار أمريكي على هيئة منح وقروض (من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) واعتمادات (من المؤسسة الدولية للتنمية) لأغراض برامج مكافحة فيروس ومرض الايدز في مختلف مناطق العالم.² وبما أن مجموعة البنك الدولي من بين القائمين باستثمارات طويلة الأجل في الوقاية من وتخفيف وطأة فيروس ومرض الايدز في البلدان النامية، فهي تعمل حالياً مع شركائها من أجل:³

- وقف ازدياد انتشار فيروس ومرض الايدز بين الفئات عالية المخاطر والفئات المعرضة للإصابة وبين الجمهور العام.
- تشجيع البلدان على اعتماد سياسات وبرامج لقطاع الصحة ومتعددة القطاعات تستهدف وقف انتشار فيروس ومرض الايدز، شاملة قطاعات: التعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي، والنقل، والمجالات الاقتصادية الأخرى.
- توسيع نطاق أنشطة الرعاية الصحية والمعالجة الأساسية لتشمل: المصابين بفيروس ومرض الايدز وأسرهم، والأطفال الذين توفي آبائهم بسبب مرض الايدز، والأطفال الآخرين المعرضين لخطر الإصابة بهذا المرض.

ثانياً: الإجراءات الإستثنائية

هذا بالإضافة لذلك، نجد تعدد الاستراتيجيات العالمية كإجراءات إستثنائية تقوم بها منظومة هيئة الأمم المتحدة من أجل مكافحة الايدز ميدانياً، حيث نرى أن كلٌّ من برنامج الأمم المتحدة للايدز

¹ فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص ص. 130، 131.
² البنك الدولي، "الوقاية من فيروس ومرض الايدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/09/14).

http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Preventing_HIV_Brochure_ARB.pdf

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ومنظمة الصحة العالمية يقومان بوضع استراتيجيات عالمية مُفصلة للتعامل مع الصحة الإيجابية، والأمراض المعدية المنقولة بالجنس، وفيروس العوز المناعي البشري. وكلُّ منهما أوصى بخطته الإستراتيجية الخاصة على نطاق كلِّ بلد وبممارساته ذات الأولوية وينظم المراقبة التي يراها مناسبة، ممَّا أحدث بما لا يقبل الشك تشويشاً لوزارات الحكومات ومُقَدِّمي الرعاية الصحية في كلِّ بقاع العالم. في عام 2003، أطلقت منظمة الصحة العالمية الإستراتيجية العالمية لقطاع الصحة لفيروس العوز المناعي البشري/الايديز بين عامي 2003-2007، والصادرة عن قسم فيروس العوز المناعي البشري/الايديز، وذلك على الرغم من حقيقة أنّ البرنامج العالمي للايديز قد وضع من ناحيته الخطة الإستراتيجية العالمية لفيروس العوز المناعي البشري/الايديز في عام 2001.¹

وفي عام 2004، شجّعت الإستراتيجية العالمية للصحة الإيجابية، والتي وضعتها منظمة الصحة العالمية، العمل المباشر على الأبعاد الرئيسية للصحة والحقوق الجنسية والإيجابية والتي تضمنت الوقاية والعلاج من الأمراض المعدية المنقولة بالجنس/فيروس العوز المناعي البشري. ظهرت مبادرة رابعة لمنظمة الصحة العالمية في عام 2007 مع نشر الإستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض المعدية المنقولة بالجنس ومكافحتها للأعوام 2006-2015 وكانت مصحوبةً بإستراتيجية مرافقة للتخلّص العالمي من الإفرنجي الولادي. طالبت كلُّ من هاتين الوثيقتين (بأسى على ما يبدو) "بتقوية الارتباطات" ما بين الوقاية والعلاج لفيروس العوز المناعي البشري ولغيره من الأمراض المعدية المنقولة بالجنس. لكن من كان ليسمع؟ في عام 2008، أُجريت استشارة تقنية لمنظمة الصحة العالمية / صندوق الأمم المتحدة للسكان حول الرصد على المستوى الوطني للمرمى الجديد من المرامي الإنمائية للألفية، أي تحقيق الإتاحة العالمية للصحة الإيجابية (وهو ما تضمّن رصد الارتباطات ما بين الصحة الجنسية والإيجابية من جهة وفيروس العوز المناعي البشري من جهة أخرى)، كان فيها ثمانية مُشاركين من قسم منظمة الصحة العالمية للصحة والبحوث الإيجابية، والذي كان يُنسّق مجموعة العمل ما بين الوكالات لتقوية الارتباطات بين خطّي العمل، بينما لم يُشارك في هذه الاستشارة أحد من قسم فيروس العوز المناعي البشري أو من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايديز.²

¹ Adrienne Germaine, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen, op cit., p. 842.

² Ibidem.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أما برنامج الأمم المتحدة للايديز أطلق أيضاً حملته المعروفة باسم "الوحدات الثلاث" والتي كان يتوجب على البلدان بمقتضاها أن يكون لديها خطة عمل واحدة في مجال فيروس العوز المناعي البشري ومرجعية واحدة للتنسيق في مجال الايديز ونظام واحد للرصد والتقييم على المستوى الوطني. ويقصد إنفاص الإرباك الناجم عن تنافس الخطط والكوادر والأساليب والمخططات المرجعية، كان لخطة "الوحدات الثلاث" طبيعة مُستقلة. هنالك حيزٌ صغير لفكرة الاستراتيجيات الوطنية للوقاية من فيروس العوز المناعي البشري ورعاية المرضى المُصابين به، هذه الفكرة تم تطويرها وتطبيقها من خلال خطة عمل المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، وكذلك عبر الإستراتيجية العالمية للصحة الإنجابية الموضوعة من قبل منظمة الصحة العالمية والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق المرامي الإنمائية للألفية. لم يكن هناك أيضاً حيزٌ كبير في البنى الحالية المنفصلة المُقدّمة للخدمات لإضافة الوقاية من فيروس العوز المناعي البشري والرعاية المطلوبة للمصابين به والدعم لكامل طيف الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية - والعكس بالعكس - ورغم ذلك ستكون عملية الإدماج ذات فعالية تكلفة أكبر وسوف تساعد على كسر سلسلة اعتلال الصحة الجنسية والإنجابية في نقاط تقديم الخدمات والمعلومات الحاسمة في حياة الناس¹.

ثم إن حدوث مخاطر الايديز ومدى اتساعها وطبيعتها دفع الفاعلين إلى بناء "حواجز" ترتكز على الأوامر المعطاة للمنفذين "بالامتناع عن العمل" خاصة إذا ما كانت النتائج المتوقعة للفعل تترك انطبعا بأن الخطر وشيك الحدوث، وبتبني إجراءات "تهدف إلى تفادي حدوث الخطر الذي يتسبب في خسائر فادحة ولا يمكن إصلاحها"، حتى تنتقل من تفادي حدوث المخاطر إلى أخذ الحيطة كمعيار يتسع ليشمل كل الأنشطة والممارسات.² لأن نموذج الحيطة يؤدي إلى الاستقرار حول نظام جديد للمعرفة والعلاقة بين القرار والفحص التقييمي، حيث يؤدي هذا التطور في الوضع المعرفي كأساس للقرار العام إلى قلب العلاقات بين العلم والسياسة، لاسيما إذا كانت هذه العلاقات مرتكزة على تبادل المصادر بين المجتمع العلمي ومنتخذي القرار، ما يشكل بذلك أحد أسس الحوكمة العالمية المرئية للأمم.³

¹ Adrienne Germaine, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen, op cit., p. 842.

² توفيق بورجو، "قانون الأمن الصحي للأغذية وسياسته بين الوطني والعولمي"، في، لورينا باريني، المرجع السابق، ص.172.

³ المرجع نفسه، ص ص.173، 174.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بالإضافة إلى مبدأ الحيطة فهناك نموذج الوقاية كإجراء استباقي والذي يركز على ثلاثة محاور هي:¹

- إبعاد الأنشطة الخاصة بالمصابين بفيروس الايدز عن الأماكن غير الموجود فيها المرض لتجنبها أي خطر.
- تحديد قائمة بالأماكن الخطرة مع تحديد درجة المخاطر.
- تأسيس جهاز لمفتشي الأماكن الخطرة يكون في الوقت نفسه بمثابة إطار للفحوص الميدانية ومكان لإنتاج المعايير والقواعد التقنية على السواء.

إضافة إلى ذلك أدى هذا النموذج إلى ظهور نمطين من الأدوات ساهما في إنشاء مجال معياري لتأطير المخاطر:²

- تعميم التفاوض حول معايير الأضرار على جميع الأنشطة الخاصة بالمصابين التي عرفت خطورتها.
- الدمج التدريجي للمعايير التقنية المتخصصة التي طورها المشتغلون ضمن المعايير الثانوية لتطبيق قانون الأضرار والأماكن الخطرة.

إن عملية المراقبة هامة بالنسبة إلى ضبط إنتشار الأمراض المعدية في توفير أقصى درجات

الأمن للتصدي لانتشار المرض على الصعيد الدولي وحتى العالمي، وهناك عنصر آخر رئيسي يتعلق بالهدف من توفير أقصى درجات الأمن يكمن في متطلبات حقوق الإنسان الدولي، وهو أن تحافظ الدول على أنواع معينة من الموارد والبرامج والمنظمات الصحية.³ هذا وتعمل أحكام المراقبة التي يتضمنها الجزء الثاني من قوانين الصحة العامة، على ايجاد 'قانون' تأثير رادع من خلال الطلب من الدول الأعضاء إبلاغ منظمة الصحة العالمية بالإجراءات جميعها المطبقة على القادمين من المناطق المصابة، وطبيعة المسؤوليات الصحية التي تستطيع الدول الأعضاء أن تفرضها مثلا على المسافرين، وبالتالي يجب تطبيق الاجراءات الصحية كافة المسموح بها في ظل القانون الدولي على الفور.⁴

¹ توفيق بورجو، المرجع السابق، ص.173.

² المكان نفسه.

³ صلاح سعود الرقاد، المرجع السابق، ص.498.

⁴ المكان نفسه.

ثالثا: السياسات المؤثرة في توجيه التحركات الأمنية والإجراءات الإستثنائية

أما من حيث السياسات التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة ومنظومتها نجد سياسة الرعاية الاجتماعية لمرضى الايدز وشملت هذه السياسة النقاط التالية:

- يتمثل البعد الأول في هذه السياسة الاجتماعية عمل هذه الفواعل السريع والدؤوب والشامل لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بخريطة الايدز في المجتمع، وكثافة انتشاره وميادينه أو سياقاته على المواقع المختلفة لهذه الخريطة، وذلك عن طريق إجراء كثير من المسوح الاجتماعية والطبية التي تستهدف التعرف على كثافة وجود أو انتشار الفيروس، إضافة إلى طبيعة الظروف الاجتماعية للمرضى وأسلوب حياتهم.¹
- أما البعد الثاني لهذه السياسة الاجتماعية والصحية حيث نجد هذه الفواعل تقوم برسم وتنفيذ الحملات الاعلامية، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية التي يحتاجها الناس لحماية الناس أنفسهم من عدوى فيروس الايدز، إضافة إلى تلبية الحاجات المتزايدة تدريجيا إلى الرعاية مع تطور حالة المصابين بفيروس الايدز إلى مرحلة الإصابة الايدز.²
- وهذه السياسات التي تتبعها منظومة هيئة الأمم المتحدة والمجموعات المعرفية تستند لعدة خصائص منها: العقلانية التي تستند إلى حقائق علمية ثابتة يتم تطويرها وتصحيحها على الدوام، وكذا الإحاطة والشمول، بحيث لا تقتصر على علاج المريض أو رعايته فقط، ولكن تمتد هذه السياسات لتشمل أسرته المباشرة، أين يتم توفير لهم قدرا من الاستقرار النفسي في مواجهة هذا المرض، إضافة إلى تميزها بالاستمرار والدوام، بمعنى أن هذه السياسة التي تتخذها هذه الفواعل لها تصور فيما يتعلق بالمراحل المختلفة للمرض، وأيضا للجوانب المختلفة التي ينبغي التصدي لها ومواجهتها خلال مختلف المراحل.³
- وفي هذه السياسة أيضا تسعى هذه الفواعل إلى تعديل الاستجابات الاجتماعية للمرض، وذلك من خلال التوعية بعدة أبعاد وجوانب، بحيث تؤسس حالة من الوعي العقلاني المرتبط بالمرض

¹ محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص.156.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

من حيث خطورته وأساليب انتقاله، حتى لا يُصاب الآخرين به، وفي الوقت ذاته تحافظ على الدعم العاطفي الذي تقدمه للآخرين للاستقرار النفسي للمريض.¹

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يسعى الكثير من المتخصصين من أطباء وعلماء اجتماع وعلماء النفس كفرق بحثية ومجموعات معرفية مستقلة أو مُنظمة لمنظمة الأمم المتحدة حول توفير المعارف العلمية والطبية المتوافرة حول الايديز، وأفاق تطوره في المستقبل، وبحث سبل الوقاية والعلاج، والشعور بخطورة الداء على الصحة الفردية والجماعية ومجهودات التنمية، وتقبل المرض والتعايش معه من المرضى ومحيطهم الاجتماعي والأسري، وتقديم الكثير من البرامج والتدابير المتخذة في إطار الالتزامات الوطنية والدولية والعالمية بغية تقييم النتائج، ورسم التوجهات المستقبلية.

وعلى أساس ذلك، فالعلماء والباحثين أصبحوا مُطالِبين أكثر من أي وقت مضى بتطوير مناهجهم البحثية، وكذلك تطوير علاقاتهم بأولئك الذين يدرسونهم. كما بات مهماً دراسة ثقافة واقتصاد وسياسة تلك المجتمعات المنكوبة بالوباء، لأنه من خلال هذه الأدوار يمكن الاستدلال بأن البحوث الاجتماعية تؤدي دوراً هاماً في تعديل السياسات الأمنية الصحية بكافة جوانبها الاجتماعية والمالية والإكلينيكية والأخلاقية، والمتمثلة في البحوث التي تستطيع قياس اتجاهات الرأي العام، وفهم العلاقات المجتمعية على نحو صحيح، ومن ثم تصميم حملات للتوعية تقوم على إشراك أفراد المجتمع الفاعلين في مقاومة المرض.

إذاً، يمكن القول بأن، منظومة الأمم المتحدة تهدف بالدور الذي تضطلع به في تصميم وصناعة السياسات العامة الأمنية الصحية لمكافحة الايديز عالمياً إلى إضفاء الشرعية على هذه السياسات من خلال المرتكزات التي تقوم عليها مخرجات هذه السياسات وفق نمط من الأعمال المتمثلة في الاستدلال بالتحركات الأمنية والاجراءات الاستثنائية وممارسات عملية اتخذتها ومازالت تتخذها، وفق المستجدات العلمية والتقارير والتجارب الميدانية، وذلك لفائدة الصالح العام لكافة أفراد المجتمع العالمي، وتحقيق أمن الكيان المرجعي "الحكومة العالمية. وبالتالي، هيئة الأمم المتحدة تبقى من الفواعل الأمنية الأساسية المهمة في صنع السياسة الأمنية العالمية.

¹ محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص.157.

المطلب الثالث: فواعل الأمنة الوظيفية كفواعل غير رسمية- غير دولاتية- للحكومة العالمية لمكافحة

ظاهرة الايدز كتهديد وجودي عالمي

لم تقتصر عملية أمنة ظاهرة الايدز فقط على الفواعل المؤمنة غير الرسمية، وإنما تعدى ذلك للفواعل الوظيفية للأمننة باعتبارها حتى هي أيضا فواعل غير رسمية للحكومة العالمية، أين سنتناول أدوارها في مداولة الظاهرة عالميا كأفعال خطابية، ثم التطرق للإجراءات الاستثنائية والتحركات الأمنية التي قامت بها لحماية الكيان المرجعي من مخاطر الظاهرة.

الفرع الأول: أدوار فواعل الأمنة الوظيفية في مداولة ظاهرة الايدز عالميا

أولاً: المنظمات الدولية غير الحكومية (نماذج متخصصة في الصحة ومدى تأثيرها في سياسات مكافحة "ظاهرة الايدز" العالمية)

1- منظمة أطباء بلا حدود Médecins sans frontières MSF¹

تقدم هذه المنظمة الرعاية الطبية للشعوب المتضررة من العنف أو الأزمات، سواء بسبب النزاعات المسلحة أو الأوبئة أو سوء التغذية أو الحرمان من الرعاية الصحية أو الكوارث الطبيعية وبغض النظر عن العرق أو الدين أو الانتماء السياسي. ففي تقريرها الصادر سنة 2011 ذكرت المنظمة أنها قدمت مساعدات إلى النازحين جراء الفيضانات في البرازيل وغواتيمالا وهنداروس، وتبرعت بإمدادات الإغاثة في أمريكا اللاتينية، وأدارت عيادات متنقلة وقدمت المساعدات في جنوب شرق آسيا، بعد الاعصار المداري الذي ضرب الفلبين، والفيضانات التي اجتاحت تايلاند، وحين تعرضت مقاطعة (فان) في تركيا لسلسلة من الزلازل وفرت المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية النفسية.²

هذا بصفة عامة، أما نشاط المنظمة الخاص في مجال مكافحة ظاهرة الايدز، فقد بدأت أطباء بلا حدود عام 2000 توفير العلاج بالمضادات للفيروسات القهقرية لعدد صغير من المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الايدز في مشاريع لها في كل من تايلاند وجنوب أفريقيا والكاميرون. وفي

¹ منظمة أطباء بلا حدود هي منظمة مساعدات إنسانية دولية غير حكومية تتخذ من مدينة جنيف في سويسرا مقراً لها، هي منظمة طبية إنسانية دولية تقدم الرعاية الطبية عالية الجودة إلى الشعوب المتضررة من الأزمات بغض النظر عن العرق أو الدين أو الإنتماء السياسي.
² فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.132.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ذلك الوقت، شهدت المنظمة مباشرة على الخسائر التي حصدها فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في المجتمعات الواقعة في البلدان ذات الدخل المنخفض، في حين أطلقت العديد من النقاشات الداخلية بشأن ما إذا على المنظمة أن تشارك في توفير العلاج بالمضادات للفيروسات القهقرية. إذ في ذلك الوقت، كان العلاج يكلف نحو 10,000 دولار أمريكي في السنة لكل مريض، فتساءل البعض عما إذا كانت المعالجة معقدة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض. ولعبت البحوث التي أجرتها المنظمة في أوغندا وكينيا وجنوب أفريقيا وملاوي وتايلاند دوراً تاريخياً في إثبات جدوى وفعالية علاج فيروس نقص المناعة البشري في المناطق محدودة الموارد، كما وقد ساعدت هذه النتائج فضلاً عن عمل النشطاء في خفض أسعار الأدوية في توسيع نطاق توفير العلاج المنقذ للحياة بالمضادات للفيروسات القهقرية.¹

وتقدم المنظمة حالياً العلاج بالمضادات للفيروسات القهقرية إلى نحو 250,000 مريض في 18 بلداً، وتنفذ استراتيجيات توفير العلاج للوصول المبكر إلى المرضى، وتضع المرضى الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشري في خضم رعاية المنظمة. وترتكز المنظمة على نماذج الرعاية المجتمعية التي تفصل بين الاستشارات الطبية من قبل طبيب أو ممرض لإجراء فحص طبي عام (والذي يعد ضرورياً مرة أو مرتين في السنة للمرضى، والذي يتقدم العلاج فيه على النحو الأمثل) وبين استلام إمدادات يومية للمضادات للفيروسات القهقرية (والذي، وفقاً للسياق القائم، يمكن أن يكون مرة في الشهر). وبالإضافة إلى العلاج، تشمل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز عادة الإرشاد الصحي وأنشطة التوعية وتوزيع الواقيات الذكرية واختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشري وخدمات الاستشارة ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، ويشمل هذا الأخير إعطاء العلاج بالمضادات للفيروسات القهقرية إلى الأم خلال فترة الحمل والولادة والرضاعة وبعدها وإلى الطفل بعد الولادة.²

¹ منظمة أطباء بلا حدود، "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز"، تم تصفح الموقع يوم: (2017/02/01).
<<http://www.msf.org/ar>>

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

2- منظمة أوكسفام¹

تؤكد هذه المنظمة أن قواعد التجارة بشكل عام تسيطر عليها البلدان الغنية التي تحدد قواعدها، وأن اتفاقات التجارة والإعانات الزراعية في التجارة العالمية جائرة وتعيق الجهود المبذولة للحد من الفقر، لذا تلتزم أوكسفام بمحاربة ذلك، ومحاولة معالجته عن طريق حملة 'جعل التجارة عادلة' لتحت صناعات القرار والحكومات وتزيد من الضغط عليها لوضع قواعد جديدة للتجارة العادلة، مما يمكنها من إحداث فرق ايجابي في الكفاح ضد الفقر.²

وتبذل أوكسفام قصارى جهدها للتأثير في السياسات العالمية من أجل فقراء العالم، حيث اليوم، لم تعد نشاطات أوكسفام قاصرة على محاربة المجاعات، بل على محاربة أسباب نشوء تلك المجاعات، وعلى إيجاد سبل لتمكين الناس من إعالة أنفسهم بأنفسهم، وتوفير حلول طويلة الأجل للقضاء على الفقر. كما تقوم المنظمة بالعديد من النشاطات في مجالات التعليم والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الإيدز والاحتباس الحراري.

إن ما نستشفه من هذه الأدوار التي تقوم به هذه المنظمات باعتبارها من الفواعل الوظيفية للأمننة، أنها تؤثر على قرارات السياسة العالمية بصفة عامة باسم الأمن، مما يعني أن لهاتين المنظمتين دورا في رسم السياسة العامة الأمنية عالميا بشأن مكافحة ظاهرة الإيدز بارساء آليات الضبط تضبط هذه المخاطر. لأن هاتين المنظمتين، تعتمدان تطبيق الرقابة والضبط على الأمن اللين، أو الأمن غير المباشر، أو الأمن عن بعد، وهذا يتم عبر استخدام آليات الضبط غير المباشرة وغير المرئية: بنوك المعلومات، البيانات المتحصل عليها من الدراسات والبحوث الميدانية، مراقبة حركة المرضى من دون اشعارهم بالرقابة... الخ، وتتوافر هذه المنظمات على موارد مالية وبشرية ومهارات وتقنيات تؤمن هذا النوع من الرقابة والضبط.

¹ منظمة أوكسفام الدولية هي منظمة غير حكومية دولية تعمل في 90 دولة عبر العالم وفق شعار "ضد الظلم والفقر"؛ إذ تأسست عام 1995 من قبل 17 منظمة غير حكومية مستقلة، وكان هدفهم العمل من أجل مزيد من التأثير على الساحة الدولية للحد من الفقر والظلم. واسم 'أوكسفام' يأتي من لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (The Oxford Committee for Famine Relief) التي تأسست في بريطانيا عام 1942. أنظر المرجع:

- فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.125.

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ثانيا: دور المجتمع المدني العالمي أساسي في مواجهة "ظاهرة الايدز"

بدأت الجمعيات أو المنظمات المدنية في الفترة الأخيرة تلعب دورا محوريا في المواجهة، أولا لأن الدولة في العالم المعاصر بدأت تتسحب من أداء بعض المهام الرئيسية التي كانت تقوم بها في الماضي، وثانيا لأن المنظمات المدنية تعتمد على العمل التطوعي من قبل بعض البشر الذين يرغبون في تقديم الدعم بصورة مختلفة للمصابين بمرض الايدز.

وعلى سبيل المثال، مؤسسة غيتس وميليندا غيتس، فهي أكبر مؤسسة خيرية في العالم ينصب تركيزها الأساسي على الصحة العالمية.¹ وتقدم المؤسسة أموالا لأهداف عديدة أهمها المنح الدراسية، وأبحاث معالجة مرض الايدز، ومكافحة الأمراض في العالم الثالث، وغيرها من المسائل المتعلقة بالصحة. وقد نمت "مؤسسة غيتس" خلال السنوات الماضية لتصبح أكبر منظمة خيرية خاصة على مستوى العالم، وهي تتعاون مع جهات مختلفة ومتنوعة في العديد من البلدان حول العالم.²

كما نجد كذلك، "الرابطة المغربية لمكافحة الايدز" والتي أنشئت في عام 1988 من أجل نشر المعلومات والتشجيع على تغيير السلوك، وتقديم الرعاية والدعم للمصابين بفيروس الايدز، وتلتزم الرابطة في انجازها لمهامها، بوجه خاص بحماية حقوق الإنسان، وكرامتهم وبالكفاح ضد التمييز.³

وإلى جانب "الرابطة المغربية لمكافحة الايدز" هناك عديد من المنظمات المدنية في العالم العربي والإسلامي، نذكر منها على سبيل المثال الجمعية المصرية لمكافحة الايدز التي أنشئت في الاسكندرية عام 1992، ومعظم تمويلها من رجال الأعمال المحليين، كما يلعب الاتحاد النسائي السوري دورا نشطا

¹ بدأت فكرة المؤسسة في عام 1993، حين كان بيل غيتس في رحلة سياحية إلى إفريقيا، حيث ذهب مع زوجته ميليندا إلى تانزانيا وزانير وكينيا. لم يسبق أن شهدا الفقر عن قرب. ويقول: "رأينا نساء حافيات في الشوارع وأولادا يعانون سوء التغذية. فهمنا حينها معنى الحياة من دون المظاهر اليومية الاعتيادية: الطرقات، أنظمة الري التي تسمح بالزراعة بغض النظر عن المناخ... الخ. كل هذه الحوادث فتحت عيني على الحقيقة". واختار غيتس الصحة باعتباره أن هناك مجالان يتطوران بسرعة مذهلة: تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الطبية. هذان هما الشبستان اللذان سيكون فيهما العالم مختلفا جدا في العشرين سنة القادمة. وهو يقول "أنا متحمس جدا لهذه التطورات، وفي الواقع مجال الطب يستعمل أدوات تكنولوجيا المعلومات للقيام بعمله. ولذلك، عندما يكون لديك هذه التطورات سوف تتساءل: هل سوف تكون لجميع البشر أم فقط للأغنياء والعالم المتقدم فحسب؟ هل ستتاح للعالم أجمع؟"

ولقد بلغت ثروة بيل غيتس 79.2 مليار دولار، وأسس عام 2000 "مؤسسة" بيل وميليندا غيتس الخيرية، وبحجم إنفاق يصل إلى أربعة مليارات دولار سنويا وأعلن غيتس أنه سيخصص معظم ثروته للمؤسسة الخيرية. ومن بين أهدافها الرئيسية على الصعيد العالمي هي تعزيز الرعاية الصحية والحد من الفقر المدقع. لمزيد من المعلومات أنظر:

- "مؤسسة بيل وميليندا غيتس" حضور لافيت في الاستثمار لاكتشاف القاح وتسليمه وتشجيع ابتكار المنتجات والوافدين الجدد إلى السوق"، (تم تصفح الموقع يوم: (2017/02/9).

http://www.syndicateofhospitals.org.lb/Content/uploads/SyndicateMagazinePdfs/8386_20-23.pdf

² المكان نفسه.

³ محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص. 159.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

في إذكاء الوعي بمسائل فيروس الايدز، وكذلك حركة الكشافة العربية التي اهتمت بموضوع الايدز في عام 1992، إضافة إلى الجمعية الباكستانية للوقاية من الايدز والتي تأسست في عام 1990.¹

وفي مصر كذلك نجد، الشبكة المصرية للجمعيات الأهلية لمكافحة الإيدز تأسست في ديسمبر 2003 وكان الهدف من إنشاء هذه الشبكة تدعيم دور المجتمع المدني لمكافحة الإيدز، تقوية و تدعيم توعية لمكافحة مرض الإيدز، تصميم وتنفيذ برامج للفئات المحفوفة بالخطر، والتشجيع على إنشاء مجموعات دعم لحاملي الفيروس بالجمعيات المختلفة. هذا كله من أجل تحقيق أثر أقوى على المجموعات المستهدفة والمجتمع المدني بدأت الشبكة بـ 19 جمعية مصرية على مستوى محافظات جمهورية مصر العربية والمهتمة عموماً بمكافحة الإيدز وملتزمة بأداء دور فعال تجاه هذه القضية وذلك بالشراكة مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز والجهات الوطنية المختلفة والآن تتكون الشبكة من 24 جمعية أهلية، وبدأت الشبكة أعمالها من ديسمبر 2003 حتى أبريل 2006 حيث كانت جمعية كاريتاس مصر بالإسكندرية تقوم بأعمال السكرتارية. ثم انتقلت من أبريل 2006 حتى 2008 إلى جمعية تنمية البيئة والأسرة-فدا بقنا وذلك بالقيام بأعمال السكرتارية وجمعية كاريتاس مصر-الإسكندرية مسؤولة عن أعمال سكرتارية الشبكة للمرة الثانية حتى عام 2012.²

وتتمثل الأهداف العامة للشبكة في تبنيها للمبادئ ذاتها التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والبرنامج الوطني المصري لمكافحة الإيدز وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:³

- 1) تحقيق تفهم أفضل عن مرض الايدز للجمعيات الأهلية.
- 2) تنمية مفهوم دور مشاركة المجتمع المدني وأهمية التشبيك في مواجهة وباء الايدز.
- 3) وضع الهيكلة الرئيسية "البنية الأساسية" لشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بمكافحة مرض الايدز.

كما يأتي بعد ذلك، جمعية "حياة إيجابية" بتركيا التي أوضحت البيانات التي جمعتها حول الايدز، بالنسبة لعام 2007 أنه تم تشخيص إصابة قرابة حوالي 200 شخص بالفيروس، كما أصيب 250

¹ محمد الجوهري وآخرون، المرجع السابق، ص 159، 160.

² الشبكة المصرية للجمعيات الأهلية لمكافحة الإيدز، (تم تصفح الموقع يوم: 20/02/2017).
<<http://www.ennaa.org/ar/about.php>>

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

آخرون بالفيروس خلال النصف الأول من عام 2008. وذكرت الجمعية في بيان لها "إننا نحن المصابون بفيروس 'اتش أي في' وأقربائنا والنشطاء الذين يكافحون مرض الإيدز ومنظمات المرأة ومنظمات الشباب والأطباء والفنانين وممثلون من القطاع الخاص ومتطوعون والسكان سنخرج إلى الشوارع اليوم للتأكيد على أن فيروس الـ 'اتش أي في' يمثل مشكلة للرجال والنساء والشباب والمعلمين ورجال الشرطة وربات البيوت ورجال الأعمال والبقالين أو باختصار نحن جميعا".¹

أما في أوكرانيا، فدفعت العدد الكبير من مصابي بعدوى فيروس نقص المناعة البشري منظمة خيرية أوكرانية خاصة لمواجهة هذه المشكلة، إذ قامت مؤسسة إيلينا بينشوك لمكافحة الإيدز "انتي إيدز" في شراكة مع مكتب جوجل في أوكرانيا، بإطلاق الخدمة الاجتماعية الجديدة خرائط ضد الإيدز maps.antiids.org في يوم الإيدز العالمي الأول من ديسمبر/كانون الأول 2011. الخدمة الجديدة تساعد مستخدمي الإنترنت الأوكرانيين على العثور على مواقع إجراء الفحوصات بشكل أسرع وأسهل كما تدلهم على مواقع آلات بيع الواقيات الذكرية.²

وهناك أيضا شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من مخاطر استخدام المخدرات "مينارة"، إذ تبذل المزيد من الجهود لإيقاف انتشار هذا الفيروس وانعكاساته السلبية على الإنسان والمجتمع، وذلك بتوفير إمكانية الوصول إلى العلاج لكل المصابين دون استثناء، بالإضافة إلى المساعدة على تغيير السلوكيات للحد من مخاطر الإصابة، وزيادة فرص الحصول على مستلزمات الوقاية. فهي تعمل على دعوة صانعي القرار وأصحاب السلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إتباع سياسة الحد من المخاطر وإدراجها ضمن سياسة البلدان الصحية بشكل ملائم والترفع عن القوانين القمعية.

¹ PUKmedia، "ضحايا مرض الإيدز ينظمون مظاهرة في تركيا"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04).

<><http://www.pukmedia.com/News/02-12-2008/news32.html>

² Global Voices، "أوكرانيا: خريطة انترنت تفاعلية تساعد في محاربة فيروس نقص المناعة البشري"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04).

<><https://ar.globalvoices.org/2012/02/09/18244>

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايدز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بالإضافة لذلك، فقد أطلقت شبكتنا "رانا" و"مينارة" التحالف الإقليمي ضد الايدز، وهو يركز على الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشري، والحد من مخاطر إستعمال المخدرات، وخفض الوصم والتمييز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خلال ورشة عمل نظمتها الشبكة الإقليمية-العربية للعمل على الإيدز "رانا" بالشراكة والتعاون مع شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من مخاطر استخدام المخدرات "مينارة"، وبدعم من الصندوق العربي لحقوق الإنسان، في فندق كومودور - بيروت.

ويضم الائتلاف مجموعة من الشبكات والمبادرات الإقليمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري والحد من مخاطر استخدام المخدرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي: "ميناروزا"، "تحالف - م"، المؤسسة العربية للحريات والمساواة، الإئتلاف العالمي للاستعداد للعلاج بمنطقة مينا، شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمستخدمي المخدرات "مينانبود"، الشبكة العالمية للشباب المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشري ، شبكة مينارة وشبكة رانا. وقد شاركت شبكة مينا للإيدز والقانون "مينال" بصفة مراقب.

ثالثا: وسائل الإعلام وتأثيرها في صياغة وتخطيط سياسة عالمية للتصدي لـ "الايدز"

إن للإعلام في كل مجتمع رسالة شاملة تنحصر تحت ثلاثة عناوين رئيسية هي الإعلام، والأخبار أو الأنباء والتنقيف، والترفيه، وتحت هذه العناوين الثلاثة تندرج كل اهتمامات الإنسان والمجتمع أو الإنسان في المجتمع أو المجتمع باعتباره خلية انسانية متكررة ونامية. ووسائل الإعلام تتمتع بقوة العمل على تنمية الوعي الأمني لأنها تزود الجمهور بالمعلومات والتوضيحات والبيانات حول التهديدات والمخاطر أيا كانت، فيا ترى كيف ساهمت وسائل الإعلام في تزويد الجمهور العالمي حول مخاطر ظاهرة الايدز كتهديد وجودي؟

من خلال النماذج التي سنتطرق لها نجد أن الايدز قد وصل إلى أكثر المستويات خطورة، فاستنادا إلى ما نشرته إحدى الصحف العربية حول سفر 327 فتاة يهودية مصابة بالايدز من إسرائيل إلى مصر والبلاد العربية، حيث تم تكليفهن من قبل المخابرات الإسرائيلية "الموساد"، ودفعهن لمعاشرة

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

عدد من الشباب لنقل المرض إليهم لنشر حالة من الرعب في العالم العربي.¹ في حين ذكرت صحيفة "زمان" التركية في عام 2008 أن أرقام وبيانات وزارة الصحة التركية تشير إلى أن هناك 3170 شخص من حاملي فيروس "اتش أي في" في تركيا.²

أما اهتمام السينما بهذا المرض كان منذ بداية 1986 مثل فيلم "نظرات خاطفة على وداع" لبيل شيروود 1986، ولقد كانت هناك عدة أفلام؛ منها الأفلام الطويلة التي تحكي قصصا في كثير من الأحيان واقعية وتنبثق من المجتمعات، مع كل ما يحيط بالمرض من تبرع بالدم الحامل للفيروس، ورفض المرض برمته في بعض الدول ، حتى في الدول المتقدمة والديمقراطية عاش المرضى داء الايدز ويلات ورفض واشمئزاز الساكنة منهم، وعدم السماح لهم بدخول حدود بعض الدول. أما الأفلام الوثائقية لعبت دورا كبيرا في التعريف بالمرض وبالمرضى وبحالتهم النفسية والاجتماعية وظروف عيشهم وسط المجتمع ووسط عائلاتهم وأقربائهم. إضافة للأفلام التحسيسية التي كان لها هي الأخرى دور فعال في التعريف والتحسيس بالمرض وتمير وسائل الوقاية بعد التعريف بطرق العدوى.³

واللائحة طويلة للأفلام نذكر منها:⁴

1/ سر شندا 2010 le secret de Chanda ، أوليفي شمينز .

2/ بريسيوز 2008 precious ، لي دانيال .

3/ أنا لأننا 2008 I am because We are ، نتان ريسمان .

4/ الجنس الايجابي 2008 sex positive ، داريل وين .

5/ شهود عيان 2007 les témoins ، أندري تيشيني .

6/ فيلادلفيا 1993 philadelphia ، جونتان ديم .

¹ محمد الجوهرى وآخرون، المرجع السابق، ص.146.

² PUKmedia، المرجع السابق.

³ بوشعيب المسعودي، "مرض الايدز والسينما: فيلم 'فيلادلفيا' كنموذج"، صحيفة القدس العربي، قسم المنوعات، المملكة المتحدة: لندن، السنة الثالثة والعشرون، ع.6830 (29/28 ماي 2011)، ص.12.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

هذا الأخير يعتبر كنموذج للمخرج "جونتان ديم"، سيناريو "رون نيسوانير" تم عرضه لمدة 119 دقيقة، وبصفة عامة فالفيلم يعد فيلم الايديز بامتياز فلقد حرك وتكلم عن تابوهات كان مسكوتا عنها ويتكلمون عنها في الخفاء. فالمثلية والايديز طرحا في الفيلم وشرحا تشريحا دقيقا من طرف ممثلين أكفاء: توم هانكس، واشنطن دنزل، أنطونيو تانديراس، جاسون روبراداس وغيرهم. والايديز الموضوع صعب معالج بطريقة واضحة وسلسة بدون وقوع في فخ الكليشيهات، وقد حصل الفيلم على جوائز عدة.¹

بالإضافة إلى ذلك، فقد استطاع مهرجان دبي السينمائي الدولي في دورته السادسة 2009 أن يكون مهرجاناً سينمائياً دولياً رائداً، وحدثاً ثقافياً متميزاً، يمضي في تحقيق رؤيته في تعزيز الحوار بين الثقافات، وغرس روح التسامح في العالم عبر شاشة الفن السابع، من خلال مناقشته لموضوعات تجد اهتماماً إنسانياً مشتركاً وتخلق منظومة متجانسة من العمل الجاد تسهم في مد جسور التواصل بين الشعوب. الاهتمام الإنساني المشترك الذي سعى إليه المهرجان ظهر واضحاً في تبنيه للعام الثالث على التوالي لحملة "سينما ضد الإيدز"، التي أقيمت تحت رعاية سمو الأميرة هيا بنت الحسين وبمشاركة مجموعة من الفنانين في مركز دبي المالي الدولي. وبحضور الرئيسة الفخرية لحملة "سينما ضد الإيدز" الملكة نور الحسين ومشاركة عبد المجيد إسماعيل الفهيم ولويس فيرلا وميلوتين غاتسبي ورئيس مهرجان دبي السينمائي الدولي عبد الحميد جمعة، تم جمع حوالي 1.9 مليون دولار أميركي من التبرعات دعماً لأنشطة مؤسسة أمفار في أبحاث الإيدز والوقاية منه ونشر التوعية بمخاطره في منطقة الخليج. وافتتحت كريستينا ريتشي الأمسية بكلمة شكر ناشدت فيها دعم الضيوف لجهود مؤسسة أمفار، مشيرةً إلى آلاف الأشخاص الذين يموتون يومياً من مرض الإيدز، وأن الأمل الوحيد هو الاستمرار في الأبحاث الطبية.²

من جانبه، أشار رئيس مجلس إدارة "لؤلؤة دبي" عبد المجيد إسماعيل الفهيم، إلى أن مرض الإيدز قضية اجتماعية خطيرة على مستوى العالم أجمع، لافتاً إلى الواجب الأخلاقي للجميع في مكافحة هذا المرض عبر تثقيف المجتمع الدولي وتوفير الدعم الضروري لتعزيز الأبحاث الطبية في هذا المجال. وأقيمت أول حملة عالمية لـ "سينما ضد الإيدز" لصالح أمفار خلال مهرجان كان السينمائي للعام

¹ بوشعيب المسعودي، المرجع السابق، ص. 12.
² فريهان الحسن، "مهرجان دبي السينمائي يناقش قضايا إنسانية ويخلق منظومة متجانسة لمد جسور التواصل بين الشعوب"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04). <http://www.alghad.com/articles/669716>

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

1993 الذي استضافته إليزابيث تابلور، وهي الرئيسة المؤسسة لامفار الدولية. وكانت تابلور من أولى الشخصيات في هوليوود التي بادرت بالتطرق إلى موضوع نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" في بداية الثمانينيات، ومنذ ذلك الحين، تميزت أمفار بنشاطاتها الرامية إلى رفع مستوى التوعية وجمع التبرعات لمحاربة هذا المرض حول العالم.¹

علاوة على ذلك، نجد اهتمام هيئة الإذاعة البريطانية والذي تمثل في قيامها في عام 2003 بإجراء مسح ميداني، على نطاق العالم وشمل 15 بلدا، أظهر أن نصف الذين استطلعت آراؤهم يعتقدون أن حكوماتهم لم تعمل ما يكفي للتعامل مع الاصابات بمرض الايدز والفيروس المسبب له. وقد شمل المسح الذي يهدف إلى التعرف على وجهة نظر الناس بمرض الايدز، بلدانا في جميع قارات العالم، والبلد العربي الوحيد الذي استطلعت الآراء فيه هو لبنان،² وستتعرف على آراء الناس في هذه النتائج في ردة فعل الجمهور.

كما وقد نشرت نتائج لدراسة بجامعة أوكسفورد بحثت معدلات عدوى الايدز في أفريقيا، في مجلة **Proceedings of the National Academy of Sciences** عام 2014، وتوصلت إلى أن الفيروس أصبح أقل عدوى، إذ أن قوته تضعف عندما يأخذ بالتكيف مع جهاز مناعة الشخص المصاب، وبذلك يقل تكاثره، وهو ما يعني أن يكون أمام المصاب بفيروس "إتش.آي.في" وقت أطول قبل تطور حالته إلى مرض الإيدز.³ وذكرت الدراسة التي شملت ألفي امرأة أفريقية، من كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا، أن انخفاض قدرة الفيروس يقلل من قدرته على التسبب بمرض الإيدز. وقال البروفسور "فيليب غولدر" الذي أشرف على الدراسة: إجمالا انخفضت قدرة الفيروس على التسبب بالإيدز بسرعة كبيرة، لكن سيكون من المبالغة القول إن الفيروس فقد كل قوته.⁴

إن أخذ هذه النماذج الإعلامية كانت على سبيل المثال لا الحصر، لأنه لا يسعنا ذكر كل الوسائل وما تقوم به حول مكافحة الايدز، وإنما تم أخذ هذه العينات حسب المعلومات المتوفرة لدينا، لكن

¹ فريهان الحسن، المرجع السابق.

² هيئة الإذاعة البريطانية، "استبيان: الحكومات لا تفعل ما يجب لمواجهة الايدز"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/30).
<http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/newsid_3274000/3274579.stm>

³ عبد الحفيظ يحيى خوجة، "الايدز.. علاج ووقاية مدى الحياة"، الشرق الأوسط، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04).
<<https://aawsat.com/home/article/236356>>

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الأهم من ذلك في توضيح الدور الذي يلعبه الإعلام والذي "يصل إلى حد الاعتماد عليه بشكل أساسي لا غنى عنه في إعادة رسم العلاقات الدولية لأن هناك انتشار لوسائل الإعلام وتأثيرها في المجال الواسع الذي تغطيه وتزايد قدراتها في صناعة الرأي والقرار".¹ لوسائل الإعلام مؤثرة وحسب ما رأيناه أعلاه فإنها "تشارك في الحكم عالميا ومحليا"،² أي أنها تعتبر من الوسائل الفعالة لتنفيذ السياسة العامة للدول بصفة عامة، وصناعة خطاب السياسة العامة الأمنية الذي يعمل على أمنة ظاهرة الايديز ومكافحتها عالميا.

رابعاً: الشركات المتعددة الجنسيات ذات المصلحة في ميدان الصحة العالمية

الشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة في ميدان الصحة العالمية، مثل شركات الصناعة الصيدلانية، أو الشركات العالمية ذات النشاطات المؤثرة مثل شركات الأغذية أو التبغ والمشروبات.³

حيث، تقوم هذه الشركات بشكل روتيني بالضغط لصالح السياسات العامة للحكومة داخل القطاع أو ضدها، إذ قامت جماعات الضغط من قطاع الرعاية الصحية باتفاق 237 مليون دولار سنة 2000 للتأثير على شيوخ ونواب الكونغرس، وكذا الوكالات التنفيذية الفيدرالية الأخرى على المستوى الوطني. كما ذكرت تقارير صادرة عن منظمة الأمريكية، أن الشركات الصيدلانية الكبرى قامت باتفاق 141 مليون دولار، وتجنيب 52 شخصا في سنة 2003 للضغط على النواب والمسؤولين في كل من الكونغرس والبيت الأبيض لتمير مشروع قانون، الذي يخدم أرباح الشركات على حساب دافعي الضرائب على حد قول المنظمة، كما ذكرت تقارير صادرة عن شركات التبغ أنها أنفقت 443 مليون دولار أمريكي لوقف مشروع قانون يضع قيودا ورقابة على التبغ في الولايات المتحدة الأمريكية.⁴

إلا أن ذلك لا ينفى عمل الشركات متعددة الجنسيات في ميدان الصحة ايجابيا لاسيما في إطار مكافحة الايديز، أين قدم اتحاد الصناعات العالمي في عام 2011 هدايا لست شركات لانجازاتها في مجال الصحة العالمية وكان الإطار على بعض الشركات ومن بينها شركة 'كولد فيلد ليمتد' Gold Field-limit-ed نشاطها في الوقاية من الايديز في غانا، وتظهر أيضا انجازات للشركة ذاتها في تقليدها

¹ صابر جارص، الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية من الترغيب والتنويم إلى الصراع والتدمير (القاهرة- مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص.79-81.

² المرجع نفسه، ص.81.

³ محمد الصديق بوحريص، المرجع السابق، ص.61.

⁴ المرجع نفسه، ص.64.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

نسب انتشار الأمراض التي تنتقل جنسيا (الايديز والتهاب الكبد الفيروسي B و C غيرها) بنسبة 90% في عام 2004.¹ والمديح الأبرز شمل 'أنجلو أمريكيان' Anglo American لتجهيزها العلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب أدوية للعمال المصابين في إفريقيا.²

الفرع الثاني: الإجراءات الاستثنائية وأهم تحركات فواعل الأمانة الوظيفية المتخذة كضرورة لحماية الحكومة العالمية "الكيان المرجعي" من التهديدات الصحية للايديز (إرساء آليات الضبط عن طريق التعاون واتفاقات الشراكة)

بناء على ما تم عرضه حول أدوار فواعل الأمانة الوظيفية فإن دورها يفرض عليها التحرك فورا وفرض الحالات الاستعجالية لمواجهة الايديز كظاهرة عالمية وضبط تهديداتها ومخاطرها على المجتمع العالمي، الأمر الذي جعلها تركز سابقا/ ومازال يجعلها تستمر في التركيز على ما يلي:

أولا: الحالات الإستعجالية

- التعاون مع الهيئات الحكومية الدولية الرسمية وغير الرسمية وحتى الخاصة لتوعية الناس بشأن تفشي الايديز.
- الإعداد للندوات والمؤتمرات والحلقات والمعارض من أجل التنقيف الصحي والتحذير من مخاطر الايديز.
- إصدار النشرات الإعلامية حول مرض الايديز ومخاطره.

وعلى أساس ذكر التعاون، يعتبر أساس التعاون الدولي هو تحقيق مصلحة عامة مشتركة، إذ أضحى التشبيك من أجل التعاون سمة شائعة بشكل متزايد في العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية الدولية، وهو من بين المميزات التي تنفرد بها هذه المنظمات ارتباطها بشبكة كثيفة من التفاعلات والعلاقات والتي تدعم نشاطاتها، حيث توفر لها هذه الشبكة تدفقا للمعلومات كفيل برفع مستوى أدائها، ولعل الطبيعة التنظيمية للمنظمات غير الحكومية الدولية مهمة، على اعتبار أن العضوية فيها

¹ جواد الديوان، "تأثير الشركات الخاصة في برنامج الصحة العامة العالمية"، الحوار المتمدن، ع.5733 (2017/12/20)، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/12/28).
² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

مفتوحة لمختلف الفئات وقائمة على أساس التطوع.¹ لما يبين لنا أن التعاون هو عامل من عوامل التطور وبقاء الكيان المرجعي "الحكومة العالمية".

لذلك، بلغ التعاون عن طريق الالتزامات العالمية بتقوية الترابطات والشبكية ذروته في الإعلان السياسي في شأن فيروس الايدز الذي نتج من استعراض دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البسرية/الايديز لعام 2006، والذي شدد أيضا على أهمية الربط بين الخدمات المتعلقة بفيروس الايدز والصحة الجنسية والانجابية. وبعد التزام أعضاء مجموعة الدول الثماني الكبرى ومن ثم رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي في الأمم المتحدة عام 2005، قامت سكرتارية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وشركائه بتعريف مفهوم وإطار عمل لإتاحة فرص الحصول الشامل على الخدمات المتعلقة بمنع انتقال العدوى بفيروس الايدز والعلاج والرعاية لعام 2010.²

ثانيا: الإجراءات الاستثنائية وتحركات فواعل الأمانة الوظيفية (التعاون واتفاقات الشراكة)

هذا بالإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات الاستثنائية والتحركات الأمنية التي تقوم بها فواعل الأمانة الوظيفية كضرورة لحماية الحكومة العالمية "الكيان المرجعي" من التهديدات الصحية للايدز جاء عبر إرساء آليات الضبط لضبط هذه التهديدات المُنجزة عن هذه الظاهرة وذلك عن طريق التعاون المتمثل في:

1- التعاون بين منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية - لاسيما وأن منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة أوكسفام تربطهما علاقات رسمية بمنظمة الصحة العالمية - إلى تطوير السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تتبناها أجهزة منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية والتعاون في البرامج المتفق عليها وضمان تنسيق وتكثيف المصالح المتشابهة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والعالمي حول هذه السياسات، وإلى جانب ذلك تحتفظ منظمة الصحة العالمية باتصالات غير

¹ فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.144.

² سوزان أرمسترونج، "الربط بين الصحة الجنسية والانجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز: مداخل إلى التكامل دراسة حالة من هابتي" (سلسلة نشرات مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الايدز والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2009)، ص.03.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

رسمية مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الدولية في صورة تبادل معلومات أو اجتماعات مشتركة أو تعاون على مستوى المشروعات.¹

وعلى أساس ذلك، انتهجت هذه الفواعل سياسات من أجل مكافحة ظاهرة الايدز لتفعيل ذلك التعاون ما يلي:

أ/ السياسة الاستباقية والوقائية

إن محاولة إيجاد حلول لتلك التهديدات التي تخص ظاهرة الايدز ضمن سياسات جماعية استباقية وقائية وعلاجية، هو ما تعمل في إطاره الهيئات الدولية، وبالرجوع إلى دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترسيخ بعد الأمن الصحي يتمحور على تقويته بالعمل على تقييم سياسات الصحة العامة الموجودة في الدولة وبرامجها من أجل حماية صحة الأفراد-التي هي على المحك بسبب الايدز- في المجتمعات المحلية والفقراء والمستضعفين.² وتتضمن نشاطات السياسة الاستباقية والوقائية لهذه المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الصحة فيما يلي:³

- رقابة تنفيذ وتطبيق التزامات الحكومات الناشئة من الحق في الحياة والمنبتقة عنه؛
- العمليات المشتركة مع الحكومات للتصميم وتطبيق السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة؛
- المساهمة في تعليم المجتمع، ورفع الوعي وتعبئة الرأي العام بالحق في الصحة؛
- العمل كمراقب للحكومات عن طريق توشيح اليقظة في تعريف الخروقات الفعلية والمحتملة للحق في الصحة، وتوثيقها وعرضها، وتدوين الملاحظات الواقعية، ودفعها لتفعيل ميكانيزماتها لتطبيق المعاهدات وفق حاجيات كل مجتمع وأولوياته.

ب/ سياسة احتواء بريدج⁴ تهديدات ظاهرة الايدز

¹ فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.115.

² المرجع نفسه، ص.131.

³ المرجع نفسه، ص.ص.131، 132.

⁴ **بريدج** معناه لعبة ورق يقوم بها أربعة ينقسمون إلى فريقين ويتوزع عليهم مجموع الورق بالتساوي، ويكون لتقدير الرهان فيها وتحقيقه أهمية كبيرة، وتم توظيف هذا المصطلح هنا ليعكس مدى ارتباط قضايا والتي البيئة والصحة بالأمن ارتباطا وثيقا، فانعدام الأمن البيئي والصحي سيعزز رهان التهديدات الوجودية على رهان الأمن لاسيما الأمن العالمي كندفق اللاجئين مثلا بسبب تقاوم مشاكل ظاهري التغيرات مناخية والايديز، وذلك ما يتعلق بشكل مخالف للقوانين أسفر عن سباق مخاطر تهدد استقرار الأمن العالمي بصفة عامة والحكومة العالمية بصفة خاصة قبل السبق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتدارك ذلك.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تخص السياسات العامة الأمنية الصحية لفاعول الأمنة الوظيفية "سلسلة من الإجراءات التي تؤثر خدماتها في نظام الرعاية الصحية" لاحتواء أهم التهديدات الصحية.¹ فهذا الاحتواء عبارة عن مجموعة أنشطة موجهة لادراك المشاكل العامة في محيط ما، وهذا عبر فاعلين سياسيين تكون علاقاتهم مهيكلة مع تطور كل هذه العناصر في الزمن.² وتتمثل أدوات تنفيذ-الفاعول الوظيفية للأمنة- لسياسة احتواء مشاكل ظاهرة الايديز العالمية كظاهرة صحية قبل تفاقمها أكثر فأكثر فيما يلي:

* **الأدوات التشريعية والفنية:** احترام تشريعات القانون الدولي، وفي معظم الأحيان يجب أن تكون جديدة مثل التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي، التأمين الصحي لأن الأدوات التشريعية من عناصر القوة في إدارة المنظومة الصحية التي تردع المجتمع وتعمل على مكافحة ظاهرة الايديز.

كما يوفر الإطار التشريعي/القانوني تشريعا محددًا لإدارة منظومة الصحة، والعمل من طرف هذه الفواعل على تعديل هذا الإطار ولوائحه كلما اقتضى الأمر ذلك. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إهمال النواحي الفنية في ذلك من خلال تحديد اللوائح بمواصفات واشتراطات آمنة تخص كافة أنشطة الصحة العامة والتي تفضي في نهاية الأمر إلى القضاء على ظاهرة الايديز.³

* **الأدوات التنظيمية والمؤسسية:** توفر قرارات الحكومات فيما يتعلق بتنظيم الصحة على المستويين المركزي وبالإدارات الصحية الجهوية، إدارات مختصة في مكافحة العدوى التي تنتقل بسبب هذه الظاهرة.⁴ وتنفيذه من طرف الفواعل الوظيفية للأمنة يكون بالتعاون مع هذه الحكومات للعمل معا من أجل دحض الايديز.

* **الأدوات الاقتصادية:** تعتبر سياسات المنظمات غير الحكومية وحتى الفواعل الوظيفية الأخرى في مجال العناية الصحية ناجحة إذا ترتب عليها زيادة رفاه المجتمع من خلال تحسن الأحوال الصحية أو ازدياد درجة عدالة توزيع الخدمات الصحية، أو ازدياد قناعة المستهلكين بما يُقدَّم لهم، أو انخفاض تكلفة

¹ تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات: إعداد خيارات في سياسات القضايا الصحية والبيئية في العالم العربي" (دبي-الإمارات العربية المتحدة: جامعة حمدان بن محمد الإلكترونية، 2011)، ص.14.

² صلاح محمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص.32.

³ دليل إرشادي 2015، "إدارة نفايات الرعاية الصحية في مصر"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/19).
<<http://www.mohip.gov.eg/DocLib10/dalel.pdf>>

⁴ دليل إرشادي 2015، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الخدمات الصحية.¹ كما يجب على هذه الفواعل القائمة بتنظيم الصحة وإدارتها، تمويل أنشطة التداول الآمن لصحة الأفراد وبخاصة وسائل المعالجة، توفير لائحة مالية تحدد اشتراكات الفواعل الأخرى في توفير الرعاية الصحية... الخ حتى يتسنى لهم التنسيق فيما بينهم بما يخص مكافحة الايدز وعدواه.²

2- نموذج شركات الصحة العامة-الخاصة العالمية

من الميزات الموجودة في عالم يتجه نحو الحوكمة كما يمثل ميل الفواعل من مختلف القطاعات والمستويات للعمل بشكل جماعي كتجمعات سياسية وشبكات سياسية. وواحدة من الأشكال الأكثر وضوحا من الجهود التعاونية في قطاع الصحة هو تعدد الشركات بين القطاعين العام والخاص التي تم طرحها منذ منتصف 1990. في حين تم تسمية الشراكة العامة-الخاصة على مجموعة واسعة من الجهود التعاونية، الأكثر جلبا للفواعل المختلفة من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني الذين لهم هدف الاتفاق على غايات مشتركة تلتزم بها منظماتهم (التي يبلغ عددها في بعض الأحيان المئات كما هو الحال مع الشراكة العالمية لدحر السل) بالعمل معا لتحقيق هذه الأهداف.³

ثم إن بعض هذه الشركات تطور هويات شرعية مستقلة، مثل منظمة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، حيث يتم تسكينها في المنظمات متعددة الأطراف أو غير الحكومية القائمة، كمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. لأنه في سياق عملها هذا، جسدت العديد من الشركات بين القطاعين العام والخاص، أين قامت بتطوير السياسات والمعايير والمثل التي قد سبق وأن وضعت من قبل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وأنشطة تسعى لوضع جداول الأعمال وتؤثر على إعطاء الأولوية لقضايا الصحة، وتشارك في صياغة السياسات أو تنفيذها من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية.⁴

¹ علي عبد القادر علي، "اقتصاديات الصحة"، مجلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، ع.22 (أكتوبر 2003)، ص.08.

² دليل إرشادي 2015، المرجع السابق.

³ Kent Buse, Nicolas Mays & Gill Walt, **Making Health Policy**, First published (Copyright © London School of Hygiene & Tropical Medicine, Open University Press, 2005), p.151.

⁴ Kent Buse, Nicolas Mays & Gill Walt., pp.151, 152.

3- الآليات التمويلية لمكافحة الايدز

بالإضافة إلى هذه السياسات اعتمدت الفواعل الوظيفية أثناء أمنة الايدز على مجموعة من الآليات التمويلية لتقديم تمويل الرعاية الصحية الأولية والتصدي للايدز وغيره من الأمراض المعدية، لأن التطور لا يزال جديدا نسبيا في مجال التعاون الصحي العالمي. فالصناديق الرئيسية تتشد غايات محددة بشكل ضيق، بخلاف الولايتين الواسعتين لمنظمة الصحة العالمية (بلوغ أعلى مستوى من الصحة لجميع الناس)، والبنك الدولي (تخفيف حدة الفقر وتحسن نوعية الحياة). وتتمثل ولاية الصندوق العالمي كآلية تمويلية أولى في جذب وصرف الموارد للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، والسل والملاريا؛ أما ولاية التحالف العالمي للقاحات والتحصين كآلية تمويلية ثانية فهي انقاذ أرواح الأطفال وحماية الصحة بشكل أوسع بزيادة إتاحة التخصينات للأطفال في البلدان الفقيرة.¹

ويدعي النقاد أن هذه الموارد الصحية العالمية الجديدة تذهب لتهدئة شواغل المانحين وأنه من الأفضل توزيعها من خلال هيئة متعددة الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية. ولكن يبدو من غير المرجح أن هذه الموارد، التي تمثل زيادة صافية في تمويل الصحة على الصعيد العالمي، ستتاح على أي نحو آخر لخدمة ولاية منظمة الصحة العالمية الأوسع.²

وبالتالي، هذه الفواعل الوظيفية للأمننة تعتبر كشركاء للفواعل المؤممنة- منظومة هيئة الأمم المتحدة- في إطار غير رسمي للحكومة العالمية، إذ نجد على سبيل المثال لا الحصر الشبكة المصرية للجمعيات الأهلية لمكافحة الايدز تعمل بشكل متواصل وبصلة وثيقة مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز- بوزارة الصحة والسكان وذلك للتأكد من دعم التشبيك مع استراتيجية الحكومة حول فيروس نقص المناعة البشري بهدف التأكد من الأنشطة التكميلية. كما أنه تم تدعيم وتأييد البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في بدء عمل الشبكة. وتم دعم تكوين الشبكة من هيئات الأمم المتحدة مثل (برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وتولت هذه الجهات الرعاية اللازمة وعمل التيسيرات لدفع وتشجيع الشبكة في مراحلها الأولى. وقد شاركت جهات دولية أخرى وهيئات قومية

¹ ديفي سريدهار و شيلسي كلينتون، "الإشراف على الصحة العالمية"، التمويل والتنمية، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية- قيلوب، 51.ع (ديسمبر 2014)، ص. 28.

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

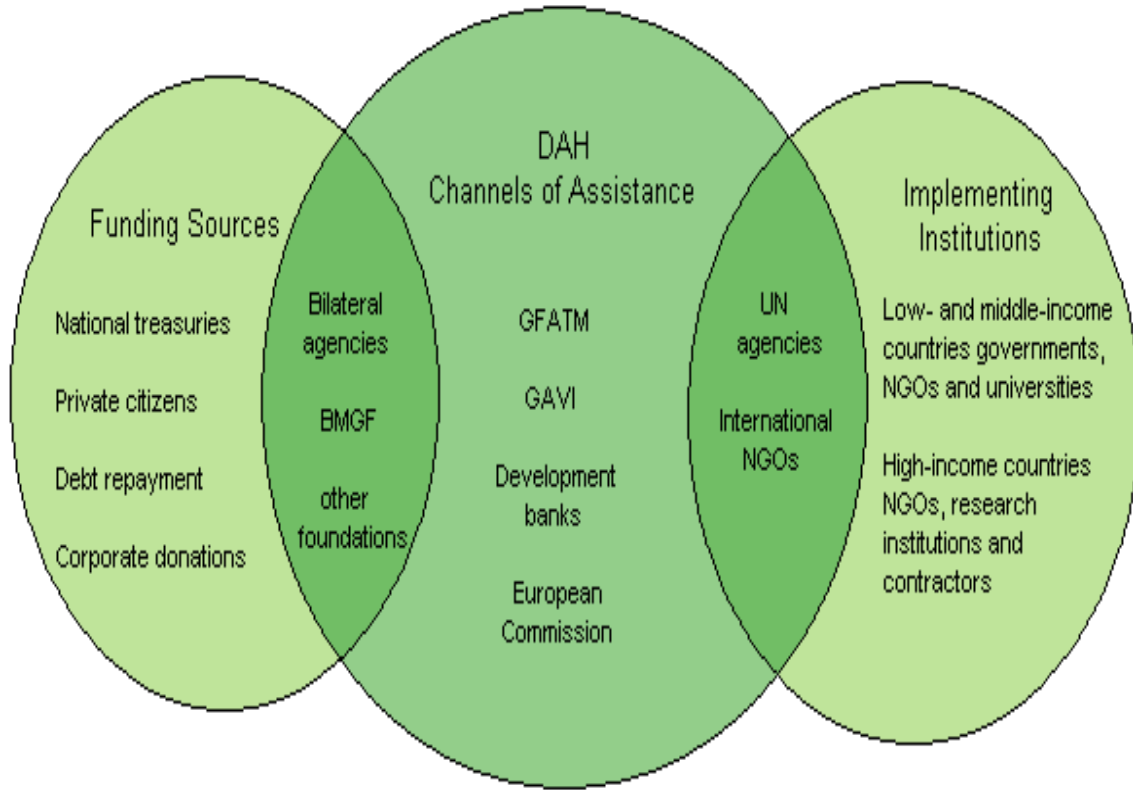
بدور أساسي وجوهري في خلق الشبكة منها مركز التنمية و النشاطات السكانية (سيدبا) وكاريتاس مصر - الإسكندرية.¹ بالإضافة إلى ذلك، فمؤسسة غيتس وفرت الدافع الأولي للتحالف العالمي للقاحات والتحصين بتعهدا بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي.²

إن ما يمكن أن نستشفه من هذه الأمثلة والطرح السابق، أن تعدد الأدوار وتباينها للفواعل الوظيفية في مجال الصحة، مرتبطة ببعضها ارتباطا وظيفيا وذات أهداف مشتركة بالرغم من التباين والتخصص الموجود بين أدوارها إلا أن ذلك شرط ضروري لإحداث التوافق في نظام الحوكمة العالمية، لأن ديمومة واستمرارية هذه الأخيرة يعتمد إلى حد كبير على الأداء المناسب والمنظم لأدوار الفواعل الوظيفية وما تلعبه في تحديد الاجراءات الاستثنائية والسياسات الأمنية المُكَافِحَة لظاهرة الايدز وتهديداتها. وهذا التداخل يتضح كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (10): الأدوار المتداخلة لفواعل الأمانة الوظيفية في مجال الصحة العالمية

¹ الشبكة المصرية للجمعيات الأهلية لمكافحة الايدز، المرجع السابق.

² ديفي سردهار و شيلسي كلينتون، المرجع السابق، ص.28.



المصدر:

Nora Y.Ng and Jennifer Prah Ruger, "Global Health Governance at a Crossroads", **Global Health Governance**, Volume IV, No.2 (spring 2011), p.99.

خلاصة القول، هي أن ما يميز أمنة الايدز كقضية صحية أمنية عالمية في ظل الحوكمة العالمية هو أن هذه الأخيرة بمثابة فضاء عام وَقَرَّ القدر الكافي من الشراكة والتعاون، التشاور والحوار لفواعلها سواء الرسمية أو غير الرسمية للقيام بالتأثير على الجمهور بتوفير له المعلومات اللازمة والكافية للانخراط في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي لحماية هذا الكيان المرجعي. وذلك كما يوضحه التمثيل البياني التالي:

الرسم البياني (05): مستويات تأثير فواعل الأمنة الوظيفية للحكومة العالمية على الجمهور وانخراطه

معها

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية

الخط الأساسي لمشاركة الفواعل الوظيفية مع الجمهور



المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على المرجع التالي

البنك الدولي، "التعاون والمشاركة بين البنك الدولي والمجتمع المدني، استعراض السنوات المالية 2010-2012"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/03).

<http://siteresources.worldbank.org/CSO/Resources/ExcSumm-ARABIC.pdf>

المطلب الرابع: نتائج أمنة فواعل الحوكمة العالمية لظاهرة الايديز على الجمهور العالمي وعليها

الفرع الأول: نتائج أمنة فواعل الحوكمة العالمية لظاهرة الايديز على الجمهور العالمي

بعد أمنة فواعل الحوكمة العالمية بشقيها لظاهرة الايديز ونشرها الذعر لدى الجمهور العالمي الذي سيطالها باستئصال هذا التهديد، نتساءل: هل منحتهم-بطبيعة الحال الفواعل-المزيد من السلطة والنفوذ للقيام بذلك؟

إن نظرية الأمنة ترى في الجمهور عنصرا رئيسيا في عملية صناعة الخطاب، وفي البرهنة والاستدلال محاجة خطابية، لأنها تهدف في الأخير إلى طرح أدلة وحجج بهدف إقناع الجمهور العالمي-والذي يطلق عليه بطبيعة الحال مجتمع الخطاب- حيث أن النظرة إلى حقيقة الشيء الذي تم إضفاء الطابع الأمني عليه أضحت كامنة في التصور المشترك بين الفاعل المؤمن للقضية والجمهور، وهو الذي ينبني-من ثم- عليه ما يمكن قبوله من جانبهم كحقيقة أو رفضه، وهكذا فإن خطاب الأمنة في الأساس يتم بناؤه بصورة تناسب جمهور ما.¹ لأنه كما أوضح "كاباليرو أنطوني" Caballero-Anthony و"إيمرز" Emmers أن الخطاب يلقي الضوء على تصورنا للواقع ويؤثر تأثيرا مباشرا على سلوك الإنسان ونتائجه، تماما مثلما تحدث البروفيسور "كرافت" Kraft عن كيفية إقناع جمهور محدد وهذه مسألة أمنية، حيث وضح ذلك عن طريق الآثار المترتبة على الاستجابة النفسية لهم بهدف إعطاء الأولوية لتعبئة المزيد من الموارد.²

هذا كله، وتزامنا مع عصرنة المجتمعات تزايدت رغبة الناس في "أن تكون لهم كلمتهم" في "القرارات الهامة التي تؤثر على معيشتهم"، والتي تشمل قضايا من قبيل تخصيص الموارد وتنظيم وتقنين الرعاية، وبعبارة أخرى فإن الاستجابة المثلى لتطلعات الناس إلى أن تكون لهم كلمة أكبر في مسائل السياسات الصحية إذا كانت هناك أدلة على وجود نظام فعال ومنظم للضوابط والتوازنات يشمل كل

¹ محمد يوسف السماسيري، نظرية الخطاب (الفكر الإسلامي): قراءة علمية تأسيسية (بيروت-لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص.210.

² Nassef M.adiong, op cit., p.08.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

أصحاب المصلحة المعنيين، لكن يضمن عدم تحويل برنامج السياسات لصالح جماعات لها مصالح خاصة.¹

ولقد أجريت دراسات عديدة حول الصحة كالموقف العام في إفريقيا من مرض الايدز، وقد كشفت هذه الدراسات عن صعوبة نجاح برامج مكافحة الايدز في ظل سيادة مواقف واتجاهات شعبية معينة تتصور أن الحفاظ على ممارسات اجتماعية ومفاهيم ثقافية تقليدية تُبَتُّ خَطُوطُهَا وَخَطَرُهَا، هو أمر ضروري للوقوف بوجه الهيمنة الغربية. فمثلا في دراسة أجرتها "إدلين أنوغوم" (قسم علم الاجتماع بجامعة نسوكا في نيجيريا) لاستطلاع تصور طلاب الجامعة لهذا الغرض، أجاب 70% من الطلاب المبحوثين بأن الايدز هو من اختراع الدول الغربية لتثبيت الشعوب الإفريقية في مكانها" والسيطرة عليها. ولا يمكن عزل هذا الاتجاه بالطبع عن الخبرة المريرة التي قاستها هذه الشعوب مع الاستعمار الذي حرص على نَسْبِ كل مصيبة إلى السود. وأجاب حوالي 69% من الطلاب بأن حالات الوفاة من المرض هي أمر طبيعي. وحينما سوءت هذه الشريحة الأخيرة عن سبب الوفاة في رأيهم أجاب 38% منهم بأن الموت قضاء مقدر، ورأى الباقيون أن الموت أمر يمكن أن يقع لأي إنسان أو أن الوفاة تتم لأسباب طبيعية.²

وجدير بالذكر، أن مثل هذه الآراء عند شريحة مثقفة تكاد تتماثل مع إجابات صدرت عن فئات أخرى أقل ثقافة مثل النساء القرويات في الكونغو، الأمر الذي يبين بمنتهى الوضوح أن البحوث الطبية لن تكفي وحدها لمواجهة هذا الوباء، ولا بد لها أن تتضافر مع الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، لأن هذا الجهد المتكامل هو شرط أساسي لإحراز نجاح أولى في هذا الصدد.³

في حين كانت نتائج الاستطلاع الذي أشرنا له سابقا والذي قامت به هيئة الإذاعة البريطانية حول اهتمام الشعوب بظاهرة الايدز ورأيهم بحكوماتهم بمكافحتها أن:⁴

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، التقرير الخاص بالصحة في العالم 2008، ص. 31.
² مصطفى مجدي الجمال، "معركة البحوث الاجتماعية في القضاء على الايدز"، في، الحوار المتمدن، ع. 3499 (2011/9/27)، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/04).
³ المكان نفسه.
⁴ هيئة الإذاعة البريطانية، المرجع السابق.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

- بنجلاديش الدولة الوحيدة التي حصلت فيها الحكومة على قدر من ثقة المواطنين في التعامل مع الايديز، فقد أجاب 78% من المُسْتَنْطَلَعَةِ آراؤهم بنعم على سؤال بهذا الخصوص.
- لكن 27% فقط من اللبنانيين المشاركين يعتقدون أن حكومتهم تعمل ما يكفي في مواجهة المرض، كما أبدى المشاركون إشغالا أكبر بأولويات أخرى، وفي مقدمتها الأمن المالي.
- وكذلك الأمر في جنوب أفريقيا، الأكثر تضررا من المرض، حيث أفاد 28% فقط من عينة البحث باقتناعهم أن الحكومة تبذل جهدا كافيا.
- وأشار البحث الميداني الذي أجرته بي بي سي إلى أن مرض الايديز قد أصبح الهاجس الرئيسي الذي يشغل بال الناس في ثلاث دول فقط، هي **تنزانيا ونيجيريا والهند**، أكثر من المال والجريمة والارهاب أو المشاكل الصحية الأخرى.
- وقد اعتمد مستوى انشغال العامة بالمرض على مكان اقامتهم، فقد كان انشغال الناس في **بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية** أكبر.
- أما أقل ثلاثة شعوب اهتماما بمرض الايديز، فقد كانت من الشعوب التي حذرت منظمة الأمم المتحدة للايديز من ارتفاع مخاطر تفشي العدوى فيها، وهي **أوكرانيا وروسيا والصين**.
- من خلال الاستبيان أعلاه يتبين لنا في قضية الايديز، أن "هناك جماهير متعددة على مستويات متعددة، فغموض الجمهور وصعوبة تحديد قبوله لقضية الايديز في حد ذاتها من جهة، وبنقطة الحكومات وتحركاتها الأمنية للقضاء عليه من جهة أخرى، هي جزء من السبب في أن هذا البحث لا يتعلق بالمكون الأول 'الجمهور' من الأمنة، بل يتعلق بالتحرك الأمني"،¹ فالأمننة حسب مدرسة كوبنهاجن لا تتجح إلا إذا تم إتخاذ خطوة التحرك الأمني بنجاح من الحكومات حتى يتم قبول الجمهور بعرض القضية باعتبارها تهديدا وجوديا.²

¹ Kylie Bergfalk, "A Question of Security? Inuit Tapiritüt Kanatami and Securitization in the Canadian Arctic" (working papers on Arctic Security NO.3, September 2012), (Retrieved on: 09/03/2016).

<http://www.arcticforum.org/wp-content/uploads/2015/01/A-Question-of-Security-Inuit-Tapiriit-Kanatami-and-Securitization-in-the-Canadian-Arctic.pdf>

² Ibidem.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بالإضافة إلى ذلك، فقد نظم في 2008/12/1 أشخاص حاملون لفيروس "انتش أي في" المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز" بالتعاون مع الناشطين في مجال مكافحة الإيدز في تركيا مظاهرة في اسطنبول وذلك بمناسبة اليوم العالمي للإيدز.¹

الفرع الثاني: نتائج أمنة ظاهرة الايدز على الفواعل-الدولانية وغير الدولانية- كفواعل أمنية للحكومة العالمية

لقد انعكست نتائج أمنة ظاهرة الايدز على الفواعل الدولانية وغير الدولانية كفواعل أمنية للحكومة العالمية في عدة نقاط منها:

أولاً- جانب التدويل واكتساب الشرعية

يتمثل جانب التدويل في أولهما "الاخفاق في تدويل برامج الصحة العامة"، وثانيهما "التدهور المُنبئ بالخطر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية خاصة في العالم النامي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير فرص خصبة لظهور مايكروبات مسببة لمرض الايدز. والقيود المفروضة على العمل السياسي بسبب عولمة الأسواق؛ والاخفاقات التاريخية في عملية التدويل السابقة، والصعوبة الدائمة في جعل الدول توافق على التعاون الفاعل.²

علاوة على ذلك، فالفواعل غير الدولانية لاسيما المنظمات غير الحكومية الدولية لا يمكنها اكتساب الشرعية من إرادة الناس لذلك، فقد أوجدت لنفسها مصدرا عالميا لشرعية أعمالها يتمثل في النهوض بالقيم الإنسانية، كالدفاع عن الحقوق الصحية مثلا وهذا ما أنشأ لها مصدرا معياريا للشرعية، غير أن ذلك لم يشكل أرضية كافية لشرعية المنظمات غير الحكومية الدولية لذلك لجأت إلى الطابع المؤسسي والتنظيم لاظهار كيف تكافح هذه المنظمات من أجل هذه القواعد.³ إلا أنها من جهة أخرى، في نظر الرأي العام

¹ PUKmedia، المرجع السابق.

² صلاح سعود الرقاد، المرجع السابق، ص.498.

³ فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.166.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

والقاعدة الشعبية التي تستهدفها من خلال نشاطاتها، واعتمادها على مبادئ أخلاقية تعتبر كقيمة التضامن.¹

ثانيا- الجانب التقني: هيمنة الدول المتقدمة والقطاع الخاص على تمويل مجال الصحة العالمي

بالإضافة إلى ذلك، فهذه المنظمات تتأثر بعدم وجود دخل ثابت لها وغير مؤكد من حيث مصالح الجهة المانحة، ويلاحظ أن العديد من هذه المنظمات تعتمد في تمويل أنشطتها وبرامجها على تبرعات خاصة ومصادر ذاتية التمويل، كالهبات، المساعدات وغيرها، حيث يتفاوت حجم التمويلات التي تحصل عليها من فترة لأخرى مما يؤثر بشكل مباشر على عملها لاسيما تلك العاملة في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية كمنظمة أطباء بلا حدود.² فهذه الأخيرة تأتي نسبة 90% من مجموع تبرعات هذه المنظمة من مصادر خاصة وليس الحكومات، وفي كل عام تصدر المنظمة تقاريراً مالية فضلاً عن تقارير مفصلة حول أنشطتها، بما في ذلك الحسابات التي تتم مراجعتها والتصديق عليها. وتوسعي مثلاً منظمة أطباء بلا حدود إلى الانفاق قدر الإمكان في عملياتها وترشيد النفقات الأخرى مثل جمع التبرعات والإدارة، وخلال عام 2008، تم انفاق نسبة 81% من مجموع النفقات الدولية على مشاريع الإغاثة استفادت به المنظمة.³

كذلك، فيما يخص عمل الشراكات كشكل من أشكال تنظيم الصحة، فيرى "بيوز" و"والت" أن انتشارها وتوسعها سوف يزيد من تشظي التعاون الدولي في مجال الصحة، ويحمل خطر تقويض جهود الأمم المتحدة وأهدافها الرامية لتحقيق التعاون والانصاف بين الأمم والدول. ففي مجال مكافحة الايدز والسبل مثلاً هنالك تداخل لأنشطة العديد من الشراكات فيما بينها، وهذا فضلاً عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية ذات الاختصاص، وهو ما يخلق التكرار وصعوبة التنسيق في البرامج العالمية الصحية القطاعية، إضافة إلى التنافس على الموارد المالية الشحيحة أصلاً.⁴

¹ فاطمة الزهراء صاهد، المرجع السابق، ص.166.

² المرجع نفسه، ص.171.

³ المرجع نفسه، ص.172.

⁴ محمد الصديق بوحريص، المرجع السابق، ص.86.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

من جهة أخرى، توجه انتقادات هامة تتعلق بخدمة القطاع الخاص على حساب الأبعاد الأخلاقية والمعيارية التي يفترض أن تخدمها، وذلك من خلال العمل كإطار للعلاقات العامة، ومَنقُذ لتوسيع السوق، تفضيل المقاربة التقنية والبرامج العمودية، كما أن الشركات تفلت من المحاسبة نتيجة نقص إجراءات المساءلة.¹ مثلا تداخلات الصحة العالمية تقوض أعمال شركات الأدوية عند بيعها لماركات معروفة بأسعار أقل، وربما حاولت نوفارتز إضعاف قانون واضح في الهند حول الصحة بجعل المساعدات من مجموعة Medecins San Frontières لا تصل للفقراء. وفي عام 1988، رفعت 39 شركة أدوية دعوى قضائية على حكومة جنوب افريقيا لتطبيقها قانونا يسهل على الفقراء المصابين بالايديز الحصول على الأدوية.²

ثالثا- تعقد عملية المشاركة والتفاوض

تعتبر النظم الصحية معقدة للغاية: إذ يتربط فيها نطاقا الدولة والمجتمع المدني، مع تغير الحدود التي بينهما باستمرار. وتؤدي المهن دورا كبيرا في كيفية تصريف الشؤون في مجال الصحة، في حين أن الحركات الاجتماعية والمؤسسات شبه الحكومية المستقلة أصبحت عناصر فاعلة سياسة معقدة وذات نفوذ. فالمرضى وممثلوا المهن والمصالح التجارية والفئات الأخرى ينظمون أنفسهم بغية تحسين مواقفهم التفاوضية وحماية مصالحهم، كما أنه لا يوجد تجانس؛ فالأفراد والبرامج يتنافسون على النفوذ والموارد، مما يزيد تعقد عملية الترويج للتغيير.³ إذن يجب أن تحل الوساطة الفعالة في مجال الصحة محل نماذج الإدارة المبسطة جدا التي كانت تُقَدُّ في الماضي، وأن تتبنى هذه الوساطة آليات جديدة لإقامة حوار سياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحديد التوجهات الاستراتيجية لتنفيذ إصلاحات الرعاية الصحية الأولية.⁴

فبدون حوار السياسات التشاركي والمنظم تكون خيارات السياسات عرضة لهيمنة جماعات المصالح، أو تغير السياسة، أو تقلبات الجهات المانحة. وبدون توافق الآراء على الصعيد الاجتماعي،

¹ محمد الصديق بوحريص، المرجع السابق، ص 86، 87.

² جواد الديوان، المرجع السابق.

³ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، 94.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تزداد أيضا صعوبة المشاركة بفعالية مع أصحاب المصلحة الذين تختلف مصالحهم عن الخيارات التي اعتمدها إصلاحات الصحة، بما في ذلك القطاعات الأخرى التي تتنافس على موارد المجتمع.¹

رابعا- تدخل الدول والشركات الصيدلانية العالمية وإحتكار تجارة الأدوية باسم المساعدات الصحية والإغاثة الإنسانية

تواجه البلدان المتطورة مشاكل الاستهلاك الزائد والإفراط في تناول الأدوية، بينما لا تتوفر الأدوية الأساسية في البلدان النامية وهي غالباً ما تكون مرتفعة الثمن ومشكوكاً في جودتها. هذه النفقات التي تتراوح بين 20 و40% من ميزانيتها المتواضعة المخصصة للصحة تدفع لاستيراد الأدوية. وعدة بلدان لا تملك أدوية كافية، وتلك المتوفرة في الصيدليات الخاصة ليست في متناول أيدي غالبية الناس. وبالتالي، نرى التفاوت في ما يتعلق بالدواء حيث أن نصيب الأدوية من النفقات الكلية المخصصة للصحة تتراوح بين 30 و50% بالنسبة للقادرين على شرائها، وتصل الفاتورة الصيدلانية العالمية إلى 105 مليار دولار مقابل 15 مليار للبلدان الفقيرة التي يبلغ عدد سكانها 3/4 من سكان العالم. والذي يسيطر على هذا السوق الضخم هي بلدان الشمال التي تنتج 89% من الأدوية في العالم وهي التي لا تتجاوز نسبة عدد سكانها الـ 20% من سكان العالم، فهذه البلدان تتناول أكثر من نصف المنتجات الصيدلانية.²

والاستهلاك في العالم يعكس بُنى الإنتاج؛ فالفرنسيون يستهلكون ما ثمنه 1000 إلى 2000 فرنكاً في السنة، بينما في باكستان لا تتجاوز حصة الفرد ما قيمته 4 دولارات أي ما يعادل 20 فرنكاً في السنة، وفي الهند 5.5 ف.ف، وفي مالي 5 ف.ف. فالبلدان النامية ترتبط تموينياً بالبلدان المتطورة. ففي أفريقيا السوداء أكثر من 90% من المنتجات هي مستوردة، وفي أمريكا اللاتينية وآسيا تختلف الحالة لأن 80% من الاستهلاك يأتي من المشروعات القائمة في تلك البلدان، وغالباً ما يكون لها شركات متعددة الجنسيات تقوم بالتصنيع انطلاقاً من مواد تستوردها من البلدان الأصلية لتلك الشركات المتعددة الجنسيات.³

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، 94.

² سليمان دغوي، قاسم المقداد، المرجع السابق، ص. 341.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

إذا، هذا يمكن تسميته بمنطق الربح التجاري على حساب الصحة!. الآلية الاقتصادية الناجمة عن حالات التنافس والاحتكار ما يجعل من الأدوية سلعة كأية سلعة أخرى وليس هناك ضمان صحي من شأنه أن يجعلها مجانية للمشتريين، على الرغم من التكلفة العالمية فإن هذه المنظومة تلائم الشركات المتعددة الجنسيات بشكل أفضل.

لذلك نجد الدول الشمال-الغنية تعمل على مساعدة الدول الفقيرة تحت غطاء المساعدات الصحية والإغاثة الصحية في حالة الكوارث الطبيعية والأزمات الصحية أثناء الحروب، لكن ذلك يُظهر جانباً امبريقياً آخر يعمل على إنشاء وحدات إنتاجية على أراضي هذه الدول وأدوية ليست بأسعار مقبولة، والنتيجة هي أن الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات لا تهتم إلا بالربح.

وبالنتيجة، حل هذه التهديدات الصحية بصفة عامة ومخاطر الايدز بصفة خاصة، لا يكون بإضفاء الطابع الأمني عليها لأنها في حد ذاتها أمنية تتعلق بأمن الفرد/الإنسان، ما يجعلنا نلجأ إلى الاصرار على تبني سياسات تشاركية بين القطاع العام والخاص وهيئات المجتمع المدني على أي مستوى بدءاً بالمستوى المحلي وصولاً إلى المستوى العالمي، وهذا يتم بدوره بالفعل الجماعي collective action والفعل التعاوني cooperative active، مع مراعاة جانب المكاسب النسبية وجانب اللعبة اللغوية لا المكاسب المطلقة واللعبة الصفيرية.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المبحث الثالث: العلاقة الارتباطية بين أمنة البيئة وأمنة الصحة: نحو حوكمة عالمية أكثر تأكيداً

على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمّنة

إن السؤال الذي يمكن أن نطرحه هنا هو: لماذا أمنة ظاهرة أو قضية ما؟ الإجابة هي؛ لأنها تحدد الدوافع والمحفزات التي تشجع الفواعل المؤمّنة على التعبير عن مسألة أمنية توصف بأنها تتطوي على قرارات سياسية مما يؤكد الحاجة الملحة/والعاجلة للقضية، ويؤدي إلى تعبئة الدعم السياسي ونشر الموارد.¹ ولأمنة قضية ما فوائد ملموسة تتمثل في ما يلي:²

- تحسين التنسيق البيروقراطي.
- تعبئة الدعم الشعبي للسياسات في مجالات متعددة من خلال تسميتها بقضايا الأمن.
- وتخصيص مزيد من الموارد مثل موارد الميزانية، و
- إضفاء الشرعية على القوات العسكرية وقوات الأمن وتمكينها.

وأمنة قضيتي التغيرات المناخية بالنسبة للبيئة والايديز بالنسبة للصحة حسب الكلام أعلاه، وما تم طرحه سابقاً يعني أنهما ترتبطان بالأمن "أحد القيم الأساسية في العلاقات الإنسانية وموضوع جوهري في النظرية السياسية الدولية والعالمية، حيث يرى "توماس هوبز" الذي يعتبر رائد المنظرين السياسيين في المدرسة الواقعية القديمة لموضوع الأمن أنه ليس ثمة أي مجال للصناعة... للفنون، للآداب، للمجتمع في غياب الأمن... ولعل الأسوأ من ذلك هو الخوف المستمر، وخطر الموت العنيف، مع بقاء حياة الإنسان معزولة، فقيرة، بشعة، فظيعة وقصيرة".³ وبنظر "هوبز" والكثير من البشر حالياً، أن الأمن هو الأكثر أساسية بين جميع القيم الإنسانية، إنه الأساس المتين الذي نعتمده لبناء صروح حياتنا الفردية والجماعية.⁴ الأمر الذي يؤكد العمل باستمرارية من أجل تحقيق الأمن للأجيال الحالية واللاحقة ومحاولة حل هذه القضايا التي تمت أمننتها بنوع من الترابط والتكاتف العالمي.

¹ Nassef M. adiong, op cit., p.09.

² Ibidem.

³ سعود الشرفات، "العلاقات المتبادلة بين العولمة والإرهاب: معضلة الأمن الحرة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/15).
<<http://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%>>

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية، أين سيُخصَّصُ المطلب الأول لتعميم تطبيق نظرية الأمنة ومأسستها عبر الحل المشترك للقضايا الأمنية البيئية والصحية العالمية، ثم يليه المطلب الثاني الذي يتناول استمرار مأسسة الأمنة لقضايا "حالي البيئة والصحة" والاجرائيات الشبكية لحماية "الحوكمة العالمية"، ثم يأتي المطلب الثالث والذي سيتم التركيز فيه على خيارات عمل فواعل الحوكمة العالمية من أجل التوصل لأمنة كلية بشأن قضايا "حالي البيئة والصحة"، والمطلب الرابع كنهاية لهذا المبحث بالتطرق لحوكمة عالمية أكثر تأكيداً على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمَّنة، وذلك بالاستدلال بالتنمية المستدامة ودبلوماسية الأمن "البيئي والصحي" العالمية.

المطلب الأول تعميم تطبيق نظرية الأمنة ومأسستها عبر الحل المشترك للقضايا الأمنية البيئية

والصحية العالمية

بناء على ما تم قوله آنفا، جاءت الأمنة كسبيل للتخلص من ذلك القصور الذي تعاني منه منظورات الأمن الأخرى، ومن بين النقاط الأكثر إثارة في نظرية الأمنة اتخاذ تدابير استعجالية للتصدي للتهديدات الوجودية ورهانها ما يُشْرَعُنْ النزعة الأمنية التي تتخذها فواعل الحكمة العالمية عبر الاستدلال بخطاب يتسم بالشعور بالخوف واللا أمن تحاول من خلاله هذه الفواعل اقناع الجمهور بأن هناك تهديد يمس ببقاء البيئة والصحة؛ لأنه بعد القصور الذي حَيَّمَ على السياسات العامة الأمنية الوطنية حول احتواء التهديدات الأمنية الوجودية-البيئية والصحية- تم نقلها من الفضاء العام المقتصر على السياسات العمومية الوطنية إلى الفضاء العام المتميز بتفاعلات السياسات العامة الأمنية العالمية ضمن كيان الحكمة العالمية المرجعي.

وبالتالي، فتعميم تطبيق نظرية الأمنة يعتمد على مدى مسايرة الخطاب الأمني لمسارات القضايا البيئية والصحية، ففوة تَلَفُّهِ للحركيات الأمنية ثم فهم الخفيات التي تقف وراء تكوين التهديدات المنجرة عن هذه القضايا يبين مدى ارتباط الحالتين ببعضهما البعض، إذ حدوث تحول حاد في البيئة سيؤثر في الصحة والعكس صحيح. لذلك ثمة ما يستوجب الحل المشترك لهذه المسائل الأمنية العالمية بالاعتماد على دمقرطة صنع القرار على المستوى العالمي، فيما أن هناك مشكلات تقوم بتوثيق الروابط، وهناك أطراف مُتَقَاوِضَة تسعى لتكريس المصالح التي تحضى بالأولوية، فإنه يجب أن يترجم خطاب الأمنة إلى أفعال تجعل المصالح التي تراها هذه الأطراف مُكَمَّلَة للأهداف الرئيسية للحكومة العالمية.

وهذا الكلام يقودنا للحديث عن مقاربة حل المشكل المشترك التي يفضلها الكثير من أطراف الحكمة العالمية للحد من التفاوت القائم والذي عادة ما يكون حول "ما يريدون وما يحصلون عليه"، بمعنى أن هذه المقاربة تسعى إلى خفض/أو القضاء على التناقضات المُتَّصِرَة بين الناس حول مشكلة ما.¹ فخلق القواعد والمعايير المشتركة بحسب هذه المقاربة أهمية كبيرة في تحديد المشاكل وخلق توازن بين

¹ Stanley L. Deno, "Problem-solving assessment with Curriculum-based Measurement (CBM)", In, Rachel Chidsey-Brown(ed), **Problem-Solving Based Assessment for Educational Intervention**, 2nd, ed (New York: Guilford Press, 2015), p.11.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

الظروف التي يشعرون بها حاليا إزاء هذه المشاكل الأمنية والظروف البديلة التي يريدون العيش فيها، وهذا أيضا يجب أن يتم بمفهوم هذه المقاربة بخلق آلية مناسبة لتنفيذ عملية حل المشكل المشترك بين فواعل الحوكمة العالمية.¹ إذ هناك من المسائل [معينة] في الإطار العالمي يُنقَاض من أجلها كالصحة والبيئة ويمكن اخضاعها بسهولة أكبر لمقاربة حل المشكل المشترك، لأن القائمين على حل المشكل يتصدون للقضية التي تمت أمننتها بطريقة تعاونية، وهدفهم الحصول على أقصى موافقة جماعية من جميع الجهات المعنية لاسيما "الجمهور العالمي"، ويشمل حل المشاكل الطريقة الجماعية التي يتم عن طريقها تبادل الأفكار وتوليد الخيارات واختيار أفضل النتائج وفقا لمعايير موضوعية بأكبر قدر ممكن.

وبعدما تم تحديد ظاهرة التغيرات المناخية كقضية بيئية عالمية، وظاهرة الايديز كقضية صحية عالمية بإضفاء الطابع الأمني عليهما من طرف فواعل الحوكمة العالمية كفواعل أمنية رسمية وغير رسمية ضمن المستوى الاستطراذي بمأسسة الفعل الخطابي للأمننة بالتحركات الأمنية التي قامت بها [الفواعل] باتخاذ تدابير طارئة لاحتواء المخاطر الأمنية، فإننا سننتقل إلى المستوى غير الاستطراذي أين أصبحت الحاليتين-المشار لهما أعلاه- من المشاكل الفنية الإدارية للحوكمة العالمية بحيث سيتم إعادة انتاج الخطاب الأمني حولهما بالممارسات الأمنية على أنهما من المشاكل العامة العالمية بحيث تحركان الحاجات والشعور بعدم الرضا لدى أفراد المجتمع العالمي، ومجابهتهما حسب مقاربة حل المشكل المشترك يكون بايجاد حل عالمي شامل عن طريق إدارتهما بخطوات صياغة القرار البيئي والصحي على التوالي ضمن إطار السياسات العامة العالمية كجانب أدائي للحوكمة العالمية، وذلك كما يلي:

1/ مرحلة صياغة جدول الأعمال (وضع الأجندة): تشمل هذه المرحلة العمليات التي تصبح المشكلة-ظاهرة التغيرات المناخية، ظاهرة الايديز- بموجبها معترفا بها حيث تبرز على المسرح السياسي وتوضع موضع الدراسة والنقاش من قبل الجماعات السياسية المختصة، وتندرج على جدول أعمال السياسة العالمية في موقع متقدم بما يكفي للشروع في عمليات مفاوضات واتخاذ قرارات بشأنها.²

¹Stanley L. Deno, op cit., p.18.

² أوين غرين، المرجع السابق، ص ص.677، 678.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

2/ مرحلة التفاوض والاتفاق على الالتزامات: تتقل هذه المرحلة القضية-بيئية كانت أم صحية- من النقطة التي تصبح فيها فقرة ذات أولوية على جدول أعمال منتديات صناعة السياسة أو التفاوض ذات الصلة، إلى نقطة اتخاذ القرارات العالمية بصدد السياسات والقواعد التي ستعتمد لمعالجة القضية، وفي هذه المرحلة بالذات يتم انتقاء الخيارات المتعلقة بالالتزامات والسياسات والاجراءات.¹

3/ مرحلة التنفيذ: تشمل مرحلة التنفيذ كل الأنشطة التي ينطوي عليها تنفيذ القرارات والسياسات التي يتم تبنيها من أجل التصدي للمشكلة، ويمكن أن يشمل ذلك: تضمين الالتزامات الدولية في نصوص القوانين المحلية، واستحداث البرامج المتفق عليها وتفعيلها، وكل الاجراءات الهادفة إلى تغيير الممارسات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية على نحو ملائم.² تعتمد فرص وضع الاتفاقيات العالمية، أو عدم وضعها، موضع التنفيذ إلى حد بعيد على طبيعة الالتزامات ذاتها. إذ لعل الحكومات لا تحاول جاهدة تطبيقها إن هي نفسها اعتقدت أنها قد أكرهت على القبول باتفاقية غير منصفة، وهذا أحد الأسباب التي تجعل من المهم أن ينظر إلى الاتفاقيات على أنها شرعية، ومتوازنة، ومنصفة وتخدم المصالح الاجمالية لكل من المشاركين فيها. إذ قد تضعف إرادة التنفيذ إذا خامر بعض الأطراف الشك في أن آخرين ربما كانوا لا ينفقون بالاتفاقية، وأنهم يحاولون أن يستغفولهم، ومن هنا فإن إمكان مراقبة مدى تقيد الآخرين بالتنفيذ قد يكون عاملا مهما.³

4/ مرحلة التطوير: قد يتم تعزيز المؤسسات والالتزامات وإعادة النظر فيها كي تتكيف مع الظروف المتغيرة، من قبيل تحسين فهمنا للمشاكل والاستجابات السياسية أو التحديات والفرص السياسية والاقتصادية الجديدة. وتوضح معاهدات "الإطار" صراحة بغرض تسهيل المزيد من التطوير، والواقع عموما أنه منذ سبعينيات القرن العشرين على الأقل اعتبرت مثل هذه القدرة على التكيف، وعلى نطاق واسع، سمة حاسمة من سمات الاتفاقيات الفعالة.⁴

والاستجابة لهذه المراحل فيما يخص ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز كان بادراجهما على جدول الأعمال السياسي وتحديد أبعاد المناقشات حول الاستجابات الممكنة؛ بفضل حجة العلم و"انتاج

¹ أوين غرين، المرجع السابق، ص.679.

² المرجع نفسه، ص.680.

³ المرجع نفسه، ص.681.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المعرفة" حيث كان لهما أهمية خاصة في السياسات البيئية العالمية والسياسات الصحية العالمية، لأنه من دون مراقبة وتقييم علميين دقيقين قد تنشأ مشاكل جمة وخطيرة. كما كانت للمنظمات غير حكومية أهميتها الخاصة في وضع جداول الأعمال، وذلك من خلال عقد ائتلافات ضمينة مع الهيئات العلمية المختصة والأمانات العامة الدولية، والحكومات المتعاطفة معها.¹ كما أثبتت جماعات الخبراء العابرة للحدود الوطنية والقائمة على "أساس المعرفة" ويجمع بين أفرادها فهم مشترك للمشكلة وللاستجابات السياسية المفضلة حيالها (أي الجماعات المعرفية)، أنها ذات نفوذ خاص.²

وتعتبر الأطر السياسية التي تم فحصها كجزء من مشروع هارفارد عن الاتفاقيات الدولية للمناخ- على الرغم من أنها تقع في نفس الأصناف الثلاثة والمتمثلة فيما يلي: الصنف الأول: أهداف وجداول زمنية، الصنف الثاني: سياسات محلية متناسقة، الصنف الثالث: السياسات الوطنية المنفردة والمنسقة،³ ما يمكن أن نتبعه على المستوى العالمي والوطني والإقليمي.

حيث نجد الصنف الأول-أهداف وجداول زمنية- هو الأكثر ألفة، في قلبه اتفاق دولي مركزي من فوق إلى تحت شكلا، هذا هو الإطار الأساسي الذي بنى عليه بروتوكول كيوتو: أساسا أهداف كمية للانبعاثات على المستوى الوطني حددت على مر فترات زمنية، محددة. مثال على منهج سوف يكون في هذا المجال من أهداف وجداول زمنية، ولكنه سوف يتعامل مع بعض النواقص المتوقعة في بروتوكول كيوتو، سيكون نظاما أنشأ أهدافا للانبعاثات مبنية على معادلات بدلا من كميات ثابتة محددة.⁴ وبدلا من مفاوضات تلقائية حول أسقف الانبعاث، هذا النهج بالمعادلات سينشئ مبادئ يمكن ترجمتها إلى قياسات كمية لتحديد الالتزامات بالانبعاثات، هذه المعادلات يمكن أن تتشكل لتتضمن بعض الخواص المغربية لأهداف النمو المفهرسة: على سبيل المثال وضع أهداف كدالة للنتائج المحلي الإجمالي للفرد في الدولة. كلما أصبحت الدول أغنى كانت أهدافها أكثر شدة، وبالعكس، عندما تعرضت الدول لفترات

¹ أوين غرين، المرجع السابق، ص. 678.

² المرجع نفسه، ص. 679.

³ عصام الحناوي، مترجما، السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو: موجز لصانعي السياسة، ط. 1 (القاهرة- مصر: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص ص. 43-45.

⁴ المرجع نفسه، ص ص. 43، 44.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

اقتصادية صعبة، يمكن تخفيض شدة أهدافها أوتوماتيكيا. وهذا المنهج لا يزال يعالج المعيار الرئيسي
لمساواة التوزيع وهو يفعل ذلك بعناية أكثر وبأسلوب محنك.¹

أما الصنف الثالث-لأن الصنف الثاني سيتترك طرحه في السياسات المحلية من الفصل الرابع من هذه
الدراسة-والمتمثل في السياسات الوطنية المنفردة والمنسقة. هذا الصنف يتضمن أقل المناهج التي قدمناها
مركزية، أساسا سياسات من القاع إلى القمة تتوقف على السياسة المحلية لإيجاد حوافز للمشاركة
والالتزام،² التي تحتاجها الحكومة العالمية.

¹ عصام الحناوي، المرجع السابق، ص.44.

² المرجع نفسه، ص.45.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

المطلب الثاني: من استمرار مأسسة الأمنة لقضايا "حالي البيئة والصحة" إلى اجرائيات شبكية لحماية

"الحوكمة العالمية"

إن دور فواعل الحوكمة العالمية بشقيها الرسمية وغير الرسمية حسب ما تطرقنا له يعطي لها الحق الكامل في اتخاذ إجراءات مناسبة لتغطية واحتواء المشكلة أو التهديد البيئي والصحي المعلن عنه، عبر تحركات أمنية استثنائية "سياسة الطوارئ" إن اقتضى الأمر ذلك، وتجاهل الممارسات الدستورية إلى تبني أساليب تسلطية. لكن هذا عندما تكون القضية عادية وتصبح قضية مؤمنة من طرف هذه الفواعل أي قبل أن تصبح مشكلة فنية إدارية تصل إلى "التسييس العالي ذروة الأمنة" بحيث يمكن لفواعل الحوكمة العالمية بعد مأسسة الأمنة أن تمارس النشاط التداولي (تبني القوانين، إقرار التزامات معينة، إقرار السلام والأمن...) وذلك وفق ثلاثة عوامل للديمقراطية ذكرها "جون رولز" كما يلي:¹

أولاً: فكرة العقل العام.²

ثانياً: الإطار العام للمؤسسات الديمقراطية الدستورية التي تحدد ظروف وشروط مجالات التداول التشريعية.

ثالثاً: المعرفة والرغبة من طرف المواطنين بشكل عام لمتابعة العقل العام وإدراك أهدافه.

وفي هذا المضمار بالذات تعتبر السياسات التي سنتبناها فواعل الحوكمة العالمية عبر مستوياتها المختلفة نتاجاً للتعدد والاختلاف وتشكيلاً متبادلاً بين البنية "الكيان المرجعي" والخطاب "فعل خطاب الأمنة".

¹ عبد الله المطيري، "جون رولز والديمقراطية التداولية"، الشرق الأوسط، ع.12772 (16 نوفمبر 2013)، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/12).

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12772&article=750407#.WDiR0mOXeyl>

² العقل العمومي فكرة مثيرة لدى "رولز"، فهي حالة خاصة من التداول الديمقراطي وفق ظروف معينة، أهم هذه الظروف المؤسسة لهذا التداول هو حقيقة التعدد والاختلاف لمجتمع "الحوكمة العالمية-الكيان المرجعي المهدد"، بالإضافة إلى حقيقة أن التفكير ضمن هذا الكيان هو تفكير للجميع وليس تفكيراً للذات. بمعنى أن التداول في المجال العام محكوم بأن نتائج هذا التداول متعلقة بالجميع مما يجعل الفرد يأخذ بعين الاعتبار مواقف وآراء شركائه في المجال العام. لمزيد من المعلومات أنظر المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الفرع الأول: استمرار مأسسة الأمنة لقضايا "حالي البيئة والصحة" بتبني مسارات سياسات متعددة المستويات

حسب ما تم قوله فإننا انتقلنا إلى الحديث في هذا المطلب عن استمرار مأسسة الأمنة، أين يمكن تبني مسارات لسياسات متعددة المستويات لقضايا "البيئة والصحة"-التي نحن بصدد دراستها- وهذه السياسات تعتبر بمثابة "المبادئ العامة التي تتبعها الحكومات في تسيير شؤون العامة، وتُستخدم لتشكيل 'خطة العمل' التي تنتهجها الجهة التنفيذية لوضع رؤيتها موضع التنفيذ".¹

والنتيجة، أن هناك "استدلالات سببية" Circulars Causality تربط البيئة بالصحة والصحة بالبيئة، فإضافة الطابع الأمني على قضاياها حسب نظرية الأمنة يعني أنه أبرزنا نظريا وواقعا العلاقة التي تجمع بين أسباب ظاهرة التغيرات المناخية وكيف تؤثر على الجانب الصحي للفرد بصفة عامة حيثما كان و أينما وُجِدَ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، العلاقة التي تجمع بين أسباب ظاهرة الايدز وكيف تخرب الجانب البيئي لاسيما هجرة المصابين بهذا الوباء، وبما أن الظاهرتين "شيء موجود" [يشكل تهديد وجودي] فإنه يجب معالجته بالتحركات والممارسات الأمنية ضمن مسارات لسياساتٍ تُتَّخَذُ كاستدلالات على جميع مستويات الحوكمة العالمية على الأقل لإدراك تقادم المخاطر أكثر مما هي عليها حاليا.

وبفحص مسارات السياسات المتخذة على جميع المستويات للحكومة العالمية بشأن إدارة قضايا"البيئة والصحة" بصفة عامة والظاهرتين المشار إليهما سابقا كحالات للدارسة-التغيرات المناخية والايديز - بصفة خاصة عبر "خطاب أمني فعال"، يتم كما يلي:

أولا- المستوى الوطني: تكون السياسات انطلاقا من السلطات العامة إلى جانب مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص على إدارة بينية لهذه القضايا، والتي تفترض التوافق بين فواعل حكومية وفواعل غير حكومية-كسلطات عامة وخاصة- لاتخاذ قرارات السياسة العامة بشأن [البيئة والصحة] وتنفيذها.²

¹ كاتارينا دي ألبوكارك، "المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/12).

<http://www.ohchr.org/AR/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/SRWaterIndex.aspx>

² Anwar Shah, op cit., pp.2, 3.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وذلك لن يتم إلا عن طريق المسارات التالية:¹

* الرغبة في تطبيق القوانين بالتدرج أو بشكل جذري لحماية البيئة والصحة؛

* توفر الموارد المالية؛

* مناقشة "فترات السماح" قبل تطبيق العقود الإقليمية أو الدولية في القطاعات الاقتصادية المحددة في كل بلد على حدى؛

* رفض إجراءات الحالات الخاصة الآتية لمواجهة الأمراض الفتاكة؛

* اعتماد استراتيجيات فعالة لمعالجة هذه القضايا بالاستناد إلى التنمية المستدامة.

ويعني هذا ما يعنيه هو الحديث عن "إطار تجزؤ السلطة بين الفواعل الوطنية بقصد رفع الكفاءة والفعالية من أجل توفير الخدمات العمومية"،² والقيام بعملية الضبط التشاركي في المجالين البيئي والصحي، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فالدولة هنا تتعاط مع الظاهرتين "التغيرات المناخية والايديز" بعد إلقاء الخطاب من طرف الفواعل الوطنية الذي سيؤدي فعلا لدى الجمهور أو بالأحرى المواطنين، بتفهم هذا الأخير بأنه لماذا الدولة لا تستطيع التعاطي معها عبر سياستها العامة مباشرة؟ وإنما هناك مسارات قد يتم تبنيها بالفعل ضمن تلك السياسة لإدراك المخاطر قبل فوات الأوان، خاصة إن رأت الدولة ذلك سيكون متأخرا وغير مجد، ولا بد من التعاطي معها عبر إعلان "سياسة الطوارئ" مثلا كإطار اعتيادي غير مألوف قبل أن تكون هكذا ظواهر منهارة ومعها انهيار رفاهية المجتمع، وهكذا يكون مبدأ التشاركية ضمنى لضبط التهديدات البيئة والصحية بتقبل الجمهور ذلك بكل تجاوب وبالتعاون والتنسيق.

بالإضافة إلى ذلك، تداول خطابات سياسية سلطوية بشأن هذه الظواهر على المستوى الوطني يصل إلى حد الهيمنة على إدراك الفرد ما يصمم بنية النظام السياسي الوطني بفضل "البنية اللغوية" التي تصر عليها البنائية ضمن ما يعرف بالتكوين/أو التشكيل المتبادل بين "البنية والخطاب" الذي جعل لفعل الجمهور وجود ومعنى في الوقت ذاته، وبالتالي كسبه.

¹ تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات"، المرجع السابق، ص.18.

² Anwar Shah, op cit., p.3.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

ثانياً - المستوى الإقليمي: تكون السياسات انطلاقاً من جميع الأطراف المعنية بإقليم معين عبر اتخاذ حزمة من القرارات لتحقيق الأهداف تعود بالصالح العام وعلى جميع تلك الأطراف، بالإضافة إلى ممارسات عملية لتحقيق ذلك.¹

ولتحقيق هذا يجب إتباع المسارات التالية:²

* وجود حاجة ملحة لإجراء المزيد من البحوث في مجالات البيئة والصحة إقليمياً.

* التوصية بربط سياسات حماية البيئة والصحة بسياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة.

* وجود حاجة ملحة لحماية الشعوب من المخاطر المتصلة بالبيئة والصحة.

* وضع إستراتيجية وقائية ودفاعية بشأن القضايا الصحية والبيئية الإقليمية، وذلك بالتعاون والاشتراك مع الحكومات الوطنية للدول الواقعة ضمن إقليم معين.

حيث مجموع القوى الإقليمية في النظام الإقليمي يتوقع سلوكها أزمات وتحديات وتهديدات،³ ومن بين هذه التهديدات البيئية والصحية، و"الخطاب الأمني الفعال" حول هذه التهديدات مرتبط ب"مركب الأمنة الإقليمي وبمواصفات من أهمها السيطرة الأمنية، والمجتمع الأمني، ودورها وتوجهاتها".⁴ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعتبر البناء المؤسسي والدور، والتوجهات، من أنتجت وقادت مجتمعة إلى استنباط أفعال سياسات أمنية مختلفة، وعمليات أمنة.⁵

وبالتالي، ما يمكن قوله أنه ضمن هذا المستوى للحكومة العالمية تبرز أمنة متعددة الأطراف تحاول تسيير المخاطر الناتجة عن التهديدات البيئية والصحية لاسيما ما يتعلق ب"التغيرات المناخية والايديز-كحالات تم التعرض لها" وذلك إقليمياً، إذ تحاول ضبط وتنظيم وتوجيه مجتمع الأمنة
Securitization Society.

¹ صالح زباني، أمال حبيج، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها"، شؤون الأوساط (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية)، ع.136(صيف، 2010)، ص.140.

² تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات"، المرجع السابق، ص.18.

³ ميلاد مفتاح الحراثي، المرجع السابق، ص.15.

⁴ المرجع نفسه، ص.18.

⁵ المرجع نفسه، ص.12.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

كما يظهر كذلك وجليا، محتوى الأجنحة الأمنية المحددة للسياسات الأمنية الإقليمية والذي يتحدد بدوره بأجنحة أمنية تخص كل دولة [فاعل]، ويبدو بوضوح تام في مستوى الأمن الأفقي [قضايا أمنية معينة مثلا]، ومستوى الأمن العمودي [تهديدات معينة مثلا]، وهذا ما يؤكد أكثر فكرة التفسير الإقليمي المتعدد Multi-Regional لسياسة إقليمية ما.¹ وتتضح آليات تشكل مقومات الأمانة الإقليمية وديناميكياتها، وأوصافها، وعلاقاتها المشتركة والمتبادلة، من خلال تأثيراتها المختلفة، في أقاليم العالم، واستثناسا بفكرة مركبات الأمانة الإقليمية في عالم الصراع والتعاون الذي يدور اليوم، ينبغي أن تكون هناك آليات تعاون وتنسيق تطبق في الإقليم الأمني وبين أطرافه [فواعله]، من خلال ما يتم تقديمه من مبادرات ومشاريع واجتماعات على مستوى القمة أو الخبراء والذي يعني توفر الإطار Framework لتلك العمليات.²

من هذا الطرح يمكن أن نستشف ملاحظتين هما:³

1/ مركب الأمانة الإقليمية Regional securitization complexes وأطره وتبنيه يخلق استقرار أكثر وتوازن للبيئات الأمنية المختلفة، ومن ثم تتحقق الأمانة الإقليمية في إطار التعاون وتوجهاته الثنائية للقوى الإقليمية.

2/ إن الأمانة الإقليمية ترتبط بمسارات التعاون الجماعي والمؤسسي أكثر نفعية منها في مسارات التعاون الثنائي لتحقيق عقلانية الولاء والوفاق والاستقرار لمنظومة الأمانة الإقليمية.

لكن مقابل ذلك، وفي ظل غياب أجنحة أمنية لطرف ما تجاه إقليمه، فإن الأجنحة الأمنية للسياسة العامة الإقليمية أيا كانت تصبح في يد الطرف الثاني-المسيطر وبعد المكون الأساسي لأجنحة السياسة العامة للحكومة الإقليمية بما يحمله من مشاريع أمنية في إطار التكامل أو الشراكات على سبيل المثال.⁴ بحيث إذا نظرنا إلى أوروبا من منظور نظرية الأمانة، يبدو -ضمنيا- أن مشروع الإتحاد

¹ صالح زياني، أمل حجيح، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها"، المرجع السابق، ص.143.

² ميلاد مفتاح الحرائي، المرجع السابق، ص.16.

³ المرجع نفسه، ص.09.

⁴ صالح زياني، أمل حجيح، "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها"، المرجع السابق، ص.143.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الأوروبي، الذي شرع في تنفيذ سياسات توسيع وتعميق في الوقت نفسه يسعى لخلق منطقة آمنة يتم فيها نشر قيم الديمقراطية الغربية في محيطه.¹

ومع ذلك، فإن سياسات التعميق والتوسيع هذه تمثل حركية بناء فوق وطنية، فهي تمثل أيضا تأكيدا على المشاعر الوطنية وبنية مجتمع الرفاه داخل الدول القومية [الأوروبية]، في غضون ذلك، يبدو أن المخاوف التي ينتجها الإتحاد الأوروبي تظهر من خلال [مزيد من] التجزئة وتلاشي القيم الجماعية.²

بالنتيجة، عملية الأمانة أثناء المأسسة تعتبر بمثابة نسخة متطرفة لعملية التسييس³، بحيث لا تكون أمانة القضايا العالمية - كالتغيرات المناخية والايديز - من قوة إقليمية أيا كانت ضمن النظرة العامة والواسعة والفعالة بالرغم من خاصيتي التنسيق والتوسيع اللتان تميزان الحوكمة الإقليمية. إلا أن ذلك، يبقى في إطار مجزأ ومتخصص لحوكمة متعددة الأطراف Multilateral Governance وحوكمة متعددة المستويات Multi-level Governance عبر أمنة المشكلات الاجتماعية حسب ما عبر عنه "ويفر" و"بوزان"، حتى يستمر التفاعل بين البنية والخطاب السلطوي الذي ينتج التفاعل فوق الوطني [= عبر الوطني بين الدول + مجتمع الأمانة الإقليمي].

ثالثا - المستوى العالمي: تكون السياسات فيه انطلاقا من إدخال أساليب التنظيم الرسمية وغير الرسمية غير مرتبطة بهيكل سيادية لصنع القرار ضمن فضاء عام عالمي - على حد تعبير "هاپر ماس" - يتميز بالتفاعلات بين مختلف الفاعلين فيه، يتوقف في النهاية على تحقيق حوكمة ديمقراطية تخلق مجال مناسب للجمهور لاسيما ما يتعلق بالبيئة والصحة.⁴

ولتحقيق هذا يجب إتباع المسارات التالية:⁵

¹ محمد حمشي، مترجما، "أمنة الهجرة في أوروبا عقبه في وجه القيم الأوروبية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/20).
<>https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=zqRZWO3uBYb1UujRp

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ Dian Stone, op cit., p.03.

⁵ تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاوله المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات"، المرجع السابق، ص.18.

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

* يتعين على جميع الفواعل إدماج مفهوم البيئة والصحة وجعله جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار على كافة الأصعدة في مستويات التخطيط والتطوير ووضع السياسات، من أجل تجنب أعباء الأمراض الناجمة عن العوامل التي تشكل مخاطر بيئية.

* يتعين على جميع الفواعل أن تعتمد إلى دمج "فعال" بين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والرعاية الصحية والتنمية المستدامة وحماية البيئة.

* يجب ترسيخ الحوكمة ضمن إطار التنمية المستدامة.

* يجب توفير المعلومات بشكل دوري لمعالجة القضايا البيئية والصحية في صنع السياسات العالمية.

* يتعين على جميع الفواعل احتواء هذه القضايا وتوحيد مساعيها في مواجهة التحديات البيئية والصحية دون الخروج عن الإعلانات العالمية التي وقعتها الدول وغيرها من الأطراف غير الرسمية الأخرى.

* يجب إصدار تشريعات فعالة على كافة المستويات (المحلية-الوطنية، الإقليمية، الدولية، العالمية) لتنفيذ قرارات تحسين الرعاية البيئية والصحية.

* يجب التنسيق بين الحكومات لوضع سياسات الرعاية البيئية والصحية وتطبيقها.

* يجب إزالة القيود على الميزانية لمعالجة القضايا البيئية والصحية عالمياً.

و"نظرية الأمانة" ضمن هذا المستوى؛ فتحت الأبواب للمطالبة بأمانة قضايا مختلفة تحظى باهتمام وعلاج كامل وفوري وتنوعت هذه القضايا (السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والبيئة والصحة...) التي توضع على الأجندة الدولية الطارئة، وتُعقد من أجلها الجلسات الدولية الطارئة لإيجاد مخرج فوري وعاجل وتجنب مخرجاتها العابرة للقارات، والمستفيدة من تسهيلات العولمة.¹ ما يعني أن الأمانة كمفهوم² جاء ليقدم للعالم محاولة تشرح منطق الأولويات في الأجندة الدولية والعالمية على حد سواء.

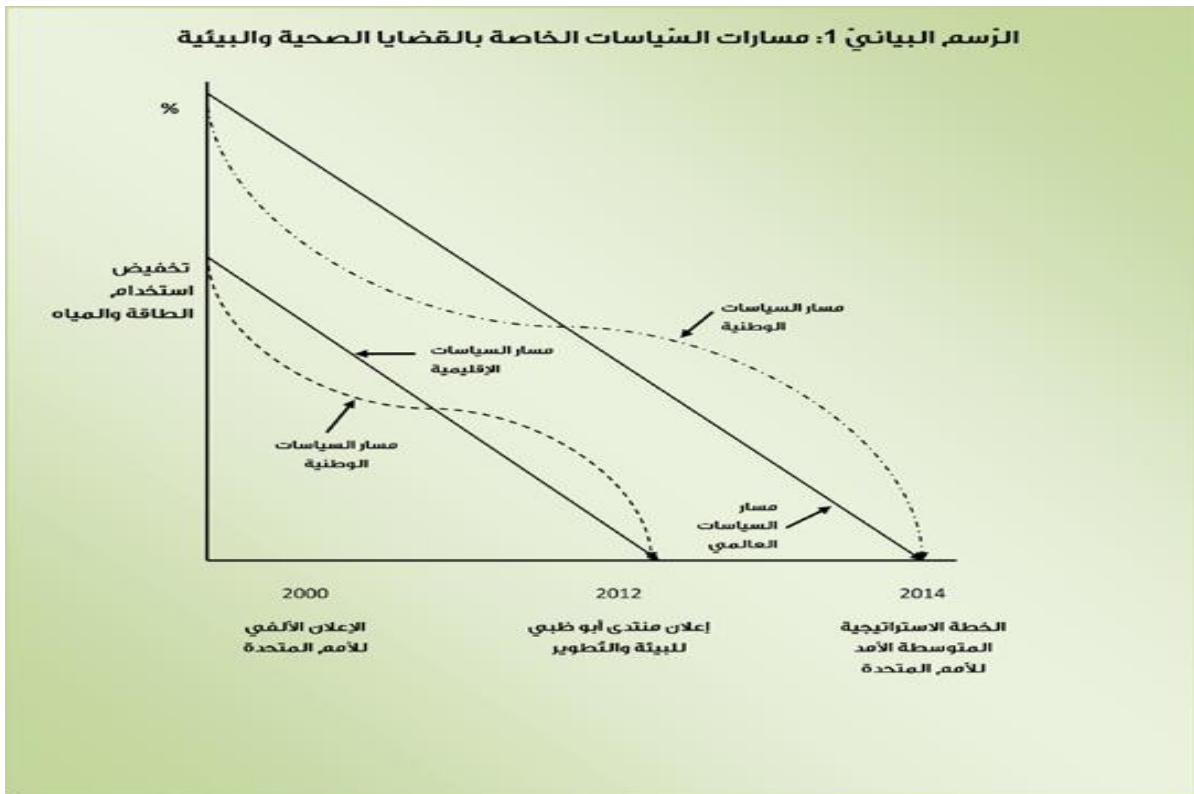
¹ هناء الخمري، " الأمانة الغائبة عن اليمين"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/12/18).
<<https://www.alaraby.co.uk/opinion>>

² المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وفي هذا المستوى يتبين أن الأمن عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية، تتعكس في الخطابات الأمنية بحيث يتم توقع واستباق التهديد بمجرد الهجوم على المصادر المحتملة للأمن. وهذا لن يتم بدوره إلا من طرف الفواعل المؤمنة التي تؤدي "خطاباً أمنياً فعالاً" بشأن البيئة والصحة، ثم الفواعل الوظيفية التي تؤثر على حركية هذين المجالين بقوة في القرارات الأمنية دون أن يحاولوا أمنة قضاياهما. ما يعني بالنتيجة، أن عنصراً الاستباقية والتنسيق الأمني يظنان مجهود هذه الفواعل لتمكين الجمهور العالمي من المشاركة في مكافحة التهديدات الأمنية، ما يستلزم خلق آليات التشاركية الشاملة لحكومة تشاورية جوهرية. وهذا ما سيتم تناوله في الفرع التالي. لكن قبل ذلك يمكن أن نلخص هذه المسارات في الرسم البياني التالي:

الرسم البياني (06): مسارات السياسات الخاصة بالقضايا البيئية والصحية ضمن "عملية الأمنة"



المصدر:

تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاولة المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات: إعداد خيارات في سياسات القضايا الصحية والبيئية في العالم العربي" (دبي-الامارات العربية المتحدة: جامعة حمدان بن محمد الالكترونية)، ص.17.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وبالتالي، ما يمكن قوله هو أنه يمكن أخذ مثال إعلان منتدى أبو ظبي للبيئة والتطوير لسنة 2012 بالنسبة لمسار السياسات الوطنية حيث بوضعه لمجموعة من البرامج والاعتمادات تشكل استرشادا للسياسة العامة الوطنية بشأن البيئة والصحة وإحتواء التهديدات الناتجة عن ذلك، وأخذ مثال الخطة الإستراتيجية المتوسطة الأمد للأمم المتحدة عام 2014 بالنسبة لمسار السياسات الإقليمية لأن هذه الخطة يمكن لمجموعة من الدول تشترك في إقليم واحد أن تتخذها وبالتنسيق مع السياسات الوطنية بأمنة القضايا البيئية والصحية إقليميا والتصدي لها، أما بالنسبة لمسار السياسات العالمي يمكن أن نأخذ الإعلان الألفي للأمم المتحدة سنة 2000 لأنه شامل لكل أمور الحياة التي تخص الإنسان/الفرد في بينته وصحته والجوانب الأخرى. هذا وبالإضافة لذلك، فهذا الإعلان يعتبر من مخرجات السياسة العامة العالمية لذلك، فهو يمثل أسلوب تنظيم الحوكمة العالمية وضبط سلوكيات مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية وذلك لمعالجته مختلف القضايا العالمية التي تطرق لها لإيجاد مخرج فوري وعاجل من أجل حماية الجمهور العالمي، فالتقيد بما ورد فيه من طرف فواعل الحوكمة العالمية يجعل هذه الأخيرة آمنة وخالية من التهديدات والمخاطر أيا كانت.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لحماية البناء الشبكي للكيان المرجعي "الحوكمة العالمية"

بناءً على ذلك، تظهر لدينا شبكة الحوكمة العالمية والتي غالبا ما تكون أكثر قدرة على الاستجابة والنفاز للمنظمات الحكومية، فهي قادرة على رفع "فاعلية" جميع أطراف الموارد الحكومية وغير الحكومية وغير الرسمية التي تتاح من خلال حوكمة شبكات خاصة بالبيئة والصحة، لأنها تعد عاملا رئيسيا في نجاح الأمنة.¹ لأنه بمقدور المنظمات غير الحكومية والفواعل غير الدولاتية الأخرى أن يكملوا جهد الدولة عن طريق توفير الفضاءات اللازمة للعمل المشترك عبر حدود القوميات والحد من حالات عدم التكافؤ في القوى، وبناء الشبكات من خلال العلاقات البيئية.² وتظهر تأثيرات الشبكات فوق الوطنية للسياسات البيئية والصحية العالمية من خلال الثلاث نقاط التالية التي طرحها Zurn:³

¹ لانا باليك وجيف بيو، "الحوكمة المُشَبَّكة في مناطق الإكوادور الحدودية"، نشرة الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، ع.43 (جولية 2013)، ص.48.

² المرجع نفسه، ص.49.

³ صالح زياتي ومراد بن سعيد، "فعالية المؤسسات البيئية الدولية"، المرجع السابق، ص.223.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

- علاقتها مع المجتمع المدني العالمي بإنشاء شبكات ناشئة
- دورها في إنشاء بنى الحكومة العالمي بحيث تربط المنظمات غير الحكومية المطالب المحلية مع
المفاوضات العالمية، بالإضافة إلى ربط عالم العلماء بعالم السياسة، إذ في هذا المجال يلاحظ
إجماعا كليا في مختلف الأدبيات بأن المنظمات غير الحكومية والمجموعات الاستمولوجية لها
تأثير كبير في الحكومة العالمية من خلال تشكيل الأجندات، التأثير في مسارات وعمليات
التفاوض وتحسين الاتفاقيات الدولية.

- أهمية الشبكات فوق الوطنية لشرعية القرارات في المؤسسات الدولية.
- صيغة الأمنة في الأصل وتبلورها بوضوح عبر مختلف مستويات الحكومة

فهناك 'ترابط' إجرائي متنامي في حالي البيئة والصحة في العالم تصاحبه أنشطة منتشرة على
الصعيد العالمي، لذا فالتحدي يكمن في ضمان أن تكون شبكات تصريف الشؤون الناشئة شاملة على
نحو كان لجميع الأطراف الفاعلة والقطاعات، ومستجيبة للاحتياجات والطلبات المحلية، وخاضعة
للمساءلة وموجهة نحو العدالة الاجتماعية.¹ فثمة إجراء الطلب المتزايد على القواعد والمعايير العالمية،
فمثلا الأخطار الصحية تنتقل من مناطق تشدد فيها تدابير السلامة إلى أماكن لا تكاد توجد بها تدابير
من هذا النوع، ولكن تجمع الخبرات والعمليات اللازمة مسألة معقدة ومكلفة وتعتمد البلدان بشكل متزايد
على الآليات العالمية والتعاون العالمي.²

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، ص.86.

² المكان نفسه.

المطلب الثالث: خيارات عمل فواعل الحكومة العالمية من أجل التوصل لأمنة كلية بشأن قضايا "حالتى

البيئة والصحة"

بما أن الحكومة العالمية وحدة/أو كيان مرجعي متدرج يسمح بالتأكيد على البعد العلانقي لمواقع وأدوار الفواعل بشقيها، ما يؤكد على النظرة الهرمية لها بحيث هذه النظرة تمنح لكل فاعل موقعا في السلم الهرمي وفقا لوجودها، فهذا الفضاء ذو أبعاد متعددة مبني على أساس مبادئ أو التوزيع المكونة من مجموعة من الخصائص التي تَعْنَمِلُ في عالم الحكومة بشكل شامل.¹ واستكمالا لما سبق قوله في المطلب الأنف، تقوم فواعل الحكومة العالمية وكعنصر أساسي في عملية الأمنة بتحويل النقاش العام بخصوص مسألة معينة "مؤمنة" إلى قرارات وإجراءات عن طريق وسائل السياسة العامة التقليدية.

وحتى نستشف العلاقة أكثر بين أمنة البيئة والصحة فإنه توجد خيارات من أجل العمل أصرت عليها فواعل الحكومة بشقيها، فحسبها أنه ما دام الأمن حسب أصحاب نظرية الأمنة هو "فعل الخطاب"، وبالتالي ما يعني أن هناك تحركات وممارسات أمنية اتخذتها هذه الفواعل لاحتواء تهديدات ظاهرة التغير المناخي بالنسبة للبيئة والايديز بالنسبة للصحة، فإنها فيما بعد قامت بإدارة هذا الفعل "فعل الخطاب" لأنه هنا ظهر ما يسمى بالاهتمام بالشروط الضرورية لخلق فضاء عبر قومي للتداول الديمقراطي، وبالنتيجة الأمن يكمن هنا في التغيير، الذي يظهر في الخطاب بطريقة الفعل أكثر انفتاحا وتداولية لتقديم أجندة المساواة ضمن سياسة عامة عالمية، ما يعمل على تحقيق أمنة كلية ناجحة لاسيما ما يتعلق بالحالتين المذكورتين، فبعد تبني مسارات تخص هاتين الأخيرتين ضمن أمننتهما عبر جميع مستويات الحكومة، وبالتنسيق بين فواعلها معناها أن هناك إقناع الفضاء العام للحكومة العالمية في تداول هذه القضايا وهناك خلق لآليات وميكانيزمات حديثة ذات ديناميكية تسير معطيات الواقع بشأن ذلك، وفي الوقت ذاته تسعى لتحقيق البناء الشبكي.

¹ P.Bourdieu, Espace Social et Genese des Classes, A.R.S.S, N°52, 53, 1984, p.02.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الفرع الأول: ممارسة النشاط التداولي وتقوية الديمقراطية العالمية

تشكل المداولات طريقا لتلك الفواعل، وفي إطار الديمقراطية التداولية تشكل هذه المداولات جزءا مهما من عملية صنع القرار الديمقراطية أو التشاورية في مختلف السياقات والمواقع مع مرور الوقت، والتداول يستهدف التوصل إلى قرارات توافقية، وتركز نظرية التداولية الديمقراطية على ثلاثة عناصر: العملية، والنتائج، والسياق.¹

وكعملية تتطلب عددا من الأفعال:²

- (1) جماعية صنع القرار، مع مشاركة جميع الأشخاص الذين سيتأثرون بالقرار أو ممثليهم.
 - (2) صنع القرار عن طريق الحجج المطروحة من المشاركين لهم، الذين يلتزمون بقيم "العقلانية وعدم التحيز"، بحيث يقدر على الجدل من أجل الصالح العام وليس ببساطة لمصالح بعينها.
 - (3) المحادثات التي تتيح للأفراد التحدث والاستماع على التتابع قبل اتخاذ قرارات جماعية.
 - (4) ضمان عدم تمييز مصالح بعض المشاركين على غيرهم، وألا يملى فرد أو جماعة نتائج أعمال الآخرين، وهو ما يعني عدم معرفة النتائج قبل إجراء المداولات وإكمالها.
- أما **كنتيجة**، فتركز نتائج الديمقراطية التداولية على الطاقة التقييمية لعملية التداول، وتطرح "سكويرز" أن الإطار التداولي يتبنى "نموذجا للديمقراطية من فرعين"، بحيث يفصل المشاركة عن صنع القرار، ويضع التداول داخل المجال العام غير الرسمي وصنع القرار في المجال العام الرسمي.³

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إجراء المداولات إلا في سياق يفضي إلى فتح باب المناقشة، وهو كثيرا ما يقوض التراتيبات الهرمية الاجتماعية، ويفرض تحديات أمام كل من عملية صنع القرار ونتائجها. ويركز أنصار الديمقراطية التداولية على المساواة السياسية. وهو ما قد أثار قدرا كبيرا من الشكوك، بحيث تحدد "سوزان ستوكس" "أمراض التداول" التي تنشأ نتيجة لذلك، على النحو التالي: قد يسفر

¹ شيرين إم. راي، "التداولية الديمقراطية وسياسة إعادة التوزيع: حالة البانشيات الهندية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/02/06).

www.nwrcegypt.org

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

التداول عن نتائج تحيد عن منظور نظرية الديمقراطية، حيث المعتقدات المهيمنة والمعلومات المتعلقة بكيف يمكن، ويجب، لمجتمع أن ينظم نفسه، تجعل آراء ممثلي الشعب عرضة للتلاعب. فنوعية المعلومات التي يحتاجها الممثلون ويتلقونها تعد محل شك في عصر وسائل الإعلام الاحتكارية.¹

وحيث إن الحوكمة-الداخلية والخارجية-تستدعي فن الحكم وقيمه وكيفية تفعيله مجتمعيا بواسطة القوة الرخوة Soft power، وليس مجرد علاقات القوى التقليدية التي تستند إلى القوة القاسية Hard power، فإن الديمقراطية العالمية التي تنبثق عن الحوكمة² وهذا ينطبق تماما مع ما طرحه "بترس غالي"- السكريتير العام الأسبق للأمم المتحدة في تصويره الذي مفاده أن "الدمقرطة على المستوى الدولي تستلزم العمل على ثلاث جبهات متداخلة: ديمقراطية الأمم المتحدة ذاتها، والسماح للفاعلين من غير الدول بمشاركة أكبر على الساحة الدولية، ونشر ثقافة الديمقراطية عالميا"، وهي الجبهات التي تجمع بين الدول والفاعلين من غير الدول والمجتمع المدني العالمي، وتجمع من ثم بين المستويات الرسمية-بين الدولية وفوق الدولية- وبين المستويات غير الرسمية-الفردية وغير الفردية.³

بمعنى آخر أن هذا التداول بشأن قضايا حالتها البيئية والصحة من أجل المضي قدما في أمنيتها يستلزم الديمقراطية العالمية ومشاركة جميع فواعل الحوكمة العالمية، حسب ما تؤكد "جوهان غالتينغ" Johan Galtung بقولها أن العالم به ستة أنواع من المواطنين: منظمات دولية إقليمية (كالاتحاد الأوروبي)، ومنظمات دولية عالمية (كالأمم المتحدة)، ودول، وشركات عبر قومية، وسلطات محلية، ومنظمات عالمية مدنية، وشعوب، وأن الستة يجب عليهم أن يكونوا فاعلين في الديمقراطية العالمية، وهنا الحوكمة العالمية على حد تعبيرها، تعتبر نظاما لإدارة العالم يجمع بين هؤلاء الفاعلين الستة في تنظيم أشبه بنظام توازن السلطات الذي تعرفه النظم الديمقراطية داخليا.⁴

¹ شيرين إم. راي، المرجع السابق.

² نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في علم العلاقات الدولية، ط. 2 (مصر: دار البشير للثقافة، 2013)، ص. 14.

³ المرجع نفسه، ص. 32.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

لذلك كان لفرض هذه الديمقراطية عالميا الفضل في محاولة فواعل الحكومة العالمية بشقيها الرسمية وغير الرسمية أثناء المداولات العالمية بشأن قضايا حالتي البيئة والصحة تكريس أجندة الألفية التنموية وبالتالي، تحقيق الأمن البيئي والأمن الصحي.

الفرع الثاني: تكريس أجندة الألفية التنموية المرافعة لأجل تفعيل الأمن البيئي والأمن الصحي

لقد ركزت فواعل الحكومة العالمية هنا على مفاهيم البيئة والصحة والأمن في سياق التنمية المستدامة، بدلا عن الصراعات ومحاولات حلها. وذلك من أجل تأمين النظام الايكولوجي الأساسي للأفراد ولصحة المجتمع وللبقاء على قيد الحياة، وقد شكلت مناقشة قضايا حالتي البيئة والصحة فرصة لاستضافة الحوارات والتعاون للمصالح المشتركة وتقليل التوتر بين الأطراف المتصارعة.¹

وهذا يمكن رؤيته في الأهداف التنموية للأمم المتحدة أثناء بزوغ الألفية الجديدة بالضبط في سبتمبر 2000 بنيويورك حيث وفر هذا القرار أساس التعاون السياسي لتحقيق ثمانية أهداف تنموية في الألفية وتمت المرافعة من أجلها من طرف 189 دولة وأطراف أخرى مشاركة لتفعيل الأمن البيئي والأمن الصحي، وهذه الأهداف تتبين على النحو التالي:²

الهدف 1: اجتثاث الفر المدقع والجوع الكافر

الهدف 2: تحقيق تعليم أساسي على مستوى العالم

الهدف 3: تشجيع المساواة بين الجنسين، وتعزيز مكانة المرأة

الهدف 4: تقليل معدل وفيات الأطفال

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات

الهدف 6: محاربة الايدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى

الهدف 7: ضمان العناية بالبيئة

¹ إبراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق، "أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية"، (تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/06).

https://www.researchgate.net/publication/290168284_abad_mfhwm_alamn_albyyy_w_mstwyath_fy_aldras_at_albyyyt

² محي الدين حميدي، مترجما، أساسيات العلاقات الدولية، ط.1 (دمشق-سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص ص.215، 216.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

في سياق الارتباط بذلك، نجد أهمية الأمن البيئي في الأجندة التنموية لأنه أحد مركبات الأمن الإنساني ويشار إليه بالأمن الحيوي، لذلك تفعيله أو بالأحرى تنفيذه يتوقف على ما توصلت له فواعل الحكومة العالمية في البرامج التنموية وذلك بضمان استغلال الموارد بالكيفية التي تعود على بقية عناصر الحياة بالنفع المادي، وبالتالي استدامتها مما يحرك اتجاهات الأمن الأخرى لأداء وظائفها بصورة طبيعية وسليمة داخل المجتمعات كلها.¹ لأن الحاجة إلى الأمن البيئي من كل الاتجاهات مع ملاحظة الثنائية المفروضة أحيانا بين الأمن البيئي وأنواع الأمن الأخرى، فتظهر العلاقة التبادلية والارتباط الايجابي الذي يحقق التوازن المجتمعي والسياسي والأمن البيئي بالضرورة.²

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لقد رأينا في الأجندة التنموية التركيز على الأمن الصحي والمزوّعة من أجله من طرف فواعل الحكومة العالمية، بهدف تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء والوقاية منها، كما يعني ذلك توفير إجراءات وقواعد ومتطلبات السلامة الصحية للإنسان ووقايته من الأمراض والأوبئة والحوادث، إضافة لتوفير بيئة خالية (بالمعنى النسبي) من المخاطر، كما يتصل الأمن الصحي بتوفر الرعاية الطبية للمرضى وللأمهات والمواليد إلى آخر ما يتصل بهذا المفهوم الواسع من مكونات.

الفرع الثالث: استحضار التخصيص التمويلي للمشاريع البيئية والصحية ودفع تسليح الأمن

إن ما تم التطرق إليه يستدعي استحضار الجانب التمويلي للمشاريع البيئية والصحية وتخصيص لذلك ميزانيات ضخمة بهدف حماية البيئة وتأمين صحة الإنسان حيثما وجد ودفع تسليح الأمن؛ وذلك من خلال ما أشارت إليه فرقة العمل الرفيعة المستوى إلى أن تركيز العديد من الشركاء الخارجيين على بضعة برامج وبلدان شهيرة جاء على عكس ما دعت إليه روح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، الذي يسعى إلى تمكين البلدان المتلقية من صياغة وتنفيذ خططها الوطنية بحسب أولوياتها الوطنية.³

¹ إبراهيم محمد التوم ابراهيم وأحمد حمد ابراهيم الفايق، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ منظمة الصحة العالمية، "التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010"، ص.46.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

بعبارة أخرى، إن ما دعت إليه فرقة العمل في تقريرها هو التحول بعيدا عن آليات التمويل الدولية التي تنطلق من تطبيقات المشاريع المعتمدة في المقر العالمي للشريك في التنمية أو في عاصمته، فالمطلوب هو إعادة التركيز على مساهمات مالية متفق عليها للخطط الصحية الوطنية بدلا من استمرار المعونات المستندة إلى البرامج، وعلى أساس ذلك، تحتاج البلدان إلى تكييف نظم التمويل لديها بصفة مستمرة من أجل جمع أموال كافية لنظمها الصحية.¹ وهذا بدوره يحيلنا للقول بأن حتى المشاريع البيئية يجب أن يراعى فيها جانب التمويل العقلاني وذلك بموجب الوظيفة العامة للدولة كفاعل رسمي ومشاركة الفواعل غير الرسمية في ذلك، والمتمثلة في صورتين: (1) وضع القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة مهددات البيئة للحفاظ عليها، (2) استخدام الحكومة لسلطتها في وضع السياسات الاقتصادية ومنها فرض الضريبة كأداة تمويلية حديثة على كل من يمارس نشاطات يلحق أضرارا بالبيئة أو الموارد الطبيعية العامة أو الشائعة.²

وبالتالي، ذلك كله من شأنه دَفْع تسليع الأمن، لأن ظهور الأمن الخاص كلاعب كبير في تنظيم السلوك الاجتماعي أدى إلى التساؤل حول طبيعة العلاقات بين الأمن الخاص والأمن العام، وبشكل أكثر تحديدا، فإن مسألة البحث تتعلق بأنواع الجهود التعاونية بين الحكومة وقطاع الأمن الخاص، لاسيما وأن الموقع الذي يتبناه الباحثون هو أن الشراكات العامة والخاصة تنتج خدمة أكثر فعالية للمواطنين، وأن هذه العلاقات شرعية وفعالة أيضا.³ فالنظور الاقتصادي السريع أصبح مُصاحِبًا للتغيرات في علاقات الملكية وتحديد الأمن والحماية كسلعة، وهناك نتيجة لهذا التطور وهي النمو في استعمال العاملين في مجال الأمن الخاص، حيث تختبر الحكومة العالمية نموا كبيرا في عدد الوكالات التي توفر خدمات الأمن وكذلك في عدد الموظفين في هذه الصناعات.⁴

بحيث يمكننا أخذ مثال على ذلك يخص إصلاحات ضرائب الوقود، أين يشير في هذا الصدد "فيتور غاسبار" - رئيس إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي - إلى أن "إصلاحات ضرائب الوقود يمكن أن تحقق منافع كبيرة على الصحة والبيئة والمالية العامة، فتقديراتنا تشير إلى أن التحول من أسعار

¹ منظمة الصحة العالمية، "التقرير الخاص بالصحة في العالم: تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، 2010"، ص.46.

² صافية زيد المال، المرجع السابق، ص.532.

³ جورازد ميسكو، وماهيش نالا، وأندري سوتلار، "تعاون الشرطة وضباط الأمن الخاص في الوقاية من الجريمة في سلوفينيا"، في، ممدوح عبد الحميد عبد المطلب، إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة (الإمارات العربية المتحدة: مركز بحوث شرطة الشارقة، 2015)، ص.171.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

الوقود الحالية إلى أسعار تتميز بالكفاءة على مستوى العالم، يمكن أن يحدث انخفاضا قدره 63% في الوفيات المتعلقة بالتلوث نتيجة احتراق الوقود الأحفوري، وهو انخفاض يأتي معظمه في خفض الوفيات المرتبطة باستخدام الفحم، كما يمكن أن يحدث خفضا في قدره 23% في انبعاثات الكربون المتعلقة بالطاقة، ويرفع الإيرادات بما يعادل 2.6% من إجمالي الناتج المحلي.¹ والرسم البياني التالي يؤكد ذلك:

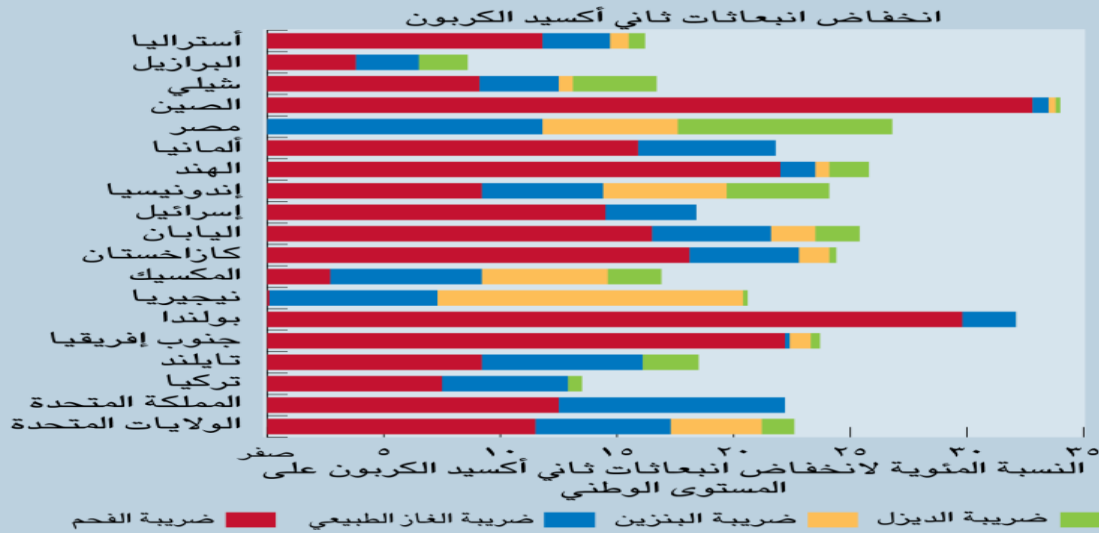
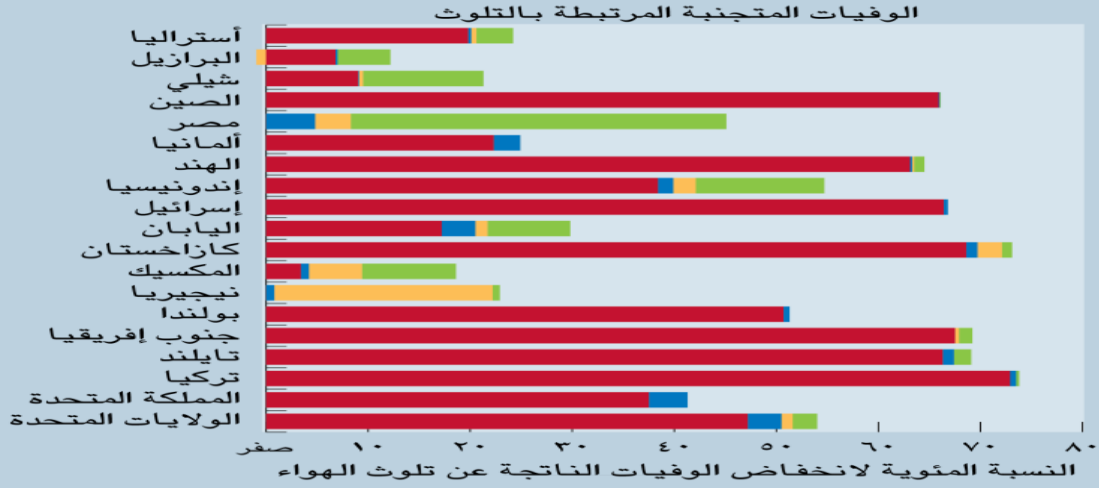
الرسم البياني (07): الضرائب التصحيحية تحقق منافع صحية وبيئية

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، "السياسة البيئية: السياسة المالية العامة تعالج الآثار البيئية للطاقة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/11).
<www.imf.org/~media/.../pol073114aapdf.ashx>

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايدز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية

الضرائب التصحيحية يمكن أن تحقق منافع صحية وبيئية

معظم الوفيات المتجنبة حسب الموضح في اللوحة العليا يرجع إلى الضرائب التصحيحية على الفحم. وبالمثل، بالنسبة لكل البلدان عدا خمسة، يرجع إلى الفحم أكثر من نصف المجموع الكلي لانخفاض ثاني أكسيد الكربون الموضح في اللوحة السفلى.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر:

نشرة صندوق النقد الدولي، "السياسة البيئية: السياسة المالية العامة تعالج الآثار البيئية للطاقة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/11).

<www.imf.org/~media/.../pol073114aapdf.ashx>

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

فالنتيجة، هي أن تمويل أجزاء من نظامي البيئة والصحة العالميين لا يكفي، بل يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ منظورا أكثر شمولا وأن يعمل على تعزيز بُنيّة الاستجابة العالمية التي تحتوي على تقسيم واضح للعمل والتعاون السلس بين مختلف أصحاب المصلحة. وفي نهاية المطاف، لابد أن يكون هدف مثل هذا الإطار دعم الأنظمة البيئية والصحية في الدول جميعها، من خلال تعبئة قوى القطاعين العام والخاص على مختلف المستويات في كل بلد، حتى يصبح من الممكن تزويد كل منشأة بالمؤن على النحو المناسب.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحوكمة العالمية

المطلب الرابع: نحو حوكمة عالمية أكثر تأكيداً على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمّنة -

الاستدلال بالتنمية المستدامة ودبلوماسية الأمن "البيئي والصحي" العالمية

الفرع الأول: نحو حوكمة عالمية ذات نطاق التفاعلات متعددة الأطراف ومكّمن تجسيد الأمن المستدام

إن الحديث عن الحوكمة العالمية يعني الانتقال من النمط الهربركي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركاء (السلطات العمومية، المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين... الخ) لتفعيل الفعل العمومي، أي أنه يتم تقسيم السلطة بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها.¹ فالسياسات العمومية العالمية بهذا الشكل تجعلنا نفهم الديمقراطية في حالة الفعل، بحيث يكون التحول نحو حوكمة عالمية تعمل على تحقيق الأمن المستدام بمسار التعددية أين تتعدد الفواعل المُشارِكة في التأثير على عمليات صنع السياسات البيئية والصحية الوطنية والعالمية.

ومع بروز مفهوم "فكر عالميا، وإعمل محليا"، بدت مجموعة واسعة من العناصر والأركان أو السمات التي تعد بمثابة قواعد ومبادئ لممارسة الإدارة الرشيدة الأمنية على الصعيد الكلي "العالمي"، بحيث يؤدي كل منها للآخر، أو أن بعضها يتضمن البعض الآخر، كما أن كلا منها قد يكون مدخلا أو مخرجا للآخر كما يبينها الجدول التالي:²

الجدول (06): متطلبات الحوكمة العالمية الأكثر تأكيداً على الأمن المستدام

¹ رضوان بروسى، "من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: قراءة نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)، ع.38 (ربيع 2013)، ص.64.

² عبد الناصر عباس عبد الهادي، "الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة" القيادة العامة لشرطة دبي أنموذجاً" (أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2012)، ص.240.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية"
تطويرية للحكومة العالمية

<ul style="list-style-type: none"> - التزامات بتحقيق الصالح العام، والشرعية وسيادة القانون، والعدالة، واللامركزية. - آليات استخدام القوة وتحديد أدوار مختلف الجهات. - آليات توجيه ومراقبة الأمن. - آليات لتحقيق المشاركة والتفاعل بين الجهات الفاعلة. 	<p>أطر سياسية أو قانونية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، في المدخلات والعمليات والمخرجات 	<p>منظومة نزاهة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - نابعة عن رؤى إستراتيجية، وتعتمد التخطيط الاستراتيجي والتمكين والتحويل والتفويض، واتخاذ القرار الجماعي. - قادرة على تنفيذ الأطر السياسية والقانونية وإشاعة الثقافة المؤسسية، وإدارة المدخلات والعمليات. - تعزز منظومة النزاهة، تتيح الوصول للمعلومات، وتحقق الوحدة والسلامة والانضباط. 	<p>خطة إستراتيجية</p>
<p style="text-align: center;"><u>مدخلات وقدرات</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - هيكل تنظيمي يوضح مكونات الحوكمة الأمنية - تجهيزات وتقنيات تشمل المعدات والموارد اللازمة لتوفير أمن فاعل. - قوى بشرية مؤهلة بالتزام الأطر والمنظومات المحددة. - ضوابط إدارية، ومعايير أخلاقية. 	<p>ثقافة الوظيفة الأمنية المؤسسية</p>
<p style="text-align: center;"><u>عمليات</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقق الإنصاف والشمولية، والموثوقية، والمساواة، وتحترم حقوق الإنسان. - تتسم بالكفاءة، والفاعلية، وسرعة الاستجابة، والقدرة التنافسية. - تتوسع في مشاركة الجمهور، وتقديم خدمات إلكترونية. 	
<p style="text-align: center;"><u>مخرجات</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - خدمات أمنية ذات جودة عالية، تلي توقعات المواطنين، وتحفظ الأمن للإنسان والدولة على السواء. 	

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي:

عبد الناصر عباس عبد الهادي، "الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة القيادة العامة لشرطة دبي أنموذجاً" (أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2012)، ص.240.

وما يمكن أن نستشفه من هذا الجدول أن ضمان الاستدامة الأمنية تستوجب بداية معالجة المشكلات الأمنية بالاعتماد على إدارة المخاطر وفق إدارة رشيدة، وتوسيع الخيارات بما توفره من نظام أمني للعلاقات السياسية الاجتماعية في ظل بنية مؤسسية تتسم بخطة إستراتيجية ذات نمو وكفاءة تحمل في طياتها استمرارية المساواة البيئية والصحية.

وبالتالي، يجب توسيع مفهوم الأمن ليشمل مفهوم الأمن المستدام والذي يضم القيم المتمحورة حول البيئة والصحة ليس باعتبارهما مجموعة من التهديدات فقط، وإنما تجاوز الجهود المبذولة لحماية البيئة والصحة من المخاطر التي تطلهما إلى تبني سياسات عالمية مبنية على الرشادة تستند هذه الأخيرة إلى مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وتعزيز الأمن كمتلازمة تضبط السياسات العامة محليا للوصول إلى العالمية.

الفرع الثاني: قوة الترابطية في حل القضايا المؤمّنة بدليل حضور التنمية المستدامة ودبلوماسية الأمن البيئي والصحي العالمية

إن ما يعنيه الكلام أعلاه هو الانتقال إلى التفكير في التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها بتبني حلول أمنية وقائية بيئية وصحية؛ بحيث تكون الدبلوماسية البيئية الوقائية (الدبلوماسية الخضراء) والدبلوماسية الوقائية الصحية (الدبلوماسية الصحية) أدوات لتحقيق حكمة عالمية ذات أمن مستدام.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وللتعاطي مع هذه النقطة يجب التعرض في المقام الأول للدبلوماسية البيئية التي تعتبر فن التفاوض وممارسة العلاقات الدولية لأغراض منع تدهور البيئة وحماية المصادر الطبيعية وتقسام الموارد المشتركة للمياه والطاقة، وتتضمن الدبلوماسية البيئية شكلين من الدبلوماسية؛ الأولى الدبلوماسية الاستباقية proactive diplomacy وهي اتفاقيات بين (طرفين) أو أكثر تؤسس لعلاقات تعتمد على تبادل الأفكار والثقافة والتقنيات البيئية بهدف تحسين البيئة لجميع الدول أو الأطراف المعنية. أما الثانية الدبلوماسية العلاجية reactive diplomacy وهي اتفاقيات بين دولتين (طرفين) أو أكثر تهدف للتوصل لحلول لمشاكل بيئية قائمة.¹ وبالتالي، هناك دلالات تبين العلاقة الإرتباطية بين البيئة والصحة؛ فالدبلوماسية البيئية بهذا الشكل تمثل "إرادة المجتمع الدولي لحل مشاكل البيئة ذات الأبعاد العالمية بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وظروف كل طرف أو دولة وذلك لحماية كوكب الأرض وصحة الإنسان من مخاطر التلوث والمحافظة على المصادر الطبيعية للأجيال القادمة".²

في حين تشير الدبلوماسية الوقائية الصحية (الدبلوماسية الصحية) على العموم - بالرغم من الاتفاق القليل على كيفية تعريفها- إلى النشاطات الدبلوماسية الدولية (المباشرة أو غير المباشرة) التي تعمل في التصدي لقضايا الصحة العالمية الهامة، وتهتم لماذا وكيف تلعب قضايا الصحة العالمية في غمار السياسة الخارجية؟ إذ يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والفعاليات مثل عقد مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن قضايا الصحة بين الدول، وهذا التفاوض مزيج بين الجهات الحكومية وغير الحكومية حول القضايا ذات الصلة بالصحة.³

كما تجدر الإشارة إلى أن دبلوماسية الصحة العالمية (GHD) ظهرت في الآونة الأخيرة كحقل متميز للدراسة، ويمكن تحديد مختلف العناصر المكونة لتعريفها:⁴

¹ عبد الناصر عباس عبد الهادي، المرجع السابق، ص.240.
² المكان نفسه.

³ Josh Michaud, Jennifer Kates, "Global health diplomacy: advancing foreign policy and global health interests", Glob Health Sci Pract, Vol.1, n° .1, p.24-28.

⁴ Manuel Manrique Gil, "Global health diplomacy: health promotion and smart power", Working paper for IS Global seminar: Palau Macaya.Barcelona 13th and 14th September, (Retrieved on: 24/08/2015).
<<https://www.isglobal.org/documents/10179/25254/Global+health+diplomacy/5842efd2-f04a-4dbf-ae32-77ff32b0eed0>>

الفصل الأول: أمانة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

(1) هي الواجهة بين المساعدة الصحية الدولية والعلاقات السياسية الدولية

(2) معظم التعاريف تسلط الضوء على أن المفاوضات هي قلب الدبلوماسية الصحية العالمية

(3) وجود مستويات متعددة للمفاوضات ومشاركة مختلف الفواعل، مكونات مهمة في الدبلوماسية الصحية

بالنتيجة، تقوم كل من الدبلوماسية البيئية والصحية معا على تشجيع فواعل الحوكمة العالمية الرسمية وغير الرسمية على إدماج قضايا حالتها البيئية والصحة في المفاوضات الثنائية والجماعية، والدفاع عن الحق في العيش في بيئة نظيفة وصحة سليمة تحققان التنمية المستدامة، لأن الحقوق البيئية أو الصحية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ولا يمكن تناول قضية البيئة أو الصحة بمعزل عن عملية التنمية المستدامة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ضمن إطار دبلوماسية الأمن البيئي والصحي العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، بحيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بدء من حظر مواد كيميائية معينة مثل "اتفاقية استكهولم" للملوثات العضوية الثابتة وتطوير تشريعات ملزمة بشأن الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري مثل "اتفاقية كيوتو" و"بروتوكول مونتريال"¹ بشأن المواد المستنزفة لطبقة الأوزون.

وحظر تصدير النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية مثل "اتفاقية بازل"² واتفاقيات أخرى تتعلق بالتنوع الحيوي وحماية الغابات والمحافظة على إمدادات المياه ومنع تلوث البحار والمحيطات من ناقلات النفط ومعاهدات تتعلق بحظر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والحد من انتشارها.³

¹ بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون: هي معاهدة دولية تهدف لحماية طبقة الأوزون من خلال التخلص التدريجي من إنتاج عدد من المواد التي يعتقد أنها مسؤولة عن نضوب طبقة الأوزون، وقد وقع على المعاهدة في 17 سبتمبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 7 جانفي 1999، إلا أنها مرت بسبع تنقيحات في 1991 بإيطاليا، 1992 كوبنهاجن، 1993 بانكوك، 1995 فيينا، 1997 مونتريال و1999 بيكين، ومن المعتقد أنه إذا التزم بتطبيق الاتفاقية، فإن طبقة الأوزون ستتعافى بحلول عام 2050.

² اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، هي معاهدة دولية تم تصميمها للحد من تحركات النفايات الخطرة بين الدول، وعلى وجه التحديد لمنع نقل النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نمواً، ومعالجة حركة النفايات المشعة تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 22 مارس عام 1989 كرد فعل للإنتاج العالمي السنوي لمئات الملايين من أطنان النفايات الخطرة على صحة الإنسان والبيئة والحاجة الماسة للتدابير الدولية اللازمة للتعامل مع نقل هذه النفايات عبر الحدود ولضمان إدارتها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئياً. لمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية أنظر المرجع التالي:

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود"، (تم تصفح الموقع يوم:

www.basel.int/.../Basel%20Convention/.../Basel/Conve... (2015/09/10).

³ خالد العنازة، "امن البيئة"، الأمن والحياة، الرياض-المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ع.381، سنة33جانفي (2014)، ص.39.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وما يستدل به كذلك في هذا الإطار ما قاله وزير الطاقة والتغير المناخي البريطاني "كريس هيون" بمؤتمر "دوربان" حول قضية التغيرات المناخية أن "النتيجة تمثل نجاحا كبيرا للدبلوماسية الأوروبية حيث استطعنا إقناع كبريات الدول المسببة للانبعاثات مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين بخارطة طريق تضمن الوصول إلى اتفاق عالمي وشامل".¹ كما أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالوكالة "دين بيتمان" بأن "التحديات العالمية التي تواجهها الدول اليوم تتطلب استثمارات أكيدة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف"، وأردف قائلاً "إن بناء دول أكثر أمانا واستقرارا في الخارج يصب في صميم مصلحتنا القومية، مشيراً إلى أن توفير الرعاية الصحية الأفضل على الصعيد العالمي، وحماية البيئة والقضايا ذات الصلة جميعها تشكل فوائد للأمريكيين ولسائر شعوب العالم"، وأضاف قائلاً أن "الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع حل مثل هذه القضايا أحادياً أو ثنائياً، وإنما ينبغي عليها أن تعمل من خلال الجهود المتضافرة لجميع شركائنا العالميين".²

ومن جهته قال "تشو شيوبي" الباحث في المركز الصيني لتطوير صناعة المعلومات التابع لوزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية: "إن الصين تتحول من مجرد المشاركة المحدودة في الدبلوماسية متعددة الأطراف، إلى داعم ومساهم استباقي"، مرجعاً سبب هذا التحول لقوة النمو الذي تحققه البلاد والتغير المستمر في البيئة الأمنية.³ وبالنظر إلى التعامل مع الدبلوماسية متعددة الأطراف باعتبارها ميداناً هاماً للسياسة الخارجية، فقد عرضت الصين في العديد من الأحداث مقترحات بناءة حول مواضيع تتراوح ما بين العلاقات الدولية إلى التنمية المستدامة، والأمن والتغير المناخي، وذلك من أجل المحافظة على الأمن الدولي، وبناء نظام عالمي أكثر عدلاً ومنطقية حسب ما صرح به البروفيسور "يانغ باو يون" من جامعة "تاماسات" التيلاندية. وقد سلط الرئيس "شي جين بينغ" خلال قمة مجموعة العشرين التي اختتمت أعمالها مؤخراً في "هانغتشو"، على أهمية إيجاد حوكمة دولية للطاقة الخضراء منخفضة الكربون، إلى جانب حوكمة تموية عالمية شاملة ومتراصة.⁴

¹ مجد جرعلي، المرجع السابق.

² ميريل ديفيد كلر هالس، "التحديات العالمية تستلزم الاستثمار في الدبلوماسية المتعددة الأطراف"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014-10-17).
<<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/09/20130923283319.html#axzz4NMXSmoqg>>

³ "الصين تلعب دوراً فاعلاً في الدبلوماسية متعددة الأطراف"، المرجع السابق.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وفي الوقت ذاته، ومن أجل تعزيز التنمية العالمية المستدامة، عززت الصين التعاون العابر للحدود مع المناطق الأخرى من خلال الآليات الموجودة، أو من خلال خلق آليات جديدة؛ فعلى سبيل المثال، ومنذ تأسيس آلية الـ 1+16 في العام 2012، شهدت الصين ودول شرقي ووسط أوروبا زخما قويا في نمو حجم التعاون بينها ليسجل 56.2 مليار دولار أمريكي في العام 2015، مرتفعا بنسبة 28% عما كان عليه الحال في 2010، أما مبادرة الحزام والطريق الصينية فضمت أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية منذ اقتراحها لأول مرة في العام 2013.¹ بالإضافة إلى ذلك، تقود الصين التعاون في **حقل الصحة** بشكل دوري بتنظيم زيارات وزارية للدول خاصة الإفريقية منها لتسهيل تبادل الفرق الطبية وتعليم الأطباء، كما توفر الصين أيضا الدواء والتجهيزات الطبية بدون رسوم لعدد من تلك الدول، ولها برامج نشطة للوقاية من الأوبئة الخطيرة كالمالريا والايديز.²

استطرادا، وكما رأينا في تحركات الفواعل الأمنية للحكومة العالمية أن الدبلوماسية بدت مجالا خصبا في أدبيات الدول من جهة، ومن جهة أخرى الأحزاب السياسية، ولم تغب الحركات الاجتماعية الخضراء عن هذا الحراك والدفع قدما بالسياسات العامة العالمية نحو الاهتمام بالبعد الأخضر.³ إذا، قد اضطلع دور الدبلوماسية متعددة الأطراف حول الأمن البيئي والصحي إلى إصلاح الحوكمة العالمية وجعلها أكثر ديمقراطية واستجابة للتغيرات الدولية والقضايا العالمية المستجدة، حتى نكون أمام حالة "حوكمة آمنة وجوديا، وذات فواعل آمنة إدراكيا"⁴ في الوقت ذاته.

بالنتيجة، فدبلوماسية الأمن "البيئي والصحي" دورا كبيرا جدا في تحديد ورسم معالم الحوكمة العالمية وحتى ترسيخها لاسيما وأن ذلك يحظى بتميز يُظهره ترابط الأطراف المتعددة للحكومة العالمية أو بالأحرى فواعلها المختلفة الرسمية وغير الرسمية، في حل القضايا المؤمّنة ومحاولة الدفاع عن الأجيال القادمة ضمن تنمية مستدامة تعمل على تأمين بيئة سليمة ونظيفة وآمنة مستقرة، والتفكير في صحة الإنسان/أو الفرد وحمايته من مخاطر الأوبئة والأمراض المزمنة والفتاكة.

¹ "الصين تلعب دورا فاعلا في الدبلوماسية متعددة الأطراف"، المرجع السابق.

² Drew Thompson, "China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Diplomacy", **Brief**, Vol.05, Issue 21(Oct 2005), p.03.

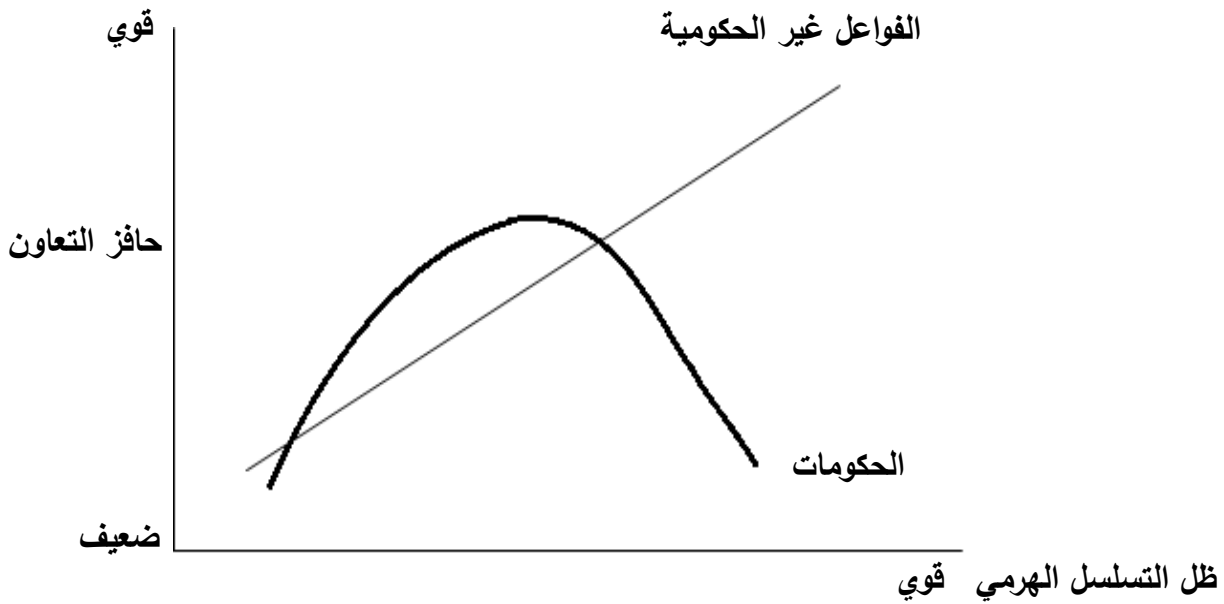
³ الحسين شكراني، "نحو حوكمة بيئية عالمية"، المرجع السابق، ص.42.

⁴ Paul Roe, "Securitization and Minority rights: Condition of Desecuritization", **Security dialogue**, Volume 35, Number 03(September 2004), pp., 61, 62.

الفصل الأول: أمنة ظاهري التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

وهذا يعني أن هناك حوافز كثيرة كالدبلوماسية تجعل الحكومات والفواعل غير الحكومية تتعاون في إدارة قضايا حالتي البيئة والصحة حتى تكون ضمن ترابط دبلوماسي قوي وتخلق تسلسل هرمي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الرسم البياني (08): ظل التسلسل الهرمي والحوافز المتنوعة للتعاون بين الحكومات والفواعل غير الحكومية



ظل التسلسل الهرمي والحوافز المتنوعة للتعاون بين الحكومات والفواعل غير الحكومية

المصدر:

Tanja A. Borzeland and Thomas Riss, "Governance without a state: Can it work?", **Regulation & Governance**, 04 (2014), p.177.

حسب هذا الرسم فالتسلسل الهرمي من جهة، مهم للحكومة فهو يولد حوافز مهمة لتعاون الحكومة خارجيا مع الفواعل من غير الدول،¹ومن جهة أخرى، هناك ضعف في هذا التعاون حسب هذا الرسم، حيث أنه حتى في الأشواط التي تم قطعها على ضوء ما هو موجود على أرض الواقع من محطات تاريخية ونقاشات كبرى تخص قضايا حالتي البيئة والصحة، إلا أن هناك جوانب قصور ما تزال

¹ Tanja A. Borzeland and Thomas Riss, "Governance without a state: Can it work?", **Regulation & Governance**, 04 (2014), p.116.

الفصل الأول: أمنة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز - دراسة تحليلية لبعض قضايا "بيئية وصحية" تطويرية للحكومة العالمية

تنتظر فواعل الحوكمة العالمية لتأمين وحماية هذه الأخيرة ككيان مرجعي، وتعزيز مبادئها على أرض الواقع لا في الخطابات فقط، ولعل ذلك يبرز في إعادة النظر في أولويات ومقتضيات الحوكمة العالمية في حد ذاتها، من ناحية أولى، والتركيز على المستوى المحلي للحكومة لحل المشاكل التي تنجر عن حالتها البيئية والصحة وقضاياهما من ناحية ثانية.

وخلاصة القول هي أن، الحوكمة العالمية تعتبر نتاج خطاب اجتماعي وثقافي تمارسه الفواعل الرسمية وغير الرسمية لهذه الحوكمة عبر مستوياتها المختلفة وعن طريق الأمنة التي أسنعت لأغراض سياسية سيما إضفاء الشرعية على سياستها العامة الأمنية العالمية وخلق شكل للحكم بوجه آخر يتميز بعبودية وطوعية المجتمعات، الأمر الذي يفسر بالأخير العلاقة الارتباطية بين أمنة البيئة وأمنة الصحة.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء
الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني
على قضايا "حالتى البيئة والصحة"
المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصوُّريَّة
لحركية الحوكمة العالمية

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

يعتبر الواقعيون البيئة والصحة من مسائل السياسة الدنيا للدولة، وهي بذلك تتدرج ضمن خانة الاعتبارات الأخلاقية-كما أشرنا سابقا-وهم بذلك يقررون بالواقع الفعلي وتصرفات الدول وفق المصلحة وفصل المجال الأخلاقي عن المجال السياسي، في حين يرى أصحاب نظرية الأمانة أنه من شأننا اعتبار هذه القضايا من القضايا المُسيَّسة حتى يتسنى بذلك للحكومات والدول وغيره من المؤسسات إضفاء الطابع الأمني عليها. لكن في حقيقة الأمر، هذا الفصل يستعرض تصورات وبدائل مغايرة تماما لهذين الطرحين، وهي تبني قضايا حالتى البيئة والصحة ضمن المجال السياسي ونزع الطابع الأمني عليها، ونستكشف من خلال ذلك كيف يمكن العودة للسياسة العامة الطبيعية لهذه القضايا بعرض مُفصل لثلاثة مباحث يتضمنها هذا الفصل.

حيث يعرضُ **المبحث الأول** اللا أمانة والعودة إلى السياسة العامة الطبيعية البيئية والصحية في ظل الحوكمة العالمية وإبراز معضلة الأمانة، ثم **المبحث الثاني** الذي سنتطرق فيه لقضايا حالتى البيئة والصحة وبتبني النماذج ذاتها؛ ظاهرة التغيرات المناخية بالنسبة للبيئة وظاهرة الايدز بالنسبة للصحة، حتى يتسنى لنا تناولها في إطار السياسة العامة الطبيعية والعادية حيث التقيد بالقوانين والضوابط محاولين بذلك ربطها بالمستوى المحلي للحوكمة الأمنية. وأخيرا **المبحث الثالث** الذي سيتم التعرض فيه للمنظور الإسلامي وما يحمله من ضوابط لقضايا حالتى البيئة والصحة باعتبار هذه الضوابط من يُجسّد الأمن والحوكمة محليا وعالميا، إمبريقيا، وزمانيا.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المبحث الأول: اللا أمنة والعودة إلى السياسة العامة الطبيعية لحالاتي البيئة والصحة في ظل الحوكمة

العالمية: نحو بروز معضلة الأمنة

إن ما أثر على الأمن هو طبيعة الأمنة في حد ذاتها فوجوب الخروج من بوتقة المفهوم الضيق للأمن إلى مفهوم واسع سواء في الهدف أو المرجعية حسب ما طرحه محلي هذه النظرية، إذ لا يمكن أن تُحصَر الأمن دائما في الدراسات الإستراتيجية والتهديدات التقليدية فقط وبالتالي، حلها بالوسائل العسكرية، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى قطاعات أشمل وأعم من ذلك، لاسيما وأن التهديدات قد تغيرت طبيعتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت قضايا حالاتي البيئة والصحة من قبيل الرهانات الأمنية وأصبح يُنظرُ إليها كمصدر تهديد للمجتمعات، الأمر الذي شرَعَنَ لفاعِل الحوكمة العالمية الحصول على لعب أدوار جديدة ضمن هذه الحوكمة كـ"موضوع/أو كيان مرجعي".

وبناءً على ذلك، فقد وضعت مدرسة كوينهاجن في نهاية المطاف إطارا مفاهيميا لنظرية

الأمنة يتبين في سبعة دوائر متمثلة في النقاط التالية:¹

- (1) وصف لطبيعة القضية أو طبيعة المشكلة.
- (2) الفواعل المُؤمِنَة ودوافع الأمنة.
- (3) طبيعة مفهوم الأمن الذي يتم تطبيقه (الأمن القومي، الأمن الشامل، الأمن الإنساني).
- (4) عملية الأمنة.
- (5) الحصيلة أو نتيجة الأمنة وتحديد مؤشرات الأمنة.
- (6) تقييم فعالية سياسات الأمنة في التعامل مع التحدي الخاص، و
- (7) آثار السياسات والتوصيات.

لكن حسب أصحاب هذه النظرية ذلك لم يلق استحسانا- لاسيما ما توصلنا له في النماذج المختارة التي تم تصفحها في هذه الدراسة واسقاط نظرية الأمنة عليها- فقاموا باقتراح مصطلح مخالف للأمنة يتمثل في

¹ Nassef M. adiong, op cit., pp.09, 10.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

اللاأمننة التي تعني تحول قضية ما مُؤمَّنة إلى السياسة الطبيعية، أين يكون فيها التحرك الأمني فاشلاً أو منعدماً تماماً، وبهذا يمكن التمييز بين أربعة أنواع من التحرك اللاأمني:¹

(1) إنكار التصريح بالتهديد الوجودي.

(2) تحذير الفواعل الأمنية من مخاطبة الجمهور لعدم امتلاكها الشرعية لتقرير تبني الوسائل الاستثنائية.

(3) رفض الجمهور لما يسمى بالاضطرابات السياسية أو سياسة الرعب (Panic politics).

(4) مقاومة تطبيق الإجراءات الاستثنائية.

وللتطرق لذلك تم تخصيص هذا المبحث لثلاثة مطالب أساسية، إذ يتناول **المطلب الأول** حدود/وتحديات نظرية الأمنة في الحوكمة العالمية-اللاأمنة كمرج من معضلة النظرية، أما **المطلب الثاني** رصد لـ "بانوراما أمنة البيئة والصحة" كمعضلات أمنية امبريقية للحوكمة العالمية: الهجرة/والنزوح أنموذجاً، في حين يعالج **المطلب الثالث** إعادة بناء السياسة العامة الطبيعية العالمية وفق مقتضيات الحوكمة العالمية "حالاتي البيئة والصحة" وإقحام الحوكمة الأمنية المحلية.

¹ Thorsten Gromes, Thorsten Bonacker, "The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts", University of Marburg, Conflict Studies, March 2007, pp., 2,3.

المطلب الأول: حدود/وتحديات نظرية الأمانة في الحوكمة العالمية-اللا أمانة كمرج من معضلة

النظرية

يرى محمد عابد الجابري أنه عندما "تظهر نظرية في ميدان ما لتفسر جملة من ظواهره انطلاقاً من فحص دقيق لقوانين تركيب تلك الظواهر وعوامل تطورها، ثم تنقل تلك النظرية إلى ميدان مختلف تماماً، قصد تفسيره بواسطتها، فإن الذي يحصل هو أن مفاهيم هذه النظرية التي كانت إجرائية، مفيدة للفهم والمعرفة، في الميدان الأول، ميدانها، تتحول عندما توظف في ميدان آخر مختلف إلى عوائق ابستمولوجية تحول دون الوصول إلى جوهر الأمور في الميدان...".¹

وكلمة أمانة كما نعلم هي ترجمة لمصطلح اقتصادي حديث وهو **securitization** ويعني باللغة العربية توريق، وأهدافه اقتصادية بالدرجة الأولى، فهو أداة من أدوات الهندسة المالية لمعالجة المديونية المتعثرة وتشجيع الاعتراض العقاري بمعنى تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة قابلة للتداول.²

ويتبين من هذا الكلام والطرح أعلاه، أن نظرية الأمانة ظهرت بداية في المجال الاقتصادي، واستُعيّرت من هذا المجال باستعمالها في المجال الأمني من قبل أصحاب مدرسة كوبنهاجن وربطوها بنظرية الأفعال الكلامية لـ"جون أوستين" أحد فلاسفة اللغة الثلاثة³ المنتمين لجامعة أكسفورد، الأمر الذي خلق عوائق ابستمولوجية وحتى أنطولوجية أثناء استعمال النظرية في الدراسات الأمنية، لأن الفهم والاستبصارات التي تزودنا بها النظرية في فهم قضايا المجال الأمني، نجدها بالكاد تُطبَّق على المستوى الامبريقي لأنه ما يصلح في مجال لا يصلح في مجال آخر، وما يصلح في قضية قد لا يصلح في أخرى حتى ولو كانت في المجال الواحد، وإن تم تطبيقها تسفر عن نتائج سلبية أكثر منها إيجابية.

ويتضح من الدراسة التي قام بها **Alexander Burns** أن نظرية الأمانة تتطبق إلى حد ما مع هذا الكلام، حيث طرح ثلاثة مشاكل نظرية للأمانة يمكن التطرق لها بشيء من التفصيل حتى نتعرف على أهم التحديات التي تعاني منها النظرية كمعضلة أثناء التطبيق:

¹ رضوان بروسى، المرجع السابق، ص.70.
² عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، ط.1 (القاهرة- مصر: مجموعة النيل العربية، 2010)، ص ص.74-77.
³ بالإضافة لـ"جون أوستين"، يتمثل الأخران في: "جون سيرل"، و"غرايس".

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

1) التحيز الديمقراطي: Democratic Bias

هناك مسألة نظرية محددة في نظرية الأمانة وهي متعلقة بتطبيقها العام على الأنظمة غير الليبرالية أو غير الديمقراطية، وهي مسألة ترجع للتاريخ "...أوربة المقاربة" أو كما وصفها "بوزان" و"لينل" ذات مرة: نزعة نحو "عطسة تاريخية وأوروبية مركزية"، وهذه الحجة تؤدي إلى تحيز ديمقراطي في نظرية الأمانة نفسها، فبالرغم من أن المفهوم الرئيسي للأمانة من الناحية العملية هو فعل أمني "يفهم كوسائل للسياسات المتأقلمة"، كوسائل لنقل قضايا معينة خارج العملية الديمقراطية للحكومة"، ما يجعلنا بالضرورة نستشف أن المسائل الأمنية شكلاً من أشكال السياسة الخاصة، حيث يتم إضفاء الشرعية على الإجراءات الخاصة باعتبارها آلية للبقاء.¹ وهذا يشكل أحد التحديات الخاصة بنظرية الأمانة في أن دراساتها التي يتم إجراؤها خارج إطار حالة الديمقراطية-الليبرالية تتطلب قدراً كبيراً من المعرفة الثقافية للتحليل كي تتحقق بفعالية، الأمر الذي يدفع العلاقات الدولية إلى توسيع مجالات المعرفة، وهو أمر ممكن بالتأكيد اليوم بسبب الترابط المتزايد بين الجامعات، ما يدفع العلاقات الدولية أن تصبح أقل اعتماداً على المنطق التخميني للواقعية ونظرية اللعب، ومن ناحية أخرى، فإنه يجعل من وضع إطار معياري صعباً للغاية.²

2) السياسات العادية مقابل السياسات الخاصة: Normal vs. Special Politics

يتضح بقوة التمييز الأساسي لدى مدرسة كوبنهاجن بين ما تمت تسميته السياسة العادية والسياسة الخاصة (الأمن/الطوارئ). و"الأمن" وفق مدرسة كوبنهاجن هو التحرك الذي يأخذ السياسة إلى ما هو أبعد من ذلك حسب قواعد اللعبة وأشكال القضية ونوع السياسات الخاصة، ما يجعلنا ننظر للأمانة على أنها نسخة أكثر تطرفاً من التسييس. وقد تم تحديد "السياسة الخاصة" والتي تشمل:³

- القضايا غير السياسية التي تقبع خارج نطاق الدولة
- القضايا السياسية التي هي على جدول "السياسة العادية"
- قضايا الأمن التي هي حلبة "السياسة الخاصة"

¹ Alexander Burns, "Securitization in China and Pakistan's Frontier Regional: Security Discourses", (Academic Dissertation, Lund University Graduate School Department of Political Science, Sweden, 2012), p.14.

² Ibidem.

³ Ibid., p.15.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

ويشير العنصر الأخير من هذه العناصر الثلاثة إلى أهمية صنع القرار غير الديمقراطي الذي يتم ضمن نطاق ما كونه ضرورة للبقاء. والمشكلة المطروحة هنا أن هذه الصيغة ترى أن السياسة الخاصة هي شيء تم تجاوزه خارج العملية الديمقراطية، عكس النظام الديمقراطي غير الليبرالي، ليست هناك حاجة لنقل القضايا الأمنية إلى هذا المفهوم الخاص بـ"السياسة الخاصة" لأنه لا توجد عملية ديمقراطية للبدء بها، هذا بالرغم من أنه لا يحدث دائما. وبالتالي، لا بد من فهم سياق مفهوم "السياسات الخاصة"، لأن المجتمعات كلها لديها قواعد هي ثمرة الطوارئ التاريخية والاجتماعية، وكذلك الكيانات المرجعية والتهديدات في مجال الأمن"، وإذا تم استخدام الأمن لكسر هذه القواعد، نَمَّ يمكننا أن نؤكد أن هناك نموذج ملموس للأمننة. وإذا كانت القيود التي يتعين كسرها في مجتمع ديمقراطي هي عمليات ديمقراطية، فإنها في المجتمع غير ديمقراطي ببساطة هي تحديد القيود ذات الصلة.¹ إذا، هناك حدود تفصل بين الأمننة كمنظريّة والواقع من خلال الفصل بين السياسات العادية والسياسات الخاصة وهذه الحدود يبينها نوع النظام السياسي الذي تتبناه الدولة نظام ديمقراطي ليبرالي أو غير ليبرالي ما يجعل من الأمننة تَتَقَوَّعُ في دراساتها داخل المجتمعات المفتوحة التي تمنح الحقوق والحريات الأساسية، ولا بد من كسر هذه القوقعة بالسعي نحو دراسة المجتمعات غير الديمقراطية وفهم سياقاتها التاريخية والاجتماعية التي تخص المجال الأمني.

3) الإستراتيجية البراغماتية: Strategic Pragmatics

نتساءل في البداية عن كيف تكافح مدرسة كوبنهاجن بما فيه الكفاية لتكون مساندة الجمهور للأمننة بشكل كاف؟ إن تسليط الضوء على هذا الجانب لمدرسة كوبنهاجن ليست محاولة لإبطال نظرية فعل الكلام، ولكن بدلا من ذلك، القيام بوضعه على نحو أفضل باعتباره "إجراء استراتيجي". ويختلف ذلك في أن الخطاب الأمني يتحرك بوجود مستويات من الإقناع تستخدم بصور بلاغية كالاستعارة أو المشاعر أو الصور النمطية أو الإيماءات أو حتى الصمت في أهدافها، مما يسمح بتحليل أكثر نسبي/أو سياق

محدد.²

¹ Alexander Burns, op cit., p.15.

² Ibid., p.16.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

هذا الهدف المعياري هو عامل محتمل عند النظر في أنظمة خارج النموذج الغربي، أي خارج الديمقراطية الليبرالية-والظروف السياسية والاجتماعية المرتبطة بها- اختلافات كبيرة في المعايير الاجتماعية والسياسية الرئيسية، فمع ذلك لا ينبغي أن يُؤخَذَ هذا على أنه يعني أن الأمانة لا يمكن أن تحدث. وينبغي أن يكون هدف المقاربة الإستراتيجية هو استخدام القرائن السياقية من أجل الكشف عن كيفية إقناع الجمهور المستهدف. وإذا أُسْتُخِذَ هذا الإقناع كأمر رسمي للعمل على هزيمة التهديد الذي تم تحديده والحد منه، فقد جرت الأمانة، ولا ينبغي أن يُعتمد مقياس نجاح فعل الخطاب على التقيد بالقواعد التقليدية التي تتبعها الفواعل، بل على أنه "تقنية" خطابية "تسمح للفاعل المؤمّن بتحفيز أو زيادة رأي[الجمهور] بالالتزام بالفرضية المقدمة لقبولها". بالنتيجة، يجب أن نتناول الخطاب الأمني بطريقة تشمل "السياق الاجتماعي، مجال صراعات السلطة التي تتفق فيها الفواعل المؤمّنة على قضية أمنية لِتُقَلِّبَ دعم الجماهير نحو سياسة أو مسار عمل".¹

هذه النقطة تجعل من نظرية الأمانة تزعم على أن قدرتها على النجاح يتوقف على النموذج الغربي واستبعاد الأنظمة الأخرى، وهذا من شأنه أن يقف كتحدٍ وعقبة أمام باحثي العلاقات الدولية في دراسة النظرية ضمن نطاق الأنظمة غير الديمقراطية، لاسيما وأنها تقدم الإستراتيجية البراغمية كدليل قطعي تعتمد على نجاح الخطاب الأمني الذي يتم بشرط سياقي اجتماعي، ومسؤولية الجمهور في تحديد الوسائل الاستثنائية بعد تقبله وتسليمه بأن التهديد على وشك القضاء على الكيان المرجعي، فهي الأمور ذاتها متوفرة في بعض الدول غير الديمقراطية وغير الليبرالية حسب النماذج (التغيرات المناخية والايديز) التي تطرقنا لها في هذه الدراسة، في الفصل الثالث بالتحديد.

إضافة إلى ذلك، هناك حدود تتعلق بتطبيقات النظرية قُدمت على شكل انتقادات لنظرية الأمانة تتعلق بثلاثة نقاط أساسية طرحتها Catherine Charrett تشمل ما يلي:

¹ Alexander Burns, op cit., p.15.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

(1) الكاتب أو المحلل ذاته في مجال الدراسات الأمنية(المعضلة المعيارية **The normative dilemma**):

يجادل "هيسمانز" Huysmans أن أي شخص ينتمي للدراسات الأمنية معرض لخطر مضاعفة ذاتانيات "**subjectivities**" معينة من الخوف والطلب، فمن يتكلم أو يكتب عن "الأمن" سواء كان فاعلا أو محللا، يشارك في إنتاج المعرفة بشأن قضية أمنية ويصبح جزءاً من التقنية السياسية المستخدمة لإدارتها. وبالتالي، فإن المعضلة المعيارية، تتعلق بكيف يمكن للمرء أن يتعامل مع الأمن دون إنتاج ذاتانيات مُهيمنة؛ كيف يمكن للمحلل تطبيق نظرية الأمانة دون أن يساهم في تعزيز ذاتانيات معينة أو إضفاء الشرعية على أمانة مؤذية، مستخفة ومستبعدة للكيان المرجعي: الأمانة السلبية للمرجع أو بالأحرى مرجعية الأمانة السلبية (**The negative securitization of a referent**).¹ علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى أي ضابط معياري يمكن من خلاله إجراء معالجات تقييمية نقدية "للأمانة" يمنع المحلل الأمني من تحدي خطابات الأمانة السلبية التي يجري تنفيذها؛ أساسا أي شيء وكل شيء يمكن أمنته وبكافة الوسائل اللازمة.²

(2) انتقادات تخص تطبيقات نظرية الأمانة مع استمرارية طرح المعضلة المعيارية: وهي بدورها متعلقة بنقطتين أساسيتين هما:

أ- **الفاعل المؤمن**: إن أهم الانتقادات الموجهة للفاعل المؤمن تتعلق بثلاثة نقاط أساسية يشمل أولها هياكل السلطة المحيطة بالأمانة؛ حيث يؤكد المحللون المنتقدون للأمن أن مجال الأمن الدولي أدى إلى عمليات الأمانة التي تستثني مجموعات وأفكار معينة مما يؤدي إلى عواقب سلبية على الفرد أو المجتمع العالمي. "وليامز" أحد المساهمين يجادل أن الحكومة الأمريكية تهيمن على أسلوب التعامل مع الإرهاب، ما أسفر على إعادة تنشيط الواقعية السياسية وسياسة الأمن العسكري، ويؤكد بأن أمانة الإرهاب الدولي، بقيادة النخبة الموجهة للسياسات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، دَفَع تعزيز حقوق الإنسان والاستدامة البيئية والحوكمة الإنسانية على هامش جدول أعمال الأمن الدولي.³

¹ Catherine Charrett , op cit., p.15.

² Ibid., p.17.

³ Ibid., pp.24, 25.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئية والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

ولا تزال السياسة الأمنية مجالاً مغلقاً إلى حد كبير تهيمن عليه نخب الدولة، هذه الهيمنة المؤسسية تُترجم إلى عمليات الأمانة التي هي نتاج الاستبعاد والسيطرة التي غالباً ما تُؤلِّد آثاراً سلبية على الأمن الفردي والعالمي. إن مقارنة مدرسة كوينهاجن للأمانة لا يشكل إشكالية في القوة التي تحافظ عليها النخب لتحديد السياسة الأمنية، وإنما مقاربتها هو مراقبة الفواعل الموجودة التي تملك حالياً سلطة أمنية ومحاولة فهم طريقة العمل الخاصة بالإلحاحية والاستثنائية. ونتيجة لذلك، فإن كتاباتهم الخاصة تساعد على تعزيز المفاهيم التقليدية للأمن، حيث تحتفظ نخب الدولة بسلطة الأمانة، التي يقال هنا أنها تؤدي إلى عمليات أمانة سلبية.¹ أما بالنسبة للنقطة الثانية فتتعلق بتفكيك القدرة المؤسسية للفاعل المؤمن؛ أين يجب على المحلل الأمني أن يتحلى بنظرة نقدية، بإثارة مجموعة من الأسئلة، من الذي يعزز التدابير الأمنية؟ وكيف تشكل هذه السياسات جزءاً من المشاريع والرؤى السياسية؟ إضافة إلى التذاتانيات والهويات السياسية؟²

تري مدرسة كوينهاجن أنه من الوهم وضع الكثير من التركيز على الفاعل المؤمن ضمن تحليل واحد للأمانة، ومع ذلك، يعترف "بوزان" في تحليله الخاص بأمانة الإرهاب على قدرة نخب الدولة على الكشف عن أو حجب أو حتى تفتيق الأدلة التي تُمكن الفاعل من تضخيم تهديد الإرهاب من أجل الحفاظ على أمنته، كما يحدد "بوزان" أولئك الذين لهم مصلحة قوية في الحفاظ على تهديد أمني، باعتباره عاملاً استقرازيًا، قد يسعى إلى تفاقم التهديد الإرهابي. ونتيجة لمواقفهم المؤسسية، فإن الفواعل المؤمنة، التي عادة ما تكون نخب الدولة، لديها القدرة على التلاعب واحتكار الخطابات الأمنية مما يسمح لها في وقت لاحق بإثارة التهديدات، وتعزيز الصور السلبية وإعادة تعزيز موقعهم كمُؤنِّي الأمن.³ كما رأينا في ظاهرة التغيرات المناخية فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي هيمنت على القضية بشكل يجعلها تُمجِّد فكرة مجابتها أحياناً وتدعو لعقد مؤتمرات دولية وإبرام اتفاقيات عالمية بشأن ذلك، وأحياناً أخرى، فعندما تصل إلى قمة أو ذروة إقناع الأطراف الأخرى تتملص من ذلك.

¹ Catherine Charrett , op cit., p.25.

² Ibid., p.26.

³ مموني الأمن هم من يزود ويُمدُّ الشعب في الدولة بما يلزمه من أمن.

⁴ Catherine Charrett, op cit., p.28.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

في حين يتعلق العنصر الثالث بمعالجة الأصوات المُهمَّشة المُعارضَة للأمننة؛ بحيث تساعد المقاربة النقدية محلل الأمننة في التغلب على المعضلة المعيارية في كتابة الأمن من خلال التحكم في اللغة، وهذا لا يساعد على منع عمليات الأمننة السلبية ولكنه يساعد أيضا على تعزيز المزيد من أفعال الأمننة الايجابية والخصبة. ويذكرنا "فوكو" بأنه "في علاقات السلطة هناك بالضرورة احتمال المقاومة لأنه إذا لم تكن احتمالات للمقاومة [...] لن تكون هناك علاقات قوة على الإطلاق".¹ وفي مناقشة أمننة الهجرة، يشير "بيغو" إلى مثل هذه الفضاءات للمقاومة، حيث أن هذه الأمننة تجد نفسها في نقطة توتر بين العولمة وأجهزة التحكم الإقليمية، هذا الفضاء يفسح الطريق أمام حركات المقاومة المحلية وكذا عبر الوطنية استجابة لتكنولوجيا الأمن العابرة للحدود الوطنية؛ وبالتالي فإن دور محلل الأمن السعي للبحث عن نقاط المقاومة هذه ودراسة الكيفية التي يمكن استخدامها لمواجهة التحركات المؤمنة من النخب الحكومية، كما تتاح له مراقبة الحالات التي قد تكون فيها الأمننة موجودة على مستوى مختلف فردي أو مجتمعي أو عالمي كاهتمامه بالحالات التي تعبر عنها على سبيل المثال الجماعات البيئية التي تدعو إلى المزيد من الوعي بالقضايا الايكولوجية أو الأقليات.²

ب- إعادة تصور الأمن: إن معالجة هذا العنصر بدوره يعتمد أساسا على نقطتين أساسيتين هما:

تتمثل النقطة الأولى في تفكيك القوة الرمزية للأمن؛ أين يؤكد "ولكر" Walker أن "الأمن لا يمكن فهمه أو إعادة تصوره أو إعادة بنائه دون الاهتمام بالقيمة التأسيسية للسياسة التي جعلت القيم السائدة للأمن تبدو جُدْ معقولة، وهنا يؤكد "ولكر" أنه من الضروري أن نفهم كيف أن مفاهيم السيادة والقومية قد حددت مفاهيم الأمن وكيف أن القيم الحديثة للأمن "تدخل في خطاب من التكرارات، للتأكيد مرارا وتكرارا على الأخطار التي تضيء الشرعية على السلطة السيادية التي تشكل على وجه التحديد حلا للمخاطر"، ولذلك، فإن القيم الحديثة للأمن لا تزال راسخة في الفهم الواقعي المعتاد للعلاقات الدولية الذي وضع مقاربات للأمننة والسياسة الأمنية.³

¹ Catherine Charrett, op cit., p.29.

² Ibid., p.30.

³ Ibid., pp.32, 33.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

كما نلاحظ ومن خلال أمثلة واقعية، أن المقاربة الواقعية للأمن جزء لا يتجزأ من ذاتية الدولانية وغالبا ما يكون لها آثار سلبية على الأمن الفردي والعالمي، وبالتالي فإن تطبيق الأمانة الذي لا يتحدى أساليب الهيمنة للتفكير الدولاتي لن يؤدي إلا إلى تعزيز ممارسات الأمانة السلبية. ومن أجل التغلب على المعضلة المعيارية لكتابة الأمن، يجب على محلل الأمانة أن يحصل على فهم دقيق للقوة الرمزية للأمن، وكيف أنها تشكل تذاثانيات، وكيف يمكن إعادة توجيهها لتأسيس مقاربة بديلة للأمانة.²

أما فيما يخص النقطة الثانية فهي تتعلق بمعالجة بديلة لتذاثانيات الأمن، فبدلا من أن يركز المحلل النقدي للأمانة على حالات الأمانة التي تحددها مدرسة كوبنهاجن، يبحث عن أساليب بديلة يمكن فيها للمجموعات المحلية والعالمية أو المدنية أن تحاول أمانة قضية أكثر بطرق غير تقليدية، والدفاع عن التذاثانيات البديلة، على سبيل المثال المنظرين الخضر أو الايكولوجيين السياسيين، في مثال تعزيز أمانة البيئة يكون من خلال توسيع مفاهيم 'الديمقراطية التداولية' و'التعليم الأخضر'. ويرى المحلل النقدي المعني بالأمانة أن هذه الادعاءات هي مطالب مشروعة بالنسبة للأمن، ويحدد عمليات فعل الخطاب والظروف المسهلة، ويتناول المحلل نجاح تحرك الأمانة والتأثيرات المحتملة من اتخاذ قرار بتأمين البيئة عبر القنوات الديمقراطية والتعليمية.³

وبالتالي، فالأمانة تأخذ شكلا مختلفا عن الشكل الذي اقترحه محلي الأمن الحديث؛ فإنها تتخلى عن فكرة أن الأمن، كمفهوم، يعني بالضرورة تعزيز الوضع القائم من قبل الدولة. ويصبح المحلل النقدي المعني بالأمانة ضالعا في إنتاج مشترك' للخصائص الأمنية، بحيث يكون معنى الأمن مستقلا عن مصالح السياسيين و'المحترفين المتحيرين'، فالتذاثانيات المهمشة لا يتم حسمها كادعاءات غير مشروعة للأمن، بل يتم النظر إليها وتحليلها كمقاربات بديلة للأمن.⁴

¹ من بين تلك الأمثلة، التي تظهر قوة المقاربة الواقعية للأمن أثناء الحرب الباردة، إذ يستكشف "كلاين" من خلال دراسة مناقشة "روبرت مكنمارا" لأوجه القصور في نهج إدارات كنيدي و جونسون في حرب فيتنام والحجة التي طرحت هنا هي أن "العقل السائد لصانعي القرار العاملين في إطار قانون عملي للاحتواء لم يكن هناك مجال لاستفسار انتقادي" في إخفاقات حرب فيتنام. ويؤكد "كلاين" أن هناك "نقص خيالي" تام لكيفية التصدي للتهديدات الأمنية وعدم القدرة على النقد أو التعلم من القرارات السياسية التي تم تبنيها خلال هذه الفترة. وعلمنا إذن ألا ننددهش عندما نرى مقاربة أمنية مشابهة بعد عقود من الزمن على أنها نتيجة الذاتانيات الواقعية المقيدة وتعزيز وتكرار أساليب الهيمنة للمقاربة الأمنية. "بيلامي" وآخرون يؤكدون أن رد الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث 11 سبتمبر 2001 يمكن وصفه بـ"العودة إلى أنماط التفكير الازدواجي والعسكري التي هيمنت على السياسة الخارجية خلال الحرب الباردة". أنظر. Catherine Charrett, p33.

² Catherine Charrett, op cit., p.33.

³ Ibid., p.35.

⁴ Ibid., p.36.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

علاوة على ذلك، ومع افتراض بقاء الجوانب المعيارية، جاءت التوصية السياسية لنظرية الأمانة "أمن أقل، سياسة أكثر"، وتطوير "طرق محتملة" لنزع الطابع الأمني على السياسة: وهي عموماً-التي لا يمكن تقييمها إلا من خلال الناحية العملية- أكثر ملائمة لعلاج الهويات كهويات، والدين كدين، والبيئة كبيئة، وما إلى ذلك، وإشراك سياساتها من خلال الأنماط الخاصة والعقلانية لهذه الميادين وليس المتعلقة بالأمن. لأن الأمانة تثير قضايا في مجال السياسات والممارسات الأمنية، أما نزع الطابع الأمني يقلل من تلك القضايا مرة أخرى ويرجعها لمجال "السياسة العادية" أو يزيح مسائل من جدول الأعمال السياسي تماماً.¹

بناءً على ذلك، يمكن القول أن لنظرية الأمانة حدود لاستعمالها بسبب التحديات التي تعترضها كما سبق وذكرنا ذلك، وذلك راجع لاقتراح من أصحاب النظرية ذاتها باستعمال اللأمانة أي ما يسمى بـ"نزع الطابع الأمني" على القضايا التي تمت أمننتها وإرجاعها للسياسة العامة الطبيعية والعادية. وذلك يتم بتصور قضية أو علاقة معينة لتجاوز لغة الأمن المستعملة أثناء ذلك وهذا يتم بطريقتين:²

- أثناء أمانة قضية ما قد تُفقد الصورة التهديدية لأن الفاعل والجمهور ينظران إلى تغييرات في طبيعة التهديد، ما يجعلها لم تعد مُحَوِّفة.
- أو أنهما يريان تغييرا نوعيا في العلاقة بينهما وبين ما كان يعتبر تهديدا، ما يبعث الأمل بالتدرج بأن القضية لم تعد تشكل خطرا عليهما.

ويبدو من هاتين النقطتين أن نظرية الأمانة وقعت في مأزق نظري متمثلا في فقدان ثلاثة من عناصرها الأساسية المشكلة للتحليل ونجاح إضفاء الطابع الأمني وهي الفاعل والجمهور واللغة الأمنية؛ ويستدل منتقدي هذه النظرية بمثال واقعي يشكل في حد ذاته مأزق أمني على أرض الواقع بسبب الأمانة يتمثل في:

¹ Philippe Bourbeau, and Juha Vuori, "Security, Resilience, and Desecuritization: Multidirectional Move and Dynamic", *Critical Studies on Security*, forthcoming, p.10.

² Andrea Oelsner, op cit., p. 04.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

- التحدث عن العلاقات بين الدول الإقليمية، قد يسبب عدم الثقة المتبادلة بينها في توتر هذه العلاقات وذلك راجع إلى تغير شروط العلاقة بين الدولة والدولة الأخرى، وتنتظر كل واحدة منها للأخرى بعين الشك والريبة.¹

وترى الباحثة **Andrea Oelsner** في الآلية الأولى بأنها سلبية نوعا ما؛ لأنها تبدو أنها لا تنطوي على أي جهد تقريبا من جانب الفواعل والجمهور، والتهديد بالتالي يفقد قوته ليس قدراته فقط، ولكن هذا ليس صحيحا بالضرورة، حيث أن التغيير الذي يحدث في نهاية المطاف هو تصورات مشتركة بين التهديدات، بالإضافة إلى التغيرات "الحقيقية" المحتملة في التهديد نفسه، وقد تكون نتيجة هذه الآلية مجرد اللامبالاة.² وبدلا من ذلك، تتطلب الآلية الثانية تحولا نوعيا أكثر نشاطا، لأنها تشير إلى إعادة تعريف العلاقة تلك في حد ذاتها. وتطرح سؤال مفاده: ما الذي يشجع هذه الخطوة؟ وتجب بقولها أن ذلك سيكون بمزيج من عدة عوامل مختلفة ستحتاج إلى دراسة مفصلة في كل حالة إمبريقية. ويمكن أن تتراوح بين التغييرات في دستور الحكومات الوطنية، والتغييرات في الأولويات الوطنية، والضغط من جماعات المصالح في اتجاه أو آخر، وظهور وانخفاض الشواغل ذات الصلة التي تجعل الفواعل تعيد ترتيب الأولويات، والتحويلات الإقليمية والعالمية، ومن المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أنها قد تؤثر وتتأثر بالعوامل الخارجية، والأمننة والأمننة هي في نهاية المطاف تطورات وطنية.³

وقد أوجز "أول ويفر" ثلاثة خيارات لتحقيق اللاممنة تتمثل في:⁴

- عدم الحديث عن قضايا بطريقة أمنية
- الحفاظ على الردود أثناء القضايا المؤمنة في أشكال لا تخلق معضلات أمنية وغيرها من اللوالب الضارة.
- من خلال نقل القضايا الأمنية مرة أخرى إلى "السياسة الطبيعية"

¹ Andrea Oelsner, op cit., p.05.

² Ibidem.

³ Ibidem.

⁴ Juha A.Vuori, op cit., p.115.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

ويمكن لهذه الخيارات أن تتبع استراتيجيات موضوعية أو بنائية أو تفكيكية في تحقيق اللا أمنة، وهي تختلف فيما يتعلق بكيفية ارتباط العملية بالتهديد المُطالب به: فهل تم التعامل مع التهديد، وهل يمكن التعامل مع الحالة الأمنية بطريقة أو بأخرى، أو يمكن تحقيق هويات تتجاوز التهديدات الأمنية داخل العملية.¹

وفي هذا الشأن بالذات، نجد **Juha A. Vuori** يدعم ذلك بما طرحه في أطروحته التي تمت مناقشتها بقسم علم الاجتماع بتركيا-المشار إليها سابقا- أن اللا أمنة وظائف وتكتيكات تتلخص في عنصرين أساسيين هما:²

(1) اللا أمنة كنهاية لحقائق اجتماعية:

يرى "أندرياس بانك" Andreas Behnke أن اللا أمنة هو بالضرورة "تلاشي": نقاش صريح حول ما إذا كان هناك شيء لم يعد قضية أمنية يحتفظ بمنطق وإمكانية الأمنة. بالنسبة له، لا يمكن أن تكون اللا أمنة فعل خطاب يؤكد الوضع الجديد للقضية ولكن لا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال عدم وجود للخطاب. ومع ذلك، فإن مشكلة الأخذ بالصمت على أنها تساوي اللا أمنة، لا يعني بالضرورة أن المسألة فقدت جانبها من الأمن، أو أنه لا توجد تهديدات. لكن في الواقع، قد لا يكون الحديث عن الأمن غير مشكوك فيه وإيجابي كما تقترح مواقف "ويفر" و"بانك"، فمن ناحية قد يعني الصمت أنه لا توجد إمكانية للتعبير عن الحجج الأمنية حتى وإن كان ذلك قد يكون حكيما ومشروعا.³

وللإشارة إلى عمل "جيف هيسمانز" (1995) الذي اقترح ثلاثة مقاربات لاستراتيجيات اللا أمنة:

(1) الإستراتيجية الموضوعية، (2) الإستراتيجية البنائية، (3) إستراتيجية التفكيك. وتستند الإستراتيجية الموضوعية إلى فهم موضوعي - ذاتي للأمن: أي أن الأمن له مضمون موضوعي، في حين أن المفاهيم الذاتية لهذا الأمر إما حقيقية أو وهمية. ومن ثم، فإن الشخص الذي ينوي عدم النظر في مسألة ذات حجة موضوعية، يدعي أن المسألة المعنية ليست مشكلة أمنية حقا. وكما هو الحال مع الأمنة، يمكن اعتبار هذا النوع من إستراتيجية الأمنة عملا خطابيا، كما أن له شروطا تتعلق برأس مال سوسيو-سياسي

¹ Philippe Bourbeau, and Juha Vuori, p.10.

² Juha A. Vuori, op cit., p.115.

³ Ibid., p.116.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

للتصريح بالحجة، التهديد، والجمهور.¹ وعلى غرار "هيسمانز"، يرى "جاب دي وايلد" Jaap de Wilde (2008) طرقا مختلفة للخروج من وضع مؤمن، وبالنسبة له، يمكن أن يكون هناك فواعل غير مؤمنين يتملصون أو يتحايلون أو يعارضون بشكل مباشر التحركات المؤمنة من خلال التأكيد على التهديدات المتنافسة مثلا. في حين يرى أيضا أن السياسات الأمنية تهدف إلى اللامؤمنة (الحل لموضع التهديد)، بالنسبة له، اللامؤمنة يمكن أن تحدث بشكل مستقل عن أفعال الفواعل المؤمنة واللامؤمنة. ومن ثم، تشمل الطرق الخارجة عن الوضع المدعوم لحل المشكلة، والتكيف المؤسسي على شكل هياكل اجتماعية جديدة، وتغيرات في الخطاب (مثل الافتقاد للاهتمام أو الجمهور)، وفقدان الكيان المرجعي. ويرى أيضا، يمكن للقضايا المؤمنة أن تُشَل من غير تردد، أو أنها يمكن أن تكون بنشاط لا أمني.²

(2) اللامؤمنة كتكتيك سياسي

كما لوحظ من قبل، يمكن للحركات الاجتماعية استخدام لغة اللامؤمنة من أجل تحريف تحركات الأمانة، بالفعل حتى قبل وقوعها، أو لمقاومتها بمجرد ظهورها. والواقع أن الجوانب العدائية للصراع عادة ما تلوم بعضها البعض، وتصف نفسها بأنها لا تشكل تهديدا. ومع ذلك، يمكن أن تكون اللامؤمنة أيضا تكتيك في صراع بارد، أو حتى قبل نشوء أية حالة صراع محددة، يمكن استخدام اللامؤمنة الاستباقية.³ على سبيل المثال، يبدو أن شعار السياسة الخارجية الصينية 'لارتقاء السلمي' في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو 'تحرك اللامؤمنة الاستباقي'، هذا الشعار يتناقض صراحة مع ما تشير إليه العديد من النظريات والمعتقدات في العلاقات الدولية حول الصراعات في نهاية المطاف مع القوى الصاعدة، ويمكن قراءتها كتكتيك يهدف إلى إبقاء الصين خارج جدول أعمال الأمن للدول المعنية الخطيرة؛ فإن مبدأ 'الصعود السلمي' يحتاج على نحو استباقي أن الصين ليست تهديدا لأمن الدول الأخرى، على الرغم من أن 'القوة الوطنية الشاملة' للصين، تتكون من عناصر اقتصادية وسياسية وعسكرية، وقدرات الصين على إبرازها حتى عسكريا هي في ازدياد.⁴

¹ Juha A. Vuori, op cit., p.117.

² Ibidem.

³ Ibid., p.126.

⁴ Ibid., p.127.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

ما يتضح من هذا المطلب أن توظيف نظرية الأمانة في هذه الدراسة بصفة خاصة-الحوكمة العالمية-والدراسات الأمنية والعلاقات الدولية بصفة عامة، أسفر على عوائد ابستمولوجية من بينها:

(1) صحيح أن الدراسة سلطت الضوء على قضية أنطولوجية كبيرة-الحوكمة العالمية-باعتبارها الموضوع المرجعي ورأينا الكيفية التي تعمل بها فواعلها الرسمية وغير الرسمية بشأن قضايا حالتى البيئة والصحة، وشكلت نظرية الأمانة جزءاً من معرفتنا حول ذلك وعمَّقت فهمنا حول الدراسات الأمنية أكثر، إلا أنها تضع الباحث في العلاقات الدولية والسياسة العالمية في عائق ابستمولوجي حيث يبقى في حيرة من أمره هل يتبنى نهج الأمانة أو نهج اللا أمانة في حل القضايا الدولية والعالمية.

(2) العائق الابستمولوجي الثاني يتمثل في محتوى النظرية الذي يقوم ببناء تفسيرات لحقائق امبريقية قابلة للملاحظة، ولقد رأينا ذلك في حالتى البيئة والصحة للحوكمة العالمية، لكن محمد يوسف السماسيري يقول أن التفسيرات النظرية أحياناً "هي التفسيرات التي يتم طرحها لما يمكن اكتشافه من ظواهر أو قوانين، وليست لعملية الاكتشاف ذاتها، هي التي تقع في نطاق ما يمكن وصفه بالخطاب؛ لأن ما يُكتشفُ قد يصبح اكتشافه حقيقة ما دامت ثمة كفاءة في الأدوات المستخدمة في عملية الاكتشاف، أما ما يظل ظنياً وليس يقينياً فهو تفسير الظاهرة المكتشفة خلا حالات قليلة تم تفسيرها وإثبات سلامة هذا التفسير بشكل قطعي وهكذا فمثل هذه التفسيرات هي تفسيرات خطابية، وليست برهانية"¹. وهذا صحيح لأنه هناك حالات خاصة تُطبَّقُ فيها النظرية وتفسر خطابات وتكتشف حقائق تجريبية متمثلة في الأنظمة الغربية ومشاكلها.

(3) العائق الابستمولوجي الثالث، يتمثل في تقليد العلوم لبعضها البعض، إذ نجد أن هذه النظرية- كما أشرنا في البداية- تخص المجال الاقتصادي وبالضبط الأنظمة المصرفية كأداة لمعالجة المديونية وتقديم صفقة أمن مدعوم برهن، وتم استخدامها في الدراسات الأمنية ومجال الأمن على أنها نظرية لمعالجة القضايا المُسيَّسة بفعل خطاب الأمن مدعومة بالجمهور، لكن الإشكال القائم هو أن إعتقاد ذات عناصر الأداة- بالرغم من الإضافات والتتقيحات التي أُقيمت عليها حتى أصبحت نظرية- يجعلنا نعق في الانفصال التام بين المجالين أثناء تطبيقها، لكون النظرية في

¹ محمد يوسف السماسيري، المرجع السابق، ص ص. 215، 216.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الاقتصاد تتعامل مع شيء مادي ملموس هو الأوراق المالية والنقدية وهي قابلة للقياس، وفي العلوم السياسية والدراسات الأمنية وحتى في الحوكمة العالمية نتعامل مع الفرد-الإنسان فهو غير قابل للقياس فالنتائج المتوصل بشأنه أثناء البحوث العلمية دائما تكون نسبية غير مطلقة. (4) نظرية الأمانة "ردة فعل الحالة غير شعورية أو آثار تحيز ذات طبيعة ابستمولوجية تاريخية مثل حال العقلية الغربية التي أحيانا 'لا تعرف الاثبات إلا من خلال النفي' فينتج هذا العقل خطابا يبني الخوف والخصومة في الآخر" ويعمل على 'شيطنة' كل شيء، وبمعنى آخر، تصبح أي قضية وعاء لكل الخوف بوصف ذلك مصدر تهديد على مستويات شتى.

¹ ميلاد الفى جرجس، المرجع السابق، ص.24.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المطلب الثاني: رصد لـ"بانوراما أمنة البيئة والصحة" كمعضلات أمنية امبريكية للحوكمة العالمية:

الهجرة/والنزوح أنموذجا

لقد رأينا في المطلب السابق كيف أن نظرية الأمانة تعاني من عوائق متمثلة في حدود وتحديات من الناحية النظرية، فحتى الواقع لم يسلم من ذلك، إذ من بين أحداث أمانة "البيئة والصحة" وحسب النماذج المختارة أثناء تطرقنا لذلك يتبين على المستوى الامبريقي للحوكمة العالمية أن الصورة الأكثر وضوحا والدليل الذي له مخاطر وخيمة جراء ذلك، هي الهجرة والنزوح كأنموذج نتطرق له من خلال الحالتين، وذلك لأجل التمكين من رسم حدود لهذه الأمانة لأن فعل الخطاب لهذه النظرية خلق معضلات على المستوى الامبريقي للحوكمة العالمية تضر بها ككيان مرجعي أكثر مما تحميه، ما يفتح بذلك بابا للانتقال إلى نزع الطابع الأمني على قضاياها وإدراجها ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية.

الفرع الأول: الهجرة/النزوح والنزاعات البيئية

في ظل حالة تغير المناخ التي يشهدها العالم بأسره، قد تؤدي كل من حالات التدهور البيئي، والجفاف، وارتفاع منسوب مياه البحار إلى النزوح الدائم للأفراد، الأمر الذي يمكن أن يساهم بالتالي في زيادة عمليات الهجرة الداخلية والخارجية، وفي عام 2008، فقد أشارت التقديرات إلى نزوح ما مجموعه 20 مليون نسمة نتيجة للكوارث الطبيعية المفاجئة، في حين تشير التوقعات المستقبلية إلى احتمالية هجرة نحو 200 مليون نسمة بحلول عام 2050 جراء الكوارث المرتبطة بتغير المناخ.¹ فاستنادا إلى حجم وطبيعة تلك الأحداث، فقد تؤدي عمليات النزوح إلى نشوء الاضطرابات أو النزاعات الاجتماعية، وبخاصة إذا ما ساهمت تلك العمليات في تلاقي أفراد تجمعهم اضطرابات اجتماعية أو ثقافية سابقة، بالإضافة إلى ذلك، فقد يتم اعتبار القادمين الجدد من المهاجرين بمثابة مصدر للمنافسة على فرص العمل أو الموارد، مما قد يساهم في نشوء مظاهر انعدام الثقة، إلى جانب إمكانية نشوء حالة من النزاع مع السكان الأصليين.²

¹ ديانا فاروق نغوي، مترجما ومحرورا، "المدن وظاهرة تغير المناخ: توجهات السياسة العامة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2011)"، (عمان-الأردن: الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 2011)، ص.24.

² المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وفي الاتجاه ذاته، يؤدي العامل المَنَاحي دوراً رئيسياً في انعدام التوازن البشري، فالتصحّر، والفيضانات والنقص في المساحات المزروعة أو المسكونة، تساهم في زيادة الاختلال بالتوازن وتولد المزيد من اللاجئين أو ما يسمى **الجوء المناخي**. لذا يشكل التغير المناخي مصدراً للتنافس القوي والخطير بين الدول من أجل الحصول على حاجات الإنسان الأساسية. ومن المُتوقع أيضاً أن تؤدي هذه المتغيرات البيئية إلى **مواجهات أو صدمات داخلية** بين مختلف مكونات المجتمع الواحد، وخصوصاً بين الجماعات الإثنية أو القومية أو الدينية، كما يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، وبالتالي، فإن الهجرة السكانية لأسباب بيئية هي كإحدى الصلات الأكثر وضوحاً بين التغير المناخي والنزاعات.¹

وبتعبير آخر، فالكوارث الطبيعية تعد من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل الوفيات والإصابات ونزوح السكان، وهي بذلك تنعكس على المواطنين الذين سوف يتضررون من جراءها، ما يفقدهم حقهم في البقاء على قيد الحياة أحياناً، وأحياناً أخرى تجعل من هذا النزوح الناتج جراء تقلبات المناخ يساهم في **تكوين الجريمة وحوادث الصراع والنزاع**.² وكلما كانت الهجرة بهذه الطريقة كان عدد المهتمين اجتماعياً وبيئياً في تزايد مستمر ما يؤدي إلى الفقر والحرمان اللذان يشلان حركة وقوة فاعلية الدول.³

هذا في الحالة العادية التي تعيشها المجتمعات، أما في الحالة التي نحن بصدد دراستها، ونود من خلالها أن نبين ما يزيد الطين بِلَّةً على الحالة الأولى بطبيعة الحال، هو أن يكون **فعل خطاب الأمانة مصحوب بنشر الخوف** في جميع أنحاء العالم حول ما تسببه ظاهرة التغيرات المناخية من مخاطر أمنية على الجماعة أو الفرد، وبالتالي الأمر الذي

¹ إلياس أبو جوده، "تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، لبنان: شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م، ع. 83 (جانفي 2013)، ص. 27.

² Shulk Kumar-Range, "International Strategy for disaster reduction expert group meeting on environmental management and the mitigations of natural disaster", (Retrieved on: 09/10/2015).

<http://www.un.org/womenwatch/daw/ccz/env-manage/document//bp1-2001nov040.pdf>

³ Ibidem.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

"يُحدث أزمة في الأمن السياسي على المستوى العالمي، لأن الأمن السياسي هو من يدعم الأمن البيئي عن طريق الأساس التنظيمي والحكم الفعال في إدارة البيئة، وضمان باقي حقوق الحياة"،¹ في ظل الحوكمة العالمية التي هي بأمس الحاجة لذلك أكثر من أي وقت مضى.

وعلى نحو متسارع باهتمام العالم نجد أن هناك العديد من الدراسات التي أعطت اهتماما في دراسة الظواهر البيئية وحدود الأمن البيئي وتأثيراته ولعل من بين تلك الدراسات:

اسهامات ماري موريس:²

دائما ما تسعى للتأكيد على الترابط بين القضايا البيئية واستراتيجيات الأمن القومي، وقد قدمت العديد من الحجج والأسانيد فيما يتعلق بتأكيدا على ذلك في عدة مقولات، حيث:

- (1) تزايد الضغوط البيئية يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية.
- (2) يترتب على التوترات فقدان للشعور بالأمن والاحساس بالتهديد.
- (3) يترتب على عدم الشعور بالأمن صراعات دولية حادة وخطيرة.
- (4) وبالتالي هناك علاقة بين قضايا البيئة والأمن.

اسهامات "بيتر جليك":³

اهتم "جليك" بالتأثيرات السلبية لظاهرة "التغيرات المناخية" خاصة فيما يتعلق بالاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض وانعكاساتها على ذوبان الجليد وزيادة تبخر المياه وزيادة معدلات النتج لدى النباتات، وبالتالي الاجتياح لكميات أكبر من المياه التي كانت لازمة للانتاج الزراعي وزيادة الطلب على المياه مما يزيد من حدة الصراعات، خاصة فيما يتعلق بالسعي لتغطية الطلب على المياه.

وتوقع "جليك" أن تعمل درجات الحرارة المرتفعة على تغيير توقيت مياه الأمطار التي تُجرى سطح الأرض، خاصة أنه يقدر في حالة ارتفاع درجات الحرارة درجتين سوف تؤثر بانخفاض حوالي 22% من مياه

¹ Jon Barnett.W, Neil Adger, "Climate-change, human Security, and violent conflict", (Retrieved on: 09/10/2015).

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.322.3751&rep=rep1&type=pdf>

² إيمان عبد المنعم زهران، المرجع السابق، ص.25

³ المرجع نفسه، ص.25، 26.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الأمطار الصيفية، خاصة في دراسته لحوض تهر سكرامنتو بولاية كاليفورنيا. ويشير إلى أن التقديرات الحديثة ترجع إلى أن التغيرات المناخية سوف تكون مسؤولة عن حوالي 20% من الزيادة في المياه العالمية، وفي إطار التزايد المضطرد في النمو السكاني سوف يعاني بحلول منتصف هذا القرن سبعة مليارات شخص في ستين دولة من ندرة المياه على أسوأ تقدير وحوالي مليار شخص في 48 دولة.

وبهذا الشكل، **فعل خطاب الأمانة** يرسم أكثر خريطة الهجرة والنزوح الناتجان عن التغيرات المناخية، فأثار التخوف الذي يبديه الجمهور تجاه ما يشكله الخطاب في حقيقته المادية كشيء منطوق أو مكتوب، حول التغيرات المناخية كتهديد وجودي، لأن الحركة حسب ما يتخيلها الجمهور أو الرأي العام حركة رمادية يومية يحفها الكثير من المخاطر والمخاوف، وبالتالي تؤسس حركة الأمانة هذه للهجرة ونزوح سكاني على نطاق لا تتوافر للمجتمع العالمي حالياً الإمكانيات الكافية لمنعه أو التعامل معه بطريقة فعالة، وبالنتيجة الأمر ذاته سيؤدي حتماً إلى النزاعات.

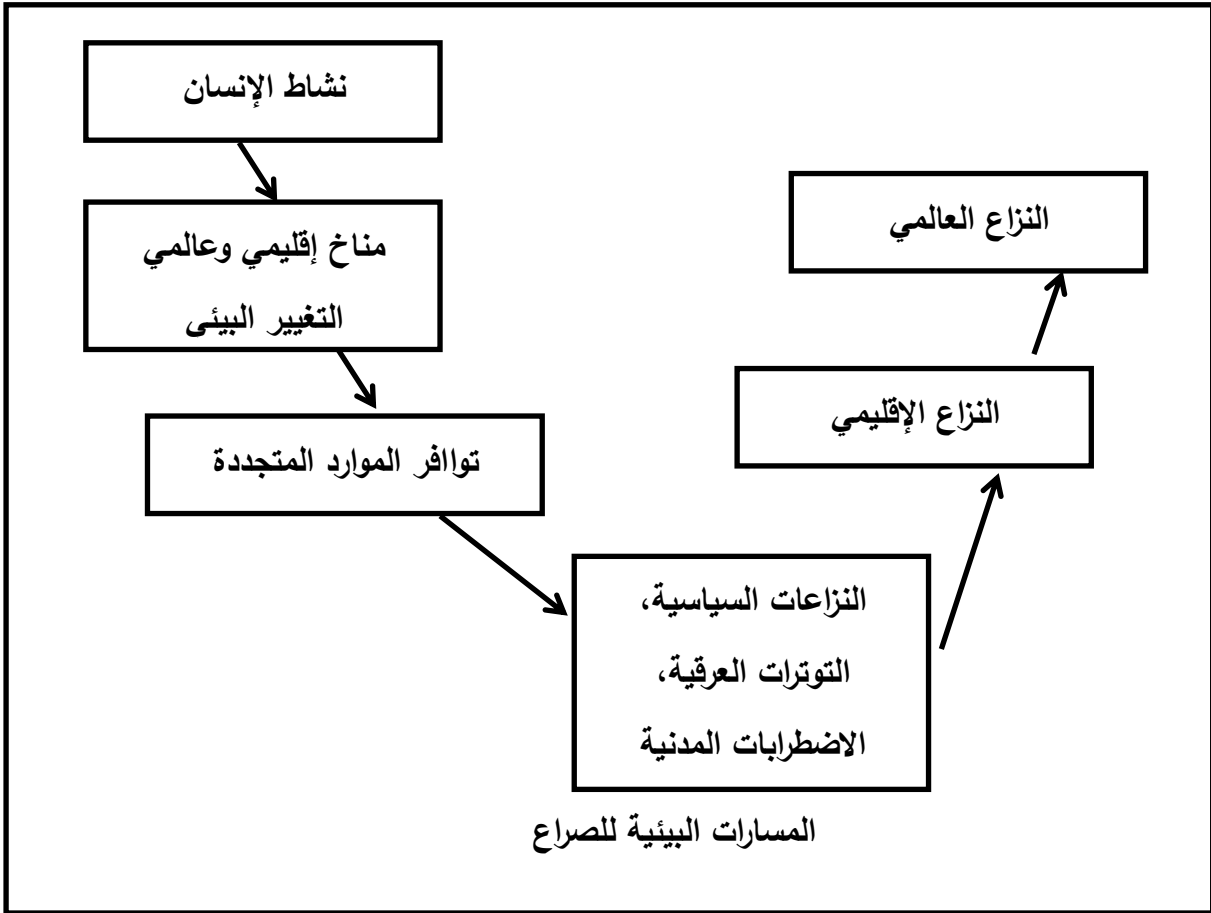
فمظهر بانورامي كهذا -الهجرة بطبيعة الحال- دليل على أن هناك تهديدات حقيقية يختبرها المحك الأميركي للحكومة العالمية تؤدي من خلاله أمانة ظاهرة التغيرات المناخية إلى مخاطر، هذه المخاطر تشكل احتمال الخسارة أو الإصابات أو الحرمان أو الدمار أو الفقدان¹، إذ هناك العديد من البحوث التجريبية ذات الصلة على سبيل المثال، ما أشار إليه تقرير المراجعة الأخيرة للجنة الخزانة البريطانية إلى أنه بحلول منتصف القرن الحالي، سيتحوّل 200 مليون شخص إلى لاجئين مناخيين بسبب اضطرارهم إلى النزوح القسري الناتج من ارتفاع عن ظاهرة التغيرات المناخية والخطابات حول ذلك. وستؤدي الهجرة إلى النزاعات في الأقاليم المستقبلية إذا لم تُدر جيداً. إلا أن دوافع الهجرة قد تؤثر في نسبة الميل إلى استخدام العنف، بحيث قد تؤول الهجرة الناتجة من العوامل البيئية مباشرة إلى توترات اجتماعية وعنف في الأقاليم المستقبلية، لكنها من غير المحتمل أن تسبب النزاع المنظم والمسلح والمدعوم من أطراف خارجية، والعكس صحيح، إن اللاجئين السياسيين من الأقاليم التي تعاني موجات

¹ Jon Barnett.W, Neil Adger, op cit.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

عنف واضطراب شديدين، هم أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة المسلحة، على الرغم من أن ذلك لا يُعدّ نتيجة حتمية.¹ والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل (11): المسارات البيئية للصراع



المصدر:

Niloy Ranjan Biswas, "IS THE ENVIRONMENT A SECURITY THREAT? Environmental Security beyond Securitization", **INTERNATIONAL AFFAIRS REVIEW**, Vol. XX, No. 1 (Winter 2011), p.12.

استناد لهذا الشكل، فقد أوضح "تشاليكي" Chalecki كيف يمكن لأنماط السلوك البشري والتي من بينها فعل الخطاب بطبيعة الحال وتفاعله مع المتغيرات الاقتصادية في المجتمع أن تحدث تغييرات مناخية

¹ إلياس أبو جوده، المرجع السابق، ص ص. 27، 28.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

على المستويين الإقليمي والعالمي. والمثال ذو الصلة هو زيادة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب التصنيع في أجزاء كثيرة من العالم. ثم إن تغير المناخ والتدهور البيئي يعيقان التدفق الطبيعي لإمدادات الموارد ويؤديان إلى نزاعات سياسية بالإضافة إلى الاضطرابات العرقية والمدنية بسبب الطبيعة العابرة للحدود الوطنية للموارد، لذلك يؤثر الصراع بسبب الندرة على المستوى الإقليمي أو العالمي على المدى الطويل.¹

في حين، حقق "هومر ديكسون" Homer-Dixon في العلاقة بين النمو السكاني، وندرة الموارد المتجددة، والهجرة، والصراع العنيف، وبالتالي ساهم في تأطير العلاقة بين البيئة والتهديد والضعف، إذ يذكر ثلاثة أسباب تربط البيئة بالصراع، وهي تدهور واستنزاف الموارد المتجددة، وزيادة استهلاك تلك الموارد، وتوزيعها غير المتكافئ، وهذا الشرط يهيئ البيئة كأداة مرجعية أساسية للأمن.²

كما يمكن كذلك، أن تساهم التغيرات المناخية بتأثيراتها المادية وحتى المعنوية على عواقب وخيمة تنعكس على الصحة العامة بحيث يتم تزايد معدلات الإصابة بأمراض الإسهال، والجهاز التنفسي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.³

إذا، نظرا للإدراك المتزايد للتداخل المتبادل المعقد بين فعل خطاب الأمانة حول ظاهرة التغيرات المناخية والهجرة والنزاعات الناتجة عن ذلك كله، بجانب حاجة الكيان المرجعي "الحوكمة العالمية" إلى مزيد من التعاون والتنسيق على المستويات المحلية، والدولية والعالمية، تمت الاستجابة ميدانيا لذلك بتأسيس تحالف تغير المناخ والبيئة والهجرة (CCEMA) في أبريل 2008 في ميونيخ، ألمانيا من قبل جمعية الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة ميونيش ري (MRF).⁴

¹ Niloy Ranjan Biswas, "IS THE ENVIRONMENT A SECURITY THREAT? Environmental Security beyond Securitization", *INTERNATIONAL AFFAIRS REVIEW*, Vol. XX, No. 1 (Winter 2011), p.13.

² Ibidem.

³ إلياس أبو جودة، المرجع السابق، ص. 23.

⁴ أندرو مورتون وفليب بونكور وفرانك لاتشكو، "تحديات سياسات الأمن البشري"، نشرة الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، ع. 31 (ديسمبر 2008)، ص. 07.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الفرع الثاني: النزوح إلى الدول الأخرى من أجل ملاذ صحي آمن

هذا بالإضافة إلى الهجرة بسبب التغيرات المناخية وما تسببه من نزاعات في العالم، تلعب الهجرة أيضا دورا كبيرا في انتشار تجارة الجنس ومن ثم الايدز، وذلك لأنها تستأثر بأفضل العناصر عادة، حيث يؤدي وقوعها إلى تمزق الحياة الأسرية والعلاقات المستقرة إضافة إلى تفكيك الضوابط التقليدية المُنظمة للسلوك، وفي هذا الإطار يسعى الرجل أو المرأة إلى إعادة بناء حياتهما بعيدا عن الوطن وقد يتخذ كل منهما شريكا آخر لممارسة الجنس أثناء فترات الغياب الطويلة. علاوة على ذلك، يجد كثيرا من الذين يتركون وطنهم سعيا وراء العمل أن الدعارة هي أفضل وسيلة أو لعلها الوسيلة الوحيدة أحيانا التي توفر لهم سبل العيش.¹ بالإضافة إلى ذلك يسكن المهاجرون الجدد في الغالب المناطق العشوائية، الأكواخ أو مدن من الصفيح، وهو نمط من المعيشة وأسلوب للحياة والسكن يُيسر إيواء كل المهتمين عن المجتمع، وفي هذه المجتمعات يساعد الطابع المعماري السائد على فساد الأخلاق، كأن تشترك عشرات الأسر في دورات مياه واحدة، أو يسكنون حجرات متجاورة، مفتوحة على بعضها، تيسر الاختلاط المنحرف، الأمر الذي يجعل الانحراف في مثل هذه التجمعات هو القاعدة وليس الاستثناء، وفي هذا الإطار تتشكل التربة الملائمة لنمو فيروس الايدز وانتشاره.²

فمثلا إذا أخذنا اليمن للاستشهاد، نجدها لم تتوقف يوما عن إرسال المهاجرين لا في الماضي ولا في الحاضر، وهذا يعني أن الهجرة الخارجية سواء كانت من اليمن أو إليها فهي تشكل واحدا من الأسباب التي تؤدي إلى انتقال فيروس الايدز بسبب هذا الاختلاط، إذ أن المهاجرين اليمنيين قد انتقلوا في هجراتهم الطويلة³ إلى مناطق موبوءة بهذا المرض في شرق إفريقيا وخاصة القرن الإفريقي، وكذلك في جنوب شرق آسيا، وإلى عدد من الدول الغربية.⁴ ولذلك فإن عودة هؤلاء من هذه المناطق يكون

¹ محمد الجوهرى وآخرون، المرجع السابق، ص.151.

² المكان نفسه.

³ تعد اليمن من بين أكثر دول العالم اختلاطا بالشعوب الأخرى وذلك عن طريق هجرة اليمنيين إلى مختلف بلدان العالم، وقد أظهرت دراسات عن الهجرة اليمنية عام 1993 أن المهاجرين اليمنيين يتواجدون في 75 دولة عربية وأجنبية. وتشير دراسة أخرى أن الهجرة اليمنية طويلة المدى نشطت منذ عام 1839 وكانت تتجه إلى البلدان الخاضعة للاستعمار البريطاني، ولكن وجود هؤلاء المهاجرين الكثيف والبارز كان في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واندونيسيا، وأثيوبيا والسودان، والصومال وفيتنام، ويلاحظ أن ثلاث من هذه الدول تضم لوحدها (100 ألف مهاجر يمني)، وهي أثيوبيا (50 ألف)، السودان (30 ألف)، والولايات المتحدة الأمريكية (20 ألف). لمزيد من المعلومات أنظر:

- محمد علي عثمان أسعد المخلافي، حمود علي عثمان أسعد المخلافي، "الأبعاد الجغرافية لمرض الايدز في اليمن-دراسة في الجغرافية الطبية"، مجلة الدراسات الاجتماعية، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا، ع.42 (أكتوبر- ديسمبر 2014)، ص.15.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

مدعاة لنقل هذا الفيروس ومرضه إلى اليمن، ولا شك أن هذا الاستدلال لا ينبع من فراغ وإنما لأن الوباء موجود في تلك البلدان فليس شرطاً أن تنتقل العدوى إليهم عبر ممارسة الجنس فقط، وإنما تنتقل عن طريق الدم، أو غيرها من الطرق الأخرى، ولذلك يعود مثل هؤلاء إلى وطنهم حاملين معهم الفيروس، وربما أنهم لا يعلمون بإصابتهم، وعندها يقوم هؤلاء بنقل هذا الفيروس إلى الآخرين.¹

وفي مصر كذلك على سبيل المثال لا الحصر، بالتحديد في مارس 2007 كان هناك حوالي 39.400 لاجئاً وشخصاً موضع اهتمام مسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. ومن بين هؤلاء، يشكل السودانيون والعراقيون والصوماليون أغلبية كبيرة (93%)، بالإضافة إلى جنسيات أخرى للنسبة المتبقية بمقدار 7%.² ويحظى اللاجئون بالقليل جداً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في مصر، بل يعانون من مشكلة وصمة الخزي والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز داخل المجتمع المصري وتجمعات اللاجئين على حد سواء، ومن ثم يعتمدون وبشكل أساسي على مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وشركاء آخرين من المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة، ويتنافسون في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في القاهرة والإسكندرية، مع المصريين المحليين للحصول على موارد محدودة.³

لكن ميدانياً، بدأت الحكومة المصرية في توسيع خدماتها لتشمل اللاجئين المسجلين، بالتزامن مع البرنامج الجديد للوقاية من الفيروسات الرجعية (ARV) في منظمة مصر (مصر الملاذ)،⁴ وتعتبر من الأمثلة حول دمج اللاجئين في خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز الوطنية ضرورية من أجل مساعدة اللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في القاهرة، ليس من أجل الأشخاص اللاجئين فحسب، وإنما لتعزيز جهود الوقاية المصرية.⁵

¹ محمد علي عثمان أسعد المخلافي، حمود علي عثمان أسعد المخلافي، المرجع السابق، ص.15.
² أنا بوبينشاك، "خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة/الايديز للاجئين في مصر"، نشرة الهجرة القسرية، المرجع السابق، ع.31، ص.69.

³ المرجع نفسه، ص.69، 70.

⁴ منظمة مصر الملاذ، مؤسسة محلية حكومية والتي أدخلت العمل بخدمة الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية في عياداتها في عام 2003 وبينما يستطيع كل من يحضر إلى (مصر الملاذ) الحصول على الاستشارات والخدمات السرية الطوعية، غير أن هذه المنظمة تستهدف بالأساس المجموعات عالية المخاطرة ضمن عياداتها لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والسل. بالنسبة للأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، فهي تساعد في الوقاية من انتقاله للجنين من خلال العمليات القيصرية وتوفير اللبن الصناعي للوقاية من الانتشار من خلال لبن الأم. كما يحق لكل من يحمل فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز الحصول على طرود غذائية ويمكنهم الحصول على زيارات منزلية من أطباء العيادة. وتعتبر (مصر الملاذ) المنظمة الوحيدة التي تقدم الاستشارات قبل وبعد الفحوصات.

⁵ أنا بوبينشاك، المرجع السابق، ص.70.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

ولسوء الحظ أثناء عملية أمننة الايدز التي بدأت في التسعينيات تهتم بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز من طرف فواعل الحوكمة لاسيما المؤسسات الدولية، من شأنه أن أدى إلى زرع الخوف لدى حاملي هذا الفيروس لاسيما باستبعادهم وعزلهم وعدم السماح لهم بالاندماج في المجتمع في كثير من بلدان العالم، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم توفر العلاج والرعاية اللازمة، الممارسات غير الآمنة المنتشرة بسبب الثقافات كالاغتصاب، ضعف اهتمام بعض الحكومات بالمرض، ضعف التمويل، لاسيما في بلدان العالم المتخلفة؛ كل ذلك اضطرهم ومازال يضطرهم في أغلب الأحيان إلى:

"البحث عن 'ملاذ آمن'، أو ما يسمى أحيانا "منطقة آمنة"، وهي منطقة في بلاد أصلية يكون فيها اللاجئين في مأمن من كل الظروف القاهرة، وتكون هي بديلا من أي ملجأ، ويبدو خيار الملاذ الآمن جذاباً"،¹ فهو يعني حسب المهاجرين "إيقاؤهم ضمن أراضي غير بلادهم وتأكيد حقهم في البقاء في هذه الأراضي وضمان سلامتهم حيث يكونوا، إلا أنه عند التطبيق، لم ترق الملاذات الآمنة إلى المعنى الذي تحمله هذه العبارة، فهي تسعى إلى إبعاد هؤلاء المهاجرين ومحاربتهم".²

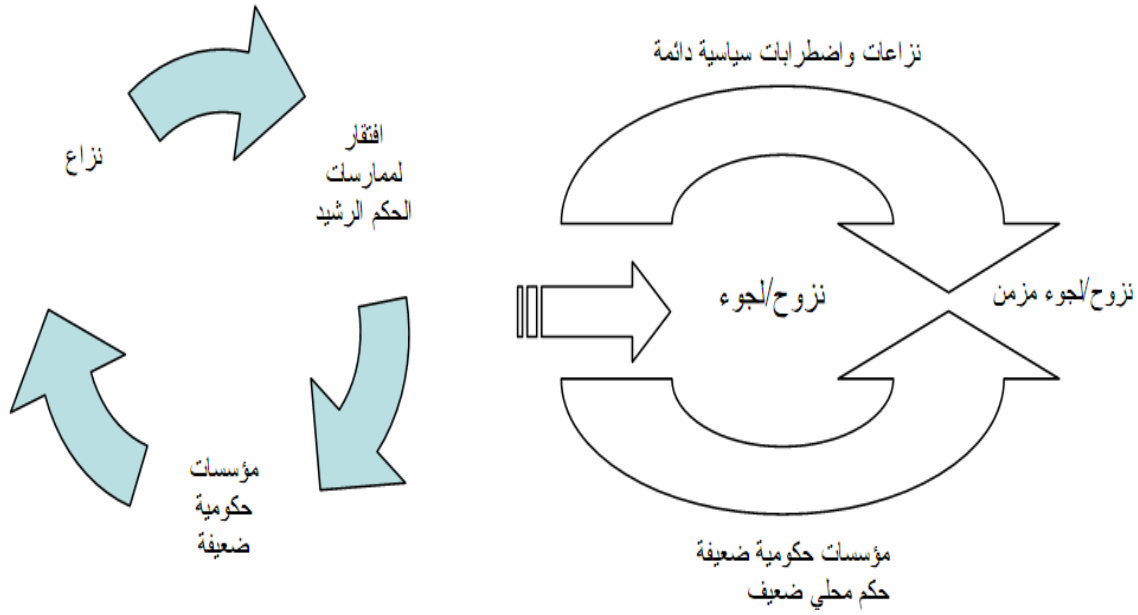
ويمكن أن نستدل بالشكل التالي لتوضيح العلاقة بين الهجرة/النزوح الناتجان عن ظروف بيئية وصحية الناتجة عن الأمننة وما تسببه من نزاعات، وهي مرتبطة بالحوكمة المحلية التي سنتطرق لها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الشكل(12): دورة النزاع-النزوح واللجوء الناتجة عن فعل خطاب الأمننة

¹ مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المرجع السابق، ص.398.

² المرجع نفسه، ص.399.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني تصورية لحركية الحوكمة العالمية



المصدر:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الاسكوا"، سلسلة دراسات تتعلق بالنزوح واللجوء في منطقة الاسكوا، العدد الأول (الأمم المتحدة: نيويورك، 2009)، ص.10.

ويمكن أن نخلص إلى قول مفاده: أن نتائج الأمننة بقدر ما أسفرت عن جمهور إيجابي يحاول مجابهة ظاهرة التغيرات المناخية ومكافحة ظاهرة الايدز بالتكيف معها وخلق آليات كفيلة بذلك، والتعاون على حماية الكيان المرجعي ومساءلة حتى الفواعل الرسمية أحيانا، خلقت بالمقابل جمهور سلبي وضعيف استسلم لهذه الظواهر وتبنى خيار الهجرة والنزوح، الأمر الذي حرمه إلى حد بعيد من العيش في أمان واستقرار.

إلا أن مقابل هذا الطرح هناك طرح آخر، يتمثل في أن لهذه الهجرات مخاطر على الأمن الأخرى كالأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن الصحي... والتي تساوي كلها الأمن الإنساني، وبالتالي مهما كانت هذه الهجرة شرعية أم غير شرعية ذات دوافع بيئية أو صحية فإنها تتعلق بالأمن صراحة أو ضمنا، ما يعني أن الفهم الأمني للهجرة عالميا أدى إلى معالجتها بالأمننة أيضا، وبذلك أصبحنا فعلا نعيش في عالم ذات أمنات هجينة ومتنافسة، والغرض هو إضاعة العالم بين معضلات أمنية تدور في حلقة مفرغة.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: إعادة بناء السياسة العامة الطبيعية العالمية وفق مقتضيات الحوكمة العالمية لـ"حالي

البيئة والصحة"- نحو إقحام الحوكمة الأمنية المحلية

إن إعادة بناء السياسة العامة الطبيعية العالمية في هذا المطلب جاء لغرض التأكيد على نزع الطابع الأمني لقضايا حالي البيئة والصحة والتأكيد على رهان الحوكمة العالمية لأننا نحتاج إلى الحوكمة أكثر من أمنة هذه القضايا وذلك لاعتبار هو أنها تتميز بمقتضيات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: تشكيل ثقافة بيئية عالمية مشتركة بين الطرفين شمال- جنوب(للفواعل الدولاتية وغير الدولاتية +الجمهور)

إن التوجه نحو الحوكمة البيئية والصحية يفرض التغيير في السلوك الإنساني وثقافته من أجل مواجهة التحديات البيئية الكبرى العالمية من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي، وضمان الاحتياجات الأولية للناس في الحاضر وفي المستقبل.وبما أن للمجتمع الدولي معايير مشتركة حسب ما تؤكدُه البنائية فوق- القومية فإنها تخلق نوعا من التشابه في سلوكيات الفواعل الرسمية(الدول)وغير الرسمية وحتى الجمهور من الالتزام بتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

والحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية واجب وطني ومسؤولية مشتركة للجميع، وللمواطن الحق في العيش في بيئة نظيفة والتمتع بصحة جيدة، وعلى الدولة أن تكفّل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحياة في بيئة صحية وسليمة، مما يعنى أن تسود ثقافة بيئية وصحية مشتركة للمجتمع العالمي.

وهذه الثقافة يجب أن تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر البيئية والصحية تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع الدولي بشقيه شمال وجنوب، وهذه الثقافة لن تتحقق إلا بالوعي"البيئي والصحي" الذي ينشأ عليه الفواعل بدءاً من الفرد، المجتمع، الدولة، المنظمة...الخ، وتنشئهم اجتماعيا آخذين بعين الاعتبار إعداد استراتيجيات للبيئة والصحة تشمل سياسة عامة عالمية قائمة على التفاهم الدولي، خاصة وأن السلوك الإنساني هو نتاج للتنشئة الاجتماعية "تلك

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

العملية التي من خلالها ينمو الفرد و يكون محاطا بثقافة وقيم مجتمعه، ويتعلم المعايير والأدوار الاجتماعية حتى يصبح كائنا اجتماعيا مستقلا".¹

وهذا يعني ما يعنيه، أن للتنشئة الاجتماعية دور كبير في رفع مستوى الوعي البيئي والصحي لدى الفرد لتفادي المخاطر والتحديات التي تتجر عن عدم المحافظة على البيئة الصحية، لاسيما إن تم ذلك على مستوى أي دولة في ظل نسق الحوكمة العالمية. ويكون ذلك عن طريق "إدخال حماية البيئة والصحة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار كالتلفاز، إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة الصحية لحماية البيئة والصحة، سن القوانين اللازمة لذلك، منح الحوافز البيئية والصحية، ردع مخربي البيئة... الخ".²

وحسب مبدأ التدرج والانتشار فإن هذه التنشئة الاجتماعية المجتمعية التي هي بمثابة المرجعية للفرد ودولته تجاه البيئة والحفاظ على صحته بإزالة كل الشوائب، وكل دولة تعتمد المنهج ذاته ستنتشر هذه العملية ضمن السياق الدولي وتسود عالميا، إلى أن تصبح ثقافة عالمية فوق- قومية تسعى لترسيخ المعايير الدولية كالحفاظ على البيئة والصحة لتحقيق الأمن والحوكمة العالمية. ولتشكيل ثقافة سياسية عالمية مشتركة حول حماية البيئة والصحة ضمن أجندة السياسة العامة الطبيعية العالمية يمكن الاعتماد على ما يلي:

1- المرجعية (مرجعية السياسة العامة العالمية): تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الاجتماعي الناتج عن التنشئة الاجتماعية المجتمعية، الذي من خلاله تُحدَّد الأهداف والرؤى فوق- القومية؛ بحيث يجب أن يكون هناك اتفاق عام على الصيغ المناسبة لشكل النظام البيئي والصحي على المستوى العالمي وبالتالي، يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع العالمي الدول وغير الدول والجمهور على الرضا، أي يجب التخلي عن الخطاب السلطوي الليبرالي- لاسيما بطبيعة الحال الأمني- والأيدولوجية الرأسمالية السائدة في القرارات السياسية والاقتصادية، والتوجه نحو العدل البيئي والمساواة في الحقوق الصحية بين الشمال والجنوب.

¹ Henning Boekle and Others, op cit., p.09.

² طلال بن سيف بن عبد الله الحسيني، "حماية البيئة الدولية من التلوث"، ماي 2005، (تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/11).
<www.ipac.kacst.edu.sa/edoc/1429/171129_1.pdf>

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

2- **التوجه نحو العمل العام:** ويكون بالإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه البيئة والصحة وقضاياهما، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن أينما كان إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا وهكذا موضوعات، كما يمكن أن يكون ذلك بالتوجه الجماعي والإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين البيئي والصحي.

3- **التوجه نحو إيجاد أجندة عالمية متفق عليها:** بالإحساس نحو قضايا البيئة والصحة بالمشاركة في الحفاظ على الاستقرار والأمن العالميين، وما يترتب عن ذلك من حقوق والتزامات بيئية وصحية سيؤدي إلى صياغة أجندة سياسية متفق عليها ليس تضارب الرؤى فيها سواء كان ذلك على مستوى المفاوضات أم التمويل.

من هنا يمكن أن نصل إلى اتفاق ثقافي عام حول حماية البيئة والحفاظ على الصحة ذو صيغة تعددية يتم فيه إشراك الشمال والجنوب بالأفراد، والمؤسسات، والمنظمات، والشركات بدايته مبدأ الانتشار الناتج عن الشعور بالحاجة إلى التعاون في مجالي البيئة والصحة على المستوى المجتمعي إلى المستوى الدولي ثم العالمي، والذي يؤدي بدوره إلى خلق حاجات جديدة في مجالات أخرى كالأمن والتنمية المستدامة.¹

الفرع الثاني: جعل الالتزام أولوية حوكمة "البيئة والصحة" عالميا وتجنب معضلة فعل خطاب الأمانة

من بين أحد الأسباب التي شكلت الخلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية والسائرة في طريق النمو، من جهة، ومن جهة أخرى بين الفواعل الرسمية-الدول- وغير الرسمية غير الدول-مسألة الغش في الاتفاقيات البيئية والصحية الدولية والعالمية لاسيما وأن الدول المتقدمة عموما على دراية بالمكاسب التي ستحققها من التعاون في هذين المجالين بالمقارنة مع المكاسب التي ستحققها الدول النامية والسائرة في طريق النمو، أي أن الدول المتقدمة[أو المصنعة] ترى في مسألة التعاون البيئي أو الصحي مع دول الجنوب[أو المتخلفة] سيجعلها تحصل على حد أقصى من المكاسب النسبية ضمن البيئة العالمية في حين هي تصبو حسب ما يقره الواقعيون من ذلك إلى الحصول على المكاسب المطلقة بدءاً من الاتفاقيات التي

¹ Léon Lindberg, *The Political Dynamics of European Economic Integration* (Stanford : University Press, 1963), p.10.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

تعقد حول ذلك وصولاً إلى التنفيذ على المستوى الواقعي،¹ بالإضافة إلى ذلك فأغلب المنظمات الدولية الحكومية تديرها الدول الغربية وبالتالي سيطرتها عليها.

أي هنا لا يمكن أن ننكر أن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان حسب "وولترز" و"ميرشايمر"، وهناك فرصاً لتعاون الدول مع بعضها البعض أكبر من الفرص التي كانت في الماضي خاصة أمام ما يواجهه العالم بعد الحرب الباردة من مخاطر بيئية وتهديدات صحية، ولكنهم يجادلون مع ذلك بأن هناك حدوداً معينة لهذا التعاون، لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تُعقد،² وهذا ما نراه في مواقف الدول النامية التي تتخوف من الأخطار التي ستحدثها الدول المتقدمة إن لم تصادق على الاتفاقيات البيئية العالمية كبروتوكول "كيوتو" كما أشرنا آنفاً.

بمعنى آخر، فإن الخوف وانعدام الثقة لدى الطرفين شمال- جنوب هما من يشكل المعضلة الأمنية العالمية يمكن أن تكون أسبابها بيئية أو صحية؛ وذلك من حيث استمرارهما باستنزاف الموارد البيئية نتيجة الفقر السائد والإجهاد البيئي وعدم الالتزام بما جاء في الاتفاقيات الدولية نتيجة الرغبة في الازدياد في الغنى، وهذا كله يؤثر على الجانب الصحي للمجتمعات برمتها، ومن حيث ما يأتي من طرف الدول المتقدمة التي تتملص من واجباتها قد يفتح المجال واسعاً أمام الطرف [الشمال] الذي يمارس الغش بأن يلحق هزيمة حاسمة بالدول الضحية [المتخلفة]³ حسب ما يؤكد "ميرشايمر"، ونتيجة الغش هذه تكون بالتأكيد محفوفة بالمخاطر، وهذا ما يؤكد "شيلينغ" و"هالبرين" بأن "الاتفاقية التي تترك احتمالاً لحدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة استراتيجياً"،⁴ فالنزعة الاستغلالية للدول المتقدمة والمكاسب الإستراتيجية التي تتحصل عليها أكبر بكثير من المصادقة على أية اتفاقية كانت.

¹ جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في، جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص.421.

² المرجع نفسه، ص.420.

³ المكان نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص ص.422،423.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وبما أن الحوكمة تشمل تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، وتبني أسلوب المشاركة العادلة في صنع القرارات وتشجيع المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار، فلا بد من أن يظهر الاهتمام المتزايد في مجال القانون البيئي والصحي من جانب الطرفين شمال- جنوب كإشارة مشجعة نحو الدمج الكامل للاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف نظرا لقضايا المتعددة والمتزايدة أخطارها لتجنب الخطابات التي تخلق المعضلة العالمية،¹ ويعتبر القانون الدولي العام أحد المؤشرات الرئيسية لتطور الحوكمة البيئية والصحية العالمية لأنه يمثل "مجموعة القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تنظم العمل الدولي في مجال التعامل مع البيئة والصحة وتحدد المسؤولية الدولية، عند الإضرار بها".² والسعي باتجاه الحوكمة العالمية بشأن هكذا حالات يشجع الالتزام بالقانون الدولي، لاسيما إذا كان الأفراد واعون بعواقب أفعالهم على الآخرين والإحساس بوجود تجنب هذه العواقب،³ وهذا لن يتأت إلا بثقافة فوق- قومية مشتركة حول البيئة والصحة.

ولا شك أن مجهودات الإلزام القانوني والالتزام بالقانون لها القدرة على تفعيل القواعد والمعايير التي تخص البيئة والصحة، عن طريق تنبيه الأفراد بعواقب عدم الالتزام وتوضيح مسؤولياتهم تجاه هاتين الحالتين، وهكذا فإن البرامج المتعلقة بإلزام القوانين والمساعدة على الالتزام يمكنها ليس فقط، أن تزيد من العناية التي يوليها الفرد للقاعدة القانونية ولكن كذلك يمكن أن تزيد من مدى تأثير تفعيل القاعدة البيئية والصحية على سلوك هذا الفرد.⁴ لكنه بالرغم من تطور الإطار القانوني لحالي البيئة والصحة على الصعيد الوطني، الإقليمي، الدولي ثم العالمي، فإن المؤشرات تؤكد اضمحلالا كبيرا في نوعية البيئة وتدهور الصحة العالمية وكذا في الحالة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم،⁵ وهذا لعدم الالتزام بما يرد في القانون لاسيما الدولي وانتهاكه من طرف الدول المتقدمة مسببة في أكبر الأضرار البيئية والمهددة للصحة العمومية.

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "الوضع البيئي في العالم العربي" (إدارة التعاون الإقليمي- المكتب الإقليمي لغرب آسيا، تقرير متابعة 2003)، ص.27.

² طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.318.

³ Durwood Zaelke, Donald Kaniaru, Eva Kruzikova, **Making Law Work: Environmental Compliance and Sustainable Development**, (INECE), p.13.

⁴ Ibid., p.16.

⁵ Ibidem.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وفي هذا النطاق، على المجتمع العالمي-من خلال الفواعل الدولية وغير الدولية كالمنظمات الدولية ووكالات التعاون-أن يشجع الارتباط بين طبيعة الالتزام ودولة القانون، ودعم الحوكمة العالمية آخذاً بعين الاعتبار قول مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "كلوس توبفر": "لدى كل منا واجب إعادة الاعتبار واحترام دولة القانون التي أساس المجتمع العادل والمستدام... لا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في ظل الحوكمة العالمية إلا إذا ربطنا بين القانون، الاقتصاد، الصحة وعلاقتنا مع الأرض من جهة، وبين قيمنا وتطبيقها على الصعيد الدولي والمحلي من جهة أخرى، فالقانون يجب أن يُلزَم ويُتَمَر به من طرف المجتمع ككل، والمجتمع ككل يجب أن يشارك في هذا الواجب".¹ لأن عدم الإحساس بالمسئولية بالحفاظ على البيئة والصحة سيفقدنا التزاماتنا حولها وبالتالي، تصبح حقوقنا مهضومة، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم العالميين.

الفرع الثالث: دبلوماسية الترابط كأداة لتحقيق الإدارة "البيئية والصحية" التعاونية العالمية ومضرورة

لإصلاح بُنية المأسسة العالمية

في ظل أخذ العالم بالتحول إلى الحوكمة العالمية أي إلى عالم الترابط بسبب مشاكل سياسية، واقتصادية، وبيئية وصحية معقدة تحتاج إلى معالجة على نحو متزايد على مستوى تفاوض محلي-وطني، إقليمي-دولي، عالمي بدلاً من اقتصرها فقط على المستوى الدولي، لاسيما وأن عدد من المشاركين في التفاوض الدولي قد تزايدت زيادة كبيرة،² وأول خطوة في إرساء قاعدة أوفى لإدارة العلاقات بين الأمن والحوكمة العالمية هي تبني دبلوماسية الترابط التي تُوسِّعُ أفق مواجهة الأخطار التي تهدد الأنظمة البيئية والصحية المشتركة بإدارة تعاونية مشتركة وإجراءات وآليات متعددة الأطراف محلياً.³

ويمكن مأسسة هذا الترابط عبر إنشاء شبكات بيئية وصحية تقوم بتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق عبر مناطق النشاط البيئية والصحية، تساهم في الوصول إلى مقاربات تكامل جيدة، وتسمح بتأسيس معايير وقواعد تكون كقاعدة في عمليات اتخاذ القرار وحل مشاكل التنسيق والنزاعات البيئية

¹ Durwood Zaelke, Donald Kaniaru, Eva Kruzikova, op cit., p.15.

² برايان وايت، "الدبلوماسية"، في، جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 548، 549.
³ محمد كامل عارف، مؤلفاً، مراجعة علي حسين حجاج، مستقبلنا المشترك (الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1983)، ص 372، 373.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

والصحية المحتملة بين الطرفين شمال- جنوب¹. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن نُدخِلَ إصلاحات حقيقية لا نظرية على المؤسسات والمنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية مع ما يتوافق وطروحات كل الأطراف لا هيمنة الرؤية الغربية عليها، بالإضافة لذلك يجب أن ننشئ منظمة بيئية عالمية تشرف على الحوكمة البيئية العالمية.

الفرع الرابع: نحو إقحام الحوكمة الأمنية المحلية لاستكمال مسيرة الحوكمة العالمية-التَّعَالُق بين الحوكمة والاستقرار

لقد تعالت أصوات عدة حول إقحام الحوكمة المحلية أو بالأحرى العودة للمحلية لمعالجة قضايا حالتى "البيئة والصحة" بسبب النقائص الذي يعاني منه المستوى العالمي ضمن السياسات العامة العالمية كجانب أدائي للحوكمة العالمية.

وبالرغم من أن مفهوم الحوكمة المحلية مفهوم قديم قدم تاريخ البشرية، إلا أنه أصبح ضمن الخطاب الواسع للأدب الأكاديمي والممارسة. خاصة وأن العولمة وثورة المعلومات تجبران على إعادة النظر في العلاقات والأدوار بين المواطنين والدولة وعلاقات مختلف أوامر الحكومة مع كيانات خارج الحكومة-وبالتالي تعزيز التركيز على الحوكمة المحلية. ومع ذلك، لم يتم حتى الآن تبني هذا المفهوم بالكامل من خلال الكيانات المتعلقة باقتصاديات التنمية، بسبب التقليد القديم في برنامج المساعدة الإنمائية الذي يركز على الحكومات المحلية أو منظمات المجتمع المحلي، مع إهمال البيئة المؤسسية الشاملة التي تسهل أو تعيق الترابط والتعاون، أو التنافس بين المنظمات والمجموعات والمعايير والشبكات التي تخدم المصلحة العامة على المستوى المحلي.²

¹ صالح زياني، مراد بن سعيد، مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية لحكم البيئي العالمي، ط.1 (باتنة-الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010)، ص.75.

² Anwar Shah, op cit., p.02.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وتشمل الحوكمة المحلية الأهداف الحيوية المتنوعة المتعلقة بالحياة والعمل والمحافظة على البيئة، لأنه حسب ما جاء به البنك الدولي فإن "الحوكمة المحلية الجيدة لا تقتصر على تزويد المواطنين بالخدمات المحلية فقط، بل يجب أن ينعكس ذلك في صورة تحسين نوعية الحياة وخلق فضاء للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة".¹

وذلك كله يتطلب المرونة مع المجتمعات المحلية لبناء ما يسمى التَّعَالُق/أو الاعتماد المتبادل بين الاستقرار والحوكمة المحلية لتحقيق الأمن، لأن الحوكمة المحلية الجيدة "لا تقتصر على توفير مجموعة من الخدمات المحلية فحسب، بل يتعلق أيضا بالحفاظ على حياة المواطنين وحریتهم، وخلق مساحة للمشاركة الديمقراطية والحوار المدني، ودعم التنمية المحلية التي يقودها السوق والتنمية المستدامة بيئيا، وتيسير النتائج التي تثرى الجودة لحياة السكان".²

¹ Anwar Shah, op cit., p.02.

² Ibidem.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المبحث الثاني: قضايا حالي "البيئة والصحة" ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية: أجندة منقوصة

وحاجات مستقبلية

تعتبر **الحوكمة المحلية** وسيلة لتنسيق الجهود الرسمية والشعبية لتحقيق أهداف محلية وقومية من آلية متعددة الوظائف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فهي "آلية نموذجية للتدبير، لمختلف المخاطر الناشئة ومنها المخاطر الأمنية"¹، فالقدرة المحلية على الفعل والرغبة فيه تزيح عبء التفاصيل عن كاهل المستويات العليا.

وتتجسد **الحوكمة الأمنية المحلية** من خلال مختلف التدابير والإجراءات الوقائية-الاستباقية- للحد أو التخفيف من المخاطر الواقعة أو المحتملة الوقوع محليا، والتي يمكن أن تشمل مختلف أصناف الأمن: الاستراتيجي، البيئي، الصحي... إلخ.² وعلى ضوء ذلك هذه الأصناف من الأمن، يمكن القول أن إدراج قضايا حالي "البيئة والصحة" ضمن الحوكمة الأمنية المحلية من شأنه توفير عناء العبء على الحكومات ضمن مستوى أعلى وتسهيل إدارة شؤون المواطنين فيما يتعلق بهذه القضايا أو غيرها، لأنه تقريبا ما **ينقص الحوكمة العالمية** هو إهمال الجانب المحلي لدى معظم الفواعل الرسمية-الدول- فمستقبل هذا الكيان المرجعي وحمائته مرهون بإقحام المستوى المحلي لتسيير عدد من هذه القضايا لصالح المجتمع المحلي، لأنها نقطة البداية لإحداث تغييرات وفرصة لتطوير أساليب محتملة جديدة لضبط الأمن، مع ما يتناسب والنظام الاجتماعي للمجتمع ككل.

لذلك سنركز في هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية، حيث يفحص **المطلب الأول** ظاهرة التغيرات المناخية كقضية بيئية على المستوى المحلي للحوكمة الأمنية، ويتطرق **المطلب الثاني** لظاهرة الابدز كقضية صحية على المستوى المحلي للحوكمة الأمنية، في حين يحوي **المطلب الثالث** محاولة تتبنى سياسات أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور في معالجة قضايا "حالي البيئة والصحة" وتحقيق مساعي مستقبلية.

¹ محمد البكوري، "حكمة تدبير مخاطر الأمن الإنساني بإفريقيا: التحديات والرهانات"، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/10/12).
<<http://www.nashiri.net/index.php/articles/politics-and-events/5801>>

² المكان نفسه.

المطلب الأول: حالة البيئة ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية- نحو تبني ظاهرة التغيرات المناخية

كقضية أمنية محلية

هناك من المشكلات وقضايا البيئة ما يتجدد ويتغير، تتطلب من الإنسان، بل تُلزمه مجابتهها وحلّها أيضا بصورة متجددة، لكي يواكب الإنسان الأخطار التي تترتب على وجودها، ويحاول منع وقوع قضايا أخرى جديدة.¹ وهذه القضايا والمشكلات تستند لنطاق محدد قد تكون مشكلات بيئية عالمية-وقد تم التطرق لأغلبها في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة-، وقد تكون مشكلات محلية وهي بيت القصيد في هذا المطلب، بحيث سيتم التطرق لأهم مشكلة بيئية محلية متمثلة في ظاهرة التغيرات المناخية التي تعتبر من المشكلات الأمنية "التي تقتصر آثارها على الإضرار بالأنظمة البيئية في مكان محدود".²

حيث نجد الصنف الثاني المتمثل في السياسات المحلية المتناسقة كجزء من مشروع هارفارد عن الاتفاقيات الدولية للمناخ؛ والذي يركز على أنشطة السياسات الوطنية أكثر من تركيزه على أهدافها، وهو أقل مركزية من المجموعة الأولى من المناهج. في هذه الحالة، تتفق الدول على سياسات محلية متشابهة. هذا يعكس الرأي أن الحكومات الوطنية لها تحكّم في سياساتها الوطنية أكبر بكثير من تحكّمها في انبعاثاتها.³ أحد الأمثلة: مجموعة متناسقة من ضرائب كربون. بهذا النهج تفرض كل دولة مشاركة ضريبية محلية على محتوى الكربون في الوقود الحفري، وبذلك يمكنها التوصل إلى تحكّم فعال التكلفة في الانبعاثات داخل حدودها. الضرائب سوف تفرض بواسطة الدول، والدول سيكون لها التحفظ الكامل على الدخل منها.⁴

الدول يمكنها تصميم سياساتها الضريبية بحيث تكون متعادلة الدخل-على سبيل المثال، بإعادة الدخل الذي تم جمعه إلى الاقتصاد على شكل تخفيضات تناسبية في ضرائب أخرى مشوهة، مثل الضرائب على العمل ورأس المال. وحتى يمكن تحقيق فعالية الكلفة العالمية، يجب فرض ضرائب الكربون على نفس

¹ زيد بن محمد الرماني، "الإنسان-البيئة- التنمية"، شبكة الألوكة، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/08).
<<http://www.alukah.net/culture/0/41074>>

² المكان نفسه.

³ عصام الحناوى، المرجع السابق، ص. 44.

⁴ المرجع نفسه، ص ص. 44، 45.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المستوى في كل البلدان. هذا لا يكون مقبولاً للدول الأفقر في العالم، لذا يجب أن تصاحب هذا النظام من ضرائب الكربون المتناسقة اتفاقات جانبية لتجعله متساوي التوزيع وبالتالي مقبول سياسياً.¹

بناء على ذلك، تعتبر إدارة البيئة أولوية من أولويات السياسة العامة للدولة وهي ذات صلة بكافة مراحل عملها، وبالتالي، المحافظة على النظام الأمني العام، ضمن النطاق الوطني-مقصد وغاية أية دولة- ويدخل بما في ذلك السلطات على المستوى المحلي التي تعمل بدورها على تحقيق الأمن بما في ذلك الأمن البيئي، فطموحها يكمن في التغلب على المشاكل والأخطار التي تواجه البيئة بسبب التزايد والانتشار المذهل لظاهرة التغيرات المناخية من جهة، ومن جهة أخرى، توفير الحماية والطمأنينة للأفراد محلياً، لأن هذه الظاهرة أصبحت "هاجساً يؤرق الدول الغنية والفقيرة من أدنى مستوياتها(الريفى البسيط) إلى أعلى مستوياتها (الدول وحكامها)".

وهو الأمر الذي يُظهِرُ أن "تغير المناخ" يشمل تغيرات أكثر تحديداً، مثل التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتواتر شدة العواصف والجفاف والمواسم الطويلة ومستوى الرطوبة ومستوى سطح البحر، لذلك يمكن أن يكون أكثر محلية حيث سنشهد الأماكن المختلفة حول العالم مستوى مختلف من التغيير في مناخها، وستصبح بعضها أكثر برودة بدلاً من أن تصبح أكثر دفئاً، ويمكن أن تُحدث الظاهرة المناخية المتطرفة عواصف ثلجية وموجات الحر والجفاف من حيث التواتر والشدة.²

لهذا فإن الأعمال المتخذة محلياً بشأن هذه الظاهرة هي شكل من أشكال الحماية البيئية التي تتم من الأسفل إلى الأعلى وتحافظ على الموارد، ويمكنها أيضاً أن تعمل بمثابة صورة مصغرة تتقرر على أساسها السياسات العامة القومية المحتملة، وتبيان فعالية خيارات تخفيف الأثر البيئي على المستوى المحلي، أي يمكن أن يصبح أكثر جدوى بالنسبة للمستويات الحكومية الأعلى كي تتبنى سياسات مماثلة، كما أنها تستطيع أن تجعل من العمل على المستوى الدولي أكثر جاذبية، وقد برهنت الأبحاث على وجود تاريخ للحكومات المحلية في إظهار فعالية سياسات يتم تبنيها لاحقاً على مستويات حكومية أعلى.³

¹ عصام الحناوى، المرجع السابق، ص.45.

² جاسمينكا جاكسينك، المرجع السابق، ص.04.

³ تومي لينستروث و ريان بيلن، "الحكومات المحلية تأخذ زمام المبادرة بالنسبة للمناخ"، eJournal USA، المرجع السابق، ص.38.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

فمن بين هذه البرامج والأبحاث على سبيل المثال لا الحصر، برنامج فينتام الذي جند حوالي 8000 أسرة، ومنح كل واحدة منها حوالي 11 مليون دونغ فيتنامي (حوالي 537 دولار) سنويا، مقابل قيام أفرادها بصورة منتظمة بدوريات ورصد قسم من الغابة، احتل نجاح هذا الجهد على المستوى الشعبي - وهو أول مشروع رائد من نوعه في جنوب شرق آسيا - العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام ودفع رئيس وزراء فيتنام "توين تان دونغ"، إلى إصدار مرسوم وطني جعل برنامج الدفع مقابل الخدمات البيئية للغابات (PFES) مشروعاً دائماً. ¹يساعد البرنامج في حماية التنوع البيولوجي ويؤمن الاستدامة للمجتمعات المحلية ولشركات الأعمال في حوض نهر الميكونغ الحساس بيئياً، ومن خلال حماية الأشجار يساعد برنامج الدفع مقابل الخدمات البيئية للغابات أيضاً في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي يتم إطلاقها عند قطع الأشجار. ²

ومن هنا يتمثل دور الحكومة المحلية أو ما تطلع به الحكومات في هذه العملية برمتها من حيث صلتها الوثيقة بالمواطنين حيث أنها تطلع بدور يمكنها من التواصل والتوجيه وقيادة المواطنين المحليين وكذلك بيئات الأعمال والصناعات في عملية تنمية منخفضة الكربون، كما أن الحكومة المحلية مسؤولة كذلك عن عامل الحوكمة التي يتم من خلالها تنظيم وتنفيذ السياسة والتعامل مع معايير التخطيط الحضري. كما أنها البؤرة المركزية في تحديد الهوية المجتمعية وتقديم الخدمات للوفاء بالاحتياجات المجتمعية وتسهيل وتنسيق الجهود والموارد المحلية من أجل الوصول إلى الأهداف المجتمعية المشتركة. ³

بالإضافة لذلك، تستطيع الحكومات المحلية أن تكون أماكن مثالية لمعالجة ارتفاع درجة الحرارة العالمية وذلك لثلاثة أسباب مترابطة ببعضها وتتمثل في: ⁴

أولاً: تستطيع الحكومات المحلية أن تتبنى سياسات مميزة خاصة بها تتناسب مع الظروف المحلية الفريدة، فالحكومات المحلية تسيطر على العديد من العوامل المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري

¹ كارين ريفز، "القرويون يحمون الغابات ومستجمعات المياه"، eJournal USA، المرجع السابق، ص.30.

² المكان نفسه.

³ مارريك فان ستادن، "برنامج المدن منخفضة الكربون كجزء من المدن الذكية المستدامة"، مجلة بيئية المدن الإلكترونية، دبي - الإمارات العربية المتحدة: مركز البيئة للمدن العربية، ع.8(ماي 2014)، ص.39.

⁴ تومي لينستروث و ريان بيلن، المرجع السابق، ص.38.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

مثل قوانين الطاقة وقرارات استعمال الأراضي، والأنظمة السكنية والتجارية، وخيارات العبور بوسائل النقل، والتخلص من النفايات الصلبة.

ثانياً: تستطيع السلطات المحلية تشجيع العمل من جانب الآخرين استجابة لتغير المناخ وذلك من خلال الضغط على الحكومة القومية، كما من خلال إظهار التكاليف والفوائد المتعلقة بأفضل ممارسات التحكم بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ثالثاً: تملك البلديات تجربة واسعة في معالجة التأثيرات البيئية المحلية ضمن قطاعات الطاقة، وإدارة النفايات، والنقل، والتخطيط والتنمية.

وفي هذا الشأن قال "باري فلامينغ" أخصائي تنمية يعمل مع برنامج فيتنام السالف الذكر، ويركز اهتمامه على التنوع البيولوجي في مكتب آسيا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في بانكوك، إن "من المهم جداً تجنيد السكان المحليين، فهم المشرفون المحليون على إدارة الغابات ومستجمعات المياه، وهم الذين يحصلون الفوائد ويتحملون تكاليف هذه النشاطات، يمكن للعمل المحلي أن يكون فعالاً جداً في مثل هذه المشاريع، ولكن إذا توفرت الحوافز الكافية، وتحقيق الدعم السياسي الملائم للمشاركة المحلية".¹ وظاهرة التغيرات المناخية تعتبر من "المشاكل البيئية التي تواجهها الأقطار وهي مزيج من التدهور المحلي والعالمي... فمن الصعب المحافظة على أمن الدولة دون تحقيق الأمن البيئي"،² ولا غرو أن الحكم المحلي الفعال يسعى إلى مكافحة التغيرات المناخية وتحقيق الأمن البيئي محلياً الذي يكمل الأمن البيئي الوطني.

وذلك بمعنى أننا نتبع من جهة أخرى، سياسات محلية متوافقة على شكل نظام وطني لضرائب الكربون؛ إذ يتكون هذا الإطار من ضرائب محلية متناسقة على انبعاثات غازات الدفيئة من جميع المصادر، الرسم سوف يتم تعديله دولياً من وقت لآخر، وكل دولة سوف تجمع وتحتفظ بالعوائد الذي يولده، حيث إن القرارات لاستهلاك البضائع والخدمات التي تتطلب استخدام الوقود الحفري تتخذ على أساس يومي بواسطة أكثر من مليار من الوحدات السكنية والشركات حول العالم، فإن أفضل طريقة فعالة

¹ كارين ريفز، "القرويون يحمون الغابات ومستجمعات المياه"، eJournal USA، المرجع السابق، ص.30.

² طارق إبراهيم الدسوقي عطية، المرجع السابق، ص.51.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

للوصول إلى كل هؤلاء من صانعي السياسة هي بتغيير الأسعار التي يدفعونها لهذه البضائع والخدمات، فرض رسم على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون يتيح ذلك مباشرة.¹

أي بعبارة أخرى، ننتقل من أطر سياسية عالمية تعتمد على نظم الرخص القابلة للتداول إلى منهج مختلف تماما، أي نظام محلي متسق لضرائب الكربون. في "حالة الرسوم على انبعاثات غازات الدفيئة" من كل المصادر. هذا النهج مبني على الفكرة العامة أن التعامل بجدية مع انبعاثات غازات الدفيئة يتطلب منهجا عالميا وليس منهجا محدودا للدول الغنية الحالية. وضع رسوم على ثاني أكسيد الكربون يرفع من سعر الأنشطة التي ينبعث منها ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك استخدام الوقود الحفري، وهذه هي الطريقة المباشرة للتأثير على سلوك المستهلك والصناعة حول العالم. الرسم سوف يجرى تعديله عالميا من وقت لآخر، وكل دولة سوف تحصل وتحفظ بالعائد المتولد، وقد يكون من الأيسر ربط ضريبة الكربون بالنظام الضريبي القائم لتسهيل التنفيذ من وجهة نظر مؤسسية، وهذا أفضل من السياسات البديلة للتخفيف في بعض الدول النامية التي بها بيروقراطيات تنظيمية وقانونية ضعيفة.²

لذلك تتبع معظم الحكومات المحلية -المتقدمة والصاعدة- باعتبارها اللاعب الأساسي في قيادة وتسيير النمو المجتمعي بالإضافة إلى فرض ضريبة الكربون، تشكيل مدن ذكية مستدامة، مشروع إستراتيجية التنمية الحضرية منخفضة الانبعاثات، ويتم تنفيذه بالتضامن من قبل موئل الأمم المتحدة وكذلك المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ويدعم الحكومات في الدول ذات الاقتصادات الناشئة كما هو الحال في البرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وذلك لمواجهة القضايا ابتداء بالتخفيف من الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وكذلك منظور التنمية المستدامة.³ ولتحقيق هذا كله يجب أن يتم تتبع الخطوات الرئيسية للوصول إلى مدن المناخ الخضراء حسب الشكل التالي:

الشكل (13): الخطوات الرئيسية للوصول إلى مدن المناخ الخضراء

¹ عصام الحناوى، المرجع السابق، ص.78.

² المرجع نفسه، ص.51.

³ ماريك فان ستادن، المرجع السابق، ص.38.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية



المصدر:

ماريك فان ستادن، "برنامج المدن منخفضة الكربون كجزء من المدن الذكية المستدامة"، مجلة بيئة المدن الإلكترونية، دبي-الإمارات العربية المتحدة: مركز البيئة للمدن العربية، ع.8(ماي 2014)، ص.38.

في هذا المشروع يتم استخدام برنامج مدن المناخ الأخضر كبرنامج دعم للتغير المناخي الشامل للحكومات المحلية، يعرض هذا البرنامج عملية شاملة ومنهجية من ثلاث مراحل لجميع أنواع وأحجام المدن في الجزء الشمالي والجنوبي مع العالم ويتمركز الدعم الفني في تقديم إجراءات مناخية

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

محلية فعالة على مستويي البدء والمستوى المتطور يتناول هذا البرنامج عملية تنمية حضرية منخفضة الانبعاثات مما يجعل هذا المشروع كذلك وثيق الصلة بالمدن النامية في جميع أنحاء العالم.¹

وعليه، لتحقيق هذا المشروع في أي بلد، لابد من تبني سياسات بيئية محلية لصد ظاهرة التغيرات المناخية وجعل الأفراد يعيشون في بيئة نظيفة، سليمة وآمنة؛ وتعني هذه السياسات "السبيل والوسائل التي يتم وضعها في سبيل تحقيق الحفاظ على البيئة وحمايتها وهي تمثل اداة استرشادية للتخطيط البيئي، حيث أنها تحدد الخطوط العريضة لما يجب الاسترشاد به عند وضع الخطوط البيئية التنموية"،² وهي ثلاثة أنواع:³

- أ- سياسات بيئية بحتة، أي لا تستهدف سوى الحفاظ على البيئة وحمايتها، وتترجم في الإدارة والسياسات التي تركز على خفض التلوث والتحكم فيه.
- ب- سياسات وتدابير تهدف إلى حماية البيئة ولكن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد استخدام الموارد.
- ت- سياسات وإجراءات تطبق بنحو خالص لغير الأغراض البيئية ولكن في ذات الأمر يمكن تجنب تأثيرها على البيئة، أو استخدام أدوات السياسة التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

¹ ماريك فان ستادن، المرجع السابق، ص.39.
² مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، ط.1 (عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، 2017)، ص.181.
³ المكان نفسه.

المطلب الثاني: حالة الصحة ضمن سياق الحوكمة الأمنية المحلية - نحو تبني ظاهرة الايدز كقضية

أمنية محلية

إن غياب بُنَيَات فوق قومية للإنذار والأمن الصحي لا يشكل سوى أول مُنَحَدَر للمطالبة بالعودة للمحلية،¹ لأن "العودة إلى المحلية" يسمح للفاعلين والدولة بالدخول في لعبة تعاونية تقوم على قراءة خاصة للعلاقة بين الأمن والحوكمة المحلية، وتكون نتيجتها الرئيسية بناء إطار معياري يسمح فيه تحقيق الأمن الصحي ومخالفة قواعد التبادل الحر.²

وعلى أساس ذلك، يشكل استنهاض المجموعات والمجتمعات المحلية لمعالجة ما تعتبره أهم المشاكل الصحية والتفاوتات المتعلقة بالصحة مكملاً ضرورياً لإتباع نهج تغطي عليه التكنوقراطية ويتجه من القمة إلى القاعدة تجاه تقييم التفاوتات الاجتماعية وتحديد أولويات العمل. وقد أصبح العديد من هذه المجموعة يشكل مجموعات ضغط قوية، بانتهاج أساليب منها، مثلاً، الاستفادة من فرص العلاج من الايدز والعدوى بفيروسه، وإلغاء الرسوم التي يدفعها المنفعون، وتعزيز التغطية الشاملة.³ لأنه علاوة على ذلك، فالناس يريدون أن يعيشوا في مجتمعات محلية وبيئات تؤمن صحتهم وتعززها، وكذلك يتوقع الناس أن تُنفَّذ حكوماتهم مجموعة من السياسات العمومية التي تشمل الترتيبات من المستوى المحلي إلى المستوى فوق الوطني.⁴ وهذه تشمل السياسات اللازمة لجعل النظم الصحية تعمل على نحو سليم، ولتنظيم إجراءات الصحة العمومية ذات الفائدة الرئيسية للجميع، وتشمل خارج قطاع الصحة، السياسات التي يمكن أن تسهم في الصحة وفي توفير إحساس بالأمن، بينما تضمن التصدي على نحو سليم لقضايا مثل العمران الحضري وتغير المناخ والتمييز على أساس نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية.⁵

ويجب أن يكون هناك تنسيق بين البرامج الصحية ذات الأولوية مع الرعاية الصحية الأولية، حيث تتمركز الكثير من الإجراءات في قطاع الصحة حول أمراض معينة تشكل عبئاً صحياً كبيراً، مثل

¹ توفيق بوجو، المرجع السابق، ص.167.

² المرجع نفسه، ص.165.

³ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، ص.49.

⁴ المرجع نفسه، ص.75.

⁵ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الايذز والعدوى بفيروسه، أو حول مراحل معينة من مراحل الحياة، كالطفولة-أي ما يطلق عليه الحالات الصحية ذات الأولوية.

بحيث يمكن أن نأخذ بنموذج Kingdon "سياسة النوافذ والتيارات الثلاثة لعملية السياسة"، حيث يركز نهج جون كينجدون (1984) المعروف باسم سياسة النوافذ-لنقل القضايا إلى أجندة الحكومة الرسمية. إذ يشير النموذج إلى أن خصائص القضايا تتحد مع ميزات المؤسسات والظروف السياسية، إلى جانب تطوير الحلول السياسية، في عملية يمكن أن تؤدي إلى فتح وإغلاق نوافذ مناسبة لتحويل قضية ما إلى جدول الأعمال. فهو يتصور السياسة الناشئة من خلال ثلاثة "تيارات" أو عمليات منفصلة-تيار المشكلة، تيار علم السياسة وتيار السياسة، ويتم أخذ السياسات على محمل الجد من قبل الحكومات عندما يتم تشغيل المسارات الثلاثة معا.¹

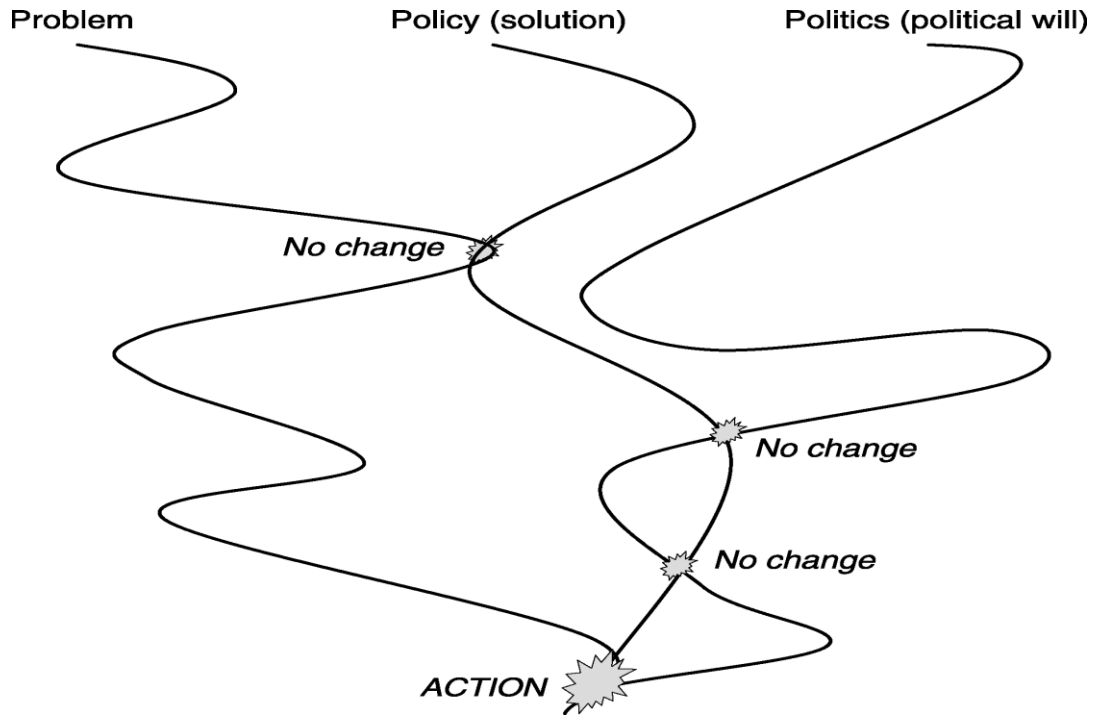
وهذه التيارات الثلاثة لعملية السياسة يتطرق فيها لمسار المشكلة الذي يشير إلى تصورات المشاكل باعتبارها مسائل عامة تتطلب إتخاذ إجراءات حكومية وتتأثر بالجهود السابقة للحكومة للرد عليها، حيث يتعرف المسؤولون على المشاكل أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال المؤشرات أو ردود الفعل من البرامج القائمة أو مجموعات الضغط أو الأحداث المفاجئة التي تركز مثلا على الأزمات. وقد تتضمن المؤشرات إحصاءات صحية روتينية، على سبيل المثال، إظهار زيادة في البدانة عند الأطفال أو وجود مرض الايدز في مجتمع كان في السابق خالياً من المرض. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحقائق نادراً ما تكون "تحدث عن نفسها" وتؤدي مباشرة إلى إتخاذ إجراء.² والشكل التالي يبين لنا الروابط الموجود بين هذه التيارات الثلاثة.

الشكل (13): نموذج Kingdon "سياسة النوافذ والتيارات الثلاثة لعملية السياسة"

¹ Kent Buse, Nicolas Mays & Gill Walt, op cit., p.68.

² Ibid., pp.68, 69.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية



المصدر:

Kent Buse, Nicolas Mays & Gill Walt, **Making Health Policy**, First published (Copyright © London School of Hygiene & Tropical Medicine, Open University Press, 2005), p.69.

ما نستشفه من هذا الشكل، أن مسار السياسة -لا سيما الصحية- يتألف من التحليلات المستمرة للمشكلات والحلول المقترحة لها بالإضافة إلى المناقشات المحيطة بهذه المشكلات والاستجابات المحتملة، ففي هذا التيار من الأفكار يتم استكشاف مجموعة من الاحتمالات، وفي بعض الأحيان، قد يتم تضيقها أو ترفيقها بشكل تدريجي للحصول على فكرة أو حل لكسب المظهر الخارجي، يجب أن يكون من الممكن تقنياً، بما يتوافق مع القيم الاجتماعية السائدة، وأن يكون قادراً على التعامل مع قيود الجدوى المستقبلية (مثل التمويل والموظفين)، وأن يكون مقبولاً للجميع ويجب أن يتردد صداها مع السياسة.¹

والبرامج الصحية التي تصمم حول هذه الأولويات تكون في الغالب شاملة من حيث أنها تضع القواعد وتضمن الرؤية والجودة وتتطوي على مجموعة كاملة من نقاط الدخول للتصدي لتلك الحالات محلياً أو على مستوى البلدان أو الأقاليم، ففي عام 1999، على سبيل المثال، أعدت إدارة الرعاية الأولية بجمعية طب الأطفال البرازيلية خطة لتدريب أعضائها على التدبير العلاجي المتكامل لأمراض الطفولة ولتنكيف

¹ Kent Buse, Nicolas Mays & Gill Walt, op cit., p.69.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

هذه الإستراتيجية مع الخصائص الوبائية الإقليمية.¹ بمعنى آخر، في هذه الحالة يجب أن يتواجد شكل من أشكال التدبير المشترك للشأن العام المحلي يتأسس على تقوية مشاركة السكان في النقاش العمومي وفي إتخاذ القرار السياسي، حسب النوافذ الموجودة في النموذج الذي طرحه **Kingdon**، والمتمثلة في المشكلة، سياسة(حل)، علم السياسة(الإرادة السياسية).

ولأن الصحة وتأمينها من منظور شامل تشكل إحدى حاجات الأفراد والمجتمعات الأكثر إلحاحاً، وتصل إلى مرتبة الضرورة، ويلحظ في الوقت الذي يتم فيه تقليص دور الدولة وتضييق مساحات سلطتها في فلسفة إدارة الدولة الحديثة المتبناه مثلاً في العالم الغربي الذي ينتهج سياسة السوق والانفتاح الاقتصادي الذي يسيطر فيه القطاع الخاص، لكن الدولة بقيت تحتفظ بإدارة قطاعي التعليم والصحة بشكل مركزي، لأن هذين القطاعين لا يحتملان الاستغلال الفردي الجشع، ولا يحتملان سيطرة المنطق التجاري وفلسفة الربح على حساب تعليم المواطن وصحته.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهذا لا يتم إلا بالتحركات على المستوى المحلي، باحداث تغييرات في نظم التمويل والمدفوعات، والاجراءات المتعلقة بالتنظيم والقواعد، وحتى محاولات تغيير سلوكيات الأفراد، من خلال برامج الوقاية كالتحصين باللقاحات ومراقبة الأوبئة، والتشجيع على الامتناع عن التدخين...إلخ.

ومن بين تلك التحركات نجد على سبيل المثال جمعية FHOK² ب كينيا كمنظمة لا تهدف إلى الربح ولا تزال تُدار من خلال أعضائها من المتطوعين-يتوزع نحو 5000 متطوع على الفروع المنتشرة في أرجاء كينيا، كما أقرت منظمات المجتمع المدني بأهمية توسيع دائرة الإتاحة لخدمات المشورة والاختبارات الطوعية وبمبادرة من المستفيدين.³ وقد تم إنشاء مستويات جمعية FHOK لهذه الغاية: فقد كانت الجمعية توفر بالفعل العلاج للأمراض المعدية التي تنتقل من خلال الاتصال الجنسي والعدوى الانتهازية وكان

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، 78.

² كان الظهور الرسمي الأول لجمعية FHOK في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام 1999، متزامناً مع إعلان الرئيس الكيني أن "الإيدز يعتبر كارثة قومية" وقد توجهت الجمعية إلى حيث تتداخل الخدمات التقليدية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والخدمات الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثم اتخذت قراراتها استناداً إلى القدرة الاستيعابية والموارد المتاحة في كل مستوصف لتحديد الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة. لمزيد من المعلومات أنظر:

- سوزان أرمسترونج، "الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مداخل إلى التكامل دراسة حالة من كينيا" (سلسلة نشرات مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الإيدز والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2009)، ص. 07.

³ سوزان أرمسترونج، "الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: مداخل إلى التكامل دراسة حالة من كينيا"، المرجع السابق، ص. 07.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

يعتقد في وجود المجال وفريق العمل المناسب لتولي خدمة المشورة والاختبارات الطوعية.¹ يعتبر برنامج العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية جزءاً من برنامج FHOK الخاص بجمعية نماذج الرعاية الذي أطلقته Models of Care الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والتي تعمل مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة على تطوير نماذج تكامل الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج جمعية FHOK برنامج رائد في هذا الميدان – حيث يقدم العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في مؤسسات الصحة الجنسية والإنجابية.²

في حين بدأت جمعية محاربة الإيدز برامجهما التوعوية في أوائل تسعينيات القرن العشرين بين العاملات بالجنس التجاري والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال في الدار البيضاء ومراكش بالمغرب عن طريق رصد وتحديد احتياجاتهم. ومنذ ذلك الحين انضمت منظمات غير حكومية أخرى مثل المنظمة الإفريقية لمكافحة الإيدز، والجمعية المغربية للتنمية والتضامن، جمعية الجنوب لمحاربة الإيدز، انضمت للجهود المبذولة لرفع مستوى تلك التدخلات، وعن طريق الذهاب إلى المقاهي والحانات والحدائق. يقيم متطوعوها وعمال التوعية اتصالات مع العاملات بالجنس التجاري والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال عن طريق الاستماع وشرح تدخلات فيروس نقص المناعة البشري وتقديم المعلومات والخدمات لهم.³

وفي عام 2007 قامت جمعية محاربة الإيدز ومنظمات غير حكومية أخرى بتوسيع عملها ليشمل برامج الحد من الأضرار للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وهم الآن نشطون في ثلاث مدن – طنجة وتطوان والناضور، حيث يقدمون مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك رفع الوعي حول فيروس نقص المناعة البشري والتثقيف وتوزيع معدات الحقن والواقى الذكري والدعم الاجتماعي ودعم النظير، بالإضافة إلى ذلك، أطلق برنامج دليلي يوفر علاجاً بديل للأفيون في عام 2010.⁴

¹ سوزان أرمسترونج، المرجع السابق، ص. 07.

² المكان نفسه.

³ حميد رضا ستايش وآخرون، "تقرير حول فيروس نقص المناعة البشري والإيدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (القاهرة: المكتب المرجعي للسكان، جوان 2014)، ص. 12.

⁴ حميد رضا ستايش وآخرون، المرجع السابق، ص. 12.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وفي مجال النهوض بحقوق الإنسان المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري والدفاع عنها، نجد أندونيسا-نشرت خدمات تقليص الأضرار على نطاق واسع: حتى حدود سنة 2006، كان الإطار التشريعي الأندونيسي غير ملائم لتقليص الأضرار، وكان الممثلون الحكوميون والمحليون لا يملكون معلومات كافية عن المخدرات ويتبعون سلوكا عدائيا تجاه مستعلمي المخدرات عن طريق الحقن. وأنجزت اللجنة الوطنية للسيدا وشركاؤها المدنيون والحكوميون العديد من أنشطة المُرَافعة والتربية بهدف إبراز أهمية التقليص من الأضرار. وموازية مع ذلك، عملت اللجنة مع المكتب الوطني للمخدرات، والشرطة، والقسم التشريعي، ووزارات الصحة والعدل والشؤون الاجتماعية على إنشاء إطار تشريعي ملائم للتقليص من الأضرار.¹

أما في الهند، فقد أحدثت منظمة هندية غير حكومية برنامج تدخل -في إحدى ولايات الهند التي تعاني ارتفاع انتشار فيروس نقص المناعة البشري- عبر التثقيف بالنظير في حالة الأزمة لدراسة وحل المشاكل المتعلقة بالعنف، والاعتداء، والمضايقة والتمييز تجاه الفئات الأكثر هشاشة، لاسيما مستعلمي المخدرات عن طريق الحقن. ويتكلف فريق من الأقران منحدرا من الفئات الهشة بالتدخل السريع والشخصي في حالة الأزمة، وتشمل الخدمات، وإنشاء الشبكات مع مختلف المنظمات لتعزيز المفاوضات مع السلطات، وتوعية الأشخاص بحقوقهم، وإنجاز حملات المرافعة والتوعية الموجهة للسلطات المكلفة بتطبيق القانون.²

إن هذه الميكانيزمات تعتبر من صور التعاون داخل المجتمع المحلي، وهو عامل اجتماعي هام من عوامل استقرار الحياة، ومؤشر لقدرة الدولة على مقاومة التفكك والتصدي للمؤشرات السلبية النابعة من الداخل والآتية من الخارج. لأن التعاون عملية اجتماعية ثقافية تتفدُّ إلى كل مجالات النشاط الإنساني، ولذلك تتنوع أشكالها وطبيعتها بتنوع الحياة الإنسانية، ففي الجانب المحلي تمثل أنشطة العمل لمكافحة الإيدز، مناسبة هامة للتعاون بين أفراد الوحدة المحلية.

وباعتبار الفواعل المحلية (الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص +الجمهور) هنا هي من يصنع السياسة العامة الأمنية لمكافحة الإيدز محليا، فإن المنطق يفرض أن تقوم بإرساء أسس الحوكمة الأمنية المحلية وتبني المضامين التالية كاستدلالات فعلية لذلك لا نظرية فقط:

¹ الحسين الوردي، إدريس اليزمي، "تقرير حول الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/السيدا 2013-2017" (المملكة المغربية: وزارة الصحة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، ص.38.
² المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

- 1) التوافر: كتوفير مرافق و السلع وخدمات الصحة العامة والرعاية الصحية الفعالة بمقادير كافية محليا.
- 2) التوعية الجيدة: بوجود مهنيين صحيين مدربين، وعقاقير ومعدات مستشفيات معتمدة علميا وغير منتهية الصلاحية...الخ.
- 3) المشاركة: ينبغي أن يكون المنتفعين بالخدمات والمرافق والسلع الصحية رأي في تصميم وتنفيذ السياسات الصحية التي تؤثر عليهم.
- 4) المساءلة: ينبغي اعتبار الجهات التي تقع على كاهلها الواجبات في هذا الصدد مسئولة عن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمجال الصحة العامة وذلك، ضمن أمور أخرى عن طريق إمكانية التماس سبل انتصاف فعالة.
- 5) عدم التمييز: يجب أن تتاح للجميع إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق والسلع الصحية دون تمييز لأي سبب من الأسباب.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: نحو تبني سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تستوجب تفادي القصور في معالجة

قضايا "حالي البيئة والصحة" وتحقيق مساعي مستقبلية

حسب طرح "ديدي بيغو" يوجد ما يسمى بالخطابات البيروقراطية المتنافسة على المخصصات المالية بالاعتماد على تداول خطابات الخطر إزاء ظواهر قد لا تشكل مخاطر حقيقية، أو أنه تم تضخيمها بشكل فاضح، الأمر الذي أثر على صناعة القرار العالمي ولم يعد قادرا على الإلمام بهذه التحولات لأنها متواطئة مع هذه الخطابات.¹ لكن الممارسات السلطوية في السياسة العامة الأمنية كما في غيرها لا تخضع لهذا المنطق الاختزالي الذي يحاول إيهام 'الفضاء العام' بالتمايز الوظيفي بين الداخل والخارج، حيث تتساب المخرجات السلطوية وفق منحى غير هيراركي، إذ تعبر الظاهرة السلطوية عن الانسياب هذا على المستوى العالمي (المعبر عنها بالحوكمة) والمستوى الوطني والمحلي (المعبر عنها بالتجاذبات بين النزعة المحلية والعولمة وهي اختصار لـ Glocalization)، وما يوجه مسار الأحداث في حالة الحوكمة العالمية هذه هو التفاعل الشبكي الذي يتضمن تفاعل الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات والجماهير وغيرها كثير.² والأمر ذاته يؤكد تغير دور الحكم وإتجاهه نحو المحلية لاسيما ما تم طرحه في المطلبين الآنف الذكر، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي:

الجدول (07): جدول جوزيف س. ناي حول تغير دور الحكم

الخاص	العام	القطاع الثالث	
شركات عبر الأمم	منظمات ما بين الحكومات	منظمات غير حكومية	فوق القومي
شركات قومية	نموذج القرن العشرين	قومية لا تسعى للربح	القومي
شركات محلية	حكومة دولة محلية	مجموعات محلية	تحت القومي

¹ عادل زقاغ، "النفاس الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص.191.

² المرجع نفسه، ص.191، 192.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المصدر: وليام سي. كلارك، "العولمة البيئية"، في، محمد شريف الطرح، مترجما، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ط.1 (الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص.149.

يتضح من جدول "ناي" للحكم أن العالم دائما يشهد تغيرات، وتستدعي هذه التغيرات دائما تحركات، وإجراءات متعلقة بالتنظيم والقواعد، وحتى محاولات تغيير سلوكيات الأفراد، وقد تعالت الأصوات كما رأينا في حالي البيئة والصحة بالمانداة إلى العودة للمحلية أو كما يبين الجدول المستوى تحت القومي، وطرح ما يسمى بالحوكمة الأمنية المحلية، ضمن سياسة عامة محلية تهدف لإدارة الشؤون المشتركة بطرق مختلفة، من خلال الممارسات الأمنية بأبعاد مختلفة اجتماعية، اقتصادية، سياسية وغيرها، بالاعتماد على توزيع الأدوار والتفاعلات، والتطور المعرفي-المعلوماتي، والتدرج المؤسسي، بين الحكومة والمواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص بفعالية وشفافية ومسئولية.

على ضوء ذلك، يمكن القول أنه بالرغم من توفر الجانب الفني وحضوره بالاستدلال في السياسات العامة الأمنية العالمية بصفة عامة سواء تعلق الأمر بالسياسات العامة الأمنية البيئية أو السياسات العامة الأمنية الصحية خطابا وفعلا- كما رأينا في النماذج المختارة- إلا أننا نلمس على نحو مماثل تمايزات فواعل الحوكمة العالمية الذي ينعكس في عدم الاستجابة بالسرعة الكافية للمشاكل الأساسية بسبب تفشي المخاطر الأمنية لظاهرتي التغيرات المناخية-البيئة- والايديز-الصحة، لأن التصدي لها يتطلب توفير الاستثمارات اللازمة، ذلك لأن أنظمة "البيئة والصحة" الأمنية الفعالة والمراقبة الذكية هي الخطوط الدفاعية الأولى ضد رهان هذه التهديدات.

أو بالأحرى، في بعض الأوقات يمكن للظروف أو للذرائع السياسية قصيرة الأجل أن تغري الحكومات بالانسحاب من مسؤولياتها الاجتماعية عن تمويل وتنظيم المجال البيئي والصحي، أو من تقليل الخدمة ووظائف البيئة والصحة العمومية الأساسية، ويمكن القول بأن هذا يُوجد مزيدا من المشاكل ورهاناتها أكثر مما يحلُّها.¹ ففي مجال الصحة مثلا نجد غياب الدولة عن الساحة كما حدث في الثمانينيات والتسعينيات في الصين والاتحاد السوفيتي سابقا وكذلك في عدد كبير في البلدان المنخفضة الدخل، اختياريا أو بسبب الضغوط الخارجية كانت له عواقب منظورة ومقلقة على الصحة وعلى أداء

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، ص.31.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الخدمات الصحية، وأوجد بشكل كبير، توترات أثرت على شرعية القيادة السياسية.¹ كما نجد في هذا الإطار أيضا، الدول العربية التي وضعت تشريعات قومية وانضمت إلى معاهدات إقليمية وأخرى متعددة الأطراف لحماية مصالحها الأمنية المتعلقة بالبيئة والصحة، لكن الحقائق على أرض الواقع تشير إلى أن تطبيق هذه التشريعات بالكاد كان فعالا، وفوق ذلك، فإن التنسيق فيما بين الوزارات لم يكن على المستوى المطلوب في كثير من الحالات.²

إذا، غياب جديّة السياسات العامة الأمنية واقعا المطروحة من قبل فواعل الحوكمة العالمية- حسب هذه الأمثلة- كان المُمهّد لإدراج التهديدات الأمنية الوجودية ضمن الأجندة العالمية ومحاولة تسيير المسائل الخطرة ضمن سياسة عالمية عن طريق إضفاء طابع أمني عليها. لذلك سنحاول في هذا المطلب أن نتبنى سياسات عامة أمنية ذات أجندة محلية تكمل السياسات العامة الأمنية الوطنية والعالمية على حد سواء بشأن ما يتعلق بالبيئة والصحة، لتفادي القصور الذي وقعت فيه وتحقيق مساعي مستقبلية حول ذلك.

فكما نعلم أن المقصود بالسياسة العامة الأمنية هو "حزمة من القرارات تتخذ لتحقيق أهداف أمنية تعود بالصالح العام على جميع الأطراف المعنية بذلك"،³ وهنا سنركز على سؤالين أساسيين هما كيف تُحدّد وتُرسّم السياسة العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة؟ وكيف تكون الاستجابة محليا؟

إن تحديد ورسم سياسة عامة أمنية لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة يكون بالخطوات التالية:

(1) إدراك مصادر التهديد⁴ البيئية والصحية: لرسم سياسة أمنية فعالة، يجب أن يكون إجماع وطني

ومحلي، يحدد ما هو رئيسي من مصادر التهديد البيئية والصحية المدركة، وما هو ثانوي منها.

¹ منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى"، المرجع السابق، ص.31.

² تقرير حول المؤتمر السنوي 2011، "الطاوله المستديرة حول السياسات والاستراتيجيات"، المرجع السابق، ص.13.

³ صالح زياتي، أمال حبيج، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.1 (سبتمبر 2011)، ص.75.

⁴ موسوعة مقاتل من الصحراء، "أسس ومبادئ الأمن الوطني"، (تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/12).

<<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/index.htm>>

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

(2) صياغة الالتزامات الأمنية: ¹بوضع أولوياتها من القضايا البيئية والصحية، وحدودها القصى للتصعيد، أو الدنيا للتفاوض والتنازلات، وهو ما يسمح بهامش من المرونة لتطبيق السياسة العامة الأمنية في إطارها الكلي.

(3) **تعبئة قدرات الدولة:** ²عندما تشعر الدولة بالتهديد البيئي أو الصحي، وعدم الأمن، والإحساس بضعف فيها كأبعاد للأمن الوطني، تتدافع الأجهزة الأمنية الوطنية لتعبئة قدراتها بما يمكنها من درء التهديد، وإعادة الأمان.

(4) **السياسة الدفاعية:** نتيجة لترتيبات وسائل تعبئة قدرات أكثر من دولة، ذات الأشكال (معاهدات، اتفاقيات، تنسيق، مؤتمرات، لجان ومجالس، تحالف وتكتلات) التي تهدف لمواجهة مصادر التهديد ³لهذين البعدين الأمنيين (البيئي والصحي)، لأن السياسات الدفاعية لا تشمل فقط الجانب العسكري وإنما تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية... الخ، لفع ودرء التهديد أيا كان هذا التهديد.

والاستجابة المحلية لخطوات تحديد ورسم هذه السياسة العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالتى البيئة والصحة يكون عن طريق الممارسات الأمنية التي تظهر في نوعين من الممارسات:

(1) **الممارسات الأمنية الداخلية:** تهدف إلى تقوية الجبهة الداخلية للمجتمع، وزيادة ترابطه، لذلك فهي تعمل لإزالة التوترات الداخلية، التي تكون في مجملها مطالب ⁴لإقامة أمن بيئي وصحي، وإشراك القيادة المحلية تقليدياً أو دستورياً، وطوائف الشعب المختلفة في ذلك لتحقيق الأمن داخليا.

(2) **الممارسات الأمنية الخارجية:** تهدف إلى وقاية، وحماية كيان الدولة، والحفاظ على مصالحها الحيوية الخارجية، ⁵بالتركيز على المؤسسات الأمنية "الشرطة والجيش" وطنيا ومحليا، التي تحمي الوطن من ما يؤثر عليه سلبا بيئيا وصحيا لاسيما مايتعلق بحالة الحروب والمهاجرين واللاجئين وغيرها كثير.

¹ موسوعة مقاتل من الصحراء، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ المكان نفسه.

⁵ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

من هذا السياق، يمكن تبني السياسات العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالتى البيئة والصحة ذات أجندة محلية في إطار تفاعلها مع التحولات الوطنية، والتغيرات العالمية تقتضي تحقيق مساعي مستقبلية وكمخرج من قصور السياسة العامة الأمنية العالمية في معالجة قضايا تلك الحالات المشار إليها حسب ما يلي:

(1) البيئة والصحة كحاجات مشتركة (مقاربة الأمن البشري - العالمي)¹

موازاة مع مقاربة الأمن التقليدي لقضايا البيئة والصحة-وما تم طرحه في الدراسة في الفصول السابقة- فقد وُضعت مجموعة من الأعمال، غالبا ما هي مرتبطة بمجال دراسات التنمية، تشير إلى تصور الصحة والبيئة على أنه "حاجات مشتركة"، وهو أمر ضروري للحفاظ على الأمن "البشري" والعالمى-الموسع.² وتكمن جذور هذه المقاربة في تصور جديد للأمن باعتباره حماية المجتمعات والأفراد وحتى الاحتياجات الأساسية-الغذاء، والإسكان، والتعليم، والصحة، وما إلى ذلك- ليس فقط حماية الدولة وأراضيها ومصالحها، فلا بد من دمج البيئة والصحة، في تصور الأمن، لأن هذه المقاربة تحل المشاكل على المستوى العملي، فبمجرد السماح بتوسيع شبه محدود في مجال الدراسات الأمنية لكل قضية يمكن أن تؤثر على الأفراد ونوعية حياتهم، العملية التي من خلالها الدول تعطي الأولوية لقضايا الأمن، والتي يمكن بالتالي أن تصبح أكثر تعقيدا.³

وبالنتيجة، هذه النقطة تجعل السياسات العامة الأمنية لمعالجة قضايا حالتى البيئة والصحة ذات أجندة محلية تركز على الفرد/الإنسان كمرجعية لتحقيق الأمن بشكل انتشاري وتوافقي وتكاملي لأن أمن الفرد والمجتمع المحلي من أمن الدولة، وأمن الدول من أمن الحوكمة العالمية.

¹ Aline Leboeuf, Emma Broughton, "Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects", **Health and Environment** (Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-Bruxelles, May 2008), p.07.

² Ibidem.

³ Ibidem.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

2) تصميم سياسات عامة أمنية محلية تساهم في بلورة نقاش فعال حول هندسة حوكمة متعددة المستويات

لابد من أسلوب محدد أثناء تصميم سياسات عامة أمنية يحدد "تمط الأعمال التي يتخذها المجتمع أو المجتمعات جماعيا أو عن طريق ممثلي هذا المجتمع لمعالجة مشكلة عامة لكافة أفراد المجتمع أو لفئة محدودة منه"¹، ونحن في هذه النقطة نريد الثلاثة معا: ممثلي هذا المجتمع وهم دوما القيادة، الفئة المحدودة والمتمثلة في المجتمع المحلي، وكافة أفراد المجتمع الذين يمثلون بطبيعة الحال دولة برمتها، وذلك لمعالجة قضايا حالي البيئة والصحة وتفاذي مخاطرها الأمنية مستقبلا، ويمكن أن نأخذ النقاط التالية كإطار عام لذلك:

- أ- إعادة صياغة العلاقات الثنائية: الوطنية-المحلية، المحلية-المجتمع (قيادة جيدة+إنشاء مشروع مجتمعي يمهد للديمقراطية التي تراعي خصوصية المجتمع وبفعل الشراكة المجتمعية)
- ب- تبني سياسة الإصلاح كلما اقتضى الأمر ذلك-زكانيا- وربطها بالتنمية الديمقراطية(بفهم الوسط الاجتماعي والثقافي للمجتمع+ تنمية الحركات الديمقراطية كالمجتمع المدني)
- ت- تعزيز التنمية المؤسسية بالتركيز على إعادة الهيكلة وفق أسلوب الإدارة العامة الجديدة والمتجددة
- ث- التنسيق بين البرامج المحلية والبرامج الوطنية لتفعيل الحوكمة متعددة المستويات
- ج- كل هذه النقاط تؤدي إلى ممارسة عملية تهدف لتحقيق الأمن والتي تظهر في الفصل ما بين الجانب السياسي والجانب التقني؛ حيث تكون "حالي البيئة والصحة" غير مسيستان ومرتبطنان بالبحوث العلمية(الربط بين العلوم الاجتماعية والعلوم التجريبية مع المراعاة في ذلك تحقيق دوما الأمن الإنساني)، والمشاركة المجتمعية لأنها من الآليات الديمقراطية التداولية الاستشارية.

¹ صالح زياني، آمال حجاج، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح"، المرجع السابق، ص.75.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المبحث الثالث: المنظور الإسلامي كبديل لأمننة قضايا حالي "البيئة والصحة": نحو التحرر من

الخوف وتحقيق الاستخلاف

من منطلق ما تم طرحه سابقا حول الأمن وماذا يحمله من معاني، فإنها تصب كلها في إطار واحد مفاده هو الأمان والطمأنينة والسلامة وإبعاد الخوف عكس مصطلح الأمننة، ما يعني أن هناك تناقضات في ما طُرِحَ من أفكار وما تم ابتكاره من مفاهيم من طرف الغربيين حول معنى الأمن وفيما بعد الأمننة كل حسب توجهه وقناعاته الأيديولوجية، عكس ما تم طرحه في المنظور الإسلامي الشامل حول ماذا نعني بالأمن؟ وكيف يتم تحقيقه؟ وهذا ما سيتم طرحه في هذا المبحث ضمن ثلاثة مطالب أساسية: **المطلب الأول** الذي يأتي على شكل سؤال مفاده: ما الذي يدعونا إلى تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن في ظل الحوكمة العالمية؟ ثم **المطلب الثاني** الذي يتناول المنظور الإسلامي للأمن والزامية العمل على الانعتاق من الخوف، وأخيرا **المطلب الثالث** الذي يتناول الضوابط الإسلامية لقضايا البيئة والصحة باعتبارها محركا لـ "حوكمة آمنة محليا وعالميا" وتحقيق الاستخلاف.

المطلب الأول: ما الذي يدعونا إلى تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن بدل الأمانة في ظل الحوكمة

العالمية؟

من خلال الإطار النظري والتحليلي لهذه الدراسة يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط لعلها تُنبِّهنا وتُحدِّرنَا من الوقوع في مُلابساتٍ تحيط بنظرية الأمانة بصفة خاصة والأمن بصفة عامة، تضع قيودا على صلاحيتها للدول غير الغربية ناهيك عن لزومية مراجعة صلاحيتها للدول الغربية-كما رأينا في الانتقادات والتحديات التي تعترض تطبيقها في الواقع- هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هذه النقاط تبرر لنا تبني المنظور الإسلامي لدراسة الأمن في ظل الحوكمة العالمية لاسيما وأن هذه الأخيرة في الدراسة التي نحن بصددتها تعني بصفة عامة البنية التي تجسد التفاعلات النظرية والامبريقية للأمن، وفي هذا المبحث بصفة خاصة المصدر أو المرجعية التي تستند إليها في الحكم "الوحدة الأمنية" وتداخلها في العديد من الأمور السياسية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية..الخ.

الفرع الأول: ملاحظات ومحاذير منهجية ونظرية تتعلق بالأمن والأمانة في ظل الحوكمة العالمية

أولاً- طبيعة الموضوع وصعوباتها المنهجية:¹ لا شك أن ثمة عوامل تُعقِّد من دراسة موضوع الأمانة في ظل الحوكمة العالمية وتُفرضُ منهاجًا مُعيَّنًا في تناوله، فموضوع الأمن بصفة عامة والأمانة بصفة خاصة وارتباط ذلك بالحوكمة العالمية ككيان مرجعي يجب تأمينه، يعتبر من الموضوعات الحديثة والنسبية والتي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح، ويمكن وصفها بأنها كلية ما يفرض الشمولية في تناولها، ويفرض علينا أيضا الاستعانة بمقاربة منهجية مباشرة وأحيانا غير مباشرة، والانتقال من الجزء إلى الكل ومن الكل إلى الجزء أحيانا آخر.

ثانيا- قصور الخبرة التاريخية:² من المعروف أن أحد المسالك الأساسية التي يلجأ إليها الباحث لمحاولة إيجاد بعض المؤشرات التي تعينه في بحثه الاستعانة بالخبرة التاريخية، فأثناء محاولتنا إتباع هذا المسلك في هذا الموضوع كَشَفَ على الفور قُصورُ الخِبرة في تقديم متغيرات ومؤشرات محددة لمواقف جل فواعل

¹ كمال الأسطل، "أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/25).

<http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157>

² المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الحوكمة العالمية تجاه أمننة القضايا البيئية والصحية، ما فرض علينا اللجوء إلى طرق وتبني أساليب أخرى توضح مواطن مَنَاقِضَ لمرتكزات نظرية الأمننة حسب متغيرات الظروف المحلية، الوطنية، الإقليمية، الدولية، والعالمية.

ثالثاً- مخاطر الوقوع في النظرة التجزئية:¹ إن واقع الأمر في اجتزاء أجزاء ونماذج صغيرة هو غرض من أغراض البحث والدراسة، ولكن هذا لا يعني أننا نُغفلُ التفسير الشامل المتكامل لظواهر حالتنا البيئية والصحة في ظل الحوكمة العالمية، وإنما تم ذلك لغرض التفسير الذي يحدد متغيراً واحداً يتم التحكم فيه.

رابعاً- إمكانية الموضوعية والحياد: هذا ما يثيره الموضوع وهي تتعلق بالسؤال الآتي: هل الحياد يعني موقفاً سلبياً؟ في الواقع أن هناك من يرى أن الاقتصار على الوصف وتبني موقفاً حيادياً يعدّ وضعاً لا ينتج فكراً، وإنما اتخاذ موقف-اتخاذ وجهة نظر من الشيء-هو الذي ينتج فكراً. وهنا تكمن خطورة الإسقاط من ذات الباحث على موضوع البحث حيث يميل إلى أن يرى ما في نفسه هو لا أن يرى ما في الواقع، فالباحث السياسي -بخلاف الباحثين في بعض مجالات العلوم البحتة- لا يستطيع أن يعزل مشاعره وانفعالاته والأمانى القومية لأمته ولوطنه ومجتمعه ويقف محايداً إزاء التطورات الضخمة التي يعايشها ويعاصرها، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه "مأساة" البحث في الواقع السياسي.²

بالإضافة إلى هذه النقاط، يمكن أن نشير إلى مجموعة من محاذير أخرى تتعلق بما يلي:

أولاً: عندما نتحدث عن الأمن في هذا الزمان، فإننا لا بد أن نشير إلى أن المصطلح تعولم، وصار له فضاءه الدلالي، العالمي، الأمر الذي يربك الباحث والمحلل فيه/حتى المتحدث فيه، نتيجة خلط أو لبس كبير، وهذا الخلط سيؤدي بالضرورة إلى ضرب منظومة الدراسات الأمنية من زاويتين: الأولى رهن المفهوم أو ربطه بالمنظرين الغربيين الذين يعملون على إفراغه من محتواه وبالتالي تحطيم دلالاته ومعناه إلى أنه أصبح/ وسيصبح عديم المعنى، والثانية ربطه بالقوى العاملة على تحطيمه وسلب المجتمع الإنساني انجازاته المرتبطة بالسلم والتنمية العالميين.

¹ كمال الأسطل، المرجع السابق.

² المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وقد لاحظت "كلوديا أَراداو" (2001) ذلك، حيث أكدت أن اللا أمانة التي جاء بها أصحاب مدرسة كوينهاجن للخروج من مأزق نظرية الأمانة، حتى هي لا تخلو من مشاكل أخلاقية خاصة، فغياب عمليات الأمانة بشكل مباشر ليس إيجابياً، ففي رأيها إذا تم استبدال التهديدات بمخاطر احتمالية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تناقص الحرية الفردية، لأن الأفراد سيُصنَّفون على أنهم مخاطر، وذلك بمجرد إظهار صفات تنتمي إلى حسابات المخاطر لدى السلطات.¹

ثانياً: عندما نتحدث عن أمن معين فإننا نصف، ونبحث في وصف وتفسير واقع غربي تم الجزم من قبل منظريه أنه الأنسب أن تُطبَّق عليه نظريات الأمن بصفة عامة ونظرية الأمانة بصفة خاصة، إلى حد يمكن الوثوق بهذا كونه وصفات تنير طريق المجتمعات الغربية وحتى غير الغربية للخروج من مشكلة التهديدات الأمنية ومخاطرها، وبالتالي، فالتنظير في الدراسات الأمنية بحاجة إلى التحرر من الهيمنة الغربية أولاً حتى لا تبقى المجتمعات الأخرى حبيسة رؤى ونظريات أمنية ضيقة ومتفوقة في مجتمع واحد، وثانياً تقديم وصفات علاجية-ليس فقط من منظرين غربيين بل حتى غير الغربيين- للتهديدات الأمنية حسب طبيعة المجتمع.

ثالثاً: عندما نتحدث عن نظرية ما كنظرية الأمانة التي نحن بصدد دراستها، فإننا مُلْزَمُونَ بتوضيح مَنبَعِهَا القيمي، فهي نظرية ذات انحيازات أيديولوجية غربية واضحة تعبر عن منحى سياسي غربي، مُعْطَلَةٌ لأي أمن غير غربي يسعى للنجاح، وهذا ما أشار له "فيفوري" Vuori بتأكيدِه على:

"أنه ما دامت نظرية الأمانة تحتوي على حافز أخلاقي ضمني نحو الديمقراطية، مع ضرورة اللا أمانة- نزع الطابع الأمني- يعني بذلك أن دراسات الأمانة أصبحت نموذجاً واسعاً وبراغماتياً ذو صلة بالأبحاث الأمنية، فعليها أن تسعى بنشاط إلى مراعاة خطاب الأمن والسياسات في أي شكل من أشكال النظام السياسي".²

¹ Juha A. Vuori, op cit., pp.115, 116.

² Alexander Burns, op cit., p.14.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

بالإضافة إلى ذلك، ولا شك أن التركيز على الجوانب العسكرية في مفهوم الأمن - حتى مفهوم الأمننة ذاته أثبت ذلك إمبريقيا- له محاذير كثيرة، منها أن استمرار الأخذ به والاعتماد عليه يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته بالدولة الأمنية Security-State، ومثل هذه الدولة تكون الحرب هي وسيلتها لتحقيق أهدافها، واستخدام أحد وسائل التكنولوجيا العسكرية هو غايتها، والخوف من التغيير والمحافظة على الأمر الواقع في العلاقات الدولية هو أسلوبها، كما أن السيادة فيها تكون للعناصر العسكرية، لأن سيادة العناصر المدنية يشكل في منظورها تهديدا لأمنها واستقرارها.¹ ومن بين تلك المحاذير أيضا أن النظام الدولي والعالمي الذي تنتشر فيه الدول الأمنية تتسم علاقات وحداته بالصراع والتنافس بدلا من التفاهم والتعاون،² وهذا ما يجسده كيان الحوكمة العالمية المرجعي الذي يتصف بالتعقُّد في كُله.

الفرع الثاني: دواعي ومبررات تتعلق بطبيعة المجتمعات والبيئة العالمية يمكن تلخيص وبلورة هذه الدواعي والمبررات في منطلقات أربعة:

أولا- دواع نابعة من طبيعة التنظير والمجتمع الأوروبي: وتتمثل هذه الدواعي فيما يلي

- إن نظرية الأمننة بصفة خاصة والدراسات الأمنية بصفة عامة في جوهرها "رؤية العالم الأوروبي للحركة البشرية المستمدة من خبرته وتجاربه وسياقه التاريخي والتي يريد أن يضيف عليها نوعا من العمومية والعالمية ويخرجها من إطار الزمان والمكان، على الرغم من كونها مرتبطة في نشأتها ومفاهيمها ومقولاتها الكبرى بالظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي مر بها المجتمع الأوروبي"³ أثناء مسيرتها التطورية.
- نظرية الأمننة لا تعبر عن واقع الدول غير الأوروبية بمقدار تعبيرها عن "تصور العقل الأوروبي لهذا الواقع الذي يختلف كثيرا مع طبيعته وحقيقته".⁴

¹ نزار عبيد مدني، قضايا ومواقف في الفكر والسياسة، ط.1 (الرياض-السعودية: العبيكان للنشر، 2012)، ص.149.

² المرجع نفسه، ص.150.

³ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (القاهرة- مصر: دار القارئ العربي)، ص.415.

⁴ المرجع نفسه، ص.416.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

- اتخاذ نمط النظام الرأسمالي-الليبرالي الأوروبي مقياسا معياريا يجب أن تسير وفقه الحركة البشرية وتفتقي أثره المجتمعات الأخرى على أساس أنه النمط الأمثل والأرقى لحركة المجتمعات¹ مما يعني ذلك أن هناك:
أ- التمحور حول الذات واعتبار نمط التطور الأوروبي هو النمط المثالي دون سند أو مبرر تاريخي أو موضوعي.²
ب- الاعتماد على مفهومي الخطية والجبرية³ في تحقيق الأمن، حيث أن جميع المجتمعات لابد أن تسلك خطأ واحدا متصاعدا تمثل أوروبا قمته وتأتي بعدها المجتمعات البشرية الأخرى، وتجاهل المسار غير الأوروبي.

ثانيا- دواع نابعة من طبيعة المجتمعات غير الأوروبية: تركز على نقطتين أساسيتين هما كالتالي

- تغفل مدرسة كوينهاجن وبطرحها لنظرية الأمانة طبيعة المجتمعات غير الأوروبية ومكوناتها الثقافية والمؤسسية، لذلك لم تستطع الأمانة أن تنجح حسبهم في الدول غير الليبرالية الأوروبية، لأنه يوجد هناك تنافر ما بين الأمن التقليدي الذي يركز على الجانب العسكري-وهذا ما نتبناه تقريبا الدول المتخلفة-والأمن الموسع للقطاعات الأخرى ما جعلهما يدحضان بعضهما البعض ويجهض كل منهما فعاليات الآخر.
- إن المجتمعات غير الأوروبية لاسيما الإسلامية تملك أغلبها ميراثا تاريخيا ونظما ومؤسسات وثقافة أصيلة يمكن تطويرها أو إحيائها أو محاولة تجديدها وتنقيتها بصورة تحقق أمنها والسعي له لأن جذوره توجد في المخزون الثقافي والنفسي، وهذا قد يعطي التنوع الحيوي لأنماط الأمن ومستوياته في العالم أجمع.

¹ نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص.416.

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص.417.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

رابعاً: دواع نابعة من البيئة العالمية¹

تشهد الساحة العالمية عملية مراجعة فكرية ونظامية على كافة المستويات حيث هناك اتجاه لإعادة النظر في كثير من المقولات أو النظريات أو النظم، وهذا ما يجعل الساحة الفكرية العالمية مؤهلة لفهم أي بديل يطرح بصورة جادة، وذلك لوجود حالة من عدم الثبات أو الرسوخ على نسق فكري واحد- الدراسات الأمنية الغربية- للأمن، ما يجعل الساحة الفكرية العالمية ساحة مؤهلة لقبول وتفهم بديل إسلامي للأمن والحوكمة.

رابعاً: دواع نابعة من طبيعة الشريعة الإسلامية

تفرض الشريعة الإسلامية-كشريعة سماوية مخاطب بها جميع البشرية-مجموعة من الدواعي تستلزم ضرورة صياغة منظور إسلامي لحركة الإنسان وأمنه في الكون، لجميع النواحي والأبعاد، صياغة إسلامية تستمد أصولها من معطيات الشريعة الإسلامية وتتطلق من أسسها ومسلماتها وتسعى نحو تحقيق مقاصدها.²

¹ نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص ص.419، 420.
² المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المطلب الثاني: المنظور الإسلامي للأمن - إلزامية العمل على التحرر من الخوف وتحقيق حوكمة

إسلامية عالمية

لقد وردت كلمة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم في مواضع عديدة، وذلك بالمعنى الذي نحن بصدده، وهو الأمن الذي يعني السلامة والاطمئنان النفسي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف وأسباب ووسائل، أي ما يشمل أمن الإنسان الفرد، وأمن المجتمع.¹

يقول الله تعالى:

"أمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة" (فصلت الآية 40).

"فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً" (آل عمران الآية 96).

"وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً" (إبراهيم الآية 35).

"وليبذلنهم من بعد خوفهم أمناً" (النور الآية 55).

لكن رأينا عكس ذلك، فتأثير النخب والقادة السياسيين وغيرهم -ممن تركز عليهم نظرية الأمنة- على المجتمع كما يدعي أصحابها من خلال مساهمتهم في تعظيم وأحيانا خلق حالة الخوف والذعر داخل المجتمع تجاه قضية معينة وذلك بهدف الحصول على مكاسب سياسية ودعم القواعد الشعبية للقرارات المنوي اتخاذها كما رأينا مع قضايا البيئة والصحة (التغيرات المناخية والايديز) وغيرها من الظواهر كثير، تصرف يخالف المنظور الإسلامي، بالرغم من أن الخوف شعور طبيعي بشكل كامل وهو يساعد الناس على إدراك والاستجابة للمواقف الخطيرة أو تجاه تهديد معين، إلا أن الإسلام آمن على حياة البشر أينما كانوا وذلك استنادا لقوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (الآية 4 من سورة قريش).

¹ عبد الله عبد المحسن التركي، "الأمن في حياة الناس"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/26).
<https://d1.islamhouse.com/data/ar/ih.../ar_almn_fe_hiat_alnas.pdf>

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وتعريف الأمن في الإسلام يستبطن عددا من التساؤلات الفرعية، أولها من الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن في الموقف الأمني؟ والثاني إلى مَنْ يُوجَّهُ الأمن أصلا؟ والثالث ما هي الحالة التي يمكن معها الإقرار بوجود الأمن؟ والخامس ما هي الأدوات التي تصنع الأمن وتساعد على وجوده وجودا وواقعا معاشا؟¹ وفي الحقيقة أن كل تساؤل منها يشير إلى واحد من عناصر الأمن الخمسة وأبعاده في الإسلام وهي كالتالي:

(1) المؤمن

وهو الطرف الأول في موقف الأمن، بغض النظر عن كنهه وطبيعته، إنه مصدر الأمن، والمتسبب الرئيسي في إزالة الخوف أو تحجيم آثاره بالنسبة للطرف الثاني-الأمن-ولذلك كان أحد معاني المؤمن في صفات الله تعالى أنه الذي يؤمن عباده في القيامة عذابه.ومن المتصور مع هذا الوضع اختلاف طبيعة الأمن، وحدوده، ومداه، تبعا لحالة وقدرة المؤمن وسلطانه في تحقيق الأمن، كذلك من المتصور تحول موقف الأمن مع المؤمن إلى موقف للخوف-أي إلى النقيض- تبعا لضعف أو عجز المتسبب فيه، أو لافتقاده بعض أو كل عناصر القدرة والسلطان، أو لرغبته في إنهاء الموقف الأمني أيا كان الدافع إلى ذلك، أو لتحويل مسار قدرته وسلطانه، بأن يوظفهما في سلب الأمن من حيث الترويع والتخويف للأمن، بدل طمأننته وإذهاب الخوف عنه.²

ونجد الطرف الأول هذا في القرآن والسنة يختص به أولا الله المؤمن لقوله تعالى: (هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن) الآية 23 سورة الحشر. ثم ثانيا القرآن الكريم ولأن الأمن والألوهية صنوان فطبيعي أن يكون الأمن والقرآن كذلك، فالقرآن كلام الله ووحيه إلى نبيه وبه يهدي الله سبل السلام، الذي هو أحد معاني الأمن في قوله تعالى(قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويهديهم إلى صراط مستقيم) الآيتان 15-16 سورة المائدة. أما ثالثا الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله "النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون". ورابعا فيتعلق بالصحابة خاصة كما جاء في هذا

¹ مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط.1 (القاهرة- مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص.33.

² المرجع نفسه، ص.34.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئية والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الحديث، أمانهم لمن يلحق بهم أو يأتي بعدهم على نفس منهجهم هو أمان نابع من حقيقة ما التزموا به وألزموا أنفسهم طريقه، فهم في معية أمن الرسالة الإسلامية. وأخيرا خامسا المسلمون عامة وهم كمؤمنين- أي يصدر عنهم فعل الأمن، قد يؤمنون بعضهم البعض، وحتى مع غيرهم من غير المؤمنين.¹

(2) الآمن

أو المؤمن-هما بمعنى واحد- وكلاهما يعبر عن الطرف الثاني في موقف الأمن بغض النظر عن كنهه وطبيعته، إنه المستفيد الأول من هذا الموقف، أو هو الذي وقع عليه فعل الأمن من لدن الطرف الأول، فاستشعر آثاره وتفاعل معها، فابتعدت عنه نتيجة لذلك أسباب الخوف والاضطراب، ويقدر تفاعله هذا سلبا أو إيجابا مع فعل الأمن، ويقدر طبيعة العلاقة التي تربطه بالمؤمن، بقدر استفادته من حالة الأمن، ومن ثم ابتعاده عن الخوف، أو على العكس ابتعاد الخوف عنه.²

من بين الذين ذكرهم القرآن الكريم أثناء تلقيهم لرسالة الأمن بكل معانيها، أثناء صدورها عن المؤمن، هم أصناف عدة تتمثل في: **أولا الأنبياء** وذلك بعملهم بجهد لتحقيق الأمن لدعوتهم ومن تبعهم، حيث قال تعالى: (إنا لننصر رسلنا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار) الآياتان 51-52 سورة غافر. **ثانيا المسلمين** على أساس أنهم آمنين، ويكون ذلك أحيانا بموجب رضاء الله وتوفيقه وتوبته لقوله تعالى: (قلنا اهبطوا منها جميعا فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) الآية 38 سورة البقرة. وأحيانا يكون المسلمون آمنين بموجب صيانة وتأمين حرمتهم ولذلك جاء في الحديث الشريف "أشرف الإيمان أن يأمنك الناس، وأشرف الهجرة أن تهجر السيئات، وأشرف الجهاد أن تقتل ويعقر فرسك"، ثم يأتي بعد ذلك المنافقون ، وغير المسلمين، وبعض الأقوام والقبائل.³

¹ مصطفى محمود منجود، ص ص.46-48.

² المرجع نفسه، ص.34.

³ المرجع نفسه، ص ص.49-51.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

(3) أداة الأمن

هي واسطة المؤمن في نشر وتحقيق حالة الأمن، أي كانت طبيعتها وعدد العناصر الفاعلة فيها، وقد تكون هذه الواسطة مادية ملموسة، وقد تكون معنوية غير ملموسة، وقد تجمع الواسطة بين الطبيعتين المادية والمعنوية، وقد تتفرد أداة بذاتها في المساعدة على إزالة الخوف، وقد تأتلف مع أداة، أو أدوات أخرى في ذلك المقصد. بيد أن ما قد يناسب موقفاً أمنياً بعينه من الأدوات قد لا يناسب موقفاً آخر مختلفاً عنه، وما قد يحتاجه موقف من الأدوات قد لا يحتاجه آخر، والأمر في ذلك إلى نظر كل من المؤمن والأمن، إلى الأنسب والأفضل من الأدوات، لكن ينبغي التوي إلى أن المؤمن قد يستخدم أدوات تحقيق الأمن بنفسه، وقد يستخلف فيها، وقد يجمع بين الأمرين معاً، إن بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة.¹

تعتبر أدوات الامن مجموعة من الوسائط التي يستعان بها في انجاز العملية الأمنية، والاجابة على السؤال المتعلق بكيفية تحقيق الأمن، شعورا وواقعا ومن بينها ما جاء في القرآن بطريقة مباشرة وبطريقة غير مباشرة، ومنها ما يحمل صفة المادية والملموس ومنها ما يحمل صفة المعنوية، كقوله تعالى: (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان...) الآية 112 سورة النحل، فهذه القرية عند الكثير من المفسرين هي مكة جمع الله لها أمن المكانة إذ شرفها بجعلها حرما آمنا وأمنَّ المكان. وقوله تعالى أيضا: (إن المتقين في جنات وعيون أدخلوها بسلام آمنين) الآيتان 45-46 سورة الحجر، فالتقوى كأداة من خير أدوات المؤمنين طريقا إلى أمني الدنيا والآخرة.²

(4) المأمّن

وهو في اللغة موضع الأمن، وقد تحدد زمانه ومكانه في إطار يجمع العناصر الأربعة السابقة، وقد تفاعل بها ومعها، ومعنى ذلك أنى موضع الأمن ليس نطاقا ماديا فحسب، وإنما يشكل هذا النطاق أحد شروطه، أما الشرط الثاني فهو النطاق الزمني الذي يحدث فيه الأمن، طال مداه، أم قصر.³

¹ مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.35.

² المرجع نفسه، ص.53، 54.

³ المرجع نفسه، ص.35.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئية والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وهو على أشكال، حيث يظهر الشكل الأول مرادفا لبعض البلاد أو المدن لقوله تعالى: (رب اجعل هذا بلدا آمنا) الآية 126 سورة البقرة، وقوله أيضا (فلما دخلو على يوسف آوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين) الآية 99 سورة يوسف. أما الشكل الثاني وهو الذي يحدد فيه المأمّن وقد التصق ببعض من المواضع من دون المدن والبلاد، كالبر والبحر، والجبال والمساجد والأسواق... الخ، ونجد ذلك في قوله تعالى: (وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا آمنين) الآية 82 سورة الحجر. ويتمثل الشكل الثالث في ذكر المأمّن فيه وقد ارتبط بأمور غيبية في حياة المسلم هي جزء لا يتجزأ من عقيدته مثل قوله تعالى: (من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون) الآية 89 سورة النمل. ويظهر الشكل الرابع في أن المأمّن مرتبطا من حيث المكان والزمان بمناسبة، أو حادثة تاريخية معينة، مثل يوم فتح مكة قل الرسول صلى الله عليه وسلم "من أغلق بابه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فه آمن"، في حين يتمثل الشكل الخامس في عدم تحديد المأمّن بصورة مباشرة كقوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا) الآية 55 سورة النور.¹

5) حالة الأمن

وهي ما يكون عليه الطرف الثاني-الأمن- إثر تلقيه الرسالة الأمنية الصادرة من الطرف الأول-المؤمن- فإذا به ينأى عن الخوف، والاضطراب وإذا بحاله ينقلب إلى حال آخر، كله الأمن والطمأنينة، وهذه الحالة لا تحدثها عوامل بعينها، ولا يتوقف إيناعها على توافر عناصر دون أخرى، بل قد يشارك في تجسيدها أكثر من عامل واحد، إنها-نظرا لتعبيرها عن واقع اجتماعي يحيط بالأمن، ونظرا لسعيها إلى إزالة ما قد يفرضه هذا الواقع من مصادر للقلق والاضطراب-نتاج تفاعل عوامل وعناصر متعددة، بعضها قد ينبع من الضوابط المفروضة على اتجاه هذا الواقع، كالعقيدة مثلا، وبعضها قد ينبع مما قد يفرضه الواقع نفسه من مؤثرات مختلفة تتساند مع تلك الضوابط في إزالة مصادر القلق والاضطراب، كتواجد مصادر القوة التي تطيح بما يحول دون وجود هذه الحالة، ومن المتصور في حالة الأمن أن يقصر زمنها أو قد يطول، وقد تكون أبدية أو مؤقتة، وقد يمتد نطاقها المكاني أو قد ينحسر،

¹ مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص ص 56-59.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وقد تكون لكل ذلك شاملة، أو قد تتمحور لتصير حالة جزئية، والفيصل في كل ذلك دور كل من المؤمن والآمن، إن في تهيئة أسبابه، أو إتاحة ظروفها، أو تلقى آثارها.¹

إذا، الحالة الأمنية هي البعد الذي يتكون من حصيلة التقاء تفاعل الأبعاد الأربعة الأخرى، المؤمن وقد صدر عنه فعل الأمن حركة وسلوكا، فصار مسببه، والآمن وقد تلقى فعل الأمن ايجابيا فصار هدفه، وموضوعه، وأداة الأمن قد وظفت للتمكين لهذا الفعل فغدت واسطته وطريقته، والمؤمن وقد تحدد عنصره الزماني والمكاني، فصار بيئته ونطاقه.²

من خلال هذا الطرح، يتبين أن مفهوم الأمن ومشتقاته الكثيرة من المفاهيم له مكانة جلية في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وما أشرنا له في بداية هذا الصدد هو بعض ما يمكن الاستدلال به فقط لا لحجب الحقيقة الإسلامية الموسعة للأمن؛ فهذا المفهوم من المفاهيم الإسلامية الذي له أكثر من مَعْنَى وَمَبْنَى مِنَ التي ذكرناها، وذلك لا يُعَدُّ قصورا في الفهم، أو عدم الإحاطة ببقية المعاني، وإنما انتقينا من المعاني ما يتناسب لمحاكاة نظرية الأمانة الغربية وإثبات أن المنظور الإسلامي بالاستدلال كفيل بحل المشاكل في حالة ما إذا تم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

فعندما نُجْرِي مقارنة بسيطة بين الأمن في الإسلام ونظرية الأمانة نجد أن هذه الأخيرة مجرد محاكاة لما ورد من عناصر مفهوم الأمن في الإسلام؛ بمعنى آخر أن حسب الكلمات المفتاحية لنظرية الأمانة-والتي تم طرحها في المبحث الأول من الفصل الأول لهذه الدراسة-بأنها مجرد تقليد لعناصر الأمن في الإسلام: المصدر ذو المرجعية الصحيحة والصادقة، أين تم اختيار الخصائص الرئيسية للأمن كما جاءت به الشريعة الإسلامية عن طريق القرآن الكريم وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومع محاكاة سلوكيات كل عنصر لكن بصيغة قلب المفهوم حيث تم تشويه صورة الأمن الحقيقية كما جاءت في القرآن والسنة، حتى استقر وجدان الأغلبية الساحقة من المنظرين في العلاقات الدولية وما بعد العلاقات الدولية-السياسة العالمية أنه لا بد من توسيع مفهوم الأمن والتخلي بالسلطوية في انتهاج سياسات الطوارئ واستعمال الوسائل الخاصة لشرعنة الأفعال القائمة والمتخذة بشأن معالجة المشاكل الأمنية، وتم تدمير أسمى معاني الأمن وتخريبها، وهذا ما كان يدعيه "أول ويفر" ب"مقابلته الأمن بالخوف

¹ مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص ص.34، 35.

² المرجع نفسه، ص.60.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

والذعر وعدم الطمأنينة" أثناء عملية الأمانة و"تدمير الأمن" Unmaking security بعد عملية الأمانة وبالتالي انتهاج طريق اللا أمانة/أو نزع الطابع الأمني والعودة إلى السياسة العادية.

علاوة على ذلك، إذا قمنا بربط ذلك بـ"الحوكمة" فإنها في المنهج الإسلامي نظام حياة متكامل في السلوك والأقوال والأفعال، خاصة وأن الإسلام يملي طريقة حياة شاملة فقد أوصى دائما بالأخلاقيات الجيدة بشكل عام بما في ذلك الأمانة والإخلاص وعدم الغش والتلاعب، وتحريم الربا والرشوة والزنا والفساد... إلخ.¹ وتتلاقى أخلاقيات هذه الحوكمة مع الدلالات الأصولية لمفهوم الأمن الواردة في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتي من بينها ما يلي:²

- 1) عدم الخوف كما أشرنا لذلك في سورة قريش "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (الآية 4 من سورة قريش)، ومن بين الآيات كذلك قوله تعالى: "وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياما آمنين" سورة سبأ الآية 18.
- 2) الطمأنينة التي جاءت مرادفة للأمن في قوله تعالى: "أمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور، أم أمنتم من في السماء أن يرسل عليكم حاصبا فستعلمون كيف نذير" سورة الملك، الآيات 16-17.
- 3) عدم الخيانة لقوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا" سورة النساء الآية 58.
- 4) الثقة: وقد وردت كمعنى للأمن استنبطه الطبري من قوله تعالى: (فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أوتمن أماناته وليتق الله ربه) الآية 283 سورة البقرة، ليدل به على ضرورة توافر جو من الثقة والأمانة بين الدائن والمدين في عملية الإقراض.

وما يمكن أن نستشفه في هذا الشأن، هو أن فكرة الحوكمة بصفة عامة والحوكمة العالمية بصفة خاصة-الذي يعتبر ابتكارا عصريا حسب البعض- حتى المعايير والقيم المتعلقة بهذه الفكرة لها مرادفات في الإسلام تلتقي في نقاط عدة مع الأمن، ما يؤسس شرعا لحوكمة إسلامية ترسي دعائم الأمن

¹ علاء عواد كاظم البديري، "إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية" (رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، 2017)، ص.24.

² مصطفى محمود منجود، المرجع السابق، ص.37-41.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

وأُسسه انطلاقاً من مبدأ التمسك بالإسلام في جميع مناحي الحياة بما فيه إلزامية العمل على الانعتاق والتحرر من الخوف.

ما يعني بصيغة أخرى، أن لـ"الأمن مكانة سامية في الإسلام، حيث اقتضت الرؤية الإسلامية أن يكون الأمن اجتماعياً لا تقف طمأنينته عند الفرد، بل جعلت جماعيته السبيل لتحقيقه في الإطار الفردي، فإن هذه الرؤية الإسلامية قد تجاوزت بأهمية الأمن الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، كما جعلت هذه الرؤية-الإسلامية إقامة مقومات الأمن الأساس لإقامة الدين،¹ وتأتي شرعية الأمن في إطار الواجب اللازم على كل فرد في الإسلام من قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين" (سورة البقرة: الآية 208).

تعتبر هذه الآية من أعظم النظريات الأمنية التي تقوي جانب الرقابة الذاتية الاجتماعية في نفوس المسلمين، وهذا بدوره يمنع وقوع الجريمة ويكافح مسبباتها، ويدل على عظمة هذا الدين في الحرص على منع مسببات الجريمة بنظرية أمنية تعد بمثابة مَثَلٍ وقيم عليا يحترمها الجميع، فالإسلام يعتبر مؤسس نظرية الأمن ذات بعد أساسي في حفظ كيان المجتمع نعمة وفضلا من الله على عباده المتقين، فالأمن عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة لبني الإنسان في الحياة، وهو يحقق هدف العمارة في الأرض الذي هو غاية رئيسية للوجود الإنساني.² وهذا ما سنتطرق له في المطلب التالي.

¹ عبد الله بن متعب بن ربيق، المرجع السابق، ص.74.

² المرجع نفسه، ص.74، 75.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

المطلب الثالث: الضوابط الإسلامية لقضايا "البيئة والصحة" باعتبارها محركاً لـ"حوكمة آمنة

محلياً وعالمياً" وتحقيق الاستخلاف

لقد تطرقنا لفكرة الضبط في المبحث الثالث من الفصل الثاني بالباب الأول لهذه الدراسة، لكن في هذا المطلب سيتم ربطه بالناحية الإسلامية-الشرعية حتى يتسنى لنا بذلك ربط جزئيات التحليل ببعضها البعض.

الضوابط جمع ضابط، والضابط مأخوذ من الضبط، والضبط تدور معانيه اللغوية حول الحفظ والحزم والقوة والشدة والإحكام والالتقان. وفي الإصطلاح عُرِّفت الضوابط بأنها "كل ما يحصر جزئيات أمر معين"، أو هي أصل كلي، أو مبدأ كلي يجمع فروعاً من باب واحد.¹ ودون أن نلتفت إلى كثير من التفاصيل اللغوية والاصطلاحية لعبارة الضوابط، فإنه يمكننا القول بأن الضوابط هي أصل أو مبدأ يعالج جزئيات كثيرة، ويحصرها ويحكم عليها ويوجهها وفقاً لمدلوله ومقصوده ومجاله.²

وهذا الإطلاق في الضوابط يطلق على مجال الأخلاق ومجال الصحة ومجال الاقتصاد ومجال البيئة والقانون والإدارة والدولة والإقليم، وغير ذلك من المجالات التي تتحدد بحسب عدة اعتبارات وحيثيات، ومن هنا يمكن الحديث عن الضوابط الأخلاقية، والضوابط الصحية والطبية، والضوابط الاقتصادية والبيئية والقانونية³ وما إلى ذلك لضبط أفعال الإنسان. ولكن هذه الضوابط هنا موسومة بالاسلامية لأنها لها من الشرعية ما يكفي لحماية البيئة وصحة الإنسان، وبالتالي الشرعية هنا يُرادُ بها "النسبة إلى الشرع الإسلامي أو الشريعة الإسلامية" وهو ما يعد تحديداً مهماً في ضبط قضايا "حالاتي البيئة والصحة" بالاستناد للدين أو الشرع الإسلامي، وفي هذه النقطة بالذات سنركز على أمران اثنان هما:⁴

¹ نور الدين مختار الخادمي، "الضوابط الشرعية لبحوث الجينوم البشري"، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/11/16).
<<http://www.cags.org.ae/e1khadami.pdf>>

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

- (1) نصوص الشرع وأدلته المتعلقة بالبيئة والصحة: ومن هذا القبيل بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي لها اتصال بهاتين الحالتين، سواء بشكل صريح ومباشر، أو بشكل غير صريح وغير مباشر.
- (2) قواعد الشرع العامة ومقاصده ووكلياته ومبادئه المتعلقة بالبيئة والصحة: باستنباط الأحكام والحلول المناسبة بهاتين الحالتين، لأن حماية البيئة والصحة متصلة بكرامة الإنسان وبقيم الدين وثوابته، وبأمن الدول والشعوب.

الفرع الأول: الضوابط الإسلامية لقضايا حالة البيئة

يقدم الإسلام الكثير من التعاليم والأحكام البيئية، وكثيرا من القيم والتوجيهات الأخلاقية، والأفكار الخلاقة، في مجال حماية البيئة ومسؤولية المحافظة على توازن عناصرها وتتميتها، وسيتم الإشارة إلى أبرز هذه التعاليم والتوجيهات والأفكار، التي تساهم في إنجاح الجهود الرامية لحماية البيئة واستدامة عناصرها،¹ في النقاط التالية لأنها تُكوِّن في مضمونها ضوابطاً إسلامية لقضايا حالة البيئة، وتقرِّضُ في الوقت ذاته التحرك فوراً لتحقيق الأمن على المستوى المحلي والعالمي للحوكمة:

- (1) **تكريس الشمولية** يكرس الإسلام فكرة الشمولية والتكامل بين مختلف عناصر البيئة، وأهمية كل عنصر منها في استدامة الحياة على الأرض، وهو بذلك يؤكد أهمية الخلق-كل الخلق- ودوره في اكتمال مشهد الحياة على الأرض يقول تعالى في القرآن الكريم: "إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض آيات لقوم يعقلون" سورة البقرة الآية 164.²
- (2) **ضمان التوازن** يؤكد الإسلام على فكرة التوازن الطبيعي بين مكونات الطبيعة، فهذا التوازن يضمن المحافظة على الحياة واستمرارها، والإخلال به يقود إلى تدهور نوعية الحياة، وقد يصل في حده الأقصى إلى انهيار المنظومة الحيوية ودمارها. يقول الله تعالى: "والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون" سورة الحجر الآية 19. فالنظام الكوني برمته قائم

¹ عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص.255.

² المرجع نفسه، ص.256.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

على التوازن، في الأنواع والأعداد الحيوانية والنباتية، وأي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى ظهور المشكلات.¹

(3) احترام محدودية الموارد أشار الإسلام في غير موضع إلى إمكانية نضوب الموارد كنتيجة طبيعية لمحدوديتها، لافتا النظر إلى بعض مصادر الطاقة المتجددة كطاقة الرياح وطاقة الماء والطاقة الشمسية، يقول الله عز وجل: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم" سورة الحجر الآية 21. وكذلك قوله تعالى: "وأنزلنا من السماء ماء بقدر فأسكناه في الأرض وإنا على ذهاب به لقادرون" سورة المؤمنون الآية 18.²

(4) العمل على الترشيد والانتفاع المستدام بالموارد يعتبر الترشيد والاقتصاد في استغلال الموارد، من المبادئ المستقرة في النظام الإسلامي، فوسطية الدين الإسلامي تتجلى في مواضع شتى من أبرزها الانتفاع بالموارد حيث يقول تعالى: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز" سورة الحديد الآية 25، وكذلك الترشيد في استغلال هذه الموارد، والاقتصاد في الاستهلاك لقوله تعالى: "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" سورة الأعراف الآية 31، وقوله عز وجل: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما" سورة الفرقان الآية 67.³

(5) تحقيق التشاركية في الانتفاع بالموارد هذا المفهوم الإسلامي يؤكد على حقوق جميع الكائنات، وعلى رأسها الإنسان، في الانتفاع بموجودات الطبيعة ومواردها، فموارد الأرض-كلها-مسخرة لخدمة الإنسان وإشباع حاجاته. ولكنه مدعو للاستفادة منها واستغلالها بشكل راشد مستدام، وبالتشارك مع باقي المخلوقات، وهو وإن كان يعطي للإنسان أفضلية بحكم كونه المخلوق المكلف على هذا الكوكب، إلا أنه لا يغفل حق باقي الكائنات في هذا الانتفاع.⁴

(6) التقيد بمبدأ المسؤولية ويضاف إلى مجمل الضوابط والمفاهيم الإسلامية في مجال حماية البيئة، مفهوم الإثم، ومبدأ المسؤولية الدنيوية والأخروية للإنسان عن أعماله، حيث قال تعالى: "وابتغ

¹ عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص.256.

² المرجع نفسه، ص.257.

³ المرجع نفسه، ص.258.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئية والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" سورة القصص الآية 77، وقوله تعالى: "إن إلينا إيابهم، ثم إن علينا حسابهم" سورة الغاشية الآيات 25 و 26.¹

ومن هنا تتبين غاية الإنسان في هذه الدنيا وهي استخلافه في الأرض بعبادة الله وعمارته الأرض، ولا تكون عمارة الأرض إلا باحيائها وحماية مكوناتها من إنسان ونبات وحيوان، يقول تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون) الآية 30 سورة البقرة.

الفرع الثاني: الضوابط الإسلامية لقضايا حالة الصحة

إن ما يتم تحصيله من تطبيق شريعة الإسلام جملة، وفي تطبيق العقوبات من الحدود والتعزيزات خاصة هو **حفظ الأمن**، فيستتب الأمن، ويأمن الناس على دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، وأعراضهم، وعلى أموالهم، ولا شك أن الأمن مطلب شرعي جاء في القرآن والسنة كما رأينا ذلك فيما تطرقنا له في المنظور الإسلامي للأمن؛ لذلك من الأهمية بمكان أخذ الجانب الديني في الاعتبار عند دراسة مرض الإيدز، **فالضوابط الدينية** هي التي تحكم أخلاقيات المسلم وتردعه عن الممارسات الجنسية الخاطئة، وعن تعاطي المخدرات والتي غالباً ما تتم عن طريق انتقال المرض.

أولاً: إقامة الحدود في الإسلام كضوابط وقائية لحماية الإنسان من مرض الإيدز

1/ اجتناب الزنا: رؤية الفقه الإسلامي للاتصال الجنسي غير الشرعي (الزنا)

إن الغريزة الجنسية لدى الإنسان من الأمور التي حرص الإسلام على تنظيمها وتوجيهها الوجهة الصحيحة لذلك فقد جرمت الشريعة كل صور الاتصال الجنسي غير المشروع والذي يكون خارجاً عن إطار عقد الزواج ويدخل جميعه تحت مدلول الزنا، ولا ريب أن خطره عظيم، والزنا حرام وهو من

¹ عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص.259.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالتى البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

الكبائر العظام وقد تواردت على تحريمه جميع الشرائع السماوية ومن بينها الشريعة الإسلامية التي دلت على ذلك كتابا وسنة.¹

أ/ من الكتاب:

قوله تعالى: (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا) سورة الإسراء: الآية 32

قوله تعالى: (والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاما، يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا) سورة الفرقان: الآيات 68-69

ب/ من السنة:

فقد جاءت بجمع من أقوال الرسول صلهم وأفعاله من ذلك ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال: "أن تجعل لله نداً وهو خلقك" قلت: ثم أي؟ قال: "أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك" قلت ثم أي؟ قال: "أن تزاني حليلة جارك". رواه البخاري في صحيحه كتاب الحدود، باب إثم الزناة(68/1) ومسلم في كتاب الشرك أقبح الذنوب وبيان أعظمها بعده (16/142).

ج/ كذلك العقل السليم يراه محرماً وذلك لما له من أضرار فادحة وأخطار جسيمة فقد أنتت الشعوب من ويلات ما يشتمل عليه من نفاك أوصال المجتمع وتحطم كيان الأسرة وانهدام البيوت وضياع الإنسان وانتشار الفتن والفساد الكبير وانتشار الأمراض المستعصية.

وتعاقب الشريعة الإسلامية على الزنا باعتباره ماساً بكيان الجماعة وسلامتها إذ أنه اعتداء شديد على نظام الأسرة، والأسرة هي الأساس التي تقوم عليه الجماعة؛ ولأن فيه إباحة إشاعة الفاحشة وهذا يؤدي إلى هدم الأسرة ثم إلى فساد المجتمع وانحلاله، والشريعة تحرص أشد الحرص على بقاء الجماعة

¹ إبراهيم بن سعد الهويميل، "جريمة نقل مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز): دراسة تأصيلية مقارنة" (بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص. 43، 44.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

متماسكة قوية. ونظرا لشناعة هذه الجريمة فقد شددت الشريعة عقوبتها وخصوصا على المحصن حيث أن عقوبته الرجم رجلا كان أو امرأة، أما عقوبة غير المحصن فإنها الجلد والتغريب عاما كاملا.¹

2/ الابتعاد عن الاتصال الجنسي الشاذ(اللواط)

اللواط جريمة شنعاء وكبيرة حرمة الله تعالى ورسوله بحيث نجد:

أ/ من الكتاب:²

بدأت الفاحشة من قوم لوط عليه الصلاة والسلام حيث جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: (ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين، إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون).سورة الأعراف الآيتان: 80، 81.

كما قال تعالى: (فلما جاء أمرنا جعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليها حجارة من سجيل منضود، مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببيعد).سورة هود الآيتان 82، 83.

ب/ من السنة³

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لعن الله من عمَلَ عَمَلَ قوم لوط، لعن الله من عمَلَ عَمَلَ قوم لوط، لعن الله من عمَلَ عَمَلَ قوم لوط، لعن الله من عمَلَ عَمَلَ قوم لوط". أخرج الإمام أحمد في المسند.

وقال أيضا صلهم: "من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به" أخرج الإمام أحمد في المسند.

وهذه الجريمة تعتبر من أسوأ الجرائم منافاة للأخلاق إذ فيها خروج على العفة والطهارة وتغيير للفطرة البشرية السوية التي فطر الناس عليها فالنفوس السليمة تستقبحه، وأن أغلب انتقال مرض الايدز هو من هذه الطريقة فحرياً أن يكون عقوبة من الله لكي يرتدع البشر ويرجعون إلى الفطرة السوية.⁴

¹ إبراهيم بن سعد الهويميل، المرجع السابق، ص.44.

² المرجع نفسه، ص.46.

³ المرجع نفسه، ص.46، 47.

⁴ المكان نفسه.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

3/ إجتنب المخدرات

عالج الفقهاء مسألة النباتات المخدرة أو المفترمة مع الخمر وقاسوها عليها في الحكم الشرعي فكما يحرم شرب المسكرات حتى من غير الخمر فكذلك المخدرات التي تغطي العقل واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: "كل مسكر خمر وكل خمر حرام" رواه مسلم في صحيحه كتاب الأشربة. وكذلك حديث أم سلمة رضي اله عنها: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر معا" رواه أحمد في المسند.¹

فالشريعة الإسلامية جاءت لحماية الأصول الخمسة التي يقوم عليها المجتمع، وكل ما يضمن حفظ هذه الأصول مصلحة تحقق مقصود الشارع وكل ما يفوتها مفسدة ودفعه مصلحة، وتعاطي المخدرات ينتهك مصلحة الشارع جل شأنه في الحفاظ على الأصول الخمسة التي يقوم عليها المجتمع ولذلك فهي محرمة.²

ثانيا - إجراءات الوقاية العامة كضوابط لحماية الإنسان من الأيدز

هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات وقائية للحد من انتشار المرض وعندما نريد أن نضع استراتيجية وخطة للوقاية من هذا المرض وخصوصا في مجتمعاتنا المسلمة لا بد من مراعاة الأسس التالية:³

(1) **تنمية الوازع الديني:** فهو قادر على تحقيق أعظم الانجازات، فأعظم ما يمكن أن يحمي الإنسان في روحه وجسده هو تقوية روحه وجسده ويتم ذلك بتقوية الوازع الديني الذي يبعده عن اتباع الشهوات، فهو يمثل بناء جهاز المناعة الروحي في الإنسان وذلك من خلال زرع الإيمان بالله تعالى في القلوب وتوجيهها إلى إحسان العبودية لله عز وجل وتنمية الاحساس برقابته الدائمة والتزام هداة في كل نشاط، وهذا كله استناد لقوله تعالى: (وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى، فإن الجنة هي المأوى) الآياتان 40-41 سورة النازعات.

¹ إبراهيم بن سعد الهويميل، المرجع السابق، ص.49.

² المرجع نفسه، ص.49، 50.

³ المرجع نفسه، ص.69-70.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

- (2) الالتزام بالعفة: جاءت الأديان السماوية جميعها بتوجيه الخلق إلى الالتزام بالعفة التي تمثل أهم العوامل في الوقاية فليس للوقاية من مرض الايدز واستئصاله مثل العفة والتطهير بالاعتماد على نقطتين أساسيتين هما: (أ) الحرص على الزواج الشرعي والترغيب فيه، (ب) الابتعاد عن العلاقات الجنسية المحرمة.
- (3) مراقبة وضبط إجراءات نقل الدم: يجب أن تضع بنوك الدم تحت الرقابة المستمرة من جانب وزارة الصحة وعلى مراكز الدم التحقق من خلوه من الأمراض المعدية قبل نقله، ولا بد من إجراء الفحوصات اللازمة للمتبرعين، وعلى بنوك الدم ابلاغ السلطات المختصة عن كل شخص حامل لفيروس.
- (4) محاربة المخدرات
- (5) توعية المسافرين
- (6) العناية بالتعقيم في كل الإجراءات الطبية
- (7) تجنب تبادل الأدوات الشخصية بين الأفراد
- (8) الاستفادة من الاعلام في توعية الجماهير
- (9) تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية
- (10) وضع استراتيجية فعالة لمقاومة المرض ومكافحته إن انتشر.

خلاصة القول، أن الأمن يعد في مفهوم الاستخلاف مقدمة ضرورية لاستمرار البيئة الطبيعية وصحة الإنسان، فهو نتاج وأثر للعدل كقيمة نظامية سواء للمستوى المحلي أو العالمي للحوكمة، حيث يجب أن تسيطر على مجتمع الاستخلاف، لأن العدل هو الانصاف والتسوية، والتعديل على نسبة السواء، من غير ميل ولا اعوجاج لقوله تعالى: (فاستقم كما أمرت) الآية 112 سورة هود، ما يقودنا إلى تنفيذ أوامر الشرع، وإعزاز الدين وأهله، ووضع كل في محله،¹ إذ بتطبيق الشريعة الإسلامية نكون قد حددنا كيفية استخلاف الإنسان في الأرض وعمارتها وبالتالي، الحفاظ على بيئته وحمايتها من جهة، ومن جهة أخرى حماية وحفظ صحته عبر التقيد بالضوابط الشرعية من أوامر الله تعالى ونواهيه والتمسك بسنة

¹ نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص.409.

الفصل الثاني: التحول عن إضفاء الطابع الأمني إلى نزع الطابع الأمني على قضايا "حالاتي البيئة والصحة" المُسيَّسة: نحو تبني بدائل تصورية لحركية الحوكمة العالمية

رسوله الكريم، لأن ذلك يعتبر من المحددات المرجعية المهمة في مسيرة الإنسان وتحقيق أمنه في الدنيا والآخرة.

الخاتمة

ساهمت هذه الأطروحة من خلال ما تم تناوله في الشق النظري والتطبيقي بفحص نظرية الأمنة وتصوراتها في ظل الحوكمة العالمية وذلك بإسقاط فُهومها واستنبُاراتها على قضيتين أساسيتين هما التغيرات المناخية والايديز تمثلان على التوالي حالي البيئة والصحة كقضايا تطويرية ضمن هذا الكيان المرجعي، وبالتالي الإجابة عن إشكالية البحث عبر محاولة عن ما إذا استطاعت فواعل الحوكمة العالمية من تبني خطاب لغوي يحمل إضفاء الطابع الأمني على هذه القضايا، مع إثبات صحة فرضياتها من عدمها، فكان لبابي هذه الدراسة وفصولها الأربعة ذلك، حيث تم توظيف ذلك بالتطرق لكل جزئية ومتغير له علاقة بذلك، مع الاعتماد على الاستدلالات الفعلية المتمثلة في الاجراءات الاستثنائية والتحركات الأمنية من أجل رصد هذه التهديدات وطرق مكافحة مخاطرها المتعلقة بهاتين القضيتين، ولقد قدمت لنا نظرية الأمنة حول ذلك فُهومًا نَعَمَقُ رُؤْيَتَنَا حول الأبحاث المُتَوَصَّل بِشأنها في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية ومدى مساهمة ذلك للحوكمة العالمية، وسير أغوار العملية الأمنية ومسارها عالميا بالرغم من تعقد وتداخل ظواهر هذه الحوكمة.

وعلى ضوء ذلك، فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ثمة مبررات كافية تُحْتَمُّ علينا ضرورة القول بأن هذه الفواعل تمكنت إلى حد ما من تبني خطاب لغوي يحمل إضفاء الطابع الأمني على هاتين القضيتين-التغيرات المناخية والايديز- وبالتالي، الاستدلال "فعليا" بأن هناك تهديدات أمنية وجودية "بيئية وصحية" تمس ببقاء الكيان المرجعي "الحوكمة العالمية"، وإقناع شريحة واسعة من الجمهور أو الرأي العام العالمي بضبط تلك التهديدات والمشاركة في عملية الأمنة، بالرغم من التمايزات التي تطبع مشاركة كل من فواعل الحوكمة العالمية بنوعيتها الرسمية(الدولانية) وغير الرسمية (غير الدولانية) وحتى الجمهور في حد ذاته.

إلا أن ذلك لا يفي ما توصلنا إليه أثناء هذه الدراسة من استنتاجات أخرى:

- 1) لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على المفهوم التقليدي بمعناه العسكري، وإنما له أبعاد أشمل من ذلك حسب التحولات الايتمولوجية والابستمولوجية التي عرفها، فهو من أصعب المفاهيم التي يتناولها حقل العلاقات الدولية بصفة خاصة، وحقل العلوم السياسية بصفة عامة.

- (2) جاءت نظرية الأمانة كنتيجة للتحويلات الايتمولوجية والابستمولوجية التي عرفها مفهوم الأمن من جهة، ومن جهة أخرى، كنتيجة للتطورات التي حدثت في العلاقات الدولية، وذلك بفضل اجتهادات "أول ويفر" في نهاية ثمانينيات القرن الماضي حول الجوانب الخطابية للأمن، وشاركه في ذلك فيما بعد "باري بوزان" وباقي فريق مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية.
- (3) من بين المآخذ التي سجلتها نظرية الأمانة على المنظورات الوضعية السائدة في العلاقات الدولية هي أن الأمن لم يعد يشير لشيء موضوعي أو مادي-لملموس، وإنما أصبح عبارة عن مرجعية ذاتية نجده في الفاعل المؤمن لأن هذا الأخير هو من يصور قضية ما على أنها قضية أمنية.
- (4) من بين المآخذ التي سجلتها نظرية الأمانة على المنظورات المابعد وضعية، والمدارس الأمنية الجديدة في العلاقات الدولية، هي أن نظرية الأمانة تعتمد على اللغة الخطابية كشرط ضروري لانطلاق عملية الأمانة، وبالتالي، يجب أولاً أن نحدد المشكلة الأمنية من طرف الفاعل المؤمن، ثم معرفة مدى تقبل الجمهور لذلك، ثم إتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاستثنائية والطارئة لمواجهة التهديد.
- (5) تم أخذ الحوكمة العالمية كموضوع وكيان مرجعي حسب العناصر المفتاحية لنظرية الأمانة وإضفاء الطابع الأمني على قضاياها المتطورة.
- (6) يعتبر مصطلح الحوكمة العالمية من المصطلحات القديمة الجديدة، كما أصبح موضوع حيوي مس فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بفضل تراجع دور الدولة التقليدي داخليا وخارجيا، وظهور الترتيب المؤسسي الأكثر بروزا والأعلى تطورا وتعقيدا.
- (7) الحوكمة العالمية كموضوع حيوي ننطلق في دراسته من أسانيد نظرية تبرر ظهوره، وفي معالجة تفاعلاته ننطلق من تيبولوجيا فواعله.
- (8) يتوقف فهم ديناميكية إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا التي تُطرح في ظل الحوكمة العالمية، على تصورات نظرية متمحورة حول خطاب مرتبط بالجانب الامبريقي وما يثيره هذا الأخير من مسائل حقيقية جدية بالاهتمام، وتفسيرها أحيانا يكون بالمقاربة البنائية وتذاتانية الأمانة، وأحيانا أخرى بمدخل الشبكية ومنطق الأمنات الهجينة والمتنافسة، أو بجمعها معا وتبني المقاربة الديمقراطية التداولية ذات الأفعال الخطابية الهادفة لأمانة كلية.

9) أن الأمننة تعتمد على الأمن ك ممارسة خطابية وله دور في مراجعة رسم السياسات العامة الأمنية للبيئة والصحة عالميا. وأن هناك من القضايا العالمية البيئية والصحية المهمة التي تستوجب الأمننة والضبط التشاركي والمتمثلة في كل من: تلوث الغلاف الجوي، الأمطار الحمضية والاحتباس الحراري، استنفاد طبقة الأوزون وظاهرة التغيرات المناخية؛ بالنسبة للبيئة. أما بالنسبة للصحة فتتمثل في مرض الأنفلونزا، وباء الايبولا، ظاهرة الايدز.

10) أن نظرية الأمننة بقدر تفسيرها لقضايا حالتي البيئة والصحة التي تم فحصها في ظل الحوكمة العالمية وما قامت به جل الفواعل دولاتية كانت أم غير دولاتية لتأكيد ذلك بدعم الإجراءات الاستثنائية والتحركات الأمنية التي تسعى بها لتأمين وحماية هذا الكيان المرجعي، فإنها بالمقابل غير قادرة على تفسير كل شيء حسب محلليها ومنتقديها لأن لها حدود وتحديات، نظرا لاعتبارات كثيرة والتي من بينها اللا أمننة وإرجاع بذلك تلك القضايا إلى السياسة العامة الطبيعية أين يتم التقيد بالضوابط الديمقراطية كاللتقيد بالقوانين والرقابة.

11) أن نظرية الأمننة لا تختلف عن سابقتها من النظريات الغربية خاصة الواقعية تسعى لتحقيق الأمن وفق عناصر رئيسية يعتمد عليها الأمن الغربي نظريا وواقعا وهي البقاء، المصلحة الوطنية، العون الذاتي، والأمثلة الامبريقية للدول المتقدمة التي تطرقنا لها بين الفينة والأخرى تثبت ذلك بدون منازع.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبالاعتماد على ما جاء في الباب الثاني في الفصل الأول عبر فحص قضيتي التغيرات المناخية والايديز بالنسبة للبيئة والصحة على التوالي تم استخلاص مجموعة من النقاط وهي كما يلي:

1) أن ما ميز نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين هو أن السياسة أصبحت متداخلة مع الكثير من سلوكنا، بحيث تم تسييس الظواهر وامتدت شبكة التفسير السياسي إلى كافة النشاطات الإنسانية والمسائل المتعلقة به، فكانت عملية تسييس الظواهر الاجتماعية هي الآلية التي ميزت علم السياسة في هذه الفترة. الأمر الذي فتح الباب إلى الانتقال من التسييس إلى إضفاء الطابع الأمني على تلك الظواهر المسيسة والتي ميزت فضاء الحوكمة العالمية العام ككيان مرجعي السائد فترة ما بعد الحرب الباردة، لتأتي قضايا حالتي البيئة والصحة وتلقي بنفسها

في غمار العملية الأمنية في بعديها المحلي والدولي، ثم العالمي بعدما كانت محل الاهتمامات السياسية، حيث نجد هذه القضايا برزت في واجهة الاهتمامات الأمنية العالمية، بل حتى في جانبها التقني استدعت استجابات أمنية.

(2) لنظرية الأمانة القوة التنظيرية في جوانب عدة، حيث قدمت لنا استبصارات تخص اللعبة اللغوية الأمنية، فهناك اتصال ما بين الخطاب وفعل الخطاب، أي ما بين الجانب اللغوي والجانب الامبريقي، أسفر على عملية استدلالية متميزة متعلقة بالتحركات الأمنية والاجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف فواعل الحوكمة العالمية.

(3) أسفرت نتائج أمانة ظاهرة التغيرات المناخية بالنسبة لحالة البيئة والايديز بالنسبة لحالة الصحة على جمهور إيجابي أحيانا وجمهور سلبي أحيانا أخرى يرفض التعاطي والتجاوب مع فعل خطاب الأمانة، مع التضارب في رؤى فواعل الحوكمة الدولاتية وغير الدولاتية بشأن حسم إضفاء الطابع الأمني على هذه القضايا بشكل نهائي.

(4) من خلال النماذج التي تم تصفحها أثناء عملية إضفاء الطابع الأمني عليها أظهرت لنا أن هناك علاقة ارتباطية بين أمانة البيئة وأمانة الصحة، وهذه العلاقة أكدت لنا بأن هناك سعي نحو حوكمة عالمية مبنية على الأمن المستدام والترابط في حل القضايا المؤمّنة وذلك دائما عبر تبني مقاربة الحل المشترك لأهم القضايا العالمية.

(5) في إطار التطرق لفواعل الحوكمة العالمية الرسمية وغير الرسمية أثناء عملية أمانة ظاهرتي التغيرات المناخية والايديز، وجدنا أن الدولة مازالت هي "المسؤولة عن توفير التضامن" والأداة التي تحقق رد الفعل الموحد في مواجهة التهديدات والمخاطر البيئية والصحية، بل حتى في الحروب التقليدية، لاسيما في ظل غياب إطار عالمي موحد يوفر الإغاثة والمساعدة في حالة المآزق الأمنية وحالة الكوارث الطبيعية والصحية.

(6) لم تسلم نظرية الأمانة من الانتقادات ووُضِعَ لها حدود لأن لها تحديات على المستوى الامبريقي لذلك تم التوصل بشأن ذلك إلى ما يلي:

أ- أنه بالرغم مما تعانیه النظرية من تحديات ومشاكل شكلت في حد ذاتها معضلة معيارية لها إلا أن الأمانة تشكل مخرجا لذلك، وبالتالي لا بد من العودة للسياسة العامة الطبيعية،

ويمكن إسقاط ذلك على قضايا السياسة العامة الأمنية العالمية ضمن كيان مرجعي والمتمثل
دوما حسب هذه الدراسة في الحوكمة العالمية.

ب- من خلال فعل خطاب الأمانة تم ترصد معضلات أمنية امبريقية تعاني منها الحوكمة
العالمية والتي من بينها الهجرة/والنزوح كنماذج لذلك. وعلى ذلك الأساس، تم إعادة بناء
السياسة العامة العالمية العادية وفق مقتضيات الحوكمة العالمية لحالتي "البيئة والصحة" مع
إقحام الحوكمة الأمنية المحلية في ذلك.

ت- تعتبر الحوكمة المحلية أهم فرصة للاهتمام بقضايا حالتي البيئة والصحة، فهي من جانب
تجسد الأدوار المباشرة وغير المباشرة الرسمية للحكومة محليا وتخلق فضاءات للمشاركة
الديمقراطية والحوار المدني، كما تهتم بالأمن. ومن جانب آخر، تشكل همزة وصل بين
الحكومة الوطنية والفاعلين المحليين، تسفر عن بناء شبكة الحوكمة الوطنية غالبا ما تكون
ذات سياسة أمنية تحمل أجندة محلية أكثر قدرة على الاستجابة والنفاد للمواطنين وتطلعاتهم
البيئية والصحية.

ث- ولتحقيق مساعي المستقبل لحل القضايا الأمنية العالمية وحوكمتها لا بد من تبني المنظور
الإسلامي الشامل والضابط لكل ذلك، وتحقيق الاستخلاف.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من التوصيات وهي

كما يلي:

التوصية الأولى: أن يبقى علم الدراسات الأمنية بصفة خاصة، وعلم العلاقات الدولية [أو ما بعد العلاقات
الدولية كما يصفه البعض] بصفة عامة حقلان معرفيان أكاديميان يتم توسيعهما لمعالجة المسائل التي
تخص الإنسان وذلك على أساس الفرق بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي، ويجب إبعادهما عن التسييس
والأمانة الدئبن تم الإفراط فيهما من قبل المنظرين، الساسة وصناع القرار.

التوصية الثانية: أن يتم الاعتماد على الدولة كفاعل في حل القضايا والمشكلات السياسية التي تواجه الإنسان/الفرد أينما كان وحيثما وجد لكن هذا في حدود؛ لأن هناك من المواقف التي تتطلب من جهة الاتصال الدولي الذي يفتح الباب أمام عملية التفاعل الاتصالي بين مختلف الدول والعناصر الأخرى الفاعلة في النظام العالمي، ومن جهة أخرى تتطلب الاعتماد على التواصل السياسي بجعل الرأي العام أو الجمهور مرتبط بالسلطة السياسية لأن الدولة في النهاية تمثل كافة المواطنين، لذلك يجب تبني إطار الاعتماد المتبادل الإيجابي بين كل أطراف العلاقات الدولية.

التوصية الثالثة: أن تسعى تحقيق الحوكمة العالمية ومعالجة قضاياها سلميا وأمنيا يتوقف على البحث والتقصي عن إمكانيات ومسارات تغيير العالم إلى ما هو أفضل، وهذا يتوقف بدوره أيضا على النهج الإسلامي وما ينطوي عليه من أسس متينة وضوابط سليمة كفيلة بمعالجة (تقديم الوصفة) لما يعانيه العالم من أزمات ومآزق أمنية.

وأخيرا، يمكن أن نشير لآفاق الدراسة كما يلي:

إذا كان موضوع الأمانة نال بشكل عام حظه من الدراسة، فإن حالتها البيئية والصحة في ظل الحوكمة العالمية تعتبران من المواضيع التي لا تزال تحتاج إلى الكثير من البحث والتدقيق نظرا لاستمرار حدوث معضلات أمنية رغم كل الجهود المبذولة لتفاديها، وهو ما يتطلب المزيد من العمل والبحث عن سياسات أكثر فاعلية وعن بدائل أخرى بعيدة عن الأمانة المُفَرَط فيها للحد من المخاطر والتهديدات الأمنية التي تسببها أهم الظواهر البيئية والصحية مثلها مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة وغيرها كثير للحوكمة العالمية ككيان مرجعي، من شأنها السماح بتجنب حدوث مثل هذه المآزق الأمنية.

قائمة المراجع

أولاً-المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ- المصادر:

- القرآن الكريم

- الأحاديث النبوية الشريفة

ب- المراجع:

القواميس:

- المنجد في اللغة والإعلام. ط.39.بيروت: دار المشرق، 2002.

- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري.لسان العرب.المجلدين 8 و15.ط.1.بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، 2000.

- المعتمد."قاموس عربي-عربي".ط.2.بيروت: دار صادر، 2000.

الكتب:

- الألفي، عادل ماهر.الحماية الجنائية للبيئة.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.

- أبو كيلة، حمدي، مترجما.التقارب التالي مستقبل النمو الاقتصادي في عالم متعدد السرعات.ط.1.القااهرة-مصر: المركز القومي للترجمة، 2016.

- الباز، داود عبد الرزاق.الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث.ط.1.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة-العامرية، 2006.

- أبو النصر، مدحت محمد محمود.الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة.الأردن: دار المنهل، 2015.

- الجوهري، محمد وآخرون.الصحة والبيئة دراسات اجتماعية وأثروبولوجية.ط.1.القااهرة، أبريل 2001.

- الجبوسي، لينة، محررا.دراسات في الديمقراطية ووسائل الإعلام.رام الله- فلسطين: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2012.

- الجمل، بسام، مشرفا. مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر (2) السيادة والحاكمية. المملكة المغربية: الرباط-أكدا، 2015.
- الحناوى، عصام، مترجما. السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو: موجز لصانعي السياسة. ط.1. القاهرة- مصر: المركز القومي للترجمة، 2015.
- الحراشي، ميلاد مفتاح. تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط. منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.
- الحداد، جورجيت، مترجما. السكان والبيئة. بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2003.
- الكايد، زهير عبد الكريم. الحكمانية: قضايا وتطبيقات. ط.1. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- المطيري، سرور جرمان سرور. تغيير مفهوم الأمن القومي الكويتي ودلالاته في الفترة 1990-2013. القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- الميلاد، زكي. المسألة الحضارية: كيف نبتكر مستقبنا في عالم متغير؟ ط.1. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
- المغربي، كامل محمد. الإدارة والبيئة، والسياسة العامة. عمان-الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- السروجي، طلعت مصطفى. الخدمة الاجتماعية الدولية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
- السياح، أحمد عبد الرحيم وأحمد عبده عوض. قضايا البيئة من منظور إسلامي. القاهرة: مركز الكتاب، 2004.
- السيد، السيد عبد العاطي. الإنسان والبيئة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
- السياح، أحمد عبد الرحيم وأحمد عبده عوض. قضايا البيئة من منظور إسلامي. القاهرة: مركز الكتاب، 2004.
- السماسيري، محمد يوسف. نظرية الخطاب (الفكر الإسلامي): قراءة علمية تأسيسية. بيروت-لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

- السعدي، وسام نعمت إبراهيم. تطور وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية.. وأثره في واقع المجتمع الدولي المعاصر: دراسة تأصيلية تحليلية مستقبلية. م. 1. ط. 1. الإسكندرية- القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2015.
- الخزرجي، ثامر كامل محمد. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. ط. 1. عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
- الرزين، أحمد بن محمد. حوكمة الشركات المساهمة: دراسة فقهية. جامعة الإمام سعود الإسلامية: برنامج كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية، 2012.
- القصيبي، غازي عبد الرحمن. العلاقات الدولية. ط. 2. المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة، 1984.
- الطرح، محمد شريف، مترجما. الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ط. 1. الرياض-المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002.
- باريني، لورينا، مشرفا. دول وعولمة- استراتيجيات وأدوار. ط. 1. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007.
- بدح، أحمد محمد وآخرون. الثقافة الصحية. ط. 5. الأردن- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
- بيليس، جون وستيف سميث. عولمة السياسة العالمية. ط. 1. الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الرويبة- الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.
- بن نهار، نايف. مقدمة في علم العلاقات الدولية. ط. 1. الدوحة- قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016.
- بن عيسى، محسن بن العجمي. الأمن والتنمية. ط. 1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- فهرسة ونشر مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.
- جارص، صابر. الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية من الترغيب والتنويم إلى الصراع والتدمير. القاهرة- مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

- جبارين، يوسف تيسير، محررا.كتاب دراسات 2010.العدد الثالث.كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات-المركز العربي للحقوق والسياسات، نوفمبر 2010.
- جرجس، ميلاد الفى.مبادئ الصحافة الدولية.المنهل: منصة للكتب الالكترونية في العالم العربي، 2017. - داغر، فيوليت، مشرفا.حق الصحة من حقوق الإنسان.ط.1.سورية-دمشق: المؤسسة العربية للنشر/اللجنة العربية لحقوق الإنسان/ الأهالي للنشر والتوزيع، 2004.
- دحمان، قاسم.السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز.ط.1.لندن: شركة بريطانية مسجلة في إنجلترا، جانفي 2016.
- هياجنه، عبد الناصر زياد.القانون البيئي: النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية.ط.1.عمان-الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
- زهران، إيمان عبد المنعم.المحدد المائي كآلية للصراع في المشرق العربي.القاهرة- مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.
- زباني، صالح، مراد بن سعيد.الحوكمة البيئية العالمية -قضايا وإشكالات.ط.1.باتنة-الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.
- زباني، صالح، مراد بن سعيد.مدخل إلى الإصلاحات المؤسسية للحكم البيئي العالمي.ط.1.باتنة-الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع، 2010.
- زيتلي، خديجة، مشرفا.الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكالات.ط.1.الجزائر: منشورات الاختلاف، 2014.
- حاتم، محمد عبد القادر.العولمة ما لها..وما عليها.القاهرة- مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
- حمداوي، جميل.التداوليات وتحليل الخطاب.ط.1.شبكة الألوكة، 2015.
- حميدي، محي الدين، مترجما.أساسيات العلاقات الدولية.ط.1.دمشق-سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

- طشطوش، هايل عبد المولى. الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد. الأردن: دار المنهل، 2012.
- يسري، مصطفى. المنظمات غير الحكومية. ط. 2. القاهرة-مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.
- كافي، مصطفى يوسف. السياحة البيئية المستدامة: تحدياتها وآفاقها المستقبلية. سورية- دمشق- جرمانا: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- كافي، مصطفى يوسف. التنمية المستدامة. ط. 1. عمان-الأردن: شركة دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، 2017.
- كسروى، خالد، مترجما. العولمة والثقافة المزيج الكوني. ط. 1. القاهرة-مصر: المركز القومي للترجمة، 2015.
- مدني، زار عبید. قضايا ومواقف في الفكر والسياسة. ط. 1. الرياض-السعودية: العبيكان للنشر، 2012.
- منجود، مصطفى محمود. الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام. ط. 1. القاهرة- مصر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.
- مصطفى، نادية. الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في علم العلاقات الدولية. ط. 2. مصر: دار البشير للثقافة، 2013.
- مراد، علي عباس. الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية. ط. 1. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان: دار الروافد الثقافية- ناشرون، 2017.
- معلوم، حسين. المناخ العالمي الجديد والامتزاز في "حواجز" الدولة: اشكاليات وتداعيات. دار ناشري للنشر الالكتروني، جويلية 2005.
- نافعة، حسن. الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945. الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1995.

- سالم، أحمد علي وآخرون. الإنسان والبيئة مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية. ط.1. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2017.
- عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. القاهرة- مصر: دار القارئ العربي.
- عبد الله، علي محمد. التغيرات المناخية.. آثارها.. التكيف.. الحل. مصر: وكالة الصحافة العربية 'ناشرون'، 2012.
- عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر. دور المنظمات الدولية في حماية البيئة. القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.
- عبد الحي، وليد. تحول المسلمات في العلاقات الدولية. ط.1. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- عبد الرزاق، صلاح محمد، مشرفا عاما. مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة. ط.1. القاهرة: مركز هي للسياسات العامة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.
- عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد. إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة. الإمارات العربية المتحدة: مركز بحوث شرطة الشارقة، 2015.
- عبيد، محمد سليمان وعادل فريد عبد القادر. توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل تنمية ورفاهية الإنسان. برنامج الأمم المتحدة-شعبة الإنذار المبكر والتقييم، 2010.
- عودة، جهاد. مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة. القاهرة-مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014.
- عوض، حسن، كرم خميس. محرران. التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي. ط.1. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013.
- عزيز، محمد عبد الكريم حسن. مسؤولية المقاتل في إنتهاك القانون الدولي الإنساني. ط.1. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2018.
- عطية، طارق إبراهيم الدسوقي. الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة. الأريطة-الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.

- فياض، سمير. الصحة في مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل حتى عام 2020. ط.1. القاهرة-مصر: المكتبة الأكاديمية، 2002.
- صباريني، رشيد الحمد محمد سعيد، مؤلفا. البيئة ومشكلاتها. الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1983.
- صاصيلا، محمد عرب، مترجما. علم الاجتماع السياسي. ط.1. بيروت- لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
- رودريك، داني. معضلة العولمة: لماذا يستحيل التوفيق بين الديمقراطية وسيادة الدولة والأسواق العالمية. ط.1. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.
- رزق، عادل. إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق). ط.1. القاهرة-مصر: مجموعة النيل العربية، 2010.
- تركي، لبنى عماد، مترجما. العلاقات الدولية مقدمة صغيرة جدا. ط.1. القاهرة- مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
- غانم، محمد وآخرون، مترجمين. العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط؟ (12 بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش). وهران: المركز الوطني للبحوث الأنثروبولوجية، الاجتماعية والثقافية، 1998.
- غيلبين، روبرت. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. ط.1. الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- غريفيتش، مارتن وتيري أوكالاها. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. ط.1. الإمارات العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- المجلات والدوريات:**
- منظمة الصحة العالمية. "حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر". سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان. ع.05 (سبتمبر 2010).
- أبو جوده، إلياس. "تداعيات التحديات البيئية على الأمن العالمي". مجلة الدفاع الوطني اللبناني. لبنان: شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م. ع.83 (جانفي 2013).

- أي سينغ، كارونا. "جهود النشاطات المناخية على المستوى الشعبي تتصاعد في الهند"، **e JOURNAL USA**. مكتب برنامج الإعلام الخارجي: وزارة الخارجية الأمريكية. مجلد 16، ع. 2 (أوت 2011).
- الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ع. 14 (2008).
- السيد ولد أباه، عبد الله. "السيادة والسياسة: نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت". **مجلة التفاهم**. ع. 39 (2013).
- العلاف، إبراهيم. "الدولة في الفكر الغربي الحديث". **دراسات إقليمية**. مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل. 5 (12).
- العنانزة، خالد. "أمن البيئة". **الأمن والحياة**. الرياض-المملكة العربية السعودية: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ع. 381. سنة 33 (جانفي 2014).
- المخلافي، محمد علي عثمان أسعد، حمود علي عثمان أسعد المخلافي. "الأبعاد الجغرافية لمرض الايدز في اليمن-دراسة في الجغرافية الطبية". **مجلة الدراسات الاجتماعية**. اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا. ع. 42 (أكتوبر - ديسمبر 2014).
- الرقاد، صلاح سعود. "مكافحة فيروس الايدز والجهود القانونية للمجتمع الدولي لحقوق الإنسان". **أبحاث اليرموك** سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة اليرموك: إربد-الأردن. المجلد 25. ع. 3 (2009).
- الذكي، محمد سليم. مترجما. "تأثير الإنسان في المناخ". **مجلة العلوم**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. مجلد 17. ع. (نوفمبر-ديسمبر 2001).
- باليك، لانا وجيف بيو. "الحوكمة المُشبَّكة في مناطق الإكوادور الحدودية". **نشرة الهجرة القسرية**. جامعة أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين. ع. 43 (جويلية 2013).
- بوبينشاك، آنا. "خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة/الايدز للاجئين في مصر". **نشرة الهجرة القسرية**. جامعة أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين. ع.
- بلوم، ديفيد. "شكل الصحة العالمية". **التمويل والتنمية**. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية-قيلوب. م. 51. ع. 4 (ديسمبر 2014).

- بن ربيق، عبد الله بن متعب. "نظريات الأمن الإستراتيجي". **الأمن والحياة**. الرياض-السعودية: جامعة نايف للنشر. ع.414 (أكتوبر 2016).
- بن سعيد، مراد. "من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية". **المستقبل العربي**. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ع.421 (مارس 2014).
- بروسى، رضوان. "من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: قراءة نقدية". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ع.38 (ربيع 2013).
- بتون، جيمس م وكولون، أ.براد فور جونيور. "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، قواعد جديدة". **التمويل والتنمية**. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية-قيلوب. م.44. ع.4 (ديسمبر 2007).
- بغوره، الزواوي. "بين اللغة والخطاب والمجتمع: مقارنة فلسفية اجتماعية". **مجلة إنسانيات**. وهران- الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية. ع.17-18 (ماي- ديسمبر 2002).
- جاكسيك، جاسمينكا. "مفاهيم تغير المناخ- رؤية مفصلة". **مجلة بيئة المدن الالكترونية**. دبي: مركز البيئة للمدن العربية. ع.15 (سبتمبر 2016).
- دغوي، سليمان، قاسم المقداد. "أثر العولمة على الصحة". **مجلة الفكر السياسي**. تصدر عن اتحاد العرب بدمشق: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات. ع.4، 5 (شتاء 1998-1999).
- دبون، عبد القادر. "دور التحسين المستمر في تفعيل جودة الخدمات الصحية (حالة المؤسسة الاستشفائية محمد بوضياف بورقلة)". **مجلة الباحث**. ورقلة-الجزائر: مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ع.11. (2012).
- هلال، ياسر. "التلوث البيئي". **مجلة المهندس السوداني**. اتحاد المهندسين السودانيين: مركز نعم للخدمات الإعلامية. ع.2.
- زياني، صالح، آمال حجيج. "السياسة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددتها". **شؤون الأوساط لبنان**: مركز الدراسات الإستراتيجية. ع.136 (صيف، 2010).
- زياني، صالح، آمال حجيج. "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**. ع.1 (سبتمبر 2011).

- زياني، صالح، مراد بن سعيد. "فعالية المؤسسات البيئية الدولية". **دفاتر السياسة والقانون**. ورقة-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ع.9 (جوان 2013).
- زقاغ، عادل. "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة". **دفاتر السياسة**. ورقة - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ع.5 (جوان 2011).
- زقاغ، عادل، سميرة سليمان. "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في أمنة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة. ع.1. ع.1 (جويلية 2011).
- مورتون، أندرو، وفليب بونكور وفرانك لانتشو. "تحديات سياسات الأمن البشري". **نشرة الهجرة القسرية**. جامعة أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين. ع.31 (ديسمبر 2008).
- مسعود، أماني. "السياسات العامة: تطور المفهوم واقترايات الدراسة". **سياسات**. رام اله-فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة. ع.8 (ربيع 2009).
- مصطفى، نادية. "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد". **مجلة السياسة الدولية**. ع.1985.
- سريدهار، ديفي وشيلسي كلينتون. "الإشراف على الصحة العالمية: أطراف فاعلة جديدة، بأولويات جديدة". **التمويل والتنمية**. مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية-قيلوب. ع.51 (ديسمبر 2014).
- ستان، ماريك فان. "برنامج المدن منخفضة الكربون كجزء من المدن الذكية المستدامة". **مجلة بيئية المدن الإلكترونية**. دبي- الإمارات العربية المتحدة: مركز البيئة للمدن العربية. ع.8 (ماي 2014).
- علي، علي عبد القادر. "اقتصاديات الصحة". **مجلة جسر التنمية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. السنة الثالثة. ع.22 (أكتوبر 2003).
- فوزي، محمد. "ثقب جديد لطبق الأوزون". **مجلة بينتنا**. الهيئة العامة للبيئة-الكويت: مطابع كويت تايمز التجارية. السنة الثالثة عشر. ع.144 (ديسمبر 2011).
- صعب، نجيب. "ماذا فعل العرب في كانون؟". **البيئة والتنمية**. بيروت-لبنان: المنشورات التقنية. م.16. ع.154-155 (جانفي-فيفري 2011).

- قندلي، رمضان. "الحق في الصحة في القانون الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)". *دفاتر السياسة والقانون*. ورقلة-الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ع.06 (جانفي 2012).
- قسوم، سليم. "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية". *المجلة العربية للعلوم السياسية*. بيروت-لبنان: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية. ع.39-40 (صيف-خريف 2013).
- شكراني، الحسين. "من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية". *بحوث اقتصادية عربية*. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ع.63-64 (صيف-خريف 2013).
- شكراني، الحسين. "نحو حوكمة بيئية عالمية". *رؤى إستراتيجية*. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ع.8 (أكتوبر 2014).
- ثابت، هالة جمال. "الفقر في إفريقيا: خصوصيته وإستراتيجيته واختزاله". *قراءات إفريقية*. ع.2 (سبتمبر 2005).
- خاطر، مايا. "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها". *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*. مجلد 27. ع.3 (2011).
- "قمة التأجيل في دوربان: لا اتفاقية للمناخ قبل 2020". *البيئة والتنمية*. بيروت-لبنان: المنشورات التقنية. مجلد 17. ع.166-167 (جانفي 2012).
- مجلة قراءات إفريقية، مترجما. "الفيروس القاتل.. الأيبولا يهدد أمن القارة السمراء". *قراءات إفريقية*. مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية تصدر عن المنتدى الإسلامي. ع.23 (جانفي-مارس 2015).
- الصحف:**
- المسعودي، بوشعيب. "مرض الايدز والسينما: فيلم 'فيلاذلفيا' كنموذج". *صحيفة القدس العربي*. قسم المنوعات. المملكة المتحدة: لندن. السنة الثالثة والعشرون. ع.6830 (29/28 ماي 2011).

- "قمة المناخ في باريس...حسابات الطاقة البديلة واعتراض الدول النفطية".العرب.السنة.38.ع.10128(2015/12/15).

المذكرات:

أ/ مذكرات الماجستير

- إيلاس، توازي. "الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة".مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية: الإستراتيجية والمستقبلات، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

- البديري، علاء عواد كاظم. "إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية".رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة المنصورة، 2017.

-الهوميل، إبراهيم بن سعد."جريمة نقل مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز): دراسة تأصيلية مقارنة".بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.

- بوحريص، محمد الصديق."حوكمة الصحة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإدارة الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2013/2012.

- صاهد، فاطمة الزهراء."دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني".مذكرة ماجستير في القانون العام غير منشورة، قسم العلوم القانونية، جامعة سطيف 2، 2014/2013.

- لوصيف، السعيد."واقع مستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010/2009.

ب/مذكرات الدكتوراه:

- بن سعيد، مراد. "القانون الخاص والحوكمة الشبكية الحديثة: عناصر من أجل فهم بنائي لتحويلات القانون الخاص ما بعد الدولة". مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008.
- زيد المال، صافية. "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي". رسالة دكتوراه العلوم في القانون الدولي، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2013.
- زقاع، عادل. "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية". مذكرة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009/2008.
- شعشوع، قويدر. "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدول البيئي". رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2014/2013.
- عبد الهادي، عبد الناصر عباس. "الوظيفة الأمنية للدولة بين تحديات العولمة ومتطلبات الإدارة الرشيدة القيادة العامة لشرطة دبي أمودجا". أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2012.

روابط الانترنت:

- الأسدي، مروى. "مؤتمر باريس...خطر المناخ والإرهاب من صنع الحكام!". تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/03
- <annabaa.org/arabic/environment/4408>
- الإبراهيمي، زكرياء. "ميشيل فوكو: أو المدخل السياسي إلى الصحة". تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/13
- <<http://www.alawan.org/article11058.html>>
- الأسطل، كمال. "أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة". تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/25
- <><http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=157>

- الجمال، مصطفى مجدي. "معركة البحوث الاجتماعية في القضاء على الايدز". في، الحوار المتمدن. ع.3499(2011/9/27). تم تصفح الموقع يوم: 2017/04/04
<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=277254>>
- الدويك، عبد الغفار. "أنفلونزا الخنازير".. اختبار جديد للعولمة". مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/31.
<http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE=Vz2MWMq>
- الديوان، جواد. "تأثير الشركات الخاصة في برنامج الصحة العامة العالمية". الحوار المتمدن. ع.5733 (2017/12/20). تم تصفح الموقع يوم: 2017/12/28.
<<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=583346>>
- الحسن، فريهان. "مهرجان دبي السينمائي يناقش قضايا إنسانية ويخلق منظومة متجانسة لمد جسور التواصل بين الشعوب". تم تصفح الموقع يوم: 2017/1/10/04
<<http://www.alghad.com/articles/669716>>
- الحسيني، طلال بن سيف بن عبد الله. "حماية البيئة الدولية من التلوث"، ماي 2005. تم تصفح الموقع يوم: 2012/03/11.
<www.ipac.kacst.edu.sa/edoc/1429/171129_1.pdf>
- المطيري، عبد الله. "جون رولز والديمقراطية التداولية". الشرق الأوسط. ع.12772(16 نوفمبر 2013). تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/12.
<<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=19&issueno=12772&article=750407#.WDiR0mOXeyl>>
- الشرفات، سعود. "العلاقات المتبادلة بين العولمة والإرهاب: معضلة الأمن الحرة". تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/15.
<<http://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%>>
- الخادمي، نور الدين مختار. "الضوابط الشرعية لبحوث الجينوم البشري". تم تصفح الموقع يوم: 2016/11/16
<<http://www.cags.org.ae/e1khadami.pdf>>
- الخمري، هناء. "الأمننة الغائبة عن اليمن". تم تصفح الموقع يوم: 2016/12/18.
<<https://www.alaraby.co.uk/opinion>>

- إم راى، شيرين. "التداولية الديمقراطية وسياسة إعادة التوزيع: حالة البانشيات الهندية". تم تصفح الموقع يوم: 2014/02/06. <www.nwrcegypt.org>
- الرضى، سلام. "مفاوضات المسألة البيئية قضية سياسية لم يعد بالإمكان تجاهلها ج2". منبر الحرية. تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/28. <<http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/7332>>
- الرماني، زيد بن محمد. "الإنسان-البيئة- التنمية"، شبكة الألوكة. تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/08. <<http://www.alukah.net/culture/0/41074>>
- الوداعي، شبر إبراهيم. "الأمن الإنساني والبيئة". الرؤية. ع. 812 (28 فيفري 2015). تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/28. <<http://site.alroeya.ae/2014/08/22/172981>> والبيئة_الإنساني_الأمن
- العتيبي، محمد الفاتح عبد الوهاب. "منظمات المجتمع المدني: النشأة الآليات وأدوات العمل وتحقيق الأهداف". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/16. <https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=GYzDVteJB8mY6ASmopn4Cg#q>
- العزيزي، باسل حسين زغير. "أثر متغير البيئة على العلاقات الدولية". تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12. <<http://www.alsatil.edu.ly/alsatilj/issues/issue12006/a-n12006-8.pdf>>
- برانش، مايكل. "النقد الايكولوجي: الطبيعة في النظرية والممارسة الأدبيتين". تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/06. <http://www.maaber.org/issue_june08/literature2.htm>
- جاد، سامح. "قمة الكبار.. في مواجهة التحديات". تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/10. <<http://arabicmegalibrary.com/pages-1361-04-8131.html>>
- جرعثي، محمد. "مؤتمر دوربان بشأن التغير المناخي هل ينقذ كوكبنا". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/21. <<http://green-studies.com/2011/12/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1>>

- دي ألبوكارك، كاتارينا. "المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي". تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/12.
<<http://www.ohchr.org/AR/Issues/WaterAndSanitation/SRWater/Pages/SRWaterIndex.aspx>>
- حمشي، محمد، مترجما. "أمننة الهجرة في أوروبا عقبه في وجه القيم الأوروبية". تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/20.
<https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=zqRZWO3uBYb1UujRp>
- طلبة، كمال. "تغير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/23.
<<http://marocenv.com/290.html>>
- كلرهالس، ميرل ديفيد. "التحديات العالمية تستلزم الاستثمار في الدبلوماسية المتعددة الأطراف". تم تصفح الموقع يوم: 2014/10/17.
<<http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/article/2013/09/20130923283319.html#axzz4NMXSmoqg>>
- محفوظ، محمد. "الأمن وجدليات الحرية في الواقع العربي". تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/28.
<<http://aafaqcenter.com/index.php/post/1613>>
- نوفل، محمد نعمان. "اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات". سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت. تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/17.
<www.arab-api.org/images/publication/pdfs/202/202_ex24.pdf>
- عبد الحكيم، أكمل. "الظروف البيئية وأثرها على الحالة الصحية". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/11.
<<http://www.siironline.org/alabwab/taqharer>>
<[ehsat\(25\)/165.htm](http://ehsat(25)/165.htm)>
- علي، خالد حنفي. "ما بعد الدولة: متطلبات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول". السياسة الدولية. تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/05.
<<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3053.aspx>>
- قوجيلي، سيد أحمد. "الأمن كإبتزاز، جذور الدولة الحامية في العالم العربي". تم تصفح الموقع يوم: 2014/12/28.
<http://www.cssrd.org.Ib/index.php?option=com_content&view=arti...>
- رومية، معين. من البيئة إلى الفلسفة. ط.1. دمشق: معابر للنشر، 2011. تم تصفح الموقع يوم: 2014/01/08.
<http://www.maaber.org/issue_april12/deep_ecology1.htm>

- خوجة، عبد الحفيظ يحيى. "الايديز.. علاج ووقاية مدى الحياة"، الشرق الأوسط. تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04.

<<https://aawsat.com/home/article/236356>>

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **الجريدة الرسمية**. القانون 10/03 المؤرخ 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، العدد 43، 2003/07/20. تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28

<www.gulfup.com/?FH:SPP>

- الأمم المتحدة 1992. "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ". تم تصفح الموقع يوم: 2014/04/12.

<[https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=Smd1WLmXFMHnmAGb2bi4Aw#q=%D8%A7%](https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=Smd1WLmXFMHnmAGb2bi4Aw#q=%D8%A7%>)>
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة. "قرار اتخذته الجمعية العامة في 27 جوان 2001. إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية الايدز". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18.

<<https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N01/434/82/PDF/N0143482.pdf?OpenElement>>

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة. "قرار اتخذته الجمعية العامة في 2 جوان 2006-الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايديز)، الجلسة العامة 2 جوان 2006". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18.

<<https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N05/503/30/PDF/N0550330.pdf?OpenElement>>
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة. "قرار اتخذته الجمعية العامة في 10 جوان 2011-الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية و متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز): تكثيف جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والايديز". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/18.

<<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/529/14/PDF/N1052914.pdf?OpenElement>>

- الأمم المتحدة. "قرار مجلس الأمن 1983 لعام 2011 بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/09.

<http://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Resolution_1938_cle052e67.pdf>

- الأمم المتحدة، "الصحة". تم تصفح الموقع يوم: 2017/05/05.

<<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/health>>

- الأمم المتحدة. "متلازمة نقص المناعة المكتسب(الايديز)". تم تصفح الموقع يوم: 2016/5/5.

<<http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/aids/index.html>>

- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز. تم تصفح الموقع يوم: 2016/8/22.
<<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16932>>
- برنامج الأمم المتحدة، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (ديسمبر 2004). "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/21.
<<https://www.ipcc.ch/pdf/ipcc-faq/ipcc-introduction-ar.pdf>>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة. "اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود". تم تصفح الموقع يوم: 2015/09/10.
<[www.basel.int/.../Basel%20 Convention/.../Basel/Conve...](http://www.basel.int/.../Basel%20Convention/.../Basel/Conve...)>
- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. "قمة كوينهاجن 7-18 ديسمبر 2009". تم تصفح الموقع يوم: 2015/09/27.
<<https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/LTD/G09/715/21/PDF/G0971521.pdf?OpenEle>>
- منظمة الصحة العالمية. "تحديد موقع الصحة في الأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. "الصحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. "فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في الأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga-hiv/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. تقرير من الأمانة، "المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، ألما آتا: العيد الخامس والعشرون". تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/14.
<<http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/81421/1/aa5627r.pdf>>
- منظمة الصحة العالمية. "الأنفلونزا (الموسمية)". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28.
<<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs211/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. "أنفلونزا الطيور". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28.
<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/avian_influenza/ar>

- منظمة الصحة العالمية. "مرض فيروس الايبولا". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/28.
<<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs103/ar>>
- منظمة الصحة العالمية، "تحديد موقع الصحة في الأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم:
2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. "الصحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم:
2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga/ar>>
- منظمة الصحة العالمية. "فيروس العوز المناعي البشري/الايدز في الأمم المتحدة". تم تصفح الموقع يوم:
2015/05/04.
<<http://www.who.int/un-collaboration/health/unga-hiv/ar>>
- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز، (تم تصفح الموقع يوم: 2016/8/22).
<<http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16932>>
- البنك الدولي. "الوقاية من فيروس ومرض الايدز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الفرصة السانحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات". تم تصفح الموقع يوم: 2015/09/14.
<http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/Preventing_HIV_Brochure_ARB.pdf>
- البنك الدولي. "التنمية الصحية: إستراتيجية البنك الدولي لتحقيق النتائج في مجال الصحة والتغذية والسكان". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/05.
<<http://siteresources.worldbank.org/HEALTHNUTRITIONANDPOPULATION/Resources/281627-1154048816360/OverviewArabicFinal.pdf>>
- البنك الدولي. "مواجهة التحدي: البنك الدولي ومكافحة فيروس ومرض الايدز". تم تصفح الموقع يوم:
2015/03/07.
<<http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/03/hiv-aids-sector-results-profile>>
- المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية (شرق المتوسط). "متلازمة نقص المناعة المكتسبة". تم تصفح الموقع يوم: 2016/04/22.
<<http://www.marefa.org>>
- منظمة أطباء بلا حدود. "فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز". تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/01.
<<http://www.msf.org/ar>>

- الموسوعة الجغرافية المصغرة. "استخدام نظرية النظم في تحليل العلاقات البيئية". تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/13.
- <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Gography11/geography/sec175.doc_cvt.htm>
- موسوعة المعرفة. "مجموعة البنك الدولي". تم تصفح الموقع يوم: 2015/10/06.
- <<https://marefa.org>>
- موسوعة المعرفة. "نشأة الايدز". تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21.
- <<http://www.marefa.org>>
- "قاموس تغير المناخ". تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/03.
- <<http://www.eea.gov.eg/portals/0/eeaReports/N-CC>>
- هيئة الإذاعة البريطانية. "استبيان: الحكومات لا تفعل ما يجب لمواجهة الايدز". تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/30.
- <http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/newsid_3274000/3274579.stm>
- PUKmedia. "ضحايا مرض الايدز ينظمون مظاهرة في تركيا". تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04.
- <><http://www.pukmedia.com/News/02-12-2008/news32.html>
- Global Voices. "أوكرانيا: خريطة انترنت تفاعلية تساعد في محاربة فيروس نقص المناعة البشري". تم تصفح الموقع يوم: 2017/10/04.
- <<https://ar.globalvoices.org/2012/02/09/18244>>
- جريدة الاتحاد. "الأمن الدولي: مفاهيم وتحولات". تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/26.
- <<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51839>>
- جريدة الشرق الأوسط. "من أين أتى فيروس الايدز؟ نظريات تتراوح بين انتقاله من الشمبانزي إلى تصنيعه ك'سلاح بيولوجي' ". تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21.
- <<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=15&issueno=11058&article=510081#.WZtYtGOXeyI>>
- "الضبط الاجتماعي". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/05.
- <www.moqatel.com/opensher/Behoth/Mnfsia15/Social Cont/sec01.doc_crt.htm>
- "علماء البيئة يكتشفون صنفاً جديداً من المواد المؤثرة في طبقة الأوزون". تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/22.
- <<https://arabic.rt.com/news>>

- مجلة الخط الأخضر. "ظاهرة الأمطار الحمضية في العالم الصناعي وآثارها البيئية". تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/03.

<><http://www.greenline.com.kw/ArticleDetails.aspx?tp=584>

- "الصين تلعب دورا فاعلا في الدبلوماسية متعددة الأطراف". تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/20.

<http://arabic.news.cn/2016-10/04/c_135731842.htm>

- مدونة الجغرافة للدراسات والأبحاث الجغرافية. "تغير المناخ وإدارة الموارد المائية". تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/20.

<http://bougria-tif.blogspot.com/2011/09/blog-post_4524.html>

- وكالة أنباء عموم إفريقيا - Pana press. "دور المجتمع المدني أساسي في مواجهة التغيرات المناخية". تم تصفح الموقع يوم: 2015/11/29.

<><http://www.panapress.com/13-829508-18-lang3-index.html>

- DW. "أفكار عالمية لمكافحة ظاهرة التغير المناخي". تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/12.

<<http://enviroment-hananrdwan.blogspot.com/2012/11/project-ideas-to-combat-phenomenon-of.html>>

- منظمة آفاز. "إنجاز هام! بداية نهاية حقبة الوقود الأحفوري...". تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/26.

<https://secure.avaaz.org/ar/climate_story_loc>

- "مجموعة السركال - شركة عائلية تتبنى القضايا البيئية". تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/30.

<<http://www.familybusinessarabia.com/alserkal-going-green>>

- "الاستراتيجيات الخضراء للشركات العائلية الدولية". تم تصفح الموقع يوم: 2016/09/30.

<<http://www.familybusinessarabia.com/green-strategies-international-businesses>>

- اتفاقية آر هوس. تم تصفح الموقع يوم: 2015/02/04.

<www.unece.org/env/pp/welcome.html>

- نشرة صندوق النقد الدولي. "السياسة البيئية: السياسة المالية العامة تعالج الآثار البيئية للطاقة". تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/11.

<www.imf.org/~media/.../pol073114aapdf.ashx>

- المركز الألماني للإعلام - وزارة الخارجية الألمانية. "المؤتمر العالمي الثامن عشر لمكافحة الایدز 2010". تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/03.

<http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/06/04_Wissenschaft_Forschung_D/AID_S_Konf_2010_Seite.html>

- جريدة الشرق الأوسط. "من أين أتى فيروس الايدز؟ نظريات تتراوح بين انتقاله من الشمبانزي إلى تصنيعه ك'سلاح بيولوجي' ".تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21.
<<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=15&issueno=11058&article=510081#.WZtYtGOXeyI>>
- موسوعة المعرفة. "نشأة الايدز".تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/21.
<<http://www.marefa.org>>

التقارير:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. لبنان-بيروت: مطبعة كركي، 2003.
- منظمة الصحة العالمية، "الرعاية الصحية الأولية الآن أكثر من أي وقت مضى". التقرير الخاص بالصحة في العالم، 2008.
- منظمة الصحة العالمية، "تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة التقرير الخاص بالصحة في العالم". 2010.
- الوردى، الحسين، إدريس اليزمي. "تقرير حول الإستراتيجية الوطنية في مجال حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/السيدا 2013-2017". المملكة المغربية: وزارة الصحة، المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- شوماخر، ميرجام وآخرون، محررين. "تقرير توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية". برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2007.
- ستايش، حميد رضا وآخرون. "تقرير حول فيروس نقص المناعة البشري والايديز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". القاهرة: المكتب المرجعي للسكان، جوان 2014.
- نغوي، ديانا فاروق، مترجما ومحررا. "المدن وظاهرة تغير المناخ: توجهات السياسة العامة". برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية-التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2011. عمان-الأردن: الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 2011.

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة-فيينا."فيروس نقص المناعة البشرية والايديز في أماكن الاحتجاز: مجموعة أدوات لصانعي القرارات ومديري البرامج ومسؤولي السجون ومقدمي الرعاية الصحية في السجون".الأمم المتحدة-نيويورك، 2008.

سلسلة دراسات وأوراق بحثية:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا). "الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للنزوح واللجوء بفعل النزاعات في منطقة الاسكوا".سلسلة دراسات تتعلق بالنزوح واللجوء في منطقة الاسكوا، العدد الأول.الأمم المتحدة: نيويورك، 2009.

- أرمسترونج، سوزان. "الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز: مداخل إلى التكامل دراسة حالة من هايتي".سلسلة نشرات مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الايديز والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2009.

أرمسترونج، سوزان. "الربط بين الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز: مداخل إلى التكامل دراسة حالة من كينيا".سلسلة نشرات مشتركة بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الايديز والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، 2009.

- رشا محمد عوض، "إدارة كبار موظفي الخدمة المدنية في البلدان العربية في عالم متغير(في ضوء الممارسات الدولية الرائدة)".المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: سلسلة أوراق بحثية، 2012.

ثانيا-المراجع باللغة الأجنبية

أ- باللغة الإنجليزية

Books:

- Bourdieu, P. **Espace Social et Genese des Classes**.A.R.S.S, N° 52, 53, 1984.
- Buse, Kent, Nicolas Mays & Gill Walt.**Making Health Policy**.First published. Copyright © London School of Hygiene&Tropical Medicine, Open University Press, 2005.
- Coskun, Bezen Balamir.**Analysing Desecuritization : The case of the Israel-Palestinian Peace Education and Water Management**.UK : Cambridge Scholars publishing, 2011.

- Jacquemot, Pierre.**La Firme Multinale: Une Introduction économique**.Ed, economica, 1990.
- Gilchrist, Alison.**The Well-Connected Community: A Networking Approach to Community Development**.ed.2.Great Britain: University of Bristol-The Policy Press, 2009.
- McSweeney, Bill.**Security, dentity and Interests: A Sociology of International Relations**.United Kingdom: Press Syndicate of the University of CAMBRIDGE, 1999.
- Nilsson, Jakob & Sven-Olov Wallenstein.**Foucault, Biopolitics, and Governmentality**.Stockholm: Södertörn Philosophical Studies, 2013.
- Nye, Joseph.**Understanding International Conflict: An Introduction to Theory and History**.6th edition.New Yourk, Pearson Longman, 2007.
- Rachel Chidsey-Brown(ed).**Problem-Solving Based Assessment for Educational Intervention**.2nd.ed.New York: Guilford Press, 2015.
- Shah, Anwar .**Local Governance in Developing Countries** .Washington: The World Bank, 2006.
- Stone, Dian.**Global Public Policy, Transnational Policy Communities, and Their Networks**.The University of WARWICK, 2008.
- Donnant, André et Jacques Bourneuf.**Petit Larousse de la médecine**.Tome 2.Librairie Larousse Imprimé en R.F.A, mai 1983.

periodics:

- Baringer, Laura and Steve Heitkamp."Securitizing Global Health: A view from Maternal Health."**Global Health Governance**.Volume IV.No.2(spring 2011).
- Biswas, Niloy Ranjan."IS THE ENVIRONMENT A SECURITY THREAT? Environmental Security beyond Securitization".**INTERNATIONAL AFFAIRS REVIEW**.Vol. XX, No. 1(Winter 2011).
- Boekle, Henning (and Others)."Norms and Foreing Policy: Constructivist Foreing Policy Theory".**Tübinger Arbeitspapiere Zur International Politik and Friedensforshung**.Tübingen, Germany Working Paper, N°.34.
- Bourbeau, Philippe and Juha Vuori."Security, Resilience, and Desecuritization: Multidirectional Move and Dynamic".**Critical Studies on Security**, forthcoming.
- Borzeland, Tanja A. and Thomas Riss."Governance without a state: Can it work?".**Regulation &Governance**.04 (2014).

- Cavelti, Myriam Dunn and Victor Mauer (eds)."Global Governance". **Routledge Companion to Security**.New York and London: Routledge Publishers (2009).
- Coskun, Bezen Balamir."Analysing Desecuritisation: The case of Israeli-Palestinian Peace Education and Water Management".Cambridge Scholars Publishing, 12 Back Chapman Street, Newcastle upon tyne.NE6.2XX.UX.2011.
- E Walker, Robin and Annette Seegers."Securitisation : The case of post-9/11 United States Africa Policy".**Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies**.Vol 40.Nr 2(2012).
- Goldgeier, J.M. and P.E. Tetlock." Psychology and International Relation Theory."**Annual Review Political Science**.Issue: 4(2001).
- Germaine, Adrienne.Ruth Discon-Mueller & Gita Sen."Back to basics: HIV/AIDS belongs with sexual and reproductive health".**Review of the World Health Organization**.Vol.87 (November 2009).
- Germaine, Adrienne, Ruth Discon-Mueller & Gita Sen."Back to basics: HIV/AIDS belongs with sexual and reproductive health".**Review of the World Health Organization**.Vol.87 (November 2009)
- Greco, Dirceu B.and Mariangela Simão."Brazilian policy of universal access to AIDS treatment: sustainability challenges and perspectives". (**suppl 4**)Copyright © Lippincott Williams &Wilkins.Vol 21.(2007).
- Gromes, Thorsten, Thorsten Bonacker."The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts". **Conflict Studies**.University of Marburg. March 2007.
- Labbie, Marie-Hélène."Les nouvelles dimensions de la sécurité".**Politique Etrangère**.N°4, Hiver 99/00.
- Leboeuf, Aline Emma Broughton."Securitization of Health and Environmental Issues: Process and Effects".**Health and Environment**.Institut Français des Relations Internationales (Ifri)-Bruxelles.(May 2008).
- Michaud, Josh, Jennifer Kates."Global health diplomacy: advancing foreign policy and global health interests".**Glob Health Sci Pract**.Vol.1.n° .1.
- Michaud, Josh, Jennifer Kates."Global health diplomacy: advancing foreign policy and global health interests".**Glob Health Sci Pract**.Vol.1,n° .1.

- Ovali, Sevket.Yücel Bosdagliogu."Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic offensive against Israel".**The Turkish Yearbook of International Relations**.Vol.43 (2012).
- Pereira, Ricardo."Processes of Securitization of Infectious Disease and Western Hegemonic Power: A Historical-Political Analysis".**Global Health Governance**.Vol II N°.01(Spring 2008).
- Peter A, Hall.Tylor Rosemary C.R."La science politique et les trois néo-institutionnalismes".**Revue Française de science politique**.n°3-4.année47(1997).
- Roe, Paul."Securitization and Minority rights: Condition of Desecuritization".**Security dialogue**.Volume 35.Number 03(September 2004).
- Santiso, Carlos."Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality".**The Georgetown Public Policy Review**.Volume 7 Number 01 (Fall 2011).
- Thompson, Drew."China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Diplomacy".**Brief**.Vol.05.Issue 21(Oct 2005).
- Verbeke, Johan."A new security concept for a new Europe".**Studia Diplomatica**.Vol LI. N°3- 4.98.
- Zaelke, Durwood, Donald Kaniaru, Eva Kruzikova.**Making Law Work : Environmental Compliance and Sustainable Development**.(INECE).

Links Internet:

- Barnett.W, Jon, Neil Adger."Climate-change, human Security, and violent conflict".Retrieved on: 09/10/2015.
<<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.322.3751&rep=rep1&type=pdf>>
- Bergfalk, Kylie."A Question of Security? Inuit Tapiritüt Kanatami and Securitization in the Canadian Arctic".working papers on Arctic Security NO.3, September 2012.Retrieved on: 09/03/2016.
<<http://www.arcticforum.org/wp-content/uploads/2015/01/A-Question-of-Security-Inuit-Tapiriit-Kanatami-and-Securitization-in-the-Canadian-Arctic.pdf>>
- Berg, Marni." The Role of Inter-And Nongovernmental Organizations". Conventions, Treaties and Other Responses to Global Issues-Vol.II.Retrieved on: 05/03/2015.
<<http://www.eolss.net/sample-chapters/c14/e1-44-03-00.pdf>>

- Bourbeau, Philippe. The Securitization of Migration : A Study of Mouvement and Order. Retrieved on : 29/11/2013.

books.google.dz/books?Id=PdPUr_FgLocC&PG=Pa41

- Campbell, David F.J. and Elias G. Carayannis. " Conceptual Definition of Tow Key Terms : Governance and Higher Education ". Retrieved on : 22/04/2014.

www.spring.com/.../978146444176-C2.pdf

- E Walker, Robin and Annette Seegers. "Securitisation : The case of post-9/11 United States Africa policy". Retrieved on : 20/05/2013.

<http://scientiamilitaria.Journals.ac.Za>

- Funding For HIV and AIDS, (Retrieved on 24/04/2015).

<https://www.avert.org/professionals/hiv-around-world/global-response/funding>

- Joseph, Josy. "Seuritization of Illegal Migration of Bangladeshis to India". Retrieved on: 29/11/2013.

www.rsis.edu.sg/publication/.../WP100.pdf

- Hänggi, Heiner. "Making Sense of Security Sector Governance". Retrieved on: 22/03/2014.

www.dcaf.ch/content/download/36563/.../Hanggi.pdf

- Harold Damerow, "Level of Analysis Problem Within the Global System", (Retrieved on: 06/05/2015).

faculty.ucc.edu/eg-damerow/Level_of_analysis

- Gravesen, Nancy. "Taking a participatory approach to development and better health: Examples from the Regions for Health Network". Retrieved on: 04/03/2015.

http://www.euro.who.int/data/assets/pdf_file/0007/294064/Taking-participatory-approach-development-health-malmo-skane.pdf

- Gil, Manuel Manrique. "Global health diplomacy: health promotion and smart power". Working paper for IS Global seminar: Palau Macaya. Barcelona 13th and 14th September. Retrieved on: 24/08/2015.

<https://www.isglobal.org/documents/10179/25254/Global+health+diplomacy/5842efd2-f04a-4dbf-ae32-77ff32b0eed0>

- Kumar-Range, Shulk. "International Strategy for disaster reduction expert group meeting on environmental management and the mitigations of natural disaster". Retrieved on: 09/10/2015.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/ccz/env-manage/document//bp1-2001nov040.pdf>

- McGrew, Tony. "Transnational Democracy: Theories and Prospects". Retrieved on: 06/02/2014.

<https://www.polity.co.uk/global/transnational-democracy-theories-and-prospects.asp#military>

- Santos, Sofia José. "Peace Media and the de-securitization of post-conflict societies". SGIR-Stockholm-September 2010. Retrieved on: 14/05/2013.

www.stockholm.sgir.eu/.../Peace%20Media%20and%20de-pdf

- Šuloic, Vladimir. "Meaning of security and theory of securitization". Belgrade centre for security policy, 05 October 2010. p.01. Retrieved on: 20/03/2014.

<http://www.bezbednost.org>

- Stone, Dian and Stella Ladi. "Introduction: Global Public Policy and Transnational Administration". Retrieved on: 05/10/2015.

<http://www.icpublicpolicy.org/conference/file/reponse/1433764045.pdf>

- Weiss, Thomas G. Conor Seyle and Kelsey Coolidge. "The Rise of Non-State Actors in Global Governance: Opportunities and Limitations". One Earth Future Foundation, 2013. Retrieved on: 06/02/2015.

<http://www.acuns.org/wp-content/uploads/2013/11/gg-weiss.pdf>

- The World Bank, "AIDS Strategy & Action Plan (ASAP)", (Retrieved on: 07/03/2015).

<http://www.worldbank.org/en/topic/hivandaids/brief/aids-strategy-action-plan-asap>

Seminar papers

- adiong, Nassef M. "Securitization: Understanding its process in the field of International relations". **Seminar paper**, In partial fulfillment of the requirements in Special problems and topics in International security, college of Social Sciences and philosophy University of the Philippines, Diliman, 25 March 2009.

- Özcan, Sezer. "Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School". **paper prepared** for the 2013 Orlando International Conference, 21-23 March, 2013. **West East Institute, Orlando/USA.**

- Shur Working Paper Series. "The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human-Rights-Related

- Floyd, Rita. "Can Securitization Theory be used in Normative Analysis?" **paper prepared** for the 'Politics of Securitization', Copenhagen 13-14 September 2010.

- Munster, Rens Van."Logics of Security : The Copenhagen School, Risk Management and the War on Terror".Danmark : Syddansk Universitet : Political Science Publications, 2005.
- Van Dijck, Dominique."Is The EU policy on illegal immigration securitized? Yes of Course! A Study into the dynamics of institutionalized Securitization".**paper to be presented** at the 3rd Pan –European Conference on EU Politics, Istanbul, 21-23 September 2006.
- Özcan, Sezer." Securitization of Energy Through the Lenses of Copenhagen School ".Paper prepared for the 2013 Orlando International Conference, West East Institute, Orlando/USA, 21-23 March 2013.
- Yuk-ping lo, Catherine."Governing Health Issues: HIV/AIDS Securitisation in China".**Paper for presentation** at the 8th Annual Conference of the Asian Studies Association of Hong Kong, Hong Kong, March 2013.

Thesis

- Sanderson, Jamie."An Analysis of Climate Change Impact and Adaptation for South East Asia".**Submitted for the degree of Doctor** of Philosophy, Centre for Strategic Economic Studies, Victoria University of Technology, 2002.
- Dojcanová, Lenka."Revealing Copenhagen Weaknesses: Applicability of Securitization theory to Environmental Security".**Thesis submitted** to the Departement of Government, Uppsala University, may 2012.
- Tabačková, Kristína."Securitization of Environmental issues".**Master's thesis**, MASARYKOVA UNIVERZITA, FAKULTA SOCIÁLNICH STUDIÍ, BRNO, 2013.
- Asplund, Erik."A Two Level Approach to Securitization : An Analysis of Drug Trafficking in China and Russia".**Thesis submitted** to the Departement of Peace and Conflict Research, partial fulfilment of the requirements for a Degree of Master of International Studies, Uppsala University, Sweden Uppsala Programme of International Studies (UPIS), 2003/2004.
- Viera, Telmo João Gabriel."Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security".**Thesis** for the Degree of Doctor of philosophy in Arab and Islamic studies, The university Exeter, March 2009.
- Malcolm, James A."The securitisation of the United Kingdom's maritime infrastructure during the 'war on terror' ".**A thesis submitted** in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Studies, September 2011.

- Burns, Alexander."Securitization in China and Pakistan's Frontier Regional: Security Discourses".**Academic Dissertation**, Lund University Graduate School Department of Political Science, Sweden, 2012)
- Hauer, Moritz.Climate Change Complexity Broadening the Horizon from Copenhagen to Paris.**Thesis International Relations**, MALMö University, Faculty of Culture and Society, Spring 2014.
- Alcalade, Javier and Rafael Grasa." A Critical Application of Securitization Theory: Overcoming The Normative Dilemma of Writing Security".Institut Català Internacional per la pau Barcelona, desembre 2009.
- Gromes, Thorsten, Thorsten Bonacker."The Concept of Securitization as a Tool for Analysing the role of Human, Rights-Related Civil Society in Ethno-Political Conflicts".University of Marburg, Conflict Studies, March 2007.

Papers Series & reports

- Falkner, Robert."Global governance- the rise of non-state actors".**European Environment Agency Technical report**, N°4, 2011.
- Stone, Marianne."Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis".**Security Discussion papers Series 1**.Columbia University: School of International and Public Affairs.(Spring, 2009).

ب- باللغة الفرنسية

- Kiss, Alexandre-Charles."Les traités-cadre: Une technique juridique caractéristique du droit international de l'environnement".**Annuaire Français de Droit International**.Paris: Editions du CNRS.Vol.39(1993).
- La Vieille Jean-Marc, "Les principes généraux du droit international de l'environnement et un exemple: Le principe de précaution"(Cours polycopie de tronc commun n°4 de Master 2 en droit international et comparé de l'environnement, faculté de droit et des sciences économiques de limoges, 2009/2010).
- Serfati, Claude."Les Dynamiques de la Gouvernance Globale".Consulté le: 20/04/2014.

www.gemdev.org/publications/cahiers/pdf/29/Cah_29_FROGER.pdf

الملاحق

ملحق رقم 01: المسار الزمني للمفاوضات التي أجريت من أجل اتفاق بشأن تغير المناخ

- 1979- انعقاد أول مؤتمر عالمي بشأن المناخ.
- 1988- إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- 1990- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمؤتمر العالمي الثاني المعني بالمناخ يدعون إلى إبرام معاهدة عالمية بشأن تغير المناخ، ومفاوضات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اتفاقية إطارية.
- 1991- انعقاد الاجتماع الأول للجنة التفاوض الحكومية الدولية.
- 1992- في مؤتمر قمة الأرض في ريو، افتتاح التوقيع على افتتاح التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب اتفاقيتهما الشقيقتين: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- 1994- بدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- 1995- انعقاد المؤتمر الأول للأطراف في برلين.
- 1996- إنشاء أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لدعم العمل بموجب الاتفاقية.
- 1997- اعتماد بروتوكول كيوتو رسمياً في ديسمبر في مؤتمر الأطراف الثالث.
- 2001- اعتماد اتفاقات مراكش في مؤتمر الأطراف السابع، وهي اتفاقات تورد بالتفصيل قواعد تنفيذ بروتوكول كيوتو، وتحدد أدوات جديدة للتمويل والتخطيط المتعلقين بالتكيف، وتنشئ إطاراً لنقل التكنولوجيا.
- 2005- بدء نفاذ بروتوكول كيوتو. وانعقاد الاجتماع الأول للأطراف في بروتوكول كيوتو في مونتريال. ووفقاً لشروط بروتوكول كيوتو، بدأت الأطراف المفاوضات بشأن المرحلة المقبلة من بروتوكول كيوتو في إطار الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وتم قبول وإقرار ما سيصبح برنامج عمل نيروبي بشأن التكيف (وقد أطلق عليه هذا الاسم في عام 2006، بعد مرور عام واحد).
- 2007- إصدار تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وقد دخل علم المناخ في الوعي الشعبي. في مؤتمر الأطراف الثالث عشر، أنفقت الأطراف على خريطة طريق بالي، التي رسمت الطريق نحو التوصل إلى نتيجة لما بعد عام 2012 في مسارين للعمل: مسار الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، ومسار آخر بموجب الاتفاقية، يعرف باسم الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية.

2009- صياغة اتفاق كوبنهاغن في مؤتمر الأطراف الخامس عشر المعقود في كوبنهاغن، وقطعت البلدان في وقت لاحق تعهدات بتخفيض الانبعاثات أو تعهدات باتخاذ إجراءات للتخفيف، وكلها غير ملزمة.

2010- صياغة اتفاق **كانكون** وقبول مؤتمر الأطراف لها قبولا واسع النطاق، في مؤتمر الأطراف السادس عشر ومن خلال الاتفاقات، أضفت البلدان طابعا رسميا على تعهداتها بخفض الانبعاثات، في إطار أكبر جهد جماعي شهده العالم على الإطلاق للحد من الانبعاثات بطريقة خاضعة للمساءلة المتبادلة.

2011- مؤتمر الأطراف يصوغ ويقبل **منهاج عمل دربان** للعمل المعزز في مؤتمر الأطراف لها قبولا واسع النطاق، في مؤتمر الأطراف السادس عشر ومن خلال الاتفاقات، أضفت البلدان طابعا رسميا على تعهداتها بخفض الانبعاثات، في إطار أكبر جهد جماعي شهده العالم على الإطلاق للحد من الانبعاثات بطريقة خاضعة للمساءلة المتبادلة.

2012- اعتماد اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو **لتعديل الدوحة** لبروتوكول كيوتو في اجتماع الأطراف الثامن، ويشمل التعديل: التزامات جديدة للأطراف المدرجة في المرفق الأول لبروتوكول كيوتو التي وافقت على تحمل التزامات في فترة الالتزام الثانية من 01 جانفي 2013 إلى 31 ديسمبر عام 2020؛ وقائمة منقحة لغازات الدفيئة التي يتعين على الأطراف الإبلاغ عنها في فترة الالتزام الثانية. وتعديلات لعدة مواد في بروتوكول كيوتو تتعلق بفترة الالتزام الأولى والتي تحتاج إلى استكمال لأغراض فترة الالتزام الثانية.

2013- القرارات الرئيسية التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف التاسع عشر/اجتماع الأطراف التاسع تشمل قرارات بشأن تعزيز منهاج عمل ديربان، وصندوق المناخ الأخضر والتمويل الطويل الأجل، وإطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وآلية وارسو الدولية المتعلقة بالخسائر والأضرار.

2014- انعقاد مؤتمر الأطراف العشرون في ديسمبر في ليما، بيرو.

2015- انعقاد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون أو اجتماع الأطراف الحادي عشر في باريس، فرنسا في ديسمبر.

المصدر:

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، (تم تصفح الموقع يوم: 2015/01/29).

<http://www.un.org/climatechange/ar/towards-a-climate-agreement>

ملحق رقم 02: الإعلانات والاتفاقيات الواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالصحة

* الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) (10 جوان 2011).

* الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (19 سبتمبر 2011).

* الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) (2 جوان 2006).

* نتائج مؤتمر القمة العالمي 2005 (16 سبتمبر 2005).

* إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز (27 جوان 2001).

* إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (8 سبتمبر 2000).

المصدر:

<http://www.un.org/arabic/documents/instruments/docs_subj_ar.asp?subj=4>

منذ نهاية الحرب الباردة والعالم يشهد تهديدات أمنية جديدة، الأمر الذي يدل على أن نسق الحوكمة العالمية كـ"كيان مرجعي" الذي رُوِّج له بعد هذه الفترة مُعرَّض للخطر والتهديد، فلا بد من حمايته والعمل على تأمين استقراره والتخلص من كل الشوائب التي تعيق قيام أمنه. هذا الواقع جعل الدراسات الأمنية مؤخرا تخرج بنظرية جديدة والمتمثلة في "الأمننة" بهدف إضفاء الطابع الأمني على القضايا الأمنية الجديدة والمستجدة في ظل الحوكمة العالمية.

وأمام هذه النظرية الجديدة "الأمننة" وما تحمله من عناصر تُحَدِّث إضفاء الطابع الأمني على قضية أو مشكلة سياسية ما، نجد فواعل الحوكمة العالمية كالدول باعتبارها فاعل رسمي، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إضافة لفواعل أخرى باعتبارها فواعل غير رسمية حاولت إضفاء الطابع الأمني على بعض الحالات ونماذج تطويرية لكيان الحوكمة العالمية كالبيئة والصحة من خلال خطابات ترجمتها بيانات السياسة العامة العالمية كجانب أدائي لهذه الحوكمة، وتحركات استثنائية تحاول من خلالها تبني مبدأ الضبط التشاركي لضبط وإدارة التهديدات المنجرة عن تلك الحالات والتي تمس بمكونات هذا الكيان عبر جميع المستويات.

إلا أن الأمننة في الأخير حسب الدراسة لم يُكَلَّل لها بالنجاح في تفسير كل شيء نظرا لتشابك القضايا الأمنية للحوكمة العالمية وتمايز رؤى فواعلها حول كيفية إضفاء الطابع الأمني على النماذج التي تم تبنيها في الدراسة، فلا بد من العودة للسياسة العامة الطبيعية والتركيز خصوصا على المستوى المحلي للحوكمة، والنظرة الإسلامية في معالجة هكذا قضايا، لأن هذه النظرة شاملة وتعمل على تحقيق الأمن والانعقاد من الخوف بدءاً بمعالجة الفرد صحيا وحماية بيئته كي يتسنى لنا التوصل بذلك لحوكمة إسلامية عالمية.

Abstract:

Since the end of the Cold War and the world witnessed new security threats, which indicates that the global governance model as a "referent object" promoted after this period is at risk and threat, it must be protected and work to secure its stability and get rid of all the impurities that hinder its security. This fact has recently led security studies to come up with a new term of "securitization" in order to provide security for new and emerging security issues under global governance.

The new concept of "securitization" and the elements that involve the security of a political issue or problem, we find global governance such as States as an official actor, international governmental and non-governmental organizations as well as other acts as an informal attempt to security of some cases and evolutionary models of the global governance entity such as environment and health through letters translated by global public policy statements as a part of the performance of this governance, and exceptional movements in which it tries to adopt the principle of participatory control to adjust and manage the threats of those cases that affect the This entity is defined across all levels.

However, the securitization in the latter according to the study was not successful because of the intertwined security issues of global governance and the conflicting views on how to make the security models adopted in the study, it is necessary to return to natural policy and focus, especially at the local level, and the Islamic view in dealing with such issues, because this view is comprehensive and works to achieve security and freedom from fear to start treating the individual health and protect the environment so that we can reach for global governance.